الصفوة العسكرية

والبناء السياسى فى مصر

د. أحمد بيلى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٣

• تقديم

هذه الدراسة ...

فى اطار علم اجتماع العسكرى

بقلم دكتور محمد الجوهرى

أستاذ علم الاجتماع ونائب رئيس جامعة القاهرة

تلعب القوات المسلحة فى الدول الجديدة دورا بارزا متميزا باعتبارها الرمز الواضح للاستقلال القومى الذى حصلت عليه البلاد ، والدرع الواقى لهذا الاستقلال فى المستقبل . فيضفى عليها هذا الدور مكانة خاصة وتقديرا عظيما ، خاصة وأنها تستغل من جانب أصحاب السلطة الجدد لإحكام سيطرتهم على الشعب ، ودعم مفهوم الدولة الوطنية وترسيخه فى ذهن مختلف الفئات الشعبية ، وكذلك الاعتماد عليه فى تصفية أعدائهم السياسيين . ومن أجل هذا تبدأ عملية « تسييس » الجيش على قدم وساق فى كثير من البلاد النامية دون مواربة . ويتم هذا بالطبع لصالح الفئات الحاكمة ، وبالترويج لأيديولوجيتها السياسية .

وإلى جانب تلك الظاهرة يمكن أن نلحظ حدوث تحول آخر له دلالته فى بناء القوات المسلحة فى البلاد النامية خلال العقود القليلة الماضية ، وهو تغير له أهميته السوسيولوجية الخاصة . فحتى عُقود قليلة مضت ، كانت تلك الجيوش تتميز بانخفاض مستوى التسليح ، وربما كان السبب فى ذلك أن القوات المسلحة لم تكن

تستخدم إلا فى الأغراض الداخلية فقط : كمواجهة المعارضة ، أو القضاء على العصابات الاجرامية الخطرة ، أو فى الحروب الأهلية . ولم تكن جيوش تلك الدول تفكر بالطبع فى حدوث مواجهة بينها وبين جيوش الدول المتقدمة تكنولوجيا وعسكريا . ولذلك انخفض مستوى تدريب ضباط تلك القوات ، وكذلك مستوى الرتب الأدنى فيها . وكان يتم تجنيد الضباط إما من بين أبناء أصحاب السلطة التقليدية ، أو أبناء الطبقات الدنيا ، أو الأميين أو أنصاف الأميين ، الذين أثبتوا كفايات خاصة خلال الانقلابات العسكرية أو الحروب الأهلية . وهكذا كان الجيش من القنوات القليلة المتاحة فى تلك المجتمعات للحراك الاجتماعى الرأسى . ويضرب البعض المثل بالديكتاتور الكوبى باتيستا Batista الذى تحول من صف ضابط صفين فى الجيش إلى رئيس جمهورية كوبا ومليونير ذى ثروة طائلة .

ومع التقدم الهائل فى تكونولوجيا الأسلحة ، وضعف الأحلاف الموجودة بين الدول الكبرى ، وارتفاع مكانة البلاد النامية على الساحة الدولية (ربما كذلك من خلال محاولتها التحالف بصيغة جديدة مع أحد المعسكرين ، أبان حقبة الحرب الباردة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحتى أواخر الثمانينات) ؛ بدت بشكل واضح ضرورة رفع المستوى الثقافى والفنى لضباط الجيش . علاوة على أن امكانيات تحقيق ذلك أصبحت متاحة أكثر من ذى قبل ولهذا السبب أرسلت كثير من البلاد النامية بعثات من طلابها للتدريب والتعليم فى البلاد الغربية أو الشرقية (حسب مصدر التسليح الذى تعتمد عليه الدولة) ، كما استقدمت خبراء ومدربين من تك البلاد لتوصيل العلم الحديث الى قاعدة أعرض من العسكريين فيها . ولا شك أن ذلك قد وضع أولئك العسكريين تحت تأثير مباشر لثقافات ونظم تلك الدول (بما فى ذلك التأثير الإيديولوجى) . وترتب على ذلك أن تكوّن فى غضون بضع سنوات طراز جديد من الضباط المؤمنين بقدرة العلم الحديث والتكنولوجيا الجديدة وأساليب التنظيم ورفع الكفاءة القتالية للجندى . واعتقدوا أن لديهم الكفاءة لوضع خطط سليمة ، والاشراف على تنفيذها . وما من شك أن ذلك قد ارتبط لديهم بميل واضح إلى النظام المركزى فى الأدارة وسير الأوامر والتعليمات فى اتجاه واحد غالبا ، من أعلى إلى أسفل فقط .

لقد تكونت إذن جماعة صفوة جديدة هى الصفوة العسكرية . واستطاعت هذه الصفوة العسكرية الناشئة أن تضطلع بدور طليعى فى قيادة الكفاح الاجتماعى الوطنى ، خاصة عندما اتجه هذا الدور إلى الجماهير . كما استطاعت تلك الصفوة أن تقود هذا الكفاح وسط تلك الجماهير العريضة وليس من فوقها . ويتفق كثير من علماء السياسة والاجتماع العسكرى على اعتبار تطور الأحداث بعد ثورة ٢٣ يوليو فى مصر نموذجا على هذا . حيث تحمل الجيش - معتمدا على جماهير الشعب - مسئولية النهوض بأحوال الطبقات المهضومة والمستغلة ، واتخذ من التنظيم النقابى - ذى الطابع السياسى - حليفا قويا له فى تلك الجهود . كذلك شهدت بعض بلاد أمريكا اللاتينية ثورات من نفس النوع ، وإن لم تصل إلى نفس المستوى المشار اليه .

كذلك يحرص الزعيم العسكرى الجديد على أن يدعم موقفه داخل المؤسسة العسكرية نفسها ، وخاصة بين الرتب الصغيرة والمتوسطة . وهو يعتمد فى ذلك على أن ثورة التسليح والادارة الحديثة داخل الجيش ترفع مستوى المؤسسة داخل المجتمع ، ثم إن تعيين كبار الضباط فى مواقع المسئولية المدنية داخل الدولة - خاصة فى المؤسسات الاقتصادية - يفتح أمام الحكم مجالا واسعا للتأثير داخل الجيش ، وفرصا ضخمة لتحقيق المكاسب والحصول على الامتيازات .

وعندما نستعرض دور الصفوة العسكرية فى مجتمعات البلاد النامية يتضح لنا أنه متنوع أشد التنوع ، إذ يختلف من مرحلة إلى أخرى ، ومن بيئة اجتماعية لأخرى (خاصة تبعا لبناء السلطة السابق على تأسيس القوة العسكرية الحديثة .) فلا شك مثلا فى أنه أدى - من الناحية الموضوعية - إلى تدعيم الرابطة القومية العامة فى البلاد الحديثة الاستقلال ، خاصة تلك التى لم تتوفر فيها مقومات الدولة بالمعنى العصرى ، أو التى تعانى من التباين العنصرى والدينى والقومى بين سكانها .

فأصبح الجيش يمثل الكيان - ربما الوحيد - الذى أحتوى كل فئات السكان ، ومزج بين أبناء مختلف الأقاليم وممثلى الفئات الاجتماعية الذين لم يشعروا حتى الآن بتبعيتهم لأمة واحدة . والفلاحون الأميون الذين كان أفقهم محدودا بإطار عالم

قريتهم الصغير ، تمكنوا عن طريق الجيش فقط من الاحتكاك بأنـاس من مناطق وفئات اجتماعية أخرى ، وأخذوا يعدون أنفسهم بصفتهم أعضاء فى اسرة قومية واحدة . فالجيش هو الذى غرس فى نفوسهم وعى الذات وادراك النفس . لذا فقد أصبح الجيش رمز وحدة الأمة وحامل أفكار السيادة .

ومن الأدوار الأيجابية الأخرى التى أضطلع بها الجيش فى البلاد النامية أنه كان ـ بمعنى ما ـ همزة الوصل بين المجتمع المتخلف وبين التكنولوجيا الحديثة . فحتى فى المجتمع المتخلف اقتصاديا وثقافيا كان من المحتم أن يتلاءم الجيش ولو إلى حد ما مع المواصفات الحديثة المتعارف عليها ، وأن يكون على معرفة واتصال بأوضاع العلم والتكنيك العسكريين .

وإذا صرفنا النظر عن رسالة التقدم العام هذه ، فإن هناك انجـازات محددة ملموسة وتغيرات أساسية يحدثهـا الجيش فى جنوده والعـاملين فى صفوفـه . ففى تنظيماته يلمس القروى المجند ـ لأول مرة فى حياته ـ أساليب التنظيم العصرى ، وقواعد الانضباط . وبفضله يمكن المساهمة بدور فعال فى محو أمية قطاع المجندين ، الذين يمثلون ـ فى تعاقبهم فى ظل نظام التجنيد الاجبارى ـ قطاعا لا يستهان به من الثروة البشرية للدولة . وفيه تفتح الآفاق أمام المجند لتعلم مهنة جديدة تكون فيما بعد تسريحة من الجيش عاملا فى تغيير مسار حياته ، وتقفز بـه إلى فئة اجتمـاعية مختلفة ، وهكذا إلى آخر تلك الخدمات المباشرة التى يمكن أن يعود بها الانتماء للجيش على جماهير المجندين فى البلاد النامية .

ولكن دور الجيش فى اضعـاف النـظام الاجتمـاعى التقليـدى (المتخلف) والتمهيد للتخلص منه يكون أقوى بكثير من دوره فى خلق نظام اجتماعى وسياسى جديد موات للتقدم . بل إننا يمكن أن نجد عكس ذلك أيضا ، إذ عمل الجيش فى بعض البلاد النامية على تعويق هذا التطور ،وذلك من خلال استنفاذهللجانب الأكبر من الميزانية الحكومية ، ومن خلال زيادة الضغط التضخمى على ميزانيـة الدولـة وعملة البلاد ، ومن خلال المبـالغة فى المصـاريف المظهـرية عـلى حساب جمهـور الشعب .

تلك بعض قضايا الدراسة فى علم الاجتماع العسكرى ، خاصة فيما يتصل بمجتمعات البلاد النامية . ويشغل موضوع الصفوة العسكرية مكان الصدارة فيه ، مشتركا ومستفيدا من اسهامات علم الاجتماع السياسى . .

وتقدم الدراسة الراهنة التى نقدم لها من تأليف الدكتور أحمد بيلى اسهاما هاما فى دراسة الصفوة ، خاصة فى شقها العسكرى .

وقد عرفت دراسات علم الاجتماع المصرى جهودا سابقة لدراسة قضايا الصفوة المصرية بشرائحها المختلفة ، فقد درس الدكتور احمد زايد الصفوة السياسية فى مصر فى كتابة « البناء السياسى فى الريف المصرى . تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة » الذى صدر عام ١٩٨١ . وكان هذا الكتاب ثمرة رسالته للدكتوراه فى علم الاجتماع التى أعدها تحت اشراف كاتب هذه السطور فى نفس العام . كما تصدى الدكتور عاطف فؤاد لدراسة الصفوة المثقفةفى كتابه « الصفوة المصرية . قضاياهاوانتماءاتها » الذى صدر عام ١٩٨٥ . ويتصدى هذا الكتاب للدكتور احمد بيلى لدراسة نمط ثالث من هذه الصفوة هو الصفوة العسكرية .

ولأن الباحث الدكتور بيلى يتناول هنا الصفوة العسكرية ، فكان عليه أن يلجأ إلى تراث علم الأجتماع العسكرى بجانب علم الأجتماع السياسى . ومن هنا يضيف هذا البحث إلى المؤلفات المنشورة فى علم الاجتماع العسكرى فى مصر .

وقد بدأت دراسات هذا الفرع من فروع علم الأجتماع ، وأقصد علم الاجتماع العسكرى ، فى السبعينات من خلال الدراسة التى أعدها الدكتور حسن أحمد الخولى (ونال بها درجة الماجستير تحت اشراف كاتب هذه السطور من قسم الاجتماع بآداب القاهرة) فى موضوع : « الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصريين » . وبعدها بفترة وجيزة تقدم الدكتور أحمد خضر بمؤلفين هامين فى علم الاجتماع العسكرى ، أولهما عنوانه « التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية » (فى عام ١٩٨٠) ، وكان عرضا شاملا لرسالته للدكتوراه التى نالها تحت اشراف كاتب هذه السطور من قسم الاجتماع بجامعة القاهرة . أما الكتاب الثانى فكان عنوانه « الجيش والمجتمع . دراسات فى علم الاجتماع العسكرى » (فى عام ١٩٨٥) .

ثم يأتى هذا العمل الذى بين أيدينا ، وهو الأخر عرض شامل لرسالة الدكتوراه التى تقدم بها دكتور أحمد بيلى إلى قسم الأجتماع بجامعة القاهرة تحت اشراف كاتب هذه السطور أيضا . وهو يمثل العمل الرابع فى مجموعة الكتب التى ظهرت فى علم الاجتماع العسكرى فى مصر حتى الآن .

حول الكتاب :

يتناول الكتاب ثلاثة موضوعات أساسية متكاملة ، يبدأ الموضوع الأول بعرض الخطوط العامة للصفوة ، والصفوة العسكرية بصفة خاصة ، باعتبارها الاطار العام للموضوع برمته . وقد غطاها المؤلف فى الفكر السياسى والاجتماعى القديم ، ثم فى الفكر السوسيولوجى عند الأباء المؤسسين لعلم الاجتماع موضحا اسهاماتهم فى هذا المجال . ثم عند مجموعة من علماء الاجتماع المعاصرين مثل كارل مانهايم وتالكوت بارسوتر وريمون آرون .

ثم ينتقل التحليل بعد ذلك إلى دراسة الصفوة عند علماء الأجتماع السياسى مثل موسكا وباريتو ولازويل واتزيونى . بعدها يتناول الكتاب الصفوة العسكرية من منظور علم الاجتماع العسكرى والنظرية العسكرية ليأخذ من تراث هذا العلم أداته التحليلية التى تمثلت فى النظرية العسكرية فى « العلاقات العسكرية ـ المدنية » . ثم يصوغ المؤلف الأطار التحليلى من خلال هذه الأدارة المنهجية فى « المنظومة السيبرنطيقية للجيش والسياسة والمجتمع » ، حيث يمثل العامل المتفاعل فيها « الثورة » التى اتخذها الباحث اطارا تحليليا عاما للدراسة .

ثم يتناول الموضوع الثانى للكتاب عرضا تحليليا للبناء الاجتماعى الثقافى والتاريخى للصفوة العسكرية المصرية بدءا من التأثيرات الاجتماعية الثقافية للحملة الفرنسية على مصر ، مرورا بمحمد على ودوره فى بعث الجيش المصرى ، الذى أفرز فيها بعد أول نموذج للصفوة العسكرية المصرية ممثلا فى صفوة الثورة العرابية ١٨٨٢

كما تناول هذا الموضوع بالتحليل ثورة ١٩١٩ موضحا الجوانب العسكرية فيها ، وكانت جوانب ثانوية متواضعة بالقياس إلى دور الصفوة العسكرية فيما سبقها وما لحقها من ثورات ..

ويركز الموضوع الثالث للكتاب الذى بين أيدينا على تحليل الواقع المعاصر للصفوة العسكرية المصرية ، وهى صفوة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وذلك منذ بدايتها قبل الثورة ثم ممارساتها السياسية بعد الثورة وكيف لعبت أدوارها السياسية فى مختلف عناصر البناء السياسى المصرى من حيث صور الممارسات المختلفة ومراحلها المتعددة ثم نتائجها .

ولقد تعددت مصادر المادة العلمية التى استقى منها المؤلف مادة بحثه ، ففى القسم الأول من الكتاب اعتمد المؤلف على كثير من مصادر التراث العربى والأجنبى التى تبحث فى الصفوة عموما وفى موضوع الصفوة العسكرية بصفة خاصة بالاعتماد على المصادر الأصيلة لهذا التراث سواء فى الفكر الغربى أو فى الفكر العربى قديمه وحديثه . ثم كان الاعتماد فى القسم الثانى من الكتاب على اداة علمية أخرى تتناسب وطبيعة موضوعات هذا القسم الذى يقدم عرضا تاريخيا للصفوة ، فنجد المؤلف يعتمد على كثير من المصادر الأصلية المحفوظة بدار الوثائق القومية فيما يتصل بالثورة العرابية وثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، ثم وثائق كل من مجلس الوزراء ومجلس الشعب . وفى اطار تحليل الصفوة العسكرية المعاصرة لثورة ١٩٥٢ ودورها استعان المؤلف بالمقابلات المتعمقة مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة (ممن بقوا على قيد الحياة) حتى يقف على مادة علمية دقيقة عن هذه المرحلة من أفواه المشاركين بدور أساسى فى صنع الأحداث .

حول المؤلف :

وماذا عن مؤلف هذا الكتاب ، لقد أوقف الدكتور أحمد بيلى ، المدرس بقسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس ، حياته العلمية على دراسات علم الاجتماع العسكرى وعلم الاجتماع السياسى ، اللذين تربطهما وشائج قوية .

وقد أتيحت لى فرصة الاشراف العلمى على عمله الأول فى هذا الميدان ، وهو رسالته عن « الحرب وأثرها فى القيم الأخلاقية ومعايير السلوك الاجتماعى » ، وقد حصل بها على درجة الماجستير فى علم الاجتماع من جامعة القاهرة فى عام ١٩٨٤ .

ويمثل هذا العمل الذي أقدمه اليوم للقارىء العربي الكريم ثاني أعماله في هذا الميدان ، وهو يمثل عرضا شاملا لرسالته المعنونة « الصفوة العسكرية والبناء السياسى فى مصر . تحليل سوسيولوجى للفترة من ثورة عرابى ١٨٨٢ حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ » . وقد نال عنها درجة الدكتوراه فى علم الأجتماع من جامعة القاهرة فى عام ١٩٨٩ .

وقد سعدت بالاشراف على الدكتور أحمد بيلى خلال اعداده رسالتيه للماجستير والدكتوراه ، فوجدت فيه أمانة الباحث ، واخلاص العالم المتفانى فى أداء واجبه ، ومثابرة المناضلين واصرارهم فى الوصول إلى الحقيقة ، مع خلق كريم وطبع نبيل . وبديهى أن هذه الخصال لابد وأن تقود صاحبها إلى عمل طيب ، ذلك هو الذى يسعدنى أن أقدمه اليوم للقارىء العربى .



• مقدمه

يقدم هذا الكتاب تحليلا لموضوع الصفوة العسكرية وممارستها السياسية ، من خلال فرعين من فروع علم الاجتماع ، هما علم الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع العسكرى .

بمعنى أن علم الاجتماع السياسى ، يوضح الجانب الاجتماعى للعملية السياسية فيوضح أولا ، علاقة النظام السياسى بالمجتمع ، ودور الإنسان فى هذا النظام - أى البناء السياسى - ثم يوضح ثانيا الطبيعة الاجتماعية للعملية السياسية وديناميتها ، سواء من حيث التنشئة السياسية أو المشاركة السياسية . ثم يهتم بعد ذلك بصفة أساسية بالاستقرار السياسى ، الذى يؤدى إلى التناغم الاجتماعى ، الذى يحافظ بدوره على وجود المجتمع وبقائه .

ويمثل علم الاجتماع السياسى . حلقة الوصل بين علم السياسة ، الذى يبحث فى طبيعة النظام السياسى والقوة السياسية بالدرجة الأولى ، وبين علم الاجتماع ، الذى يهتم بدراسة المجتمع ، من حيث طبيعة المجتمع الذى نعيش فيه : مما يتشكل وكيف تسير الحياة الاجتماعية فيه ، بما فيها من نظم وعلاقات اجتماعية وما يترتب على هذه النظم والعلاقات من نتائج وآثار .

أما علم الاجتماع العسكرى فإنه يهتم بجانبين أساسين : فهو يبحث أولا فى طبيعة النظام العسكرى كنظام اجتماعى ، من حيث عناصره البشرية التى تتمثل فى الجيش النظامى . ثم يبحث ثانيا فى علاقة هذا التنظيم بالمجتمع من زاوية خاصة

يسميها العلاقات العسكرية - المدنية ، وهى محور الاهتمام فى هذا الكتاب . كما يهتم علم الاجتماع العسكرى كذلك ببعض الموضوعات الأخرى ذات الطبيعة العسكرية الاجتماعية ، تأتى فى مقدمتها دراسة الحرب كظاهرة اجتماعية(*)

ويقدم هذا الكتاب عرضا شاملا لرسالة الدكتوراه ، التى تقدمت بها إلى قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة بعنوان : الصفوة العسكرية والبناء السياسى فى مصر ، تحليل سوسيولوجى للفترة من ثورة عرابى ١٨٨٢ وحتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وتقاس الاهمية العلمية لأى دراسة ، بما تتناوله هذه الدراسة من موضوعات جديدة ، لم يتطرق اليها البحث كثيرا قبل ذلك ، والموضوع الذى يتناوله هذا الكتاب . وهو موضوع الصفوة العسكرية والبناء السياسى ، لم يحظ باهتمام الدراسات السوسيولوجية العربية ، على الرغم من كثرة البحوث والدراسات الاجنبية فى هذا المجال . وذلك لأن التنظيم العسكرى فى الدول الاوربية ، كان حتى عهد قريب ــ وما زال حتى الآن - ذا تأثير بالغ على البناء الاجتماعى فى مجتمعاتها ، لما تعرضت له هذه المجتمعات من حروب عالمية قاست كثيرا من ويلاتها .

أما فى مصر فلم يكن للتنظيم العسكرى ، حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، تأثير كبير على البناء الاجتماعى ، وذلك على الرغم من بعض المحاولات العسكرية فى هذا المجال .. فقد كان اهتمامه منصبا على التخلص من الاستعمار ، وما أن تحقق له هذا الهدف ، حتى ذهب يبحث عن مجالات للعمل جديدة ، تختلف تماما عن طبيعة عمله العسكرى ، ودخلت الصفوة العسكرية - وهى بعض فئات العناصر المتميزة لهذا التنظيم ــ فى أنماط من العلاقات لم تكن موجودة من قبل ، ثم تسللت الى كثير من عناصر البناء السياسى ، إلى أن أصبحت هى نفسها - أى الصفوة العسكرية - هى المشكلة لهذا البناء والعامل الفعال فى تكوينه ووظائفه

وإلى جانب ذلك فإن هناك بعض الاعتبارات الهامة نشير إليها فيما يلى :

١ ــ أن أكثر من ثلث دول العالم فى الأمم المتحدة ، مرؤوس بواسطة عسكريين ، سيطروا على السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية[١] .

٢ ــ كما تدل الحركات السياسية فى كثير من البلاد النامية ، على مدى انفعال الجيش بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية للوطن ككل ، وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية[٢] .

٣ ــ وقد شهدت دول العالم الثالث فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تغيرات كبيرة فى الانساق الاجتماعية المختلفة وفى غيرها من الأنساق . وقد صحبت هذه التغيرات تغيرات مماثلة فى النسق العسكرى ـ ستهتم هذه الدراسة برصدها ــ فأصبح الجيش فى مواجهة الدور الاجتماعى ، بعد أن فرغ من الدور العسكرى وهو تحقيق الاستقلال ، وقد تمثل هذا الدور فى انتقال الرجل العسكرى الى مجال الادارة المدنية ، وظهرت بالتالى الصفوة العسكرية لتؤثر فى البناء السياسى .

٤ ــ من هنا تلعب القوات المسلحة فى الدول حديثة الاستقلال ، دورا بارزا باعتبارها رمزا للاستقلال ، وحامية له فى نفس الوقت ويضفى عليها هذا الدور مكانة خاصة وتقديرا كبيرا .

وكما انفعل أوجست كونت بالانهيار والتفكك الذى صاحب الثورة الفرنسية ، وأثر بدورة على بناء المجتمع الفرنسى وتماسكه . وأنشأ علم الاجتماع لكى يصلح ما أفسدته يد التغيير[٣] ، فقد انفعل عدد من الباحثين السوسيولوجيين المصريين ، بما أحدثته تلك الحروب ــ بدءا من حرب ١٩٤٨ وانتهاء بحرب ١٩٧٣ ــ من تغيير على المجتمع المصرى فى بنائه وفى نظمه ووظائفه . وظهرت بعض الدراسات الرائدة التى حاولت التصدى لدراسة بعض الامور العسكرية نذكر من بينها بعض الدراسات التى تبنت منظورات مختلفة :

فقد تبنت أولى هذه الدراسات المنظور الثقافى ، وظهرت فى منتصف السبعينيات دراسة حسن الخولى لتدرس أثر الخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصريين[٤] .

ثم ظهرت الدراسة الثانية التى تبنت منظورا سياسيا فى بداية الثمانينيات ، وهى دراسة أحمد خضر التى تناولت التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية .

بعدها بأربع سنوات ـ ١٩٨٤ ـ ظهرت الدراسة الثالثة ، التى تبنت المنظور الاجتماعى ، وهى لصاحب هذه الدراسة ، لتدرس الحرب وأثرها فى القيم الاخلاقية ومعايير السلوك الاجتماعى .

وبالطبع فان دراستنا تنهج نهجا مخالفا ، يتبنى رؤ ية شمولية فى ضوء الاتجاة التكاملى فى تحليل الظاهرة الاجتماعية . كما أنها تأتى لكى تضيف بعدا جديدا لهذه الدراسات الثلاثة الرائدة فى مجالى علم الاجتماع العسكرى وعلم اجتماع الحرب ، اسهاما جديدا فى مجال علم الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع العسكرى . وذلك بدراسة الصفوة العسكرية والبناء السياسى فى مصر ، تلك الصفوة التى تعد افرازا للتحولات الاجتماعية التى صاحبت تلك الحروب ، على امتداد اربعة عقود متتالية ، والتى كان من نتيجتها أن احتلت الصفوة العسكرية ، أماكن غير عسكرية ، واشتغلت بالسياسة .

وتبدو أهمية هذه الدراسة أيضا فى علاقتها بمدى اسهامها فى ميادين البحث فى علم الاجتماع وتطورها ، التى كانت منذ أكثر من عشرين عاما ـ فى أمريكا فى عام ١٩٦٤ ـ وكذلك حتى عهد قريب تقسم الى ثلاثة مجموعات من حيث عدد المؤلفات المنشورة ، والتى جاء علم الاجتماع السياسى فى مقدمة المجموعة الاولى حيث نشر فيه أكبر عدد من المؤلفات (٢٩٨ مؤلفا) والتى جاء علم الاجتماع العسكرى فى المجموعة الثالثة ونشر فيه ٣٩ مؤلفا(*) . ولازال علم الاجتماع العسكرى بعيدا عن دائرة الضوء فى علم الاجتماع هنا حتى الآن .

ولأن علم الاجتماع العسكرى ، وعلم اجتماع الحرب ، لم يحظيا بالاهتمام الكافى الذى حظيت به الفروع الأخرى ـ مثل علم اجتماع التنمية وعلم الاجتماع العائلى على سبيل المثال ـ فانه من الممكن أيضا أن توجه اليهما المزيد من العناية والتناول بالدراسة . وربما تكون دراستنا هذه خطوة على هذا الطريق .

ولعل هذه الدراسة تنفرد من بين الدراسات العربية المعاصرة بتناول الصفوة العسكرية بالرؤ ية الشمولية . فلقد جاءت دراسة أنور عبد الملك ، المجتمع

المصرى والجيش (١٩٧٤) لدراسة مرحلة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ثم جاءت بعدها دراسة احمد زايد البناء السياسى فى الريف المصرى (١٩٨١) لنفس المرحلة التاريخية أيضا . وكذلك دراسة عاطف فؤاد الصفوة المصرية قضاياها وانتماءاتها (١٩٨٥) لدراسة صفوة الانتلجنسيا فى مرحلة ثورة ١٩٥٢ أيضا . وكذلك فعلت الدراسات التاريخية ، مثل دراسة لطيفة سالم القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية (١٩٨١) . وحتى دراسة عبد العظيم رمضان التى تناولت الجيش المصرى فى السياسة (١٩٧٧) فقد تناولت الفترة من ١٨٨٢ وحتى ١٩٣٦ . أما دراستنا هذه فتضم تحليلا للصفوة العسكرية فى مراحلها الثورية الثلاثة ١٨٨٢ - ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، مما يتيح فهما أعمق وتحليلا أشمل للظاهرة المدروسة . واذا كانت هذه الدراسات قد قدمت اضافة لعلم الاجتماع السياسى - وللتاريخ - بدراستها للصفوة فإن هذه الدراسة تقدم اسهاما لعلم الاجتماع العسكرى . بدراستها للصفوة العسكرية المصرية فى مراحلها المتعددة .

ويظهر موضوع الصفوة كأحد الاهتمامات الاساسية فى علم الاجتماع السياسى ، ويظهر اسهام كل من باريتو وموسكا فى هذا المجال اسهاما بارزا ، وتشير المناقشات النظرية التى دارت حول مفهوم الصفوة ، وبناء القوة فى المجتمعات الغربية ، إلى أن هذا المفهوم قد أصبح مفهوما محوريا فى تحليل السلوك السياسى ، وبناء القوة عند مختلف الاتجاهات[٦]

كما تشير هذه الاتجاهات أيضا الى العلاقة بين البناء السياسى والبناء العسكرى . عند عدد من المفكرين بدءا من كارل ماركس ، وذلك من خلال مفهوم الطبقة الحاكمة عنده : حيث أوضح أنه باستثناء المجتمعات البدائية ، فقد كان هناك خلال تاريخ الانسانية طبقتين : الاولى هى الطبقة الحاكمة ، التى تمتلك وسائل الانتاج ، وهى التى تمد سيطرتها على المجالات العسكرية والثقافية والاجتماعية . والثانية هى الطبقة المحكومة التى لاتملك سوى قوة عملها[٧] . وهكذا فقد جعل ماركس هنا النظام العسكرى خاضعا للنظام السياسى .

ونجد ذلك واضحا أيضا عند موسكا ، الذى ينطلق من نفس منطلق ماركس ، فى وجود طبقتين فى المجتمعات الانسانية ، وحينما يحقق المجتمع قدرا من التطور

والنمو ، يتعين على طبقة خاصة أو أقلية منظمة ، تولى مهمة التوجيه السياسى بالمعنى الواسع لهذا المصطلح ، أى التوجيه فى المجالات الادارية والعسكرية والدينية والاقتصادية[٨]

ويتدعم اتجاه المواءمة السياسية العسكرية أكثر عند رايت ميلز ، الذى يتحدد بناء الصفوة ومكانتها عنده فى ضوء البناء الاجتماعى الاقتصادى لمجتمع معين ، ولذلك فلقد ميز بين ثلاثة أنماط أساسية للصفوة فى المجتمع الامريكى يمثلها رؤساء الشركات والقادة السياسيين ثم القادة العسكريين . وقد حاول الكشف عن تماثل أفراد هذه الصفوات من حيث أصولهم الاجتماعية . ومدى تشابك العلاقات بينهم .

كذلك يحظى موضوع الصفوة فى الدول النامية ، باهتمام كبير أيضا من جانب الباحثين وذلك لسببين : يتمثل الأول فى التحول السياسى الذى طرأ بحصولها على الاستقلال . أما الثانى فيتمثل فى ظهور صفوات جديدة ، حلت محل الصفوات القديمة فى ادارة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان أبرز هذه الصفوات الصفوة العسكرية . حيث تكونت فى الدول النامية فى مرحلة استقلالها السياسى ونموها الاقتصادى ، طبقة جديدة تضم المدرسين والموظفين الاداريين ، والاطباء والمهندسين الزراعيين والضباط[٩] . كما تدل الحركات الثورية فى كثير من البلاد النامية ، على مدى احساس الجيش وانفعاله بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للوطن ككل . ومن هنا كان تحوله الى طرف فى لعبة السياسة .

واذا جاز لنا ان نعتبر الصفوة ــ من ناحية أخرى ، هى مركز السلطة الاجتماعية ، التى تعبر عن المصالح الرئيسية للقوى الاجتماعية التى يكون لها الوزن الاكبر فى المجتمع فان الجيش يظهر هنا ممثلا لهذه القوى . ولذلك فلقد ظهر الجدل منذ أكثر من ربع قرن حول دور الجيش فى السياسة . وبصفة خاصة بعد أن تولى الجيش قيادة العمليات التحررية فى كثير من دول العالم الثالث ، بشكل مغاير للانماط التقليدية المعروفة فى النظامين السياسيين السائدين فى العالم الآن .

ولذلك أيضا فلم يعد ينظر إلى العامل العسكرى فى ظاهرة السلطة الاجتماعية (أى ظاهرة الصفوة) نظرة طوباوية ، بل أصبح ينظر اليه نظرة واقعية ، ذلك لأن

الجيش الآن يمثل مكانة مركزية داخل جهاز العنف المنظم ، ذلك الجهاز الذى يعتبر مسئولا عن طبيعة السلطة وحمايتها[١٠]

ومن هنا أيضا فقد أصبحت المؤسسة العسكرية فى العالم الثالث بمثابة المصدر الذى يمد هذا العالم بصفواته وقياداته ، بل أنها فى أغلب الاحيان ، كانت الوسيلة الرئيسية للتغير ـ كما حدث فى مصر وكما سيتضح لنا خلال مراحل هذه الدراسة ـ وقد ساعدها على ذلك مجموعة من العوامل[١١] :

١ ـ فهى من أكثر القطاعات فى المجتمع تنظيما وانضباطا بحكم طبيعتها .
٢ ـ كما أنها من أكثر قطاعات المجتمع قوة ، لانها تضم الاصحاء والأقوياء .
٣ ـ هذا الى جانب امتلاكها للسلاح دون بقية قطاعات المجتمع .

ومن هنا فقد كان لضباط الجيش ، وهم الجماعة المسيطرة على قوة القهر العليا ، فرصة القيام بدور هام . فى تحديد مستقبل الدولة[١٢]

أما عن الاطار التصورى لهذه الدراسة ، فقد صيغ من خلال عدد من التساؤلات وبعض الفروض . حيث تكمن القضية الاساسية لهذه الدراسة ، فى التعرف على الادوار التى يلعبها العسكريون فى البناء السياسى للدول النامية ، وذلك من خلال عوامل تدخل الجيش فى الشئون السياسية وصور هذا التدخل ، ثم النتائج التى ترتبت على هذا التدخل .

وتهتم هذه الدراسة فى هذا المجال بدراسة الصفوة العسكرية من حيث الخصائص المميزة لها ، وهل هى وريث شرعى للصفوات القديمة ، التى كانت قائمة فى الحقبة الاستعمارية ؟ وما هى العوامل التى أدت الى ظهور هذه الصفوة ، وعلاقتها بالصفوات الاخرى ، ثم الوقوف على الادوار التى تلعبها لتدعيم دورها السياسى

وفى مجال التحولات البنائية ، فهل أدى ظهور هذه الصفوة العسكرية ، كصفوة حاكمة منذ عام ١٩٥٢ ، الى ظهور بناء اجتماعى مناقض تماما لذلك الذى كان قائما قبل ظهورها ؟ بمعنى أنه هل كانت هناك استمرارية بنائية ، أم حدث تغير بنائى

نتيجة لها ؟ . ثم ما هى علاقة هذه الصفوة العسكرية الجديدة بالنظام الطبقى فى المجتمع ؟ وأخيرا ما هى الظروف البنائية التى شكلت نجاحاتها أو فشلها ؟

وإلى جانب هذه التساؤلات ، التى تمثل بعض القضايا الهامة ، التى تحاول الدراسة الاجابة عليها وحسمها ، فان هناك بعض الفروض الاساسية التى حاولت الدراسة اختبارها فى الواقع الامبيريقى ، سواء التاريخى منه أو المعاصر وهى :

١ ــ أن علاقة الجيش بالسياسة لا ترتبط بعوامل داخلية فقط ، وانما هى ترتبط أيضا بعوامل خارجية يأتى فى مقدمتها التوسع الرأسمالى الاستعمارى .

٢ ــ يتباين تركيب الصفوة العسكرية من فترة تاريخية الى أخرى ، وفقا لتباين أصولها الطبقية والمصالح المعبرة عنها .

٣ ــ تتباين علاقة الصفوة العسكرية بالبناء السياسى ، بتباين الفترات التاريخية والمحددات البنائية الداخلية والخارجية ، التى تحكم كل فترة تاريخية .

٤ ــ أدت التحولات البنائية فى المجتمع المصرى ، الى احلال للصفوة العسكرية محل المدنية ، والى تشكيلات متباينة للعلاقة بينهما .

٥ ــ تميل الصفوة العسكرية الى تبنى أيديولوجيات وأساليب حكم مغايرة (ليبرالية أو مركزية) وفقا لظروف الفترة التاريخية التى تحكم فيها .

وعلى ضوء هذا الاطار التصورى كانت الاجراءات المنهجية ، التى بدأت بالتعرف أولا على المناقشات النظرية التى دارت حول مفهوم الصفوة فى التراث القديم ــ اليونانى والعربى ــ ثم فى المجتمعات الغربية من خلال المؤسسين لعلم الاجتماع وأخيرا من خلال علم الاجتماع السياسى . ثم التعرف على مفهوم الصفوة العسكرية والعلاقات العسكرية ــ المدنية . من خلال علم الاجتماع العسكرى . وهو الذى أخذت منه هذه الدراسة اطارها التحليلى وصاغت منه نموذجا يناسبها وهو ما أسمته المنظومة السيبرنطيقية للجيش والسياسة والمجتمع ــ على نحو ما جاء فى نهاية الفصل الثالث من الكتاب ــ كما أخذت من علم الاجتماع العسكرى أيضا أداتها التحليلية ، من خلال ما أسمته النظرية العسكريه بالعلاقات العسكريه - المدنية ، مسترشدة بها خلال مراحلها المختلفة ، التى ظهرت لها عدة أنماط أخرى ، مثل العلاقات المدنية - العسكرية والعلاقات العسكرية -

العسكرية . كما تعنى الاجراءات المنهجية بعد ذلك بتحديد مفاهيم الدراسة وتوضيحها ، وكذلك مصادر المادة الامبيريقية وأساليب التحليل والتفسير .

ونجدنا فى هذه الدراسة أمام مفهومين أساسيين : الصفوة العسكرية والبناء السياسى ، ويتضح لنا مفهوم الصفوة العسكرية من خلال مفهوم الصفوة أولا : وهو الذى كان أول استخدام له فى الأصل الفرنسى للتعبير عن السلع المنتقاة ، وفق مواصفات خاصة لتكون عنوانا طيبا على جودتها عند تصديرها . ثم ما لبث أن اتسع استخدامها حتى أصبح يعبر عن الامتياز فى أى مجال من المجالات . واقتبستها اللغات الأخرى بمعناها الحديث كما هى عن الفرنسية(١٣)

وانتقل هذا المعنى فى مجال علم الاجتماع والسياسة ، من التعبير عن نقاوة الاشياء إلى التعبير عن شهرة الافراد والجماعات ، وامتلاكها مكان الصدارة بفعل القوة . ومن ثم أصبحت الصفوة تمثل مجموعة صغيرة من الأشخاص ، لها بعض سمات القوة فى بعض المجالات ، وخاصة فى المجال الاجتماعى أو السياسى ، وقد كان عالم الاجتماع والاقتصادى الايطالى فلفريدو باريتو ، هو أول من طور استخدام هذا المصطلح(١٤) . ثم أصبح هذا المصطلح يشير إلى جماعة من الاشخاص ، تشغل مراكز النفوذ أو السيطرة فى مجتمع معين ، ويشير بصفة خاصة الى القلة الحاكمة(١٥) .

وعلى الجانب الآخر كان هناك تعريف للصفوة ، لا يرتبط بالضرورة بفكرة القوة والسيطرة السياسية ، وانما يشير الى جماعة من الافراد معروفة اجتماعيا ذات خصائص لها قيمة محدودة ، كالمقدرة العقلية ، أو الوضع الادارى المرتفع ، أو القوة العسكرية أو القوة الاخلاقية ، التى تؤدى الى درجة عالية من الهيبة أو النفوذ(١٦) .

واذا كان الطابع العام للصفوات ، يمثل تلك الجماعات ، التى تتولى اتخاذ القرارات المؤثرة فى سياسة المجتمع ، والتى يكون لها من القوة والنفوذ ، ما يتعدى نطاق أية جماعة أخرى فى المجتمع بأسره ، فان الصفوة العسكرية تأتى فى مقدمة هذه الصفوات التى يمكن أن نجد منها : الصفوة العسكرية والصفوة السياسية . وصفوة رجال الفن ورجال المال والاعمال ، والصفوة الدينية والصفوة العلمية .

والصفوة التى تعنيها هذه الدراسة ، هى تلك المجموعة من ضباط الجيش ، التى تؤهلها صفاتها الخاصة والمتميزة فى القيادة والسيطرة ، لأن تترك جانبا عملها العسكرى - وهو عملها الاساسى - لكى تعمل بالسياسة ، سواء بخلق أو ادراة تنظيمات سياسية ، تديرها بنفسها بعيدا عن الساسة المدنيين ، أو بالاشتراك معهم ، بأدنى حد من صور التعاون المشترك والعلاقات المتبادلة ، وذلك لكى تضمن تحقيق ما تعمل من أجله .

ويختلف التكوين البنائى للصفوة العسكرية ، من حقبة تاريخية الى أخرى ، ومن نظام سياسى إلى آخر ، فتارة تكون هذه الصفوة من طبقة جنرالات الجيش ، كما حدث فى كثير من دول امريكا اللاتينية ، وتارة تكون من طبقة كبار الضباط من تحت السلاح . كما حدث ذلك فى ثورة عرابى ١٨٨٢ ، وتارة تكون من فئة الرتب المتوسطة والصغيرة من ضباط الجيش الذين تخرجوا من المدارس الحربية ، كما كان ذلك بالنسبة للصفوة العسكرية المصرية المعاصرة .

وكما تختلف هذه الصفوة بنائيا ، فانها تختلف أيضا وظيفيا ، فهى وان كانت تنزع فى كثير من حالاتها لان تكون صفوة تحديثية ــ وخاصة فى المجتمعات النامية لدول العالم الثالث ــ فانه من المؤكد أن هذه الصفوات ، أنما تعمل أولا لصالح الفئات الطبقية التى أتت من بينها .

كذلك فان هذه الصفوات العسكرية تختلف أيضا من حيث استمرارها فى العمل السياسى ، كما حدث فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أو ترك العمل السياسى للسياسيين المدنيين بعد فترة قصيرة من استيلائها على الحكم وتحقيق أهدافها السياسية ، كما حدث ذلك بالنسبة للصفوة العسكرية السودانية ، فى حركة السودان العسكرية فى ابريل ١٩٨٥ التى قادها الفريق سوار الذهب ، والذى وعد بتسليم السلطة للمدنيين خلال عام واحد من حركته العسكرية ــ السياسية ، وتم بالفعل تسليمها لهم فى ابريل ١٩٨٦ . وتلك بالطبع حالات نادرة جدا .

على أن السمة المشتركة أيضا بين كل الصفوات العسكرية ، أنها تتحرك لكى تشتغل بالسياسة من منطلق عسكرى أولا ، ومن خلال أسباب عسكرية داخلية ، ثم تلجأ لأن تبرر عملها هذا بالدفاع عن مصالح مدنية قومية .

أما عن مصطلح البناء السياسى الذى تعنيه هذه الدراسة فتتضح معالمه فى ضوء معالجة جبرائيل الموند لبناء النظام السياسى ووظائفه . حيث يرى أن النظام السياسى لأية دولة انما هو نسق يتعامل مع بيئتين ، بيئة داخلية (ثلاثية) تتكون من الاطار الفيزيقى والاجتماعى والاقتصادى . وبيئة عالمية (رباعية) وهى مجموعة الدول التى تتعامل معها فى الاغراض الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية .

ويتشكل بناء النظام السياسى وكذلك وظائفه ، وفقا لهذين الشكلين من التفاعل . وللنظام السياسى من الداخل . جوانب بنائية نظامية ، وأخرى وظيفية دينامية . تمثل الجوانب البنائية النظامية الاجهزة السياسية Polity وهى مجموعة المؤسسات والتنظيمات التى تشمل الجهاز التشريعى والجهاز التنفيذى والجهاز البيروقراطى والجهاز القضائى ، والاحزاب السياسية وجماعات المصلحة(١٧) (تنظيمات سياسية أو جمعيات تطوعية) .

أما الجوانب الوظيفية الدينامية (السياسية) Politics فهى التى تمثلها الممارسات السياسية .

وعلى ذلك فان مفهوم البناء السياسى فى هذه الدراسة يتحدد فى ضوء العناصر الستة الاساسية لهذا البناء وهى : الجهاز التشريعى والجهاز التنفيذى والجهاز البيروقراطى ، والجهاز القضائى والاحزاب السياسية وجماعات المصلحة . ويعنى تحليل اسهام الصفوة العسكرية فى البناء السياسى فى هذه الدراسة ، الوقوف على ملامح الاسهام العسكرى فى كل من عناصر البناء السياسى الستة هذه ، من خلال الوجود العسكرى فيها أولا (بنائيا) ثم من خلال الممارسات السياسية لهذه الصفوة العسكرية ثانيا (وظيفيا) فى هذه العناصر أيضا .

وعن مصادر المادة الامبيريقية وأدوات جمع البيانات : فقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة التى تتناول تحليل الصفوة العسكرية فى الفترة من ثورة عرابى ١٨٨٢ وحتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . تنوع المصادر وتنوع الادوات أيضا ، تحددت معالمها فى مصدرين :

١ ـ المصدر التاريخى : وهو الذى اعتمد أولا على الكتب الاساسية لتاريخ

مصر الحديثة ، مثل الكتب الموسوعية التى كتبها المؤرخون والباحثون ، مثل كتب الجبرتى والرافعى وعمر طوسون وأمين سامى وغيرهم . هذا إلى جانب الدراسات التاريخية ، مثل دراسات عبد العظيم رمضان ولطيفة سالم ، أو السياسية مثل جلال يحيى وأمين سعيد ، أو السوسيولوجية مثل دراسات أنور عبد الملك وعاطف فؤاد . وكان ذلك بغرض الوقوف على التركيب الاجتماعى للصفوة العسكرية وعلاقته بالبناء السياسى ، وعلى التحولات التى طرأت عليه عبر المراحل التاريخية التى تناولتها الدراسة .

اعتمد المصدر التاريخى أيضا على وثائق الثورات والوثائق السياسية . وقد تم ذلك من خلال القراءة السوسيولوجية للوثائق التاريخية من ثلاثة مصادر أساسية :

١ ــ دار الوثائق القومية بالقلعة : اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على الوثائق السياسية والوثائق الخاصة ، وقد تم الاطلاع على مجموعة ضخمة من هذه الوثائق ـ على مدى عام كامل أو يزيد ــ كان من أهمها : محافظ الثورة العرابية ، ملف مجلس الوزراء ، ملف عابدين : (رئاسة مجلس الوزراء ـ الاحزاب ـ وزارة الخارجية ـ مجلس النظار ـ المسألة المصرية ــ ثورة ١٩١٩) . محفوظات مكتب المشير ، مذكرات احمد عرابى (مخطوط كشف الستار عن سر الاسرار . الجزء الأول والثانى) مذكرات برودلى (الجزء الثانى) . الوثائق الاوربية : (**الأرشيف النمساوى F.O** الارشيف الامريكى) .

٢ ــ مقر مجلس الوزراء : تم الاطلاع بالمكتب الفنى بمقر مجلس الوزراء ، على الأعمال الكاملة لمجموعة تاريخ وأعمال الوزارات المصرية **١٨٧٨ ــ ١٩٧٨** المستخرجة من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء المصرى منذ انشائه . وتقع فى خمسة أجزاء ، تم الاطلاع على أربعة منها .

٣ ــ وثائق مجلس الشعب : تم الاطلاع بمكتبة مجلس الشعب مجموعة كبيرة لمضابط انعقاد المجالس النيابية المختلفة التى تغطى الفترة التاريخية للدراسة وهى مجلس الشيوخ ومجلس النواب ومجلس الأمة .

٢ ــ المصدر الميدانى : وهو الذى تمثل فى المقابلات المتعمقة (الاستبار) للصفوة العسكرية المعاصرة ، كأداة تحليلية أخرى تناسب طبيعة هذه المرحلة من

الدراسة . ذلك أن المقابلة المتعمقة يمكن أن تكون أسلوبا يحقق الحصول على معلومات مفصلة ، عن أنماط من السلوك الاجتماعى أو تفسيرات معينة لهذه الانماط من السلوك ، وهى بذلك تمكن الباحث من الفهم الاعمق ، لمشاعر فرد معين تجاه ظاهرة اجتماعية معينة ، كما توضح له كذلك كيفية ربطه لها لمجالات أخرى فى حياته الأجتماعية(١٨) .

ومن هذا المنطلق كانت المقابلات المتعمقة للضباط الاحرار أعضاء مجلس قيادة الثورة ، والتى بدأ الاعداد لها أولا ، بحصر التراث النظرى الذى تناول مجموعة الضباط الاحرار بالتحليل والمناقشة ، للوقوف على الاتجاهات العامة لهذا التحليل من ناحية ، ثم على الخلفية الاجتماعية والثقافية والعسكرية لهذه المجموعة من ناحية أخرى . هذا إلى جانب الكتابات التى كتبها بعض هؤلاء الضباط . ثم تحددت المقابلات بعد ذلك ، بتناول فئتين من أعضاء مجلس قيادة الثورة : الذين مارسوا أعمالا سياسية ولا يمارسونها الآن ، والذين مارسوا أعمالا سياسية وما زالوا يمارسونها حتى الآن . وقد تم الاتصال بهم ، وتمت الدراسة مع خمسة منهم وهم حسب انجاز الدراسة معهم السادة :

حسين الشافعى ، خالد محى الدين ، زكريا محى الدين ، كمال الدين حسين ، عبد اللطيف البغدادى .

وقد بدأت المقابلات بعد اعداد دليل للمقابلة ، يحوى عشرة موضوعات أساسية ، يتفرع عن كل منها عدد من الموضوعات الفرعية . واهتم الدليل بابراز تحليل الخلفية الاجتماعية لاعضاء المجلس ، والاطار الاجتماعى والتاريخى للتنظيم ، وكذلك البناء الثقافى والايديولوجى والعسكرى ، ثم العلاقات العسكرية ـ العسكرية ، والعلاقات العسكرية ـ المدنية . واهتم التحليل بعد ذلك بالممارسات السياسية لهم ومدى ما أسهموا به من انجازات سياسية . وبدأت المقابلات المتعمقة ، مع هذه المجموعة من الضباط الاحرار أعضاء مجلس قيادة الثورة ، فى الفترة من ١٩٨٧/١/٢٧ وحتى ١٩٨٨/١١/١٠ ، وكانت تتم فى شكل مقابلات مفتوحة ــ تمشيا مع طبيعة المعلومات الاسترجاعية التى يتم الحصول عليها ــ وذلك بالاستعانة كلما أمكن ذلك ــ وكلما سنحت الفرصة ـ بدليل المقابلة .

وقد لمست منهم جميعا وبلا استثناء تعاونا كاملا وصادقا ، وتفهما للدور العلمى الى أبعد الحدود .

والى جانب هذين المصدرين ، فقد كان هناك مصدر التراث النظرى المعاصر ، الذى كان الاهتمام فيه بالرجوع الى المصادر الاصلية دائما ، سواء لعلماء الاجتماع - المؤسسين - أو علم الاجتماع السياسى أو علم الاجتماع العسكرى . هذا إلى جانب الاعتماد على بعض الرسائل العلمية العربية والاجنبية . ولم يفت الدراسة أن تستعين ببعض الدوريات العلمية المحلية والاجنبية المتخصصة فى علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسى والعسكرى .

أما عن أساليب التحليل والتفسير :

فقد اعتمدت هذه الدراسة على استراتيجية تحليلية تفسيرية قوامها :

١ - التحليل الاجتماعى والسوسيولوجى للمفكرين القدامى والمحدثين ، وذلك خلال مراحل الدراسة فى الباب الأول .

٢ - القراءة السوسيولوجية للوثائق التاريخية ، خلال مراحل الدراسة فى الباب الثانى .

٣ - المقابلات المتعمقة - بجانب الدراسة الوثائقية - لتدعيم الدراسة فى الباب الثالث .

لقد كان ذلك هو الطابع العام للاستراتيجية التحليلية للدراسة . هذا إلى أنه لكى يؤتى التحليل والتفسير النتائج المرجوة منه ، فانه ينبغى أن يسير التحليل الكيفى بجانب التحليل الكمى للبيانات الاساسية التى تجمع من أعضاء الصفوة العسكرية وعنهم . ولذلك فلقد اتجهت الدراسة الى صياغة الجداول والرسوم الموضحة كلما امكن ذلك .

عنيت الدراسة كذلك بأن يسير التحليل التاريخى هنا ، فى اتساق مع التحليل الميدانى (المقابلات المتعمقة) بحيث لايبدو هناك انفصال بينهما . وتظهر ثنائية التفسير أيضا من زاوية أخرى ، بحيث يكون هناك التفسير الكلى الذى يسبق التفسير الجزئى ، وذلك بالقاء الضوء على ظروف المجتمع عامة وعلى مستويات

القوة ، بهدف ابراز العلاقات القائمة بين كافة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، لبيان كيفية تعاون كل هذه المتغيرات جميعا ، في تدعيم موقف الصفوة العسكرية ، وفي تحقيق قدر من الاستمرارية للبناء الاجتماعي ، وهي استمرارية ترتبط بلاشك باستمرارية الصفوة المسيطرة ، واستمرارية المحافظة على مصالحها . في الوقت الذى تجد فيه الصفوة السياسية صعوبة في أداء دورها واستمراريته .

والله أسأل أن يؤدى هذا الكتاب الهدف المرجو منه ، وأن يكون خطوة موفقة على طريق البحث العلمي .



هوامش المقدمة

* وقد قدمت فى هذا المجال دراستى عن الحرب وآثارها فى القيم الأخلاقية ومعايير السلوك الاجتماعية رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٨٤ . نوع

١ - أحمد ابراهيم خضر ، علم الاجتماع العسكرى ، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية ، القاهرة دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨٤ .

٢ - السيد محمد الحسينى وزملائه ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٨٥ .

٣ - نيقولا تيماشيف ؛ نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وآخرين ، القاهرة دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ص ٤٥ .

٤ - حسن أحمد الخولى ، الخدمة العسكرية ، وأثرها على ثقافة الفلاحين المصريين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

٥ - محمد الجوهرى ، المدخل إلى علم الاجتماع ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ، ١٩٨٤ ، ص ١١٥ وما بعدها .

٦ - أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، تحليل الجماعة . الصفوة القديمة والجديدة ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٢٠ .

٧ - السيد محمد الحسينى ؛ علم الاجتماع السياسى ، المفاهيم والقضايا . القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص ٨٦ .

٨ - المرجع السابق ، ص ٩٩ .

٩ - محمد الجوهرى ؛ علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧٣ .

١٠ - أنور عبد الملك ؛ تغيير العالم ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، كتاب ٩٥ ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ١٥٢ .

١١ - محمد الجوهرى ، على ليله ، أحمد زايد ؛ تنمية العالم الثالث ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ ، ص ٣٢٢ .

١٢ - بوتومور ؛ الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجوهرى وزملائه ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٣ .

13- Gulian Gold and William Kolb; Adictionary of the social science. New York. The Free Press, 1964,, P. 234.

14— The New Encyclopedia Britanca, vol. III, 1983, P. 854.

١٥ - قاموس علم الاجتماع ، حرره وراجعه محمد عاطف غيث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٤ .

١٦ - المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

١٧ ـ أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، المرؤية السوسيولوجية . القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، صص ١٦ ـ١٧ .
١٨ ـ محمد الجوهرى ، عبد الله الخريجى ، مناهج البحث العلمى ، الجزء الثانى ، طرق البحث الاجتماعى ، جدة ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠ ، ص ١٥١ .

الباب الأول

الصفوة العسكرية في التحليل السياسى والاجتماعى

الباب الأول

الصفوة العسكرية
فى التحليل السياسى والاجتماعى

يعرض هذا الباب ـ فى مقدمة الدراسة . للصفوة العسكـرية فى التحليـل السياسى ، ثم بعد ذلك فى التحليل الاجتماعى ، بمعنى تناولها أولا عند أوائـل المفكرين العرب ، ثم فى التحليل السوسيولوجى المعاصر سواء فى علم الاجتماع أو علم الاجتماع السياسى أو علم الاجتماع العسكرى . ثم ينتهى التحليل بنا هنا الى تقرير الموقف النظرى للدراسة بعد وقوفنا على الاتجاهات المنهجية لدراسة الصفوة والصفوة العسكرية على وجه خاص . ويتم ذلك من خلال الفصول الثلاثة الأولى من هذه الدراسة وذلك على النحو التالى :

الفصل الأول : الصفوة العسكرية بين التراث السياسى والاجتماعى .
الفصل الثانى : الصفوة العسكرية فى التحليل السوسيولوجى المعاصر .
الفصل الثالث : الصفوة العسكرية بين علم الاجتماع العسكرى
والنظرية العسكرية (الموقف النظرى للدراسة) .

الفصل الأول

الصفوة العسكرية
بين التراث السياسى والأجتماعى

لعلنا نستطيع أن نقرر منذ البداية ، أن الصفوة العسكرية وعلاقتها بالبناء السياسى ، ليست ظاهرة حديثة ، ولكنها ظاهرة قديمة ، تناولها كثير من المفكرين السياسيين والاجتماعيين القدامى والمحدثين .

ولذلك فان هذا الفصل ، يعرض للصفوة العسكرية فى الفكر اليونانى أولا ، ثم عند بعض قدامى المفكرين العرب السياسيين والاجتماعيين . ثم يتناول بعد ذلك ثانيا ، تحليل الصفوة والصفوة العسكرية على وجه خاص ، عند الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع وذلك على النحو التالى :

أولا ـ الصفوة العسكرية فى التراث السياسى والاجتماعى القديم :

ظهر الأصل العسكرى لبناء الدولة ، فى الفكر اليونانى القديم عند سقراط واضحا . فهو يقسم جمهور السكان الى طبقتين أساسيتين :

طبقة الزراع وطبقة المحاربين . هذا الى جانب طبقة ثالثة تؤخذ من طبقة المحاربين ، وهى الهيئة الاستشارية التى تدير شئون الدولة ، ويكون لها السيادة فيها[1] . فالأصل السياسى للدولة اذن عند سقراط أصل عسكرى ، حيث يتم اختيار الهيئة الاستشارية التى تتولى حكم الدولة من طبقة المحاربين . وهكذا فقد

جعل سقراط الصفوة العسكرية فى قمة البناء السياسى للدولة ، وبذلك يكون أول مفكر يعطى الصفوة العسكرية ، الحق فى أن تساهم فى تكوين البناء السياسى منذ القدم .

أما عند أرسطو ، فلم يكن الاساس لقيام الدولة والبناء السياسى عسكريا ، كما كان عند سقراط ، بل كان أساسا اقتصاديا فى البداية حيث تتمثل وظيفة الدولة فى نظره ، فى منع الجريمة وتنظيم التبادل .

ثم ما لبث أن أوضح أهمية الصفوة العسكرية بعد ذلك ، حيث يذكر صراحة أن الصفوة العسكرية هى أساس الحكم ، فيقرر أنه يترتب الا يشرف على السياسية الا الذين أحرزوا سلاحا(٢) .

ولم يكن الحكم فى نظر أرسطو ، وقفا على من أحرزوا سلاحا فقط ، بل انه يشير أيضا على من حملوه ، حيث يقول : .... ولا تتألف الهيئة المشرفة على السياسة عند بعضهم ، من الذين يحملون السلاح فقط ، بل من الذين حملوه أيضا . وهو بذلك يشير هنا ، الى العسكريين الذين تركوا الجيش ، وامكانية اسهامهم فى النظام السياسى . وسنرى لذلك وجودا فى البناء السياسى التشريعى المصرى منذ بدايته ، كما سنرى فى الباب الثالث من هذا الكتاب .

يدخل أرسطو بعد ذلك ، الى عمق البناء السياسى ـ العسكرى ، ليبين لنا أى العناصر العسكرية كانت هى التى تحكم ، فيحصرها فى فئتين : الخيالة والمشاة ، وهكذا فقد كان اسهام الفكر السياسى اليونانى القديم ، بشأن الصفوة العسكرية ، اسهاما ايجابيا واضحا ، يضع الصفوة العسكرية فى الاعتبار كصفوة سياسية حاكمة .

ولم يكن الفكر اليونانى القديم فقط ، هو الذى تناول النظام السياسى بالدراسة والتحليل ، وإنما أولى بعض المفكرين العرب الأوائل اهتمامهم للنظام السياسى ، سواء من حيث البناء أو الوظيفة .

فيظهر البناء السياسى عند ابن سينا من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية ـ السياسية وكذلك الاقتصادية ، فى مظاهرها المتعددة ، والتى تبدو أولا فى علاقة الرجل بنفسه ، ثم بحاجته الاقتصادية ، ثم بأهله ، وأخيرا بأبنائه . ويعبر عن ذلك

من خلال الانماط الأربعة الاساسية للسياسة وهى : سياسة الرجل نفسه ، ثم سياسة الرجل دخله وخرجه ، فسياسة الرجل أهله ، وأخيرا سياسة الرجل ولده وتظهر الحاجة الى الصفوة العسكرية فى النمط الثانى ، الذى يلمس النظام الاقتصادى الذى يتمثل فى دخل الرجل ، وكيفية انفاقه لهذا الدخل ، وهو سياسة الرجل دخله وخرجه وذلك من خلال الصفوات الثلاثة التى يقررها ابن سينا وهى الصفوة السياسية ، وصفوة العلماء والصفوة العسكرية . حيث يرى أن الأولى ، نوع من حيز العقل ، التمثل فى صحة الرأى وصواب المشورة ، وهى صناعة الوزراء والساسة . والثانية نوع من حيز الأدب . وهى الكتابة والبلاغة ، وهى صناعة العلماء والأدباء ، والثالثة نوع من حيز الايد والشجاعة ، وهى صناعة الفرسان والاساورة[٣] . ولعل ذلك النوع الأخير هو ما ينطبق على الصفوة العسكرية .

كذلك فقد اهتم الفارابى بالصفوة ، وهى التى ظهرت عنده من خلال نظريته فى القوة التى يرى أن لها جانبان ، جانب علمى وجانب سياسى - وقد ظهر هذان الجانبان قبل ذلك عند ابن سينا - أما الجانب العلمى للقوة ، فهو القوة للقدرة على تعليم الغير ، والجانب السياسى لها ، هو القدرة لاكتساب الرئاسة على الغير . ولعل الجانب الثانى هذا ، هو ما يمثل الطريق إلى الصفوة .

وتظهر الصفوة العسكرية عند الفارابى ، من خلال تحليله لبناء القوة ، الذى يتمثل عنده فى مظهرين للرئاسة هما : الرئيس الأول والرئيس الثانى ، حيث يقول : « فالرئيس قد يكون رئيسا أولا ، وقد يكون رئيسا ثانيا . والرئيس الثانى هو الذى يرأسه انسان ويرأس هو انسان آخر[٤] . فاذا كان هذين المظهرين للرئاسة عند الفارابى ، يظهران فى المؤسسات المدنية ، الا أنهما يظهران بصورة أقوى فى المؤسسة العسكرية .

وعلى الرغم من اهتمام الفارابى بالاساس العلمى للصفوة - الذى يتمثل عنده فى القدرة على الاستنباط - فانه مع ذلك يميل إلى صفوة القوة ، التى تقوم عنده على الغلبة - أى الانتصارات العسكرية - حيث يرى أن مدنية التغلب واجتماع التغلب ، هو الذى يتعاونون به على أن تكون لهم الغلبة ، وهى التى تظهر فى احدى صور ثلاث : كأن يحب بعضهم الغلبة على دم الانسان (وهى الغلبة العسكرية) وأن يحب بعضهم الغلبة على ماله ، ويحب بعضهم الغلبة على نفسه[٥] .

وهكذا نجد تحليل الفارابى للصفوة ، وقد جنح لأن يكون تحليلا بنائيا بالدرجة الأولى . يبين أساس الصفوة وأنماطها ، دون أن يتعرض للتحليل الوظيفى لها ، أى كيف تمارس هذه الصفوة عملها ، وما هى المجالات التى تمد اليها نشاطها .

ولكننا نلمس هذا الجانب الوظيفى - علاوة على الجانب البنائى - بصورة واضحة فى تحليل ابن خلدون للبناء السياسى . فقد كان أكثر وعيا بالبناء السياسى من حيث عناصره ووظائفه ، ولذلك فقد جاءت رؤيته للصفوة العسكرية ، أشمل وأعمق ممن سبقه من المفكرين الاجتماعيين العرب . وذلك لسببين أساسيين :

يرجع الأول الى نشأته السياسية ، ويعود الثانى لممارسته الفعلية للسياسة من ناحية ثم لتجربة عسكرية خاضها من ناحية أخرى(٦) .

على أن الجانب الهام عند ابن خلدون ، يتمثل فى اسهاماته المنهجية ، ليس فقط كما يشير البعض ، فى مجال مايسمى الآن - ومنذ بداية القرن التاسع عشر - بعلم الاجتماع ، وإنما أيضا كما ترى دراستنا هذه ، فى مجال ما يسمى الآن بالانثروبولوجيا السياسية . وكما كان التاريخ هو المدخل الذى استطاع أن ينفذ منه ابن خلدون ، الى ميدان العمران (الاجتماع) ، فقد كان هو أيضا نفس المدخل الى ميدان الأنثروبولوجيا ، واضعا بذلك اللبنة الاولى فى صرح الانثروبولوجيا السياسية بمفهومها الحديث ، ذلك أن تاريخ البربر الذى عرضه ابن خلدون فى كتابه الثالث ، يعد من أفضل الاقسام التاريخية فى مؤلفه ، من الناحية العلمية التحليلية ، لأنه لم يعتمد فيه على مراجع مدونة ، وانما سجله بنفسه لأول مرة من مشاهداته ، أثناء اتصاله بمختلف قبائل البربر ، وتنقله بدول المغرب من خلال عمله السياسى(٧) .

ويظهر المنهج الانثروبولوجى عند ابن خلدون كذلك ، من خلال منهجه فى البحث وطريقته فى عرض الحقائق . فقد اعتمد فى بحوثه على ملاحظة ظواهر الاجتماع ، فى الشعوب التى أتيح له الاتصال بها والحياة بين أهلها . وهذا ما فعله الانثروبولوجيون المحدثون بعد ستة قرون تقريبا من أمثال مالينوفسكى Malinowski ، وغيره من أوائل الانثروبولوجيين(٨) . ثم يلجأ بعد ذلك الى تعقب هذه الظاهرة ، فى تاريخ هذه الشعوب نفسها ، فى العصور السابقة لعصره ، وتتبع نظائرها فى تاريخ شعوب أخرى لم يتح له الاتصال بها ، أو الحياة بين أهلها ، ويوازن بين هذه الظواهر جميعا ويتأمل شئونها ، للوقوف على طبائعها وعناصرها الذاتية ،

وما تؤديه من وظائف فى حياة الافراد والجماعات ، والعلاقات التى تربط بعضها ببعض وبغيرها من الظواهر الاجتماعية ، الى جانب عوامل تطورها واختلافها باختلاف الامم والعصور . ثم ينتهى الى استخلاص ما تخضع له هذه الظواهر فى مختلف شئونها من قوانين(٩)

وقد انعكس هذا المنهج على دراسته للظاهرة السياسية ، حيث يرى حامد ربيع أن ابن خلدون قد تناول دراسة النظام السياسى من خلال المذهب الظاهرى(١٠) ، الذى يتمثل فى الاقتراب من الظاهرة السياسية ، بتحديد موضوع الدراسة وطبيعة الظاهرة السياسية ، أى علاقة التطور السياسى بغيره من صور التطور الانسانى . وتكمن أهمية هذا المذهب ، فى طبيعة الانتقال فى تفسير الظاهرة السياسية ، من الوضع الجامد لتحديد عناصر الهيكل النظامى ، الى الوضع الديناميكى الذى يفسر الحركة السياسية . وبهذا فقد خلق ابن خلدون طريقا وضعيا ، وسبق بذلك أوجست كونت بأربعة قرون تقريبا .

ويظهر جوهر فلسفة السياسة عند ابن خلدون ، من خلال تصوره للدولة على أنها قوة ، وأن الخاصية التى تتميز بها الدولة ، دون سائر النظم الاجتماعية ، هى القهر والغلب والاكراه ، وانها تحقق السيادة عن طريق ذلك ، بفرض ارادتها على كل من يعيش فى كنفها من الافراد والهيئات(١١)

ومن خلال هذا الاطار كان تحليله لعناصر البناء السياسى ومكانه الصفوه العسكرية فيه وموقفه من الجيش الذى لم يكن عدائيا مثلما كان عند سان سيمون فى القرن التاسع عشر حيث نادى بالغاء الجيش النظامى والاكتفاء بجيش الشعب ــ بل انه كان يرى أن قوة الدولة فى قوة جيشها ، وأن الجيش هو أساس المجد الذى ترمى اليه الدولة(١٢) .

ويدلل ابن خلدون على أهمية البناء العسكرى للدولة ، وأهمية دوره السياسى ، فى معرض حديثه عن أطوار الدولة واختلاف أحوالها ـ فى الفصل السابع عشر من الباب الثالث من المقدمة ــ الذى يظهر له فيها دورا ايجابيا فى كثير من الاطوار وعلى الاخص الطور الاول ، حيث يبدو الجيش عنده ، هو الوسيلة التى تتحق بها الممارسة السياسية ، وهو الاداة التى تتم بمقتضاها السيطرة على البناء السياسى ،

ويبدو الجيش كذلك وكأنه أساس قيام هذا الطور وهو طور الظفر بالبغية وغلب المدافع والممانع ، والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدى الدولة السالفة قبلها[١٣]. ولعل الظفر والغلبة والاستيلاء على الملك ، لا يتم بدون جيش قوى وقيادة قوية لهذا الجيش .

وبقدر اهتمام ابن خلدون بالحكم الاستبدادى ، لدرجة أنه يقرر أن الحاكم الحقيقى هو الذى يستعبد الرعية ، حيث يقول : « وليس الملك لكل عصبية ، وإنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية »[١٤] . فقد أهتم أيضا بالجانب العسكرى للحكم . حيث يرى أن الملك الحقيقى هو الذى يهتم بالحملات العسكرية وحماية الحدود ، ويقول فى هذا الصدد « والملك على الحقيقة هو الذى يبعث البعوث ويحمى الثغور » ، ولأن الحاكم الحقيقى هو الذى يفعل ذلك ، فلا ينبغى أن تكون فوق يده قوة قاهرة ، ولعل هذه الفكرة توضح لنا أن فكرة قوة القهر العليا عند بوتومور ، انما ترجع فى اصلها الى ابن خلدون .

ويؤكد ابن خلدون الاساس العسكرى للحكم مرة ثانية فى قوله « فمن قصرت به عصبيته ـ وتبدو العصبية هنا بمعنى القوة ـ عن بعضها ، مثل حماية الثغور ، أو جباية الأموال ، أو بعث البعوث ، فهو ملك ناقص لم تتم حقيقته » فلا تكتمل مهام الملك اذن ـــ التى تبدو سياسية فى جوهرها ـــ الا بتحقيق الوظائف العسكرية .

وفى مجال الوظائف السياسية والعسكرية عند ابن خلدون ، نجد عنده تحليلا وظيفيا شاملا للنظام السياسى ، لا يغفل الوظيفة العسكرية ، بل على العكس يعتبرها أساس الوظائف السياسية ، ويظهر ذلك من خلال حديثه عن مراتب الملك والسلطان وألقابها[١٥] ، الذى يوضح فيه أعباء الحكم ، محددا مسئولياته ووظائفه ، ويرى أن الحكم يهتم بتحقيق وظائف أربعة أساسية ، تأتى الوظيفة العسكرية فى مقدمتها فالسلطان محتاج إلى حماية الكافة من عدوهم بالمدافعة عنهم أى أن السلطان يحتاج دائما إلى حماية شعبه بحمايته من الاعداء والدفاع عنه ثم تأتى بعد ذلك كل من الوظائف القضائية والاقتصادية والسياسية .

أما عن طبيعة البناء السياسى عند ابن خلدون ، فهو ليس بناء متعددا ـــ يتكون من ستة عناصر كما ذكرنا قبل ذلك بالنسبة للبناء السياسى المعاصر ـــ وانما هو بناء

ثنائى يقوم على دعامتين أساسيتين : البناء العسكرى ثم البناء البيروقراطى ، وهو ما عبر عنه ابن خلدون بالسيف والقلم ، يتفرع كل منهما الى عدة أبنية فرعية ، حيث يتكون القلم من :

أ ـ قلم الرسائل والمخاطبات .　　ب ـ قلم الصكوك والاقطاعات .

ج ـ قلم المحاسبات ، وهو صاحب الجباية والعطاء وديوان الجيش .

هذا بينما يتكون السيف من :

أ ـ صاحب الحرب　　ب ـ صاحب الشرطة .

ج ـ صاحب البريد　　د ـ ولاية الثغور .

وهكذا يبدو الترابط واضحا ، بين كل من البروقراطية والعسكرية ، سواء فى جانبها المدنى القلم حيث نجد ديوان الجيش فى قلم المحاسبات أو جانبها العسكرى ـ السيف ـ الذى نجد فيه بجانب الابنية العسكرية االخالصة صاحب البريد .

وقد كان الاسهام الحقيقى والاساسى لأبن خلدون ، تحليله الشامل لعدد من عناصر البناء السياسى التى كانت موجودة فى عصره ، وذلك من بداية نشأتها ، موضحا بناءها ووظائفها عند كثير من الدول ، من خلال التحليل المقارن للظاهرة ، واضعا فى اعتباره البعدين الزمانى والمكانى ، وقد كانت الابنية السياسية التى تناولها بالتحليل هى :

(١) الوزارة　　(٢) الحجابة

(٣) ديوان الاعمال والجبايات　　(٤) ديوان الرسائل والكتابة

(٥) الشرطة　　(٦) قيادة الاساطيل[١٦] .

وقد ارتبطت كل هذه الابنية السياسية بالشئون العسكريـة ، فيما عدا ديوان الرسائل والكتابة ، وكذلك الشرطة . ونستطيع أن نخرج من تحليل ابن خلدون هذا لكل هذه الابنية السياسية بالملامح الاساسية التالية :

(١) الوزارة :

كانت الوزارة قبل الاسلام عسكرية بالدرجة الاولى ، وكان من مهامها الاساسية حماية الكافة (أى حماية المجتمع باكمله) . كذلك فقد كانت المهام العسكرية فى دولة بنى أمية من اختصاص الوزير . وكان الوزير فى دولة بنى العباس يجمع بين السياسة والحرب . أما فى دولة الترك بمصر ، فكان النائب ـ الذى يمثل الوزير ـ هو ممثل الصفوة العسكرية (لأنه كان ينظر فى شئون الجند) .

وقد ظهر من تحليل ابن خلدون هنا ، بعض عناصر التحديث السياسى فى مجال الوزارة ، التى ظهرت أولا فى دولة بنى العباس ، حينما انقسمت الوزارة الى وزارة تنفيذ ووزارة تفويض (فكانت وزارة تنفيذ ، فى حالة اقتسام بناء القوة بين السلطان والوزير ، ثم وزارة تفويض اذا استحوز الوزير على بناء القوة وحده) . ثم ظهر ذلك ثانيا فى دولة بنى أمية بالاندلس فى ثلاثة مظاهر : كان الأول فى مجال البناء السياسى ، حيث ظهرت الوزارات لأول مرة من تكوين رباعى ـ وكذلك فقد كانت أول وزارة مصرية رباعية فى تكوينها وهى التى شكلها نوبار باشا فى عام ١٨٧٨ ، كما سيظهر ذلك فى الباب الثالث ـ حيث يقول ابن خلدون :

فجعلوا لحسبان المال وزيرا وهى ما تقابل فى البناء السياسى المعاصر وزارة المالية .

وللترسيل وزيرا وهى ما تقابل الآن وزارة المواصلات .
وللنظر فى حوائج المتظلمين وزيرا وهى ما تقابل الآن وزارة العدل .
وللنظر فى أحوال أهل الثغور وزيرا وهى ما تقابل الآن وزارة الدفاع .

أما المظهر الثانى للتحديث ، فكان يتمثل فى انشاء مقر مجهز يخصص لاجتماع الوزراء .

وكان المظهر الثالث والأخير ، هو استحداث منصب رئيس الوزراء .

(٢) الحجابة :

يأتى نظام الحجابة فى المرتبة الثانية بعد نظام الوزارة ، فى سلم الوظائف السياسية عند ابن خلدون ، ولقد كان الحاجب يشبه ما يسمى الأن برئيس الديوان الملكى ، أو أمين رئاسة الجمهورية ، ثم جمع بعد ذلك بين الوظائف المدنية

والعسكرية (أو كما يسمى عند ابن خلدون بالسيف والقلم) . ولم يكن دور الصفوة العسكرية فى نظام الحجابة ، أقل منه فى نظام الوزارة . وكان يختص بالحجابة فى الدولة الاموية والعباسية ، من يحجب السلطان عن العامة ، وفى مصر كان يسمى صاحبها بالنائب لمنزلته السامية . وفى الدولة الاموية بالاندلس ، كان يلقب الحاكم منهم ، اما بالحاجب أو بذى الوزارتين ، أى الذى يجمع بين السيف والقلم . كما كانت الصفوة العسكرية - السياسية عند بنى حفص بافريقيا هى التى تسير دفة الامور فى الدولة ، كما كان وزير الرأى والمشورة ، أو شيخ الموحدين ، هو الذى ينظر فى الولايات والعزل ويقود العساكر فى الحروب . وظهر فى هذه الدولة أيضا ، ما يعد من النظم السياسية المستحدثة وهو القهرمان الذى جمع بين الممارسة البيروقراطية والعسكرية . وفى دولة زناتة بالمغرب ، كان الوزير هو المسئول عن النظام العسكرى ، لغياب نظام الحجابة ، فقد كان هو الذى يرأس الحرب والعساكر . وفى دولة الترك بمصر جمع الحاجب - دون باقى عناصر البناء السياسى الثلاثية التى تكونت من النائب والحاجب والوزير - بين الوظيفة السياسية والعسكرية ، حيث كان هو المسئول عن شئون الجند .

(٣) ديوان الاعمال والجبايات :

وقد كان هذا الديوان ديوانا مدنيا عسكريا ، فقد كانت أحد أعماله الاساسية الثلاثة - الى جانب اعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة فى الدخل والخرج - احصاء العساكر باسمائهم ، وتقرير أرزاقهم وصرف أعطياتهم فى توقيتاتها . كذلك فقد كان أول ديوان فى الاسلام - أنشىء فى سنة ٢٠ من الهجرة - هو ديوان الجيش . واختص ديوان الاعمال والجبايات بالمهام العسكرية أولا فى دولة بنى العباس ، ثم اختص بعد ذلك ببيت المال . وفى دولة الترك كانت الصفوة العسكرية . هى المسيطرة على بيروقراطية الدولة .

(٤) ديوان الرسائل والكتابة :

ولم يسلم هذا الديوان أيضا - على الرغم من طبيعة عمله المدنية - من سيطرة الصفوة العسكرية ، حيث كان يسند أمره فى بعض الدول الى أرباب السيف .

(٥) الشرطة :

وكان لنظام الشرطة أيضا وجه عسكرى ، فقد كانت فى بعض أحوالها مرؤسة لصاحب السيف فى الدولة ، كما ظهر ذلك فى الدولة العباسية

(٦) قيادة الأساطيل :

وفى الأساطيل ظهرت الصفوة العسكرية أيضا كقوة محركة لها ، وكانت الاساطيل برغم استخدامها فى الاعمال المدنية والتجارة على أوسع نطاق ، أقرب للعسكرية منها الى المدنية ، ورأسها فى أغلب الاحيان صاحب السيف فى الدولة .

وهكذا فقد كان لطبيعة نشأة ابن خلدون فى أسرة سياسية وعلمية ، أثره فى اثراء ما قدمه فى هذا المجال ، كما كان لنشاطه السياسى والعلمى بعد ذلك ، الدور المكمل للنشأة فجاءت آراؤه السياسية سابقة لعصره ، وأساسا لما قدمه التراث السوسيولوجى والانثروبولوجى المعاصر . وقد قدم ابن خلدون اسهامات تحليلية ومنهجية على جانب كبير من الاهمية :

فعلى صعيد الاسهامات المنهجية ، يأتى المنهج الانثروبولوجى الذى وضع ابن خلدون أول أسسه العلمية ، وهى التى تبدو من خلال الملاحظة المباشرة المتعددة الجوانب ، كمدخل لفهم وتحليل الظاهرة الاجتماعية ، وقد طبق ذلك فى دراسته للظاهرة السياسية .

كذلك فقد ظهر عند ابن خلدون ، بداية تأسيس المنهج التطورى العضوى فى دراسة الظاهرة السياسية ، وذلك عندما نظر الى الدولة على أنها كائن عضوى يولد ويحيا ثم يموت ، ووضع فى هذا الصدد مراحل لحياة الدولة تمر بثلاثة أجيال : جيل البداوة ثم التحول الى الحضارة ثم الموت والفناء . كما أنها تمر بخمسة أطوار خلال الاجيال الثلاثة هذه .

واذا صح أن توجه الى ابن خلدون ، مثل الانتقادات المعاصرة التى وجهت الى المنهج العضوى ، فاننا نرد على ذلك بأنه كانت له اسهاماته المنهجية بالنسبة للصفوة والصفوة العسكرية على وجه خاص ، فقد قدم لنا نموذج صفوة القوة فى القرن الرابع عشر ، الذى عاد فقدمه لنا رايت ميلز فى القرن العشرين ، ولكن فى تحليل

ميكروسوسيولوجى ، لأنه اقتصر فى تحليله له على المجتمع الامريكى المعاصر فقط ، بينما كانت نظرة ابن خلدون أكثر اتساعا فقدمت تحليلا ماكروسوسيولوجى .

كما نلاحظ التقاء ابن خلدون مع الفارابى ، الذى سبقه فى اقرار صفوة القوة ، وذلك من خلال اقتران السياسة بالغلب ، ولأن ابن خلدون قد قرن الغلبة بالعصبية ، فقد ظهر عنده نموذج الصفوة الوراثية ، الذى فضله على غيره من نماذج الصفوات .

امتد اسهام ابن خلدون أيضا ، الى مكانة الوظيفة العسكرية وطبيعتها ، حيث تأتى الوظيفة العسكرية للحاكم عنده فى مقدمة الوظائف نظرا لأهميتها ، وتتقدم على كل من الوظائف القضائية والاقتصادية والسياسية . أما من حيث طبيعتها ، فان الوظيفة العسكرية التى تقوم بها الصفوة العسكرية فى مجال السياسة ، فينبغى أن تكون مشاركة منفذة . فالأصل فى تنفيذ السياسة للحاكم ، أى الصفوة السياسية وليس العسكرية ، فهو وان قدم الوظيفة العسكرية على كل الوظائف الاخرى ، فقد قرنها بأن ينفذها الحاكم ، فالصفوة السياسية عنده ، اذن ، مقدمة على الصفوة العسكرية .

ويصدق تحليل ابن خلدون للصفوة العسكرية فى هذا الجانب ، على الصفوة العسكرية الغربية بالدرجة الأولى ، ويبعد كثيرا عن طبيعة ممارسة الصفوة العسكرية فى العالم الثالث ، والصفوة العسكرية المصرية على وجه خاص ، وهى التى اتسم عملها السياسى بالتنفيذ الكامل وليس المشاركة .

أما عن اسهامات ابن خلدون التحليلية ، فلعلنا نستطيع أن نذكر أولا ، أنه وان كان قد قدم لنا تحليلا دقيقا لمعظم عناصر البناء السياسى العربى ، سواء منه القديم أو الذى عاصره ، الا أن تحليله لهذا البناء ، لم يكن شاملا لكل عناصر البناء ـ التى جاء ذكرها قبل ذلك ـ فقد قصر حديثه على اثنين منها : وهى الجهاز التنفيذى والجهاز البيروقراطى ، ولمس فى القليل كلا من الجهاز التشريعى والجهاز القضائى ، فى حين خلا حديثه تماما عن الاحزاب السياسية ـ أو ما شابهها ـ وجماعات الاهتمام (المصلحة) وهى التى تعد من أكثر عناصر البناء السياسى قربا والتصاقا بالجماهير . ولعله لم يتحدث عنها ربما لعدم ظهورها فى عصره بدرجة

كافية . كما نلاحظ أيضا أنه لم يتحدث الا عن الطبقة الحاكمة والسياسيين ، لأنه كان واحدا منهم ، ولم يتحدث عن الجماهير والمحكومين (اللاصفوة) لانه لم يقترب منهم كثيرا وذلك على الرغم من علاقته بهم أثناء وظائفه السياسية والعلمية والقضائية المختلفة ، سواء ما كان منها بالمغرب أو فى مصر .

ثانيا ـ الصفوة العسكرية فى التحليل السوسيولوجى :

واذا كان التحليل الاجتماعى ـ سواء منه اليونانى أو العربى ـ قد اهتم بالبناء السياسى ومساهمات العسكريين فيه ، فقد اهتم الفكر السوسيولوجى الغربى به كذلك ، وذلك بدءا من الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ـ فيما عدا دوركيم ـ الذين اختلفت آراؤهم حول الصفوة العسكرية ودورها السياسى ، ونعرض لهم فيما يلى :

١ ـ سان سيمون وبداية الاتجاه المعارض للصفوة العسكرية فى البناء السياسى :

أوضح سان سيمون طبيعة بناء الصفوة ، من خلال عرضه للبناء الطبقى ، فقد كان يرى أن المجتمع البائد كان يقوم على طبقات ثلاثة : طبقة النبلاء وطبقة البرجوازية أو الطبقة الوسطى ، وطبقة الشعب أو الطبقة الاكثر عددا ، وهى التى تنادى بالمساواة لانها تعيش فى ظروف غير عادلة[١٧]

وكانت الصفوة الحاكمة آنذاك ، تتمثل فى المشرعين والميتافيزيقيين ولم يكن سان سيمون يوافق على هذه الصفوة ، التى كانت تدير دفة الامور العامة ، كما كان أعضاؤها يشغلون أهم الوظائف الحكومية ، وكان رأيهم هو المفضل فى مجلس النواب . ولم يتردد سان سيمون فى مهاجمة هذه الصفوة ـ أى صفوة المشرعين ـ ويصفهم بالبرجوازية ـ أى الطبقة التى لاتنتمى إلى النبلاء ، ولكنها تعيش بدون عمل مثلهم ـ كما كان يرى أن تتخلص الاداة الحكومية منهم ، مطالبا فى نفس الوقت برفع مستوى معيشة عمال الزراعة وعمال الصناعة ، وعدم استغلالهم لصالح أصحاب رؤوس الاموال[١٨]

ولم يهاجم سان سيمون طبقة المشرعين فقط ، لانها هى التى كانت تحكم ، ولكنه هاجم أيضا الطبقة الارستقراطية ورجال الجيش ، لانه كان يرى أنها هى التى تملك

القوة وصناعة القرار ، وتشغل أهم الوظائف الحكومية ، كما كان رأى اعضائها هو المفضل فى مجلس الدولة الذى أنشأه نابليون من الفقهاء وكبار الموظفين ، كما كانت **لها الاغلبية فى مجلس النواب**[١٩] .

وهكذا نرى كيف كانت الصفوة العسكرية ، تساهم بدور فعال فى معظم عناصر البناء السياسى ـ الاجتماعى فى فرنسا من ناحية ـ ثم فى المساهمة الايجابية ايضا فى العملية السياسية من ناحية أخرى . وذلك على الرغم من معارضة سان سيمون لها ، بل انه كان يذهب الى أبعد من ذلك ، حيث كان يرى ضرورة الغاء الجيش النظامى والاعتماد على جيش الشعب .

ولعل فى رأى سان سيمون هذا ـ فى الغاء الجيش النظامى ـ ما يتناقض مع الطابع العسكرى لشخصيته الذى يصوره لنا بنفسه فى الصناعة أولى أقسام المجموعة الثالثة له ، التى تشمل المؤلفات الاقتصادية والصناعية ، والتى كانت تسمى مقالات سياسية وأخلاقية وفلسفية حيث يصف شعوره فى رسائل هذه المجموعة بعد عودته من حرب الاستقلال الامريكية قائلا : طوال اقامتى فى أمريكا كانت تشغلنى العلوم السياسية ، أكثر مما كانت الفنون الحربية تسترعى اهتمامى ، فالحرب فى ذاتها لم تكن تعنينى على الاطلاق ، وإنما الهدف الذى كانت ترمى اليه هذه الحرب ، هو الذى ملك على زمام قلبى . . . ولم تكن الجندية صنعتى على الاطلاق ، فقد اتجهت **الى ناحية من النشاط بعيدة كل البعد عن واجبات الجندية**[٢٠] . ولعل فى حديثه هذا ما يدل دلالة واضحة ، على أنه كان مشاركا فى الحرب كأحد أفراد الجيش المقاتل .

هذا إلى جانب سمة ثقافية أخرى ذات طابع عسكرى ، طبعت شخصية سان سيمون بطابعها أيضا . وهى مدرسة الهندسة العسكرية بباريس ، التى تلقى فيها **سان سيمون علوم الطبيعة الرياضية طوال ثلاثة أعوام متتالية**[٢١] .

وهكذا نجد أنه رغم عداء سان سيمون للجيش النظامى ، ومناداته بالغائه ـ وقد كان يوما أحد افراده ـ ورغم عدائه للعسكريين أيضا ـ وقد كان يوما واحد منهم ـ فقد كانت مدرسة الهندسة العسكرية بباريس أساس بنائه العلمى ، ولولاها لما تم له ما أراد من الدراسة العلمية الجادة .

واذا كان سان سيمون قد نادى بالغاء الجيش النظامى ، فقد بحث عن أداة أخرى تحمى الدولة بعيدا عنه ، وكانت تلك الأداة هى جيش الشعب . وفى بحثه عن الاسباب الموجهة للحركة الاجتماعية ، وجد أن التقدم الفنى (التكنولوجى) هو المحور الاساسى لتطور الحركه الاجتماعية . ولكنه وجد هذا التقدم أيضا فى الجانب العسكرى ، مع أن آثاره امتدت لتغير من طابع وبناء الصفوة الحاكمة .

ويوضح سان سيمون هنا أنه حتى قبل اكتشاف البارود ، كان النبلاء القدامى يمارسون سلطات سياسية واسعة ، لان طبقتهم هى التى كانت تنهض باداء خدمات للمجتمع ، ولهذا وجب أن تكون على قمة الشعب ، لانها كانت الطبقة التى تحافظ على الاستقرار القومى . فطبقة النبلاء اذن كانت أكبر الطبقات نشاطا فى فرنسا . ولكن منذ كشف البارود فقد تلاشت حقوق النبلاء السياسية بالتدريج ، نتيجة لتوقف فائدتهم ، ذلك لأن قدرة الدفاع عن أرض الوطن ، لم تعد وقفا على فئة ممتازة من النبلاء الفرسان ، بل صار فى وسع الشعب أيضا بفضل اختراع البارود ، أن يحمل السلاح بمهارة لا تقل عن مهارة النبلاء .

ولعل فى حديث سان سيمون هنا ، ما يوضح الاساس العسكرى فى التغير الطبقى فى فرنسا ، وفى تغير مكانة الصفوة ، حيث أدى اختراع البارود وهو عامل عسكرى ، الى تغير فى الاوضاع الطبقية ، على سلم البناء الطبقى ، حيث هوت من أعلى السلم الى القاع طبقة النبلاء ، بينما ارتفعت الجماهير (أو اللاصفوة) من القاع الى اعلى درجات السلم الطبقى .

وبينما يعارض سان سيمون الصفوة العسكرية ، فانه يحبذ الصفوة الصناعية وذلك من خلال فكرة الحكومة الميسرة ، التى أشار اليها فى مؤلفه تعاليم رجال الصناعة سنة ١٨٢٣ وهى الحكومة التى تخفف من أعباء الافراد فى ذهن الرأى العام . كما يرى أن الاتجاه السياسى العام ، للغالبية العظمى فى المجتمع ، هو أن تحكم بأيسر الوسائل الممكنة ، وأن لا تشعر بسيطرة هذا الحكم ، وأن يكون حكمها بواسطة أشخاص قادرين على تأكيد الاستقرار العام .

وربما كان عداء سان سيمون للصفوة العسكرية ، ومناداته ببعدها عن المجال السياسى ، وعدم المشاركة فيه بأية صورة من الصور ، نتيجة لما أصاب المجتمع

أساسها الصناعى . فالعسكرية أذن والنظام العسكرى فى نظر كونت هما أساس الصناعة .

وفى علاقة النظام العسكرى بالنظام السياسى ، يوضح كونت أن الميول الاجتماعية وحتى الميول السياسية للنشاط الحربى كانت واضحة تماما وقاطعة فى مراحلها الاولى ، وباختصار فقد كانت مناسبة تماما للوظيفة العليا للحضارة التى استدمجوها . وهكذا فقد حلت عادات النظام واندمجت الأسر فى الاتحاد ، من أجل المتطلبات الحربية أو من أجل الدفاع العام . ولم يكن للمجتمع البدائى أن يتعلم النظام من مدرسة أخرى ، ولذلك فقد كان الاتجاه نحو الروح الحربية حتميا ، ليس فقط من أجل توثيق عرى التماسك الاصلى للمجتمع السياسى ، ولكن بدرجة أكبر من أجل استمرار بقائه ، الذى لم يكن ليحافظ عليه بدونها ، وبتنمية الروح الصناعية أيضا .

وينتهى كونت فى معالجته للنسق العسكرى الى حقيقة هامة ، وهى أن النظام العسكرى حتمى لأنه فطرى(٣٠) . ويدفع الانسان نحو الحياة العسكرية تلقائيا بغريزتين فى غاية القوة : الاولى هى التنافر (التخاصم) الذى طالما يشعر به فى عمله اليومى . والثانية هى الميل الواضح للتخريب . وغالبا ما تكون الغريزة الثانية أكبر تأثيرا على البناء العسكرى ، كما أنها تكون علاوة على ذلك فى تقدم مستمر بسعيها للحصول على امكانيات أكبر . وتتحدد كل من الغريزتين فى ترجيح النشاط العسكرى على السلمى . وذلك كما ظهر واضحا فى بداية التجمع الانسانى .

كذلك فقد كان للحرب تأثيرا آخر ، انها ذلك النوع من النشاط ، الذى لا يمكن أن ينجح بدون الترابط على نحو ما ، وحتى بارجاعها الى صورتها الأولية ، حتى فى الصورة البسيطة لقطع الطريق ، فانها كانت تحتوى على بعض من اشكال التضامن ، ربما المؤقت ولكنه كان دائما عميقا . ويملك الاتجاه نحو الاستمرار حتى بعد انتهاء الظروف التى أدت الى تشكيله . وقبل الحاجة الى الاتحاد من أجل الدفاع والتحول الى الهجوم ، فقد اتجهت المشاعر الشخصية تلقائيا نحو التسامح ، كما تشكلت عادات النظام الذى يجد فيه كل فرد ، أفضل ضمان لأمنه الشخصى ، وهذا هو الذى يفسر لنا لماذا ينبغى أن ننظر الى الحرب على أنها أفضل مدرسة للطاعة

تملكها على المدى الطويل ، (ويبدو كونت هنا وكأنه قد مارس الحرب بالفعل) والمصدر الرئيسى للقيادة(٣١) .

وبلغ من اهتمام كونت بالنواحى العسكريه ، أن أفرد لها مكانا فى تقويمه السنوى ، وهو الذى أطلق عليه التقويم الوضعى الجديد ، الذى ينقسم الى ثلاثة عشر شهرا ، يمثل كل شهر من هذه الشهور ، دورا فى أدوار تطور الانسانية منذ نشأتها ، الى أن وصلت الى المرحلة الوضعية وقد كان ذلك فى الدور الخامس الذى أسماه عصر المدنية الحربية(٣٢) .

وهكذا فلم يقدم كونت للصفوة العسكريه بقدر ما قدم عن طبيعة البناء العسكرى والنظام العسكرى ، وذلك من خلال حديثه عن التنظيم الاجتماعى ، كطريق للكشف عن طبيعة المجتمع السياسى ، وذلك على الرغم من خلفيته الاجتماعية والثقافية ، التى كان من الممكن أن تساعده على ذلك ، لو أحسن الاستفادة منها ـ كما فعل ابن خلدون من قبله ـ ومع ذلك فتبقى اسهاماته فى هذا المجال العسكرى واضحة ، وتمثل أهمية خاصة لأنها تصدر عن مؤسس علم الاجتماع . فقد أوضح كونت هنا حقيقتين على جانب كبير من الأهمية :

أما الأولى فهى علاقة التنظيم العسكرى بالتغير ، والتى ترى أن التغير الحقيقى إنما يكون عن طريق التنظيم العسكرى . وتعد هذه أول اشارة سوسيولوجية ، عن العلاقة القوية بين التنظيم العسكرى - كبناء عسكرى ـ والتغير ـ كعملية اجتماعية ـ وذلك ما يصدق بصفة خاصة على التنظيمات العسكرية فى الدول النامية بوجه عام . كما يمكن أن ينطبق ذلك تماما على الصفوة العسكرية المصرية بعد عام ١٩٥٢ ، والتى أحدثت تغيرا كبيرا فى المجتمع ، ظهرت آثاره فى مختلف الميادين الاقتصادية والسيلسية والاجتماعية .

والحقيقة الهامة الثانية : هى ظهور الصفوة العسكرية من خلال الحرب ـ كظاهرة اجتماعية ، وهذا أيضا ما تؤكده الصفوة العسكرية المصرية فى عدد من مواقفها التاريخية منها والمعاصرة ، بدءا من الصفوة العسكرية لثورة عرابى ١٨٨٢ ، التى ظهرت بصورة جلية من خلال الحرب مع قوات الاحتلال الانجليزى الغازية . وكذلك الصفوة العسكرية المصرية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، التى كانت حرب

فلسطين فى عام ١٩٤٨ أحد المسببات الرئيسية لظهورها ، وسيطرتها بعد ذلك على البناء السياسى المصرى . كما كان النجاح العسكرى فى حرب ١٩٧٣ ، طريقا لصعود الصفوة العسكرية المصرية الى أعلى المناصب السياسية ، وذلك مثلما صعد اللواء حسنى مبارك قائد القوات الجوية فى حرب ١٩٧٣ الى منصب نائب رئيس الجمهورية ، ثم أصبح بعد ذلك رئيسا للجمهورية . وكذلك صعود الفريق كمال حسن على ، من قائد عسكرى بسلاح المدرعات الى رئيس للمخابرات العامة ، الى وزير للدفاع فوزير للخارجية فنائب لرئيس الوزراء ثم أخيرا رئيسا للوزراء ، وكان كل ذلك بفضل تفوقه العسكرى أيضا خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

٣ - هربرت سبنسر والاهتمام بالبناء العسكرى :

لم يفرد سبنسر فى تراثه السوسيولوجى ، دراسة خاصة عن الصفوة العسكرية ، وانما كان حديثه أولا عن البناء العسكرى ، فى الفصل الرابع من الجزء الاول من أساسيات علم الاجتماع The Principles of sociology وهو الذى يتحدث فيه عن الابنية الاجتماعية ، فيرى أنه فى المجتمعات كما فى الاجسام الحية ، عادة ما تكون زيادة التجمع مصحوبة بزيادة البناء . كذلك تملك المجتمعات الكبيرة تنظيمات كبيرة . وكما نتقدم من الجماعات الصغيرة الى الاكبر ، ومن الجماعات البسيطة الى المركبة ، ومن المركبة الى الاكثر تركيبا ، فان تباين الاجزاء يتزايد . وتكون الوحدة الاجتماعية متجانسة عندما تكون صغيرة جدا ، ولكنها تبتعد عن التجانس على طول فترات نموها وزيادتها ، الى أن تصل الى الحجم الكبير فتصبح شديدة التعقيد(٣٣) .

يشير سبنسر بعد ذلك لكيفية ظهور الصفوة ، حيث يرى أنه عادة ما نجد فى الجماعات الصغيرة نوعا من القيادة ، ولكنه ليس شكلا للحكم . وما أن يزداد حجم هذه الجماعات ، حتى نجد بينها نوعا من الهيئة الحاكمة ، وذلك عندما يظهر شخص أو أكثر يحوزون السلطة (وهنا يبدأ ظهور الصفوة) وتكون تلك هى أول خطوة نحو ظهور التباين الاجتماعى . وسرعان ما يظهر الفرق بين العناصر التنظيمية والعناصر الاجرائية (العملية) . ويظهر ذلك فى القبائل الأدنى بالمقابلة فى المكانة بين الجنسين ، فيستحوذ الرجال على الضبط ويختصون بالنشاطات الخارجية ، كما تحددها لهم القبيلة وخاصة فى الحرب ، بينما تختص النساء بالاعمال

التى تتطلب مهارات أقل . ولكن نمو القبيلة وصفات الرئاسة التى تعطى الاهمية للنشاطات الحربية . هى التى تقوى من الجانب العملى . فالصفوة اذن عسكرية منذ نشأتها الاولى عند هربرت سبنسر .

ثم يربط سبنسر بعد ذلك بين تعقد البناء الاجتماعى ونموه وعلاقة ذلك بظهور الصفوة العسكرية ، من خلال العمل العسكرى ودوره فى ظهور الزعامة المحلية ، حيث يرى أن زيادة التجمع الذى يحدث نتيجة لاتحاد الوحدات الاجتماعية الاولية فى جماعات ثانوية ، يؤدى إلى تباين أجزائها ، وعندئذ يظهر قادة الجماعات ، كما ظهر من قبل قادة الوحدات الصغيرة ، الى أن يظهر زعيم الزعماء (أو ما يمكن أن نسميه صفوة الصفوة) ولعله يقترب هنا من بناء القوة عند الفارابى الذى يتمثل فى مظهرين للرئاسة وهما الرئيس الاول والرئيس الثانى .

ويضيف سبنسر فى هذا الصدد ، أنه يحدث الاتحاد أحيانا من أجل الدفاع ضد العدو المشترك ، ويكون فى بعض الاحيان نتيجة لانتصار قبيلة على أخرى ، فى هذه الحالة الاخيرة فان القبيلة التى تسود ويكون لها التفوق ، هى التى ترفع من صفتها العسكرية ، وبذلك تصبح متفوقة على الاخريات . وهنا يظهر بجلاء أثر العامل العسكرى فى ظهور الصفوة ، وهو الذى يفسح الطريق لظهور الصفوة العسكرية . ويرى سبنسر أنه بعد تجمع مثل هذه الجماعات وتوحدها ، فان قواتها الموحدة يتم السيطرة عليها بواسطة هيئة حاكمة .

الأنساق العسكرية وعلاقتها بالانساق السياسية والاقتصادية :

يعرض سبنسر ــ فى الفصل الثانى عشر من الجزء الثانى ــ للأنساق العسكرية ، وذلك من خلال العلاقة بينها وبين الانساق السياسية أولا ، ويرى أنه بالنسبة للعلاقة بين النسق السياسى والنسق العسكرى ، فانه لا يمكن أن نعالج الأول دون النظر الى الثانى ، فالعلاقة اذن متبادلة بين النسق السياسى والنسق العسكرى .

ثم يوضح طبيعة هذه العلاقة من خلال عرض تاريخى ، بادئا بالمجتمعات البدائية : ففى المجتمعات البدائية يكون كل البالغين من الذكور هم المقاتلين ،

وبالتالى يصبح الجيش مجتمعا معبئا ، ويصبح المجتمع هو الجيش فى حالة سكونه . ومن هذا المنطلق يمكننا أن نعتبر أن المجموعة العسكرية البدائية ، كانت الجيش فى حالة سكونه . ومن هذا المنطلق أيضا يمكننا أن نعتبر أن المجموعة العسكرية البدائية . كانت هى أيضا المجموعة السياسية ، فقد كانت المجالس التى تدعى لاغراض الدفاع والهجوم فى القبائل الهمجية وفى المجتمعات المحلية البدائية ، هى نفسها التى تعنى بالامور العامة(٣٤) .

وما أن أصبحت المجتمعات مركبة حتى ازدادت تعقيدا ، وظهر التطابق فى تفصيلاته بين السلطة العسكرية والسلطة السياسية ، كما ظهر اجمالا فى الاجزاء وفى الكليات معا ، وكانت قيادة الحرب الصغيرة ، تماثل أيضا قيادة الحكام للمدينة الصغيرة فى كل مقاطعاتهم الاقليمية ، والتقت قيادة جماعاتهم المنظمة للجنود فى الميدان فى طبيعتها ، مع حكم جماعاتهم المنظمة فى المجتمع .

أما عن العلاقة بين الانساق العسكرية والانساق الاقتصادية ، فقد نمت من خلال تنظيماتها حيث كانت تتطابق التنظيمات الاقتصادية للمجتمعات البدائية ، مع تنظيماتها العسكرية . فقد كانت الحرب وكذلك الصيد فى القبائل الهمجية (البدائية) يتمان بواسطة نفس الرجال ، بينما تختص زوجاتهم بالاعمال الشاقة للحياة المنزلية . كذلك فقد كانت الوحدة العسكرية فى المجتمعات البدائية ، التى أخذت سبيلها الى الاستقرار ، هى نفسها الوحدة الاقتصادية ، وكان الجندى هو صاحب الارض أيضا(٣٥) .

الصفوة العسكرية عند سبنسر وعلاقتها بالصفوة المدنية :

يعتقد سبنسر منذ البداية بأسبقية الصفوة المدنية على الصفوة العسكرية ، حيث يرى أن القيادة العسكرية تنمو من خلال القيادة المدنية(٣٦) ومع ذلك فان الصفوة العسكرية هى التى تسود بعد ذلك عند سبنسر وذلك عندما يرى أن الحاكم فى حالة الحرب يصبح أيضا هو الحاكم فى حالة السلام .

ويرى سبنسر أن بداية ظهور الصفوة العسكرية ترجع إلى مرحلة الفصل بين كل من الزعامة العسكرية والزعامة السياسية(٣٧) . لقد كانت بداية الزعامة فى التنظيم

الاجتماعى ، هى نمط المقاتل القائد من خلال الحاكم المدنى . وما يوضح تلك الحقيقة أن الحاكم الانجليزى القديم مثل هنجست Hengist كان يسمى عادة هير ـ توجا ـ Here- toga وهى تعنى حرفيا قائد الجيش . ثم تطور المنصب بعد ذلك الى الملك فقط بعد أن استقر فى بريطانيا ، ولكن بتأسيس الخلافة الوراثية فقد أصبحت تلعب دورها المؤثر . الذى كان يهدف الى فصل رئيس الدولة عن قائد الجيش ، وظهر العداء واضحا فى كل عمل بين مبدأ الوراثة ومبدأ الكفاية ، وغالبا ما كانت هناك محاولة للتوحيد بين هاتين الصفتين ، كما ظهر على سبيل المثال فى المكسيك القديمة ، فقد كان على الملك قبل أن يتوج أن يملأ بنجاح مكانته كقائد عام - Com mander in -chief ولكننا نجد فى العصور المبكرة نجاح نظام الوراثة الذى تم تأسيسه ، ومع ذلك فلم تحدث وراثة فى المقدرة العسكرية ، وعلى طول فترات السيادة السياسية ، فقد كان شائعا بالنسبة لقيادة المقاتلين ، أن تكون مكانة منفصلة تملأ بواسطة الانتخاب . فالصفوة العسكرية اذن ديمقراطية منذ بدايتها ، بينما الصفوة السياسية ترجع فى جذورها الى نزعة وراثية فى رأى سبنسر .

كذلك فقد كان الحاكم قلقا من التسلط العسكرى ، الذى يعطى قوة كبيرة للقائمين به ، ولذلك فعادة ما كان يذهب ابنه أو احد أقاربه المقربين كقائد للجيش ، وذلك لمنع اغتصاب السلطة . ويوضح ذلك أنه كان طبيعيا أن يلجأ ملك اليونان لان ينيب ولى عهده لمهمة قيادة فرقه العسكرية . أما فى اليابان القديمة ، فانه بينما كان الملك فى كارولينجيانز Carolingians يتولى قيادة الحشد الرئيسى ، فقد كان أبناؤ ه يتولون قيادة الجيوش الاخرى ، ثم تزايد تحول القيادة اليهم بعد ذلك . وكان الامبراطور عندما لا يتولى قيادة قواته بنفسه ، فقد كانت توكل هذه المهمة فقط إلى أعضاء البيت الامبراطورى .

وكانت هناك أمثلة مشابهة فى بيرو القديمة ، حيث كان يوضع الجيش تحت مباشرة بعض الرؤساء ذوى الخبرة ، ممن تجرى فى عروقهم الدماء الملكية(٣٨) . وغالبا ما كانوا تحت امرة الانكا Inca (أى أمراء بيرو القدماء)(٣٩) .

وقد أتاح اتساع الوظائف المدنية للقيادة السياسية ، هذا التفويض للوظائف العسكرية ، ولكن بينما تزايدت صعوبة عزل أحدهما بتضخم الدولة ، وبينما

أصبحت محاولة عزل كليهما فى خطر فقد كان هناك أيضا خطرا ، فى ممارسة احداهما بالتفويض . ثم ظهر خلال مراحل التطور الاجتماعى ، اتجاه حتمى للتفرقة بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية .

وبالفصل بيبن الهيئة المقاتلة وبين الهيئة السياسية على نطاق كبير ، ظهر اتجاه عام للرئاسة المنفصلة واتجهت القيادة القتالية النشطة ، الى أن تعقد اتحادا مع الحكم المدنى بواسطة السلطة العسكرية (ونستطيع أن نلاحظ هنا فى هذه المرحلة ، بداية ظهور ما سمى بعد ذلك فى النظرية العسكرية بالعلاقات العسكرية ـ المدنية .

وعادة ما كانت تعقد اعادة اتحاد معها إذا ما حاولت الانفصال عنها ولكن مع ظهور أول انفصال يباعد بين الأبنيه المدنية والعسكرية فقد انضمت بصفة عامة إلى الاتجاه لاظهار مراكز ضابطه متميزه لها مكان يضعف هذا الاتجاه غالبا باغتصاب العرش عندما كانت الحروب متكررة وعندئذ خضعت الرئاسة العسكرية للرئاسة المدنية ويظهر هنا ما سمى بعد ذلك أيضا بالضبط المدنى للعسكرية .

وفى حديث سبنسر ـ فى الفصل السابع عشر من الجزء الثانى ـ عن النمط الحربى للمجتمع ، يرى ارتباط التنظيم السياسى بكل من الحياة العسكرية والحياة الصناعية(٤٠) . ولعل آراء رايت ميلز عن صفوة القوة الثلاثية فى المجتمع الامريكى المعاصر ، تقترب كثيرا من هذا الاتجاه الذى سبقه اليه سبنسر .

أما عن الطابع الاجتماعى للصفوة العسكرية عند سبنسر ، فانه يقترب هنا من فكرة كونت عن علاقة التنظيم العسكرى بالتغير ، فيشير الى تقدم المجتمع من خلال الجيش ، حيث يرى أنه بينما أصبح تقدم المجتمع ككل مرتبطا بالاهتمام بالجيش ، فقد تحول المجتمع عندئذ الى التقدم من خلال الجيش نفسه .

وهكذا فاننا نجد أنه بظهور سبنسر ، فقد دخلت الصفوة العسكرية مرحلة تحليلية أكثر تقدما عما كانت عليه عند كونت ، فقد استطاع أن يقدم لنا ما لم يقدمه كونت فى مجال الصفوة العسكرية ، وذلك على الرغم من تحليلاته البنائية بالدرجة الأولى . حيث ينفرد سبنسر بتوضيح طبيعة العلاقة بين الانساق العسكرية وعلاقتها بالانساق السياسية والاقتصادية ، مشيرا الى العلاقة المتبادلة بينهم . كما يشير سبنسر

كذلك إلى حقيقة هامة **تؤكد** وقوفه إلى جانب الصفوه المدنية أكثر من العسكرية ، وهى أن الزعامة العسكرية قد نمت من خلال الزعامة السياسية .

وكما كان يرى كونت أن ظهور الصفوة العسكرية يكون من خلال الحرب ، فقد التقى معه سبنسر فى هذا المجال ، حيث يرى أن الحرب هى التى أدت إلى فصل القيادة العسكرية عن القيادة السياسية . وتلك أيضا هى القضية المنهجية التى أهتم بها علم الاجتماع العسكرى الحديث ـ الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ـ من خلال جانوفيتز .

كذلك فقد استطاع سبنسر أن يوضح طبيعة العلاقة بين البناء العسكرى والبناء الاجتماعى من خلال بعض النظم الاجتماعية ـ العسكرية وهى الاقطاع العسكرى . ذلك النظام الذى ظهر أولا فى آسيا فى اليابان والهند ، ثم فى أوربا فى العصور الوسطى حيث كان عقاب من يمتنع عن الوفاء بالالتزامات العسكرية ، هو أن يفقد الأرض . ولذلك فقد أصبح الالتزام العسكرى عبئا ماليا على ثروة أى فرد . كما كان استغلال الطاقات فى الصناعة ، يقاوم العمل العسكرى .

ثم يلتقى سبنسر مع آراء كونت مرة ثانية فى الطابع الاجتماعى للعسكرية ، فكما قرر كونت تغير المجتمع من خلال الجيش ، فقد أضاف سبنسر أن المجتمع لا يتغير فقط من خلال الجيش ، بل انه يتقدم أيضا من خلاله . وهكذا فاننا نجد سبنسر يتقدم خطوة على كونت ، فى اظهار أهمية الصفوة العسكرية ـ من خلال الجيش ـ ودورها فى تقدم المجتمع . ومن هنا كان ظهورها كصفوة تحديثية فى العالم الثالث على وجه خاص .

٤ ـ أميل دوركيم وغياب التحليل السياسى ـ العسكرى :

على الرغم من أن دوركيم قد أكمل باقتدار الدائرة السوسيولوجية التى بدأها كونت ، الا أننا نلاحظ غياب التحليل السياسى ـ العسكرى عنده . ويرجع ذلك إلى غياب علم الاجتماع السياسى ، فى التصنيفات الدوركيمية للعلوم الاجتماعية .

فقد اهتم دوركيم بالمورفولوجيا الاجتماعية[٤١] وعلم الوظائف الاجتماعية ، الذى كان يشمل على وجه الخصوص علم الاجتماع الدينى ، وعلم الاجتماع الاخلاقى ، وعلم الاجتماع القانونى ، وعلم الاجتماع الاقتصادى ، واخيرا علم الاجتماع العام . وبالطبع لم تكن هناك اشارة لعلم الاجتماع السياسى ، كما لم تكن هناك أيضا اشارة لأية ظاهرة سياسية . واتجه الاهتمام بصفة أساسية الى كل من الظواهر الدينية والاخلاقية والقانونية والاقتصادية .

كذلك لم يكن لعلم الاجتماع السياسى مكانا فى الحولية الاجتماعية[٤٢] . ففى العام الاول كان الاهتمام بعلم الاجتماع العام ، ثم علم الاجتماع الدينى وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وعلم الاجتماع الاخلاقى والقانونى ، وظل الحال هكذا حتى نهاية الفصل الاول للدورية . وهكذا فلم يعتبر دوركيم علم الاجتماع السياسى فرعا من فروع علم الاجتماع ، وإنما ظهر ذلك عرضا بدءا من الجزء الثانى والثالث ثم الرابع كجزء فرعى تحت عنوان التنظيم الاجتماعى السياسى . ثم أصبح مستقلا منذ بداية الجزء الخامس فقط . وبالطبع فكما غاب التحليل السياسى عند دوركيم ، فقد غاب بالتالى التحليل العسكرى ، فى أى صورة من صوره ، سواء بالنسبة للتنظيم العسكرى ، أو الصفوة العسكرية ، وانفرد دوركيم بذلك الاتجاه من بين الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع .

٥ ــ ماكس فيبر والالتقاء مع الفكر العربى لتحليل الصفوة :

من قراءة التاريخ الاجتماعى لفيبر ، نجد التقاء بين الخلفية السياسية لفيبر وابن خلدون ، فقد كانت حياته ـ مثل حياة ابن خلدون ــ مليئة بالاحداث والاهتمامات السياسية ، التى بدأت من خلال انتماء والده لحزب التحرر القومى[٤٣] .

أما عن الاساس العلمى لفيبر ، فقد كان النموذج الاساسى للتفكير ، الذى شكل أعماله هو الوضعية الغربية Western positivism ميراث عصر التنوير . وجاءت اهتماماته السياسية وخاصة بعلم الاجتماع السياسى متأخرة ، وذلك عندما هاجم الرومانسية المحافظة فى عام ١٩٠٣ ، بدعوى الاهتمامات الطبقية المادية

والسياسية . كما تأثرت اهتماماته السياسية بالثورة الروسية الاولى فى عام ١٩٠٥ . ثم اتجه بعد ذلك بخطى وئيدة نحو الديمقراطية ، وذلك على الرغم من طبيعته الحادة والمركبة ، لأنه لم يكن يعتقد فى الديمقراطية كمصدر جوهرى وقيم للافكار والقانون الطبيعى « المساواة بين البشر »(٤٤) .

القوة أساس البناء السياسى عند فيبر :

وفى حديث فيبر عن القوة كأساس للبناء السياسى ، نجد التقاء فكريا بينه وبين الفكر العربى الذى سبقه بعدة قرون . فقد تحدث فيبر أولا عن العلاقة بين القوة والسياسة . وفى حديثه عن السياسة كمهنة ، يتحدث عن علاقة الدولة بالقوة ، فيرى أن كل دولة انما تؤسس على القوة(٤٥) . واذا كان ذلك هو رأى آخر الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ، فلقد ظهرت هذه الفكرة أولا ـــ القوة ـ فى الفكر العربى عند الفارابى ، الذى كان أول من أشار الى صفوة القوة ، القائمة على الغلبة والانتصارات العسكرية ، والى أهمية مدنية التغلب ثم ظهرت هذه الفكرة ثانيا عند ابن خلدون ، الذى رأينا جوهر السياسة عنده يتمثل فى تصوره للدولة على أنها قوة ، وأن هذه القوة هى التى تميزها على سائر النظم الاجتماعية الاخرى .

ثم يعود فيبر ليؤكد أن القوة ليست بالتأكيد ، هى الوسيلة الوحيدة الطبيعية للدولة ، ولكن القوة هى احدى الوسائل المميزة للدولة ـــ ونجد هنا التقاءا مرة ثانية مع ابن خلدون ـــ ولعل ذلك يعتبر اضافة من جانب فيبر ، لما أوضحه ابن خلدون قبل ذلك ، عن مكانة القوة بالنسبة للدولة .

ويضيف فيبر أن العلاقة بين الدولة والعنف اليوم ، هى علاقة تقارب بنوع خاص ، وقد كانت أكثر النظم تنوعا فى الماضى ـــ بدءا من القرابة ـ تعرف استخدام القوة الفيزيقية ، كشىء طبيعى تماما . كذلك فنحن نستطيع أن نقول اليوم ، أن أية دولة يمكنها أن تدعى شرعية استخدام القوة الفيزيقية تجاه اقليم معين ، على أن استخدام القوة الفيزيقية فى الوقت الحاضر ، أصبحت تختص به مؤسسات أخرى (الجيوش) أو أفراد آخرون (العسكريون) وتصبح الدولة عندئذ المصدر الوحيد

الذى يملك حق استخدام القوة . ومن هنا فان السياسة Politics بالنسبة لنا ، تعنى السعى من أجل المشاركة فى القوة ، أو السعى من أجل التأثير على توزيع القوة ، سواء فيما بين الدول أو بين الجماعات فى الدولة .

يرى فيبر كذلك أن كل الابنية السياسية تستخدم القوة ، ولكنها تختلف فى الكيفية وفى المقدار الذى تستخدمها به ، أو فى التهديد باستخدامها ضد التنظيمات الاخرى[٤٦] .

فيبر يعلى من شأن الصفوة العسكرية ومع ذلك لا يحبذها :

عاصر فيبر المرحلة السياسية التى سبقت الاعداد للحرب العالمية الاولى ، ولذلك فلقد تأثر بالحرب ، وكان له اتجاه خاص نحوها ، حيث كتب فى أكتوبر عام ١٩١٥ . ان كل نصر نحرزه انما يكون من أجل السلام .

أما عن مكانة النظام العسكرى بين النظم الاجتماعية ، فقد أعلى فيبر من شأنه كثيرا ، اذ يرى أن النظام العسكرى يعطى الحياة لكل النظم الأخرى[٤٧]

Military discipline gives birth to all discipline

كذلك فقد اعتبر التنظيم الاقتصادى الواسع النطاق ، المؤسسة الثانية الكبرى التى تسرع بالتقدم . وهو يختلف هنا عن كل من أوجست كونت وسبنسر فى اعتبار الجيش هو أساس التغير ــ كما عند كونت ــ وكذلك التقدم ــ كما عند سنبسر ــ .

ويظهر اتجاه فيبر المعارض للصفوة العسكرية ــ التقاء بذلك مع اتجاه سان سيمون ــ فى حديثه عن مستويات الاختلافات الاجتماعية الذى تحدث فيه عن دور الجيوش فى السياسة ، موضحا أن استبدال البيروقراطية العسكرية بالنبلاء من أجل الاعداد الذاتى للجيش ، يعتبر فى كل مكان العملية السلبية **للديموقراطية**[٤٨]، بالنظر إلى أن كل مؤسسة للحكومة الملكية العسكرية المطلقة ، هى التى توجد فى الدولة الاقطاعية ، أو فى جمهورية النبلاء . وقد حدث ذلك من حيث المبدأ من أجل تقدم الدولة فى مصر وتحت الحكم الرومانى ، كما أدت زيادة أهمية البحرية فى اثينا الى وجود الاساس لقهر القوة السياسية ، وزيادة حجم الثقل العسكرى .

وتمثل البيروقراطية العسكرية حجر الزاوية فى تحليل ماكس فيبر ، سواء للنظام العسكرى أو الصفوة العسكرية ــ التقاءا هنا أيضا مع ابن خلدون الذى أهتم كثيرا بالبيروقراطية العسكرية ــ وقد ظهر ذلك فى حديثه عن أنماط الجيوش من خلال تركيز وسائل الادارة ، حيث يرى أن البناء البيروقراطى يذهب إلى تجمع الوسائل المادية للادارة فى أيدى السيد ، ويحدث هذا التجمع على سبيل المثال بطريقة نمطية ومعروفة جيدا ، من خلال تقدم المشروعات الرأسمالية الكبيرة ، كما تحدث عملية مشابهة فى التنظيمات العامة .

ويعطى أمثلة لذلك عندما يقرر أن البيروقراطية قد قادت جيش الفراعنة ، والجيش خلال الفترة المتأخرة للجمهورية الرومانية[٤٩] . وقد كان البناء البيروقراطى للجيش هو الذى سمح بالتقدم نحو الجيوش النظامية المحترفة ، التى أصبحت ضرورية من أجل السلام الدائم للدول الكبرى . كذلك يمكن للنظام العسكرى والتدريب الفنى ، أن يتقدما تماما بطريقة سوية على الاقل ، نظرا لمستواهما الحديث فى الجيش البيروقراطى .

يعرض فيبر بعد ذلك للتحول البيروقراطى للجيش ، من خلال النظام الاقتصادى والبناء الطبقى ، حيث يرى أن بيرواقراطية الجيش ، كانت متمشية تاريخيا مع تحول خدمة الجيش من المالك الى غير المالك ، والى أن حدث ذلك التحول ، فقد كانت الخدمة العسكرية هى امتياز حق عبارات الاحترام والتبجيل للرجال المالكين . وقد حدث مثل هذا التحول لاولئك الذين ولدوا غير مالكين ، ومنهم على سبيل المثال من كانوا فى جيوش الجنرالات ، للجمهورية الرومانية القديمة وللامبراطورية ، تماما كما فى الجيوش الحديثة منذ القرن الثامن عشر . وقد تحول عبء الخدمة أيضا إلى الغرباء ، كما فى الجيوش المرتزقة فى كل العصور .

كذلك فان شدة وأهمية النشاط الاقتصادى ، قد أوضحت حتمية علاقة طبقة الاثرياء بأغراض الحرب . واذا نحينا جانبا فترات الحماس الايديولوجى القوى ، فلم يكن لهذه الطبقة الثرية والحضرية منها بصفة خاصة ، ميلا نحو ممارسة الحكم كما كانت أقل ميلا لاعمال الحرب الخشنة ، ولذلك فلقد كانت هذه الطبقة الثرية فى

الاقاليم أفضل صلاحية ، وأقوى ميلا لكى تشكل فئة الضباط المحترفين . وهذا الفرق بين الاثرياء الحضريين والريفيين ، يتوازن فقط مع زيادة امكانية احتياجات الحرب الآلية ، إلى القادة الصالحين كفنيين .

يعود فيبر ويقرر أن الاساس الاقتصادى ، الذى تؤسس عليه تنظيمات الجيش ، ليس هو العامل الوحيد المؤثر فى تقدم النظام ، ومع ذلك فان له اعتبارات هامة(٥٠) . فنظام الجيوش المدربة جيداً ، والدور الاساسى أو الدور الصغير الذى تلعبه فى الحرب ، له تأثير كبير على النظام السياسى والاجتماعى . وذلك مثلما كان النظام كأساس للحرب . يبعث الحياة للنظام الملكى الخاص بين الزولو ، بينما تتحدد الملكية نظاميا بقوة قادة الجيش ، مثلما كان عند اسبرطه . لقد كانت طبقة كبار الاقطاعيين ، وكذلك الطبقة الجديدة للضباط أو البيروقراطيين ، هى الدلائل الطبيعية الاولى ، التى عبرت عن البناء السياسى ، كما كانت قوة مجتمعهم السياسى ، تعنى قوتهم هم أنفسهم أيضا . ولذلك فقد كان اتساع القوة بالنسبة للبيروقراطيين والضباط ، يعنى مزيدا من المكانات الادارية(٥١) . فالصفوة اذن عند فيبر صفوة ثلاثية ، تضم كبار الاقطاعيين والضباط والبيروقراطيين .

وهكذا فقد قدم فيبر اسهامام سياسيا أولا ، عندما ربط بين القوة والبناء السياسى . ممثلا أولا فى الدولة . وأهمية القوة بالنسبة للدولة . وهو نفس الاتجاه الذى أكده الفكر العربى قبل ذلك كما ظهر عند الفارابى وابن خلدون . كما اعتبر السياسة فى جوهرها ، سعيا من أجل المشاركة فى القوة ، أو من أجل التأثير على توزيع القوة .

أما عن موقف فيبر من الصفوة العسكرية ، فعلى الرغم من أنه يرى أن النظام العسكرى هو أساس النظم الاجتماعية الاخرى ــ ويعد ذلك من جانبه اسهام كبير ــ وعلى الرغم من أنه عاصر ازدهار الصفوات العسكرية ــ السياسية ، من خلال الحرب العالمية الأولى ، الا أنه كان يندد بها ولا يحبذها ، كما كان يرى أن دور الجيوش فى السياسة ، انما يمثل الجانب السلبى للديموقراطية . وبذلك فانه يلتقى هنا مع سان سيمون ، الذى نادى دائما بالغاء الجيوش النظامية المستبدة ، والاكتفاء بجيش الشعب .

كما ربط بين الحكومة الملكية المطلقة وبين النظام الاقتصادى ، حيث يرى أنها أنما توجد أما فى الدولة الاقطاعية أو جمهورية النبلاء ، كما كان ذلك فى مصر وروما ، وهو يشير بذلك إلى بداية تكون الصفوة العسكرية فى صورتها الاولى فى مصر أولا ثم فى ايطاليا

ويشير فيبر كذلك إلى أنه بينما كان الجيش القديم يقوم على النظام الاقتصادى ، فقد استند الجيش الحديث على النظام البيروقراطى ، ولذلك فلقد شكلت البيروقراطية أساس التحليل عند فيبر . وقد رأينا عند عرضه لانماط الجيوش التاريخية والحديثة ، تأكيده على أهمية البناء البيروقراطى للجيش ، الذى يرى أنه يسمح بالتقدم الى الجيوش النظامية المحترفة .

وأخيرا نجد بناء الصفوة عند فيبر ، يتمثل فى الصفوة الثلاثية التى تضم ملاك الأرض والضباط والبيروقراطيين ، وهكذا فاننا نجده على الرغم من أنه كان يرفض منذ البداية وجود الصفوة العسكرية ، الا أن الواقع الاجتماعى الذى عايشه فيبر ، كان متأثرا بدرجة كبيرة بأدوار الصفوة العسكرية ، ولذلك فلم يجد بدا من الموافقة عليها وضمها الى بناء الصفوة .

ما قدمه الفكر السياسى الاجتماعى للصفوة العسكرية :

قدم كل من أوجست كونت وسبنسر بعدا سوسيولوجيا للصفوة العسكرية ، وهو ارتباطها بالتغير عند كونت وبالتقدم عند سبنسر . حيث كان يرى كونت أن التغير الحقيقى انما كان عن طريق التنظيم العسكرى ، وأضاف سبنسر بعد ذلك رؤية أكثر شمولا لعلاقة الجيش بالمجتمع (وبالتالى الصفوة العسكرية بالبناء السياسى) عندما قرر أن تحول المجتمع نحو التقدم انما يكون عن طريق الجيش . ولعل ذلك هو ما قام به الجيش فى كثير من دول العالم الثالث ــ ومنها مصر بالطبع ــ حيث كان الجيش هو أداة تقدمها وصانع التغير فيها ، وذلك من خلال الصفوة العسكرية .

ويبدو من ذلك أنه بينما كان الفكر العربى عند ابن خلدون أكثر ملاءمة لتفسير واقع الصفوة العسكرية الغربية التى تلعب دورا مشاركا فى السياسة ، فقد كان الفكر

الغربى أكثر ملاءمة لتفسير الدور العسكرى فى العالم الثالث ، وهو الذى ربطه بفكرتى التغير ثم التقدم .

كما نجد خطوة رائدة أيضا للفكر العربى ، فى مجال تحليل الصفوة العسكرية ، عندما وضع الاساس التحليلى ، الذى سارت عليه تحليلات بعض المؤسسن لعلم الاجتماع . وذلك مثلما رأينا اتفاق رأى ماكس فيبر عن القوة وعلاقتها بالدولة ؛ مع آراء كل من الفارابى وابن خلدون حول ما أصبح يسمى الآن ــ على يد ميلز ـ صفوة القوة .

ولعل ذلك يجعلنا نستطيع أن نقرر أن الفكر الاجتماعى العربى ، كان أكثر نضجا وأكثر وعيا من الفكر السوسيولوجى الغربى ، بقضايا الصفوة العسكرية والبناء السياسى فى كثير من جوانبها .

كذلك فقد أوضح لنا التحليل السوسيولوجى ، وجود اتفاق بين كل من ماكس فيبر وسان سيمون حول معارضتهما للصفوة العسكرية ، كأحد العناصر البنائية المشكلة لبناء الصفوة فى المجتمع ، وذلك على الرغم من أن فيبر قد أعلى من شأنها كثيرا ، واضطر فى النهاية لأن يضعها ضمن تصنيفه لعناصر الصفوة فى المجتمع ، هذا بينما كان هناك اتفاق بين كل من أوجست كونت وسبنسر على أهمية الصفوة العسكرية ودورها الايجابى فى البناء السياسي ، بل والاجتماعى أيضا على نحو ما رأينا قبل ذلك .

أما اميل دوركيم ، وهو أحد الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ، والذى كان له دور كبير فى ارساء قواعد المنهج لعلم الاجتماع ولعلم الوظائف الاجتماعية ، فقد ابتعد عن الخوض فى مثل هذه المسائل السياسية والعسكرية .

ولكى تتضح لنا أبعاد الصورة التحليلية ، فانه من المفيد أن نقف على آراء السوسيولوجيين المعاصرين فى الصفوة العسكرية ، ومدى مساهمتها فى البناء السياسى . علها تضيف أبعادا آخرى تعاون فى تحليل الظاهرة المدروسة . ولعله يكون من المفيد أيضا ــ أن لم يكن ذلك ضروريا ــ أن نقف على اسهامات علم الاجتماع السياسى ، فى هذا المجال ــ وهذا ما سنعرض له الفصل الثانى .

هوامش الفصل الاول

١ ـ أرسطو طاليس ؛ السياسة ، نقله إلى العربية أحمد لطفى السيد ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ ، ص ١٤١ .

٢ ـ أرسطو ؛ السياسات ، نقله عن الأصل اليونانى وعلق عليه ، الأب أوغسطينس برباره البوليسى ، بيروت ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية ، ١٩٥٧ ص ١٢٢ .

٣ ـ لويس معلوف (بالاشتراك) مقالات فلسفية قديمة لبعض مشاهير فلاسفة العرب مسلمين ونصارى ، بيروت ، مجلة الشرق ، الطبعة الثانية ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين . ١٩١١ ، ص ٩ .

٤ ـ أبو نصر الفارابى ، كتاب السياسة المدنية ، الملقب بمبادىء الموجودات ، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور فوزى مترى نجار ، جامعة ولاية متشغن فى طبعة أولى سنة ١٩٦٤ ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية . ص ٧٨ .

٥ ـ الفارابى ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

٦ ـ ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، حققها وعلق عليها الدكتور على عبد الواحد وافى ، القاهرة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربى ، ١٩٥٧ ، ص ٣٣ .

٧ ـ مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

8- Elizabeth Calson; The field of political anthropology. in: International Encyclopedia of the Social Science. David Sils. New York. The Mocmillan Company and Free Press, 1972, vol: 12, P. 191.

٩ ـ مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

١٠ ـ حامدعبد الله ربيع ، فقه السياسة فى فلسفة ابن خلدون الاجتماعية ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أعمال مهرجان ابن خلدون المنعقد فى القاهرة من ٢ ـ ٦ يناير ١٩٦٢ ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٦٩ .

١١ ـ محمد عبد المعز نصر ، فلسفة السياسة عند ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مهرجان ابن خلدون ، المرجع السابق ، ص ٣١٨ .

١٢ ـ مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق ، الباب الثالث ، الفصل ١٣ ، ص ٤٨٢ .

١٣ ـ المرجع السابق ، الباب الثالث ، فصل ٢٣ ، ص ص ٥١٣ ـ ٥١٤ .

١٥ ـ المرجع السابق ، الباب الثالث ، فصل ٣٤ ، ص ٦٠١ .

١٦ ـ المرجع السابق ، ص ص ٦٠٣ إلى ص ٦٢٠ .

١٧ ـ محمد طلعت عيسى ، سان سيمون ، نوابغ الفكر الغربى (١٤) القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٩ ، ص ٥٧ .

١٨ ـ المرجع السبق : ص ٥٩ .

١٩ ـ محمد طلعت عيسى ؛ أتباع سان سيمون ، فلسفتهم الاجتماعية وتطبيقها فى مصر ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، رسائل جامعية ، د . ت ، ص ٥٣ .

٢٠ ـ المرجع السابق ، ص ٥٤ .

٢١ ـ المرجع السابق ، ص ٣٤ .

٢٢ - مصطفى الخشاب ، أوجست كونت ، القاهرة ، الطبعة الثانية ،-مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٦ ، ص ١٢ .
23— Kenneth Thompsson, Agust comte; The foundation of sociology. London, Cox & Wymam Ltd. 1976, P. 8.

٢٤ - مصطفى الخشاب ، المرجع السابق ، ص ١٨ .
٢٥ - المرجع السابق ، ص ١١٣ .

26— Agust Conte; System ofPasitivepolity. London, Burt Franklin, 1875, vol. 1, P. 127.
27— Comte; System of positivie polity, op. cit, vol. 2, P. 265.
28- Ibid, P. 272.
29- Thompson, Agust Comte, op. cit, P. 166.
30- Comte; System of positive polity. op. cit, P. 46.
31- Ibid, P. 48.
٣٢ - مصطفى الخشاب ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .
33- Herbert Spencer; Theprinciples of sociology, U.S.A., Greenwood Press Publishers, 1975, vol. 1, P. 459.
34- Spencer; Theprinciples of socviology, op. cit, vol. 2, P. 473.
35- Ibid, P. 474.
36- Ibid, P. 573.
37- Spen cer; The principles of sociology, op. cit, vol. 1, P. 480
38- Ibid, P. 482.
٣٩ - اسماعيل مظهر ، قاموس النهضة ، انجليزى عربى ، د . ت ، الجزء الأول ، ص ٩٢٩ .
40- Spencer; The principls of sociology, op. cit, vol. 2, P. 568.
41- Philippe Besnard; The sociolagical domain , the Dur-Kheimans and the founding of French sociology, Great Britain, Cambridge University Press, 1983, P. 202.
42- Ibid, P. 204.
43- H.H. Herth and C. Wrght Mills; From Max Weber, essay in sociology. New York Aga-laxy Book. Oxford University Press, 1958, P. 32.
44- Ibid, P. 38.
45- Ibid, P. 78.
46- Ibid, P. 159.
47- Max Weber; Ecnomy and society. New York, Bedminster Press, 1968, Vol. 3, P. 1155.
48- Gerth and Mills, op. cit, P. 227
49- Ibid, P. 221.
50- Ibid, P. 257.
51- Ibid, P. 160.

الفصل الثانى

الصفوة العسكرية

فى التحليل السوسيولوجى المعاصر

يتقدم التحليل بنا بعد ذلك خطوة الى الامام ، بعدما غذى الفكر التحليل السوسيولوجى بدماء جديدة . ونجدنا أمام عدد من المفكرين السوسيولوجيين المحدثين ، الذين قدموا اسهامات جديدة فى مجال تحليل الصفوة والصفوة العسكرية . وذلك إلى أن وصلنا الى درجة أكثر تحديدا فى التحليل ، اتضحت معالمها من خلال علم الاجتماع السياسى ، الذى أولى اهتماما كبيرا لدراسة الصفوات . وقد حاول تحليلنا أن يستقى من تحليلات هذا العلم ما يتصل بصفة أساسية بمناقشة قضايا الصفوة العسكرية .

وخليق بنا قبل أن نناقش هاتين القضيتين ، أن نعرض بشىء من الايجاز لأنماط الصفوات وذلك حتى نكون على علم بأبعادها جميعا ، ونحن على مشارف مرحلة تحليل الصفوات .

ولذلك فان هذا الفصل يعرض أولا لانماط الصفوات ، ثم يعرض بالتحليل بعد ذلك لآراء السوسيولوجيين المحدثين فيها ، ثم اسهامات علم الاجتماع السياسى فى هذا المجال .

أولا : أنماط الصفوات :

لعلنا نستطيع أن نميز بين نوعين أساسيين للصفوات ـ وذلك بغرض التحليل ـ وهما الانماط البنائية للصفوات ، ثم الانماط الوظيفية لها ، وذلك كما يلى :

١ ـ الأنماط البنائية للصفوات :

وهى الانماط التى توضح كيفية تشكيل الصفوات والقوى الاجتماعية التى تتألف منها ، ونجد من بين هذه الانماط(١) :

(١) الصفوة الموحدة : Unified elite وهى الصفوة التى لا يختلف أعضاؤها فى الأصل الاجتماعى أو مصدر القوة . وينطبق هذا النمط بالطبع على الصفوة العسكرية المصرية لكل من ثورة ١٨٨٢ وثورة ١٩٥٢ .

(٢) الصفوة المتباينة : Divided elite وهى الصفوة التى يختلف أعضاؤها فى أصلهم الاجتماعى وفى مصدر القوة . ولعل هذا النمط ينطبق أيضا على الصفوة المدنية المصرية وعلى الأخص صفوة ثورة ١٩١٩ .

(٣)الصفوة الوراثية : Hereditary elite وهى تلك الصفوة التى تتميز بالاختيار الوراثى ، وهى غالبا ما تظهر فى نظام الحكم الملكى . ولعل هذا النمط ينطبق على الصفوة التى حكمت مصر من أسرة محمد على من عام ١٨٠٥ وحتى عام ١٩٥٢ . كما يمكن أن ينطبق هذا النمط أيضا على الصفوة العسكرية التى تسلم البناء السياسى ، الى عناصر عسكرية أخرى من نفس تنظيمها .

(٤) ومن حيث أماكن الصفوة فانه يمكننا أن نجد لها نمطين :

أ ـ الصفوة المحلية Local elite وهى الصفوة التى يكون لها صفتها المحلية الخاصة .

ب ـ الصفوة المهاجرة Migratcry elite وهى الصفوة دائمة الحركة فى صفتها الاساسية لحراكها الاقليمى . ولعل هذا النمط هو ما ينطبق على صفوات جماعات المصالح .

٢ ـ الأنماط الوظيفية للصفوات :

وهى التى توضح الاهتمامات المختلفة للصفوات من خلال وظائفها ، ونجد من بينها[٢] :

(١) الصفوة المتكيفة : Adaptive elite ، وهى التى تمثل أى صفوة تهتم بتلاؤم النسق الفرعى للجماعة ، وتكيفه مع الجماعات الاخرى . وهى أقرب أنماط الصفوات للمفهوم الاجتماعى ، الذى يهتم بصفة أساسية بنمو العلاقات الاجتماعية ، داخل الجماعات المختلفة

(٢) الصفوة المتكاملة : Integrative elite وهى الصفوة التى تهتم بتكامل النسق الفرعى للجماعة . ويعد هذا النمط نتيجة لتوفر النسق السابق . فتكيف الجماعات بعضها مع بعض هو الذى يؤدى بالتالى الى تكامل الانساق الفرعية لهذه الجماعات .

(٣) صفوة تحقيق الهدف : Goal - attainment elite وهى التى تمثل أى صفوة تهتم بتحقيق أهداف النسق الفرعى للجماعة . ويكون هذا النمط محصلة لتحقيق ما يهدف اليه النمطان السابقان . فتحقيق التكيف الذى يؤدى بالتالى الى التكامل بين الانساق الفرعية للجماعة يمكن أن يؤدى الى تحقيق هدف الجماعة .

(٤) وفى مجال اهتمامات الصفوة نجد لها نمطين :

أ ــ الصفوة الخارجية : External elite وهى الصفوة التى يكون لها اهتمام بالمشكلات الخارجية للجماعة . ولعل ذلك ينطبق على اهتمامات صفوة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر فى سنواتها الأولى .

ــ الصفوة الداخلية : Internal elite وهى التى يكون اهتمامها بمشكلات الجماعة الداخلية ، وينطبق ذلك على الصفوة العسكرية المصرية بعد عام ١٩٦١ .

(٥) ومن حيث قوة الصفوة نجد لها نمطين أيضا وهما :

أ ـ الصفوة القطاعية أو الجزئية : Segmental elite ، وهى الصفوة التى لا يكون لها تأثير اجتماعى عام أو محتمل . ولعل هذا النمط يبتعد كثيرا عن مفهوم الصفوة العسكرية .

ـ الصفوة الاستراتيجية : Strategic وهى الصفوة التى يكون لها تأثيرها الاجتماعى العام المحتمل . وينطبق هذا النمط بصورة أساسية على الصفوة العسكرية .

(٦) وهناك نمط اجتماعى للصفوة ، وهو الصفوة التقاليدية : Traditional elite وهى الصفوة التى تسلك وفقا لتقاليد مجتمعها . ولعلّ هذا النمط هو ما يتفق مع طبيعة الصفوة السياسية .

(٧) ومن أنماط الصفوة الحاكمة نجد كلا من :

أ ـ الصفوة السياسية Political elite أو الصفوة الحاكمة Governing elite أو Ruling elite ، ويمثلها هؤلاء الأشخاص الذين يشكلون معظم القوة السياسية فى المجتمع أو المجتمع المحلى ، وبالتالى فهم الذين يتولون الحكم فى هذا المجتمع .

ب ـ صفوة القوة : Power elite وهى التى اهتم بها ميلز ، وتمثل مجموعة من الجماعات المتداخلة سياسيا واقتصاديا وعسكريا . والتى تشارك فى صنع القرارات ، وتملك إلى جانب ذلك المصائر القومية .

٨ ـ وهناك أخيرا نمطان من أنماط الصفوات ، اللتان احتلتا المرتبة الأولى فى تصنيف الصفوات العسكرية وهما :

أ ـ صفوة التصنيع : Industrializing elite وهى الصفوة السياسية فى المجتمعات غير الصناعية ، التى تهدف الى تصنيع مجتمعها .

ب ـ صفوة التحديث : Modernizing elite وهى الصفوة السياسية للدول النامية ، التى تعمل على تحديث مجتمعها ، لكى ينهض بالمجتمعات المتقدمة .

ومن خلال هذين النمطين ربط المحللون للصفوة العسكرية ، بين التصنيع والتحديث وبين الصفوة العسكرية ، التى تهتم بالدرجة الاولى بالتغير الاجتماعى ـ السريع ـ لمجتمعها ، وذلك من خلال التصنيع والتحضر .

ويعتبر بوتومور من أوائل السوسيولوجيين المعاصرين ، فى ربط مفهوم الصفوة بالبناء العسكرى حيث يرى أن الاستخدام الاول لكلمة صفوة elite كان استخداما اقتصاديا ، حيث استخدمت لأول مرة فى القرن السابع عشر ، وذلك لوصف السلع الجيدة ، ثم اتسع نطاق هذا الاستخدام بعد ذلك ، لكى ينتقل الى الميدان الاجتماعى أيضا . فأصبح يشير اجتماعيا الى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية ، أو المراتب العليا من النبالة(٣) .

الا أن هذا المصطلح لم يستخدم استخداما واسعا ، فى الكتابات الاجتماعية والسياسية الاوربية بصفة عامة ، الا فى أواخر القرن التاسع عشر ، وفى ثلاثينيات القرن العشرين فى بريطانيا وأمريكا على وجه خاص ، حينما انتشر المصطلح ، وأصبح يستخدم فى النظريات السوسيولوجية للصفوة ، وبصفة خاصة فى كتابات باريتو .

وكما رأينا كثيرا من الرؤى السوسيولوجية عند الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع بصدد الصفوة والصفوة العسكرية ، فقد قدمت كل من أوربا وأمريكا عددا من العلماء السوسيولوجيين الذين أثروا الصفوة بدراساتهم من خلال كتاباتهم السوسيولوجية ، ونعرض هنا لثلاثة منهم وهم كارل ما نهايم وتالكوت بارسونز وأخيرا ريمون آرون .

ثانيا : الصفوة فى التحليل السوسيولوجى المعاصر :

١ ـ أبعادجديدة للصفوة عند كارل مانهايم :

يعد كارل ما نهايم من أعظم المحللين الاجتماعيين ، ويعتبر علم اجتماع المعرفة أفضل أعماله ، الى جانب دفاعه القوى عن التخطيط الاجتماعى ، من خلال اطار الديموقراطية السياسية ، وترى سوزان كيلر أنه يمكن أن نعتبر ما نهايم عضوا من الجيل التحولى للدراسين ، الذين كانت أعمالهم معبرا بين الجيل الاكبر (وبصفة خاصة الاوربيين) للفلاسفة الدراسين للبناء وللتغير الاجتماعى ، وبين الكتاب المحدثين (وبدرجة أكبر الامريكيين) الذين تحققت جهودهم النظرية من خلال الدراسات الامبيريقية . ومن هذا المنظور ، وبالرجوع إلى مصدر تحليل أنماط

القوة . فانه يمكن أن نعتبر ما نهايم مع مجموعة كبيرة من الدراسين مثل روبرت ماك ايفر وهارولد لازويل وريمون آرون ورايت ميلز وغيرهم يمثل الجيل الأصغر .

أما عن مكانة الصفوة عند ما نهايم ، فانه يتناولها من خلال حديثه عن القوة ، فيبدأ من المسلمة الاساسية التى بدأ بها كل من ابن خلدون وماكس فيبر ـ وهنا يعود الفكر العربى كأب شرعى لفلسفة القوة ـ ويشمل مقاله عن القوة مسلمة أساسية ، فهو يسلم جدلا أنه لايستطيع أى مجتمع أن يبقى ، بدون شكل ما فى أشكال القوة .(٤)

وتختلف أنماط القوة طبقا لوسائل الضبط فيها ، ومن هنا فانه يمكننا أن نفرق بين ثلاثة انماط أساسية للقوة وهى : الادارة الحرة والتخريب المنظم وقانونية القوة وشرعيتها(٥) .

وقد اتجه ما نهايم فى تحليله للصفوة اتجاها معاصرا . فلم يلجأ للصفوة التاريخية ، ولكنه تحدث عن الصفوة من خلال النظام الفاشى ـ وبذلك فهو يربطها منذ البداية باطارها الأيدولوجى والبنائى فى نفس الوقت ، وليس من خلال الاطار الوظيفى الاخلاقى ، كما ظهر عند سوزان كيلر مثلا ـ الذى ظهر لاول مرة فى تاريخنا المعاصر . ويرى أن الفاشية تملك مفهومها الخاص للعلاقة بين النظرية والتطبيق فهى فى جملتها عملية وغير عقلانية ، ويكمن فى أعماق نظريتها وممارستها تأليه الفعل المباشر واعتقادها فى الفعل الحاسم ، وأهمية صفة الجلال لمشروعية الصفوة القائدة . كما أنها تنظر الى العامل الفعال فى السياسة أو جوهر السياسة ، على أنه يكمن فى التعرف والتمسك بمطالب الساعة ولا تكون الاهمية للبرامج الهامة ، وانما التبعية المطلقة للحاكم . ويستشهد ما نهايم على صحة قوله ، بالتبعية المطلقة للقائد أو قمة

الصفوة بقول موسولينى « برنامجنا بسيط تماما ، نحن نرغب فى حكم كل ايطاليا . ويسأل الناس دائما عن برامجنا وكثير منها حاضر . فلن يعتمد خلاص ايطاليا على البرامج ، ولكن على الرجال والرغبات القوية » .

ثم يؤكد ما نهايم على أهمية الصفوات حين يرى أن التاريخ لا يصنع بواسطة الجماهير ولا بالافكار الجامدة ، ولكن بواسطة الصفوات التى تؤكد نفسها من وقت لآخر(٦) . متجاهلا بذلك أن الصفوات تمارس عملها ، وتأثيرها من خلال الجماهير ، وهذا ما تنبه اليه محللوا الصفوة بعد ذلك ، حينما أشاروا فى التحليل

البنائى لها ، الى وجود عنصرين أساسيين هما الصفوة واللاصفوة ، أى الصفوة والجماهير ، وذلك مثلما ذهب اليه موسكا من وجود نمطين للصفوة ، هى الصفوة الحاكمة والصفوة غير الحاكمة ، التى لا تحكم ولكنها تؤثر بآرائها فى العملية السياسية وبالتالى فى القرار السياسى .

الابعاد الجديدة للصفوة عند مانهايم :

تمثل اسهام مانهايم فى دراسة الصفوة ، فى اضافة أبعاد جديدة للتحليل منها :

١) البعد الثقافى للصفوة

ويظهر اهتمام ما نهايم بالبعد الثقافى ، فى أنه لم يفرد مكانا خاصا للصفوة العسكرية فى تصنيفه للصفوات الذى ظهر فيه ذلك البعد واضحا . وقد كانت أنماط الصفوات الرئيسية عنده كما يلى(٧) :

(١) الصفوة السياسية	(٢) الصفوة المنظمة
(٣) صفوة المثقفين	(٤) الصفوة الفنية
(٥) الصفوة الاخلاقية	(٦) الصفوة الدينية .

ومن خلال تحليل مانهايم لطبيعة ودور هذه الأنماط للصفوة فى المجتمع ، فاننا نستطيع أن نميز بين نمطين أساسيين مختلفين للصفوات عنده وهما :

أ ــ الصفوة التكاملية Integrative elite وهى التى تتألف من القادة السياسيين والمنظمين . وبذلك فهى تضم النمطين الأول والثانى فى التصنيف السابق .

ب ــ الصفوة الخالصة : Sublimattive elite وهى التى تتكون من كبار المفكرين والفنانين والأدباء ورجال الدين . وبذلك فهى تضم الانماط الأربعة الاخيرة فى التصنيف السابق(٨) .

وبينما تهدف صفوات النمط الأول ، وهى الصفوات السياسية والمنظمة ، الى تكامل عدد هائل من رغبات الافراد ، فان وظيفة النمط الثانى ، وهى صفوات المفكرين والفنانين والادباء ورجال الدين ، هى أن تعظم وتقوى من الطاقات الروحية ، التى لا يستطيع المجتمع فى كفاحه اليومى من أجل البقاء ، أن يتمثلها

تماما . وبهذه الطريقة فانها تنبه وتقوى المعرفة الموضوعية ، وكذلك الاتجاهات نحو الاستبطان (أى توجيه الفكر نحو الذات) والتأمل والروية . وهى التى لا يستطيع أى مجتمع أن يحافظ على بقائه بدونها .

وفى كل مجالات الحياة الثقافية هذه ، فان وظائف هذه الصفوات ، أن تؤكد على الثقافة والقوى النفسية فى شكلها الاولى ، كما أنها تكون مسئولة عن تلقين الثقافة والتقاليد . وهنا تظهر المسئولية الثقافية والاجتماعية للصفوة ، بجانب المسئولية السياسية ، فليست الصفوة ـ كما يعتبرها ذلك الكثيرون ـ سياسية فقط فى جوهرها ، وإنما تكون لها وظيفة ثقافية واجتماعية أخرى .

٢) الصفوة والتقنيات الاجتماعية الجديدة :

وانطلاقا من مفهوم علم اجتماع المعرفة ، الذى اهتم به تراث ما نهايم الاجتماعى ، وكذلك المسئولية الثقافية الاجتماعية ، التى القى بها ما نهايم على عاتق الصفوة ، فانه يضيف هنا بعدا اجتماعيا آخر للصفوة ، وهو التقنيات الاجتماعية الجديدة ودورها فى صنع الصفوة العسكرية . فقد ظهرت التقنيات الاجتماعية Social technique فى مجال السياسة والتعليم والحرب ، ووسائل الاتصال والدعاية الى غير ذلك[٩] . قد أدخلت هذه الحقائق إلى دائرة الضوء ، خلال العقود القليلة الماضية . ويفرق ما نهايم بالتقنيات الاجتماعية بين كل طرق التأثير التى تؤثر على السلوك الانسانى ، لدرجة أنها تكون مناسبة للأنماط السائدة للتنظيم والتفاعل الاجتماعى .

ويحدث وجود التقنيات الاجتماعية بصفة خاصة فى الجيش[١٠] ، حيث ترتكز الكفاية بصفة اساسية على قوة التنظيم والتدريب والنظام ، والانماط المحدودة للضبط الذاتى والطاعة . ولم يكن ذلك فى الجيش فقط ، بل كان فى الحياة المدنية أيضا ، حيث يتكيف الافراد ليصبحوا قادرين على التغلب على أنماط الحياة الاجتماعية المعقدة ، وذلك مثل العمل فى المصنع الذى يتطلب التدريب المتخصص للمهارة والسلوك والعادات ، ونوع متميز من الخشونة وتحديد دقيق لتقسيم العمل ، وضبط للعلاقات المتبادلة بين الناس وأعمالهم .

ولكن الشيء المهم بالنسبة لما تطور فى التقنيات الاجتماعية اليوم ، ليس فقط هو كفايتها العظمى ولكن تفضيلها لحكم الاقلية . وعلى سبيل المثال فان التقنيات العسكرية الحديثة ، قد سمحت بتركيز قدر عظيم من القوة فى أيد قليلة ، أكثر مما فعلت التقنيات فى أى فترة سابقة . فقد استطاع فرد واحد بالبندقية أن يهدد مجموعة من الناس ، ثم استطاع هذا الانسان أيضا بالمدفع أو القنبلة ، أن يروع المائة بل والمئات ، ثم استطاع أخيرا أن يهدد الملايين بالقنبلة الذرية .

القوة والقوات المسلحة والسياسة :

يرى مانهايم أن أعظم التنظيمات المعروفة للقوة ، هى التى تقوم بواجب الخدمات العسكرية وهى القوات المسلحة ، التى تشمل الجيش والبحرية والقوات الجوية . ويرى بداية أن ضبطها كان يمثل تحديا للديموقراطية ، كما ظهر ذلك واضحا من التاريخ السالف لاوربا مثل البونابرتية فى فرنسا ومن خلال النمط الاسبانى الذى كان يمثله فرانكو فى اسبانيا . . . وغيرها ولكن على الرغم من هذه الحالات التاريخية للقيصرية ، فتبقي الحقيقة التى ترى أن القوات المسلحة النظامية ، نادرا ما تصبح أداة للطغيان المطلق . وربما يرجع ذلك الى أنها ليست نتاجا للنمو الطبيعى ، ولكنها تكون مخططة منذ البداية(١١) .

وهذا هو عكس ما نادى به دائما سان سيمون ، من استبداد القوات المسلحة النظامية وصرورة الغاء الجيوش النظامية المستبدة واستبدالها بجبش الشعب القادر على الحماية دون استبداد .

ثم يوضح مانهايم مكانة القوة فى القوات المسلحة وعن طبيعة هذا التنظيم ، فيرى أنها ــ أى القوات المسلحة ــ تأتى على رأس التنظيمات التى تتوزع فيها القوة بالفهم الجيد لتسلسل المكانة والتعريف الجيد للسلطة . ثم أنها توجد العادات والتقاليد ، التى تهذب الرجال وتوضح لهم الاستخدام الشرعى والمسئول والمحدد جيدا للقوة .

أما عن الحالة التى يمكن للجيش فيها أن يستخدم قوته ليصبح قوة سياسية ، فيرى أن الجيوش تميل إلى استخدام قوتها والى التأثير السياسى التحكمى ، خلال أزمات سلطة الدولة واختفاء الولاء القومى .

وهكذا فقد اسهم ما نهايم فى تأكيد أهمية الصفوة العسكرية ، وذلك لاعتقاده فى أهمية القوة وضرورتها ، فلا يستطيع أى مجتمع أن يعيش دون اعتماده على شكل من أشكال القوة . وتقوم الصفوات فى نظره - تمشيا مع هذا الاتجاه - على القوة وعلى نوع معين منها وهو القوة الرسمية والوظيفية . ولعل الجيش هو الممثل الوحيد والقوى للقوه الرسميه فى المجتمع .

ويتجه ما نهايم فى تحليله للصفوة تحليلا معاصرا - كما فعل ابن خلدون كذلك من قبله - من خلال النظام الفاشى ، ويستشهد بأقوال قادته فى اظهار اهمية الصفوة العسكرية . ومع ذلك فانه لم يفرد للصفوة العسكرية مكانا فى تصنيفه للصفوات ، الذى اهتم فيه بالصفوة السياسية والفنية والدينية بصفة أساسية .

ثم تظهر الابعاد الجديدة للصفوة عند مانهايم ، كان أولها اظهار بعد جديد فى وظيفه الصفوة وهو البعد الثقافى الاجتماعى ، فليست مسئولية سياسية فقط ، وانما للصفوة فى نظره وظيفة ثقافية اجتماعية أيضا .

ثم يظهر البعد الثانى عند مانهايم من خلال مااسماه بالتقنيات الاجتماعية ، التى كانت محصلة للتقنيات العلمية التكنولوجية . وكيف أن ظهور التقنيات الاجتماعية فى الجيش ، قد أدى إلى الاهتمام بالكفاية بصفة أساسية ، والتى كانت تهدف بصفة أساسية الى التأكيد على قوة التنظيم والتدريب والنظام والضبط الذاتى والطاعة . ومن هنا ظهر حكم الاقلية وتحكم الاقلية فى مصادر القوة .

وعلى عكس ما ذهب اليه سان سيمون ، من ضرورة الغاء الجيوش النظامية والاعتماد على جيش الشعب ، فقد كان مانهايم يرى أن القوات المسلحة النظامية نادرا ما تصبح أداة للطغيان المطلق ، بل على العكس من ذلك فانها تأتى على قمة التنظيمات التى تتوزع فيها القوة ، ذلك لانها تقوم على الفهم الجيد لتسلسل المكانة والتعريف الجيد للسلطة ويرى ما نهايم بعد ذلك أن الجيش يتحول من قوة عسكرية

فقط إلى قوة سياسية أيضا ، خلال أزمات سلطة الدولة وضعف جهازها السياسى واختفاء الولاء القومى .

٢ ـ الصفوة العسكرية عند تالكوت بارسوتر من خلال نظريته فى التنظيم :

قبل أن نعرض لتناول بارسونز للصفوة العسكرية والبناء السياسى ، يجدر بنا أن نعرض أولا ــ بشىء من الايجاز ـ لنظرية التنظيمات عنده . وهى التى تعتبر موجها أساسيا لدراسة التنظيمات العسكرية ، التى تتناولها دراستنا بالتحليل .

فقد تحدث بارسونز فى القسم الأول من الفصل الأول من كتابه البناء والعمليات فى المجتمعات الحديثة Stucture and Process in modern Societies عن الاتجاه الاجتماعى لنظرية التنظيمات من خلال تحليل التنظيمات الرسمية . فيرى أن اصطلاح التنظيم ، سوف يستخدم ليشير إلى النمط الكبير للجمعية ، التى تمثل مكانة عظيمة وخاصة فى المجتمعات الصناعية . وهناك عدد من الامثلة المناسبة للتنظيم مثل المكتب أو القسم الحكوى أو بيت الاعمال التجارية أو الجامعة أو المستشفى ، كما أن هناك قسمات مشتركة تنظيمية لكل هذه الأنماط ، ينبغى أن تدرس مجتمعة ، ذلك لأنه سيكون هناك شيئا مفتقدا ، اذا درسنا المؤسسة التجارية فى علاقتها بالاقتصاديين فقط ، وكذلك التنظيمات الحكومية بالنسبة لعلماء السياسة ، والمدارس والجامعة بالنسبة لرجال التعليم(١٢) .

ثم يتطرق بعد ذلك لطبيعة التنظيم ، فيرى أن الأولوية للتوجيه لبلوغ هدف محدد ، تستخدم كسمة مميزة للتنظيم ، الذى يختلف فى تكوينه عن أنماط الانساق الاجتماعية الاخرى ، ويدل هذا المعيار على كل من العلاقات الخارجية والبناء الداخلى للنسق . ثم يعرف بلوغ الهدف كعلاقة بين النسق (النسق الاجتماعى فى هذه الحالة) والاجزاء المناسبة للوضع الخارجى الذى يعمل من أجله . هذه العلاقة يمكن أن تفهم على أنها (استفاضة) ذات علاقة بالظروف المصاحبة .

ثم يحلل بارسونز البناء التنظيمى من خلال وجهتى نظر ، تشمل الاولى الثقافة الرسمية وهى وجهة النظر التى تستخدم قيم النسق وعملية التنظيم ، فى الاستخدامات الوظيفية المختلفة . أما وجهة النظر الثانية فهى التى تهتم بالجماعة أو الدور من خلال التنظيمات الفرعية وأدوار الافراد المشاركين فى وظائف التنظيم .

وبعد عرضه لوجهة نظره الأولى ، يتناول وجهة النظر الثانية ــ وهى التى تربط بدراستنا ـ حيث يرى أن الاتجاه الانسب لدراسة بناء أى تنظيم انما يكون من خلال أشخاصه المنظمين ، والادوار التى لعبوها فى وظائفه (وذلك مثلما اتجهت دراستنا فى الباب الثالث إلى دراسة تنظيم الضباط الاحرار ثم تنظيم مجلس قيادة الثورة) وهكذا . . . فسوف نفكر عادة فى أى تنظيم ، على أنه يملك نوعا من التدبير أو الادارة ، أو هو جماعة من الناس ، تحمل نوعا من المسئولية الخاصة لشئون التنظيم ، وتتشكل عادة كتكوين سياسى Policy formation أو صنع قرار . وعندئذ تحت ضبط هذه الجماعة القائدة ، سوف نتصور بعض الجماعات العملية المتعددة ، تنتظم فى نسق يتكون تحت وأسفل نسق السلطة .

التنظيم العسكرى والصفوة العسكرية عند بارسونز
كمحصلة للفكر العربى الغربى :

يقدم بارسونز بعد ذلك أمثلة لتوضيح الاختلافات بين انماط التنظيم التى تقدم ذكرها ، ويرى أنه يبدو من المفيد لتحقيق هذا الغرض ، اختيار بعض أنماط التنظيمات مثل التنظيم العسكرى والجامعة[١٣] . ثم يقابل بينهما من خلال تصنيفات أربعة اساسية وهى : القيم والانماط الملائمة والدليل العملى والنمط القانونى . فاذا نظرنا أولا الى القيم ، فان الشركة التجارية ، تدار بقيم الرشد الاقتصادى ، والتوسع فى الانتاج بتكلفة أقل بالمعنى الاقتصادى .

ويلتقى رأى بارسونز مع رأى ما نهايم فى أساس التنظيم العسكرى ، حيث يرى أنه ينظم من خلال قيمة الفعالية التكنيكية ــ التى رأى فيها مانهايم قبل ذلك أساس يستخدم القوة ، فى معظم المجتمعات الحديثة . يقوم فقط كشر ضرورى ، لا يكون شرعيا الا من خلال الاهتمام الدفاعى للمجتمع القومى . ولعله يريد بذلك أن ينفى الاتجاه الاستعمارى عن الفكر السوسيولوجى الغربى فى هذا الصدد ، والذى أقره قبل ذلك ماكس فيبر .

يتناول بارسونز بعد ذلك البناء العسكرى الحديث ، الذى يرى أنه يدار بواسطة السلطة العامة من أجل الدفاع عن المجتمع[١٤] . ومعنى هذا أن البناء العسكرى من وجهة نظر بارسونز يخضع للسياسة منذ البداية ، وذلك كاتجاه عام . وهو بذلك

يلتقى مرة ثانية مع الفكر الاجتماعى العربى عند ابن خلدون ، الذى جعل العسكرية أيضا خاضعة للسياسة .

ثم يوضح بعد ذلك عنصرى البناء العسكرى ، فيرى أن هناك عنصرين أساسيين لهذا البناء وهما : نظام التطوع ونظام التجنيد الالزامى . والخدمة العسكرية هى فقط الدور المهنى الاقرب الى تلك الخدمة الاجبارية ، التى يمكن قبول نمطها فى مجتمعنا .

ثم يوضح بارسونز طبيعة التنظيم العسكرى وخصائصه ، فيرى أن التنظيم العسكرى بالطبع هو النمط الاكثر استبدادية للتنظيم ، يوجد على نطاق كبير فى مجتمعنا(١٥) . كما تتسم طبيعته أيضا بالمسئولية التنفيذية ، التى تغطى المعدل الكلى للمسائل الجوهرية ، المتعلقة بوظائف التنظيم ككل ، أو بمستوى المسئولية للتنظيم الفرعى .

هذا الى جانب استخدام الجزاءات التعسفية ، فيبدو واضحا فى مجال السلطة ، أن النمط الاكثر صرامة هو الجيش ، الذى يميل الى نظام المبدأ ، واستخدام الجزاءات التعسفية أكثر من أى تنظيم آخر فى المجتمع . أما الشركة التجارية مثلا فانها تقف موقفا وسطا ، انها تملك سلطة قانونية واضحة ، ولكن ذلك يتحدد بالحقيقة التى ترى أن قبول السلطة يكون تطوعيا .

ويمكن أن نضيف هنا ــ بجانب ما أوضحه بارسونز عن طبيعة التنظيم العسكرى ــ ما يمكن أن نطلق عليه : التدرج الحاسم ، أى تدرج الرتب وعدم تخطى المكانات العسكرية ، وذلك بعكس المناصب المدنية التى يمكن تخطيها . فهناك علاقة قوية بين نظام الرتب العسكرية والادوار العسكرية ، فكل رتبة عسكرية تخضع خصوعا تاما فى مجال العمل العسكرى ، للرتبة التى فوقها ، مهما كانت درجة الرتبة الخاضعة ، ويسير ذلك النظام حتى أعلى رتبة عسكرية فى الدولة .

ثم يتناول بارسونز الصفوة العسكرية ، من خلال حديثه عن تناول مستويات المسئولية السياسية القديمة والحديثة فى علاقاتها بالنظام الطبقى فى المجتمع ، فيرى أنه يمكن أن يقال ، من خلال التعميم التاريخى الواسع النطاق ، أنه بينما كانت المسئولية

السياسية فى الحضارات المتقدمة (فى تمييزها عن المجتمعات المختلفة) تهدف الى أن تتركز فى أيدى الطبقات العليا أو الارستقراطيات ، فقد عادت فى المجتمعات الغربية الحديثة على الاقل ، الى الاتجاه الآخر ، لتصبح فى أيدى الجماعات التى تتصف بنوع من المسحة المهنية ، مثل السياسيين والمستخدمين المدنيين والعسكريين[١٦] . فهو ينظر الى الصفوة العسكرية هنا على أنها تمثل البيروقراطية العسكرية ــ وهى التى ظهرت قبل ذلك عند ماكس فيبر ــ تشارك فى صنع السياسة مع السياسيين والمستخدمين المدنيين أى الجهاز البيروقراطى للدولة ، وليس استئثارها بكل المسئولية السياسية . ويقول فى هذا الصدد : وتتبادل هذه الجماعات التأثير السياسى ، وتصبح المسئولية السياسية بطريقة آلية ، ضبط كل المسائل الهامة فى المجتمع . وهذا ما نادى به كذلك ابن خلدون .

وهكذا قدم بارسونز اسهامات منهجية ، استفادت منها دراستنا فى تحليلها للصفوة العسكرية ، وذلك من خلال نظريته فى التنظيم التى تعتبر جزءا اساسيا فى دراسة البناء الاجتماعى وذلك من خلال السمة الاساسية للتنظيم ، وهى ارتباط التنظيم بهدف معين يسعى لتحقيقه . ثم يشير بعد ذلك الى علاقة التنظيم بالعملية السياسية التى تتمثل فى عملية صنع القرار .

وقد أخذت دراستنا بوجهة النظر الثانية ، لتحليل بارسونز للبناء التنظيمى ، وهى التى تتمثل فى تحليل الجماعة و الدور ذلك لانها تهتم بالتنظيمات الفرعية ، وأدوار الافراد المشاركين فيها وفى وظائفها . وذلك فى تحليل احدى التنظيمات العسكرية السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهو تنظيم الضباط الاحرار ، ثم بعد عام ١٩٥٢ ممثلا فى تنظيم مجلس قيادة الثورة .

وكان أساس قيام التنظيم العسكرى عند بارسونز ــ كما ظهر قبل ذلك عند كارل مانهايم ــ من خلال قيمة الفعالية التكنيكية التى تستلزم أن يكون على درجة عالية من الاستعداد الدائم . أما عن طبيعة التنظيم العسكرى فيرى أنه هو النمط الاكثر استبدادية فى المجتمع . كما أنه يتسم بالمسئولية التنفيذية ، واستخدام الجزاءات التعسفية . ويتسم التنظيم كذلك ــ كما ترى دراستنا ــ بالتدرج الحاسم

أما الصفوة العسكرية عند بارسونز ، فقد تناولها من خلال تناوله لمستويات المسئولية السياسية ودورها فيه ، ذلك الدور الذى يقتصر على دور المساهمة مع باقى عناصر البناء البيروقراطى للدولة ، فهى فئة من المستخدمين العسكريين تشارك مع السياسيين والمستخدمين المدنيين فى المسئولية السياسية . وهذا النموذج من الصفوة العسكرية - الذى وجدنا أول صورة له عند ابن خلدون — يختلف عن نموذج الصفوة العسكرية فى الدول النامية ، الذى يغلب عليه الاستئثار بالعملية السياسية ، وليس المشاركة مع عناصر أخرى .

٣ — ريمون آرون والمكانة المتأرجحة للصفوة العسكرية واستمرار للدور المشارك فى السياسة :

درس ريمون آرون الصفوة فى المجتمع الفرنسى ، من خلال دراسة التقدم فى فرنسا الحديثة على ضوء نظريتين للقوة : النظرية الماركسية فى صراع الطبقات ومفهوم المجتمع اللاطبقى ، ونظرية باريتو فى الصفوات وضرورة حكم الأقلية .

أما بالنسبة للصفوة العسكرية ، فقد احتلت مكانا فى تحليل ريمون آرون للصفوات كصفوة حاكمة ، فهو يرى أن الصفوة فى المجتمع الحديث تنقسم الى خمسة أنماط فرعية هى :

(١) القادة السياسيون (٢) موظفو الادارة الحكوميون
(٣) رجال الاقتصاد (٤) قادة الجماهير
(٥) القادة العسكريون(١٧)

ويرى أنه فى بريطانيا وأمريكا أو فى فرنسا ، فان كل واحد يستطيع أن يميز بين أعضاء البرلمان والموظفين المدنيين ورجال الادارة . أو حائزى الثروة وأصحاب الشركات التجارية والجنرالات والادميرالات . وهذا يعنى أن للصفوة العسكرية مكانا معروفا لدى الجميع ، فى كل هذه المجتمعات التى أشار اليها .

وفى مجال التفرقة بين هذه الانماط الخمسة لبناء الصفوة ، يرى أنه بالنسبة للصفوة العسكرية فان مكانتها تختلف من اقليم الى اقليم — وهو يحلل الصفوة العسكرية هنا فى ضوء النسبية التى أشار اليها دوركيم فى وصفه لخواص الظاهرة الاجتماعية .

فاذا نظرنا الى القادة العسكريين فى بريطانيا العظمى ، فاننا نجد دورهم فى السياسة ، لبس أعظم من ذلك الذى كان للموظفين الآخرين . أما فى أسبانيا وجمهوريات امريكا الجنوبية . فانهم ما زالوا يحتلون مكانة ضرورية وفعالة بين الطبقة الحاكمة[18] . وفى روسيا فقد كان الوكلاء التجاريون ، وموظفو الادارة ، وكبار الموظفين الرسميين ، هم الذين يشكلون عادة الحزب الشيوعى ، وقد كان الجنرالات وحدهم ، هم الذين يمكنهم أن يشكلوا قوة لها استقلال بشكل ما عن الحزب الحاكم . وذلك كما فعل ستالين الذى نصب نفسه مارشالا وعضوا فى الحزب ، وهو الذى صنع وزارة الحرب ، كما أبعد الجنرالات غير المرغوبين فى مناطق روسيا المتسعة ، وعندئذ تماسك بناء الصفوة .

ثم يشير بعد ذلك للمكانة المتأرجحة للصفوة العسكرية ، ليس على مستوى الدول فقط بل على مستوى الدولة الواحدة أيضا ، وذلك عند حديثه عن طبيعة البناء السياسى فى فرنسا ، ومدى التغير الذى حدث فى ذلك البناء بعد الحرب العالمية الثانية ، موضحا أنه قد ظهرت أنماط أخرى فى بناء الصفوة . ففى الانتخابات الاولى التى حدثت فى ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ ، شكل كل من النواب والشيوخ وحدهم أقلية صغيرة (حوالى ٦٠ ٪) أى ٣٧٠ فى مواجهة ٥٢٢ نائبا فى المجلس التأسيسى والذين لم يكونوا من قبل فى المجلس القومى . ويرى أن ذلك يرجع لعاملين : الأول هو منع هؤلاء الاعضاء الذين انتخبوا المارشال بيتان فى يوليو عام ١٩٤٠ من حق الانتخاب . والثانى تغير القوة النسبية للاحزاب ، حيث اضمحل الحزب الراديكالى وأصبح كل من الحزب الشيوعى والحزب الجمهورى الشعبى ، أعظم قوتين فى فرنسا ، واحتلوا مكان الصدارة برجال جدد[19] . وهو يشير هنا ليس لابعاد الصفوة العسكرية عن السياسة فقط ، بل وابعاد الذين انتخبوا هذه الصفوة أيضا ، قبل إنهاء الحرب العالمية الثانية ، لتحل محلها صفوة سياسية من نوع جديد .

ويعود آرون للحديث عن الصفوة العسكرية ، عند حديثه عن المجتمع اللاطبقى ، فيرى أن هذا المجتمع هو مجتمع الصفوة الموحدة ، ومن خلال هذه القضية الاساسية ، فانه يرى أن المجتمع ككل ينبغى أن يصبح كتلة موحدة ، بحيث تكون الفوارق بين الافراد فيه على أساس فروق الكفاية فى العمل وخدمة المجتمع . ثم يشير الى أنه يوجد مع ذلك فى المجتمع جماعة صغيرة من الرجال ،

تلك التى تمارس الحركة الصناعية وقيادة الجيش وادراة النشاط الاقتصادى . فالصفوة العسكرية هنا ، هى جزء من القيادة العامة للمجتمع ، التى تقود العمل الصناعى والعمل العسكرى وأخيرا العمل الاقتصادى . ثم يوضح طبيعة هذه الاقليات بأنها تكون أكثر قوة من الحكام السياسيين فى المجتمع الديموقراطى ، ذلك لأن كلا من القوة السياسية والاقتصادية تكون مركزة فى أيديهم . ثم يصبح السياسيون والقادة التجاريون والموظفون العموميون والجنرالات والاداريون فى حزب واحد ، مكونين جزءا من تنظيم السلطة تمتلك الصفوة الموحدة قوة مطلقة وغير محدودة .

وعن حتمية وجود البناء العسكرى فى الدولة ، وخاصة فى المجتمع اللاطبقى ، فيرى أن المجتمع اللاطبقى ممكن نظريا ، ولعله من الممكن أن نتصور أيضا أن الصفوة ينبغى ألا يحتوى بناء القوة فيها ، على أى نوع من الأبنية الدينية أو العسكرية ، وأنها ينبغى أن تنظم كحزب ديموقراطى . ومع ذلك فهذه الفكرة تبدو ممكنة نظريا ، لكنها تبدو مستحيلة فى التطبيق[٢٠] .

كذلك فقد كانت العسكرية ، أحد الابنية التى نمت فى ظلها بعض النظم السياسية ، وذلك عندما ظهر النمط الثالث للتنظيم الاجتماعى فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما ظهر النظام الفاشى ــ وهو الذى أوضحه آرون من خلال الاشتراكية الالمانية القومية كمثال ــ ويرى آرون أن النظم التى تسمى عادة بالفاشية ، مستمدة من ذلك النمط للدكتاتورية المدنية أو العسكرية ، وهى التى ازدهرت فى البلقان أو فى الدول اللاتينية ، والتى لم ترتبط بالتقويم الاقتصادى الاجتماعى للمجتمعات الحديثة[٢١] .

نلاحظ من هذا العرض اهتمام آرون بدراسة الصفوة وخاصة الصفوة الفرنسية ، ومع أنه لم يفرد حديثا خاصا للصفوة العسكرية ، الا أنه أفرد لها مكانا فى بناء الصفوة عنده ، حيث يتمثل بناء الصفوة عنده فى خسمة أنماط ، يأتى فى أولها القادة السياسيون ثم الصفوة البيروقراطية ثم الصفوة الاقتصادية ، ثم قادة الجماهير وأخيرا الصفوة العسكرية التى كان يرى أن مكانتها تختلف من بلد الى آخر ، فبينما يتساوى دورهم فى بريطانيا مع الصفوة البيروقراطية ، فانه يسمو على الادوار الاخرى فى كل من اسبانيا وامريكا الجنوبية كما أن الصفوة العسكرية تشكل قوة

مستقلة فى روسيا . . وهكذا ، أما فى فرنسا فقد كانت مكانة الصفوة العسكرية متأرجحة كذلك ، فتارة تسود وتارة تستبعد مثلما حدث ذلك قبل نهاية الحرب العالمية الثانية .

ثم يتحدث عن الصفوة العسكرية بعد ذلك كجزء من البناء الاجتماعى العام ، يقود العمل العسكرى ، كما يقود قادة الصناعة الحركة الصناعية ، وقادة الاقتصاد الحياة الاقتصادية . ولعله يقترب هنا أيضا من صفوة رايت ميلز الثلاثية فى أمريكا .

ويبلغ اهتمام آرون بالصفوة العسكرية وضرورتها ، إلى أن العسكرية كانت أحد الابنية التى نمت فى ظلها بعض النظم السياسية مثل الفاشية ، التى استمدت كيانها من الدكتاتورية المدنية أو العسكرية .

وهكذا فتبدو الصفوة العسكرية عند آرون ، ركنا أساسيا من أركان البناء السياسى لعدد من الدول ، ومع ذلك فيبقى دورها فى السياسية دورا مشاركا بجانب عناصر البناء السياسى الأخرى .

ما قدمه التحليل السوسيولوجى المعاصر للصفوة العسكرية :

أضاف التحليل السوسيولوجى اذن أبعادا جديدة للصفوة ، كما رأينا ذلك عند كارل ما نهايم ، عندما أوضح الجانب الثقافى للصفوة ، ثم دور التقنيات الاجتماعية الجديدة فى تشكيل الصفوة ، ثم ظهر عنده بعد ذلك الاتجاه العام لدور الصفوة الذى يظهر من خلال اشتراكها فى مجمل السياسة ، بمعنى أن يكون دورها مشاركا للأدوار السياسية الاخرى ومكملا لها .

كما أضاف التحليل السوسيولوجى للصفوة أيضا بعدا تنظيميا وذلك كما رأينا عند تالكوت بارسونز الذى درس الصفوة من خلال نظريته فى التنظيم التى ترتكز على تحليل الجماعة والدور واستمر دور الصفوة العسكرية عنده ــ كما كان عند ما نهايم ــ دورا مشاركا فى البناء السياسى .

كما أوضح ريمون آرون خاصية أخرى جديدة للصفوة ، وهى تأرجح مكانتها وذلك على مستويين مختلفين سواء على مستوى البلاد المختلفة أو داخل البلد الواحد . وذلك مع استمرار الاتجاه السوسيولوجى العام الذى ظهر - منذ ابن خلدون وحتى التحليل المعاصر – الذى يرى أن يقتصر دور الصفوة على المشاركة مع كل عناصر البناء السياسي الاخرى .

واذا كان ذلك هو موقف التحليل السوسيولوجى عند علماء الاجتماع من الصفوة والصفوة العسكرية ، فما هو موقف علم الاجتماع السياسى الذى اهتم بصفة أساسية بدراسة الصفوة من هذه القضية وهى علاقة الصفوة العسكرية بالبناء السياسى ، هل أضاف جديدا أم أنه سار على نفس النهج ؟ هذا ما سيوضحه التحليل التالى :

ثالثا : اتجاهات علم الاجتماع السياسى فى دراسة الصفوات :

من بين الاتجاهات النظرية فى علم الاجتماع السياسى ، لدراسة موضوع الصفوة نستطيع أن نعرض للاتجاهات الأربعة التالية :

الأتجاه الأول : هو الاتجاه التنظيمى ، ويمثله العالم الايطالى موسكا وتلميذه ميشيلز .

الاتجاه الثانى : الاتجاه السيكلوجى ، ويمثله العالم الايطالى باريتو .

الاتجاه الثالث : الاتجاه الاقتصادى ، ويمثله بيرنهام ولازويل .

الاتجاه الرابع : الاتجاه النظامى الذى يمثله رايت ميلز واتزيونى[٢٢] .

ونعرض لكل منهم فيما يلى :

١ ـ الاتجاه التنظيمى عند موسكا (الجيش كمؤسسة اجتماعية) :

ينطلق الاتجاه التنظيمى من القضية الاساسية التى ترى أن الصفوة تمتلك مقاليد القوة بفضل قدراتها التنظيمية ، وتقديرها الدقيق لمصادر القوة فى المجتمع . ويؤكد موسكا حقيقة هذه القضية الاساسية عندما يرى أن الضبط الذى تمارسه الصفوة ، يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية ، تستطيع أن تقف فى مواجهة

القوى المعارضة . وهكذا تكون الصفوة فى مفهوم موسكا هى الجماعة الصغيرة ، التى تتصف بقدرات تنظيمية لا توجد لدى الجماعة الكبيرة ، وتتمثل هذه القدرات التنظيمية فى :

١) خطوط الاتصال البسيطة داخلها .

٢) فرص الاتصال بين أعضائها بعضهم البعض ، تكون أفضل بكثير من الفرص المتاحة لاعضاء الجماعة الكبيرة .

وتوفر لها هذه القدرات الامكانيات التى تساعدها على انجاز مهامها مثل :

أ ـ صياغة سياستها بطريقة أسرع وبأقل وقت ممكن .
ب ـ تحقيق تماسك داخلى فى مواجهة أى تهديد خارجى .
ج ـ الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة ، والتى لا تكون متاحة على هذا النحو للجماعات الكبيرة(٢٣) .

وقد حاول روبرت ميشيلز من خلال دراسته للاحزاب السياسية ، أن يدعم وجهة نظر موسكا ، ذاهبا الى أن السيطرة التى تمارسها الصفوة ، تتوقف فى جانب كبير منها على طابعها التنظيمى ، وذلك من خلال ما أسماه القانون الحديدى للأوليجاركية والذى توصل من خلاله ، الى أن كل التنظيمات الكبيرة الحجم تشهد نموا كبيرا فى جهازها الادارى ، لا يحقق ديموقراطية حقيقية داخلية ، برغم ما تعلنه هذه التنظيمات من تبنيها لايدويولوجيات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص والديموقراطية .

وسمة أساسية نجدها فى تحليل موسكا للصفوة العسكرية ، مع اشتراكه مع كل المحللين لظهور هذه الصفوة من خلال التحليل التاريخى ، فهوينهج أيضا مثل باريتو نهجا تاريخيا ، لكننا نجد أنه بينما اتجه باريتو لتحليل الصفوة فى بلاد الغرب ، مثل روما وانجلترا وفرنسا ، فقد اتجه موسكا ناحية بلاد الشرق مثل بولندا وروسيا بصفة أساسية ، الى جانب الهند ومصر وغيرهما من بلاد الشرق .

ونجد عند موسكا اهتماما كبيرا أيضا . بتحليل الصفوة العسكرية من خلال البناء الطبقى ، فهو يربط بين نشأة الصفوة العسكرية ، وبين البناء الطبقى للمجتمع ، وكيف كانت الصفوة العسكرية دائما فى أنماطها المتعددة ، استجابة للبناء الطبقى للمجتمع الذى نشأت فيه . ويشهد على ذلك مؤلفه عن الطبقة الحاكمة The ruling class ويعرض فى مؤلفه هذا للبناء الطبقى للمجتمع ، فيرى أن المجتمع يتكون من طبقتين :

الطبقة الأولى : وهى التى تتميز بأنها :

(١) الأقل عددا (٢) تقوم بكل الوظائف السياسية فى المجتمع .

(٣) تحتكر القوة (٤) تتمتع بكل المزايا .

والطبقة الثانية وهى :

(١) الاكثر عددا (٢) تساس وتضبط بواسطة الطبقة الأولى

(٣) أقل شرعية وأقل تعسفا (٤) تمد الطبقة الاولى بالوسائل المادية للحياة وبالوسائل الضرورية لبقاء التنظيم السياسى وحيويته[٢٤] .

أما عن بداية ظهور الصفوة العسكرية فيرى موسكا ، أنه فى المجتمعات البدائية ، التى ما زالت فى أولى مراحل التنظيم ، كانت الشجاعة العسكرية هى الصفة التى تستطيع أن تفتح أبواب الاقتراب من الطبقة السياسية أو الحكم[٢٥] .

ثم ينتقل موسكا فى تحليله من المجتمعات البدائية ، التى شهدت ظهور الصفوة العسكرية فى صورتها الاولى ، الى المجتمعات المعاصرة لكى يوضح لنا أنماط الصفوة العسكرية فى صورتها الاولى أيضا ، وذلك من خلال نمطين وهما النمط البولندى والنمط الروسى .

وعن النمط البولندى : يرى موسكا أن بولندا تقدم مثالا متميزا للتحول التدريجى لطبقة المحاربين ، إلى طبقة السيادة المطلقة ، وبداية فقد كان البولنديون يملكون نفس التنظيم فى القرى ولم يكن هناك فرق بين المقاتلين والفلاحين ، أو بمعنى

آخر بين النبلاء والفلاحين . ولكن بعد أن لجأ البولنديون الى الاستقرار ، على ضفاف السهول الغنية بالمياه ، بدأت تتقدم الزراعة وتنتشر فيما بينهم . ومع ذلك فقد استمرت ضرورة القتال مع جيرانهم ، ولذلك فقد جمع رؤساء القبائل حولهم عددا من الرجال المختارين من مهنة خاصة ، لكى يشكلوا الجيوش المحاربة ، ويعفون من الواجبات الزراعية ، ومع تغير البناء الطبقى للمجتمع ظهرت طبقة تعودت على ممارسة استخدام السلاح ، وتعودت التنظيم العسكرى ، وقد كان لذلك آثاره الاجتماعية والسياسية ، فأصبح المقاتلون نبلاء وسادة ، وأصبح الفلاحون الذين كانوا قبل ذلك أصدقاءهم وأخوتهم أقنان الأرض[٢٦] .

وفى الأجيال التى تلت ذلك ، وفى عام ١٥٣٧ ، أجبرت النبالة كل رجال التجارة فى المدن بأن يبيعوا بالثمن الحقيقى كما يملكون ، وأصبح امتلاك الأرض امتياز للنبلاء فقط . وأبدت النبالة فى نفس الوقت الضغط على الملك ، لكى يفتح باب المفاوضات مع روما ، لكى يسلموا بالنظم المقدسة فى بولندا . وهكذا فقد أبعد رجال المدن والفلاحون تماما من مناصب الشرف ، كما جردوا من أية أهمية اجتماعية من أى نوع . ويعنى ذلك سيادة الصفوة العسكرية البولندية فى تلك الفترة .

أما عن النمط الروسى : فاننا نجد تقدما موازيا لذلك فى روسيا ، حيث شكل المقاتلون فيها الدروزينا Druzhina أو حرس كنزس Kenezes القديم (الامراء المنحدرون من الرورك Rurik) . ولم تكن هذه الطبقة العسكرية ، كما كانت فى بولندا بعيدة عن الاشتراك فى العمل الزراعى ، بل كان لهم دور أيضا ــ أى بجانب الدور العسكرى ـ فى المشاركة فى انتاج الميرز Mirs (جمعيات الفلاحين الريفية) لاجل معيشتهم . فكان البناء الطبقى فى روسيا اذن أقل صرامة عنه فى بولندا .

ولم تقف مشاركة العسكريين للفلاحين عند هذا الحد ، بل زادت هذه المشاركة شيئا فشيئا ، إلى أن تغير هذا النظام فى نهاية القرن السادس عشر ، حينما أباح قيصر روسيا للنبلاء أن يستخدموا الفلاحين فى أراضيهم بالقوة ، وكان ذلك مقدمة لنشأة نظام القنانة

ولكن مع ذلك لم تكن القوات المسلحة فى روسيا ، تتكون بوجه خاص من النبلاء فى حين كان يذهب الفلاحون الى الحرب كجنود تحت قيادة الدروجينا -Drou

كما أسس ايفان العظيم فى بداية القرن السادس عشر نظام الاسترلتزس Stre-litzss الذى وصل بصفة خاصة الى مرتبة الجيش الدائم ، والذى استمر حتى استبدله بطرس الكبير بالفرق العسكرية المنظمة كنظم غرب أوربا . وأصبح أعضاء الدروزينا Druzhina الحرس القديم ، مع خليط من الغرباء ضباطا فى هذه الفرق العسكرية ، بينما كان الفلاحون يشكلون فرق الجنود(٢٧) .

وعن الجيش وعلاقته بالصفوة العسكرية الحاكمة ، فيحددها موسكا باستخدام التحليل التاريخى المقارن ، موضحا نشأة القوة العسكرية فى المجتمعات البدائية ـ والتى عرض لها قبل ذلك ـ وكيفية ممارستها للادوار السياسية . ويرى أنه بالنسبة للنمو العسكرى السائد قديما ، فقد انتشر نمط العنصر العسكرى المتسلط كظاهرة عامة بين مختلف الدول ، نتيجة لظهور التقدم الاقتصادى ، وانهاء الحرب كأداة للسيطرة والتسلط ، واستبدالها بالاحتلال الذى يعود بفائدة اكبر وأشمل ، وعندئذ ظهرت طبقة خاصة وقفت نفسها على تحمل أعباء الجيوش لتنظيمها وادارتها .

وكان النمط الثانى هو ظهور المرتزقة فى المجتمعات الاقطاعية . وكما اتجهت الدول الاقطاعية نحو الحضارة فقد ظهر الاتجاه نحو المركزية ونحو التنظيم البيروقراطى ، وأصبحت جماعات المرتزقة فى خدمة رئيس الدولة مباشرة(٢٨) .

ثم يعرض موسكا لانماط ثلاثة للقوات المرتزقة ، استوحى أولها من روما وهو النظام البريتورى : وهو نظام الحرس الذى نشأ فى الامبراطورية الرومانية لحماية الامبراطورية فى بداية الامر ، ثم ما لبثت هذه القوات العسكرية أن استأثرت بالسلطة دون الامبراطور .

والثانى من روسيا وهو الاسترلتزس ، وهو القوة العسكرية التى نظمها ايفان الرابع لتكون القوة المنظمة المسئولة مباشرة عن السيادة وسرعان ما تكون منها القياصرة الذين أصبحوا هم القادرون على كل شىء فى روسيا . والثالث من تركيا وهو نظام الانكشارية ، وهى الميليشيا المطيعة التى كونها السلاطين الاتراك وهى التى سرعان ما أصبحت هى السلطة الحقيقية ، لدرجة أنهم كانوا يولون السلاطين ويعزلونهم .

ثم ينهى موسكا تحليله للصفوة العسكرية بحقيقة ترقى الى مستوى الحكمة السياسية قائلا : « وهكذا يعلمنا التاريخ أن الطبقة التى تملك الحربة وتستحوذ على البندقية ، التى تنظم بها قوتها ، يكون حكمها على الطبقة التى تستعمل الجاروف أو تدفع بالمكوك » أى أن الصفوة العسكرية ، هى التى تحكم وتسيطر على مختلف الطبقات الاخرى الصناعية والزراعية .

ويرى موسكا بعد ذلك أنه قد تغير الدور العسكرى ـ السياسى بظهور الجيوش الدائمة ، التى حدد طبيعتها فى أنها :

(١) الحارس الجاد للقانون

(٢) المطيعة لنظم السلطة المدنية

(٣) تملك قدرا قليلا من التأثير السياسى .

(٤) تستخدم بطريقة غير مباشرة لتحدث تأثيرا يتفق مع طبيعتها[٢٩] .

وبهذا يكون موسكا قد أبعد الجيش عن مجال السياسة ، وتأثيره فى البناء السياسى ، فالجيش قبل كل شىء هو الحارس القوى للقانون من حيث طبيعته العسكرية . ثم بعد ذلك هو مطيع للسلطة المدنية أى أنه يخضعه للضبط المدنى فالصفوة السياسية اذن مقدمة على الصفوة العسكرية ، ثم يعود فيسمح له بقدر قليل من السياسة ، بحيث يكون له قدر من التأثير السياسى يتفق مع طبيعته العسكرية .

الجيش كمؤسسة اجتماعية :

لم ينظر موسكا الى الجيش على أنه مؤسسة عسكرية فقط ، بل نظر اليه أيضا على أنه مؤسسة اجتماعية ـ ولعل ذلك يعتبر امتدادا للاتجاه الذى ظهر قبل ذلك عند ما نهايم ـ وذلك عندما اعتبر الجيش عاملا من عوامل التأثير الاجتماعى التى تتكون فى رأيه من :

(١) الشهرة الشخصية

(٢) التعليم الجيد

(٣) التدريب المتخصص

(٤) المكانة العلمية فى الكنيسة

(٥) الادارة العامة

(٦) الجيش[٣٠] .

يلمس موسكا جانبا اجتماعيا آخر للجيش ، وذلك عند حديثه عن الفضائل الحربية وكيفية اكتسابها حيث يرى أنها تشمل الشجاعة فى المعركة ، والقوة والعنف فى الهجوم ، والجلد والثبات فى المقاومة . وأما عن كيفية اكتسابها ، فيرى أن الحرب هى العامل الاول والاساسى فى اكتشافها حيث يقول : وهكذا فان الطبقات والرجال ، الذين اعتادوا على الحرب يكتسبون الفضائل الحربية فى أفضل صورها .

ثم يتحدث بعد ذلك عن الديناميات العسكرية ، ودورها فى صعود وهبوط الصفوة العسكرية ، فيرى أنه كما كان العامل العسكرى فعالا ومؤثرا فى ظهور الصفوة العسكرية ـ السياسية ، فقد كان أيضا من العوامل التى تؤدى الى اختفاء الطبقات الحاكمة أو الصفوات السياسية . حيث تختفي الطبقة الحاكمة بالضرورة ، عندما لا تستطيع أن تستغل القدرات من خلال تلك الوسائل التى تقوم على القوة ، أو عندما لا تستطيع أن تقدم الخدمات الاجتماعية ، التى كانت تقدمها قبل ذلك ، أو عندما تفقد مواهبها وخدماتها التى كانت تقدمها ، أهميتها فى الحياة الاجتماعية التى تعيشها . ويدلل على صحة رأيه هذا بأن الارستقراطية الرومانية ، قد اختفت عندما فقدت قدرتها على أن تكون مصدرا لتقديم كبار الضباط للجيش ، وعلى تقديم الاداريين للكومنولث أو الحكام للاقاليم . وقد حدث أن أضمحلت أيضا ارستقراطية البندقية ، حينما عجز نبلاؤها عن تقديم قادة السفن ، وعجزهم أيضا عن مواصلة تفوقهم العظيم فى الملاحة البحرية وفى التجارة وفى القتال .

٢ ـ الاتجاه السيكولوجى عند باريتو (دائرة أوسع للصفوات العكسرية) :

على الرغم من أن اتجاه باريتو السيكلوجى ـ الذى اعتمد على الرواسب والمشتقات ـ لا يتفق كثيرا مع اتجاه دراستنا ـ التنظيمى ـ الا أننا نجد أنه قد كان للصفوة العسكرية دائرة أوسع فى تحليل باريتو الذى بدأ أولا بالتحليل الطبقى للصفوة ، اذ كان باريتو يرى أن المجتمع يتكون من طبقتين من السكان :

١ ـ الطبقة الدنيا أو اللاصفوة ، بتأثيرهم الممكن على الحكومة .
٢ ـ الطبقة العليا أو الصفوة ، وتنقسم الى فئتين :
أ ـ الصفوة الحاكمة .
ب ـ الصفوة غير الحاكمة .

وللصفوة العسكرية وجود فى تعريف باريتو للصفوة الحاكمة ، التى يرى أنها تشمل : الوزراء ، وأعضاء مجلس الشيوخ ، والنواب ، والقضاة ، والقادة العسكريون[٣١] . وذلك بفضل الاستثناءات المناسبة ، التى يحددون طريقهم من خلالها . ومثل هذه الاستثناءات أكثر من أن تحصى كالاستثناءات بين المحامين والاطباء والمهندسين ، الذين صنعوا أموالهم بانفسهم ، والفنانين المرموقين الذين صنعوا شهرتهم بانفسهم .

وهكذا نجد باريتو يفرد مكانا للصفوة العسكرية ، فى بناء الصفوة الحاكمة ، حيث نجد القادة العسكريين من بين مكونات هذا البناء عنده .

مكان المرأة فى بناء الصفوة عند باريتو :

لعل أهم ما يميز فكر باريتو السياسى فى مجال الصفوة ، أنه قد وسع من دائرة الصفوة فلم تعد تشمل عنده ـ كما كانت عند كل المتحدثين عن الصفوة ـ الرجال فقط ، بل انها تشمل النساء أيضا . فيشير باريتو الى مكانة المرأة فى الصفوة ، فليست الصفوة مقصورة على الرجال فقط . ويرى أن نوعا واحدا من السيدات ، هو الذى يشارك أحيانا فى بناء الصفوة ، فغالبا ما تكون سيدات الحكام المستبدين أعضاء فى الصفوة ، وذلك أما بسبب جمالهن أو بسبب ملكاتهن العقلية ، ولكن القليلات منهن فقط هن اللائى يملكن بالاضافة الى ذلك ملكات سياسية خاصة تمكنهن من أن يلعبن دورا فى السياسة .

على أننا نستطيع أن نلمس مكانا للمرأة فى بناء الصفوة ، أكثر مما كان لها عند باريتو ، فقد استطاعت المرأة فى مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وفى ظل حكم الصفوة العسكرية ، أن تصبح شريكا فى الصفوة السياسية ، عندما دخلت البناء التشريعى فى البرلمان ، ثم فى البناء التنفيذى ، عندما أصبحت عضوا فى مجلس الوزراء ، وذلك اعتبارا من الستينيات وحتى الآن . . وهكذا .

بناء متعدد للصفوة عند باريتو :

ويتحدث باريتو فى معرض حديثه عن بزوغ الصفوة العسكرية فى ايطاليا ، عن بناء الصفوة العسكرية ، فيرى أنه بعد أن يأتى الجنرالات فان كبار الضباط والضباط

من تحت السلاح والجنود ، هم الذين يكونون المجموعة المختارة . ولا يوجد طبقة واحدة للصفوة ، بل تكون هناك طبقات متعددة ، وهى التى يمكن فى مجموعها أن تشكل الصفوة[٣٢] .

وهكذا يوسع باريتو من دائرة الصفوة العسكرية - مرة ثانية ـ فهى ليست مقصورة على الجنرالات فقط وإنما تشمل أيضا كبار الضباط والضباط من تحت السلاح والجنود . وذلك على الرغم من أنه يفرق فى الصفوة المدنية ، بين الصفوة الحاكمة والصفوة غير الحاكمة . ويختلف هذا البناء المتعدد للصفوة العسكرية المصرية ، ومعظم صفوات العالم الثالث التى تكون أما من صفوة الجنرالات وأما من صفوة متوسطى وصغار الضباط دون الضباط من تحت السلاح والجنود . (ولا ينطبق ذلك الا على الصفوة العسكرية لثورة ١٨٨٢) .

يعود باريتو فيذكر لنا بناء ثلاثيا آخر للصفوة ، تتفوق فيه الصفوة العسكرية فى النهاية . ويظهر اهتمام باريتو بالصفوة العسكرية حينما يقرر أن الارستقراطيات العسكرية والدينية والسياسية وكذلك حكومة الاثرياء ، هى التى ينبغى أن تشكل أفراد الصفوة . وهكذا فقد جاءت الصفوة العسكرية ـ ممثلة فى الارستقراطيات العسكرية وليس الجنرالات والضباط والجنود كما ذكر ذلك سابقا ـ فى مقدمة بناء القوة فى المجتمع ، الذى يتشكل منه بناء الصفوة فى النهاية . ولكى يدلل على أهمية الصفوة العسكرية ، فانه يوضح كيف كان المقاتلون المنتصرون ، وكبار التجار وأصحاب النفوذ من الاثرياء ، كل فى مجال تخصصه ، مفضلين على غيرهم من الافراد ويتمتعون بمكانة سامية . وبفعل هذه الظروف تطابقت صفاتهم مع مقدرتهم الحقيقية ، ولكن بمرور الزمن ظهرت أحيانا بعض الفروق بين المقدرة والصفات ، بينما استطاعت بعض الارستقراطيات من ناحية أخرى ، أن تؤثر عليه فى ظهور الصفوة فى النهاية ، وقد حدث ذلك بصفة خاصة بالنسبة للارستقراطية العسكرية[٣٣] .

وطبيعة متغيرة أيضا للصفوة العسكرية عند باريتو :

الصفوة العسكرية عند باريتو ذات طبيعة متغيرة فمكانتها ليست واحدة بل نسبية وتختلف من دولة إلى دولة ـ وربما يكون ريمون آرون قد أخذ فكرته عن المكانة

المتأرجحة للصفوة عندما قارنها فى كل من بريطانيا واسبانيا وامريكا الجنوبية ثم فى روسيا ، عن باريتو ــ ويظهر موقفه هذا من خلال مناقشته للمكانة الاجتماعية للصفوة العسكرية .

يوضح باريتو المكانة الاجتماعية للصفوة العسكرية ، من خلال مقارنة النظام العسكرى فى كل من ايطاليا والمانيا وفرنسا . ويرى أنه من المتفق عليه فى الحالة الرومانية ، أن السلطة العسكرية ينبغى أن تكون خادما متواضعا للسلطة المدنية ، أما فى الحالة الالمانية فالسلطة العسكرية هى الارفع منزلة . وفى فرنسا تكون الاولوية لرئيس المدينة على قائد الجيش . أما فى بروسيا فليست الأولوية على كل السلطات المدنية لقائد الجيش فقط ، ولكن لأى ضابط فى الجيش .

والمكانة المفضلة فى روما ، تكون للقوة الثورية أو للدهماء وليست للقوة العسكرية ، فاذا اشتبكت القوة الثورية أو الدهماء فى الصراع مع القوة العسكرية للحكومة ، فتكون كل الحقوق للدهماء وكل الواجبات للجيش ، ويتم البحث عن كل الوسائل قبل اللجوء للجيش . كذلك فان كل الصفات والاعمال القاسية ، يمكن قبولها اذا أتت من الدهماء ولكن مقابلة الشر بالشر مرفوض تماما بالنسبة للقوات المسلحة أمام الحكومة .

والحالة الالمانية على العكس من ذلك تماما ، فالقوة العسكرية تتطلب الاحترام المطلق من كل انسان . ومقابلة الشر بالشر والبدء بالهجوم ، ولم يكن مسموحا به فقط للقوات العامة ، بل كان مطلبا بالنسبة لهم . ويطرد ضابط الجيش اذا سمح لشخصه أن يلمسه الاحتقار ، بدون رد هذه الاهانة[٣٤] .

واذا كانت الحالة الالمانية تفضل القوة العسكرية للدولة ، بينما لم يكن ذلك موجودا بالنسبة للحالة الرومانية ، فانه ليس من السهل مع ذلك أن نقرر ، أن الحالة الرومانية لم تكن تفضل القوة العسكرية للدولة مثل الحالة الالمانية ، أو حتى أنها كانت أكثر منها .

كذلك فان نفس الرجال الفرنسيين ، الذين أشفقوا على رجال الالزاس واللورين ، بسبب انتصار الالمان ، هم الذين صنعوا كل ما يستطيعون أن يدعموا

به من القوة العسكرية لاقليمهم ، تلك التى ساعدتهم على تحقيق انتصارات أكبر على الالمان .

وهكذا فقد وجدنا دائرة أوسع للصفوة العسكرية عند باريتو ، تمثلت فى بناء متغير للصفوة احتلت المرأة فيه مكانها بجانب الرجل ، ووجدنا فيه مكانا للجنرالات وكبار الضباط والضباط من تحت السلاح والجنود . ووجدنا كذلك مكانة متغيرة للصفوة : متواضعة فى ايطاليا تعلو الصفوة السياسية عليها فى فرنسا . ثم تبلغ الصفوة العسكرية بدائرتها الاوسع أعظم مكانة لها فى ألمانيا .

٣ ــ الاتجاه الاقتصادى عند لازويل (وارتباط مفهوم الصفوة بالقوة) :

ليس أدل على اهتمام لازويل بدراسة الصفوات ، أكثر من أنه يعتبر ذلك طريقا لفهم طبيعة المجتمع . هذا الى جانب اهتمامه أيضا بالتغيرات فى بناء الصفوة ، مشيرا اليها فى عدة نقاط هامة منها :

١ ــ أهمية ارتباط دراسة الصفوة بالتغير الاجتماعى والاتجاهات الثورية فى المجتمع الدولى .

٢ ــ التغيرات فى أنماط الرمزية فى جماعات الصفوة ، وتحليل المنظمات المتغيرة التى تنشئها قوة صنع القرار .

٣ ــ الاهتمام بدراسة الاضطراب الذى خلق الفجوات ، بين ظهور مستويات الانجازات التكنولوجية ومعدلات التكيف الاجتماعى .

٤ ــ الاهتمام فى تحليل عمليات التكيف بالوقوف على مدى مرونة المجتمع وصفوته ، وذلك بتحليل العوامل الثقافية والتاريخية ، التى توضح كيف يتكيف المجتمع سريعا مع التغيرات التكنولوجيا ، والاتجاهات التى يحدث فيها هذا التكيف[٣٥] .

والاتجاه السائد عند لازويل ، انه عرف الصفوات فى ضوء مصطلحات اجتماعية نفسية ، أكثر من المصطلحات الاجتماعية التاريخية ، ويدل على ذلك ما يوضحه لنا من أن الصفوات تمثل أولئك الذين يحصلون على معظم ما يمكن الحصول عليه . وأن هناك ثلاثة أشياء قيمة يفوز بها عضو الصفوة وهى : الاختلاف والدخل والامان . وأنه يمكن لصفوة واحدة أن تحتكر هذه الأنماط الثلاثة للمكافأة ، أو أن عددا من الصفوات القائمة يمكن أن تشارك فيها[٣٦] .

ثم يتحدث لازويل عن مفهوم الصفوة السياسية ، موضحا أن الخطوة الاولى لتحليل مفهوم الصفوة تتوقف على تعريف القـوة ، التى كانت تعنى قـديما الإرادة والتحكم ، ثم استبدلت المصطلحات السلوكية بمصطلحات ذاتية مثل صنع القرار وأصبح يمثل القرار الاختيار الصعب المقبول ، كما أصبحت تعـرف القوة بـأنها المشاركة فى القرارات .

ويكاد لايخلو حديث عن القوة من الحديث عن الجيش . وبالفعل فقد ربط لازويل هنا بين القوة والجيش كمصدر من أقوى مصادرها ، فيرى تغير التعبيرات الخاصة فى الدبلوماسية بين الصفوات ، بينما تخاطب الدعاية جمهور العامة وفصائل الجنود ، وعادة ما تحتوى السياسة العسكرية والاقتصادية ادارة المصـادر الماديـة ، وتآزر الجهد الانسانى .

فيعول لا زويل هنا آمالا كبارا على السياسة العسكرية ، بوصفها القائدة فى المجتمع والمسئولة عن ادراة النشاط الانسانى بجانب السياسة الاقتصادية . ويرى أنه اذا كنا ننظر الى المساومة فى السوق وادراة الانتاج ، كمهارات اقتصادية ممثلة ، فان النشاط العسكرى والبوليسى يبدو كنشاط متخصص فى العنف(٣٧) .

ثم يوضح علاقة السياسيين بـالجيش من ناحيـة أخرى ، ويـرى أنها علاقـة مرغوبة ، حيث يرى أن السياسيين يرغبون فى الاستزادة من القوة ، بالاضافة الى اكتساب الشرف ، ولذلك فانهم يلجأون تدعيما لقوتهم الى كل من الرئيس التنفيذى والمشـرع ، ورجل الادارة والحـاكم والجيش والبـوليس والأحـزاب والجمـاعـات الضاغطة(٣٨) .

ولعل لازويل ينفرد هنا بتوضيح الطرف الآخر للعلاقة بين الصفوة العسكرية والسياسية ، ذلك الطرف الذى لا يلجأ العسكـريون فيـه الى السياسـة ، بل أن السياسة هى التى تلجأ اليهم عن طريق الساسة .

ومع وجود لازويل فى اطار الاتجاه الاقتصادى لدراسة الصفوة ، الا أنه قد لمس جانبها الاجتماعى ، فهو يوضح لها وظيفة اجتماعية هنا وهى الاقناع .

ونعرض للجدول التالى ، الذى يوضح فئات القادرين على الاقناع من بـين

جدول رقم (١)

القادرون على الاقناع من بين الصفوات الحديثة(٣٩)

المتخصصون فى الاقناع	الولايات المتحدة ١٨٨٩ ـ ١٩٤٩	المملكة المتحدة ١٨٨٦ ـ ١٩٥٠	فرنسا ١٨٩٠ ـ ١٩٤٠	المانيا ١٨٩٠ ـ ١٩٣٣
رجال الاعمال*	٦١ر١	٢٩ر٣	١٣ر٥	١٢ر٥
رجال القانون	٥٥ر٢	٣٢ر٤	٤٩ر٥	٣٥ر٩
الصحفيون	٢٢ر٦	٢٨ر٦	٤٣ر٧	١٠ر٥
رجال التعليم	١٤ر٩	١٦ر٥	١٨ر٣	٨ر٨
رجال الخدمات المدنية	٣ر٢	٣ر٢	١٥ر٤	٥٦ر٤
مهن أخرى :				
العسكرية	٠ر٥	٨ر٧	٦ر٥	١٢ر٢
ملاك الأرض	٠ر٠	١٤ر٦	١ر١	٤ر٦
مهن أخرى	٢٨ر٢	٢٦ر١	١٦ر٣	١٠ر١

* تشمل الماليين .

الصفوات الحديثة ، والتى تظهر فيها المهن العسكرية فى أول المهن الأخرى .

وهكذا فبينما نجد رجال الاعمال والقانون يمثلون القادرين على الاقناع من بين جماعات الصفوة فى الولايات المتحدة فى الفترة من عام ١٨٨٩ وحتى عام ١٩٤٩ بالدرجة الاولى ، فاننا نجد أعلى معدل للاقناع للصحفيين ورجال التعليم فى فرنسا ، كما نجد رجال الخدمات المدنية أكثر تأثيرا وقدرة على الاقناع من الفئات الاخرى فى المانيا .

وفى نطاق المهن الاخرى ، تأتى العسكرية فى مقدمة المهن المؤثرة والقادرة على الاقناع فى المانيا ـ ولعل ذلك يتفق ما أوضحه باريتو عن مكانة الصفوة العسكرية فى المانيا ـ يليها المملكة المتحدة فى المرتبة الثانية ، وهى التى يأتى ملاك الارض فيها ، فى المرتبة الأولى من حيث التأثير والاقناع ، وهم الذين لم يكن لهم تأثير على الاطلاق ، فى الولايات المتحدة فى نفس الفترة الزمنية ، والتى كان فيها التأثير الاكبر فى قطاع المهن الاخرى .

كانت اضافة لازويل اذن فى تحليل الصفوة العسكرية ـ على الرغم من أنه حللها فى اطار مفهوم القوة ـ هو الجانب الاخر لعلاقة الصفوة العسكرية بالسياسة وهو الذى يلجأ فيه السياسيون المدنيون اليها كى تنشد مؤازرتها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فقد أوضح لازويل ايضا وظيفة اجتماعية أخرى للصفوة العسكرية ـ بجانب ما أظهره المحللون من قبل ـ وهى القدرة على الاقناع والتى كانت أكثر ما تكون وضوحا فى ألمانيا .

٤ ـ الاتجاه النظامى عند اتزيونى ورايت ميلز :

أتزيونى والطابع الاجتماعى ـ العلمى للصفوة :

تأتى وجهة نظر اتزيونى هنا على درجة كبيرة من الاهمية ، ذلك انه لم يتناول الصفوة من خلال بعدها السياسى فقط ، بل اضفى عليها طابعا اجتماعيا ـ امتدادا لذلك الطابع الاجتماعى للصفوة الذى ظهر عند كثير من المحللين قبل ذلك ، بدءا من موسكا الذى اعتبر الجيش مؤسسة اجتماعية ، وانتهاء بلازويل الذى أوضح

وظيفة اجتماعية جديدة للصفوة ، وهى القدرة على الاقناع ـ فهو يرى أن الصفوة تمثل مركزا للضبط الاجتماعى .

وليس ذلك فقط ، بل انه يضفى عليها طابعا علميا أيضا ، حينما يقرر بعد ذلك أن الصفوة تتخصص فى الوظائف السيبرنطيقية للعملية المعرفية وصنع القرار ، وفى ضبط اعمال الوحدات المجتمعية(٤٠) .

وهو حينما يضفى عليها هنا صفة السيبرنطيقية ، فهو يحولها إذن إلى عملية دينامية ، تحدث تأثيرها ، ثم تتلقى رد الفعل ، فتكون العملية السياسية من جانبين : من جانب الصفوة أولا ثم من جانب الطبقة المحكومة ثانيا ، ثم يكون بينهما ذلك التفاعل المستمر ، والصفوة بذلك هى التى تعبر عن تفاعل الجماهير ، اذا استطاعت أن تحمى وتحقق مصالحها ، ثم تتلقى منها القبول أو الرفض لما قامت به .

ويتحدث اتزيونى عن الصفوة العسكرية من خلال الجيش ، عند حديثه عن المجتمع والدولة كممثلين للقوة السياسية والمجتمعية ، ويرى أن الجيش وسيلة لاظهار قوة الدولة . حيث يرى أنه بينما تكون الدولة هى الاداة التنظيمية للمجتمع ، فان المجتمع يملك القوة أيضا . وتتعاظم قوة الدولة نسبيا ، عندما تضعف هى أو أحد قواها ، العهود والمواثيق بين أعضائها ، أو عندما تكتسب صفوات الدولة وهيئاتها (موظفو الحكومة) مكانتها الجمعية (مثل الجمهورية الثالثة فى فرنسا) أو أن تمتزج بأحد التنظيمات غير الرسمية كالاحزاب أو الجيش(٤١) .

ولعل اتزيونى يقف هنا موقفا محافظا أمام الصفوة العسكرية ، التى لا يؤيد اسهامها فى العملية السياسية فهو ينظر الى الجيش هنا على أنه احد التنظيمات غير الرسمية ، ويضعه فى مصاف الاحزاب ، ليبعد الوظيفة السياسية عن مهامه الاساسية ويرى أن دوره يقتصر على إظهار قوة الدولة فقط وليس إدارة شئون الدولة أو الاشتراك فى إدارتها . ويقف هذا الاتجاه من الصفوة العسكرية على طرفى نقيض مع اتجاه ميلز الذى نعرض له فيما يلى :

رايت ميلز ورؤية تكاملية لعلاقة الصفوة العسكرية بالبناء السياسى :

نختم حديثنا عن الصفوة العسكرية فى علم الاجتماع السياسى ، بعرض موجز لأراء تشارلز رايت ميلز فى الصفوة العسكريـة . ذلك لأنها تتسم بنـظرة تكامليـة للموضوع ، تتناوله من معظم جوانبه وأكثرها أهمية . ويكاد يكون ميلز فى مقدمة السوسيولوجيين الذين تناولوا الحديث عن الصفوة العسكرية بشىء من التفصيل ، فى نطاق حديثه عن الصفوة بصفة خاصة . وذلك على الرغم من تناوله لها فى المجتمع الامريكى .

وعلى الرغم من أن ميلز ولد وعاش فى أغنى بلاد العالم وهى امريكا ، فقد كان لانتمائه للطبقة الوسطى ، ولتبنيه الاتجاه البراجماتى ، أكبر الاثر فى اتجاهاته ودراساته وتحليلاته السياسية . فقد ولد بامريكا فى عام ١٩١٦ لوالدين من أصل ايرلنـدى وانجليزى من أبناء الطبقة الوسطى[٤٢] .

وفى مجال تكوين ميلز لبنائه الثقافى ، فقداهتم بقراءة كتابات ثورستـين فبلن Thorstein Veblen التى كانت تدور فى جوهرها حول دراسة العلاقات المتبادلة ، بـين المتغيـرات الاقتصـادية والمتغيـرات الاجتمـاعيـة ، وتنتقـد بعنف المعـايـير الاجتماعية ، التى تحدد سلوك الافراد فى ظل النظام الرأسمالى ، وبخاصة أبنـاء الطبقة العليا . ثم اتجه ميلز الى دراسة كتابات المفكرين الاوربيين الكلاسيكيـين لعلم الاجتماع ، وتأثر بكتاباتهم الى حد كبير ، وعلى الاخص المفكرون الالمان ، وفى مقدمتهم ماكس فيبر .

وقد كان لما تعلمه ميلز من التراث الثقافى الغـربى ، أثره الكبـير فى معالجتـه للصفوة وقضاياها ، فقد تعلم من المدرسة الفرنسيـة الايطاليـة فى علم الاجتماع السياسى ، اهمية الدولة ــ الامة فى تنظيم حياة مواطنيها كما تعلم من علم الاجتماع الالمانى لفيبر ، ان يتعرف على قوة الجهاز البيروقراطى فى المجتمع الصناعى ، وتعلم من الاقتصاد الامريكى التقليدى لفيبلن وآيرز واخيرا من شومبيتر أن يفرق بـين التركيز على انتاج السوق ، الذى ميز العلاقات الاجتماعية للقرن الثامن عشر ، وبين التركيز على سوق الاستهلاك ، الذى ميز ما كان يفضل جالبريث Galbraith

أن يطلق عليه مجتمع الوفرة Affluent Society ، وهو ما كان يعيد ميلز عنونته بلباقة ، المجتمع الذى بلغ درجة عالية من التقدم[٤٣] Overdeveloped Society .

واختار ميلز البراجماتية موضوعا لدراسته ، ذلك لانها كانت بالنسبة له أسلوب حياة وخطة عمل ، كما كانت تصور العصر العلمى الذى يعيشه والحياة العلمية لمواطنيه من أبناء الولايات المتحدة . وانعكس ذلك بالتالى على اتجاهاته السياسية ، فقد ظل ميلز ـ منذ محاولته الفكرية الاولى وحتى آخر كتاباته ـ محتفظا باهتمام قوى بالقيم الاجتماعية والفكرية التى تعبر عنها البراجماتية . وكان لتأثره الشديد بها أن ندد بالتدخل الأمريكى فى أمريكا اللاتينية . كما كانت وراء الدوافع التى حركته لمقاومة السياسة الخارجية الامريكية[٤٤] .

وفى سنة ١٩٤٥ عين ميلز خبيرا للعمل بمؤسسة المصانع الحربية الصغيرة إلى جانب وظيفته بالجامعة ـ كأستاذ لعلم الاجتماع ـ وأعد خلال فترة عمله القصيرة بالمؤسسة ، تقريرا قدمه إلى احدى اللجان المنبثقة عن مجلس الشيوخ الامريكى[٤٥] . وربما كانت هذه التجربة القصيرة من العوامل المساعدة التى ساعدته على دراسة الصفوة العسكرية فيما بعد .

وعنى ميلز بعد ذلك ـ فى بداية الخمسينات ـ بدارسة القضايا الاجتماعية الكبرى وبخاصة مشكلة الانسان فى المجتمع الصناعى الحديث ، موجها اهتمامه لدراسة الاوضاع الطبقية ، وذلك بهدف التعرف على العلاقات الاجتماعية ، التى تقوم بين مختلف الطبقات . وخلص من دراساته للطبقات الاجتماعية ، الى أن مراكز القوة الاقتصادية ، قد أصبحت تسيطر على تشكيل السياسة الحكومية ، بل ان القوة السياسية وما تعنيه من قدرة على اتخاذ قرارات هامة ، قد انتقلت ، إلى أيدى جماعات صغيرة تتكون من مديرى الشركات الكبرى والصفوة العسكرية[٤٦] .

وباعتباره من اقطاب الاتجاه النظامى فى دراسة الصفوة ، فاننا نجد التقاء بين آرائه وآراء بارسونز ، الذى قدم لنا اسهاما منهجيا من خلال نظريته فى التنظيم . ومن هنا فان نقطة الالتقاء بين آراء كل من ميلز وبارسونز ، تتمثل فى اتفاقهما على أهمية التنظيم فى البناء الاجتماعى ، حيث تظهر الصفوة وصفوة القوة عند ميلز ، من خلال المواقع القيادية Command Posts التى تتمركز فى التنظيمات الكبيرة ، ويمثل

صفوة القوة فى عمومها ، أولئك الذين يشغلون اماكن صنع القـرار فى هذه التنـظيمات الكبيرة ، وهى التى حددها ميلز فى نمطين اساسيين : الاعمال التجارية والحكومة ، على الرغم من أنه يقسم عمل الحكومة الى القطاعين العسكرى والسياسى ، وفى الحقيقة فقد كان يهدف دائما الى معالجة القطاع العسكرى مستقلا عن الحكومة(٤٧) .

أما عن كيفية ظهور الصفوة العسكرية عند ميلز ـ كما أوضحها بارسونز ـ فيرى انـه كان نتيجـة للحربـين العالميتـين ، أن ظهرت القـوة الشيـوعيـة ، كـما ظهـر الاضمحلال النسبى للقوة العظمى الغربية الاقدم ، وقد أعطى ذلك الفرصة لزيادة ظهور الصفوة العسكرية فى النظام الحكومى الامريكى . وكانت هذه الصفوة قد لعبت دورا أقل فى هذا المجتمع قبل ظهور هذه التغيرات منذ أواخر الثلاثينيات ، عنه فى أى مجتمع آخر(٤٨) .

وكانت اعادة التوازن جزءا من التغير ، فخلال السنوات الأخيرة ، كان هناك موقف خاص ليواجه عدم الاستقرار العالمى ، وليضع حلا للمشكلة ، وهنا ظهر كبار ضباط الجيش ، لملء الفراغ فى مجال صناعة القرار القـومى . وهكذا تلعب المبررات السياسية والمتغيرات السياسية الدولية ، دورا اساسيا ـ فى رأى ميلز ـ فى ظهور الصفوة العسكرية وممارستها للدور السياسى .

يعرض ميلز بعد ذلك لبناء القوة ، الذى تظهر فيه الصفوة العسكرية بجلاء ، فيصف القوة بأنها المقدرة على أن تصنع وتنجز القرارات ، حتى اذا قاوم الآخرون ، أما الوظائف فانها تعتبر متغيرا اجتماعيا مستقلا . انها القدرة التى تـوجد فى كـل قطاعات المجتمع بدءا من مديرى الاعمال ، وقادة العمل ، والقادة الاعلاميين ، والصفوات العسكرية ، والآباء فى مؤسسات التعليم .

وكما تظهر الصفوة العسكرية فى بناء القوة عند ميلز ، فانها تظهر أيضا من خلال القوة ، التى تتنوع انماطها ، وهى التى تظهر من خلال :

١ ــ القوة الصناعية لاصحاب العمل على العمال .
٢ ــ القوة السياسية لقيادة الحزب على مجموع الناخبين .
٣ ــ القوة العسكرية للدول الاقوى على الدول الاصغر .

وقد أصبح مثلث القوة هذا الآن حقيقة بنائية ، كما أصبح المفتاح لفهم الدائرة العليا فى أمريكا اليوم(٤٩) .

الدور السياسى للصفوة العسكرية عند ميلز :

ثم يقدم لنا ميلز قضية هامة ، ناقش من خلالها الدور السياسى للصفوة العسكرية ، وهى ما أسماه السيادة العسكرية ، وهى التى تحدث عنها فى الفصل التاسع فى كتابه صفوة القوة حيث يرى أن بعض العسكريين المحترفين ، قد أسرعوا بالخروج من أدوارهم العسكرية ـ وذلك منذ بيرل هاربر ـ للدخول فى مجالات اوسع من الحياة الامريكية ، وبينما بقى البعض جنودا ، فقد بقى لهم مع ذلك تأثيرهم بالمشورة والمعاونة فى اصدار القرارات فى الشئون الاقتصادية والسياسية ، تماما كما فى المجالات التعليمية والعلمية (والاعلامية) ، وقد حاول الجنرالات والادميرالات ، سواء بملابسهم الرسمية أو بدونها ، التأثير على آراء التابعين من السكان ، كما كانوا يمنحون الوزن للاشياء بسلطتهم ، ويفتحون الابواب المغلقة للسياسة الجدلية(٥٠) .

أما عن مجالات سيادة الصفوة العسكرية الامريكية ـ أى مجالات عملها السياسى ـ فيذكرها ميلز بتفصيل نوجزه ـ من خلال المجالات الاربعة التالية :

١ ـ السيادة العسكرية فى المجال السياسى :

يرى ميلز أن سيادة الصفوة العسكرية فى المجال السياسى ، انما كان بتأثير عامل ثقافى بالدرجة الأولى وهو التدريب العسكرى(٥١) حيث يشير الى الثقة بالنفس عند رجل الجيش ، وهى التى تستقر بالتدريب والعمل العسكرى ، وتلك هى التى تحقق له النجاح فى العمل العسكرى ، وغالبا ما تمنحه كثيرا من القدرات التى يستطيع بها انجاز المسائل الاقتصادية والسياسية ، ثم يرجع ظهور الصفوة العسكرية ، لعاملين أساسيين :

الأول : الغياب المدنى ، وهو الذى يؤدى بالضرورة ، الى ظهور قوة أخرى لمواجهة ملء الفراغ الذى تتركه الصفوة السياسية ، فتظهر الصفوة العسكرية هنا لكى تملأ هذا الفراغ .

الثانى : هو تنشئة العسكريين على المهارات العملية ، وذلك ما يجعلهم بالطبع صالحين لتولى المهام السياسية ، التى يتوج نجاحها دائما انجاز الاعمال ، وليس الاكتفاء باطلاق الشعارات .

ثم كان اتجاه الصفوة العسكرية الامريكية الى الدوائر الدبلوماسية حيث تولى عدد من كبار الضباط من الجنرالات ، اعمال سفارات بلادهم فى الخارج(٥٢) كما حدث فى توليهم سفارات روسيا وبلجيا وبنما .... وغيرها . وقد حدث ذلك فى مصر بعد عام ١٩٥٢ ، حين تولى عدد من الضباط العمل كسفراء بالخارج ـ كما سنشير لذلك فى الباب الثالث من هذه الدراسة ـ وباستثناء القليل جدا منهم ، فقد كان معظمهم من ضباط الرتب المتوسطة .

اشار ميلز بعد ذلك لمساهمة الضباط فى المجال السياسى غير الرسمى وهو الذى تمثل فى المساجلات السياسية ، التى كانت تعالج بعض القضايا السياسية ، ومنها التأييد لانتخاب المرشحين العسكريين ، حتى لانتخابات الرئاسة .

٢ ـ السيادة العسكرية فى المجال الاقتصادى :

أما عن أهم مجالات تأثير العسكريين فى السياسية ، فيرى ميلز انها كانت أوضح فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . ثم يحدثنا مرة ثانية عن الدبلوماسى ورجل الحرب وتبادل المواقع بينهما ، من خلال نمطين اساسيين وهما : السفراء والملحقون العسكريون(٥٣) موضحا بعد ذلك كيف تخطى الملحقون العسكريون حدود مهامهم ، وخرجوا عن نطاق رؤسائهم الدبلوماسيين ، وذهب العسكريون ينفذون السياسة التى تروقهم دون مشورة الدبلوماسيين .

ظهرت معالم تلك السيادة اولا من خلال اقتصاديات المؤسسة العسكرية ، التى كانت تمثل ٣٠٪ من الميزانية العامة للدولة قبل الحرب العالمية الثانية ، ثم تعدت بعد ذلك نسبة ٥٠ ٪ من الميزانية . ثم ظهرت بعد ذلك ثانيا ، من خلال الاتحاد الاقتصادى العسكرى ، الذى حدث نتيجة للتحول البنائى للرأسمالية الامريكية نحو اقتصاد الحرب الدائم(٥٤) ، فعلى امتداد جيل واحد أصبحت امريكا المجتمع

الصناعى القائد فى العالم ، وفى نفس الوقت ، أصبحت واحدة من الدول العسكرية القائدة .

٣ ــ السيادة العسكرية فى المجالات العلمية :

وقد حدثت تلك السيادة من خلال العلاقة بين البحث العلمى والاعتبارات العسكرية ، موضحا كيف أن الاتجاه العام للبحث العلمى الحقيقى لم يتضح الا بواسطة الاعتبارات العسكرية(٥٥) ، وانتهت هذه العلاقة بأن أصبح البرنامج الذرى برنامجا حكوميا ، ومن هنا ارتبطت المرحلة العلمية بالمرحلة التسليحية .

ثم يوضح ميلز بعد ذلك زيادة الاتجاة نحو عسكرة العلم ، من خلال نسق المخاطرة العسكرى ، كما اهتمت الدراسات النظرية العسكرية ، بالاستراتيجية والسياسة ، وأصبحت تشكل اهتمامها الاساسى . وظهر التدريب العسكرى ، واستخدمت المدارس والجامعات للتدريب المتخصص ، واخيرا ظهر العسكريون كمديرى كليات (كما كان بعض امناء الجامعات المصرية بعد عام **١٩٥٢** من العسكريين) .

يشير ميلز بعد ذلك الى موقف المدنيين ، من السيادة العسكرية على النسق التعليمى ، الذى كان معارضا فى أول الامر ، ثم مالبث أن أظهر موافقته بعد ذلك ، وظهر قبول العلميين العسكريين كاملا ، امام احتياج المؤسسات التعليمية للمساعدات المالية ، التى لم تقدمها لها الحكومة الفيدرالية ، كان العامل الاقتصادى اذن ، أحد العوامل الاساسية فى عسكرة التعليم فى أمريكا .

٤ ــ السيادة العسكرية فى مجال العلاقات العامة :

ظهرت السيادة العسكرية فى مجال العلاقات العامة أيضا . وذلك بغرض التعريف بفلسفتهم وجعلها مقبولة من جميع السكان ، كما كانت تهدف أيضا الى :

أ ــ تعريف حقيقة العلاقات الدولية بطريقة عسكرية .
ب ــ تقديم القوات المسلحة للمدنيين بصورة جذابة ومشوقة .

هوامش الفصل الثانى

1- Hugo F. Reading. Adictionary of the social sciences, Routledge & Kegan Paul, London, 1977, P. 75.

2- Ibid, P. 74.

٣ - بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة وتقديم محمد الجوهرى وزملائه ، القاهرة دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ ، ص ٣٥ .

4- Suzanne Keller; Beyond the ruling class. New York, Arno Press, 1979. P. 15.

5- Karl Mannheim; Freedom, Power & democratic plnning, London, Routledge & Kegan Paul, LTD, 1951, P. 48.

6- Karl Mannheim; Ideology and utapia . Great Britain, Lund Hampbries, 1952, P. 120.

7- Karl Manheim; Man and society in an age of reconstraction. London, Kegam Paul, 1940, P. 82.

8- Keller; Beyond the ruling class, ap. cit, P. 13.

9- Karl Mannheim; Freedom, power, op. cit, P. 6.

10- Ibid, P. 7.

11- Karl Mannheim; freedom, Power, op. cit, P. 6.

12- Talecott Parson ; Structure and process in modern societies, U.S.A. The Free Press.

13- Ibid, P. 47.

14- Ibid, P. 50.

15- Ibid, P. 53.

16- Ibid, P. 184.

17- Raymond Aron; Socail structure and ruling class. Part one. The British Journal of sociology. Vol. 1, 1950, P. 9.

18- Ibid, P. 10.

19- Aron, Social Structure...op. cit, Part Two, P. 126.

20- Ibid, P. 132.

21- Ibid, P. 138.

٢٢ - بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٦ .

٢٣ - المرجع السابق ، ص ٧ .

24- GaetanoMosca; The ruling class, New York, McGram-Hill company, Inc, 1939, P. 50.

25- Ibid, P. 53.
26- Ibid, P. 55.
27- Ibid, P. 56.
28- Ibid, P. 224.
29- Ibid, P. 229.
30- Ibid, P. 59.
31- vilfredo Pareto; The mind and society, New York. Dover Publication, I.N.C., 1935, Vol. 3,. P. 1424.
32- Vilfredo Pareto; The rise and fall of elites, New York, Arno Press, Inc, 1979, P. 78.
33- Pareto, The mind and society, Vol. 3, op. cit, P. 1426.
34- Ibid, P. 1489.
35- Harold D.Lasswell, Daniel Lerner, C. Rothwell; The comparative study of elites. Stanford UniversityPress, 1952, PP. 1-2.
36- Keller; Beyond the ruling class, op. cit, P. 17.
37- Lasswell; The Comparative study of elites, op. cit, P. 10.
38- Ibid, P. 16.
39- Ibid, P. 30.
40- Amitai Etzioni; The active society, a theary of social and politacl processes. London, Coller Macmillan Limited. The Free Press, 1968, P. 113.
41- Ibid, P. 474.
٤٢ - عبد الباسط محمد حسن ؛ تشارلز رايت ميلز ، فلسفة البحث فى علم الاجتماع ، مجلة عالم الفكر ، المجلد السادس ، العدد الثانى ، يوليو أغسطس سبتمبر ١٩٧٥ ، ص ٢٦٣ .
43- Wright Mills; Power, politics and people. New York, Oxford University Press, 1963, P. 8.
٤٤ - عبد الباسط محمد حسن ؛ رايت ميلز ، المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .
٤٥ - المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .
٤٦ - المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .
47- parsons; Structure and processes in modern societies, op. cit, 201.
48- Ibid, P. 215.
49- Mills; Power, Politics and people, ap. cit, P. 27.
50- C. wright Mills; The power elite. New York, Oxford University Press, 1959, P. 198.
51- Ibid, P. 199.
52- Ibid, P. 203.
53- Ibid, P. 210.
54- Ibid, P. 215.
55- Ibid, P. 217.
56- Ibid, P. 220.

الفصل الثالث

الصفوة العسكرية
بين علم الاجتماع العسكرى
والنظرية العسكرية
(الموقف النظرى للدراسة)

بعد أن استطعنا أن نضع أقدامنا ، على بداية الطريق الموصل إلى الوقوف على حقيقة الصفوة العسكرية ، وذلك من خلال التراث السياسى والاجتماعى القديم ، ثم قطعنا شوطا على الدرب من خلال التحليل السوسيولوجى ، عند الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع أولا ، ثم عبر مرحلة جديدة ثانيا بتحليل علم الاجتماع السياسى ، الذى فتح آفاقا جديدة للتحليل ، عند الآباء المؤسسين لهذا العلم ـ باريتوروموسكا ـ وأخيرا بلغ الشوط مداه فى تحليل المعاصرين منهم ، وبصفة خاصة عند رايت ميلز .

لعلنا نستطيع الآن أن نفصل القول ، ونحن فى رحاب أحد فروع علم الاجتماع ، التى تخصصت فى بحث الشئون العسكرية فى علاقتها بالمجتمع ، وهو علم الاجتماع العسكرى وذلك من خلال النظرية العسكرية .

ويقدم هذا الفصل تحليلا لعدد من الموضوعات المنهجية على جانب كبير من الأهمية ، يأتى فى مقدمتها موضوعان أساسيان وهما : الصفوة العسكرية فى ضوء علم

الاجتماع العسكرى ، ثم الصفوة العسكرية فى ضوء النظرية العسكرية . ليكون ذلك مرشدا لنا للدخول الى ثلاثة موضوعات أخرى : تبدأ بعرض للصفوة العسكرية فى العالم الثالث أولا كمقدمة لتناولها فى مصر ثانيا ، ثم ينتهى الفصل بقضية منهجية ثالثا وهى التى تشمل الموقف النظرى للدراسة .

وقد ظهر الاهتمام بالشئون العسكرية فى مجال علم الاجتماع ، من خلال آراء كثير من علماء علم الاجتماع العسكرى ، مثل جانوفيتز وهنتنجتون وغيرهما ممن اهتموا بصفة أساسية بدراسة الجيش والشئون العسكرية ثم الجيش وعلاقته بالمجتمع وبالسياسة أيضا .

وقد ظهر هذا الاهتمام أيضا ، من خلال دور علماء الاجتماع العسكرى فى العمليات البحثية ، وهو الذى كان نتيجة للنمو السريع والتقدم الكبير الذى أحرزته القوات المسلحة ، فى معظم الدول فى السنوات القليلة الماضية ، الذى أدى بدوره الى تكوين نمط اجتماعى فريد فى تاريخ الأمم . كما أدى تسريح أعداد كبيرة من المجندين فى أعقاب الحروب الماضية ، الى أن تصبح القوات المسلحة مفتقرة تماما إلى المهنية العسكرية . وخلال فترات التسريح هذه أصبحت المؤسسة العسكرية معزولة عن مراقبة النظام الاجتماعى ، وقد أدى بها ذلك إلى أن تصبح نسقا اجتماعيا مغلقا ، وتعرضت بالتالى للضبط المدنى للعسكرية[1] .

أولا : الصفوة العسكرية فى ضوء علم الاجتماع العسكرى :

١ ـ تنميط الصفوة العسكرية :

اهتم علم الاجتماع العسكرى عند دراسته للصفوة العسكرية ، بتنميط الصفوة العسكرية ، وقد عرضنا قبل ذلك لمفهوم الصفوة وأنماطها ، ثم مفهوم الصفوة العسكرية ، ومن وجهة نظر الفكر السوسيولوجى ـ من خلال الفصلين السابقين ـ ولأن أنماط الصفوة العسكرية تبدو فى أوضح صورها فى علاقتها بالسياسة ، فلقد عنى منظروا علم الاجتماع العسكرى بتنميط الصفوات العسكرية من خلال هذا المنظور ، وكان فى مقدمتهم موريس جانوفيتز Morris Janowitz الذى يرى أن هناك أربعة أنماط للصفوة العسكرية ـ السياسية ، يمكن تحليلها ، وهى التى تظهر من خلال أربعة نماذج سياسية وهى : النموذج الأرستقراطى ، والنموذج الديموقراطى ، والنموذج المستبد ، ونموذج الدولة المحصنة[2] ، وقد

عرض لكل منها كما يلى :

(١) النموذج الأرستقراطى Aristocratic model

وقد كان هذا النموذج مشتركا بين كل قوى أوربا الغربية ، قبل أن يبدأ التصنيع ، فى أن يأخذ تأثيره كاملا ، وتتكامل الصفوات المدنية والعسكرية اجتماعيا ومهنيا فى النموذج الارستقراطى كما تمتاز بالأساس الضيق للاختيار وكذلك بناء القوة .

ويكمن النمط الكلاسيكى لهذا النموذج فى الأسرة الأرستقراطية ، فى تلك الحالة التى تدفع فيها بأحد أبنائها للسياسة والآخر للعسكرية . كذلك فان المولد والروابط العائلية والأيديولوجية العامة ، كلها توضح أن العسكرية سوف توحد أيديولوجية الجماعات السائدة فى المجتمع ، ويكون الضبط السياسى هو الضبط المدنى فقط ، وذلك بسبب الوحدة فى الاهتمام بين الجماعات الأرستقراطية والعسكرية ، وتكون العسكرية مسئولة فى هذه الحالة ، لأنها جزء من الحكومة .

(٢) النموذج الديموقراطى : Democratic model

ويقف النموذج الديموقراطى على العكس من النموذج الأرستقراطى ، حيث تتباين بشدة كل من الصفوة المدنية والصفوة العسكرية ، وتمارس الصفوة السياسية المدنية الضبط على العسكرية ، وذلك من خلال القنوات الشرعية للحكم ، والقواعد السياسية التى تحدد وظائف العسكرية ، والظروف التى يمكن أن تمارس العسكرية من خلالها قوتها . وتتخصص العسكرية فى هذه المرحلة فى خدمة الدولة ، كما أنها تشكل جماعة صغيرة ، وتختلف مهنها عن المهن المدنية . وهنا لا تتفق طبيعة عمل الجندى المحترف مع أى دور اجتماعى أو سياسى آخر . ويمثل القادة العسكريون للحكومة ، ليس لأنهم يعتقدون فى أهداف الحرب ، ولكن لأن ذلك واجبهم وأن هذه مهنتهم . ولم يكن النموذج الديموقراطى حقيقة تاريخية ، ولكن أكثر من ذلك فانه كان هدف النظام السياسى .

وتتحقق عناصر النظام الديموقراطى فقط ، فى معظم المجتمعات الصناعية الغربية ، منذ أن اقتضى ذلك مؤسسات برلمانية نابضة بالحياة ، ووعيا اجتماعيا كبيرا بأهداف الحكومة ، ويفترض النموذج الديموقراطى أن القادة العسكريين يمكن

أن يكون لهم دور مؤثر بالأخلاق المهنية وحدها ، مع أن ذلك صعب للغاية ، وعلى غير المألوف تماما فان نماذج محددة من الضباط ، ممن تتوفر لهم خلفية أرستقراطية . يمكن أن يقدموا اسهامات طيبة لتقدم النموذج الديموقراطى .

(٣) النموذج الاستبدادى : Totalitarian model

وفى غياب التقدم نحو النموذج الديموقراطى ، فان النموذج الاستبدادى يحل محل الارستقراطى . ويعتمد النموذج الاستبدادى ، كما نما فى ألمانيا وروسيا وبدرجة أقل فى ايطاليا ، على شكل من الضبط الذاتى ، كما كان يحدث فى النموذج الأرستقراطى الأقدم ، ولكن الضبط الذاتى للنموذج الاستبدادى ، لا ينبع من أية وحدة اجتماعية أو طبيعية للصفوات العسكرية أو السياسية ، وعلى العكس فان الصفوة السياسية الثورية ، ذات المكانة الاجتماعية المنخفضة نسبيا ، والتى تقوم على السلطة الجماهيرية للحزب السياسى ، انما تشكل نموذجا جديدا لضبط الصفوة العسكرية وتتزين الصفوة الثورية بالمبادىء شبه العسكرية ، وتجبر حينئذ على التحالف المؤقت مع قدامى العسكريين المحترفين ، ويؤدى ذلك إلى بعث الصفوات العسكرية .

(٤) نموذج الدولة المحصنة The garrison - State model

ويعتبر هذا النموذج كما قدمه هارولد لازويل Harold Lasswell اضعافا للسيادة المدنية ، والتى يمكن أن تظهر حتى خارج البناء الديموقراطى المؤثر ، وبينما تقترب النتيجة النهائية للدولة المحصنة من مظاهر النموذج الاستبدادى ، فان للدولة المحصنة تاريخها المختلف ، ومع ذلك فانها لا تمثل السيادة المباشرة للسياسات بواسطة العسكرية .

والدولة المحصنة نموذج جديد لتلك الحالة التى تسوس فيها الجماعات العسكرية بصورة لم يسبق لها مثيل ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، بمقادير من القوة السياسية والادارية .

ويبقى العسكريون على استقلالهم التنظيمى ، بشرط أن يعقدوا تحالفات مناسبة مع الأحزاب السياسية المدنية .

٢ ــ ديناميات تكوين الصفوة العسكرية :

يربط جانوفيتز بين الصفوة العسكرية ، وبين نوعين من الديناميات الفاعلة فى تكوين هذه الصفوة ، وهما التقدم التكنولوجى ، ثم الصراع العسكرى ــ السياسى ، ويرى أن التقدم التكنولوجى الواسع المدى للحرب ، يتطلب احتراف الصفوة العسكرية(٣) ، وهكذا تتوافق الانجازات التكنولوجية مع النموذج الديموقراطى للصفوات العسكرية السياسية ، منذ أن استند هذا النموذج على التباين فى الوظائف للسياسيين والجنود ، وقد أدى تأثير التقدم التكنولوجى للحرب ، خلال النصف الأخير من هذا القرن ، الى تحولات جادة فى مسيرة التغير الاجتماعى ، وبالتالى فى أهمية المؤسسة العسكرية ودورها فى المجتمع ، وفى تحديد بعض مسارات هذا التغير . وقد كان من أهم ملامح هذا التأثير :

أ ــ انفاق نسبة كبيرة من الدخل القومى للدول الحديثة ، سواء فى الاستعداد للحرب أو اصلاح نتائجها .

ب ــ كذلك فقد شملت نتائج الحرب معظم طبقات الشعب ، بفعل زيادة تخريبها .

ج ــ زيادة احتكار الجيش للعنف القانونى المسلح لدرجة كبيرة ، منذ أن اختفت مهمة السيطرة على العنف الداخلى ، وزادت بالتالى المهام الخارجية للأمن القومى .

د ــ تطلب التنوع الكبير فى المهارة . نتيجة لزيادة معدل التغير التكنولوجى ، مساندة المؤسسة العسكرية .

هذا عن أثر التقدم التكنولوجى فى تكوين الصفوة العسكرية واحترافها ، أما عن الجانب الاجتماعى لهذه الديناميات ، فيمثله الصراع العسكرى ــ السياسى ، من حيث عوامله وكيفية التخفيف من حدته : فقد أزالت الصفة الثابتة للمؤسسة العسكرية ، أحد المظاهر الهامة للصراع العسكرى ــ السياسى ، وهى المتمثلة فى الاتجاه المدنى نحو اهمال المؤسسة العسكرية بعد الحرب(٤) . كذلك فانه بسبب المعدل العالى للتغير التكنولوجى ، فان الصراعات الداخلية تتكرر بين قطاعات الصفوة العسكرية واذا كانت التغيرات فى حجم أو شكل القوة السياسية ، تحدث بواسطة القادة العسكريين ، فإن طرق حل الصراعات بين القادة السياسيين

والعسكريين لا يمكن أن تفسر أولا بالتغيرات فى التنظيم الصناعى للقوات المسلحة . وسوف تتأثر النظرة السياسية لأية مؤسسة عسكرية ، بنوع السلاح المتسلط سواء اذا كان القوات البرية أو البحرية أو الجوية ومع ذلك فان الانجازات التكنولوجية تقريبا ، هى التى تصنع الحدود بين ما اذا كانت الصفوات المدنية أو العسكرية هى التى سوف تشارك فى بناء القوة ، وينبغى أن ترتبط الاختلافات القومية فى أنماط التأثير للصفوات العسكرية ، بالاختلافات القومية فى البناء الاجتماعى وتنظيم الصفوة .

وتعكس التغيرات فى العسكرية ، المقتضيات التنظيمية الى تجد المؤسسة العسكرية الدائمة ، لأن تتطابق مع التنظيمات المدنية الأخرى ذات النطاق الواسع . ونتيجة لذلك فان العسكرية الدائمة تتظاهر أكثر فأكثر ، بانتحال الصفة الشائعة للحكومة أو جهاز العمل ، ولهذا السبب فان التباين بين العسكرية والمدينة قد ضعف بصفة أساسية كما يظهر لازما وضروريا بالنسبة لنموذج الصفوة الديموقراطية .

وفى كل هذه الاتجاهات فان نمط الجندى المحترف يتغير باضفاء الطابع المدنى Civilianizing على الصفوة العسكرية لدرجة كبيرة أكثر من اضفاء الطابع العسكرى Militarizing على الصفوة المدنية . وتبدو بعض هذه التعديلات فى المهنية العسكرية ، والتى تقلل الى حد كبير من عوامل الصراع العسكرى السياسى فيما يلى :

(١) الديموقراطية فى أساس اختيار الضباط .
(٢) التحول فى أسس تنظيم السلطة .
(٣) تقليل الاختلاف فى المهارة ، بين الصفوات العسكرية والمدنية .

ولعل هذه التعديلات فى المهنية العسكرية ، يمكن أن نطلق عليها من ناحية أخرى ، التحولات الاجتماعية للصفوة العسكرية المعاصرة . فقد تعرضت قمة الصفوة العسكرية ، لمعظم الدول الصناعية فى مستهل هذا القرن ، لتحولات اجتماعية أساسية وذلك بسبب وتحول اختيار الصفوات العسكرية من المجال

الضيق ، الذى يعتمد على الأساس مرتفع المكانة نسبيا ، الى المجال الأوسع والأكثر تمثيلا للأساس الاجتماعى[٥] .

أما عن التحول فى أسس تنظيم السلطة ، فلعله من المهم أن نشير الى أن التنظيم العسكرى ، مرتب بطريقة صلبة وعتيقة ، كما أنه يتسم بظهور السلطة فى أوضح صورها ، وذلك بسبب ضرورة وجود القيادة بصفة مستمرة فى حياته اليومية . ولذلك فان الجندى المهنى يصبح سلطويا فى نظرته ، وتصبح المكانة وتحقيقها من الدوافع الأساسية لديه ، ومن ثم يسود المبدأ التنظيمى للسلطة . ويبدو الجندى المحترف محدودا فى قدرته ومتطلعا لأن يكون ماهرا فى المشاركة فى المسائل السياسية المدنية التى تتطلب المرونة والممارسة و فن الاقناع[٦]

وعن تقليل الاختلاف فى المهارة بين الصفوات العسكرية والمدنية ، فتدل نتائج المهام الحديثة للادارة العسكرية ، على أن الجندى المحترف فى حاجة الى أن يكتسب المهارات والاتجاهات العامة نحو المديرين المدنيين وحتى القادة السياسيين ، كما يجد نفسه مرغما على أن يقوى الاتجاهات السياسية لديه ، وذلك من أجل أن يتفهم أغراض النشاطات العسكرية الأخرى ، وكذلك التنظيمات المدنية ، ومن أجل هذا تتزايد امكانية التحول للمهارات من المؤسسة العسكرية الى التنظيمات المدنية .

وعلى المدى الطويل ، وتحت أى من النظامين الديموقراطى الاستبدادى ، فان المؤسسة العسكرية لا يمكن أن تدار وتظل باقية التأثير باضفاء الطابع المدنى عليها Civilianizing وعلى الرغم من الأهمية القومية للحرب ، فان الجندى المحترف فى النهاية هو القائد العسكرى وليس المدير الادارى أو رجل الأعمال . وينبغى أن يتقدم نمط الصفوة الديموقراطية للسيادة المدنية ، على الافتراض بأن وظائف العسكرية المحترفة ، هى قيادة الجنود فى المعركة .

ثانيا : الصفوة العسكرية فى ضوء النظرية العسكرية :

تهتم النظرية العسكرية بتحليل عدد من القضايا الهامة ، فهى توضح أولا ماهية السياسات العسكرية الحديثة واتجاهاتها ، ثم بعض التأثيرات الاجتماعية للتنظيم العسكرى ، التى تبين صور التفاعل بين الجيش والمجتمع ، ثم توضح لنا بعد ذلك

كيفية التحليل الاجتماعى ـ السياسى للشئون العسكرية . ومن خلال هذه النظرية نستطيع أن نتعرف أيضا على النماذج الرئيسية للنظم السياسية العسكرية . وتبدو أهمية النظرية العسكرية فى هذا المجال بالدرجة الأولى ، فى التعرف على دورها فى صياغة أنماط تحليلية للصفوة العسكرية . ونعرض لذلك فيما يلى :

١ ـ السياسات العسكرية الحديثة ، ما هيتها واتجاهاتها :

شهدت السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ، تزايد الكتابة حول الشئون العسكرية فى عدد من الدول الكبرى ، فظهر ذلك بصورة أساسية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبدرجة أقل فى بريطانيا . وقد عكفت هذه البحوث والدراسات ، خلال السنوات التى تلت الحرب مباشرة ، على تسجيل وتفسير خبرات الحرب العالمية الثانية .

ومع ذلك فقد ظهر أن اهتمام الباحثين ، كان منصبا على المشكلات المعاصرة والمستمرة للحرب الباردة ، والاهتمامات النظرية والأكاديمية الأوسع ، التى أثارتها هذه المشكلات . وقد ركز الباحثون اهتمامهم حول مشكلات تكامل السياسات العسكرية الداخلية والخارجية ، وطرق تقوية الضبط المدنى فى المؤسسة الدفاعية ، ومقتضيات الأسلحة النووية للسياسة القومية ، ومتطلبات سياسة الردع وطبيعة الحرب الممتدة .

وفى مراحل كل من الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ، كان العنف والقوات المسلحة يبدوان لأول وهلة ، كأدوات حكومية فى السياسة الدولية ومع ذلك فانه فى بداية الستينات ، وبانحسار القوى السياسية القديمة وظهور أخرى جديدة ، وللخطوات السريعة للنمو الاقتصادى فى المجتمعات المتقدمة والتغير الاجتماعى فى المجتمعات الأقل تقدما ؛ فقد بدل كل ذلك بصفة أساسية من الواقع السياسى . وتبنت الولايات المتحدة نمطا جديدا للعلاقات العسكرية ـ المدنية . وقد كان هذا التطور أحد أوجه الطرق الجديدة للعنف ، وظهور الصفوات العسكرية فى السياسات الدولية ، كمحصلة لتوازن الرعب والتقدم التكنولوجى واضمحلال الامبراطوريات وعمليات التحديث ، وتزايد أهمية ترتيبات الأمان الجماعى الاقليمى والعام[٧] .

ويبدو أن تغير وظائف المؤسسة العسكرية ، فى معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة ، قد أوجد توترات هائلة ، وشعورا بالخيبة لدى جماعات الضباط . وذلك كما كان لشعور الجيش الفرنسى بخيبة الأمل فى اندونيسيا والجزائر ، دوره فى أزمة مايو عام ١٩٥٨ . وكما سبب انكماش الامبراطورية البريطانية والضغوط التكنولوجية ، مشقات وتصدعات بين جماعات الضباط البريطانيين . كذلك فقد

عانت جماعات الضباط الأمريكية من خلال محنة الحرب الكورية ، ومن التدنى البطىء اللاحق فى المكانة ، والتضييق الكبير للضبط المدنى . وكما هزت بعد ذلك الحرب الفيتنامية السياسة الأمريكية والمجتمع بعنف وضراوة .

ونلحظ ذلك واضحا فى المؤسسة العسكرية المصرية ، عقب ثورة ١٨٨٢ والاحتلال البريطانى ، حيث سيطرت قوات الاحتلال سيطرة كاملة على الجيش المصرى ، بعد أن استطاعت أن تحصل على فرمان من الخديوى توفيق بحل الجيش المصرى . ثم أنشأت بعد ذلك جيشا مصريا بقيادة انجليزية ، وبتخطيط وتكتيك ومعدات انجليزية ، فأصيب الضباط المصريون باحباط شديد . وتكررت نفس المأساة عندما زج بالجيش المصرى دون اعداد مسبق وتخطيط دقيق ، فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وكانت هزيمته فيها سببا قويا لشعور الضباط المصريين بالاحباط الشديد .

وظهر اختفاء حدوث الصراع المسلح المباشر ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٠ ، وفى نفس الوقت اتجه التهديد بالحرب النووية لأن يصبح أكثر ملاءمة لظروف العصر . وفى هذه الظروف فان وضوح والحاح المتطلبات الخارجية ، قد عدل من حجم وماهية ضعف القوات المسلحة ، وبدأ يتاضعف تأثير الاعتبارات الداخلية والضغوط الصناعية ، والجماعات الشعبية والاقليمية على السياسة ، وأصبحت التعقيدات الصناعية العسكرية ، أو المراوغة الدفاعية بؤرة جديدة للاهتمام ، كما تغيرت أيضا الصفة السياسية للخدمات المسلحة . وقد تشابه تطورها السياسى مع الحرس القومى ، وتدنى دورها الوظيفى فى أهميته ، ثم حصنت نفسها واستكملت تشييد قلاعها السياسية لتؤمن استمرار بقائها .

ويبدو أن تغير وظائف المؤسسة العسكرية ، فى معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة ، قد أوجد توترات هائلة ، وشعورا بالخيبة لدى جماعات الضباط . وذلك كما كان لشعور الجيش الفرنسى بخيبة الأمل فى اندونيسيا والجزائر ، دوره فى أزمة مايو عام ١٩٥٨ . وكما سبب انكماش الامبراطورية البريطانية والضغوط التكنولوجية ، مشقات وتصدعات بين جماعات الضباط البريطانيين . كذلك فقد

عانت جماعات الضباط الأمريكية من خلال محنة الحرب الكورية ، ومن التدنى البطىء اللاحق فى المكانة ،والتضييق الكبير للضبط المدنى . وكما هزت بعد ذلك الحرب الفيتنامية السياسة الأمريكية والمجتمع بعنف وضراوة .

ونلحظ ذلك واضحا فى المؤسسة العسكرية المصرية ، عقب ثورة ١٨٨٢ والاحتلال البريطانى ، حيث سيطرت قوات الاحتلال سيطرة كاملة على الجيش المصرى ، بعد أن استطاعت أن تحصل على فرمان من الخديوى توفيق بحل الجيش المصرى . ثم أنشأت بعد ذلك جيشا مصريا بقيادة انجليزية ، وبتخطيط وتكتيك ومعدات انجليزية ، فأصيب الضباط المصريون باحباط شديد . وتكررت نفس المأساة عندما زج بالجيش المصرى دون اعداد مسبق وتخطيط دقيق ، فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وكانت هزيمته فيها سببا قويا لشعور الضباط المصريين بالاحباط الشديد .

وظهر اختفاء حدوث الصراع المسلح المباشر ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٠ ، وفى نفس الوقت اتجه التهديد بالحرب النووية لأن يصبح أكثر ملاءمة لظروف العصر . وفى هذه الظروف فان وضوح والحاح المتطلبات الخارجية ، قد عدل من حجم وماهية ضعف القوات المسلحة ، وبدأ يتاضعف تأثير الاعتبارات الداخلية والضغوط الصناعية ، والجماعات الشعبية والاقليمية على السياسة ، وأصبحت التعقيدات الصناعية العسكرية ، أو المراوغة الدفاعية بؤرة جديدة للاهتمام ، كما تغيرت أيضا الصفة السياسية للخدمات المسلحة . وقد تشابه تطورها السياسى مع الحرس القومى ، وتدنى دورها الوظيفى فى أهميته ، ثم حصنت نفسها واستكملت تشييد قلاعها السياسية لتؤمن استمرار بقائها .

وفى المقابل فقد تمثلت هذه الاهتمامات ، فى زيادة الاهتمام الشعبى بنزع السلاح وازالة التوتر ، ودعاية الجماعات لتعبئة الشعور العام ، لصالح نزع السلاح أو ضبط الجيوش ، وكان تقدم الاهتمامات القوية للصناعة العسكرية من ناحية ، وحركات الجماهير نحو نزع السلاح من ناحية أخرى ، قد أوقفت القيود الحديثة فى صياغة السياسة العسكرية . ثم ظهرت الحروب الأهلية والحروب الثورية والانقلابات كأكثر أنواع العنف ذيوعا ، وكثيرا مالعبت الصفوة العسكرية دورا رئيسيا فى الحث على التغير الاجتماعى والتغير السريع ، سواء أكان مدفوعا بواسطة الجيوش أو الجماعات المدنية ، والذى كان مصحوبا بالعنف فى أغلب الأحيان .

٢ ـ التأثيرات الاجتماعية للتنظيم العسكرى :

بينما يهتم التحليل السوسيولوجى النمطى ، بالنظام الاستبدادى والحكومة الدينية والمتغيرات التقليدية الأخرى ، كعوامل لتفسير التنظيمات العسكرية المختلفة ، وما يميزها عن التنظيمات غير العسكرية ، فاننا نجد بعض الكتاب مثل (جانوفيتز) يشيرون الى أن التغير البنائى والوظيفى قد ظهر بصورة أكثر حدة خلال المائة والخمسين عاما الأخيرة ، فى التنظيمات العسكرية أكثر من التنظيمات غير العسكرية ، ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال ، توضح الخلفية الاجتماعية للضباط ، زيادة الاقبال على المؤسسة العسكرية ، أكثر مما كان فى الماضى ، كما توضح ظهور مهام أكثر أيضا للطبيعة غير العسكرية التى كانت مطلوبة على المستويات المختلفة لسلم التنظيم ، وخلال الحرب الأهلية الأمريكية ، كانت نسبة ٩٣ ٪ من واجبات الضباط ، تقوم على الوظائف العسكرية التقليدية ، مقارنة بنسبة ٢٩ ٪ فى عام ١٩٥٤[٨] . ولعل ذلك يرجع بصورة أساسية إلى تطور العلوم الطبيعية التى أدت الى التخصص وتقسيم العمل ، فى كل التنظيمات بما فيها القوات المسلحة ، كما ظهرت الحاجة أكثر وبصورة مختلفة للصناعة والادارة والعلاقات العامة .

وعلى هذا فلا تختلف التنظيمات العسكرية ، فى كثير من الحالات بصفة أساسية عن التنظيمات الأخرى ، كما أن هناك كثيرا من المشكلات العامة التى تظهر من

خلال النظرية العامة للتنظيم ، وعلاوة على ذلك ففى أية نظرية للتنظيمات ، فان التنظيم العسكرى قد يسلك سلوكا خاصا ، كنموذج ممثل لفئة معينة .

ويرى اتزيونى أن التنظيمات يمكن أن تصنف من خلال طريقين :

أ ــ أنماط القوة التى تستخدم لاجبار المشاركين على الطاعة (الامتثال)

ب ــ أنماط الاحتواء والمشاركة فى التنظيم[٩] .

وقد اعتبر التنظيمات العسكرية على سبيل المثال فى فترة السلام تنظيما منفعيا متسلطا بالطاعة الجبرية كنمط ثانوى . ومع ذلك فعندما نقارن ذلك بالتنظيمات العسكرية فى خلال الحرب ، فان المهام المطلوبة وأنماط الطاعة ، تختلف تماما عنها فى فترة السلام ، لدرجة أن الانسان يجب أن يتحدث عن نوعين مختلفين من التنظيمات . فخلال فترات السلام تكون لاستعدادات الدفاع أعظم الاعتبارات أهمية ، وهى التى تتطلب عملا نمطيا بصفة أساسية . وتهدف أنماط الطاعة أثناء هذه الفترة الى أن تتشكل من خلال القوة القسرية من وجهة نظر المجندين .

ويظهر تفاعل هذين النمطين ، من خلال رغبة المجندين فى دخول الخدمة العسكرية . وتوضح بعض نتائج احدى الدراسات الأمريكية (Suchman, 1953) أن هذه الرغبة كانت قليلة نسبيا ، وايجابية بين طلبة الجامعات . وقد يكون الاتجاه نحو انهاء المرحلة الجامعية الأولى ، مساويا لما فى الولايات المتحدة . وقد ينظر البعض منهم إلى استكمال الواجب العسكرى ، كاختبار لمرحلة النضوج والرشد . وقد يكون البعض مدركا أن الالتحاق بكلية الضباط الاحتياط ، يعتبر أكثر أمانا لدخول الامتحانات ، من بعض مؤسسات التعليم المدنى ، أو من أجل الحصول على فرصة عمل ، وما زال ينظر البعض إلى الواجب العسكرى ، على أنه أعاقة غير مرغوب فيها لسير الحياة المدنية . وبصرف النظر عن الاتجاه فإن الخدمة العسكرية تصبح قهرية فى هذه الحالة .

والى جانب القوة المشاركة التى ظهرت عند اتزيونى ، فاننا نجد أيضا نمطين مختلفين وهما : التفاعل والانتظام . وقد ظهر أثرهما واضحا من خلال هذه الدراسة التى أجريت فى فنلندا . فطبقا للائحة الخدمة الوطنية فى فنلندا ، فان كل الرجال الذين يصلحون للخدمة ينبغى أن يدخلوا الخدمة ، التى تعتبر ذات فترة قصيرة فى

فنلندا اذا قورنت بمعظم الدول الأخرى . وعلى الرغم من وضوح أهداف التشريع فان الخدمة تبدو متعارضة مع سير الحياة المدنية . وبالنسبة لطلبة نهائى المدارس العليا فانها تؤدى إلى قطع الدراسة لمدة عام .

وقد أشار اتزيونى فى معرض حديثه عن مفهوم التنظيم العام وطبيعته ، إلى التنظيمات الواسعة أو الضيقة فى نظرتها . وفى تنظيمات الرؤية الواسعة Broad Scope organization يكون معدل مشاركة الأعضاء فى النشاط عظيما ، وقد اعتبر اتزيونى التنظيم العسكرى مثالا لهذا . والمعسكر هو أحد الأمثلة للتنظيم العام ، فعندما يدخله الشخص فإنه يدخل ايضا فى نسق خاص من التدريب ، وتكون أحد أهدافه المحدودة هى التنظيمات ، ثم يدخل اجنود إلى نسق للتعليم الفردى ، الذى يضمن لهم حدا أدنى من المعرفة . ومن خلال هذا التنظيم العام يغوص الجنود المستجدون فى عملية تحطيم ذاتية وتختفى أهمية دور العلاقة االمبكرة ، ثم ينخرطون فى الزى الرسمى والمعدات غير المألوفة لهم ، وتفقد هويتهم الشخصية وزنها ، ولكن المهم هو أن العلاقة بين الفاعل وفعله تضطرب ، فلا يستطيع الواحد أن يجد نفسه بطريقة عادية . ولعل من الأهداف الأساسية للتنظيم العسكرى ، أن يعلى من شأن الانتظام فى السلوك بالنسبة للتنظيم العام فإنه يخلق أيضا ، الظروف المناسبة للنسق الاجتماعى العرفى ، لكى يعلى من شأن التفاعل الرسمى وغير الرسمى للمجندين .

٣ ـ التفاعل بين الجيش والمجتمع :

تهتم النظرية العسكرية كذلك ، بابراز عوامل التفاعل بين الجيش والمجتمع ، وترى أنها تبدو من خلال تأثير البناء الاجتماعى والتقدم فى القوات المسلحة ، وتوضح ذلك بصفة خاصة ، الدراسات التاريخية التى تتناول الجيش ، وكذلك الدراسات الاجتماعية أيضا . حيث يبدو تقدم القوات المسلحة كانعكاس للتغيرات فى البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وفى التقدم الصناعى المادى أيضا . وعادة ما ترتبط التغيرات الأساسية فى بناء ووظائف الجيش بالثورات الاجتماعية[١٠] .

وتوضح النظرية العسكرية بعض جوانب التفاعل بين الجيش والمجتمع ، من خلال تأثيرات القوات المسلحة على المجتمع ، من ثلاثة وجوه أساسية :

(١) فهى تؤثر على الحياة الاجتماعية بحقيقة وجودها كعامل خلف المساومة الاجتماعية ، أوفى المصطلح اليسارى خلف الصراع الطبقى .

(٢) وفى الحياة السياسية فانها تشارك أيضا ، فى عمليات صنع القرار بصفة مباشرة ، فى مجال السياسة العسكرية ، وبطريقة غير مباشرة فى مجال السياسة الخارجية .

(٣) وفى الحياة الاقتصادية ، يكون تأثير القوات المسلحة فى معظم الدول المتقدمة على الاقتصاد القومى كبيرا بصفة خاصة ، وذلك من أجل بناء نظم التسليم المتعددة ، والاستعدادات الأخرى من أجل الحرب الحديثة[١١] وفى الدول النامية يكون كبيرا أيضا ، من أجل بناء القوة الذاتية للدولة للدفاع عن كيانها وبقائها .

وتنشىء القوات المسلحة مع ذلك ، نظاما اجتماعيا جيدا باهتمامات محددة ومتضامنة ، وذلك من أجل ضبط القيادة السياسية للدولة ، ويؤكد البعض أن اتساع هذا الضبط يكون مؤثرا وفعالا ، وهو الذى يتم تعميمه بواسطة البناء التنظيمى والسياسى للمجتمع .

٤ ـ التحليل الاجتماعى ـ السياسى للشئون العسكرية :

ترى النظرية العسكرية أن هناك طريقين للتحليل الاجتماعى ـ السياسى للشئون العسكرية :

يبدو الأول من خلال الحرب كمفهوم تنظيمى ، بينما ينزع الثانى الى استخدام القوات المسلحة[١٢] . ولعل الطريق الثانى هو الذى يبدو أكثر ملاءمة للتحليل هنا ، حيث يكون الاهتمام بوظائف القوة المسلحة كأداة للجماعات الاجتماعية أكثر أهمية . وبالنظر الى فترات السلام . فانه ينبغى أن يرتبط التحليل بالنشاطات السياسية ، التى تلعبها القوات المسلحة كدور دائم ، وبالنظر الى القتال فانه ينبغى أن يدل على أنماط الحرب ، التى تشمل كل أنواع الحروب الداخلية المتعددة ، والتدخلات العسكرية والحروب المحلية أ والعالمية .

كذلك يهتم تحليل الشئون العسكرية ، بالاجابة على مثل هذه التساؤلات وهى :

(١) التساؤل الأساسى الذى يشمل طبيعة القوة العسكرية كأداة للفعل الاجتماعى ، وتأثيرها على التقدم الاجتماعى .

(٢) الافتراضات حول العلاقة البنائية ، بين القوة العسكرية وعناصر البناء الاجتماعى الأخرى ، وبصفة خاصة الأجزاء الأخرى للدولة .

(٣) مفهوم وظائف القوة العسكرية ، فى قيادة السياسة الداخلية والخارجية ، فى كل من الحرب والسلام[١٣] .

ويشير كيرت لانج وهو أحد المنظرين فى علم الاجتماع العسكرى ، الى طريقة التحليل أيضا ، من خلال حديثه عن معنى علم الاجتماع العسكرى ، ومجالاته ، ويرى أن موضوع هذا العلم ينقسم الى خمسة مجالات فرعية وهى :

(١) المهنية العسكرية
(٢) التنظيم العسكرى كبناء اجتماعى
(٣) النسق العسكرى
(٤) العلاقات العسكرية ـ المدنية
(٥) دراسة الحرب والخدمة العسكرية[١٤]

ثم يرى أن دراسات الدور العسكرى ترتبط عادة بسياسات التدخل والحكم العسكرى ، ويعنى ذلك أن الجوانب السياسية والمعيارية ، للعلاقات العسكرية ـ المدنية ، لا تنفصل تحليليا عن الجوانب الوظيفية لهذه العلاقات .

ومع ذلك فان دراسة العلاقات العسكرية ـ المدنية فى السنوات الأخيرة ، قد تأثرت كثيرا بمجالات الدراسة فى السياسات المقارنة ، وظهر تقدمها فى مظاهر عدة لدراسات « العسكرية فى الدول الحديثة[١٥] » .

ويبدو فى كثير من دراسات العلاقات العسكرية ـ المدنية ، افتراضان أساسيان :

الأول : هو أن السلطة المدنية والنظام العسكرى يشكلان جماعتين متصارعتين
والثانى : هو أن هذه العلاقات تعتمد منذ البداية على كل من البناءات السياسية والقانونية للمجتمع ضمن أشياء أخرى ، وعلى القسمات الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية[١٦] . وهكذا فان هذه العلاقات ، تأخذ أنماطا مختلفة فى

الفترات المختلفة (وذلك كما ستوضحه دراستنا بالتفصيل ، خلال مراحلها المختلفة) .

واذا كنا لا نستطيع أن نغفل أهمية الافتراض الثانى ، فانه يمكن أن يلاحظ بالنسبة للافتراض الأول ، أن كلا من القادة المدنيين والمؤسسة العسكرية ، يمثل نسقا اقتصاديا ـ اجتماعيا وسياسيا ، وأن أساس اهتماماتها الاجتماعية متشابهة ، فقد يحاول الجيش أن يملك القوة فقط عندما يخشى أن تكون القيادة السياسية ، غير قادرة على السيطرة على النسق القائم . ثم يعمل للدفاع ليس فقط من أجل اهتماماته ، ولكن أيضا من أجل اهتمامات الجماعات الحاكمة (الصفوات) ككل .

ويكتسب مفهوم العلاقات العسكرية المدنية معناه أيضا ، اذا ما بدأ العسكريون فى الجيش فى تحقيق هويتهم من خلال التقرب إلى النسق الاجتماعى[17] وتكون العلاقات العسكرية ــ المدنية مشحونة حتما بقدر من الصراع ، لاحتلال قادة الجيش لبناء القوة ، متجاوزين ما يمكن أن يسمح به المدنيون . كما أن حل هذا الصراع فوق الحدود الشرعية للتأثير العسكرى ، يعطى الفرصة لظهور النسق المعيارى . وحيث تسود العسكرية فى الدولة والمجتمع ، فان الانسان يستطيع أن يتحدث عن ذلك من خلال الروح الحربية Militarism

وتوضح النظرية العسكرية كذلك أنماط التدخل العسكرى السياسى فيما يلى :

أ ــ قد تسلك القوات المسلحة أولا ، الطريق الذى يهدف الى التأثير العملى فى السياسة ، وذلك حتى تستعيد العمليات السياسية الطبيعية دورها ، ويؤثر العسكريون هنا فى صنع القرار وهم خارج بناء القوة الرسمى .

وذلك كما فعلت الثورة العرابية ــ على ما سنرى فى الباب الثانى ــ فأسقطت وزارة رياض المستبدة ، وعزلت عثمان رفقى ناظر الجهادية لظلمه للضباط المصريين ، ثم تولى البارودى الموالى للعسكريين نظارة الجهادية ، وأخيرا تولى عرابى وكالة النظارة ، ثم نظارة الجهادية بعد ذلك . وكذلك مطالبة العرابيين بوزارة شريف .. وهكذا .

ب ــ وقد يسلكون أيضا كمنافسين لصانعى القرارات السياسية من المدنيين الذين يفتقدون المساندة الشعبية لبرنامجهم .

وذلك أيضا كما أمر عرابى يعقوب سامى وكيل نظارة الجهادية ، بتشكيل المجلس الوطنى فى القاهرة لحكم مصر ، متحديا بذلك السلطة الشرعية للخديوى وللحكومة الذين كانوا جميعا بالأسكندرية وقتها .

ج ــ وأخيرا فانهم يستطيعون أن يسرعوا من خطى برامج التحديث ، على اعتبار أنهم يمثلون الأمة . ويبدو هنا نمط التدخل العسكرى فى الدول الحديثة ، وهو أن القوات المسلحة تسلك عادة بوصفها أداة التحديث ، متحالفة بذلك مع القوى « التقدمية » فى المجتمع[١٨] . وتوضح ثورة٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، نمطا آخر يمكن أن يضاف الى هذه الأنماط الثلاثة للتدخل : وهو أن القوات المسلحة ، تسلك من خلال صفوتها العسكرية ، لكى تصبح هى صانعة القرارات السياسية ، عندما تنجح فى الاطاحة بالنظام السياسى القائم ، وتصبح هى صاحبة النظام السياسى بأكمله ، وتشكل فى النهاية بناء القوة فى المجتمع .

٥ ــ مجمل النظرية العسكرية فى السياسة :

لقد استطاعت النظرية العسكرية ، أن تقدم تحليلا للأنماط العسكرية السياسية العالمية ، لكنها لم تستطع أن تقدم تحليلا للنموذج العسكرى السياسى لدول العالم الثالث .

لقد كان يرى فردريك انجلز ، أن الصفات السياسية السائدة لدول القرن الثامن عشر ، تبدو واضحة من خلال مؤسساتها العسكرية .

وعلى طريق النظرية المقارنة للأنماط العسكرية ــ السياسية يقدم رابو بورت Rapoport هنا اصطلاحا لغويا أوسع للعلاقات العسكرية ــ المدنية ، والدولة المسلحة ، والدولة البريتورية ، والدولة العسكرية ـ المدنية .

ويمكن للجيش أن يخدم الدولة بثلاث طرق رئيسية :

(١) انه يمكن أن يكون أداة للسياسة الخارجية .

(٢) ويمكن أن يكون مساندا للوحدات السياسية القائمة .

(٣) أو انه يمكن أن يشكل الوظائف الادارية العامة غير الحزبية[١٩] .

وفى هذه الحالة الأخيرة ، فان الوظيفة الأعظم أهمية للجيش ، تحدث عندما تصبح المؤسسة العسكرية مدرسة قومية ، حيث يمكن للمواطنين أن يتعلموا الفضائل المدنية المناسبة ، والمهارات الادارية والتكتيكية الهامة ، التى يمكن أن تسهم فى المحافظة على مجتمعهم المحلى وتحسينه . وبينما استطاعت معظم الجيوش عبر التاريخ ، أن تؤدى أو تسهم فى تأدية كل هذه الوظائف الأساسية ، فان اتساع بعض الجيوش جعلها تهتم بمهمة واحدة من هذه المهام ، أو ببعضها نظرا لتنوعها .

ثم يشرع رابوبورت بعد ذلك ، فى عرض النماذج الثلاثة الرئيسية للنظم السياسية العسكرية وهى :

(١) الدولة البريتورية : The praetorian state جاء اصطلاح الدولة البريتورية أساسا ، من خلال الحرس البريتورى وقد كان الحرس البريتورى ببساطة ، وحدة صفوة عسكرية ، أنشأها أغسطس لحماية نفسه وحكومته ضد الاضطرابات الداخلية (والمماليك بذلك يشبهونهم الى حد كبير) ، ومع ذلك فانه خلال تتابع التاريخ الامبريالى ، أحرز هذا الحرس البريتورى قوة عظمى مستقلة ، فتحت مجال الابتزاز بالتهديد ، للحكومات التى لم تستطع البقاء بدون كسب ولائه . وأقام وعزل الامبراطوريات ، وكان غالبا مايبيع نفسه للمساوم الأكبر ، ثم تضاءلت مقدرته بعد ذلك .

وهكذا فان مصطلح بريتورى أصبح يعبر عن عدة معان :

أ ـ فهو يشير الى الجنود المؤجرين بواسطة الحكومة ، لكبح جماح السكان المتمردين .

ب ـ ويشير أيضا الى أن ولاء هؤلاء الجنود ليس ثابتا ، لأنهم كانوا غالبا ما يدمروا الحكومات التى يؤجرون لحمايتها .

ج ـ ويرتبط هذا المصطلح أخيرا ، بالرشوة والفساد والعنف العسكرى أو الجبن[٢٠] .

وعلى العكس مما هو شائع ، فان الدولة البريتورية الحديثة ، ليست هى الدولة النامية ولكنها الدولة التى قطعت شوطا فى النمو وقد اعتقد كل من مونتسكيو

وفرجسون أن الحكم الاستبدادى ، كان يرتبط بالضرورة بالبريتورية . بينما أصر كل من توكفيل وميد على أن الثورات العسكرية الحديثة ، سوف تأتى من الدول الديموقراطية .

ولكن فى الحقيقة حتى وان ازدهرت البريتورية ، فى الفترات التى تضعف فيها أيديولوجية المساواة الشرعية ، فانها لن تشارك بأى شكل حكومى خاص ، ذلك لأن الدولة البريتورية لا يمكنها أن تدعم الأساس القانونى ، سواء للمبادىء الديموقراطية أو الاستبدادية .

وأما عن البناء الاجتماعى ــ السياسى العسكرى للدولة البريتورية فاننا نجد المجتمع البريتورى يملك أوليجاركية صغيرة ثرية للغاية وأحوالا اجتماعية بالغة السوء[٢١] .

(٢) نظام الحكم المدنى والعسكرى . The Civilian - and - military polity

ويمكن أن نجد مثالا لهذا النمط من الدولة فى العالم المعاصر ، فى انجلترا والولايات المتحدة وألمانيا والدانمرك وبلجيكا وهولندا والمستعمرات البريطانية . ونجد من بين الدول غير الغربية اليابان التى تملك نظام الحكم العسكرى المدنى ، كما تعتبر سويسرا أو السويد بدرجة أقل ، من نمط الدولة المسلحة . هذا بينما كانت تعتبر حتى عهد قريب كل من أسبانيا والبرتغال دولا بريتورية ، وذلك قبل التغييرات السياسية الأخيرة . وتقدم فرنسا صورة خاصة ، بعد أن احتوت ثورة جيوشها عناصر قوية لكل أنماط الدول الثلاثة[٢٢] .

وتكمن الوظيفة الأساسية للجيش فى الدولة المدنية والعسكرية فى معاونة سياسة الدولة الخارجية ، ويكون الاستقرار السياسى الداخلى نتيجة لتوازن الجماعة ، ولا يمكن أن تستخدم القوات المسلحة بسهولة فى قمع المعارضة الشعبية ، بدون التعرض لخطر مثير المعارضة الرئيسى من عناصر السكان .

ومع أن الجيش البريتورى يحتاج لقليل من الاحتياطيات ، وأن حجمه يتحدد أولا بالموارد المالية التى تكفى أجور الأفراد ، فان الجيش فى الحكومة المدنية ــ العسكرية ، سوف يلجأ غالبا لأن يوسع من نشاطه العسكرى فى الحروب . كما أنه سوف يلجأ للشعور الوطنى للمواطنين ليزيد من قوته .

ويكون الالتزام العسكرى فى هذا النمط من الدولة محدودا ، وبقدر متوازن بين مختلف المواطنين ، ويتوقع معظم المواطنين أن يواجهوا معظم الالتزامات العسكرية ، على الأقل خلال فترات الطوارىء .

(٣) الدولة العسكرية : The nation - in arms يوافق بعض الفلاسفة الاجتماعيين ، مثل هربرت سبنسر وهارولد لازويل ، على أن الرجال العسكريين عادة ما يحكمون بواسطة حاكم مستبد ، يستمد سلطته الداخلية من خلال الاستخدام المفرط للعنف ، ومن خلال جهاز ادارى متمركز ومحكم[٢٣] .

وقد قدم رابو بورت فى عرضه لهذا النمط ثلاثة أمثلة توضيحية شمل الأول الدول ــ المدينة الكلاسيكية ، التى ظهرت عند كل من اليونان والرومان ، وشمل الثانى دول العصور الوسطى ، كما فى تركيا وسويسرا .

أما الأخير فكان يشمل الدول الحديثة مثل اسرائيل ، التى قارنها ببرجواى قديما .

ونستطيع أن نستنتج من خلال عرضه الذى قدمه ، لتحليل كل هذه النظم العسكرية ، الملامح الأساسية للوظائف السياسية للجيش فى المجتمع ، وهى التى تنوعت بتنوع هذه النظم ، وبالنظر الى السياسة المدنية والعسكرية لجيوش المدن الكلاسيكية القديمة ، وجيوش القرن الثانى عشر والسادس عشر والثامن عشر والتاسع عشر (والعشرين بالنسبة لاسرائيل) التى كانت تمتلك اختلافات أساسية واضحة ، فاننا نجد أنها قد شاركت بصورة أكبر وبعناصر أكثر فعالية . كما أنها هى التى شكلت بناءها الداخلى وتقدمها وكفايتها .

أما بالنسبة لدول العالم الثالث فيبدو ارتباط العسكرية بالسياسة واضحا ، ذلك لأن مجتمعاتها لم تستطع أن تحقق درجة عالية من التكامل الاجتماعى ، ولذلك فانها لم تستطع أن تصل الى مرحلة النضج المؤسسى ، الذى يتيح لها نظاما ديموقراطيا يقوم على المنافسة السياسية . ومن هنا أصبح للمؤسسة العسكرية دورا بارزا فى البناء السياسى لهذه الدول ، استطاعت أن تصل به عن طريق الانقلابات العسكرية أو الثورات الى الحكم[٢٤] .

ثالثا : الصفوة العسكرية والسياسة فى دول العالم الثالث :

لعلنا نستطيع أن نتقدم الأن ، بعد أن وقفنا على اتجاهات الصفوة العسكرية فى عموميتها ، الى تحليلها فى نطاق العالم الثالث حتى نستطيع بعد ذلك أن نقف على حقيقة الصفوة العسكرية المصرية ، من حيث اتجاهاتها العامة وسماتها الأساسية ومدى خصوصيتها .

ويمكننا أن نقرر منذ البداية ، أنه فى حقل الدراسات السياسية المقارنة اليوم ، وعلى الأخص فى بحوث النظم الاستبدادية ، وتلك التى تسمى الدول النامية فان دراسات الصفوة تبدو أكثر أهمية للأسباب التالية :

(١) لأن دراسى السياسات المقارنة ، يتحولون عن المدخل المؤسسى والقانونى للجيل السابق ، دون امكانية التقدم نحو مفهوم جديد لنظرة أكثر شمولا .

(٢) لأن معظم النظم الاستبدادية ومعظم الدول النامية ، تعتمد فى الحقيقة على الأوليجاركية ، وتحكم بواسطة الصفوات المتماسكة ، عن طريق حزب معين أو بواسطة المؤسسات العسكرية[٢٥] .

(٣) كذلك ينبغى أن تنبثق أى أحكام أو اتجاهات ، عن تدخل ضباط الجيش فى السياسة فى العالم الثالث عن حقيقة هامة ، وهى أن القوة فى هذا الجزء من العالم ، عادة ما تكتسب وسائل العنف السياسى .

١ ـ البناء الاجتماعى للصفوة العسكرية فى العالم الثالث

لا يحتاج الانسان الا أن ينظر فى السياق التاريخى ، لدول العالم الثالث المستقلة ــ وهو الذى يوضح التغيرات فى الحكومة أو النظام ــ وذلك للوقوف على النمط العام للبناء الاجتماعى لهذه الصفوة وتحول القوة السياسية ، ومكانة الصفوة العسكرية فيها .

ولعل تجربة العديد من دول العالم الثالث مع الاستعمار ، قد أبعدتها كثيرا عن مساهمتها فى عناصر البناء السياسى ، فقد استطاع الاستعمار أن يباعد بين هذه الدول ، سواء فى أمريكا اللاتينية أو فى آسيا أو فى افريقيا ، وبين الممارسة السياسية

الحقيقية ، لأنه كان يريد أن يكون هو السيد ، وأن يكون بناء القوة بكامله فى يده وتحت سيطرته .

من هنا ــ وكما ذكرنا قبل ذلك ــ فلم يكن بوسع دول العالم الثالث أن تصل الى مرحلة النضج المؤسسى فى العملية السياسية ، وكان ذلك بالتالى مدعاة للجيش فى دول هذا العالم ، لأن يتطلع الى الحكم ، وكانت وسيلته فى ذلك أما الانقلابات العسكرية أو الثورات .

ولما كان تحالف القوى الاستعمارية فى هذه الدول ، مع الطبقات العليا ، فقد كان على الطبقة الوسطى أن تحمل لواء الدفاع عن مصالح هذه البلدان . ولذلك فلم يكن لطبقة كبار الضباط فى معظم دول العالم الثالث ، دورا فى المساهمة فى البناء السياسى لهذه الدول ــ باستثناء بعض دول أمريكا اللاتينية ـ وضهرت طبقة صغار الضباط أو الرتب المتوسطة منهم لتستولى على البناء السياسى ، ولتعيد صياغته من جديد ، ولكى تحقق به استقرارا سياسيا ، بعيدا عن التبعية الاستعمارية .

وكانت دراسة حسن الساعاتى ـ التى تناولت تحليل الطبقة المتوسطة فى مصر ــ من أولى الدراسات التى أشارت الى هذا الموقف بالنسبة لمصر ، حيث أوضحت ظهور الطبقة العاملة المتوسطة ، كواحدة من القوى الاجتماعية الجديدة ، التى غيرت البناء الاجتماعى التقليدى ، ومشيرة فى نفس الوقت الى أنها لم تكن الطبقة البرجوازية المتوسطة ، التى ارتبط أفرادها بالعلاقات القرابية والشخصية . وإنما كان ارتباط أفراد هذه الطبقة بالمهن الحرفية والتكنيكية والثقافية والفكرية والادارية ، وكانت تشمل : المدرسين والأساتذة والطلبة ، والاداريين والمهندسين والأطباء ، والكتاب والفنانين والصحفيين والبيروقراطيين ، والرتب المتوسطة من ضباط الجيش(٢٦) .

كذلك فقد أشارت دراسة بل BILL ــ التى تناولت تحليل الطبقة وجدليات التحديث فى الشرق الأوسط ــ الى أهمية بعض العوامل الأخرى ، بعيدا عن الثروة والعوامل الاقتصادية ، مشيرة الى أن التأثير السياسى والمهارة الشخصية وقداسة الأسلاف والتعليم التقليدى ، عادة ما يبطل عمل الثروة فى تأثيرها على البناء الاجتماعى والسياسى كذلك(٢٧) . ثم أوضحت الدراسة بعد ذلك عناصر

الطبقات الحاكمة التقليدية فى الدول الاسلامية من بلدان الشرق الأوسط ، والتى ظهرت الصفوة العسكرية من بينها وهى :

(١) الحاكم (السلطان أو الشاه أو الشيخ)(٢) الأسرة الحاكمة
(٣) أشراف القبيلة (٤) ملاك الأرض الوطنيين
(٥) العلماء (٦) الصفوة العسكرية[٢٨]

ثم ما لبثت أن أصبحت الصفوة العسكرية فى معظم بلدان العالم الثالث وفى العالم العربى أيضا ، هى القوة الأساسية ، كما أنها قد تكون المعاونة الأساسية للنظام السياسى ، أو أنها قد تكون القوة الاحتياطية التى تستخدم كوسيلة أخيرة (أو كملجأ أخير) . ولكنها علاوة على ذلك ، وحتى عندما لا تستخدم ، فانها تمثل دائما التأثير القوى ، الذى ينبغى أن يضعه القادة السياسيون والأحزاب فى الحسبان[٢٩] .

أما وجهة نظر التحليل العسكرى ، فانها ترتكز على اقامة العلاقة بين البناء الاجتماعى والتنظيم ، وبين عملية التغير الاجتماعى والسياسى وذلك على اساس افتراضين أساسين حول البناء الاجتماعى والتنظيم العسكرى :

يقوم الأول على المحتوى الاجتماعى العام للجيش فى الدول النامية ، حيث تختار الدول النامية هدف التحديث ، ثم تبدأ بدرجات متفاوتة ، فى الاسراع ببرامج التحديث والتغير الاجتماعى المخطط ، من أجل تغيير بنائها الاجتماعى التقليدى .

ويقوم الثانى على مقارنة المؤسسة العسكرية بالنظم والبيروقراطيات الأخرى ، ويفترض أن المؤسسة العسكرية ، تملك تنوعا فى القسمات التنظيمية العامة ، هذه القسمات التى قد تساعد أو تحد من قدرة المهنية العسكرية لممارسة القوة السياسية[٣٠] .

على أن تحليل البناء البيروقراطى للجيش ــ الذى بدأ عند فيبر قبل ذلك ــ يمثل قضية هامة هنا ، فالمؤسسة العسكرية المعاصرة ، تملك بيروقراطية واسعة المدى ، ومع ذلك فان المؤسسة العسكرية ، بصرف النظر عن مضمونها الاجتماعى ، فانها تملك شخصية فريدة Unique ذلك لأن التهديد بالعنف حقيقة دائمة لقادتها ، كما

تكمن الشخصية الفريدة للمؤسسة العسكرية ، فى أن أعضاءها متخصصون فى استخدام العنف[٣١] .

٢ ـ الصفوة العسكرية وقضايا العمل السياسى :

ربما يكون الشىء الأعظم أهمية فى التحليل السياسى ـ العسكرى ، هو التقدم الحقيقى للجيش ، نحو بناء القوة ليمارس العمل السياسى ، واذا كان هذا التحليل يوضح أن حكم الجيش قد استمر فى كثير من الدول لفترة زمنية قصيرة نسبيا ، الا أن الحوادث تثبت أن نمط الحكم العسكرى قد أصبح منتشرا وأكثر ثباتا عن ذى قبل .

وهنا نتساءل : ما هو السجل الحقيقى للضباط ، الذين يجدون فى أنفسهم الكفاءة لكي يحكموا بالتفويض باسم الشعب ؟ هل يمكنهم أن يحققوا حكومة مستقرة ؟[٣٢]

تلك هى القضية الأولى ، ولعل ما حدث فى مصر منذ عام ١٩٥٤ ، يجعل الانسان يستطيع أن يقول انهم يمكنهم ذلك بالفعل . وكذلك نظام محمد أيوب خان فى باكستان ، على الرغم من أنه لم يكن من نمط صغارالضباط . وتقدم العراق النموذج العكسى ، حيث لم يستطع عبد الكريم قاسم أن يمثل الجماعة القوية المتماسكة لضباط الجيش ، ولذلك فقد كانت العراق هى الأقل ثباتا واستقرارا ، عن أى نظام أقيم بواسطة الثورة العسكرية ، والقضية الثانية التى يستطيع أن يقدمها هذا التحليل : هل يستطيع الجيش أن يكون بعيدا عن الفساد ؟ وهنا مرة ثانية نجد مصر والباكستان أفضل الأمثلة لذلك . وبالطبع فليس مجرد اختفاء قدامى السياسيين ، كافيا لابعاد العادات التى استقرت بعمق فى المجتمع لعدة قرون . ولذلك فهناك قليل من الشك . فى أن الحكم العسكرى يملك قدرا كبيرا من الأمانة والنظام فى الحياة العامة . ومع ذلك فانه فى الأقاليم التى يعتبر فيها الفساد طريقا للحياة ، فانه يسعى للقضاء عليه ، وما زال ذلك أحد المظاهر السياسية التى يهتم بها .

أما القضية الثالثة : فهى هل يستطيع العسكريون بالزى الرسمى ، أن يحققوا ثورة اجتماعية ؟ ويجيب على ذلك النظام العسكرى المصرى لعام ١٩٥٢ ، الذى بدأ فى الظهور بالاصلاح الزراعى ، واعلان التأميمات فى كثير من المناسبات ، ضد كل

من الأجانب والأثرياء المصريين . كما أعلن القومية العربية كأيديولوجية سياسية ، وظهر الوعد بادارة الدولة للاقتصاد وزيادة معدل الدخل[٣٣] . وكان النظام العسكرى هو الذى حقق ذلك بالفعل .

واذا تساءلنا متى يدخل الجيش فى السياسة ؟ فاننا نجيب : انه غالبا ما يفعل ذلك :

(١) بعد الانتصار فى الحرب .

(٢) أو بسبب فشل النظام المدنى .

(٣) كما أنه يتحرك حيث يوجد الفراغ السياسى . وذلك كما حدث فى مصر عام ١٩٥٢ وباكستان فى عام ١٩٥٨ .

(٤) أو قد يتحرك ضد النظام المرفوض ، الذى يحاول أن يحبط كل معارضة سياسية (كما حدث فى تركيا فى عام ١٩٦٠)[٣٤] .

وغالبا ما تصبح جماعة الضباط ، مقتنعة بأنها الوحيدة ، التى يمكن أن تدعى لتقف خلف الأمة ، كما أنهم قد يعتبرون أنفسهم كمالكين للارادة القومية ، أو تجسيد للأمانى القومية وهذه بالتأكيد حالة مصر فى عام ١٩٥٢ والعراق فى عام ١٩٥٨ .

أما عن أبعاد واتجاهات التدخل العسكرى فى السياسة فى العالم الثالث : فقد تمتلك مثل هذه الجماعات هدفا أو مجموعة من الأهداف ، يمكن أن تستخدمها كمبرر لتدخلها السياسى مثل :

(١) استعادة القيم التى فقدت ، أو غرس قيم جديدة فى البناء السياسى .

(٢) تأكيد السيادة القومية بطرد الممثلين الأجانب .

(٣) وضع نهاية للنظام القديم للسياسيين الفاسدين ، والفساد الواسع الانتشار .

(٤) الاسراع بالتحديث والتنمية الاقتصادية أو الاصلاح الزراعى[٣٥] .

ولقد كان ذلك هو ما حرصت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وصفوتها العسكرية على تحقيقه . وهكذا يصبح تدخل الجيش فى السياسة ، نتيجة لكل هذه العوامل — وغيرها — وربما يكون الأكثر اقناعا منها ما يكون فى المجتمع غير المنظم ، حيث

يكون الجيش عادة هو الأداة الوحيدة التى تستطيع ا...
بالمسئولية ، والتعليم والتدريب على المهارات الادارية ...

كما ينظر ضباط الجيش عندئذ الى أنفسهم كصفوة ...
ما يستطيعون توضيحه لعدد كبير من الجماهير ، ال...
أولئك الذين استولوا على القوة بقليل من التحفظات ...

أما بالنسبة للاتجاهات ، فانه فى البحث عن قاعدة أساسية أو نمط لدراسة ... العسكرى ، من خلال الخبرة التاريخية لعدد من الدول ، فان الدراسة تعطينا أساسا لبعض التعميمات والاتجاهات العامة . وحقيقة فان تنوع الظروف التى تظهر لعدد من الدول العربية مثل لبنان وليبيا والعراق وسوريا واليمن ، تؤدى إلى الاستنتاج الطبيعى من أنه ليس هناك نمط عام .

وعموما فاننا نستطيع أن نميز بين ثلاثة حالات واضحة ، للتدخل العسكرى فى السياسة كاتجاه عام وهى :

الحالة الأولى : التى يكون فيها الجيش انعكاسا للمجتمع نفسه ، مثل الجيش الوطنى فى سويسرا ، حيث الحكومة ديموقراطية وإدارتها مدنية ، وتقوم الخدمات العسكرية فيها ، على مشاركة الدولة بأكملها فى الدفاع .

الحالة الثانية : على العكس تماما ، حيث يكون الجيش هو القوة الحقيقية خارج المجتمع ، ولكنه غالبا ما يتدخل ليفرض سيادته عليه ، ؛ ويكون هو القوة المسيطرة على كل شىء ، والتى تملك بناء القوة بكامله . وقد كانت هذه الحالة أكثر وضوحا فى العصور الحديثة ، فى بعض دول أمريكا اللاتينية

الحالة الثالثة : هى التى تمثلها المؤسسة العسكرية ، ذات المستوى المهنى المتخصص ، أو التى تقوم على التجنيد والتنوع المهنى ، وهى المؤسسة العسكرية التابعة تماما للحكومة المدنية ، التى تتابع مهامها العسكرية ، مثل تلك التى فى بريطانيا والولايات المتحدة(٣٦) .

والشىء الملاحظ بالنسبة لدول الشرق الأوسط ـ والدول العربية خاصة ـ هو وجود قليل من هذه الصفات . فلا يوجد مثال بين هذه الدول ، للجيش المهنى

المتخصص ، الذى يقع تحت الضبط المدنى الكامل . ومع ذلك فان القوات المسلحة فى كثير من دول الشرق الأوسط ، تملك القوة من وقت لآخر ، وكذلك السيادة على الشعب ، وذلك منذ اختفاء الانكشارية التركية ، التى كانت المثل الواضح للقوة العسكرية الغاصبة ، التى تنهب المجتمع لصالحها .

ويوضح السجل التاريخى الحديث لعدد من الدول العربية ، صورة للحضور العسكرى المستمر تقريبا ، وأحيانا الكامل فى الحياة السياسية ، وأصبحت كثير من الدول المستقلة التى تفتقد الخبرة السياسية واقعة فى هذا المجال ، ولكن هذه صورة متنوعة ومتغيرة بدرجات متفاوتة .

ولأغراض التحليل فانه يمكننا أن نميز حالتين أساسيتين للاتجاه السياسى والفعل السياسى فى هذه الدول :

الأولى : هى التى يكون فيها الجيش ، بالنظر الى الطبيعة التقليدية للمجتمع ـ المتمثلة فى الملكية وطبقة ملاك الأرض والمعتقدات الدينية المفضلة ـ يعمل فى مساندة النظام القائم . وفى مثل هذه الحالات فان طبقة كبار الضباط التى تدير الجيش ، تأتى من بين أسر الجماعات الحاكمة مثلما كان ذلك فى ايران والأردن والسعودية .

والثانية : هى التى تظهر عندما يكون الجيش كقوة للثورة والاصلاح ، وقد تدعم هذا الاتجاه أولا بواسطة تركيا ، وذلك عندما كان صغار الضباط فى مقدمة الجبهة الأمامية للكفاح الطويل ، من أجل تحديث الامبراطورية كما ظهر ذلك أيضا فى بعض الدول العربية وأخصها مصر .

أما عن الأساس البنائى للممارسة العسكرية السياسية ، فقد كان فى طليعة الضباط السياسيين فى العالم العربى ، الجماعات التى عادة ما كانت تسمى نفسها « الضباط الأحرار » (٣٧) ، والتى كانت تنظم بطريقة سرية أو علنية ، معتمدة على المكانة السياسية المحلية ، وكان هؤلاء هم الرجال الذين ملكوا القوة فى مصر والعراق ، والذين هددوا بامتلاكها فى بلاد عربية أخرى ، مثلما حدث ذلك فى اليمن وليبيا ، ويعطى جمال عبد الناصر على الأقل ، مثلا رائعا للنجاح الواضح لمثل هذه الجماعات ، وقد كان هو ومن تعانوا معه مهتمين بالطبع بممارسة القوة ،

والاحتياجات الخاصة للقوات المسلحة الوطنية ، وكانت القومية أساس وجهات نظرهم السياسية والأيديولوجية .

رابعا : الواقع المعاصر للممارسات السياسية العسكرية :

بدأ الاهتمام بدارسة الأنماط الحكومية فى كافة الدول ، وذلك منذ عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٨٥ ، وقد أعطى اهتمام خاص لتحليل أنماط المشاركة المباشرة أو غير المباشرة ، للصفوة العسكرية فى الممارسة السياسية ، من خلال الأحزاب أو الأنساق التشريعية ، وقد تصنف معظم الحكومات طبقا للمتصل المدنى لأنماط السيادة العسكرية .

وقد كانت مشاركة الصفوة العسكرية فى الممارسة السياسية كثيرة الحدوث ففى نصف القرن الحالى فيما بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٨٠ ، كان هناك حوالى ٢٠ ٪ عن مجموع الحكومات ، قد تشكلت نتيجة لاستخدام العنف المنظم . وعلى وجه التقريب فقد ترأس ضباط الجيش حوالى ربع الحكومات ، كما كان الأشخاص العسكريون أعضاء فى المجالس التنفيذية لأكثر من أربعين فى المائة لهذه الحكومات(٣٨) .

ومع أن ظاهرة تدخل العسكريين فى السياسة ، تمثل ظاهرة قديمة فى أصولها ، وعامة فى مضمونها ومع أن لهذه الظاهرة أشكالا وأنماطا متعددة ـ كما رأينا ـ فانه يمكننا أن نميز بين نمطين للتدخل(٣٩) :

الأول وهو التدخل غير المباشر للعسكريين : وهو الذى يمكن أن يكون كنمط جماعة الضغط وفيه تلعب المؤسسة العسكرية ، دور جماعة الضغط داخل النظام السياسى ، من خلال مفهوم الجندى المحترف Professional Soldier فى ظل القبول بمبدأ السيطرة المدنية على العسكريين ، ويقتصر تدخل العسكريين فيما يمس الدور العسكرى مباشرة مثل عملية صنع سياسة الأمن القومى . ويظهر ذلك النمط فى الدول التى تتمتع بقدر كاف من المؤسسية فى نظمها السياسية ، مثل الدول الصناعية المتقدمة .

أما الثانى فهو التدخل العسكرى المباشر : أو ما يمكن أن يسمى بالنمط الانقلابى ، وهو الذى تلعب فيه المؤسسة العسكرية ، دورا سياسيا مباشرا فى السيطرة على مقاليد الحكم . ولا يحترم العسكريون هنا مبدأ الضبط المدنى للعسكرية - الذى كان سائدا فى النمط السابق - وتتسم الحكومة المدنية هنا بالضعف والعجز عن السيطرة على البناءات العسكرية . وعادة مايظهر هذا النمط فى الدول النامية .

أما عن بداية التدخل العسكرى فى الشرق الأوسط ، فقد أصبحت هذه المنطقة مسرحا للتدخل العسكرى الصريح فى النظم السياسية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، واقترن اقامة حكومات عسكرية أو تنصيب رؤساء عسكريين فى بعض الأحيان ، بحل الأحزاب السياسية أو بفرض قيود ثقيلة على كافة الأنشطة السياسية للمجتمع المدنى . وقد حدث ٣٧ انقلابا ومحاولة انقلابية ، قام بها ضباط الجيش العرب بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٦٧ ، كما حدث ٨٣ انقلابا ومحاولة انقلابية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٢[٤٠] .

وكان شكل هذه الانقلابات متنوعا ، كما كانت أهدافها متعددة أيضا فقد :

أ - دبر بعضها للاطاحة بحكومات مدنية .

ب - وكان البعض الآخر ضد حكام عسكريين .

ج - واستعاض بعضها عن أنظمة الحكم العسكرية ، بدكتاتوريات عسكرية جديدة .

د - ومهد البعض الآخر لحكم عسكرى - مدنى ، أو لحكم مدنى خالص .

طبيعة نظام الحكم فى مصر :

ونستطيع أن نقف على طبيعة نظام الحكم فى مصر ، من خلال التعرف على نظم الحكم فى افريقيا ، التى يمكن أن تقسم الى قسمين رئيسيين[٤١] :

١ - نظم حكم عسكرية وتشمل :

(١) نظم حكم عسكرية ذات حزب واحد : وتشمل اثنى عشر دولة منها الجزائر والصومال والكونغو وبنين . . . وأقدم أحزابها حزب جبهة التحرير الوطنية

فى الجزائر ، الذى أنشىء فى عام ١٩٥٤ ، وأحدثها حزب الاتحاد الديموقراطى للشعب المالى (١٩٧٩) .

(٢) نظم حكم عسكرية ذات تعدد الأحزاب : وتشمل بوركينافاسو وبها ثلاثة أحزاب ، ثم مصر وبها :

أ ـ الحزب الوطنى الديموقراطى ، نشأ فى عام ١٩٧٨ ، على يد الرئيس الراحل أنور السادات .

ب ـ حزب الأحرار الاشتراكيين ، نشأ فى عام ١٩٧٦ .

ج ـ حزب العمل الاشتراكى ، نشأ فى عام ١٩٧٨ .

د ـ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، نشأ فى عام ١٩٧٦ .

هـ ـ حزب الوفد الجديد ، ترجع نشأته الأولى الى عام ١٩١٩ ، عندما أنشىء حزب الوفد لأول مرة ، ثم أعلن قيامه من جديد فى عام ١٩٧٨ ، غير أنه حل نفسه بعد أربعة أشهر فقط ، ثم أعيد تشكيله بعد حكم قضائى لصالح الحزب فى عام ١٩٨٣[٤٢] .

(٣) نظم حكم عسكرية ذات طبيعة متميزة : وتمثلها الجماهيرية الليبية فلا يندرج النظام السياسى الليبى الراهن ، تحت أى من أنماط النظم الحزبية المعروفة ، حيث تم الغاء الاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى كان بمثابة الحزب الواحد قانونا فى ليبيا منذ عام ١٩٧١ ، وحلت محله المؤتمرات واللجان الشعبية ، إلى جانب اللجان الثورية .

(٤) نظم حكم عسكرية لا حزبية : وتشمل احدى عشرة دولة افريقية ، منها اثيوبيا وافريقيا الوسطى والنيجر وتشاد وغانا ، وهى النظم التى الغت الأحزاب السياسية فى البلاد التى قامت فيها ، ولا تعترف باقامة أية أحزاب سياسية .

٢ ـ نظم حكم مدنية وتشمل :

(١) نظم مدنية ذات حزب واحد : وتضم خمسة عشر دولة : منها الكميرون وأنجولا وتنزانيا وجابون . ومن بين النظم المدنية : الاتحاد الوطنى الكميرونى ، والحركة الشعبية لتحرير أنجولا (يتزعمها مدنيون) والحزب الثورى التنزانى . كما نجد فى سيراليون ، مؤتمر كل الشعب الذى نشأ فى عام ١٩٦٠ .

(٢) نظم مدنية ذات حزبين : وتشمل زيمبابوى وبها الاتحاد الوطني الافريقى الزيمبابوى والجبهة الوطنية .

(٣) نظم مدنية ذات تعدد الأحزاب : وتضم ثمانى دول منها السنغال وبها ستة أحزاب ، مثل رابطة العمال الشيوعية ، والرابطة الديموقراطية ، وحركة حزب العمل ، ثم المغرب وبها ثلاثة عشر حزبا ، منها حزب الاستقلال الذى نشأ فى عام ١٩٤٤ بزعامة علال الفاسى ، ثم الحركة الشعبية (١٩٥٩) وهى تمثل الحزب المحافظ ، وحزب العمل . . . وآخرها الاتحاد الدستورى (١٩٨٢) ، وتونس وبها خمسة أحزاب منها حركة الوحدة الشعبية وحركة الديموقراطيين الاشتراكيين ، والحزب الشيوعى التونسى .

وهكذا يتبين لنا من العرض السابق ، أن طبيعة الحكم فى مصر اذن ، طبيعة متميزة لها خصوصيتها ، فهى مع دولة واحدة أخرى فقط ، من بين معظم الدول الافريقية ، تمثل نمطا فريدا ، وهو نظام الحكم العسكرى ذات تعدد الأحزاب ، هذا بينما العدد الأكبر من نظم الحكم العسكرية ، والذى يشمل اثنى عشر دولة ، ينتمى إلى نظام الحكم العسكرى الذى يأخذ بنظام الحزب الواحد . ونظام الحكم الذى يليها من حيث العدد ، والذى يشمل احدى عشرة دولة ، يأخذ بنظام الحكم العسكرى اللاحزبى . ولعل ذلك يوضح لنا مدى خصوصية النظام السياسى العسكرى المصرى ، الذى يقف موقفا وسطا بين نظم الحكم العسكرية ، فهو ليس من بين نظم الحزب المتسلطة التى لا تسمح بوجود الأحزاب ، كما أنه ليس من الدول التى تأخذ بنظام الحزب الواحد ، وإنما هو يسمح بقدر من الديموقراطية .

حقيقة الموقف السياسى العسكرى ــ المدنى :

وبعد أن وقفنا على حقيقة الواقع السياسى العسكرى للعالم الثالث ثم لمصر ، لنا أن نتساءل الآن ، عن حقيقة الموقف السياسى العسكرى ــ المدنى لذلك الجزء الذى ننتمى اليه من العالم الثالث وهو افريقيا .

ولعلنا نستطيع أن نقف على حقيقة الموقف المعاصر للممارسات السياسية العسكرية اذا ألقينا نظرة على الخريطة السياسية العسكرية ــ المدنية لأفريقيا ، التى

توضح نظم الحكم العسكرية ـ المدنية ، والتى يبدو منها تفوق النظم العسكرية على المدنية ، وذلك كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٢) النظم السياسة الأفريقية طبيعة النظم الحاكمة والنظم الحزبية[٤٣]

طبيعة نظام الحكم طبيعة النظام الحزبى نظام الحزب	نظام مدنى	العدد	نظام عسكرى	العدد
	الكميرون ، أنجولا ، تنزانيا ، جابون ، جيبوتى ، زامبيا ، ساحل العاج ، ساوتومى وبرنسيب سوازيلاند ، سيراليون ، كومورروس كيب فرد ، كينيا ، مالاوى ، موزمبيق .	١٥	الجزائر ، الصومال ، الكونغو ، بنين ، بوروندى ، توجو ، رواندا ، زائير ، سيشل ، غينيا بيساو ، مالى ، مدغشقر .	١٢
نظام حزبين	زيمبابوى .	١		
نظام تعدد الأحزاب	السنغال ، المغرب ، أوغندة ، بتسوانا ، تونس ، جمبيا ، ليستوتو ، موريشيوس .	٨	بوركينافاسو ، مصر .	٢
نظم أخرى			ليبيا (المؤتمرات واللجان الثورية) .	١
لا يوجد			أثيوبيا ، افريقيا الوسطى ، السودان ، النيجر ، تشاد ، غانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، ليبيريا ، موريتانيا ، نيجيريا .	
المجموع		٢٤		٢٦

حيث نجد أنه بينما كان عدد الدول التى تتبع نظام الحكم المدنى ٢٤ دولة ، فقد بلغ عدد الدول ذات نظام الحكم العسكرى ٢٦ دولة ، كما أن معظم دول نظم الحكم العسكرية ، إما دول فيها نظام الحكم العسكرى ذو الحزب الواحد ، أو دول لا تعترف بنظام الأحزاب ، والقليل جدا منها هو ما يسمح بتعدد الأحزاب (ومنها مصر) ، ولعل ذلك ما يؤكد الطبيعة الاستبدادية لنظام الحكم العسكرى .

خامسا : الموقف النظرى للدراسة :

لقد كان طبيعيا أن يؤدى العرض السابق للباب الأول عموما ـ من خلال فصوله الثلاثة وبصفة خاصة الفصل الثالث ـ الى نتيجة منطقية ، وهى أن يساعد فى توضيح الموقف النظرى للدراسة ، وأن يحدد الاطار التصورى لها . وذلك بعد أن عرضنا للتراث السوسيولوجى ، الذى درس الظاهرة السياسية ـ العسكرية فى عموميتها ، وقدم لنا تحليلا تاريخيا مقارنا . ثم تراث علم الاجتماع العسكرى ، الذى درس الظاهرة فى خصوصيتها ، مقدما لنا تحليلا تاريخيا ومعاصرا فى نفس الوقت ، وتتضح لنا معالم هذا الموقف من خلال استعراض البعدين التاليين :

١ ـ الأطار النظرى للتحليل السياسى للعالم الثالث :

ولعله من الأفضل أيضا ، أن نبدأ أولا بعرض الاطار النظرى ، للتحليل السياسى فى العالم الثالث . ونستطيع أن نقرر منذ البداية ، أنه ينبغى أن يرتبط التوجه النظرى المنهجى فى علم الاجتماع ، بالمتغيرات الواقعية والظروف التاريخية للواقع الذى يدرسه (ولعل الثورة هى أهم هذه المتغيرات الواقعية) . فواقع المجتمعات النامية كان ـ وما يزال واقعا بحاجة الى تغير .

ولذلك أيضا فان على علم الاجتماع السياسى ، أن ينهج نهجا نظريا يساعد على تحقيق هذا الهدف ، وبذلك تصبح الاستعانة بالنظريات والمفاهيم التى تمت صياغتها ، بهدف المحافظة على الأوضاع القائمة ، غير ملائمة لدراسة هذا الواقع . واذا كان هذا الواقع النامى ، يتسم بالتعقيد والتداخل ، والتركيب على المستويات المتعددة ، مثل مستوى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، المحلى والاقليمى

والقومى ، فان ذلك هو الذى يحدد لنا طبيعة التوجه النظرى ، الذى يستخدم فى الدراسة ، بحيث يكون على قدر من الشمول والاتساع ، يسمح له باستيعاب كل هذه المستويات المركبة . من هنا فان الرؤية السوسيولوجية الواسعة النطاق ، وهى التى تعتمد بصفة أساسية على التحليل التاريخى ـ هى الأكثر ملاءمة للتعرف على طبيعة هذا الواقع ، وهى القادرة أيضا على تحقيق قدر من المعرفة ، يتيح رصده وتفسيره(٤٤) .

ومن هنا فإن أستراتيجية البحث تجمع بين بعدين اساسيين :

البعد الأول هو البعد التاريخى ، ذلك لأن الكثير من هذه المجتمعات فى دول العالم الثالث ، قد طورت بناءاتها الاجتماعية والاقتصادية عبر تاريخ طويل ، ولبعضها جذور الحضارات الأولى الموغلة فى القدم ، والتى أورثتها تنظيمات اجتماعية ذات طابع خاص ، لانستطيع أن نقف على طبيعته ، الا من خلال تفاعل الوقائع عبر الزمان .

أما البعد الثانى فهو البعد المقارن ، فدراسة التخلف الاجتماعى والسياسى ، التى تشكل محور التقاء البحوث المتعلقة بالدول النامية ، والتى تمثل فى نفس الوقت بؤرة اهتماماتها البحثية ، لا يجب أن تقتصر على دراسة هذه المجتمعات من الداخل فحسب ، فكما تستخدم المقارنة عبر الزمان ، فانه يجب أيضا أن تتم مقارنات خارجية ، بحيث يتم تحليل التخلف فى اطار التقدم .

٢ ـ الأطار التصورى للدراسة :

نستطيع أن نخرج الآن من اطار التحليل على مستوى العالم الثالث لنصل الى تقرير الاطار التصورى لهذه الدراسة ، الذى يبدو من خلال العناصر الأربعة التالية :

(١) اتجاه الدراسة (الاتجاه التنظيمى والاتجاه النظامى)
(٢) الاطار العام التحليلى (من خلال الثورة)
(٣) الأداة التحليلية (العلاقات العسكرية ــ المدنية)
(٤) النموذج التحليلى للدراسة (المنظومة السيبرنطيقية)

ونعرض لكل من هذه العناصر فيما يلى : ،

(١) اتجاه الدراسة : (الاتجاه التنظيمى والاتجاه النظامى)

لقد كان على الدراسة بعد ذلك ، أن تختار من بين الاتجاهات الأربعة الأساسية ، التى عرضنا لها فى دراسة الصفوات ، اتجاهاً يلائمها ويضبط مسارها .

ومن بين اتجاهات دراسة الصفوة التى عرضنا لها ، يبدو اثنان منها مرتبطان بطبيعة هذه الدراسة :

الأول : هو الاتجاه التنظيمى عند موسكا ، الذى يبدو أكثر اقترابا من دراستنا ، ذلك لأنه يعتمد على القضية الأساسية ، التى ترى أن الصفوة تسيطر على بناء القوة بفضل قدراتها التنظيمية ، وأن قوة الصفوة تكمن فى النهاية ، فى أنها قلة متماسكة ومع ذلك فانها تكون جبهة قوية تستطيع بها مواجهة القوى المعارضة .

والثانى ، هو الاتجاه النظامى عند رايت ميلز ، الذى يبدو قريبا كذلك من دراستنا ، ذلك لأنه يعتمد فى تحليله لبناء القوة ، على ظهور المنظمات الكبيرة فى المجتمع ، والتى كان من بينها المؤسسة العسكرية .

وتتوازن دراسة العسكرية كمهنة مع دراسة العسكرية كتنظيم ، ويعكس هذا النمط من البحث ، الفكرة التى ترى أن المهنة والتنظيم الرسمى فى المجتمع الحديث ، هى المتغيرات النظامية الأعظم أهمية ، التى تحكم الأفعال والقرارات الادارية والمهنية(٤٥) .

ويأتى المفهوم الأساسى لهذا الاطار ، من خلال نموذج ماكس فيبر للنمط المثالى البيروقراطى ، ولذلك فان هذه الدراسة ستلجأ ــ فى بعض مراحلها ــ إلى دراسة العسكرية كتنظيم بيروقراطى .

(٢) الثورة كاطار عام تحليلى للدراسة :

تأخذ هذه الدراسة من الثورة كاطار عام تحليلى لها . وقد كان مصطلح الثورة يتضمن معنيين أساسيين : الأول : هو التغير الدائرى الذى يوضح أنماطا جديدة . والثانى ، هو التحول الجذرى فى التكوينات الاجتماعية والسياسية ، والنظام العام والعلاقات والخبرات المتبادلة بين الناس(٤٦) .

وقد تغير مصطلح الثورة مثلما تغيرت كثير من المصطلحات السياسية الأخرى ، خلال المائة عام الأخيرة ، فقد كان معنى الثورة عند المفكرين اليونانيين والرومانيين يتضمن التغير السياسى ، الذى تتحول الحكومة ، أو مجموعة القواعد القائمة بمقتضاه الى شىء جديد مختلف عما هو قائم ، وذلك داخل نمط محدد مسبقا للتتابع

والتطور السياسى ، ثم ظهرت الدورة السياسية فى جمهورية أفلاطون ، واستمر المصطلح فى التطور الى العصر الحديث ، حيث ظهرت الثورة كرد فعل حاسم للمفاهيم الكلاسيكية والمسيحية ، التى انتشرت فى الثقافة الغربية التقليدية ، وارتبط مفهوم الثورة بفكرة التقدم ، وارتبط المفهومان بعد ذلك بالحركتين التاريخيتين اللتين ظهرتا عامى ١٤٠٠ و ١٦٠٠ وهما حركتا النهضة والاصلاح .

وأصبح اختفاء فكرة الدورة السياسية ، أو التغير السياسى الدائرى الذى لا ينتهى ، هو ما يميز المفهوم الحديث للثورة عن المفهومات الكلاسيكية وعندما ظهر الاعتقاد فى قدرة الطاقة الانسانية على أن تحقق التقدم ، اكتسب مفهوم الثورة معناه الحقيقى ، وأصبح يختلف كثيرا عن مفاهيم العصيان والتمرد ، فاذا كان التمرد يعنى فقط مقاومة حاكم فرد ، فان الثورة لا تعنى مقاومة السلطة الشرعية فى شخص الملك ، وإنما تعنى مقاومة نظام الملكية . واذا كان التمرد يستطيع أن يسقط ملكا أو حاكما معينا ليحل محله ملك أو حاكم آخر ، فان الثورة تحقق تحولا جذريا فى النظام الاجتماعى ، لا يكون موقوتا بل تصبح له صفة الدوام . وقد انتشر هذا المفهوم الجديد للثورة بعد الثورة الفرنسية .

وهكذا يبدو تحليل الصفوات من خلال منظور الثورة ، على جانب كبير من الأهمية فلقد ظهر عند بعض الدراسين : حيث دافعت سكوكبول Skocpol عن مفهوم الدولة التى وضعتها كتنظيم وحقيقة واقترحت من بين أشياء أخرى : اننا يجب أن نحلل الثورات الاجتماعية من خلال منظور بنائى بعيدا عن العنف ، وذلك بالنظر الى التاريخ الدولى العالمى ، مثل البناءات والعمليات العالمية ، وأن هناك اتجاه نظرى مصاحب ، هو الذى سوف يحرك الدول الى المركز الأساسى للاهتمام(٤٧) .

وتبدو سكوكبول من هذا الاتجاه ، أنها تتبنى منظور الصفوة بصفة أساسية ، وأن تناولها لحكام الدولة ، كان على أساس أنهم فاعلين مستقلين ، كما أعطت اهتماما للعلاقة بين بناءات القوة والثورات التى تبدو ملائمة لتحليل الصفوة .

(٣) العلاقات العسكرية - المدنية كأداة تحليلية للدراسة :

استطاعت هذه الدراسة أن تستفيد بما قدمه تراث علم الاجتماع العسكرى ، من خلال النظرية العسكرية ، وأخذت لها نموذجا تحليليا منه وهو العلاقات العسكرية ــ المدنية التى أوضح تحليلنا السابق لها ، أنها تأخذ أنماطا مختلفة فى الفترات الزمنية المختلفة ، وذلك بهدف الوقوف على طبيعة الدور العسكرى فى السياسة من ناحية ، ثم طبيعة ونوع هذه الأنماط المتعددة من ناحية أخرى .

وفى دراسة العلاقات العسكرية ــ المدنية ، يحلل هارولد لازويل فى دراسته الكلاسيكية The Garrison State التى ظهرت فى عام ١٩٤١ ، خطورة العسكرية فى المجتمع الصناعى المتقدم ، التى تتمثل فى التهديد بالحرب ، وقد رفضت تماما فروضه الأساسية ، الأفكار الأولى للدكتاتورية العسكرية ، ذلك لأنه كان يرى أن العسكرية والتسلح ، فى هذه المجتمعات المتقدمة ، لا تستطيع - ولن تستطيع - أن تكون مميزة بالحكم المباشر للصفوات العسكرية[٤٨] . وعلاوة على ذلك فانه يمكن أن تتحدد معالمها باتساع العسكرية فى الأدوار السياسية ، التى اصطلح على أن تمارسها الصفوات المدنية .

(٤) المنظومة السيبرنطيقية كنموذج تحليلى خاص بهذه الدراسة :

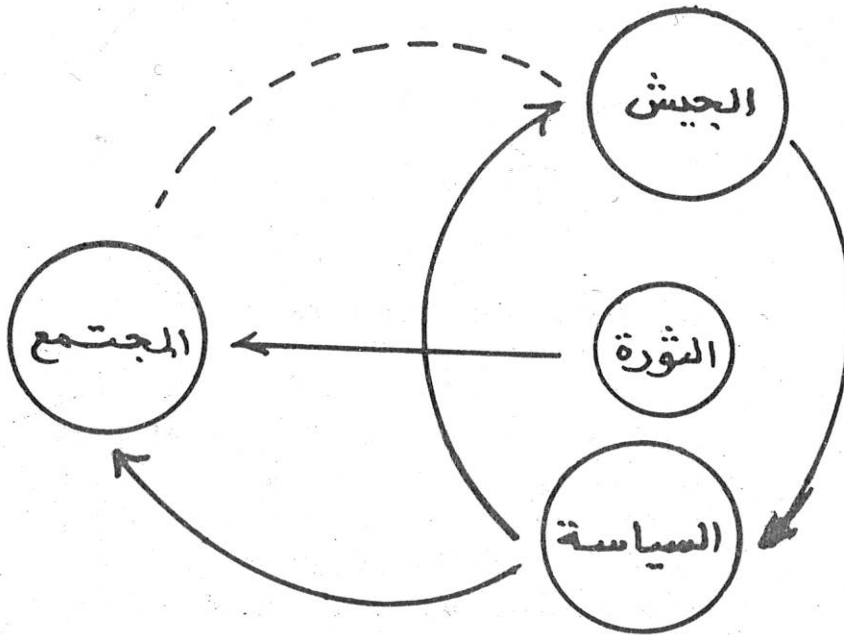
هناك منظورات متعددة ، لدراسة التدخل العسكرى فى السياسة ، وخاصة فى دول الشرق الأوسط ، فقد حظيت دراسة التدخل العسكرى فى الشرق الأوسط ، باهتمام كبير بين دارسى السياسة العسكرية فى عموميتها والمتخصصين فى سياسات الشرق الأوسط (مثل بيرلموتر ١٩٧٠ ــ وباعيرى ١٩٦٩) ومع ذلك فلم تكن لنتائجها النظرية أهمية كبيرة . وقد أوضحت بعض الدراسات[٤٩] ، التى اتخذت من سياسة التهديد نموذجا تحليليا لها ، أن النظريات التى تقوم على المتغيرات البنائية لم تكن ملائمة ، وأنه من المفيد جدا أن ننظر الى العوامل السلوكية ، كما اتجهت بعض الدراسات الى تحليل التدخل العسكرى من خلال الطبقة[٥٠] ، فالجيش يمثل الطبقة المتوسطة الجديدة ــ التى تختلف عن الطبقات الحاكمة القديمة ــ التى تعنى بتحول المجتمع . ولكن المهم أن التدخل العسكرى يبدو من خلال الطبقة المتوسطة (القديمة والحديثة كما حدث فى مصر أو تركيا) أو أولئك الذين جاءوا من الطبقات

الدنيا (كما حدث فى سوريا) والـذين يبدو أنهم يـدخلون فى صراع مـع الطبقـة الوسطى (كما فى السودان) .

ولقد استطاعت هذه الدراسة ، أن تشكل لها نموذجا تحليليا خاصا بها ، من خلال الاطار النظرى للتحليل السياسى للعالم الثالث ، كذلك فان تحليـل الدور العسكـرى فى السياسـة ، يضعنا أمـام ثلاثـة أبنية أسـاسية وهى الجيش والثـورة والسياسة ، وتلك هى التى تشكل المنظومة السيبرنطيقية لمسألة الجيش والسياسة فى مصر . كما يظهر من الشكل التالى :

علاقات كاملة ______

علاقات غير كاملة _ _ _



ولقد اتحدت هذه العناصر الثلاثة (الجيش والثورة والسياسة) فكونت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حيث كان الجيش هو الأداة والثوة هى الوسيلة والسياسة هى الغاية ، وتمت المنظومة على هذا النحو لكن عملها لم يكتمل ذلك لأنه لكى تتم المنظومة

هوامش الفصل الثالث

1- Charles H. Coats; The role of the military sociologist in operation resarch. Sociology and social research, Vol. 42, No. 5, 1958, P. 327.

2- Morris Janavitz; Military elites and the study of war. Journal of conflict resolution, Vol. 1, No. 1. 1957, P. 10.

3- Ibid, P. 12.

4- Ibid,. P. 13.

5- Ibid, P. 14.

6- Ibid, P. 15.

7- Sameul P. Huntington; Changing pattern of military politics. U.S.A., The Free Press of Glencoe, I. N. C., 1962, P. 13.

8- Seppo Randell; On some social influences of military organization. Acta Sociologica. Vol. 10, 1967, P. 258.

9- Ibid, P. 259.

10- J ulian Lider; The military theory , England, Gower publishing company, 1983, P. 122.

11- Ibid, PP. 29-30.

12- Ibid, P. 140.

13- Ibid, P. 144.

14- Kurt Lang, current Sociology, Vol. 16, No. 1-3, 1968, P. 7.

15- Ibid, P. 15.

16- Lider; Military theory, op. cit, P. 30.

17- Kurt Lang; Military institntion and the sociology of war, London, Sage Publication, 1972, P. 105.

18- Kurt Lang; Current socology, Vol. 13, No. 1, 1965, P. 19.

19- David C. Rapoport A Comparative theary of military and political types. in Samuel Huntington; changing patterns of military politics, op. cit P. 71.

20- Ibid, P. 72.

21- Ibid, PP. 73-47.

22- bid, P. 75.

23- Ibid, P. 77.

٢٤ ـ أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٥

25- Dankwart A. Rustow: The study of elites, Who's Who and what. World politics, Vol. XVIII No. 4, 1966, P. 695.

26- Hassan El-Saaty; The middle class in Egypt. L'Egypt Contemparine, XLVIIIe Annee. Janvier., 1957, P. 49.

27- James A.Bill; Class analysis and abe dialectics of modrenization in the Middle East. Int. J. Middle Eeast Stud., No. 3, 1972., P. 420.

28- Ibid, P. 428.

29- John C. campbell; The role of the military in the Middle East, past puaterns and new directions, in Sydney Nettlton Fisher; The military in the Middle East. Ohio state University Press, 1963, P. 106.

30- Morris Janowitz; The military in the politicul development of new nations, U.S.A. The University of chicago Press 1964, P. 24.

31- Ibid, P. 27.

32- Campbell; The role of the military..., op cit, P. 111.

33- Ibid, P. 112.

34- Ibid, P. 106.

35- Ibid, P. 107.

36- Ibid, P. 108.

37- Ibid, P. 109.

38- Robert A.Hanneman; Military elites & political executives. Journal of political & military sociology, 1986, Vol. 14, No. 1, P. 75.

٣٩ ـ حمدى عبد الرحمن حسن ، العسكريون ، والحكم فى أفريقيا ، مع التطبيق على نيجيريا (١٩٦٦ ـ ١٩٧٩) رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥ ، ص ١٦ .

٤٠ ـ المرجع السابق ، ص ١٨ .

٤١ ـ المرجع السابق ، ص ٣٢٢ .

٤٢ ـ المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

٤٣ ـ المرجع السابق ، ص ٣٣٦ .

٤٤ ـ محمد على محمد ، أصول علم الأجتماع السياسى ، السياسة والمجتمع فى العالم الثالث ، الجزء الأول ، الأسس النظرية والمنهجية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ . ص ٣٩٤ .

45- Gwyn Harries-Jenkins; The sociology of militray institution today. in: Sociology the state of the art by. Tom Bottomore. London, Sage Publication, 1982, P. 135.

٤٦ ـ محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

47 - Michal G. Burton; Elites and collectiive protest. The sociological Quarterly. 1984, Vol. 25, No. 1. P. 47.

48- Jenkins; The Sociology of military institution, op cit, PP. 131-132.

49- Gabriel Ben-der; , The politics of threat, military intervention in the Middle East. Journal of political and military sociology, 1973, Vol. 1, No. 1, P. 57.

50- Ibid, P. 59.

الباب الثانى

البناء الاجتماعى الثقافى « التاريخى » للصفوة العسكرية المصرية

الباب الثانى

البناء الاجتماعى الثقافى التاريخى للصفوة العسكرية المصرية

وبعد أن وقفنا فى الباب الأول ـ الذى كان بمثابة عرض منهجى لتناول الصفوة العسكرية فى التراث السياسى الاجتماعى ثم فى التحليل السوسيولوجى ـ على ما هية الصفوة وطبيعتها ، ثم انتهينا الى تحديد الاتجاه النظرى للدراسة . تبدأ الدراسة هنا فى الباب الثانى مرحلة جديدة من التحليل وذلك للوقوف على البناء الاجتماعى لهذه الصفوة العسكرية فى مرحلتها التاريخية وهى التى نقصد بها هنا ، الصفوة العسكرية فى الثورتين اللتين سبقتا ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وهما ثورة عرابى ١٨٨٢ ثم ثورة ١٩١٩ ، وذلك بعد أن نعرض للمناخ الثقافى الذى سبق الثورتين ومهد لهما وذلك منذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ ، ثم بعد ذلك أثر محمد على فى تكوين الجيش المصرى ثم بداية البناء الثقافى للجيش بدءا من البعثات

العلمية فى عصر محمد على وهى التى كان لها دور كبير فى تشكيل بعض عناصر الصفوة العسكرية .

ويتم ذلك أيضا من خلال ثلاثة فصول ، وذلك على النحو التالى : —

الفصل الرابع : بدايات تشكيل الصفوة العسكرية المصرية .

الفصل الخامس : ثورة عرابى وظهور الصفوة العسكرية المصرية كقوة مؤثرة .

الفصل السادس : ثورة ١٩١٩ والصفوة العسكرية المصرية ، امتداد أم انتهاء ؟

●

الفصل الرابع

بدايات تشكيل الصفوة العسكرية المصرية

يهتم هذا الفصل بدارسة العناصر الفاعلة الأولى ، التى أوجدت الصفوة العسكرية المصرية ، وهل هى راجعة الى عوامل داخلية ، أم أنها كانت ترجع الى عوامل خارجية مرتبطة بالمصالح الاستعمارية ، ولذلك يتناول هذا الفصل الموضوعات الثلاثة التالية : ـ

أولا : الحملة الفرنسية والبعث العسكرى المصرى .
ثانيا : محمد على والجيش المصرى .
ثالثا : البعثات العلمية ودورها فى تشكيل الصفوة العسكرية .
ونعرض لكل منها فيما يلى :

أولا : الحملة الفرنسية والبعث العسكرى المصرى :

مع أن الفترة التاريخية التى تبدأ منها هذه الدراسة ، انطلاقا من الاطار التحليلى وهو الثورة تبدأ بثورة عرابى عام ١٨٨٢ ، الا أن مقتضيات التحليل العلمى تفرض علينا أن نتتبع أصول الصفوة العسكرية ، منذ المرحلة السابقة على الثورة ، والتى

العلمية فى عصر محمد على وهى التى كان لها دور كبير فى تشكيل بعض عناصر الصفوة العسكرية .

ويتم ذلك أيضا من خلال ثلاثة فصول ، وذلك على النحو التالى : —

الفصل الرابع : بدايات تشكيل الصفوة العسكرية المصرية .

الفصل الخامس : ثورة عرابى وظهور الصفوة العسكرية المصرية كقوة مؤثرة .

الفصل السادس : ثورة ١٩١٩ والصفوة العسكرية المصرية ، امتداد أم انتهاء ؟

الفصل الرابع

بدايات تشكيل الصفوة العسكرية المصرية

يهتم هذا الفصل بدراسة العناصر الفاعلة الأولى ، التى أوجدت الصفوة العسكرية المصرية ، وهل هى راجعة الى عوامل داخلية ، أم أنها كانت ترجع الى عوامل خارجية مرتبطة بالمصالح الاستعمارية ، ولذلك يتناول هذا الفصل الموضوعات الثلاثة التالية : —

أولا : الحملة الفرنسية والبعث العسكرى المصرى .
ثانيا : محمد على والجيش المصرى .
ثالثا : البعثات العلمية ودورها فى تشكيل الصفوة العسكرية .
ونعرض لكل منها فيما يلى :

أولا : الحملة الفرنسية والبعث العسكرى المصرى :

مع أن الفترة التاريخية التى تبدأ منها هذه الدراسة ، انطلاقا من الاطار التحليلى وهو الثورة تبدأ بثورة عرابى عام ١٨٨٢ ، الا أن مقتضيات التحليل العلمى تفرض علينا أن نتتبع أصول الصفوة العسكرية ، منذ المرحلة السابقة على الثورة ، والتى

تبدأ بعصر حكم محمد على وأسرته التى أمتد حكمها الى ما يقرب من قرن ونصف من الزمان ، تارجح فيه نجم الصفوة العسكرية بين الظهور والأفول ، ثم الظهور مرة أخرى وهكذا . .

على أن الحدث التاريخى الهام ، الذى أسهم اسهاما كبيرا فى نشأة الصفوة العسكرية المصرية ، والذى لا ينبغى أن يتجاهله أى تحليل علمى ، هو الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ ، التى وضعت الأساس القوى لبناء صفوة عسكرية أجنبية ، تقود العمل العسكرى والمدنى فى نفس الوقت ، منذ ذلك التاريخ وحتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهو التاريخ الذى بدأت فيه الصفوة العسكرية المصرية التأثير فى البناء السياسى بأكمله..

واذا ألقينا نظرة تحليلية على طبيعة البناء السياسى قبل تلك الفترة ، فاننا نجد أن الصفوة العسكرية أيضا ، تتربع على قمة هذا البناء من خلال السلطات الثلاث ، التى كانت أساسا لنظام الحكم السياسى منذ الفتح العثمانى وهى[1] :

١ ــ الوالى : الذى مثل السلطة الأولى ، وكان يلقب بالباشا ومقره القلعة وهو نائب السلطان .

٢ ــ رؤساء الجند : السلطة الثانية وهم قادة الفرق التى تكونت من ست فرق تسمى كل منها وجاق وهى :

(١) وجاق المتفرقة وهو مؤلف من خيرة حرس السلطان .
(٢) وجاق الانكشارية أو المستحفظين ، ومهمتهم حفظ الأمن .
(٣) و ـاق العزب
(٤) وجاق الشاوشيه
(٥) وجاق الهجانه
(٦) وجاق التفكجية

وأضاف السلطان سليمان اليهم وجاقا سابعا وهو وجاق الشراكسة .
وكان لكل فرقة ضباط يسمون الوجاقلية وكبيرهم يسمى الأغا أى رئيس الفرقة ونائبه يسمى الكخيا أو الكتخدا ، وأقدم الضباط يسمى باس اختيار .

وكانت هذه الفرق تضم أيضا : الدفتردار وهو مدير الشئون المالية ، والخازندار أى أمين الخزانة ، والروزنامجى أى حافظ السجلات . ومن اجتماع هؤلاء الضباط ، أو الوجاقلية يتألف مجلس شورى الباشا المسمى بالديوان . وكان لهذا الديوان سلطة كبيرة فى ادارة الحكومة لأن الباشا (الوالى) لايستطيع أن يصدر أمرا الا بموافقة أعضائه واذا وقع خلاف بينه وبينهم ، يؤجل البت فيه الى أن ينظر فيه السلطان ، كما أن لهذا المجلس أن يطلب عزله . وهكذا فقد كانت سلطة ضباط الفرق بمثابة رقابة واشراف على سلطة الوالى[٢] . فالصفوة العسكرية اذن كانت هى الحائزة لبناء القوة الحقيقى .

٣ ــ المماليك : وقد أوجد السلطان سليم بجانب سلطة الوالى ورؤساء الجند سلطة ثالثة وذلك لكى تحفظ التوازن بين الاثنين وهى سلطة الأمراء والمماليك ، الذين قدموا طاعتهم للسلطان فعينهم حكاما للمديريات[٣] . وقد كان المماليك من أصل عسكرى أيضا ، سواء منهم المماليك البحرية (١٢٥٠ ــ ١٣٨٢) الذين استكثر منهم الملك الصالح نجم الدين الأيوبى ، أحد سلاطين الدولة الأيوبية ، وجعلهم خاصة جنده وحاشيته ، واتخذ منهم أمراء دولته . أو المماليك البرجية (١٣٨٢ ــ ١٥١٧) الذين عهد اليهم المنصور قلاوون ، أحد سلاطين المماليك البحرية حماية القلاع والحصون وأسكنهم الأبراج فسموا البرجية .

ولعل ذلك يوضح لنا بجلاء ، كيف أن الصفوة العسكرية كانت هى التى تشكل القاعدة الأساسية للبناء السياسى الذى كان الوالى فى قمته وذلك قبل مقدم الحملة الفرنسية على مصر التى كانت من العوامل الخارجية المؤثرة والفعالة فى تأكيد دور الصفوة العسكرية .

ولم تكن حملة نابليون على مصر ، حملة عسكرية فقط ، بل كانت حملة عسكرية علمية فى نفس الوقت ، ولم يكن نابليون قد أحضر معه جيوشه ومعداتها فقط ، بل أحضر آلات الطباعة والمستشفيات العسكرية والمسارح والمقاهى والكازينوهات ، والعلماء الذين يقيمون التجارب . وأقام المصانع لانتاج البارود والسفن والآلات والصوف . وبنى طواحين الهواء لتحل محل الطواحين المحلية التى تحركها الحيوانات والقوة البشرية ، لكى تمد المخابز العسكرية بالدقيق .

ولم تعالج المستشفيات الفرنسية المصريين فى القاهـرة فقط ، وانما فى المـدن الاقليمية أيضا ، التى تواجدت فيها الحاميات الفرنسية ، ووجد الأطباء العسكريون الفرنسيون أنه من الضرورى ، دراسة الأمراض الخاصة بمصر ، لتكون دليلا لتبادل المعلومات والخبرات بين الأطباء الفرنسيين والمصريين . كما أدخل نـابليون أيضـا الأنظمة المتقدمة للحجر الصحى ، التى كانت مطبقة فى الموانى الأوربية على البحر الأبيض . والمكتبات التى تحتوى الكتب عن كثير من العرب المسلمين ، والأدوات الفلكية والمعامل الطبية والكيماوية ، التى أعجب بها المصريون كثيرا .

الى جانب هذه التغيرات العلمية والثقافية التى أثرت فى كثير من مظاهر الحياة المصرية ، كان هناك أيضا من التغيرات الاجتماعية التى غيرت من حشمة المـرأة ووقارها « ومنها تبرج النساء ، وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء ، وهو أنـه لما حضر الفرنسيون الى مصر ، ومع البعض منهم نساؤهم ، كانوا يمشون فى الشوارع مـع نسائهم وهن حـاسرات الـوجوه ، لابسـات الفستانـات والمنـاديـل الحـريـر الملونة . . . »[٤]

كذلك فان تطور نظام الحكم فى عهد الحملة الفرنسية ، يوضح لنا أنه قد حـدثت تغيرات كثيـرة كانت لهـا نتائـج بعيدة المـدى فى شئون البـلاد السياسيـة والاجتماعية . ويتضح ذلك من تحليل الاتجاه السياسى لتوقع نابليون لنظام الحكم فى مصر من خلال منشوره الأول بالأسكندرية من ناحية ، ثم من تحليل نظم الحكم التى أسسها نابليون فى مصر من ناحية أخرى ، وذلك على النحو التالى :

١ ــ منشور نابليون بالاسكندرية وبداية تأسيس الحكم العسكرى فى مصر :

من أول كلمة فى منشور نابليون بالأسكندرية ، يتضح لنا مدى تمسك نابليون بالروح العلمية التى تظهر فى أهمية دراسة نفسية الشعوب والشعب الذى يتعامل معه بصفة خاصة ، وكأنه بذلك كان يضع أول أسس المنهج العلمى فى الأنثروبولوجيا العسكرية ، فهو يعلم مدى تمكن الدين الاسلامى من المصريين فبدأ منشوره بداية اسلامية قوية ناطقة باسم الله ووحدانيته « **بسم الله الرحمن الرحيم لا إله الا الله ، لا ولد له ولا شريك له فى ملكه**[٥] » .

ثم يوضح أسباب تلك الحملة بعد ذلك فى منشوره قائلا : . . . « أمير الجيوش الفرنساوية بونابرته يعرف أهالى مصر جميعهم أن من زمان مديد الصناجق الذين يتسلطون فى البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار فى حق الملة الفرنساوية ، ويظلمون تجارها بأنواع الايذاء والتعدى فحضر الآن ساعة عقابهم » . وبذلك يوضح لهم أن أسباب الحملة الفرنسية إنما هى تنحصر أولا فى حماية الرعايا الفرنسيين فى مصر من ظلم المماليك . ثم يتقرب الى المصريين بعد ذلك قائلا أيضا فى نفس المنشور « هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الابازة الجراكسة يفسدون فى الاقليم الحسن الأحسن الذى لا يوجد فى كرة الأرض كلها » . ويعود مرة ثانية ليؤكد احترامه وحمايته للدين الاسلامى قائلا « ياأيها المصريون قد قيل لكم اننى ما نزلت بهذا الطرف الا بقصد ازالة دينكم ، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه ، وقولوا للمفترين اننى ما قدمت اليكم الا لأخلص حقكم من يد الظالمين » . فهو يستعين هنا بالدين لتحقيق مآربه السياسية الاعلامية عندما يسرف فى التعبير عن احترامه للدين الاسلامى أكثر من المماليك « اننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى واحترم نبيه والقرآن العظيم » وهو هنا يصل الى قمة الدهاء ، محاولا وضع نموذج ونمط مثالى للعلاقات العسكرية والمدنية تحبب المصريين المدنيين فى العسكريين ولا تبعدهم عنهم .

يوضح بونابرت بعد ذلك طبيعة النظام السياسى وتصوره للنظام الذى يمكن أن تحكم به مصر حيث يقول « ولكن بعونه تعالى من الأن فصاعدا لا ييأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء الفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها »[٦] . فهو يوسع الدائرة أولا بين صفوة مصر ولأى من أهلها أن يدخل فى المناصب السامية واكتساب المراتب العالية ، ثم يعود فيحصرها فى نمط واحد من أنماط الصفوة دون غيرها وهى مايمكن أن يسمى صفوة الأنتلجنسيا ، والتى تبدو فيها أشار اليه من أن العلماء والفضلاء والعقلاء هم الذين سيتولون الأعمال السياسية فكأنما قد حدد صفوة مصر فى تلك الفترة بصفوة الانتاجنسيا ، دون أن يكون هناك وجود للصفوة العسكرية لكنه كان يستبعد الصفوة العسكرية المصرية ليفسح الطريق أمام الصفوة العسكرية الأجنبية من قادة الحملة الفرنسية العسكريين الذين سيحكمون بصورة حقيقية من وراء ستار الانتلجنسيا .

وقد ظهر ميل بونابرت واضحا نحو الحكومة العسكرية ، حيث رتبت بعد ذلك أوضاع الحكومة العسكرية فى الاسكندرية ، فجعل الجنرال كليبر قائدا لحاميتها[٧] فكأن بونابرت قد وضع بهذا بداية نظام الحكم العسكرى فى مصر .

٢ ـ نظم الحكم التى أسسها نابليون فى مصر :

كما أوضح نابليون فى منشوره الأول بالاسكندرية ، فقد كان يرمى الى انشاء حكومة أهلية[٨] ، يكون النفوذ فيها للمصريين ويدير شئونها العلماء والفضلاء ، وعلى ذلك فان فكرة انشاء حكومة أهلية من المصريين هى أهم الوعود التى أراد نابليون أن يتقرب بها ويكسب بها قلوب المصريين وانطلاقا من هذه القاعدة فقد أسس نابليون فى مصر ثلاثة دواوين وذلك على النحو التالى :

(١) ديوان القاهرة : بعد أن دخل نابليون القاهرة فى ٢٤ يوليو ١٧٩٨ ، أمر باستدعاء المشايخ والوجاقلية عند قائمقام صارى عسكر[٩] ، وكما جاء فى أمر نابليون السياسى ، فقد حدد مبادىء الحكم على النحو التالى :

أولا : تحكم مدينة القاهرة بديوان يؤلف من تسعة أعضاء .

ثانيا : يتألف هذا الديوان من المشايخ : السادات والشرقاوى والصاوى والبكرى والفيومى والعريشى وموسى السرس والسيد عمر نقيب الأشراف ومحمد الأمير . وينتخب هؤلاء من بينهم رئيسا لهم وسكرتيرا (كاتم سر) من غير الأعضاء ، ويعينوا اثنين من الكتبة والتراجمة ، وللديوان حق تعيين اثنين من الأغوات (رؤساء الجند) لادارة البوليس . وينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة ولجنة من ثلاثة آخرين لتولى مهمة دفن الموتى .

ويلاحظ هنا أنه لم يكن ضمن تشكيل هذا المجلس أى من العسكريين ، ولم يكن ذلك فحسب ، بل لقد حدد نابليون علاقة المجلس بالشئون العسكرية ، وذلك كما جاء فى البند الخامس : على الجنرال برتييه Berthier (رئيس أركان الحرب) وقومندان المدينة (الجنرال ديبوى) أن يكونا فى الساعة الخامسة مساء اليوم بدار الديوان لاجراء ما يلزم لأعضائه ، ولكى يأخذ عليهم عهدا ألا يعملوا شيئا ضد مصلحة الجيش .

أما عن اختصاص الديوان : ـ فقد قضى أمر نابليون باسناد حكومة القاهرة الى الديوان أى أن السلطة المدنية للحكومة كانت من اختصاصه بوجه عام ، لكن الحقيقة كانت تنطق بغير ذلك ، فلم تكن سلطته نهائية فى أي من الأمور ، بل كان الأمر النهائى للسلطة العسكرية(١٠) التى يمثلها قادة جيش نابليون . ومن هنا يبدأ دور الصفوة العسكرية الخارجية فى الظهور .

(٢) دواوين الأقاليم : وقد أصدر نابليون أمرا يوضح تشكيل واختصاصات هذه الدواوين كما يلى :

أولا : يتألف فى كل مديرية من مديريات القطر ، ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية .

ثانيا : يعين فى كل مديرية أغا (رئيس) الانكشارية ، يتصل دائما بالقومندان الفرنسى ، ويكون تحت امرته قوة مسلحة من ستين رجلا من الأهالى يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة .

ثالثا : يعين فى كل مديرية مباشر لجباية أموال الميرى والضرائب .

رابعا : يعين بجانب هذا المباشر وكيل فرنسى للمخابرة مع مدير المالية وأرسل نابليون صورة هذا الأمر الى قادة الجيش الفرنسى الذين تولوا حكم المديريات فى عهد الحملة الفرنسية(١١) . وهنا أيضا يظهر لنا أن الصفوة العسكرية الخارجية ، كانت هى المالكة الحقيقية لبناء القوة فى مصر آنذاك ، ليس فى القاهرة وحدها وانما أيضا فى كل مديريات مصر .

(٣) الديوان العام : وفيه جمع نابليون بين أعيان العاصمة والأقاليم ، ليكون بمثابة جمعية عامة ، أو مايمكن أن نطلق عليه ما يسمى الآن الهيئة البرلمانية ، أو بعبارة أدق مجلس الشورى . ويشمل هذا الديوان مندوبين من القاهرة والأسكندرية وخمسة عشر مديرية تمثل كل أنحاء مصر . وتشكل مندوبو كل مديرية من ثلاثة من العلماء وثلاثة من التجار وثلاثة من الأهالى وكان مندوبو القاهرة فى الديوان العام ثلاثة أمثال كل مديرية ، كما كان لكل من الشرقية والمنوفية الضعف . وقد كان هذا الديوان ــ كما أشرنا قبل ذلك ــ نظاما استشاريا فقط ، ولم تكن له سلطة قطعية فى الأمور التى تعرض عليه ، وقد كان عمل الأعضاء ، كما جاء فى خطاب الافتتاح ، مقصورا على

الاجابة عما يسألون عليه من النظم المراد وضعها ، أما القول الفصل فقد كان لنابليون[١٢] ممثل قمة الصفوة أو ما يمكن أن نطلق عليه صفوة الصفوة فى هذه الفترة التاريخية ، وبذلك فقد ظهرت هنا سيطرة الصفوة الخارجية فى الديوان العام .

وقد كان ذلك هو الوجه العسكرى ـ السياسى لنابليون ، أما عن الوجه العسكرى ـ العلمى فقد تمثل فى انشاء المجمع العلمى ، حيث أسس نابليون بجانب يوان مجلسا له صبغة علمية وله علاقة بادراة الحكومة وهو المجمع العلمى المصرى[١٣] ، الذى اختار لعضويته خلاصة أعضاء بعثة العلوم والفنون التى صحبها معه إلى مصر . وكان مؤلفا من ستة وثلاثين عضوا موزعين على أربعة أقسام وهى قسم الرياضيات ، قسم الطبيعيات ، قسم الاقتصاد السياسى ، قسم الآداب والفنون . وقد كان هذا المجمع عسكرى أيضا فى نشأته وتكوينه ، فقد دهشت مصر لوجود مجمع علمى أقيمت جدرانه فى معسكر حربى[١٤] ، ثم ازدادت دهشتها عندما رأت بنات الأفكار تسير خلف عربة الانتصار . كان من بين أعضاء المجمع القواد العسكريون والضباط ، ولم يكن هؤلاء القواد والضباط الأربعة الذين ضمهم المجلس العلمى من المتخصصين فى الشئون العسكرية فقط ، بل كانوا ممن جمعوا بين العلم العسكرى والعلم المدنى فى آن واحد ، وكان هؤلاء الأربعة هم[١٥] :

(١) الجنرال كافريللى Caffarelli من أكفأ قواد الجيش الفرنسى وأغزرهم علما ، تخصص وأجاد فى الفلسفة والتشريع ، وقاتل فى حروب الثورة الفرنسية ، التى فقد ساقه فى أحداها ، وقد اختاره نابليون رئيسا لفرقة المهندسين فى الجيش ، وهو مركز يتطلب كفاءة فنية كبيرة .

(٢) الجنرال أندريوسى Andreossi من القواد ومن رجال السياسة معا ، وله أبحاث ورحلات جغرافية فى مصر ، أهمها رحلاته الى بحيرة المنزلة ووادى النطرون ، وقد كتب عنها أبحاثا تلاها فى المجمع العلمى . عينه نابليون بعد معاهدة (اميان) سفيرا لفرنسا فى لندن ثم فى فيينا ثم فى الاستانة . وأنتخب عضوا فى أكاديمية العلوم (المجمع العلمى وفى مجلس النواب .

(٣) هوراس ساى Horace Say رئيس أركان حرب فرقة الهندسة ، وكان أستاذا لفن الاستحكامات فى مدرسة الهندسة ، وهو من أكفأ ضباط الجيش

الفرنسى ، وأكثرهم علما ، وله عدة رسائل فى المجمع العلمى المصرى ، عن الحالة الاقتصادية والطبوغرافية فى مصر .

(٤) مالوس Malus عالم فى الطبيعيات وضابط كبير فى الجيش الفرنسى ، تلقى العلوم فى مدارس الهندسة بفرنسا ، وانتظم فى سلك فرقة الهندسة بالجيش ، وجاء الى مصر ضمن هذه الفرقة وكان صديقا للجنرال كافريللى ولما عاد من مصر ظل فى فرقة الهندسة مع اشتغاله بالأبحاث الطبيعية . انتخب عضوا بالمجمع العلمى الفرنسى سنة ١٨١١ بقسم الطبيعيات .

وهكذا يظهر الطابع العلمى المتخصص ـ الى أعلى درجة ـ للعسكريين الذين عاونوا نابليون فى المجمع العلمى ، فلم يكن للعسكريين دورهم العسكرى فقط فى ميدان القتال ، بل كان لهم أيضا دورهم البارز فى المجالين العلمى من ناحية والسياسى من ناحية أخرى .

كذلك فتضرب الغزوة النابليونية لمصر واحتلالها لها ، المثل للتأثير العسكرى الأجنبى الخالص ، ونجد لها جانبين هامين فى هذا المجال : الأول : هو الادخال الفرنسى المباشر للتكنولوجيا الحديثة دون وساطة المصريين ، وكنتيجة لهذا النمط من التأثير ، فقد أدت التجهيزات العسكرية الفرنسية ، إلى شىء من التغير الاجتماعى ـ والسياسى الى حد ما ـ فى مصر .

الثانى : أنه كان للتأثيرات غير المباشرة ، وردود الفعل المتأخرة للغزوة ، أهمية كبيرة بالنسبة للتغير الاجتماعى ـ السياسى ، فقد أضعف الفرنسيون من قوة كل الصفوات المحلية والأجنبية الحاكمة فى مصر ، وخلقت موقفا يسمح (ولكنها لم تستطع بالطبع أن تجعله حتميا) بظهور قوة عسكرية محلية جديدة ، والتى رأت فى التقدم العلمى الغربى والتكنولوجى ، ونتائجه الصناعية والعسكرية (إذا لم تكن نتائجه الثقافية والأخلاقية) تفوقها كذلك[١٦] .

ثانيا : محمد على والجيش المصرى :

وتعطى مصر منذ نابليون مثلا طيبا عن ادخال التغير الاجتماعى والتغير السياسى تحت تأثير مدخلات الصفوة العسكرية . واذا كان الحديث هنا عن فترة حكم محمد على ودورها فى تكوين الصفوة العسكرية وعملها السياسى ، فقد كانت الثورة الفرنسية ـ كما رأينا ـ فترتها التحضيرية .

ومع أن الغزوة الفرنسية قد أنشأت بعض الأفكار والتقنيات ، ألا أنها لم تتدعم فى الوقت القصير الذى احتل فيه الجيش الفرنسى مصر . لقد كان التأثير الأساسى هو أنها أجبرت مصر على اعادة اتصالها بالغرب .

وعندما انتهى الاحتلال الفرنسي لمصر ، بنى محمد على قوته من خلال الاطار الاجتماعى ـ السياسى العثمانى ، وكان هدفه أن يجعل من مصر مركز الامبراطورية أكثر من السيادة القومية[17] ، وقد فهم عندئذ أنه بحاجة الى جيش حديث لكى يهزم به الولايات العثمانية الأخرى ، ولكى يدفع به من ناحية أخرى ، المغامرات الأوربية على مصر وعلى الامبراطورية التى كان يأمل فى بنائها . وقد رأى بوضوح أنه لكى ينشىء قوة عسكرية حديثة ، فان عليه أن يوفر معدلا تكنيكيا مناسبا على مستويات متعددة للمجتمع ، وأن ينشىء بعض المؤسسات الأخرى علاوة على الجيش ، وجعل من الجيش أداته لتحديث مصر من خلال الصفوة العسكرية ، ولكن هذه الصفوة لم تلعب دورا مستقلا يمكن من احداث التغير الاجتماعى أو السياسى . فكانت ضرورة انشاء الجيش اذن تلبية لارضاء مطامع سياسية ، ثم نظر اليه بعد ذلك كأداة للتحديث الاجتماعى والسياسى ، وربما كانت تجربة نابليون العسكرية والعلمية ، ما زالت ماثلة أمامه ليستفيد منها وينهج على منوالها . وكذلك ما شاهده من هزيمة الجيوش العثمانية بقيادة الصدر الأعظم مصطفى باشا فى واقعة أبى قير أمام الجيوش الفرنسية بقيادة بونابرت[18] . ولعل ذلك أيضا ما جعله يطلب من فرنسا مساعدتها العسكرية بالفنيين العسكريين لا نشاء جيش حديث ، وكان على رأسهم الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى) الذى وصل الى مصر فى عام ١٨١٩ ، وبدأ فى عام ١٨٢٠ فى تكوين نواة الجيش المصرى فى أسوان بخمسمائه من المماليك لتدريبهم ليكونوا ضباطا فى النظام الحديث[19] . ويبدو هنا اهتمام محمد على بالضباط أولا وليس بالجنود . فهم الذين شكلوا بعد ذلك أيضا نواة الصفوة العسكرية .

لقد كان بناء القوة العسكرية فى تلك الفترة ، بعيدا عن المصريين حيث كانت وظائف الضباط مقصورة على الأتراك والمماليك ، لأن الباشا لم يكن يرغب فى أن يكون للمصريين قوة بجانب قوته . وما أن تدعمت سلطته حتى أدخل المصريين فى

وظائف القيادة العسكرية الصغيرة أى صف الضباط[٢٠] ، الذين أظهروا ذكاءا كبيرا ونشاطا عظيما ، حتى أن الضباط الذين تم اختيارهم من بينهم ، أثبتوا بعد وقت قصير ، أنهم أفضل بكثير من الأتراك ، وأصبح بذلك الطريق مفتوحا أمامهم لشغل الوظائف العليا .

ولعله من المفيد أن نناقش هنا قضيتين أساسيتين وهما : الأساس العلمى - العسكرى عند محمد على ، ثم أثر ذلك على النظام السياسى ومدى علاقته بالصفوة العسكرية .

١ ـ الأساس العلمى ـ العسكرى عند محمد على :

لم يكن محمد على مصريا ولكنه كان البانيا ، ولذلك فانه لم يستطع استمالة شعور المجتمع المصرى أو الروح القومية ، كما كان عنده ميل كبير للأوتوقراطية ، التى صب نفسه فى قالبها صبا ، وكان يميل لازدراء الجماهير المصرية والترفع على الصفوات الوطنية فى نفس الوقت ، وظن أنه يستطيع أن يبنى ليس فقط أمة عظيمة ، ولكن أسرة مالكة أيضا .

ولكى يحقق محمد على ما يصبو اليه ، فقد وجد نفسه محتاجا إلى جناحى القوة السياسية ــ العسكرية وهما الجيش والادارة ، وقرر أن ينشىء كلا منهما باستعارة التجارب الأوربية . ولكى يستطيع أن ينشىء جيشا حديثا مكتفيا بنفسه ، وادارة بيروقراطية وتكتيكية كافية ، فان ذلك يستلزم استخدام طرق حديثة للتعليم ، ونظاما صناعيا جديدا ، ومصدرا مختلفا للمعاونة الادارية[٢١] .

وقد سبقت أهمية الجيش والبحرية عند محمد على كل شىء ، نظرا للحروب الكثيرة التى صاحبت حكمه ، فقد احتاج السلطان محمد الثانى مساعدته فى عام ١٨١١ ضد الوهابيين فى الجزيرة العربية . كذلك فقد انشغل خلال ربع قرن تقريبا بعدد من الغزوات فى الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا ، وحتى ضد السلطان العثمانى نفسه .

وقد تمثل الأساس العلمى ــ العسكرى عند محمد على فى مظهرين أساسيين وهما : المدارس العسكرية والصناعات الحربية ، ثم المدارس والبعثات العلمية والعسكرية . نعرض لهما فيما يلى :

المظهر الأول : المدارس العسكرية :

سرعان ما أدرك محمد على أن الجيش الحديث ، ينبغى أن يقوم على نسق تعليمى مختلف بعيدا عن التوجه الدينى ، فكانت هناك المدارس بنوعيها : العليا للأتراك والشراكسة وغيرهما ، ثم الصغيرة للمصريين . وأنشأ محمد على أول مدرسة طبية فى عام ١٨٢٧ . ثم اتجه طموح محمد على العسكرى والصناعى لأن يشجع التعليم التكنولوجى ، فى مدرسة الهندسة التى أفتتحت فى عام ١٨٣٤ ، واهتمت بالهندسة المدنية والعسكرية ، ولاهتمام محمد على بالجيش وبالشئون العسكرية بالدرجة الأولى ، فقد أنشأ عددا من المدارس العسكرية ، تمشيا مع ذلك الاتجاه ، وذلك مثل :

(١) مدرسة أسوان العسكرية : وكما ذكرنا قبل ذلك ، فقد كانت أولى المدارس العسكرية هى التى أنشئت فى أسوان . كما أسست مدرسة حربية أخرى فى فرشوط ومدرسة مشابهة فى النخيلة ومدرسة أخرى فى أبار (جرجا)[٢٢] .

(٢) مدرسة القصر العينى ، التى أنشئت فى عام ١٨٢٥ ، وكانت بمثابة مدرسة اعدادية للتعليم الحربى ، عرفت بالمدرسة التجهيزية الحربية ، يعد الملتحقون بها لدخول المدارس الحربية والبحرية ثم للمدارس العالية الأخرى . ثم نقلت الى أبى زعبل بعد أن خصصت القصر العينى لمدرسة الطب (ونجد لهذا النظام مثيله المعاصر فيما يسمى بالمدارس الثانوية العسكرية المنتشرة فى معظم محافظات الجمهورية ، وكذلك المدرسة الثانوية الجوية . . وغيرها)

(٣) مدرسة المشاه بالخانكة : فقد كان لاهتمام محمد على بتنظيم فرق البيادة (المشاة) فى الجيش المصرى ، أن أنشأ مدرسة حربية لتخريج ضباط هذه الفرق بالخانكة على أحدث نظام لتعليم التمرينات والادارة الحربة ، واللغات العربية والتركية والفارسية . ثم نقلت المدرسة إلى دمياط سنة ١٨٣٤ ، وإلى أبى زعبل سنة ١٨٤١ .

(٤) مدرسة الفرسان بالجيزة : أنشئت هذه المدرسة بعد عودة الجيش من حرب المورة على النظام الفرنسى ، حيث كانت تتبع نظام مدرسة سومور الحربية بفرنسا ، وذلك لتعليم اللغة الفرنسية والرسم والمبارزة وترويض الخيل ، وكان فيها رئيس للادارة الحربية . كما تعلم بها الطلبة أيضا استعمال النفير ، وسائر ضروب

موسيقى فرق الفرسان . وانتظم بها كل من المصريين والترك ، يتخرجون منها ضباطا لفرق الفرسان .

(٥) مدرسة المدفعية بطرة : تولى تنظيمها أيضا الضباط الفرنسيون ، بمعاونة المصريين وفى مقدمتهم أدهم باشا . كما دخلها خريجو مدرسة القصر العينى الاعدادية ، لتعلم الدروس الحربية واللغتين العربية والتركية ، والحساب والجبر والهندسة والميكانيكا والرسم والاستحكامات والرمى بالمدافع . وقد تقدموا فى علومهم وبرهنوا على كفايتهم فى الحرب السورية وكان بها أورطه للمدفعية المشاة ، وأورطه أخرى للمدفعية الركبان .

(٦) مدرسة أركان الحرب بالخانكة : وهى التى أنشئت بناء على اقتراح عثمان نور الدين باشا بالقرب من المعسكر العام للجيش .

(٧) مدرسة الموسيقى العسكرية : أمر محمد على تمشياً مع قراره بتنظيم الجيش المصرى على غرار الجيوش الأوربية ، باعداد طائفة من الموسيقيين لكل آلاى ، واحضار الآلات اللازمة لذلك من أوربا . وانشىء فى الخانكة معهد التعليم الموسيقى ، وأبدى تلاميذ المدرسة اتقانا وبراعة ونبوغا فى فن الموسيقى العسكرية[٢٣]

(٨) المدرسة البحرية بالأسكندرية : أنشئت هذه المدرسة لتخريج الضباط البحريين ، على ظهر احدى السفن الحربية ، ثم وزعت على سفينتين ، وأشرف عليها ناظر البحرية ، نبغ فيها كثير من الضباط البحريين ، الذين اشتهروا بالأعمال والحروب البحرية ، ورفعوا علم مصر فوق ظهر البحار ، وتولوا الادارات البحرية فى مصر[٢٤] .

هذا وقد اهتم محمد على أيضا بالصناعات الحربية ، التى يتقدم العمل العسكرى بتقدمها ، وكان من هذه المصانع الحربية التى أنشأها :

(١) مصانع الأسلحة والمدافع بالقلعة : فقد كان محمد على يرى أن الاعتماد على المصادر الأجنبية فى الامداد بالسلاح ، يجعل الجيش والبلاد تحت رحمة هذه البلاد الأجنبية ، لذلك فقد اتجه نحو انشاء مصانع الأسلحة فى مصر ، واستعان بأدهم بك ، الذى أسس ترسانة الأسلحة وصب المدافع بالقلعة[٢٥] التى كانت تصنع كل شهر من ٦٠٠ إلى ٦٥٠ بندقية ، وكان بها قسم خاص لصنع زناد البنادق والسيوف والرماح للفرسان ، وحقائب الجنود وحمائل السيوف وكل ما يلزم تسليح

جنود المشاة والفرسان ، الى جانب صناديق البارود ومواسير البنادق ، ومصنع آخر لصنع ألواح النحاس التى تستخدم لوقاية السفن الحربية .

(٢) معمل صب المدافع : وهو أهم مصانع الترسانة وأنشطها فى الانتاج حيث كان يصنع فيه كل شهر ثلاثة أو أربعة مدافع من عيار أربعة وثمانية أرطال ، وأحيانا تصنع فيه مدافع الهاون عيار ثمانى بوصات ومدافع ٢٤ بوصة .

(٣) مصنع البنادق فى الحوض المرصود : أداره أحد الايطاليين ، الذى تخرج على يديه طائفة من الصناع المهرة فى صنع البنادق على اختلاف أنواعها ، وكان ينتج المصنع نحو ٩٠٠ بندقية فى الشهر (وهو يتفوق بذلك على مصنع القلعة للبنادق) من مختلف الأنواع التى تصلح للمشاة والفرسان والطوبجية . ويذكر المارشال مارمون أنه شاهد مصنعا ثالثا للأسلحة فى ضواحى القاهرة ، وأن المصانع الثلاثة تنتج فى السنة ٣٦ ألف بندقية عدا الطبنجات والسيوف .

(٤) معامل البارود : أقيمت بالمقياس بطرف جزيرة الروضة وفى البدرشين والأشمونيين والفيوم واهناسى والطرانة . وكان مصنع القاهرة ينتج من الرش ٣٥ قنطارا فى اليوم .

المظهر الثانى : البعثات العسكرية :

وكان المظهر الثانى للأساس العلمى ــ العسكرى عند محمد على هو المدارس العلمية المتخصصة والبعثات العسكرية التى أرسلها الى ايطاليا أولا[٢٦] كما اهتم بارسال المصريين للتعليم فى الغرب ، وأرسل البعثات للترجمة الأوربية ، واستخدم الطلبة العائدين فى ترجمة الكتب للمدارس الحديثة التى أنشأها . وسنفرد حديثا خاصا للبعثات العلمية ـ فى الجزء الثالث من هذا الفصل ــ أما عن المدارس المتخصصة التى أنشأها محمد على فكانت كما يلى :

(١) مدرسة الهندسة بالقلعة : وكانت من أولى المدارس التى أنشئت وكان ذلك فى عام ١٨١٦ وكان معلمها حسن أفندى المعروف بالدرويش الموصلى وروح الدين أفندى بمشاركة بعض الأجانب من تركيا وأوربا[٢٧] .

(٢) مدرسة المهندسخانه ببولاق : لما لم تف مدرسة القلعة بحاجة البلاد من المهندسين فقد أنشأ محمد على فى عام ١٨٣٤ مدرسة أخرى للمهندسخانة فى بولاق ، وكان أرتين أفندى أحد خريجى البعثات العلمية وكيلا لها ، وتولى نظارتها أحد

خريجى البعثات أيضا ، وقد تخرج منها عدد من المهندسين الذين خدموا البلاد خدمات جليلة .

(٣) مدرسة الطب : أسسها محمد على فى عام ١٨٢٧ تنفيذا لاقتراح كلوت بك ، وكان مقرها أولا فى أبى زعبل لوجود المستشفى العسكرى بها وكان الغرض منها تخريج الأطباء المصريين اللازمين للجيش[٢٨] ، ثم صارت تخرج الأطباء للجيش وللمدنيين على السواء . وُلى ادراتها الدكتور كلوت بك ، مع مجموعة من الفرنسيين الذين كانوا يدرسون علوم التشريح والجراحة والأمراض الباطنية والطب الشرعى ، والصيدلة والطبيعة والكيمياء والنبات ، الى جانب تدريس اللغة الفرنسية ، كما ألحق بالمستشفى حديقة للنبات فيها كل ما تنبت الأرض من العقاقير والنباتات النادرة .

(٤) مدرسة الصيادلة ومدرسة الولادة : وقد ألحقت بمدرسة الطب مدرسة خاصة للصيدلة ثم مدرسة للقابلات والولادة تتلمذ فيها مجموعة من السودانيات والحبشيات ، ثم نقلت من أبى زعبل الى القاهرة .

(٥) مدرسة الألسن : وقد أنشئت سنة ١٨٣٦ بالأزبكية وتولى نظارتها رفاعة بك رافع .

(٦) هذا الى جانب مجموعة أخرى من المدارس العالية والخصوصية مثل :

مدرسة المعادن بمصر القديمة التى تأسست عام ١٨٣٤ .

مدرسة المحاسبة بالسيدة زنيب التى تأسست عام ١٨٣٧ .

مدرسة الفنون والصنائع (أو مدرسة العلميات) والتى تأسست فى عام ١٨٣٩

مدرسة الصيدلة بالقلعة ، تأسست فى عام ١٨٢٩ .

مدرسة الزراعة بنبروة ، ثم نقلت إلى شبرا عام ١٨٣٦ ثم ألغيت فى عام ١٨٣٩

مدرسة الطب البيطرى التى أنشئت أولا برشيد ، ثم نقلت الى أبى زعبل بالقرب من مدرسة الطب ، ثم إلى شبرا .

المدرسة التجهيزية (الثانوية) بأبى زعبل ، ثم نقلت الى الأزبكية .

المدرسة التجهيزية بالأسكندرية .

٢ ـ النظام السياسى فى عصر محمد على :

والآن وبعد أن استعرضنا الأساس العلمى ـ العسكرى عند محمد على والذى كان له حجم كبير فى دائرة اهتماماته ، فهل كان لذلك انعكاساته على طبيعة البناء السياسى فى عصره ؟

لقد كان أهم ما يميز حكم محمد على هو نظام الحكومة المطلقة التى تسود فيها قاعدة حكم الفرد ومع ما فى هذا النظام من استبدادية وتسلط فى الحكم ، الا أنه حفظ البلاد وقتها من الفوضى التى كانت سائدة فى حكم المماليك .

ومع ذلك فقد أنشأ محمد على مجموعة من المجالس والدواوين ليبدو حكمه ديموقراطياً بعيدا عن الاستبدادية . وقد غلب الطابع العسكرى على معظمها ، ونعرض لها فيما يلى :

(١) الدواوين :

وانطلاقا من جوهر البناء السياسى الذى وضع نابليون بداية تأسيسه فى مصر منذ احتلاله لها فى عام ١٧٩٨ وحتى عام ١٨٠١ ، وهو نظام الدواوين ، فقد أسس محمد على بعض المجالس أو الدواوين التى اختصت بمناقشة مختلف شئون البلاد ، الا أنها كانت ـ كما كانت قبل ذلك فى عهد نابليون ـ مجالس استشارية . وكان من بينها[٢٩] :

أ ـ مجلس الحكومة (أو الديوان العالى) : وكان مقره القلعة ، يلقب رئيسه بكتخذا بك ، وهو وكيل الباشا أو نائبه ، وكان بمثابة رئيس الوزراء ووزير الداخلية . وكان هذا المجلس أو الديوان يتألف من دواوين فرعية مثل :

ـ ديوان الحربية (الجهادية) ـ ديوان البحرية ـ ديوان التجارة والشئون الخارجية ـ ديوان المدارس (المعارف العمومية) ـ ديوان الأبنية ـ ديوان الأشغال .

ونلاحظ تمثيل الصفوة العسكرية هنا بديوانين يأتيان فى المقدمة لأهميتها عن باقى الدواوين .

ب ـ ثم ألف فى عام ١٨٣٤ مجلسا أسماه المجلس العالى يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الجامع الأزهر ، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة ، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات ، واثنين

من الأعيان عن كل مديرية ينتخبهما الأهالى . ورأس هذا المجلس عبدى شكرى باشا أحد خريجى البعثة العلمية الأولى ، والذى درس فى فرنسا فى علم الادارة والحقوق ، مع أن رفاعة بك يذكره بصفات عسكرية فى معرض حديثه عن البعثة الأولى فيذكره قائلا" فأولهم صاحب الرأى التام والمعرفة والأحكام حائز فضيلتى السيف والقلم ، والعارف برسوم العرب والعجم ، حضرة عبدى أفندى المهردار(٣٠) وان صح ذلك فتكون الصفوة العسكرية بذلك فى قمة البناء السياسى التنفيذى فى تلك الفترة .

(٢) مجلس المشورة :

وهو الهيئة الشعبية التى أنشأها محمد على ١٨٢٩ ، التى يمكن اعتبارها بداية لظهور النظام النيابى ، كما يمكن أن تعتبر بداية لنظام الشورى . وقد تألف هذا المجلس من كبار موظفى الحكومة والعلماء وأعيان القطر المصرى . وقد كانت سلطة المجلس استشارية ، كما كان الديوان العمومى والديوان العام فى عهد الحملة الفرنسية . وكانت مشورته مقصورة على مسائل الادارة والتعليم والأشغال العمومية(٣١) . ومع أن هذا المجلس يبدو مدنيا فى شكله ، فقد كانت الصفوة العسكرية ممثلة فيه أيضا من خلال كبار موظفى الحكومة ، فقد كان من بينهم أولاد ابراهيم باشا رئيس المجلس ، هذا إلى جانب :

ــ محمود بك ناظر الجهادية
ــ أمير اللواء محمد بك ناظر عموم المهمات الحربية ومعمل البارود والطبخانة وعموم الفابريقات .
ــ خليل أفندى ناظر الترسانات .
ــ عبد الباقى أفندى مدير خزينة الجهادية باشمحاسبجى .

هذا الى جانب الأعضاء من مأمورى الأقاليم . وكلهم يمكن أن نعتبرهم ممن يدخلون فى دائرة الصفوة العسكرية والبالغ عددهم ٢٤ عضوا . وبذلك نرى غلبة الطابع العسكرى أيضا على هذا المجلس .

(٣) القانون الأساسى سنة ١٨٣٧ :

وهو الذى يعرف بقانون (السياستنامه) والذى حصر السلطة فى سبعة دواوين :

أ ــ الديوان الخديوى : وينظر فى شئون الحكومة الداخلية العامة وله سلطة قضائية ، حيث كان يفصل فى بعض الدعاوى الجنائية ، وكان له الاشراف على عدة مصالح أخرى مثل مصلحة الأبنية وفروعها والمخبز الملكى والسلخانة وترسانة بولاق وغيرها . (ويشبه ذلك فى البناء المعاصر وزارة شئون رئاسة الجمهورية) .

ب ــ ديوان الايرادات : وكان ينقسم إلى قسمين : أحدهما يختص بحسابات كافة المديريات وجزيرة كريد والحجاز والسودان ، والثانى يختص بايراد مدينتى مصر والاسكندرية . (ويشبه ذلك فى البناء المعاصر وزارة المالية والخزانة) .

ج ــ ديوان الجهادية : وهو الذى ينظر فى كافة المصالح العسكرية ، مثل نظام الجنود البرية وضبط حركاتها وتعليماتها ، ومهمات الفيالق والثكنات ومواضع الخيام والقلاع والمستشفيات العسكرية والشئون الصحية للجنود ، وورش ومخازن المهمات الحربية ومعامل البارود ، وأشوان المؤ ن العسكرية والمخابز (ويمثل ذلك مع ديوان البحر ما يسمى الآن بوزارة الدفاع) .

د ــ ديوان البحر : ويختص بالنظر فى ادارة وتنظيم الدونانمة (الأسطول) وضبط حركاتها والترسانة ، والخزينة البحرية وتجهيز المهمات والمؤ ونة والمستشفيات البحرية .

هـــ ديوان المدارس : وهو الذى ينظر فى أمور المدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية (العالية) والكتبخانات ، ومخازن الآلات والأدوات والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق ، وادارة الوقائع المصرية ومصلحة الأمور الهندسية ، وادارة الزرائب والأسطبلات الكبرى فى شبرا (ويتطابق ذلك فى البناء المعاصر مع كل من وزارات التعليم والأشغال والرى فيما عدا الادارة الأخيرة) .

و ــ ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية : وهو الذى ينظر فى العلاقات الخارجية ومعاملة الأجانب وبيع متاجر الحكومة ومشترياتها (ويتطابق هذا الديوان فى البناء المعاصر مع وزارة الخارجية وكذلك وزارة التجارة الداخلية)

ز ـ ديوان الفابريقات : وينظر فى ادارة فابريقة الطرابيش فى فوة ، وكافة الفابريقات التى كانت توجد فى مدينة مصر ومدن الأقاليم[٣٢] (ويشبه ذلك فى البناء المعاصر الى حد ما وزارة الصناعة) .

وهكذا فقد كانت هذه الدواوين السبعة ، التى حددها القانون الأساسى لعام ١٨٣٧ ، بمثابة السلطة التنفيذية بوزاراتها المختلفة ، والتى مثلت الصفوة العسكرية فيها ديوان الجهادية وديوان البحر أيضا .

(٤) المجلس الخصوصى والمجلس العمومى :

ثم أنشأ محمد على فى سنة ١٨٤٧ ثلاثة مجالس جديدة وهى :

أ ـ المجلس الخصوصى : برئاسة ابراهيم باشا وعضوية أربعة منهم كتخدا باشا (عباس باشا حفيد محمد على) ، ويختص بالنظر فى شئون الحكومة الكبرى وسن اللوائح والقوانين واصدار التعليمات لجميع مصالح الحكومة .

ب ـ المجلس العمومى : (أو الجمعية العمومية) أنشىء بديوان المالية ، ويضم وكيل الديوان الخديوى وبعض المديرين (المالية والمدارس والحسابات) وبعض المفتشين (الفابريقات والشفالك أو بعض رؤساء الأقلام ودواوين الحكومة . وينظر فى شئون الحكومة العمومية التى تحال اليه ، ويرسل قراره الى المجلس الخصوصى ، واذا وافق عليه يحال للباشا ليأمر بتنفيذه فى حالة اقراره .

ج ـ المجلس العمومى بالأسكندرية : وينظر فى شئون الاسكندرية ، ويرأسه ناظر ديوان الأسكندرية ، ويضم فى عضويته : ناظر ديوان البحرية ، وناظر ديوان التجارة ومأمور الضبطية وأمين الجمرك وناظر الترسانة ووكيل الدونانمة[٣٣] . ونلاحظ هنا تم[illegible] الصفوة العسكرية الواضح فى تشكيله .

نستطيع أن نقرر اذن أن فترة حكم محمد على كانت فى بدايتها بعثا للعسكرية المصرية ، من خلال اهتمامه بالمدارس العسكرية وبالصناعات الحربية وبالمدارس المتخصصة كذلك من ناحية ، ثم بالبعثات العلمية العسكرية من ناحية أخرى ـ والتى سنعرض لها بعد قليل ـ كذلك كانت فى تقدمها بعد ذلك ايذانا بنمو الصفوة العسكرية المصرية ، التى بدأت ممارسة نشاطها السياسى من خلال التنظيمات السياسية ، التى أنشأها محمد على تباعا ، بدءا من الدواوين ثم مجلس المشورة ، ثم

من خلال القانون الأساسى لعام ١٨٣٧ (السياستنامه) وانتهاء بالمجلس الخصوصى والمجلس العمومى (وخاصة ما كان منه بالاسكندرية) .

ننتقل بعد ذلك الى الجانب الثانى من اهتمامات محمد على والذى كان عاملا حاسما فى نشأة وظهور الصفوة العسكرية على أسس علمية هذه المرة وهو البعثات العلمية .

ثالثا : البعثات العلمية ودورها فى تشكيل الصفوة العسكرية :

لم تكن البعثات العلمية التى بدأت فى عصر محمد على ، من أجل التقدم فى مجالات البحث العلمى فى شتى العلوم المدنية فقط ، بل كانت من أجل أهداف عسكرية أيضا ، ومن أجل انشاء جيش مصرى قوى . وقبل أن نوضح كيف كانت هذه البعثات العلمية ، طريقا سلكته الصفوة العسكرية الى البناء السياسى ، فاننا نوضح أولا طبيعة هذه البعثات وأهدافها :

لقد أراد محمد على أن تصبح لمصر شخصيتها المستقلة عن الغرب ، ولا يتسنى له ذلك الا بنقل العلوم التى كانت سببا فى تقدمه ، ولذلك فلقد بدأ يرسل المبعوثين الى أوربا ، ليأخذوا من علوم الغرب وفنونه ويتعلموا لغته وتجاربه ، ليكونوا له مساعدين بعد عودتهم الى مصر ، ويتولوا ادارة المصانع والمدارس والدواوين .

ومن أجل ذلك فقد وضع لهم برنامجا أساسيا وهو النظر إلى الأمور بأنفسهم ، وقرن العلم بالعمل والفحص بالتدقيق(٣٤) .

ولم يعنى محمد على كثيرا بثقافة المبعوثين وجنسياتهم وأعمارهم ، بقدر عنايته بالفكرة نفسها ، فأرسل البعثات ــ وخاصة فى بداية حكمه ـ من مختلف البيئات العلمية والثقافية ، من الأزهر والمدارس الخصوصية ، ومن مختلف الأعمار : فمنهم من يزيد على الثلاثين ، ومنهم ، من لم يبلغ العشرين ، وذلك لكى يتخصصوا فى مختلف الفنون الحربية والمدنية والطبية والصناعية . أما عن أعضاء هذه البعثات ، فكان منهم الامراء والمشايخ وأولاد الذوات والعمد والأهالى ، من جنسيات مختلفة ، من العرب والترك والجركس ، وبعض الروم والأرمن من أولاد المستخدمين منهم فى الحكومة(٣٥) .

وقد أنفقت الحكومة الكثير على هذه البعثات ، وكما يذكر الشيخ رفاعة رافع العضو ببعثة عام ١٨٢٦ ، فانهم كانوا يعدون فى فرنسا من الموسرين بل من الأغنياء لتجملهم بالملبس الغريب ولا نتسابهم لولى النعم[٣٦] .

ويذكر النديم أن البعثات التى أرسلها محمد على إلى أوربا ، كانت تضم ٢٩٠ تلميذا معظمهم من الترك والعرب وبلغ مصروف المجموع ٢٧٣٣٦٠ جنيها[٣٧] على حين يرى الرافعى أن عددهم بلغ من سنة ١٨١٣ الى سنة ١٨٤٧ ، ٣١٩ تلميذا منهم ٢٨ فى الرسلات الثلاث الأولى ، ابتداء من ١٨١٣ الى سنة ١٨٢٥ و ٢٩١ فى البعثات الكبرى ابتداء من سنة ١٨٢٦ . وبلغت التكاليف ٣٠٣٣٦٠ من الجنيهات[٣٨] .

على أن مجلس المدارس قد غير من الطريقة التى كانت تتبع فى ارسال البعثات قبل سنة ١٨٣٦ ولم يعد يرسل لأوربا ، الا الطلبة المتخرجين من المدارس الخصوصية العارفين بلغة البلاد التى سيسافرون اليها ، ولذلك فلقد كان معظمهم من خريجى المدارس الحربية والمدارس الخصوصية كالطب والهندسة والعمليات والألسن . الا أن المامهم باللغة الأجنبية لم يكن متاحا ، ذلك لأن برامج المدرسة الخصوصية ، لم تكن تشمل اللغة الانجليزية أو الفرنسية ،وكانت تلك هى الصعوبة الأولى ، التى كانت تواجه طلبة البعثات ، والتى لم تتح لنظام البعثات أن يكون كافيا لخلق هذا الجيل من المثقفين القادرين على تحقيق نهضة مصر . يضاف إلى ذلك أنه كانت هناك عقبة أخرى ، تحد من نجاح الطلبة المبعوثين ، وهى تجمعهم فى مكان واحد ، فذلك لايتيح لهم أن يختلطوا بالأوساط الغربية مما يمكنهم من اتقان لغة البلاد التى يعيشون فيها .

أما عن واجبات أعضاء البعثات ، فكان محمد على يرى أن أول واجب على هؤلاء الأعضاء هو ترجمة العلوم التى درسوها فى أوربا ، مما يمكن الحكومة من تنفيذ اصلاحاتها . فكانت تقدم لهم الكتب وهم ما يزالون فى الحجر الصحى[٣٩] ، أو أنهم كانوا يحتجزون فى أماكن لا يبروحونها حتى ينتهوا من الترجمة . فكانت هذه البعثات اذن ذات مهمة مزدوجة : تعلم الفنون والمهارات فى أوربا بالدرجة الأولى

من ناحية ، ثم نقل هذه العلوم بترجمتها من ناحية أخرى ، وذلك للاستفادة بها فى اتمام المشروعات فى مصر .

الاتجاهات العلمية للبعثات وأنماطها :

ونستطيع أن نرصد من خلال هذه البعثات نوعين من الاتجاهات :

١ ــ البلاد التى أرسلت اليها : فقد أرسلت البعثة الأولى الى ايطاليا فى عام ١٨١٣ والثانية الى فرنسا فى عام ١٨١٨ ، والثالثة أيضا الى فرنسا فى عام ١٨٢٦ وبعثة أخرى عام ١٨٣٣ . ثم بعثات صناعية الى النمسا وفرنسا وانجلترا فى عام ١٨٢٩ . ثم بعثة الى انجلترا فى عام ١٨٢٩ وبعثة الأحباش الى فرنسا فى عام ١٨٣٢ ، والبعثة الطبية الى فرنسا فى عام ١٨٣٢ ، ثم بعثة عام ١٨٤٤ الى فرنسا ، وبعثة طبية الى النمسا وفرنسا فى عام ١٨٤٥ .

٢ ــ تخصصاتها : أرسلت هذه البعثات لتعلم الفنون العسكرية أولا ، ثم مختلف الصنائع والفنون ، الى جانب السياسات العسكرية والمدنية .

ويقسم الرافعى أنماط هذه البعثات الى نمطين أساسيين[٤٠] :

(١) الارساليات الأولى : وهى التى بدأت ترسل فيها مصر الطلبة المصريين الى أوربا فى عام ١٨١٣ وما بعدها الى ايطاليا أولا لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة وغيرها من الفنون .

(٢) البعثات الكبرى : ويرى الرافعى أن محمد على قد أرسل أول بعثة من البعثات الكبرى فى عام ١٨٢٦ ، وكانت تضم أربعين طالبا ، زيدت إلى أربعة وأربعين فى عام ١٨٢٨ ، وفى عام ١٨٤٤ أوفدت بعثة كبرى من الطلبة لتلقى العلوم والفنون الحربية ، مؤلفة من سبعين طالبا ، ولحق بهم غيرهم كما كان بينها أربعة من الأمراء ، ولهذه البعثة الأخيرة أهميتها الكبرى ، حيث أنشئت المدرسة المصرية العسكرية فى باريس ، والتى تولى ادارتها اسطفان بك . واستمرت تؤدى عملها الى أن ألغيت فى عام ١٨٤٨ . وتعتبر هذه البعثة بذلك بداية التحول العسكرى المصرى الحقيقى .

الاتجاه العسكرى للبعثات العلمية :

نلمس الاتجاه العسكرى للبعثات العلمية من خلال مظهرين :

الأول : التخصصات العسكرية التى ظهرت من خلال هذه البعثات والمتخصصين فيها .

الثانى : الممارسات السياسية لأعضاء البعثات العسكرية .

ونعرض لهما كما يلى :

١ ـ التخصصات العسكرية للبعثات العلمية :

لقد اتسمت البعثات العلمية فى عصر محمد على ، بالطابع العسكرى منذ بدايتها ، فقد كان الغرض من ارسال أول بعثة علمية فى عام ١٨١٣ الى مجموعة من مدن ايطاليا هو دراسة الفنون العسكرية وبناء السفن ، إلى جانب تخصصات مدنية أخرى مثل الطباعة والهندسة[٤١] . كذلك فقد كانت البعثة الثانية الى فرنسا فى عام ١٨١٨ لنفس الغرض ، فقد كان من بين طلبتها عثمان نور الدين أفندى الذى أرسل فى عام ١٨١٩ لاتقان الفنون الحربية والبحرية ، والذى عاد الى مصر فى عام ١٨٢٠ ، وترقى فى المناصب حتى رتبة سر عسكر ، ورئيسا للعمارة البحرية المصرية سنة ١٨٢٨[٤٢] .

وكان للبعثة الثالثة الى فرنسا فى عام ١٨٢٦ ، التى ضمت ٤٢ تلميذا ولحق بهم غيرهم ، نفس الغرض أيضا ، ولكن الى جانب التخصصات العلمية الأخرى ، حيث كان موضوع الفرقة الأولى هو الادارة الحربية ، وموضوع الفرقة الثانية الادارة الملكية ، والفرقة الثالثة الهندسة الحربية وعلم المدفعية ، والفرقة الخامسة الطب . أما تلاميذ البحرية فقد درسوا الهندسة وعلم المثلثات وفن الملاحة[٤٣] .

وكان من بين أعضاء هذه البعثة ، البالغ عددهم أربعة وأربعون مبتعثا ، ثلاثة عشر ممن تخصصوا فى الشئون العسكرية وذلك كما يلى :

٤ للادارة الحربية ٣ للادارة البحرية ٣ للهندسة الحربية

٢ للمدفعية ١ لصب المعادن وصنع الأسلحة[٤٤] .

٢ ــ الممارسات السياسية للعائدين من البعثات العسكرية :

لعلنا نستطيع منذ البداية أن نوضح اتجاها عاما ، للممارسات السياسية للعائدين من البعثات العسكرية ، وهى أنهم قد ساهموا فى كل عناصر البناء السياسى المصرى ، فقد شاركوا فى السلطة التنفيذية فى رئاسة الحكومة ثم كأعضاء فيها ، ثم ظهر لهم وجود أيضا من خلال السلطة القضائية ـ وهذا أمر يثير الاهتمام فليس فى خلفية العسكريين الثقافية ، أى أساس للثقافة القانونية ـ ثم ظهر لهم وجود أيضا فى الجهاز البيروقراطى . كما ظهروا أيضا مشاركين فى السلطة التشريعية . ونستطيع أن نلمس ذلك واضحا من خلال التراجم التى أوردها كثير من المؤرخين المصريين المعاصرين ، سواء عند أمين سامى باشا ، أو عند الأمير عمر طوسون ، أو عند عبد الرحمن الرافعى ، لأعضاء البعثات العلمية فى عصر محمد على .

وعن العلاقة بين جنسيات المبتعثين وتخصصاتهم العلمية فى البعثة ، فقد لوحظ أن التلاميذ الذين من أصل أرمنى أو عثمانى ، قد اقتصرت دراستهم على الادارة الحربية والمدنية والبحرية وفن السياسة ، على حين خصص للمصريين المواد الأخرى كالطب والعلوم الكيمائية والترجمة وغيرها . ونستطيع أن نوضح هنا أولا أنماط الممارسات العسكرية ، التى يمكن أن نعطى لها أمثلة فيما يلى :

(١) عسكرى ـ سياسى
(٢) عسكرى ـ بيروقراطى
(٣) عسكرى فى وظائف عسكرية
(٤) عسكرى فى صناعة عسكرية
(٥) عسكرى أنجب ساسة
(٦) عسكرى ـ تشريعى
(٧) مدنى فى وظائف عسكرية

على أن تحديد هذه الأنماط ليس تحديدا قاطعا ، فكثيرا ما تداخلت هذه الأنماط بعضها مع بعض ومارس العسكرى وظائف أكثر من نمط خلال حياته المهنية ـ على ما سيبدو لنا ذلك بعد قليل ـ ، وانما كان توضيح هذه الأنماط أولا بغرض التحليل فقط . ونجد من بين أعضاء البعثات الخمسين الذين تحدث عنهم الرافعى ، والذين تخصصوا فى الفنون الحربية ، من لمع نجمه منهم فى سماء السياسة والجهاز البيروقراطى مثل :

محمد شريف باشا ، على مبارك باشا ، على ابراهيم باشا ، حماد عبد العاطى باشا . وحسن أفلاطون باشا ، وكيل نظارة الجهادية فى عهد توفيق باشا . عثمان صبرى باشا ، رئيس محكمة الاستئناف المختلطة عام ١٨٨٩ . على شريف باشا ، رئيس مجلس شورى القوانين .

سليمان نجاتى بك . مأمور المدارس الحربية ، ثم قاضى بمحكمة الأسكندرية المختلطة ، ثم وكيل محكمة الاستئناف الأهلية عام ١٨٨٣ .

أحمد راسخ بك ، مدير الوقائع المصرية ، ثم مستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة عام ١٨٧٦ .

شحاته عيسى بك ناظر مدرسة أركان الحرب فى عهد اسماعيل باشا . .

صادق سليم بك ناظر المهندسخانة فى عهد اسماعيل وتوفيق .

سعد نصر باشا ، رئيس محكمة الاستئناف المختلطة عام ١٩٠٣ .

أحمد خير الله بك ، الذى أصبح فيما بعد قاضيا بالمحكمة المختلطة[٤٥] .

وتمشيا مع الأنماط السبعة التى ذكرناها قبل ذلك ، فاننا يمكن أن نعطى أمثلة لها فيما يلى :

(١) **العسكرى ـ السياسى :**

ويمكن أن نعطى أمثلة لهذا النمط عند كل من :

أ ــ دويدار مصطفى مختار أفندى : (مير اللواء مصطفى مختار بك) وهو الذى سافر الى فرنسا فى عام ١٢٤١ هـ (١٨٢٦م) لتعلم الادارة الحربية . وعاد فى سنة ١٢٤٧ هـ (١٨٣٢ م) وأحسن عليه برتبة البكباشى وأرسل للشام ، بناء على طلب ابراهيم باشا سر عسكر فى عام ١٢٤٨ هـ مدة الحرب فى الشام . ثم تعين بعد ذلك رئيسا لمجلس شورى التعليم ، ثم مديرا للمدارس ورئيسا للمجلس العالى فى عهد محمد على باشا[٤٦] .

ويرى عمر طوسون أنه لما رجع إلى مصر ، عين عضوا فى المجلس الأعلى للحكومة ، ومديرا لديوان الحربية سنة ١٨٣٥ ، ثم مديرا لديوان المدارس سنة ١٨٣٦ ، أى ناظرا لها وبذلك يعد أول ناظر للمعارف فى مصر[٤٧] .

ب ــ حسن الاسكندرانى أفندى : سافر الى فرنسا سنة ١٢٤١ هـ . وهو حسن بك أحد الثمانية الذين تخصصوا لدراسة فن البحرية والهندسة العسكرية . حضر من أوربا سنة ١٢٤٦ هـ ثم حاز لقب باشا فيها بعد . . وبعد خدمات جليلة تعين ناظرا للبحرية(٤٨) .

ج ــ نوبار أفندى (باشا) (١٨٢٥ ــ ١٨٩٩) وهو أرمنى الجنس قريب باغوص بك ، لحق بتلاميذ بعثة عام ١٨٤٤ ودخل المدرسة الحربية المصرية بباريس ، وبعد عودته لمصر التحق بوظائف الحكومة وارتقى فيها سريعا ، فتولى مناصب كثيرة فى السكة الحديدية ومصلحة التجارة وغيرهما . ثم نظارة الأشغال عام ١٨٦٥ ، ونظارة الخارجية عام ١٨٦٦ ، ثم رياسة النظارة عام ١٨٧٨ فى عهد اسماعيل ، وهى أول نظارة نظامية مسئولة فى الحكومة المصرية . ثم تولى رياستها فى عهد الخديوى توفيق عام ١٨٨٤ مع نظارة الخارجية وبقيت نظارته هذه حتى عام ١٨٨٨ . ثم تولى رياسة النظارة مرة ثالثة فى عام ١٨٩١ واستعفى منها فى عام ١٨٩٥(٤٩) .

(٢) العسكرى ـ البيروقراطى :

ونجد لهذا النمط أمثلة كثيرة نذكر منها على سبيل المثال :

أ ــ محمد مظهر باشا : وهو من تلاميذ البعثة الأولى ، سافر إلى فرنسا عام ١٢٤١ وأقام فى باريس عشر سنوات ، تخصص فى دراسة الرياضيات والهندسة ونبغ فى العلوم الهندسية والرياضة ، ولما عاد إلى مصر عين ناظرا لمدرسة المدفعية بطرة ، ثم نال رتبة بكباشى ، تولى وظائف هندسية متنوعة . وهو الذى بنى منار الاسكندرية القائم بطرف شبه جزيرة رأس التين . وتعين مع موجيل بك واختص بالاشراف على انشاء قناطر فرع الغرب من القناطر الخيرية وأنعم عليه برتبة الميرالاى . ونال فى عهد اسماعيل باشا رتبة الباشوية (رتبة الميرميران) . ترقى فيها بعد الى وزير الأشغال(٥٠) .

ب ــ مصطفى بهجت باشا (مصطفى محرجى) : بالمهندسخانة ، سافر الى فرنسا مع أعضاء البعثة الأولى ، وأقام فى باريس عشر سنوات وأتقن العلوم الرياضية والهندسية . ولما عاد الى مصر عين ناظرا لمدرسة القصر العينى لمدة سنتين ونال رتبة

د ــ على ابراهيم أفندى باشا : أختير من بين تلاميذ مدرسة الطوبجية المصرية للسفر إلى فرنسا فى بعثة ١٨٤٤ ، فالتحق بالمدرسة المصرية الحربية فى باريس ، وتلقى بهذه المدرسة الفنون الحربية ، ثم التحق بمدرسة متز Metz للمدفعية والهندسة الحربية . انتظم فى سلك الجيش الفرنسى للتمرين فيه لمدة سنة . عاد إلى مصر فى عام ١٨٤٩ وعين بمعية عباس الأول . أنعم عليه برتبة صاغ قول أغاس ثم رتبة بكباشى ، وعينه الوالى استاذا لنجله الأمير الهامى ، وكوفىء برتبة قائمقام ثم رتبة أميرالاى ، ثم تقلد الوظائف التالية :

ــ معاونا أول بنظارة الحربية ، ثم استقال منها ولم يعد لها الا فى عهد سعيد باشا .

ــ ناظرا للمدرسة التجهيزية فى عهد اسماعيل .

ــ مأمورا لتفتيش هندسة قناة السويس فى عام ١٨٦٧ ، فوكيلا لمحافظة عموم القنال ، فمأمورا للدروس فى المدارس الحربية ، فمأمورا لمصلحة التنظيم بالقاهرة .

ــ عاد رئيسا لمجلس التجارة ، ثم عين وكيلا لمجلس زراعة الوجه البحرى .
ناظرا للمدرسة التجهيزية ، فوكيلا لمحافظة الاسكندرية .

ــ قاضيا بالمحاكم المختلطة ، فمستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة .

ــ ناظرا للمعارف فى عهد الخديوى توفيق ، ثم ناظرا للحقانية فى عام ١٨٨٢[٥٣]

(٣) عسكرى فى وظائف عسكرية :

ونذكر أمثلة لهذا النمط عند كل من :

أ ــ مصطفى أفندى : هو رفيق مصطفى مختار بك ، سافر معه فى سنة ١٢٤١ لفرنسا وعندما عاد سنة ١٢٤٧ هـ أنعم عليه برتبة البكباشى . أرسل الى الشام بناء على طلب ابراهيم باشا سرعسكر الجيوش المصرية المحاربة فى الشام سنة ١٢٤٨هـ .

ب ــ أحمد أفندى : سافر الى فرنسا سنة ١٢٤١ هـ ، وحضر بعد أن أتم صناعة صب المدافع . عين فى الطبخانة المصرية برتبة ملازم أول بعد امتحانه فى صب مدافع الطراز الجديد .

ج ـ محمد أفندى : سافر الى فرنسا فى عام ١٢٤١ هـ ، وحضر منها بعد أن أتم فن عمل السفن ، وعين فى سنة ١٢٥٠ بالبحرية[٥٤] .

(٤) عسكرى فى صناعة عسكرية :

ونجد بعضا من أسماء هؤلاء ، ضمن أسماء البعثات الصناعية الى النمسا وفرنسا وانجلترا ، مثل :

أ ـ أحمد شعلان أفندى : وكان برتبة صاغقول وصناعته سباك ، وعمل ناظرا لمعمل السبك .

ب ـ محمد غانم أفندى : صاغقول ومهنته سباك ، عمل رئيسا لأسطوات معمل السبك .

ج ـ أحمد وهيب أفندى : صاغقول ومهنته مهندس ميكانيكى ، اشتغل فى تركيب ماكينة المبيضة ، وانشاء قناطر وطرق[٥٥] .

(٥) عسكرى انجب ساسة :

وينطبق هذا النمط على بعض العسكريين ، سواء منهم الذين تولوا مناصب عسكرية ـ سياسية ، أو عسكرية فقط ، ثم كان أحد أحفادهم أو أبنائهم من العسكريين أو المدنيين ، من الذين تولوا أعمالا سياسية . ولعل ذلك يدل على أن الصفوة الوراثية ـ التى أشرنا اليها قبل ذلك ـ لا تظهر فقط من خلال النظام الملكى ، وانما نجد لها وجودا أيضا بين أعضاء الصفوة العسكرية وكان من بين هؤلاء :

أ ـ محمد يحيى باشا : الذى سافر الى أوربا فى عام ١٨٢٧ لدراسة علم الكيمياء والفنون البحرية ، ثم عين بعد عودته رئيسا لورشة الآلات والبواخر الحربية بدار الصناعة (الترسانة) بالأسكندرية ، وهو جد عبد الفتاح يحيى باشا[٥٦] ، الذى تولى عددا من المناصب السياسية فى الجهاز التنفيذى .

حيث عين فى عام ١٩٣٠ وزيرا للحقانية ، ثم وزيرا للخارجية ، ثم أصبح رئيسا للوزارة فى عام ١٩٣٣ ، ثم عاد لمنصب وزارة الخارجية مرة أخرى فى عدة وزارات من عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٣٩ .

ب ــ حسن أفلاطون افندى (باشا) : وهو الذى عين بعد عودته من بعثة ١٨٤٤ لفرنسا ، ضابطا بمدفعية الجيش المصرى ، ثم رئيسا للمعامل الحربية بالحوض المرصود ، ثم وكيلا لنظارة الحربية فى عهد توفيق ، ثم وكيلا لنظارة الحربية فى نظارة شريف التى كان محمود سامى ناظرا للجهادية بها ، ثم عين أخيرا ناظرا للحربية فى نظارة شريف الثانية فى عام ١٨٨٢ ، فقد كان نجله محمد أفلاطون باشا ، هو وزير الحربية والبحرية فى وزارة عدلى باشا الأخيرة سنة ١٩٢٦ ، كما كان وكيلا لوزارة المواصلات قبل ذلك[٥٧] .

(٦) العسكرى التشريعى :

وقد كان هذا النمط أقلها ممارسة من جانب العسكريين ، ونجد لذلك مثلا عند :

محمد شريف بك : الذى أرسل الى فرنسا فى بعثة ١٨٤٤ لتعلم الفنون الحربية ، ثم عاد إلى مصر فى أوائل حكم عباس الأول ، وكانت أهم وظائفه العسكرية[٥٨] ، تعيينه سردارا للجيش المصرى ، فى أركان حرب سليمان باشا الفرنساوى . ثم عين قائدا بفرقة الحرس فى عهد سعيد باشا . وترقى فى السلك العسكرى حتى وصل الى رتبة اللواء ثم غادره .

أما عن الوظائف المدنية : فقد تولى وظائف تشريعية وتنفيذية كذلك ، حيث عين مديرا لديوان الخارجية فى يناير ١٨٥٨ وحتى عام ١٨٦١ . ثم عين رئيسا لمجلس الأحكام فى عهد اسماعيل . وعين على ديوانى الداخلية والخارجية حتى عام ١٨٦٦ . ثم أسندت اليه رئاسة المجلس الخصوصى (ولعل ذلك يمثل بداية ممارسة العسكريين للسلطة التشريعة) ، كما كان رئيسا لمجلس النواب الذى حل المجلس الخصوصى فى نفس العام .

وكان من الوظائف التنفيذية التى تولاها : أن كان نائبا عن الخديوى (قائمقام) ، فى ٩ يوليو ١٨٦٧ أثناء غيابه فى أوربا واالأستانة للداخلية والخارجية . ثم تولى نظارتى الداخلية والخارجية . وتولى رياسة الوزارة فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ مع نظارتى الداخلية والخارجية ، وأخيرا تولى رياسة النظارة فى عام ١٨٨١ مع نظارة الداخلية .

(٧) مدنى فى وظائف عسكرية :

يدل هذا النمط على مدى التفاعل فى العلاقات العسكرية ـ المدنية فلم تكن ظاهرة اشتغال العسكريين بالسياسة فى تلك الفترة هى السائدة فقط ، بل هناك من جانب آخر بعض المدنيين الذين تولوا وظائف عسكرية من أولئك الذين رافقوا العسكريين فى بعثاتهم الخارجية ، وقد ظهر هذا النمط فى أوضح صورة عند كل من رفاعة رافع وعلى مبارك ، وذلك كما يلى :

أ ـ الشيخ رفاعة رافع : كان عضوا ببعثة عام ١٨٢٦ ونبغ فى علوم الجغرافيا والتاريخ والترجمة وبعد عودته تقلد عددا من الوظائف المدنية والعسكرية التى كان من أهمها تعيينه مدرسا بمدرسة طرة برياسة مير اللواء سكورابك . ثم أسس مدرسة الألسن وتعين ناظرا عليها ، ثم عينه سعيد باشا ناظرا على المدرسة الحربية بالقلعة(٥٩) .

ب ـ على مبارك أفندى (باشا) : انتخب من مدرسة المهندسخانة ببولاق للسفر فى بعثة ١٨٤٤ ، وبعد عودته أنعم عليه برتبة اليوزباشى أول ، ثم عين أستاذا بمدرسة طرة وأنعم عليه برتبة صاغقول أغاس . .

وكانت بداية ممارسته المهام العسكرية ، عندما عينه سعيد باشا فى عام ١٨٥٥ للالتحاق بالجيش المصرى الذى سافر لمحاربة الروسيا مع الجيوش العثمانية فى حرب القرم . وبعد عودته منها عين معاونا لديوان الجهادية ثم وكيلا لمجلس التجارة ، ثم أحيل اليه تعليم الضباط وصف الضباط القراءة والكتابة . ثم انتقل بعد ذلك الى العديد من الوظائف المدنية الهامة التى كان آخرها تولى ديوان المعارف فى عام ١٨٨٨ وحتى عام ١٨٩١(٦٠)

وهكذا فمن خلال عرض هذه الأنماط المختلفة للممارسات العسكرية ـ السياسية ، لعدد من أعضاء البعثات المصرية فى عهد محمد على ، نستطيع أن نتبين بجلاء مدى ما أسهمت به البعثات العلمية فى تكوين الصفوة العسكرية منذ نشأتها ، وأعدادها للدور السياسى ، وكيف أنها كانت الطريق العلمى للصفوة العسكرية ، لكى تسهم بدور آخر غير عسكرى فى نشاطها المهنى ، وهو الدور السياسى بمختلف جوانبه التنفيذية والقضائية والتشريعية وفى الجهاز البيروقراطى أيضا . وقد كان لذلك أيضا دوره فى الفترة اللاحقة لها ، أى فى فترة ثورة عرابى عام ١٨٨٢ ، فكانت

بمثابة الفترة التحضيرية لها ، حيث أقامت الأسس العلمية للصفوة العسكرية ، وهى التى مكنتها فيما بعد من ممارسة دورها العسكرى ــ السياسى .

ولعل ذلك يوضح أيضا بما لايدع مجالا للشك ، أن تشكيل هذه الصفوة العسكرية المبكرة ، قد كان بفعل عوامل ثقافية خارجية ، فى مقدمتها البعثات العلمية ، ومع ذلك فقد كان لها تأثيراتها الداخلية . ثم تفاعلت العوامل الخارجية مع الداخلية ، فأدت لممارسة الصفوة العسكرية لأدوار سياسية .

على أن العوامل الخارجية لم تكن تتمثل فقط فى الجانب الثقافى ، وانما كان هناك أيضا ضمن العوامل الخارجية ، ما هو مرتبط بالسياسة الاستعمارية ، التى خططت لاحباط مشروعات محمد على العسكرية ـ وأسرته من بعده ــ لاحياء العسكرية المصرية وبعثها من جديد . فكان التوسع الاستعمارى الذى هدد أمن وسلام مصر ، والذى كان عاملا جوهريا فى أن تهب الصفوة العسكرية لكى تدافع عن مصر عسكريا وسياسيا . كما كان عاملا جوهريا أيضا فى القضاء على هذه الصفوة العسكرية الوليدة . وذلك على ما سنرى فى الفصل القادم عن ثورة عرابى وبداية ظهور قوة الصفوة العسكرية .

ولنا أن نتساءل : هل استطاعت هذه الصفوة العسكرية ، التى كانت نتاجا للبعثات العسكرية ، أن تؤثر فى البناء السياسى المصرى ؛ وبالتالى فى بناء القوة ؟

نعم لقد استطاعت ذلك بالفعل فى جانب واحد وهو البناء السياسى أما فى بناء القوة فلم تستطع ، لأنها لم تكن قادرة على الوصول الى قمة البناء السياسى المصرى فى تلك الفترة . فقد كانت الصفوة العسكرية المصرية لثورة ١٨٨٢ بعيدة تماما عن هذه القاعدة العلمية للصفوة العسكرية ، فقد كان قادتها من بين الضباط من تحت السلاح ، ممن لم تتوفر لهم الثقافة العسكرية العالية المستوى ، ولذلك فمع أن هذه الصفوة العسكرية استطاعت أن تمارس أدوارا عسكرية وسياسية ، على درجة كبيرة من الأهمية غيرت من تاريخ مصر ، لكنها لم تستطع مواصلة الدور على طريق البناء السياسى ، حيث لم تمكنها ثقافتها المحدودة ــ التى ظهرت فيها المعتقدات الدينية

والشعبية على ما سنرى فى الفصل القادم ـ من أن تصبح صفوة مؤثرة فى البناء السياسى وبالتالى فى بناء القوة . وقد كانت المؤازرة الشعبية لها خير عون فى مواصلة مسيرتها السياسية ولذلك فاننا يمكننا أن نعتبرها طليعة ثورة وطنية ، أى أن الصفوة العسكرية فى هذه المرحلة لم تكن قد بلغت درجة النمو والاكتمال التى وصلت اليها فى ثورة ١٩٥٢ .

هوامش الفصل الرابع

١ ـ عبد الرحمن الرافعى ؛ تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، الجزء الأول ، مطبعة النهضة بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٢٩ ، ص ١٢ .

٢ ـ المرجع السابق ، ص ١٣ .

٣ ـ المرجع السابق ، ص ١٥ .

٤ ـ عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، تحقيق وشرح حسن محمد جوهر ، عمر الدسوقى ، السيد ابراهيم سالم ، الطبعة الأولى ١٩٦٦ ، الجزء الخامس ، لجنة البيان العربى ، ص ٢٣٧ .

٥ ـ عبد الرحمن الجبرتى ، الجزء الثالث من التاريخ المسمى بعجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ١٨٨٠ ، د ن ص ٤ .

٦ ـ المرجع السابق ص ٥ .

٧ ـ ادوار جوان ؛ مصر فى القرن التاسع عشر ، سيرة جامعة لحوداث ساكنى الجنان محمد على باشا وابراهيم باشا وسليمان الفرنسى ، من الوجوه الحربية والسياسية ، تعريب محمد مسعود ، الطبعة الأولى بالقاهرة ١٩٢١ ، ص ١٢٢ .

٨ ـ عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

٩ ـ المرجع السابق ، ص ٩٥ .

١٠ ـ المرجع السابق ، ص ٩٩ .

١١ ـ المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

١٢ ـ المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

١٣ ـ المرجع السابق ، ص ١١٨ .

١٤ ـ ادوار جوان ، مصر فى القرن التاسع عشر ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

١٥ ـ عبد الرحمن الجبرتى ، تاريخ الحركة القومية ، ! مرجع سابق ص . ص ١٣٥ ـ ١٣٧ .

16- Morroe Berger; Military elite and social change; Egypte since Nopolean. Princeton University, Princeton N.J., 1960, P. 4.

17- Ibid, P. 3.

١٨ ـ عمر طوسون ، صفحة من تاريخ مصر فى عصر محمد على ، الجيش المصرى البرى والبحرى ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٩٤٠ ، ص ٣ .

١٩ ـ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ١٩٨٢ ، ص ٣٢٧ .

٢٠ ـ عمر طوسون ، صفحة من تاريخ مصر ، مرجع سابق ، ، ص ٩ .

21- Berger, Military elite..., op cit, P. 8.

٢٢ ـ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

٢٣ ـ المرجع السابق ص . ص ٣٣ ـ ٣٣٦ .

٢٤ ـ المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .
٢٥ ـ المرجع السابق ، ٣٣٧ .

26- Berger; Military elite..., op. cit, P. 8.

٢٧ ـ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ .
٢٨ ـ المرجع السابق ، ص ٤٠٠ .
٢٩ ـ المرجع السابق ، ٥١٥ .
٣٠ ـ المرجع السابق ، ص ٤٧٨ .
٣١ ـ المرجع السابق ، ص ص ٥١٦ ـ ٥١٧ .
٣٢ ـ المرجع السابق ، ص ص ٥٢٢ ـ ٥٢٣ .
٣٣ ـ المرجع السابق ، ص ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤ .
٣٤ ـ أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٣٨ ، ص ٤٢٣ .
٣٥ ـ عبد الله النديم ، الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ١٨٩٢ ، دار كتبخانة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى طبق الأصل ، القاهرة ١٩٨٥ ، الجزء الثانى ، ٧٣٦ .
٣٦ ـ أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥ .
٣٧ ـ عبد الله النديم ، الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، مرجع سابق ٧٣٧ .
٣٨ ـ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ .
٣٩ ـ أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .
٤٠ ـ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص . ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨
٤١ ـ عمر طوسون ، البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهد عباس الأول وسعيد ، مطبعة صلاح الدين بالاسكندرية ، ١٩٣٤ ، ص ١٠ .
٤٢ ـ المرجع السابق ، ص ١١ .
٤٣ ـ المرجع السابق ، ص ص ٢٢ إلى ص ٢٤ .
٤٤ ـ أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ٤٣٥ .
٤٥ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٩ ـ ٤٢٠ .
٤٦ ـ أمين سامى ؛ تقويم النيل ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى . مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٩٢٨ ، ص ٥٩٨ ، وأنظر عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٤٧٧ .
٤٧ ـ عمر طومسون ، البعثات العلمية فى عهد محمد على ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .
٤٨ ـ أمين سامى ، تقويم النيل المرجع السابق ، نفس الصفحة ، وأنظر عمر طوسون ، البعثات العلمية فى عهد محمد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ ـ ٣٨ وأنظر عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٤٨٠ .
٤٩ ـ عمر طوسون ، البعثات العلمية فى عهد محمد على ، مرجع سابق ص ٣٣٠ إلى ص ٣٣٢ .
٥٠ ـ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ٤٦٦ ، وأنظر عمر طوسون ، المرجع السابق ص ٤٠ وأمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٥٩٨ .
٥١ ـ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ٤٦٥ ، وأنظر أمين سامى ، تقويم النيل ، مرجع سابق ، ص ٦٠١ .
٥٢ ـ أمين سامى ، تقويم النيل ، مرجع سابق ، ص ٦١٠ وأنظر أيضا عمر طوسون ، البعثات العلمية فى عهد محمد على ، مرجع سابق ، صفحات ٢٢٨ ، و٢٣٢ .
٥٣ ـ عمر طوسون ، البعثات العلمية فى عهد محمد على ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ ، وأنظر أيضا أمين سامى ، تقويم النيل ، مرجع سابق ، ص ٦٠٩ .
٥٤ ـ أمين سامى ، تقويم النيل ، مرجع سابق ، ص ٥٩٨ .
٥٥ ـ أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .

٥٦ ـ أمين سامى ، تقويم النيل ، مرجع سابق ، ص ٦٠٣

٥٧ ـ عمر طوسون ، البعثات العلمية فى عهد محمد على ، مرجع سابق ، من ص ٢٦٦ إلى ص ٢٦٨ .

٥٨ ـ المرجع السابق ، من ص ٢٤٦ إلى ص ٢٤٨ .

٥٩ ـ أمين سامى ، تقويم النيل ، مرجع سابق ، ص ٦٠٠ .

٦٠ ـ عمر طوسون ؛ البعثات العلمية فى عهد محمد على ، مرجع سابق ، من ص ٢٣٧ إلى ص ٢٤٣ ، وأنظر أيضا ؛ أمين سامى ، تقويم النيل ، مرجع سابق ، ص ٦١٢ .

الفصل الخامس

ثورة عرابى
وظهور الصفوة العسكرية المصرية
كقوة مؤثرة

ويتناول هذا الفصل بالدارسة الموضوعات التالية .

أولا : ممهدات الثورة العرابية .

ثانيا : البناء الاجتماعى الثقافى للثورة العرابية .

ثالثا : الدور العسكرى ـ السياسى فى الثورة العرابية .

ونتناول كل من هذه الموضوعات بشىء من التفصيل فيما يلى :

أولا : ممهدات الثورة العرابية

أصبح اسهام الصفوة العسكرية فى البناء السياسى واضحا ، منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وبالتحديد فى الفترة التى سبقت ثورة القائمقام أحمد عرابى وزملائه العسكريين فى عام ١٨٨٢ ، عندما تصدت هذه المجموعة العسكرية ممثلة للصفوة العسكرية المصرية ، للممارسة العسكرية ـ السياسية دفاعا عن مصالحها تارة ، ثم دفاعا عن مصالح الجماهير تارة أخرى . تسعى اليها الجماهير تارة ، وتسعى اليها الصفوة السياسية تارة أخرى ، ثم تسعى هى اليها تارة ، أو إلى الصفوة السياسية تارة أخرى .

واذا جاز لنا أن نحدد نقطة محورية ، ينطلق منها التحليل لمختلف العوامل التى أدت إلى قيام الثورة العرابية ، فاننا نجد أن الصراع بمختلف أنماطه ومظاهره كان هو البؤرة الحقيقية التى تمركزت حولها ، وكانت نتيجة كل هذه العوامل أو معظمها ، سواء أكان صراعا عسكريا أو سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا .

فقد تمثل الصراع العسكرى فى تلك الغزوات التى لم يستطع محمد على أن يتخلص منها لطبيعته العسكرية أولا وتحقيقا لمجده الشخصى ثانيا . وكانت حملة الحبشة (١٨٧٥ ـ ١٨٧٦) هى التى أظهرت حتمية الثورة بالنسبة للعسكريين وذلك لسببين أساسيين :

الأول : أن هذه الحملة قد أفقدت مصر نصيبها فى أسهم قناة السويس ، التى اضطرت الصفوة الحاكمة الى بيعها لتغطية نفقات هذه الحرب .

والثانى : أن هذه الحملة قد أساءت للمصريين الذين شاركوا فيها ، فقد كان قادة الحملة جميعهم من الشراكسة ـ ومنهم عثمان رفقى ـ وهم الذين اساءوا للمصريين فى هذه الحرب واستعملوا القسوة معهم ، فهلك وقتل وأسر الكثير منهم[١] .

وعلى الرغم من أن هذه الحرب قد أثبتت جهل الشراكسة بأصول وفنون القتال ، وأنهم كانوا سبب هزيمة الجيش المصرى ، فانهم لم يعاقبوا على ذلك بل كرمهم الخديوى بالنياشين* . وقد أدى ذلك لزيادة حدة الصراع بين ضباط الجيش والخديوى اسماعيل ، وهذا الصراع هو الذى أدى فى النهاية الى دفع الضباط لتأليف جمعية سرية تسعى الى :

١ ـ التخلص من الأتراك والجراكسة المسيطرين على كل أمور الجيش (الصفوة العسكرية الخارجية) .

٢ ـ فتح باب الترقى أمام الضباط المصريين .

٣ ـ عزل الخديوى اسماعيل وتولية البرنس حليم مكانه[٢]

وهذه هى الجمعية التى عرفت باسم جمعية مصر الفتاة، التى أسسها على الروبى رئيس فرع المهمات خلال حملة الحبشة ، وذلك فى الفترة ١٨٧٦ ـ ١٨٧٨ وهى التى انضم اليها أحمد عرابى وأصبح عضوا بارزا فيها .

وهكذا فقد أدى الصراع العسكرى الى ظهور الصفوة العسكرية ، واقترابها من مواقع العمل الوطنى السياسى .

وانطلاقا من احد المقولات الأساسية لعلم الاجتماع العسكرى التى ترى أن ظهور الصفوة العسكرية ، يرتبط دائما بضعف التنظيمات السياسية المدنية القائمة ، فقد انطبق ذلك تماما على البناء السياسى المصرى فى تلك الفترة ، بل ان سياسة مصر كانت أبعد ما تكون عن الاستقرار حتى منذ عصر اسماعيل الذى شهدت فيه مصر ارتباكا فى أحوالها المالية نتيجة لاسراف الخديوى المتزايد ، وفشل المشروعات الاقتصادية بعد توقف الحرب الأهلية الأمريكية . وانخفاض أسعار القطن . وما تبعه من ظهور حالات الافلاس الذى أدى بالخديوى الى الاستدانة التى أدت بدورها الى التدخل الأوربى فى شئون مصر[٣] . ومن هنا أيضا كان ظهور الصفوة العسكرية المصرية مرتبطا بهذه العوامل الخارجية ، التى ارتبطت بدورها بأطماع التوسعات الاستعمارية .

كان من مظاهر ضعف البناء السياسى أيضا ، ضعف شخصية الخديوى توفيق ، الذى كان من أخص صفاته التردد والضعف[٤] . وقد انعكس ذلك على موقفه من الثورة العرابية بعد ذلك فلم يعالج الثورة فى مهدها بالحزم والشدة* كما لم يستجب لمطالب قادتها العسكريين ، باقامة العدل ورفع المظالم التى كانوا يشكون منها . واتسم موقفه منها بالتردد والتناقض ، فكان يقابل حركة الضباط تارة باللين وتارة بالشدة ، كما كان يميل الى الدسائس ويسمح لحاشيته بالكيد والخديعة . وقد ساهم فى زعزعة البناء السياسى فى تلك الفترة أيضا ، ظهور كثير من علامات الصراع السياسى ، التى ظهرت أولا من خلال محاولات الخديوى اسماعيل المتكررة للعودة الى الحكم ، فلم يكن يرضيه أن يستقر ابنه توفيق فى الحكم ، كما ظهرت ملامح هذا الصراع السياسى أيضا من ناحية ثانية فى ظهور الأمير محمد عبد الحليم ابن محمد على الكبير ، كمنافس قوى له فى التطلع الى التربع على قمة الصفوة السياسية ليصبح خديويا على مصر بدلا منه . وذلك تمشيا مع نظام الوراثة فى الحكم ، الذى وضعه محمد على ، ولم يتغير الا فى عهد اسماعيل ، وكان توفيق أول من استفاد من النظام الجديد ، الذى ألغى نظام الوراثة فى الأسرة ونقلها الى الحاكم .

هذا الى جانب أن توفيق لم يكن معترفا له بالزعامة من أمراء أسرته ، وخاصة الأميرات اللائى كن يتعين على والدته أنها قنية من جوارى اسماعيل . وكان لكل مظاهر الصراع السياسى المختلفة هذه أثر كبير فى ضرورة القيام بهذه الثورة .

ولم يكن البناء السياسى وحده فاسدا ، بل كان النظام السياسى أيضا عاملا من عوامل الصراع السياسى ، الذى أدى بدوره لقيام ثورة عرابى فقد تذمر المصريون عامة من سوء نظام الحكم القائم ، وتولدت لديهم الرغبة القوية فى التخلص منه والقضاء عليه تماما . ذلك أن هذا النظام كان قائما على استبداد الحكام واضطهاد المحكومين[٥] ، وحيث كان الكرباج فى كثير من الأقاليم أداة للحكم ، وانتشرت السخرة التى لم تكن مقصورة على الانشاءات العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أراضى ذوى السلطة والجاه من الحكام والأمراء .

كما تمثل استبداد الحكام فى غياب الدستور الحقيقى ، والمجالس النيابية الشعبية ، وهى أساس النظام السياسى الذى يكفل تحقيق مبادىء العدل والحرية ، والذى يضمن رقابة الشعب على الحكام ، ويمنع قيام المظالم .

وظهر استبداد الحكام فى تلك الفترة بأجل صوره ، فى شخصية رياض باشا (الذى يعد من الصفوة العسكرية أيضا) الذى تولى رياسة الوزارة لأول مرة فى عهد الخديوى توفيق ، الذى اختاره لميله للحكم المطلق وعزوفه عن نظام الشورى وميله لتأييد التدخل الأجنبى . وقد ظهرت سياسته هذه حتى عندما كان وزيرا للداخلية فى وزارة نوبار المختلطة ، التى قامت على حماية المصالح الأجنبية ، والتى عزل فى عهدها كثير من الموظفين الوطنيين ، وأسندت مناصب كبيرة فى الحكومة إلى مجموعة من الأوربيين . كما كان وزيرا للداخلية فى وزارة الخديوى توفيق ، التى أوقفت اجتماعات مجلس شورى النواب[٦] . وهكذا فقد كانت ميول رياض للحكم المطلق ، وكراهيته لنظام الشورى ، وخضوعه للنظام الأوربى ، من عوامل تقوية الصراع السياسى ، وبالتالى كانت من أهم الممهدات للثورة العرابية .

كان الصراع الاجتماعى أيضا عاملا أساسيا ، من العوامل التى أدت الى قيام الثورة العرابية ، وعلى الرغم من أن مظاهر هذا الصراع ، كانت تبدو بين كل فئات المجتمع وطبقاته ومؤسساته الاجتماعية ، الا أنها كانت أوضح ما تكون داخل

المؤسسة العسكرية محور دراستنا . ويشير عرابى نفسه الى ذلك حين يقول : وكانت العادة بمصر الميل الى التعصب الجنسى ، فكانت الترقيات والنياشين والمكافآت للجنس الشركسى ، لكونهم من مماليك العائلة الخديوية أيضا ، وبعد هذه الطائفة الأتراك ، وغيرهم الذين هم ليسوا بمصريين والمولدين* ، وبعد ذلك جنس المصريين ، لا يصير تقدمهم ولا استخدامهم الا للضرورة لعدم وجود غيرهم ، ولذلك لحد هذا التاريخ ما كان يوجد بالعسكرية مرتبة باشا أى (جنرال) من أبناء البلاد المصرية مع لياقتهم واستعدادهم الذى لا ينكر ، فشرع ناظر الجهادية فى ترتيب اللازم من الجركس ثم الأتراك وغيرهم من المولدين ، وما زاد عن ذلك حين اللزوم يكون من المصريين ، فأثر ذلك فى قلوب الضباط المصريين(٧)

وهكذا فقد صور عرابى البناء الطبقى للجيش المصرى فى تلك الفترة من خلال عناصره الخمسة التى تضم :

(١) الجنس الشركسى من مماليك العائلة الخديوية .

(٢) مماليك الذوات أو مماليك العائلة الخديوية .

(٣) الأتراك وغيرهم من غير المصريين .

(٤) المولدين أى الذين ولدوا بمصر من نسل أجنبى .

(٥) المصريين

فكيف يأتى المصريون أصحاب البلاد الأصليون والحقيقيون فى نهاية السلم الطبقى للجيش ، لقد كانت هذه الحال هى التى أدت ـ الى جانب العوامل الأخرى ـ الى تذمر الضباط الوطنيين والتى أثرت فى قلوبهم كما أوضح ذلك عرابى بنفسه . وكيف يستقيم اذن حال الجيش ، الذى يقيم على أرض مصر ويتشكل من غير المصريين ، ويعانى أفراده ـ المصريون ـ من سوء معاملة رؤسائهم وخاصة عثمان رفقى ناظر الجهادية ، الذى كان يتحيز دائما أبدا للضباط الشراكسة والأتراك والأرناؤود ، وذلك بأن جمع زمام السلطة فى أيديهم ، وفضلهم على الوطنيين فى التعيينات والترقيات . ألم يكن ذلك وحده كافيا لقيام العرابيين بثورتهم !!

ولم تكن كلمات عرابى وحدها ، هى التى تنطق بذلك الظلم الاجتماعى ، نتيجة للبناء الطبقى الأجنبى للجيش المصرى ، فقد كانت وثائق الجيش مؤكدة

لذلك أيضا ، مثلما جاء بسجل أسماء ضباط آلاى المشاه الأول[٨] (عام ١٢٥٥ تقريبا) والتى أمكن تجميعها فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣) البناء التنظيمى والتركيب الطبقى لضباط آلاى المشاه الأول (من حيث الرتبة والعدد والموطن)

م	الرتبة	العدد	الموطن	م	الرتبة	العدد	الموطن
١	ميرالاى	١	جورجيا	٦	ناظر الورشة	١	دمنهور
٢	قائمقام	١	جركسى	٧	علم دار (حامل العلم)		قبرص - أورفه
٣	بمباشى	٦	دياربكر - داغستان - جركسى .	٨	يوزباشى	٢٤	جزيرة ساقز - كريد - قبرص
٤	صاغ	٦	كريد - قونيه - خربوط أزمير - بايبورت بروسة .	٩	ملازم أول	٢٤	جركسى - مصر
				١٠	ملازم ثان	٢٤	
٥	أمين صندوق	١	كليس			٩٠	

ونلاحظ هنا من خلال هذا الجدول ، أن المجموعة الأولى من الضباط ، والتى تشكل مجموعة القيادة (١٨ ضابطا) من الميرالاى حتى حامل العلم ، لم يكن بينهم سوى مصرى واحد وهو ناظر الورشة (دمنهور) كما يلاحظ أيضا أنه حتى حاملى العلم لم يكونا من المصريين . واقتصر وجود المصريين فى قيادة البناء التنظيمى على فئة صغار الضباط التى تبدأ من رتبة يوزباشى وحتى رتبة الملازم ثان .

وامتدت أدوار الصراع لتشمل المجال الاقتصادى أيضا ، ذلك لأن الحالة الاقتصادية لم تكن أسعد حالا من الحالة السياسية المضطربة ، بل كانت أيضا من الممهدات الأساسية للثورة العرابية ، وذلك نتيجة للديون الباهظة التى أثقل بها اسماعيل كاهل مصر ، والتى عجزت مواردها عن تحمل أعبائها ، مما اضطر الحكومة الى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون وكان ذلك من الأسباب التى أدت الى تذمر المصريين جميعا . ولم يكن ذلك فقط هو سبب تذمر الأهالى ، بل كانت هناك أيضا الضرائب الفادحة فى قيمتها غير العادلة فى توزيعها ، والمجحفة فى جمعها حيث كانت تجمع بوسائل القهر والارهاق .

هذا الى جانب تزايد نفوذ الأجانب وسيطرتهم على موارد البلاد الاقتصادية ، والذى كان من بين أسباب تبرم الأهالى أيضا ، وهم الذين ازداد استياؤهم من ذلك التدخل وتلك السيطرة ، بموافقة حكومة رياض لمطالب الدائنين واقرارها للمراقبة الثنائية(٩) .

وكانت المراقبة الثنائية هذه لانجلترا وفرنسا أولى صور التدخل الأجنبى ، والتى كانت من أهم العوامل الخارجية التى أدت إلى ظهور علاقة الجيش بالسياسة وظهور الصفوة العسكرية كقوة وطنية معارضة لهذا التدخل فى أى صورة ، وبالطريقة التى سمحت لها بها الظروف وقتها .

ولأن الجيش مؤسسة اجتماعية ـ برغم كونه مؤسسة عسكرية بالدرجة الأولى ـ فقد تأثر بما تأثرت به كل مؤسسات الدولة من مساوئ النظام الاقتصادية ، فامتدت اليه يد الرقابة الاقتصادية والمالية الأجنبية ، وذلك عندما أصرت الادارة الأوربية ، وأملت على الخديوى توفيق ضرورة تخفيض قوات الجيش المصرى . وأذعن توفيق ـ لضعفه المعهود ـ لهذه المطالب وسرح ١٣٠٠ ضابطا ، حتى لا يبقى فى الخدمة من الضباط أكثر من ٤٥٠ أو ٥٠٠ ضابط . وبالطبع فانه لم يسرح من الضباط سوى الضباط المصريين ، أما الأتراك والشراكسة فلم تصبهم هذه التصفية(١٠) . وكان ذلك بالطبع من الممهدات الأساسية للثورة العرابية ، والتى كانت سببا فى مظاهرة قصر النيل الثانية فى أول فبراير ١٨٨١ .

وتوضح وثائق الثورة العرابية ، جانبا آخر من جوانب الممهدات التى أدت إلى قيام الثورة العرابية من خلال رد عرابى على أحد أسئلة التحقيق معه ، حينما سأله المحقق عن أسباب مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ « ولماذا تجاسرتم على هذا الفعل المضاد للنظام العسكرى ، وبدلا من قيامكم بأداء وظيفتكم التى هى حفظ الذات العلية (فكأن وظيفة الجيش فقط هى حماية النظام السياسى القائم ممثلا فى شخص الخديوى) هدرتموها بالأسلحة التى أعطيت لكم لأجل حفظ تلك الذات السنية وحفظ الحكومة المصرية ، وفيما بعد طلبتم من الحضرة الخديوية طلبات لم تكن من وظائفكم ولا خصائصكم وأصررتم على عدم اعادة العساكر لمحلاتهم حتى تحصلتم على مطلوبكم » .

وتوضح اجابة عرابى على هذا السؤال ، ليس فقط أسباب مظاهرة ٩ سبتمبر ، وإنما توضح فى صورة شاملة ، مجموعة من الأسباب التى أدت إلى قيام الثورة العرابية ، ويوضح فيها عرابى بعد ايضاحه للهدف الأساسى وهو تشكيل مجلس النواب ، طبيعة النظام الادارى والجهاز البيروقراطى فى مصر فى هذه المرحلة من تاريخها ، ثم نظرة العسكريين الى هذا الجهاز البيروقراطى ، وجاء فى رد عرابى « ان الأسباب التى دعت الى ذلك ، هى عدم الأخذ بالعدل والمساواة فى المعاملات ، شأن البلاد التى لم يكن لها قوانين ، أو لم يراع فيها الاجرا على مقتضاها ، فلذلك اعتمد أعيان البلاد على أبنائهم رؤساء العسكرية » (وهنا يوضح عرابى اتجاه المدنيين الى الصفوة العسكرية بالذات وليس الى الجيش فى مجموعه حينما يحدد رؤساء العسكرية ، كما يوضح ذلك التقارب المدنى ـ العسكرى ـ وكيفية نشأة العلاقات المدنية ـ العسكرية من أجل التنسيق السياسى فيما بين الصفوة المدنية والصفوة العسكرية) « وتاقت أنفسهم الى تشكيل مجلس نواب للبلاد يحفظ لها حقوقها ويدفع ما ألم بها من المظالم ، حيث أنه من كان له مظلمة منهم وتلقى فى مجلس من المجالس الأهلية ، فلا تنتهى ولا ينظر لها بعين الاعتبار ، وربما تترك بالمجلس فوق العشرين سنة ، حتى يموت صاحب الدعوى كمدا بظلمه . . . . وغير ذلك مما لا يمكن شرحه فى هذا الجواب . . . واجتمعت اذن أفكار الناس ، على أنه لا مخلص لهم من تلك المظالم الا وجود مجلس نيابى ، يكون من شأنه حفظ الأرواح والحقوق والأموال ،

فأجمعوا أمرهم على ذلك ، مع سن قوانين عادلة ، تكفل لهم حقوقهم ، وتحرر بها اعراضات وختم عليها من نحو الألفين نفس من عمد وأعيان وتجار ، ولخوفهم من البطش بهم ، أنابونى مع اخوانى الضابطين ، لكوننا أبناءهم وهم أهلونا يضرنا ما يضرهم وينفعنا ما ينفعهم »[11]

ويظهر هنا الأساس السياسى للثورة العرابية فى تأكيد قائدها ــ أحمد عرابى ــ على المطالبة بما تاقت إليه أنفس المدنيين فى تشكيل مجلس النواب الذى يحفظ للبلاد حقوقها . وفى مطالبتها باصلاح النظام البيروقراطى الذى لا ينظر فى شكاوى المواطنين ويهملها بعشرات السنين . ولعل ذلك يدل على اقتراب الصفوة العسكرية من مشاكل الجماهير اليومية وعدم انعزالها عنها .

ثم يؤكد سوء النظام الادارى مرة أخرى ، فى اجابته على سؤال آخر عندما سأله المحقق « وظيفتك كانت ميرالاى جهادى ، وقوانين العسكرية لا تسمح لك بالتدخل فى الأمور الادارية الأهلية ، فكيف تدخلت فى ذلك وأغريت باقى الضباط الذين اتبعوك » أجاب عرابى « قدمنا بأجوبتنا المتقدمة أنه من كان له حق أو حاجة ، وتحال على أى مجلس ادارى فيموت بغصته ولم يتحصل على شىء منها ، فمن أجل ذلك ولشمولنا مع أهلينا بحقوق واحدة ، حصل ما تقدم ذكره بدون أن تسقط شعرة واحدة من رأس أى انسان ، وما كنت لأغوى الناس بل كنت حافظا لنظامهم ، وموفقا لحركات أفكارهم الشديدة المتضاربة بعضها لبعض ، فهم الذين أنابونى لأسير بهم فى منهج الاستقامة » .

ويوضح رد عرابى هنا مدى عمق العلاقات العسكرية المدنية حين يرى شمول العسكريين والمدنيين بحقوق واحدة ، كما وضح لنا قبل ذلك مدى عمق العلاقات المدنية ــ العسكرية . ثم يوضح أخلاقيات الصفوة العسكرية التى لم تكن صفوة مستغلة ولا مستبدة بل كانت صفوة محافظة لنظام المدنيين ، كما يظهر من حديثه هذا أيضا أولى صور الضبط العسكرى المدنى الذى يضبط حركات الجماهير المتضاربة ويحدد لها مسارها الصحيح .

على أن الصفوة السياسية الحاكمة وقتها كانت مدركة تماما ، أن ممهدات الثورة العرابية هذه لم تكن وليدة الساعة ، بل انها تضرب بجذورها فى أعماق المجتمع منذ

فترة طويلة ، وذلك ما كشفت عنه البرقيات المتبادلة بين الخديوى والسلطان . حيث جاء فى احدى البرقيات التى أرسلها الجناب العالى الخديوى الى الباب العالى بتاريخ شوال ١٢٩٨ (١١ سبتمبر ١٨٨١) : تسألوننى فى برقيتكم السامية ، التى تشرفت بوصولها الى اليوم عن مقاصد الذين قاموا بحركة العصيان ، ونوايا الذين حرضوهم عليه وما هى الأسباب والعوامل التى أدت الى تسمم أفكار الجيش بهذه الدرجة . فأقول انه كما سبق تفصيلا فى تحريراتى المرفوعة الى مقامكم السامى فى البريد السابق ، أن التذمر وتغلغل روح الثورة فى صفوف الجيش ، ليس وليد يومه بل هو داء قديم ، ونتيجة ظروف وأعمال فى العهود السابقة ، غير أنه ظهر للعيان الآن فقط ، ويرجع منشأ ذلك إلى الأسباب الآتية :

لماذا يحكم مصر العنصر التركى وغيره من العناصر الأجنبية العديدة ؟

ولماذا لا يكون زمام الأمور بمصر فى أيد مصرية ؟

ولم تتسرب ملايين الجنيهات الى الخارج تسديدا لديون الأجانب ؟

إلى غير ذلك من الأفكار والآراء الطائشة التى دخلت صفوف الجيش . هذا ومروجو هذه الأفكار السيئة والقائمون بها هم أميرالاى يدعى أحمد العرابى وعدة ضباط من الجيش يشاركونه فى الفكرة والغاية . . . »(١٢)

وهكذا فقد لمس خديوى مصر حقيقة ممهدات الثورة وأسبابها ، والتى ترجع فى جوهرها الى أسباب سياسية قبل كل شىء ، كما لمس بالتحديد مكمن الداء السياسى وهو وجود الأتراك والأجانب فى مصر وحكمهم لها ، ثم يحدد بعد ذلك السبب السياسى ، السبب المكمل له وهو السبب الاقتصادى الذى يلازمه ولا ينفصل عنه أبدا وهو الدين ، ومع ذلك فهو يسمى هذه الأسباب بأنها أفكار سيئة ، وهذا يعكس أيضا مدى ما كانت تعانيه الصفوة السياسية الحاكمة من الفوضى والاضطراب ، فمع علمها بطبيعة الداء وأسبابه فانها لم تستطع معالجته ، أما جهلا وغباء وأما عنادا ومكابرة .

ظهور الصفوة العسكرية كأحد الممهدات للثورة العرابية :

وإلى جانب الممهدات العديدة التى ذكرناها ، فهناك أيضا ظهور الصفوة العسكرية ، كأحد الممهدات الهامة للثورة العرابية ، والتى تضافرت مجموعة من الأحداث الموضوعية لتعجل بظهورهانذكر منها :

عزل عثمان رفقى ناظر الجهادية وتعيين البارودى ناظرا مكانه وكان ذلك أول انتصار حقيقى للصفوة العسكرية .

ثانيا : البناء الاجتماعى والثقافى للثورة العرابية :

تناولت العديد من الدراسات عن الثورة العرابية ، الكثير من جوانب البناء الاجتماعى الثقافى للثورة العرابية ، وذلك من خلال الخلفية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وعن بناء القوى الاجتماعية ، أوضحت بعض الدراسات[١٤] كيفية تشكيل القوى الاجتماعية فى مرحلة التكوين الثورى ، من البناء الرباعى الذى يشمل :

الفلاحين ، كبار الحرفيين ، المثقفين بجناحيها المدنى والعسكرى ، وأخيرا ملاك الأراضى . وهكذا يبدو البناء العسكرى كأحد أنساق هذا البناء الاجتماعى العام ، وان كانت الدراسة قد عرضت له من خلال قوى المثقفين وليس كقوة مستقلة ، وذلك ما لايتفق مع وجهة نظر دراستنا ، وإنما هى تنظر اليه على أنه قوة قائمة بذاتها ، من خلال المؤسسة العسكرية التى تلعب دورها العسكرى فى حماية المجتمع ضد الأخطار الخارجية كدور أساسى ، ثم تلعب دورا آخر وهو الدور السياسى ، وذلك من خلال الثورة كطريق يؤدى إلى أن تصبح الصفوة العسكرية مالكة القوة وصاحبة القرار .

وتناولت دراسات أخرى البناء الثقافى من خلال ما أسمته بعض الدراسات «الخريطة الفكرية للثورة[١٥]» وذلك من خلال مصادر التأثير الفكرى ومراكزه ـ وذلك فى الفترة التى سبقت الثورة وكانت بمثابة مرحلة اعداد لها ـ والتى حددتها فى :

١ ــ ما أحدثته الثورة الفرنسية من تطبيقات فى الفترة الليبراليه وبعض مؤسساتها .

٢ ــ وبعد هذا الاحتكاك القصير ، كان دور البعثات التى أرسلها محمد على الى أوربا ، وانعكس تأثيرها بل كانت أساسا من أجل أحياء وتكوين جيش مصرى قوى . (كما عرضنا لذلك فيما قبل) .

٣ ــ ثم تناولت الدراسة دور المهاجرين الشوام الذين أسهموا بنشاطاتهم المتعددة فى احياء الروح القومية .

٤ ــ الى جانب المؤسسات التى تقتصر على فكر شخصيات رائدة فى التنوير مثل رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ ــ ١٨٧٣) وجمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ - ١٨٩٧) وهو دور المؤسسة الفكرية الكاملة الأبعاد ، من خلال مدرسة الألسن التى أنشأها رفاعة الطهطاوى .

٥ ــ وتناولت الدراسة أيضا ، الأسس الجديدة للتعليم التى بدأت فى عصر محمد على ، وهى وجود التعليم المدنى بجانب التعليم الدينى (الأزهر) .

٦ ــ وكان انتشار الصحافة وازدهارها من خلال الوقائع المصرية ، إلى جانب جريدتى الأهرام والمقتطف ، أحد المصادر الهامة لذلك التأثير الفكرى وكذلك ظهور المطابع الجديدة ، الى جانب التوسع فى المطبعة الأميرية .

٧ ــ هذا الى جانب المؤسسات العلمية التى بدأت فى النمو والازدهار ، مثل انشاء دار الكتب المصرية على غرار كتبخانة باريس ، ثم انشاء مدرج للمحاضرات العامة الذى سمى الانفتياتر . كما تم انشاء أولى الجمعيات والمنظمات العلمية والثقافية ، وأعيد تنظيم وتدعيم المجمع العلمى الذى أنشأته الحملة الفرنسية ، وأخيرا كان انشاء جمعية المعارف العلمية .

وقد أسفر هذا البناء الثقافى عن ايجاد اتجاهات عامة للفكر الثورى تمثلت فى تيارين أساسيين هما : التيار الليبرالى ، والتيار الاسلامى المتحرر[١٦] . يعيش الأول على استحياء بعيدا عن السياسية مكتفيا بقضايا الاصلاح التدريجى ونشر العلم ، بينما كان التيار الثانى تيارا سياسيا بالدرجة الأولى ينطلق من تحليل للقوى السياسية العالمية ، ويدعو لوحدة الشعوب الأسلامية فى النضال ضد الغزو الأوربى . وبجانب هذين التيارين كان هناك تيار ثالث هو التيار الراديكالى ، وذلك من أجل اضافة بعد اجتماعى للقضية ، وكان أكثر التيارات ثورية ، وبالتالى فقد كان أخفتها صوتا .

ثم تتحدث الدراسة بعد ذلك عن قضايا الفكر الثورى وكان أهمها : الحريات العامة والدستور والمسألة القومية وغيرها . ولقد كان لبناء ثقافى بهذه القوة ، اعتمد أولا على ما أنشأته الثورة الفرنسية من نهضة علمية وثقافية ، ثم ما أسهم به محمد على من ارسال البعثات العلمية المدنية والعسكرية ، وما أرساه من نظام التعليم المدنى بجانب التعليم الدينى ، ثم وجود صحافة وطنية تؤازرها الحركة الوطنية

وتغذيها ، ثم حركة الترجمة الكبيرة من خلال مدرسة الألسن ، الى جانب وجود المؤسسات العلمية الحديثة ، نقول إنه كان لبناء ثقافى كهذا ، أن يفرز صفوة عسكرية قادرة على تحمل تبعات العمل السياسى وأعبائه . لكن قادة الثورة ـ بل وقاعدتها العسكرية العريضة ـ كانوا من طبيعة اجتماعية معينة لها ثقافتها الخاصة ، ولذلك فلم تتمكن من احراز النصر فى النهاية ، وبالتالى من ايجاد بناء سياسى مستقر ، فالحكم على الصفوة العسكرية ـ السياسية الناجحة ، انما يكون من خلال مقدرتها على ايجاد نظام سياسى مستقر يحكم بطبيعة سياسية لا بطبيعة عسكرية .

فقد أتى قادة الثورة من قاعدة البناء الاجتماعى ، التى كانت تشمل الفلاحين ، بعيدا عن القمة التى يتربع عليها كبار ملاك الأراضى ، وكبار الحرفيين ، ويتطلع اليهم من بعيد فى مرتبة أقل فى سلم التدرج الاجتماعى المثقفون .

وقد تولى زعامة الثورة ثلاثة من كبار ضباط الجيش منذ أوائل عام ١٨٨١ وهم : على فهمى قائد الحرس الخديوى (وهو سعادة على باشا فهمى لوا ١ ، ٢ جى بيادة ومركزه بقصر النيل)[١٧] وعبد العال حلمى قائد الفرقة السودانية المعسكرة بطره (وهو سعادة عبد العال باشا حلمى لوا ٧ ، ٨ جى بياده)[١٨] ، وأحمد عرابى قائد الفرقة الرابعة المعسكرة فى العباسية .

وقد كان على فهمى هو العقل المدبر لهذه المجموعة ، بينما كان عبد العال حلمى مندفعا لا يقيم وزنا للعواقب ، أما عرابى ، فقد كان يمتاز بالفصاحة والشجاعة مما جعله جديرا بزعامة هذه المجموعة التى انحدرت من أسر فلاحية فقيرة ، ترقى أفرادها الى مناصبهم من تحت السلاح ، نتيجة لاصلاحهم ومثابرتهم[١٩] .

ويوضح عرابى فى مذكراته جانبا من شخصيته وتكوينه ، الذى ينم عن اعتداده بالأصل الدينى ونشأته الدينية حيث يقول « ولدت من أبوين شريفين ، وكان أبى السيد محمد عرابى شيخا جليلا رئيسا على عشيرته ، عالما تقيا موصوفا بالورع والعفة والأمانة . . . تعلمت القرآن الشريف وبعض العلوم الدينية فى المكتب الذى أنشأه الوالى وفى الجامع الأزهر »[٢٠] .

ثم يوضح عرابى جانبا آخر من أصله وتكوينه وثقافته وهو الجانب العسكرى ، ولكن فى اطار دينى أيضا حيث يقول فى احدى خطاباته لأحد أصدقائه « بعد أن أهدى مزيد سلامنا على حضرتكم . . . اعلم أنى أنا أحمد عرابى ابن محمد عرابى . . من ذرية الشيخ المحمودى صاحب الفتوحات المشهورة وينتهى نسبنا إلى سيدنا ومولانا الحسن ابن بنت رسول الله ﷺ . . . ونشيت بين أهلى فيها ـ أى قريته بناحية هرية رزنه ـ وحفظت القرآن الشريف ، وتعلمت العلوم الدينية ، وكنت أحب العسكرية فى صغرى ، وأفرح عند رؤ ية الجهادى مارا على ، ولم يزل هذا الحب يكبر ويعظم عندى ، حتى انتظمت فى سلك العسكرية فى شهر صفر ١٢٧١ (١٨٥٤م) فى عهد المغفور له سعيد باشا ، وتخرجت فى فنونها ، ولازمت دراسة القوانين والتاريخ مع الجد والاجتهاد فى اتقان الحركات العسكرية ، والأشكال الدفاعية وغيرهما مما يقتضيه مقام الجهادى »(٢١) . ثم يعرض بعد ذلك لسيرته المهنية العسكرية وترقياته ، حتى وصل إلى رتبة القائمقام الرفيعة ، وكيفية حصوله عليها كما جاء فى رسالته « كل ذلك بالامتحان وحسن السلوك » . ثم توضح الرسالة بعد ذلك ما كان يعانيه من ظلم مما أيقظ فى روحه حب الحرية وتخليص الوطن ، حيث يقول « وبقيت بتلك الرتبة لغاية خلع الخديوى المطرود مدة تقرب من العشرين سنة ، وأنا أتجرع خصص المظالم وأنقم على الاستبداد وأهله ، وأتفكر فى أهل بلادى ، وأرجو الوصول إلى انقاذهم من حب الاستعباد واستخراجهم منه الى متسع الحرية » . ثم يصور عرابى بعد ذلك فى نفس الرسالة ، تحوله الى التفكير فى النظام السياسى ومفاسده ، ثم كيفية اصلاحه قائلا « حتى ترقيت الى رتبة أميرالاى فى رجب عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩م) فأطلت النظر فى أعمال الحكام واستبدادهم فرأيت أن لا نجاة من هذا الاستبداد الا بفتح مجلس الشورى وسن القوانين العادلة » وهنا يظهر اهتمام عرابى بالبناء السياسى فى تلك الفترة . ولم يكن ذلك بالتمنى فقط ، بل اتخذ عرابى موقفا اجرائيا يوضحه لنا أيضا فى رسالته المذكورة « فاجتمعت مع اخوانى وهم حضرات على بك فهمى وعبد العال بك حلمى أمرا الآلايان ، وأحمد بك عبد الغفار قايمقام السوارى ومحمد أفندى عبيد وخضر أفندى خضر البكباشية ، وتشاورنا فيما بيننا وتعاهدنا على جمع الكلمة واتحدنا على المطالبة بحقوق الأمة » . وكما أوضحنا سابقا فان هذا الاجتماع هو الذى يمثل البداية الحقيقية لممارسة الصفوة العسكرية

للأعمال السياسية التى مرت بأطوار مختلفة ، سنعرض لها فى القسم الثالث من هذا الفصل .

وتوضح هذه الرسالة ايضا جانبا اخر من شخصية عرابى وهى سفرياته الخارجية ، مع بعض تجاربه العسكرية ، فيشير اليها قائلا « وأما سفرياتى فلم تكن غير مصاحبتى للمرحوم سعيد باشا ، حين سافر الى الأقطار الشريفة الحجازية ، لزيارة قبر النبى عليه الصلاة والسلام فى سنة ١٢٧٧ هـ » .

ثم يشير عرابى الى خلفيته الثقافية ، من خلال ترقيه فى السلك العسكرى ، حيث يذكر فى مذكراته عند حديثه عن دخوله العسكرية وترقيته بها « وفى ١٥ ربيع أول ١٢٧١ صار طلب الحاقى بالعسكرية ، وترقيت بها تدريجيا بالامتحانات المشهورة بحضور المرحوم سليمان باشا الفرنساوى رئيس العسكرية حينذاك »[٢٢] .

ويوضح عرابى فى مذكراته أيضا أنه أول مصرى يصل الى أعلى الدرجات العسكرية ، حيث ينهى حديثه عن رتبه العسكرية قائلا « . . . والى رتبة قائمقام بك الآلاى فى ٢٤ صفر ١٢٧٧ وهى الرتبة التى لم يصل اليها أحد قبلى من العنصر المصرى » ولعله يكون بذلك أول صفوة عسكرية مصرية حقيقية من كبار الضباط ــ وان كان من تحت السلاح ــ تمارس العمل السياسى .

ثم يؤكد فخره واعتزازه بذلك فى موضع آخر حيث يقول « . . . دخلت العسكرية نفرا بسيطا فى ١٥ ربيع اول ١٢٧١ وترقيت فى درجات العلا بسرعة غريبة وهمة لا تعرف الملل ، حتى نلت قائمقام الآلاى فى ٢٤ صفر ١٢٧٧ ، وكانت تلك المدة عبارة عن ست أعوام الا عشرين يوما هى أيام سعودى (سعادتى) وخلو فكرى من الأكدار الدنيوية كنت فيها عزيزا مقربا من حضرة المرحوم محمد سعيد باشا »[٢٣] .

يشير عرابى فى مذكراته أيضا ، إلى جانب آخر من خلفيته الثقافية وتكوينه الثقافى ، من خلال علاقته بالصفوة الحاكمة قائلا « . . . ولشدة اعجابه بى - يقصد سعيد باشا - أهدانى تاريخ نابليون بونابرت باللغة العربية طبع بيروت ، ناقما على تمكن الفرنساوين من التغلب على البلاد المصرية ، ومحرضا على حفظ الوطن من طمع الأجانب ، فلما طالعت هذا الكتاب شعرت بحاجة بلادنا الى حكومة دستورية

شورية ، وكان ذلك سببا لمطالعتى لكثير من التواريخ العربية ، وازداد هذا الشعور فى تأصلا عند سماعى لخطبة ألقاها المرحوم سعيد باشا ، فى مأدبة أدبها بقصر النيل للعلماء الروحانيين ، وأعضاء العائلة الحاكمة ، وأعاظم رجال الحكومة ورجال العسكرية » .

وبعد ، هذه جوانب من شخصية عرابى وثقافته ، ظهرت من خلال مذكراته واحدى رسائله لأحد أصدقائه ، تكشف لنا الكثير عن طبيعته الثقافية والعسكرية ، ولكننا نجد أيضا مع ذلك أن هناك جانبا آخر ساهم فى تكوين شخصيته وتأكيد زعامته نعرض له فيما يلى :

الديناميات الاجتماعية والثقافية التى خلقت زعامة عرابى وأكدتها :

لم يعتمد عرابى فقط على الديناميات العسكرية ، والشخصية القوية التى كان يمتلكها ، لكى يحقق بها تحوله من محيط الصفوة العسكرية ، الى مجال الصفوة العسكرية ــ السياسية ، كما أنها لم تكن بقادرة وحدها على تحقيق ذلك ، فلابد أذن من أدوات أخرى تساندها ، وكانت هذه الديناميات تتمثل فى الآتى :

١ ــ الصحافة : فقد كان للصحافة دورها فى توضيح القضايا السياسية وتقريبها من أذهان الجمهور ، مثل معانى الدستور ، وفصل السلطات وأنظمة الحكم وأنواعها ، واستمرت صحافة النقد والهجوم رغم تشددات رياض ، تعطى دفعة القيادة للعسكريين . وهكذا استطاعت الصحافة أن تجعل من عرابى وزملائه العسكريين بمثابة الأداة المعبرة عن ارادة الأمة بأسرها(٢٤) .

٢ ــ الاجتماعات : وقد ساهمت الأداة الأولى وهى الصحافة ، فى أن يتخذ عرابى أداة أكثر دينامية وهى الاجتماعات التى بدأ يعقدها ويخطب فيها بأسلوبه البيانى الفريد الذى يجذب المستمع بطريقة القائه الجيدة وصوته القوى وعباراته البليغة ، وذلك من أجل مهاجمة النفوذ الأجنبى وزيادة سلطة الأجانب ، كما كان يطالب فى هذه الاجتماعات أيضا من خلال الخطب ، باقامة العدل على أساس الحرية والاخاء والمساواة .

ولم تكن هذه الاجتماعات التى يعقدها عرابى مع المدنيين هى النمط الوحيد لاجتماعات عرابى ، بل كانت هناك ــ كما أشرنا قبل ذلك ـ الاجتماعات العسكرية مع زملائه الضباط ، ولعل أهمها اجتماع ١٦ يناير ١٨٨١ بمنزل أحمد عرابى مع زملائه العسكريين ، وربما يكون ذلك الاجتماع هو الذى خطط ومهد لعرض مطالب الجيش التى كان من سببها حادث قصر النيل فى أول فبراير ١٨٨١ . هذا إلى جانب ما أشار اليه عرابى فى مذكراته من اجتماعه مع اخوانه العسكريين للمطالبة بحقوق الأمة .

٣ ــ العرائض : وهى التى تمثلت فى توزيع العرائض على العسكريين من أجل تحقيق برنامجهم الثورى الذى يتضمن المطالب التى سبق وأعلنوها وهى :

أ ــ اسقاط وزارة رياض .

ب ــ تأليف مجلس النواب

ج ــ زيادة عدد الجيش .

د ــ التصديق على باقى القوانين العسكرية الجديدة .

وتوجت كل هذه المطالب بمطلب أساسى نادى به وهو اقامة حكومة جمهورية مستقلة .

٤ ــ المنشورات وعرائض التفويض : وهى المنشورات التى نادت باسقاط النظام القائم ، (وتتفق هنا ثورة ١٩٥٢ مع ثورة عرابى ــ على نحو ما سنعرض فى الباب الثالث ـ فى استخدامها لهذه الأداة الدينامية وهى المنشورات) وكذلك عرائض الانابة التى كان أهمها منشور انابة عرابى عن الأمة ، الذى كتبه بنفسه وقام النديم بتوزيع نسخه بنفسه فى أقاليم البلاد المختلفة ، وجمع التوقيعات عليه مستخدما براعته وفصاحته وقدرته على الاقناع . ثم عاد بها النديم الى القاهرة ، لتؤكد التأييد الكامل لمطالب عرابى التى تمثل مطالب الأمة . هذا إلى جانب عرائض التفويض التى استقبلها من الوفود من جميع أنحاء القطر من الأسكندرية الى أسوان والتى تشمل تفويضهم له .

٥ ــ المظاهرات : وهى المظاهرات التى كان يقوم بها الضباط ، والتى كان يعدلها عرابى وزملائه من العسكريين ، والتى كانت لها نتائج ايجابية دائما ، فمنها مظاهرة ٨ فبراير ١٨٧٩ وهى مظاهرة الضباط الأولى ، وهى التى أسفرت عن اسقاط وزارة

نوبار . ومنها أيضا مظاهرة أول فبراير ۱۸۸۱ وهى مظاهرة قصر النيل الثانية التى أسفرت عن عزل عثمان رفقى . مظاهرة ۹ سبتمبر ۱۸۸۱ التى كان لها انعكاسات قوية ، والتى أسفرت عن سقوط وزارة رياض وتشكيل وزارة شريف ، وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة عدد الجيش ، والتصديق على القوانين العسكرية ،وقد كان من نتائجها أيضا أنها كانت البداية لممارسة العسكريين الثوريين للسلطة ، وذلك عندما تصدعت وزارة شريف ، وتولى البارودى مسئولية الوزارة بناء على رأى أعضاء مجلس النواب ، وهى التى تولى عرابى فيها نظارة الجهادية والبحرية .

المعتقدات الدينية الشعبية فى الثورة العرابية :

الى جانب هذه الديناميات الاجتماعية الثقافية ، التى لعبت دورا ايجابيا فى أدوار الثورة العرابية فى مراحلها المختلفة ، فقد كان هناك أيضا وجود للمعتقدات الدينية والشعبية ، سواء فى الجيش أو عند عرابى نفسه ، ونرى ذلك واضحا من خلال وثائق الثورة العرابية .

ففى الجيش مثلا نجد أثر المعتقدات الدينية فى المجال العسكرى واضحا من خلال :

أ ـ تلغراف وكيل الجهادية : وهوتلغراف وكيل الجهادية الى قومندان كفر الدوار ، يتضمن تلاوة البخارى الشريف بالخط الشرقى وقد جاء فيه « جارى تلاوة البخارى الشريف فى المواضع الظاهرة ، وفى يوم أمس توجه الشيخ العدوى وبرفقته احد عشر من العلماء ، لتلاوة البخارى الشريف بالخط الشرقى ، واعتمادنا جميعا على قوة الله وحده ، واللهم انصرنا على القوم الكافرين »(٢٥) .

ب ـ تلغراف من الوادى لناظر الجهادية : وهو الذى يتضمن وصول بعض المجاهدين الأشراف من نسل الحسين ، وهو تلغراف من محطة المقدم بتاريخ ۹ سبتمبر ۱۸۸۲ الى سعادة ناظر الجهادية أفندم . ونصه « حضر لطرفنا سبعة عشر نفر أشراف من نسل الحسين بجهة بنى عياص بصفة مجاهدين ، وسيجرى معاملتهم كأسوة المتطوعين . اقتضى عرضه لسعادتكم من أمين نزل الوادى »(٢٦)

ومن المعتقدات الشعبية فى الجيش ، ما أوضحه كتاب مديرية الدقهلية الى نظارة الجهادية ، المتضمن ارسال بيضة مكتوب عليها (نصر) والدجاجة ملك محمد حلوه

نوبار . ومنها أيضا مظاهرة أول فبراير ١٨٨١ وهى مظاهرة قصر النيل الثانية التى أسفرت عن عزل عثمان رفقى . مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التى كان لها انعكاسات قوية ، والتى أسفرت عن سقوط وزارة رياض وتشكيل وزارة شريف ، وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة عدد الجيش ، والتصديق على القوانين العسكرية ،وقد كان من نتائجها أيضا أنها كانت البداية لممارسة العسكريين الثوريين للسلطة ، وذلك عندما تصدعت وزارة شريف ، وتولى البارودى مسئولية الوزارة بناء على رأى أعضاء مجلس النواب ، وهى التى تولى عرابى فيها نظارة الجهادية والبحرية .

المعتقدات الدينية الشعبية فى الثورة العرابية :

الى جانب هذه الديناميات الاجتماعية الثقافية ، التى لعبت دورا ايجابيا فى أدوار الثورة العرابية فى مراحلها المختلفة ، فقد كان هناك أيضا وجود للمعتقدات الدينية والشعبية ، سواء فى الجيش أو عند عرابى نفسه ، ونرى ذلك واضحا من خلال وثائق الثورة العرابية .

ففى الجيش مثلا نجد أثر المعتقدات الدينية فى المجال العسكرى واضحا من خلال :

أ ــ تلغراف وكيل الجهادية : وهوتلغراف وكيل الجهادية الى قومندان كفر الدوار ، يتضمن تلاوة البخارى الشريف بالخط الشرقى وقد جاء فيه « جارى تلاوة البخارى الشريف فى المواضع الظاهرة ، وفى يوم أمس توجه الشيخ العدوى وبرفقته احد عشر من العلماء ، لتلاوة البخارى الشريف بالخط الشرقى ، واعتمادنا جميعا على قوة الله وحده ، واللهم انصرنا على القوم الكافرين »[٢٥] .

ب ــ تلغراف من الوادى لناظر الجهادية : وهو الذى يتضمن وصول بعض المجاهدين الأشراف من نسل الحسين ، وهو تلغراف من محطة المقدم بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٨٢ الى سعادة ناظر الجهادية أفندم . ونصه « حضر لطرفنا سبعة عشر نفر أشراف من نسل الحسين بجهة بنى عياص بصفة مجاهدين ، وسيجرى معاملتهم كأسوة المتطوعين . اقتضى عرضه لسعادتكم من أمين نزل الوادى »[٢٦]

ومن المعتقدات الشعبية فى الجيش ، ما أوضحه كتاب مديرية الدقهلية الى نظارة الجهادية ، المتضمن ارسال بيضة مكتوب عليها (نصر) والدجاجة ملك محمد حلوه

من مدينة سندوب ، وجاء فيه « يوم تاريخه بلغنا من محمد أحمد أحد مشايخ عربان الهنادى ، بأنه كان فى الليلة الماضية بايت عند البسيونى مطاوع عمدة البقلية ، فحضر بطرف العمدة شخص من الناحية بلده يسمى محمد ، وعرف بأنه عنده دجاجة بلدى باضت بيضة مكتوب عليها (نصر) ولهذا حررنا لذاك العمدة بطلب البيضة المحكى عنها ، ولكونه أحضرها بيده وقدمها مع شرح من مفتش جفلك منية سندوب التابعة اليه بلده ، على افادة منه دالة على أن الدجاجة تعلق شخص يسمى الشيخ محمد حوله من الناحية ، وبمشاهدة هذه البيضة وجدت حقيقة مكتوب عليها تلك اللفظة ، وحيث أن هذه منهُ من الله سبحانه وتعالى ، وبشرى عظيمة دالة على النصر والظفر ، فرأينا موافقة تقديمها لسعادتكم ، وعلى ذلك صار وضعها داخل حق صفيح ، بعد اعمال التحفظات اللازمة لها بواسطة وضع جانب قطن فى الحق لتكون مصانة به ، وصار الختم عليها بالجمع الأحمر بختم المديرية ، واقتضى ترقيمه لسعادتكم وهاهو قادم بيد ناقلة على أفندى فخرى ، نؤمل بوصوله يكرم بالافادة للمعلومية ، هذا وقد أخذ تعهد على العمدة المذكور ، بالتحفظ على الدجاجة ، وكلما نتج منها من البيض ويكون عليه كتابة ، يجرى احضاره للمديرية مع المحافظة عليه ، أفندم[٢٧] ١١ ل ٩٩ (٢٥ أغسطس ١٨٨٢) مدير دقهلية » .

وتظهر المعتقدات الشعبية عند عرابى ، فى اعتقاده فى شفاء الأمراض بالأحجبة ، وقد ظهر ذلك من خلال التحقيق معه فى واقعة تعدى ابراهيم أغا النوبتجى عليه وذلك كما يلى :

« س : من ابتدى حضوركم للسجن لحد الآن ، هل لم يحصل شىء مثل ما حصل فى هذه الواقعة ؟

ج ـ نعم فى يوم الخميس ٥ أكتوبر ١٨٨٢ حضرت برفقة الكولونيل تين الانجليزى ، من الأودة التى كنت مقيما بها بطرف غفر الانجليز بقشلاق عابدين الى هذا السجن المصرى ، فصار دخولى فى أودة خلاف الأودة ، التى أنا بها الآن . ثم بعد ساعة حضر جمع كثير ودخل على الأودة فيهم أغوات من القواصة الترك . . ثم تقدم الى أحد القواصة بصورة هائلة مزعجة ، وقال لى قم فقمت فقلت له ماذا تريد ، فقال أريد أفتشك ومد يده على وصار يفتشنى حتى أخرج الجزمة من قدمى وفتشها أيضا ، فلم يجد معى شيئا الا جملة أحجبة كانت تحت ملابسى . . . وانما

كان حملها بسبب أن أولادى كانت تموت بداء التشنج فى حال الصغر ، ولم يجدى نفعا فيهما أدوية الحكما ، ففزعنا على حسب اعتقاد الناس الى التحفظ على الأولاد بحمل **تلك الأحجبة وفى الواقع حفظهم الله بسبب ذلك »**(٢٨) .

ولعل ذلك يدل دلالة واضحة على اعتقاد أحمد عرابى فى المعتقدات الشعبية اعتقادا كبيرا ، بدليل اجابته بأن أحد القواصة لم يجد معه حجابا واحدا ، وانما وجد عدة أحجبة . كذلك يظهر اعتقاده فى هذه المعتقدات الشعبية عملا بما هو شائع وقتها بين العامة ، ثم يتوج اعتقاده هنا بأنه كان اعتقاد ايجابى حقق النتيجة المرجوة منه ، فقد شفى أبناؤه فعلا باستعمال هذه الأحجبة . ولاشك أن عقلية عسكرية مسئولة تعتقد فى مثل هذه المعتقدات الشعبية بكل هذه الجدية لا تستطيع أن تأتى عملا عسكريا بمثل هذه الجدية .

الاطار الأيديولوجى للثورة العرابية :

لأن الثورة العرابية ثورة عسكرية قام بها عسكريون ، فقد كان طبيعيا أن تسعى هذه الصفوة أولا الى حماية مصالحها ، من خلال مطالبتها أولا بتغيير نمط البناء السياسى العسكرى المستبد ، ممثلا فى عثمان رفقى ناظر الجهادية والبحرية وذلك بعزله ، وقد تحقق لها ذلك فى فبراير ١٨٨١ . ثم تغير نمط البناء السياسى المدنى المستبد أيضا فى شخص رياض وتم لها ذلك فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وكان ذلك طريقها للصعود الى قمة البناء السياسى ، فأصبح عرابى بعد ذلك ناظرا للجهادية والبحرية ، فأقام الاصلاحات العسكرية ، التى اقترنت ببعض الاصلاحات الاجتماعية أيضا .

ومع ذلك فإن أحد وثائق الثورة العرابية ، توضح لنا الاطار الأيديولوجى لهذه الثورة ، ممثلا فيما كان يراه عرابى من حقيقة الاصلاح النافع لمستقبل المصريين ، والذى يتضمن فى بدايته تقرير مبدأ هام وهو ضرورة أن تكون مصر للمصريين ، ثم تعرض بعد ذلك لنظام الحكم مثل ضرورة انتخاب الحاكم وانتخاب المجالس البلدية . وتشكيل مجلس النواب ، واقرار المساواة بين الجميع ، كما تضمن علاج الأمراض الاجتماعية كالربا والغش والقضاء على نظام السخرة ، ثم تناول بعد ذلك ، النظام القضائى منبها الى أهمية الغاء المحاكم المختلطة وتوحيد القوانين

القضائية . وعلاج النظام البيروقراطى بتقليل عدد الموظفين الأجانب . ثم العلاقات السياسية الخارجية التى تتعلق بالسودان ويرى تركه للمهدى مع تبعيته لمصر . ثم حياد القناة . وعلاج مشكلات مصر المالية خارجيا وداخليا . ثم التمثيل السياسى وعلاقات مصر الدولية . ثم العلاج الاقتصادى بتعديل هيكل الضرائب وتسوية ديون الأهالى .

وقد جاء ذلك ضمن ما كتبه عرابى : فى ذكر مختصر تاريخ اقامتنا فى جزيرة سيلان ، لغاية تاريخه ، وحالة أولادنا الذين تركناهم بمصر وفى كيفية الوصول الى حقيقة الاصلاح النافع لمستقبل المصريين ، والذى يرى عرابى أنه يشمل(٢٩) :

١ - فى مجال حرية الوطن والمساواة بين الجميع :

(١) يلزم أن مصر تكون للمصريين أجمع ، ولا تكون ملكا لشخص واحد أو عائلة واحدة ، وأهلها عبيد إلى هذا الملك ، أو تلك العائلة ، كما هو حاصل الآن .

(٢) يجب أن توضع قاعدة المساواة بين سكان القطر المصرى عموما ، لا يفرق فيها بين أجنبى ووطنى فى جميع المعاملات ، وضرب الضرائب والرسوم . وغير ذلك ، وبتلك المساواة يمكن لغو ضريبة الويركو التى أضرت بالفقراء كل الضرر .

٢ - وفى مجال السلطة التنفيذية :

(١) الوالى ينتخب من الذين حسنت سيرتهم من المصريين ، ويكون رجلا عالما فاضلا عفوفا محبوبا عند قومه ، ويكون انتخابه بمعرفة رؤساء الأمة المصرية ونبهائها ، الذين لم تتدنس أغراضهم بالاشتراك فى قبائح الولاة السابقين ، وهذا الحاكم يكون مقيدا بالقوانين ومنفذ لها ، وتلك قاعدة أساسية تكون مرعية الاجرا على الدوام .

(٢) مشايخ القرى والبلدان يصير انتخابهم بمعرفة أهالى بلادهم ، من الذين اشتهروا بالعفاف وحسن المعاملة ، حيث أن كثيرا من المشايخ الموجودين ، طبعوا على سلب أموال الأهالى ، وتسليمها الى الحكام فى سبيل طلب تقدمهم واعتبارهم .

٣ - وفى مجال السلطة التشريعية :

يتشكل مجلس نواب من الأمة المصرية ، لعرض جميع اللوائح والقوانين عليه ، وحفظ حقوق الأمة وتعطا لأعضايه (تعطى لأعضائه) الحرية التامة فى المداولة ، ويكون انتخابهم حرا كما فى البلاد المتمدنة ، وإنما يكون لهم الحق فى ابداء رأيهم واعطاء القرارات فقط ، ولا يلزم الحكومة العمل بما يقرره المجلس المذكور ، الا بعد مضى مدة فيها بعلم اقتدار الأهالى على النظر فى مصالحهم ، بواسطة نشر مجادلاتهم العلانية فى الجرايد ، وبعد ذلك يكون النظار مسئولين أمام ذلك المجلس ، وتلك المدة لا تنقص عن خمسة أعوام . (ونلاحظ هنا اهتمام عرابى ليس فقط بشكل الهيئة البرلمانية وانما يتعدى اهتمامه ذلك الى كيفية أدائها لعملها ، وعلاقتها بالهيئة التنفيذية .)

٤ - وفى مجال علاج الأمراض الاجتماعية :

(١) من أهم اللزوم وضع حد للمرابين لمنعهم من استعمال الغش . وادخاله على الأهالى لسلب أموالهم ، وايقاف المزارعين عند حد فى الأخذ بالربا .

(٢) يجب ابطال طريقة التسخير التى هى السبب الوحيد فى عدم العمران ، وتشتت شمل الفقراء الذين لاقوت لهم الا من كد أيديهم ، واتخاذ طريقة عادلة للمساواة بين المزارعين ، وفى أشغال تطهير الترع والمساقى وتقوية جسور النيل ، بحيث أن الشغالين يستولوا على أجرهم حقيقة .

٥ - وفى مجال السلطة القضائية :

(١) يجب ابطال المحاكم المختلطة التى أضرت بالمصريين وكانت ذريعة للمرابين فى استيلائهم على كثير من أطيان الأهالى وأملاكهم .

(٢) يجب أن توحد القوانين القضائية ، فى جميع محاكم القطر المصرى ، ويراعى تنفيذ تلك القوانين بغاية الدقة ، بدون تداخل ذوى السلطة فى تأويلها ، واستعمالهم الطرق القديمة فى مراعاتها ظاهرا وعدمها فى الحقيقة .

٦ ـ وفى مجال الجهاز البيروقراطى :

يكتفى من الأجانب المتوظفين بقدر الضرورة ، مع مراعاة حالة مالية البلاد فى رواتبهم ، والمناسبة بينها وبين رواتب الوطنيين ، حتى لا تقع المنافسة والمنافرة بسبب الامتيازات الفاحشة .

٧ ـ وفى مجال العلاقات السياسية الخارجية :

تترك السودان للمهدى ، على شرط أن تكون تابعة لمصر فى السيادة ، وتدفع خراجا سنويا لمصر اعترافا بسيادتها عليها أن أمكن ذلك .

٨ ـ وفى مجال قناة السويس ووظيفتها :

يجب أن قنال السويس يكون محفوظا بكفالة جميع الدول الموقعة على معاهدة برلين ، وفى مقابلة تنازل مصر عن حقوقها الصريحة ، فبذلك ليعوض عليها مبلغا كافيا يسدد به جانبا من الدين ، ومعنى ذلك يكون لمصر حق فيه كباقى الدول المذكورة ، وعلى الدول أيضا أن تدفع قدرا معلوما سنويا ، للمحافظة على القنال المذكور .

٩ ـ وفى مجال علاج مشكلات مصر الاقتصادية الخارجية الداخلية :

(١) يجب تنزيل الدين المصرى الى خمسين مليونا من الليرات الاسترالينية فقط ، والفائدة تكون واحد فى الماية ، وواحد من أصل الدين ، وبهذه الطريقة يكونوا الدينين آمنين على وفاء حقوقهم ، من كل خطر يخشى وقوعه فى المستقبل .

(٢) يجب تسوية دين المزارعين وتوحيده وتسديده بواسطة الحكومة الى الدائنين ، على أقساط مناسبة لحالة المديونين .

(٣) يجب تنزيل ويركو الأستانة الى القدر الذى كان عليه مدة محمد على باشا ، فى الزمن الذى لم يكن فيه على مصر دين أصلا .

(٤) يجب تعديل الضرائب وجعلها متناسبة لحالة الأراضى واستعدادها ، بدون فرق بين الأغنيا والفقرا .

(٥) المقابلة البالغ قدرها سبعة عشر مليون جنيه ، التى هى دين للأهالى على الحكومة ، يكون اعتبارها كاعتبار دين الأجانب سواء بسواء .

ومعنى ذلك أن أيديولوجية الثورة العرابية منذ بدايتها وحتى قيامها وانحسارها ، لم تكن قد تبلورت بعد ، وإنما كان كل هدفها هو الاصلاح العسكرى - السياسى . ثم تبلورت أيديولوجيتها السياسية بعد انتهائها ويدل على ذلك ما أنهى به عرابى هذا البرنامج حيث يقول : « . الثمانية عشر مادة الموضحة بهذا هى المواد الأصلية ، التى بها يتوصل الى اصلاح بلاد النيل ، ويبيض بها وجه تاريخ من يقوم باجرائها لدى العالم الانسانى . »

ونلاحظ على هذا البرنامج الأيديولوجى الذى وضعه عرابى ، أنه لم يتعرض للجيش ، لا من قريب ولا من بعيد ، فقد نسى عرابى هنا - وهو الذى أصبح رمز العسكرية وقتها ، وممثل الصفوة العسكرية الذى لا ينازع - نسى عرابى

١ - المطالبة بعودة الجيش واصلاحه وتدريبه وتسليحه .

٢ - المطالبة بجلاء الانجليز الذين احتلوا مصر .

ولكن ربما تكون مرارة الهزيمة ، التى منيت بها الثورة العرابية فى النهاية ، هى التى جعلته لا يفكر فى الجيش واحيائه ، لكن ما الذى جعله لا يفكر فى المطالبة بجلاء القوات الانجليزية التى كانت سببا فى نهاية ثورته ؟ لعل ذلك ما يمكن أن يؤخذ على برنامج عرابى الأيديولوجى .

ثالثا : الدور العسكرى - السياسى فى الثورة العرابية :

نستطيع أن نميز مرحلتين أساسيتين للمارسة السياسية العسكرية أثناء الثورة العرابية وهما : مرحلة المطالب واختيار الساسة ، ثم مرحلة السياسة . وسادت المرحلة الأولى فى البدايات الأولى للثورة العرابية عندما كانت الصفوة العسكرية ما زالت بعيدة عن مراكز القوة السياسية ، واتخاذ القرار السياسى ، وعندما كانت تحاول فى البداية الدفاع عن مصالحها العسكرية بالدرجة الأولى .

ثم عندما أحرزت قدرا من النجاح ، تطلعت اليها الجماهير باعتبارها القوة الحقيقية فى المجتمع التى تملك من مصادر القوة المادية والسلاح ، ما يمكنها من تحقيق مطالبها ، فالتفت حولها لكى تكون أداتها فى تحقيق ما تصبو اليه من آمال . وهنا استطاعت الصفوة العسكرية ، فى مجال دفاعها عن مصالح الجماهير القومية

والسياسية ، أن تثب الى الحكم وأن تمارس الحكم فعلا ، وان كان ذلك قد تم لشهور عديدة فقط ، ولم يستمر طويلا لانهيار الثورة من جذورها .

وأعتمدت الثورة فى مرحلتها السياسية الأولى على الأدوات التالية :

١ ـ الجمعيات السرية :

بدأت الممارسة السياسية للصفوة العسكرية العرابية بالانضمام للجمعيات السرية ، حيث انضم كثير من العسكريين الى تلك الجمعية التى ألفها على الروبى فى عام ١٨٦٧ على أثر الهزائم التى حدثت فى حرب الحبشة (١٨٧٥ - ١٨٧٦) والتى قاسى فيها العسكريون المصريون كثيرا من ظلم الأتراك والشراكسة وجهلهم العسكرى من ناحية ، ثم من الخسائر فى الأرواح من ناحية أخرى . وعندئذ وجد العسكريون فى هذه الجمعية متنفسا لعملهم السياسى ، فلا يستطيع العسكريون ممارسة العمل السياسى من خلال المؤسسة العسكرية التى تحظر مثل هذا العمل ، وعلى ذلك فقد ضمت هذه الجمعية السرية ، العديد من الضباط المصريين وفى مقدمتهم أحمد عرابى ، الذى بذل نشاطا ملحوظا فى الهجوم على اسماعيل ، والأتراك والشراكسة ، وأصبح لذلك عضوا بارزا فى الجمعية ، وعاونه فى أعماله السياسية هذه على فهمى وعبد العال حلمى[٣٠] .

ويعد انخراط العسكريين فى مثل هذه الجمعيات السرية ، دليلا قويا على عمق العلاقات العسكرية ـ المدنية حيث تعددت الاجتماعات السرية ، فى منزل سلطان باشا لتنظيم ما أسموه « الحزب الوطنى » والذى دعم العلاقات بين منظميه الذين كان فى مقدمتهم ، زعيمى الصفوتين المدنية والعسكرية سلطان باشا وأحمد عرابى ، الى جانب مجموعة من المدنيين والعسكريين منهم زميلى أحمد عرابى عبد العال حلمى وعلى فهمى بالإضافة إلى محمود سامى البارودى ، وسليمان باشا أباظه (مدير الشرقية) وحسن باشا الشريعى (مدير المنيا) ومحمود باشا فهمى . وكانت أولى أعمال هذه الجمعية والحزب الوطنى ، ذات طبيعة اقتصادية ، وهى الاعتراض على الدين الممتاز واختصاصه بالضمان إلى جانب المطالبة بالمطالب التالية :

(١) اعادة الأملاك الخديوية للحكومة المصرية

(٢) الغاء النص القاضى بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز .

(٣) تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة قدرها ٤ ٪

(٤) تقام ادارة مراقبة وطنية مؤقتة ، يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية . وقد حاربت الحكومة هذا التنظيم عندما علمت بوجوده[٣١]

٢ ـ المطالب من خلال مجلس شورى النواب :

ساءت أحوال مصر المالية فى عهد اسماعيل ، وانعكس ذلك على الجيش حيث حرم من مرتباته فساءت أحوال أفراده ، وأصبحوا لا يجدون حتى ضروريات الحياة . وكانت الترجمة العملية لسوء الحالة هذه ، تجمع الضباط فى رشيد فى ٣٠ يناير ١٨٧٩ ، واحتجاجهم لدى عرابى قومندان الآلايان برشيد ، مطالبين رسميا بالعدل والمساواة وصرف مرتباتهم التى لم تصرف لهم ، بينما تصرف للأوربيين مرتباتهم فى مواعيدها بل وأضعاف مرتبات المصريين فبلغها عرابى جفريا لناظر الجهادية .

ثم كانت الخطوة التالية أشد عنفا وضراوة ، حيث صدرت الأوامر بتسريح عدد من الضباط فى مواجهة التقليل من أعباء مصر المالية وتسديد ديونها ، بلغ ٢٥٠٠ ضابطا ، فتوجه الضباط فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ الى مجلس شورى النواب لعرض قضيتهم العادلة ، وحدثت مشادة أهين فيها نوبار رئيس مجلس النظار وقتها . وقامت مظاهرة شعبية تساند الضباط ، وحضر الخديوى اسماعيل للمالية محاولا تهدئة الموقف ولم تفلح جهوده فى ذلك ، وقبض على الكثير من الضباط ، وكان من بينهم عرابى وعلى الروبى ، وأبعد الضباط فكان أن أبعد عرابى الى الأسكندرية .

وهكذا تعتبر حركة ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، أول بعث من نوعه فى حياة الجيش المصرى ، وأول دليل ـ فى تاريخ الثورة العرابية ـ على وجود العلاقات العسكرية ـ المدنية وقوتها فى تلك الفترة . وقد ظهر ذلك من مساندة المدنيين للحركة العسكرية ، حيث أعلن علماء الدين تأييدهم للحركة وأفتوا بشرعيتها ، كما أيد الأعيان الحركة حتى بالدعم المادى[٣٢] .

٣ ـ المطالب من خلال العرائض :

ومنها عريضة الضباط للخديوى توفيق فى يوليو ١٨٧٩ ، التى لم تقتصر هذه المرة على المطالبة بمطالب عسكرية فقط ، بل لبست ثوبا سياسيا حيث طالبت العريضة باسقاط ناظر الجهادية(٣٣) واستبداله بغيره بعد أن خفض عدد الجيش وأمر ببيع كمية من المهمات الحربية .

ومضى العسكريون فى اتجاه تقديم العرائض ، باعتباره الوسيلة التى يستطيعون التعبير بها عما يجيش فى صدورهم من السخط وعدم الرضى بالأمر الواقع ، سواء بالتهديد أو المطالبة بالاصلاح كتلك التى قدموها فى ٢٠ مايو ١٨٨٠ للوزير الشركسى ، والتى تضمنت مطالب عادلة ، وقد كان عرابى من الموقعين عليها .

٤ ـ الاجتماعات :

وضح دور العسكريين المعارض أمام تصرفات رياض ووزيره الشركسى رفقى ، الذى أساء معاملة الضباط المصريين . ولذلك فلقد كثرت الاجتماعات التى كان يتم بعضها فى منزل محمد أفندى فنى رئيس المترجمين بديوان المالية (وهنا يظهر دليل آخر على عمق العلاقات العسكرية ـ المدنية فى تلك الفترة) وفيها تشاور العسكريون فى أمرهم وأحوالهم ، التى بلغت من السوء مبلغا عظيما ، الا أن رياض قضى على هذه الاجتماعات بمحاكمة محمد أفندى فنى وطرده من الحكومة وبمعاقبة العسكريين منهم كذلك .

وفى مجال اختيار الساسة ، فقد تحقق ذلك بعد واقعة قصر النيل فى أول فبراير ١٨٨١التى أدت الى اعتقال عرابى ورفاقه العسكريين لمطالبهم التى كانت تقضى بـ :

(١) عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن .
(٢) تشكيل مجلس نواب تنفيذا لما وعد به الخديوى فى بداية توليه الحكم .
(٣) تعديل القوانين العسكرية(٣٤) .

ثم تقدمت بعض قوات الجيش بقيادة عبيد وأطلقت سراح عرابى والعسكريين وما كان بعد ذلك من اجتماع الصفوة العسكرية ـ التى تربعت على عرش الزعامة

بعد هذا الحادث والافراج عنهم ــ المفرج عنها والجنود بميدان عابدين ، فى مظاهرة عسكرية سلمية ، من أجل املاء مطالبها السياسية على الخديوى وتحقيقها .

ونتيجة لذلك فقد صدرت الأوامر الخديوية بتعيين محمود باشا سامى ، ناظرا على الجهادية مع بقاء نظارة الأوقاف فى عهدته(٣٥) ، وهكذا فقد اختارت الصفوة العسكرية اذن ، القائد العسكرى ــ السياسى للجيش وهو ناظر الجهادية ، وتم لها بالفعل ما أرادت ، وكان ذلك أول انتصار حققته الصفوة العسكرية غير الحاكمة ، يؤدى الى تغيير البناء السياسى التنفيذى .

ثم خطت الصفوة العسكرية فى مجال الاختيار خطوة أكبر ، فطالبت بعد مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ ــ وخصوصا بعد استقالة الباردوى وتعيين داود باشا يكن ناظرا للجهادية ـ ليس باستقالة ناظر الجهادية هذه المرة ، وإنما باسقاط وزارة رياض المستبدة ضمن مطالبها الأربعة فى هذه المظاهرة التى تضمنت مطلبين سياسيين ومطلبين عسكريين ، وذلك كما جاء على لسان عرابى : "جئنا يامولاى لنعرض عليك طلبات الأمة وطلبات الجيش ، وكلها طلبات عادلة ، فقال الخديوى وما هى هذه الطلبات ؟ فقلت له هى : اسقاط الوزارة المستبدة ، وتشكيل مجلس النواب على النسق الأوربى ، وزيادة عدد الجيش الى القدر المعين فى الفرمانات السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية السابق أمركم بوصفها" وبذلك أصبحت الصفوة العسكرية صفوة عسكرية ــ سياسية تنوب عن الأمة فى عرض مطالبها لدرجة أنها تقدم مطالبها على المطالب العسكرية .

ثم يصور عرابى كيف أن الصفوة العسكرية ، قد أصبحت هى التى تملى على الخديوى أسماء القائمين على النظام السياسى ، أى أنها أصبحت تؤثر أيضا فى البناء السياسى ، وذلك عندما يقول فى مذكراته : " .. ثم انقطعت المخابرات ساعة ، تقرر فيه اجابة طلباتنا وانفاذها بالتدريج ، ثم صار عزل الوزارة فى الحال ، فعرض على الخديوى بأن نقبل تعيين حيدر باشا يكن رئيسا للوزراة الجديدة ، فاستدعى شريف باشا بالتلغراف ، وكان اذ ذاك بالاسكندرية(٣٦) " .

وهكذا فقد أصبحت الصفوة العسكرية الآن ، فى موقف يسمح لها بأن تناقش حاكم الدولة ، وتملى عليه شروطها ، بل وتختار القائمين على الجهاز التنفيذى ،

وكان ذلك ثانى انتصار للصفوة العسكرية حققته فى مواجهة تحديها للصفوة السياسية ، وكان ذلك أيضا مقدمة لممارستها الحقيقية للعمل السياسى من خلال البناء السياسى الذى أصبحت هى التى تضع لبناته وتقيم صرحه الكامل فى النهاية .

اسهمت المؤازرة العسكرية للبناء السياسى هنا أيضا فى عودة محمود باشا سامى ناظرا للجهادية فى نظارة شريف باشا ، فكان ذلك بمثابة تدعيم آخر للصفوة العسكرية الحاكمة ، بناء على اختيار الصفوة العسكرية ممثلة فى عرابى ، ومع أن شريف يرجع فى خلفيته الاجتماعية الثقافية الى أصول عسكرية قوية ، تدعمت من خلال البعثات العسكرية* وكان أحد كبار رجال الجيش ، الا أنه خشى على مكانته السياسية ، أمام التقدم الكبير الذى أحرزته الصفوة العسكرية المصرية بقيادة عرابى ، فعمل على تشتت قوات الجيش وابعاد عرابى عن القاهرة ، وبالفعل أبعد عرابى بقواته العسكرية الى الشرقية .

ومع أن العسكريين هم الذين اختاروه لرئاسة النظارة ومع أنه أبعدهم عن القاهرة - خوفا من ازدياد نفوذهم وزيادة شعبيتهم - فقد استطاع العسكريون بعد ذلك أن يبعدوه عن السلطة ، وكان ذلك ايذانا ببدء المرحلة الجديدة ، وهى بداية ممارسة العسكريين للحكم . وهنا نصل إلى المرحلة الثانية لممارسة العسكريين السياسية ، وهى التى مرت بالأطوار التالية :

١ - عرابى وكيلا لنظارة الجهادية :

حاول البارودى ناظر الجهادية ، وهو الذى اختاره عرابى ناظرا للجهادية ، أن يرد ذلك الجميل لعرابى فعرض على الخديوى ، تعيينه وكيلا لنظارة الجهادية(٣٧) عندما سمحت الظروف بذلك ، وأمام ما حققه عرابى فى الشرقية - وقد كان فى أبعاده الى الشرقية خطأ كبيرا ، فهى موطنه الذى استطاع بتأييد أهله أن يدعم من موقفه ويزيد من شعبيته - من بعث جديد للعسكرية - السياسية ، وخوف الخديوى توفيق من أن يصبح عرابى زعيما سياسيا منافسا له فى الحكم ، فقد قبل الخديوى تعيين عرابى وكيلا لنظارة الجهادية ، وأصدر أمرا بذلك فى ٤ يناير ١٨٨٢ ، ليكون العمل البيروقراطى كفيلا بعودة عرابى - الى القاهرة تحت عيونهم ، وبعيدا عن بث مبادئه التى لا تتفق مع الخديوى ، بين المدنيين فى الشرقية ، مع الانعام عليه علاوة على

ذلك برتبة الباشا ، ولكى يؤكد عرابى انتماءه المدنى للشعب ، فقد قبل الوظيفة العسكرية ولم يقبل اللقب المدنى (الباشا) . وقد صور عرابى ذلك قائلا « ولما بلغ الحكومة من جواسيسها المراقبين لنا ، بأنى أتجول فى أنحاء مديرية الشرقية ، لبث مبادئى وأفكارى فى نفوس عمد البلاد ومشايخ العربان ، حاضا على وجوب مؤازرتى فى مشروعاتى الوطنية ، وأن كثيرا من المظلومين يأتون الى ويتشكون من ظلم الظالمين، أوجست الحكومة خيفة من ذلك ، وقررت طلبى الى العاصمة فأجبت طلبها ، فعرضت على تقليدى وظيفة وكيل نظارة الجهادية ورتبة اللواء (باشا) ، فقبلت وكالة الجهادية مع بقاء الألاى فى عهدتى ، ورفضت رتبة الباشا حتى لا أدنس سمعتى ، وحتى لا يقال أنى انما اشتغل لمصلحتى الخصوصية لا للمصلحة العمومية »(٣٨) .

٢ ــ عرابى ناظرا للجهادية :

ارتقى عرابى درجة فى سلم البناء السياسى التنفيذى ، ليصبح ناظرا للجهادية بعد أن كان من قبل وكيلا لها ، وقد حدث ذلك من خلال أزمة يناير ١٨٨٢ ، التى تمثلت فى استقالة وزارة شريف وتشكيل وزارة البارودى الذى صعد عرابى من خلاله الى نظارة الجهادية والبحرية .

وقد بدأت أزمة يناير ١٨٨٢ عندما قدم كل من المعتمدين الانجليزى والفرنسى ، مذكرتها للخديوى فى ٨ يناير ١٨٨٢ ، تتضمن عزمها على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشئون العامة فى مصر .

وكان معنى هذا التأييد هو حث الخديوى على استرداد السلطة المطلقة والعبث بالنظام الدستورى الجديد الذى أرسته وزارة شريف ، وكان ذلك بايعاز من رئيس وزراء فرنسا جامبتا Gambetta الذى ساءه انشاء مجلس نواب لمصر ، فقد كان يكره حرية الشعوب الشرقية ويدعو دائما لاستعبادها . ومن هذا المنطلق كانت المذكرة من أجل هدم البناء السياسى المستقر ، الذى أنشأته الصفوة العسكرية بقيادة كل من شريف ومحمود سامى وعرابى . كما طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا ، بايعاز من الرقيبين الأوربيين ، ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدما فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى .

ومن هنا بدأت المتاعب الأوربية فى مصر ، كما أشارت الوثائق الأوربية الى ذلك ، من خلال رأى رئيس الوزارة البريطانية فى عرابى والحزب الوطنى الذى جاء فيه « ان امتناعنا للسماح للجمعية المصرية على التصويت فى ميزانية المصريين أنفسهم ، كانت بداية المتاعب التى أقحمنا أنفسنا فيها»(٣٩) . ورأى شريف درءاً للأزمة التى هددت بالاحتلال المسلح من القوات الأجنبية لمصر ، أن يؤجل بت المجلس فى شأن الميزانية حتى تنتهى الأزمة . ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل مطالبين بتقرير مادة الميزانية فى الحال ، وقد كان ذلك رغبة من العرابيين فى اقصاء شريف من رئاسة النظارة ، وتعيين واحد منهم أو موال لهم بدلا عنه ، وقد راق ذلك كثيرا طموحات محمود باشا سامى ، واجتمع النواب فى منزل سلطان باشا رئيس المجلس ، وقرروا بعد التشاور رفض التأجيل واسقاط الوزارة . وقدم شريف استقالته وطلب الخديوى من النواب اختيار رئيس للوزارة ، فاختاروا محمود سامى باشا ، وذلك بشرط أن يصدق على اللائحة .

وهكذا فقد كان سقوط وزارة شريف باشا التى أتى بها العسكريون وتشكيل وزارة محمود سامى تعبيرا عن تقلص سلطة الخديوى ، وانتصارا حاسما للصفوة العسكرية ، ذلك لأن الخديوى لم يكن راغبا فى تغيير شريف باشا ، وبانتصار الصفوة العسكرية ذاعت شهرة عرابى فى أوربا عقب سقوط الوزارة ، عندما اتضح أنه له النفوذ القوى فى مجلس النواب ، الذى استطاع بمجهوده اسقاط الوزارة التى أراد التخلص منها ، وتشكلت وزارة البارودى وكان عرابى فيها ناظرا للجهادية والبحريه . ويمثل ذلك المرحلة الثانية من ممارسة العسكريين للسلطة ، بعد وكالة الوزارة وهى الصعود الى منصب الوزير .

وتعد وزراة البارودى هى وزارة العرابيين ، لأنها كانت تضم أكبر زعمائهم ، مثل عرابى والبارودى ومحمود فهمى ، وأحد كبار أعضاء مجلس النواب ، وهو حسن باشا الشريعى ، الذى كان اختياره دليلا على التنفيذ الجزئى للنظام البرلمانى ، الذى كان يقضى بأن يكون معظم الوزراء من البرلمان ، كما كان باقى الوزراء من مناصرى الحركة العرابية .(٤٠)

الوزارة العسكرية والبناء السياسي التشريعي :

اهتمت وزارة البارودى باعلان الدستور فى ٧ فبراير ١٨٨٢ ، بعد مناقشة مجلس النواب للمشروع النهائى للدستور ، ولكن الدوائر السياسية الانجليزية والفرنسية ، استقبلت اعلان الدستور بالسخط والاستياء . وقدم الرقيبان الأوربيان مذكرة مشتركة الى قنصليهما بتاريخ ٦ فبراير ١٨٨٢ ، متضمنة استياءهما من النظام الدستورى بأكمله ، وعلى الأخص تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وحاولت وزارة البارودى اقناع الدوائر الأوربية السياسية ، بأن اصدار الدستور المصرى لا يعنى المساس بمصالح الدول الأجنبية فى مصر ، وآثرت انجلترا انتظار فرنسا حتى تستطيع التدخل فى مصر بمفردها .

محاولات القضاء على الصفوة العسكرية المصرية :

كان ذلك منذ وصول الأسطولين الانجليزى والفرنسى للأسكندرية (الذى بدأ فى ١٩ مايو ١٨٨٢) وتقديم انجلترا وفرنسا مذكرتهما المشتركة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ التى طالبت :

١ ــ بابعاد عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته .
٢ ــ وارسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا ، الى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتباتهما .
٣ ــ واستقالة الوزارة الحالية[٤١] .

وقررت الوزارة رفض مطالب الدولتين ، كما رفضها زعماء الجيش أيضا . واجتمع البارودى وكبار الضباط فى قشلاق عابدين ، وأقسموا على الدفاع عن البلاد ، وتولى الشيخ محمد عبده وضع صيغة اليمين وأدائه لكبار الضباط . وهنا نجد أيضا صورة أكثر تطورا من نمط العلاقات العسكرية ـ المدنية ، حيث كان يسمح العسكريون بوجود بعض الزعماء المدنيين معهم فى ثكناتهم العسكرية . ولعل ذلك يدل فى نفس الوقت على أن ثورة عرابى ١٨٨٢ كانت تمثيلا لطليعة ثورية وطنية وكانت تعبيرا عن ارادة شعبية وجدت فى الصفوة العسكرية سندا لها .

لكن الخديوى أعلن قبوله مطالب الدولتين ، فاستقالت الوزارة فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين وقبول الخديوى لها فقبلها الخديوى واشتدت بذلك الأزمة السياسية . وقد شرح عرابى فى مذكراته أسباب استقالة وزارة البارودى التى اعتبرها أول وزارة وطنية حرة(٤٢) والتى يتضح منها أن ازدهار البناء السياسى فى تلك الفترة ، كان عاملا أساسيا لتدخل الدول الأجنبية فى شئون مصر ، وخاصة انجلترا وفرنسا اللتين راعهما هذا التقدم . وطلبت فرنسا من انجلترا التدخل المسلح لوقف تيار التقدم السياسى ، الذى صنعته القوى الوطنية المصرية ، وقد كان الجيش طليعة هذه الثورة الوطنية التى اندلعت للدفاع عن مصر ، ثم لعبت الصفوة العسكرية فيها دورا بارزا . ولما وافقت انجلترا على التدخل وقامت به بالفعل ، فما كان أمام وزارة البارودى الا أن تستقيل ، لأن تحمل أعباء مسئولية هذا الغزو العسكرى فوق طاقتها ، ولا تستطيع تحمل تبعاته .

وظهر الموقف حينذاك وكأنه كان بداية لنهاية الثورة الوطنية ، التى آزرتها دائما الصفوة العسكرية ، والتى لم تستسلم ، وبدأت تستجمع قواها لمؤازرة القوى الوطنية وللقيام بدورها العسكرى فى صد هذا العدوان ، ليكون ذلك بالتالى منفذا لها للمساهمة فى بناء القوة واتخاذ القرار السياسى .

ويبدو هنا من جديد أثر العوامل الخارجية ، فى ظهور الصفوة العسكرية المصرية التى ترتبط بدورها بالتوسع الاستعمارى ، فقد كانت هذه القوى الاستعمارية ، تهدف إلى كسر شوكة الصفوة العسكرية التى بدأ ساعدها يشتد وبدأ نفوذها يقوى ، وذلك بتحطيم قاعدتها الأساسية حيث تضيف مذكرات عرابى ، مطلبا رابعا الى مطالب المذكرة المشتركة الثلاثة - السابق ذكرها - وهو خاص بالمؤسسة العسكرية بهدف اضعافها ، ذلك لأنها هى التى أنجبت الصفوة العسكرية التى تقود مقاومة النفوذ الانجليزى - الفرنسى فى مصر دائما والذى جاء فيه « تفكيك صفوف العساكر فلا يبقى منها ، الاالقدر اللازم لحفظ الحدود القبلية »(٤٣) .

الصفوة العسكرية تتحدى الصفوة السياسية الحاكمة :

ازاء رفض الصفوتين السياسية والعسكرية الوطنيتين للائحة المشتركة واعتبارها تدخلا سافرا فى شئون مصر الداخلية ، عقد الخديوى فى ٢٧ مايو ١٨٨٢ مؤتمرا

حضره النواب والأعيان والعلماء ، وشيخ الاسلام والمسلمين الشيخ عليش ، وشيخ المشايخ العاملين العلامة الشيخ حسن العدوى ، والأستاذ الأعظم الشيخ محمد الامبابى شيخ الجامع الأزهر ورؤساء الجهادية . (ويدل ذلك على البناء الرباعى للصفوة فى تلك الفترة ، وهو الذى تكون من النواب ، والأعيان ، ثم العلماء ورجال الدين ، ثم الصفوة العسكرية) وأعلن الخديوى فى هذا المؤتمر أن السياسة قد اقتضت استعفاء الوزارة وقبول اللائحة من الدولتين فرنسا وانجلترا كما أعلن احتفاظه لنفسه برياسة الجهادية ، وادراة المصالح الادارية لحين تشكيل وزارة جديدة .

فقام طلبه باشا عصمت (وهو الذى ترقى الى لوا ٣ جى و ٤ جى بياده ، بعد تولى نظارة الجهادية) وقال : اننا مطيعون جميعا للجناب السلطانى الشاهانى وللجناب الخديوى ، ولكن هذه اللائحة المؤذنة بضياع استقلالنا مستحيل علينا قبولها وتنفيذها ، ولاحق للدولتين فى طلب تنفيذها . . . ويستحيل علينا قبول أحد رئيسا للجهادية خلاف رئيسنا أحمد باشا عرابى . وأيده فى قوله الشيخ عليش وجميع العلماء الحاضرين وطلبوا رفض اللائحة المذكورة وخروج الأساطيل الحربية الأجنبية من المياه المصرية .

وأوضح الموقف العام هنا ، اتحاد الصفوة العسكرية مع كل من الصفوتين الدينية وصفوة الانتلجنسيا ، فى مواجهة الصفوة السياسية الحاكمة التى تقف ضد ارادتهم جميعا ، ولعل ذلك يوضح أيضا بجلاء عمق العلاقات العسكرية ــ المدنية فى تلك الفترة .

كما توضح هذه الفترة أيضا من ناحية أخرى عمق العلاقات العسكرية ـ السياسية ، فلم تكن القيادة العسكرية لضباط القاهرة وحدها ، هى التى طالبت ببقاء عرابى ناظرا للجهادية والبحرية . فقد كان ضباط الآيات الاسكندرية ، أكثر حزما واصرارا فى موقفهم من ضباط القاهرة ، حيث أرسلوا للخديوى برقية تتضمن أنهم لا يرضون غير عرابى باشا ناظر للجهادية ، وأنه اذا لم يعد الى منصبه خلال اثنتى عشرة ساعة ، كانوا غير مسئولين عما يحدث ولا يستحب وقوعه .

وتظهر الصفوة العسكرية هنا كصفوة وطنية ، تمثل طليعة ثورة شعبية ، ذلك أنها لم تقف موقف التحدى هذا أمام الخديوى وحدها ، بل آزرتها الصفوة المدنية أيضا ، وذلك عندما حضر إلى العاصمة ، جميع أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة ، ثم توجهوا الى منزل عرابى ، وقدموا له مئات العرائض ، محتجين فيها على عمل الخديوى هذا وطالبوا بأحد أمرين :

إما رفض اللائحة المذكورة ، وإما عزل الخديوى الذى قبل تدخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية(٤٤) .

٣ ـ الحزب الوطنى وراء عودة عرابى لممارساته العسكرية ـ السياسية :

نصل الآن الى المرحلة الثالثة لممارسة العسكريين للأدوار السياسية ـ وكانت الأولى تولى عرابى وكالة نظارة الجهادية والثانية عندما تولى نظارة الجهادية ـ وهى التى مارس فيها عرابى دوره العسكرى ـ السياسى ليس بوصفه أحد كبار ضباط الجيش وقتها بل بوصفه قائدا للحركة الوطنية ورئيسا للحزب الوطنى ، وذلك بفعل عدد من القوى سواء منها الخارجية المتمثلة فى قناصل الدول الأجنبية ، أو الداخليـة وعلى رأسها ضباط الجيش وأعضاء مجلس النواب وباقى القوى الوطنية المحلية .

فقد أرسل الخديوى للحضرة السلطانية برقيا . يخبـرها أن الـوزراء استعفوا لكنهم أقاموا الحجة على قبول لائحة الدولتين ، وأن الجند غير راض بما حصل .

(وهكذا توضح استغاثه الخديوى بالسلطان ، أن المؤسسة العسكرية وليست الصفوة العسكرية وحدها ، هى التى كانت بمثابة صمام الأمان ، وخط الدفاع الأول عن مصالح المجتمع) .

ورد الباب العالى بأن السلطان قد أمر بتشكيل لجنة عثمانية ، تصل مصر بعد ثلاثة أيام للنظر فى المسألة .

ونتيجة لحالة سوء التنظيم الاجتماعى والسياسى التى أصابت المجتمع ـ التى ترى النظرية العسكرية أنها من أقوى المبررات ، لقيام الصفوة العسكرية بالأدوار السياسية فى المجتمع ـ فقد توافد على منزل عرابى جميع قناصل الدول ، فيما عدا قنصلى انجلترا وفرنسا بالطبع ، مطالبين عرابى بتأمين رعاياهم ، فأجابهم عرابى بأنه

قد استعفى من النظارة ولاصفة له الآن تخوله تحمل هذه المسئولية . لكن القناصل ردوا عليه قائلين :«ان الجيش لا يخالف ارادتك ، وأنت رئيس الحركة الوطنية ، فلا نأمن غيرك على رعايانا وأنفسنا » .

وأمام هذا التأييد وهذه المؤازرة من قناصل الدول الأجنبية ، كتب عرابى برقيا الى جميع مراكز العسكرية بصفته رئيسا للحزب الوطنى (حيث كان يوقع كتاباته الى هذه الوحدات « أحمد عرابى رئيس الحزب الوطنى » يطلب منهم الالتزام الهدوء « والمحافظة على راحة العموم » وبصفة خاصة الرعايا الأجانب .

وهكذا فقد كان الحزب الوطنى وراء عودة عرابى للممارسة العسكرية ــ السياسية ، فهو الذى اكتسب منه شرعيته السياسية التى فقدها باستقالة الوزارة ، فكأن عناصر البناء السياسى المختلفة تؤازر بعضها بعضا فى وقت الحاجة ، وما أن يسقط بناء حتى يهب الآخر ليدعم من بقية العناصر الأخرى ولعل ذلك يؤكد مرة ثانية وطنية هذه الثورة العسكرية ــ المدنية التى ساندها مجلس النواب وعلماء الدين . وذلك بعد الاجتماع الكبير الذى تم بمنزل سلطان باشا رئيس مجلس النواب ـ الذى تحول الى مجلس نواب شعبى ــ والذى حضره أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى ومحمد عبيد وغيرهم من القادة العسكريين الى جانب عدد كبير من أعضاء مجلس النواب ، وبعض علماء الدين وقاضى قضاة مصر وامام المعية .

وكان قد تم الاتفاق فى هذا الاجتماع على الالتزام بالهدوء ومراعاة النظام ، ومطالبة الخديوى برفض اللائحة الثنائية وعودة عرابى لنظارة الجهادية ، أو يعزل عزلا . وفى صباح ٢٧ مايو ١٨٨٢ كان رئيس مجلس النواب سلطان باشا ، وناظر الأوقاف حسن باشا الشريعى ، وناظر الحقانية سليمان باشا أباظة ، بمنزل أحمد عرابى يسلموه أمر الخديوى الذى يقضى بعودته الى نظارة الجهادية والبحرية ، وذلك تلبية لمطالب جميع قناصل الدول الأجنبية ــ وبالطبع القوى الوطنية الأخرى والعسكرية أيضا ـ التى طالبوا فيها بعودته . وبذلك يكون عرابى قد عاد لنظارة الجهادية والبحرية . نتيجة لمساندة القوتين المحلية والأجنبية .

ولقد كانت عودة عرابى لنظارة الجهادية ، بمثابة انتصار للصفوة العسكرية على الصفوة السياسية الحاكمة ، كما كانت ايذانا بظهور الصفوة العسكرية ، كصفوة

سياسية حاكمة ، يتدعم موقفها شيئا فشيئا ، كما أشارت بذلك تقارير الوثائق الأوربية ، التي توضح طبيعة الموقف السياسي في مصر ، من أول يونيه ١٨٨٢ كما تراه السفارة الانجليزية حيث « أبرق اللورد جرانفيل ، أنه مع تغيير الظروف بتقديم الاستقالة من جانب الوزراء المصريين ، وقبولها من الخديوي ، لازال الخطر ماثلا بقيام انقلاب عسكري . ويقول انه من المستحسن جدا . . . عدم تضييع الوقت من ناحية السلطان ، الذي يجب أن يصدر أمرا بمساندة الخديوي ، ورفض الاتهامات الموجهة اليه من جانب الوزارة المستقيلة ، ويأمر الزعماء العسكريين الثلاثة ، وربما رئيس المجلس السابق ، بالحضور الى القسطنطينية لايضاح مسلكهم » . . .(٤٥)

وتؤكد التقارير الأجنبية في تلك الفترة أيضا ، ظهور المؤسسة العسكرية وليس الصفوة العسكرية وحدها فقط ، كقوة أساسية لها وزنها وذلك من خلال توجيه مرسل الى بطرسبرج وبرلين وباريس ولندن وروما والقسطنطينية ، والذي جاء فيه مطالبة قادة الجيش رسميا باعادة تعيين عرابي ورفض الوزارة للمذكرة الثنائية ، واضطرار الخديوي تفاديا للنكبة اعادة تعيين عرابي ناظرا للجهادية(٤٦) .

ورغم وعود عرابي للقناصل الأجانب ، فقد صدق تصوير أحد الدبلوماسيين للحالة السياسية ، حينما أكد أنه برغم تأكيدات عرابي بضرورة توفير الأمان للأوربيين فما زال التوتر شديدا ، فقد كان التوتر بالفعل شديدا والموقف مشتعلا ، ولقد تأكدت حالة التوتر هذه ، وازدادت عنفا وضراوة من خلال مذبحة الاسكندرية المعروفة ، والتي وقعت في ١١ يونيو ١٨٨٢ ، نتيجة شجار بين أحد المالطيين من رعايا الانجليز وأحد الأهلين .

وقد أكد هذا الحادث ـ مذبحة الأسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨٢ ـ زعامة عرابي العسكرية السياسية ، والذي ربما يكون قد دبر للقضاء على هذه الزعامة ، وذلك عندما دعاه الخديوي الذي عقد اجتماعا بسراي عابدين صباح يوم ١٢ يونيو لبحث تطورات الموقف ، وما يمكن اتخاذه من اجراءات لتأمين الأجانب . وكان عرابي هو الأمل الوحيد أيضا ، والسلطة التنفيذية التي يمكن أن توكل اليها مهمة حفظ

النظام . وهذا ما أكده عرابى حينما أعلن لهم أنه بمقدوره بمساعدة جنوده ، توفير الأمن واقرار الطمأنينة . وأصدر الخديوى أمرا الى عرابى باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه وجنوده بالقاهرة والأسكندرية والأقاليم ، بزيادة الدقة والسهر على الأمن العام(٤٧) ووجه عرابى أمرا الى قواد الجيش وضباطه بتنفيذ ما أمر به الخديوى .

ويشير أحد التقارير الأوربية السياسية ، فى هذه الفترة ـــ الى عدة حقائق على جانب كبير من الأهمية منها(٤٨) :

(١) بداية ظهور قوة عرابى السياسية :

يشير التقرير رقم ١٢٩ الى بعض التفاصيل المتباينة عن اجتماع وكلاء الدول العظمى بالخديوى ، والى حديث درويش باشا الذى أوضح فيه ، أن وزير الحربية عرابى باشا الذى حضر الاجتماع ، سبق أن أخبره بحضور الخديوى ، أنه يتعهد فى سبيل المصلحة العامة والنظام ، بتنفيذ كل الأوامر التى يتلقاها من الخديوى فى هذا الشأن بكل دقة (وهو يقصد اجراءات أمن الأجانب الضرورية) .

ويظهر هنا دور المؤسسة العسكرية فى حفظ حياة الرعايا الأجانب وهذا عمل مما لا يدخل فى اختصاصات الجيش ، وإنما هو من اختصاص الأمن الداخلى ، الذى تتولاه الداخلية ، وليس الحربية ، فكأن عرابى قد أصبح الآن ناظرا للجهادية والبحرية ، ثم ناظرا للداخلية أيضا ، وهذا يوسع بالطبع من دائرة اختصاصاته العسكرية والسياسية .

يواصل التقرير تصوير الحالة : « .... وعند هذا الحد دخلنا فى حديث طويل ، اكتفى الجميع فى ختامه بالتصريحات التى أعطاها الخديوى وعرابى ، بأن كلا منهما سيعمل على تهدئة الحالة » .

ومن هذا الجزء من التقرير ، يبدو أن عرابى قد أصبح من الناحية السياسية ، من أبرز زعماء الصفوة العسكرية ـــ السياسية ، حيث يأتى ذكر اسمه بعد الخديوى مباشرة .

(٢) الجيش كقوة أمنية دفاعية فى الداخل :

وقد صورها التقرير فى هذا النص : « وتم الاتفاق بناء على رغبتى ، أن يصدر هذا التأكيد على صوررة نداء يوجهه الخديوى الى الجيش والأهالى بأسرع ما يمكن » .

(٣) الجيش وتأكيد مركز عرابى :

« أرسلت الى الاسكندرية على الفور الأورطه ٥ ، ودخل بهذا التحول على شبكة التعقيدات وجه جديد فقد ثبت من جديد مركز عرابى » .

« أعتقد أن عرابى سيفى بوعده ، طالما هو ناء بنفسه عن الخطر ، بمالديه من ارادة وقوة » .

(٤) المكانة السياسية ـ الاجتماعية لعرابى :

ولم تكتف هذه التقارير الأوربية باظهار قوة عرابى السياسية ، بل أن بعضها يشير إلى أن عرابى قد أصبح هو الحاكم الحقيقى للبلاد حيث جاء فيه « يصح أن يقال أن عرابى بك ، هو فى واقع الأمر الحاكم للبلاد برغم القرار والشجاعة التى أبداها الخديوى »[٤٩] .

ثم ينتهى التقرير بتصوير حقيقة علاقة عرابى مع المدنيين « ان كل الأهالى مع عرابى بك ، منذ أن عاد إلى السلطة » .

ويشير تقرير اخر الى موقفف عرابى من السلطان ، والى مكانة عرابى فى مصر[٥٠] :

« . . . وتردد السلطان فى قبول ما أشار به عليه مجلس الوزراء بارسال مندوب منه ، الأمر الذى تلح فيه القوات الغربية أيضا ، عن طريق مندوبه الأعلى فى مكة أحمد راشد أفندى ، الذى تردد فى العهد الأخير مرارا على مصر ، أبلغ أن عرابى باشا من أخلص المخلصيين لجلالته ، وأشدهم تمسكا بالدين ، وأن لعرابى سلطان كبير ليس فقط فى الجيش ، بل وفى بقية طبقات الشعب ، فالعلماء وغيرهم من الوجهاء يشايعونه . . ان أى تدخل حاسم ضد عرابى ، من جانب السلطان عبد الحميد ، لا يسعه تنفيذه فى الوقت الحاضر » .

٤ ـ عرابى والمجلس الوطنى (الصفوة العسكرية كقوة عسكرية ـ سياسية) :

رأينا كيف أعادت المؤسسة العسكرية ، والصفوات المدنية من نواب الشعب ورجال الدين والتجار عرابى الى الوزارة ، بعد استقالة وزارة محمود سامى ، وحتى قبل تشكيل وزارة راغب باشا ، ثم عين عرابى ناظرا للجهادية فى وزارة راغب باشا ، التى تشكلت فى ١٨ يونيه ١٨٨٢ .

وما أن قام الأسطول الانجليزى فى ١١ يوليو ١٨٨٢ بضرب الاسكندرية ، حتى عادت الفوضى السياسية للبلاد مرة أخرى ، ولم يخرج البلاد من عثرتها غير الصفوة العسكرية فى هذه المرة أيضا . وأصبح عرابى بعد ضرب الاسكندرية كقائد عسكرى وزعيم سياسى ، وقد كان الدليل على ذلك :

(١) رفض عرابى دعوة الخديوى ، لانهاء الحرب ووقف الاستحكامات .

(٢) أبرق عرابى الى وكيل الجهادية ، بعقد اجتماعٍ من العلماء والأعيان لاتخاذ قرار بعدم وقف الحرب .

وقد عقد وكيل الجهادية اجتماعا من العلماء والأعيان ، وقرر المجتمعون عدم وقف الحرب[٥١] ولعل ذلك يمثل أيضا مرحلة من مراحل الضبط العسكرى المدنى .

وأصبحت نظارة الجهادية وكأنها مقر لمجلس الوزراء ، حيث انعقد فى نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان ١٢٩٩ « مجلس مؤلف من سعادة وكيل الجهادية ، وكل من سعادة وكيل الداخلية ووكيل الحقانية ، وناظر الدايرة السنية ، ودانش باشا ومحمود سامى باشا ، وحضرات باشكاتب المالية ومدير المطبوعات ومأمور ضبطية مصر . وقرر بعد المداولة انعقاد مجلس عام يشكل من أكابر العلماء والرؤساء الروحانيين من الطوائف المختلفة ، ومأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوقها ، وأمراء العائلة الخديوية ، وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار » واجتمع المجلس وقرر :

« لزوم الاستمرار فى الاستعدادات الحربية ـ وحضور الخديوى والنظار الى العاصمة ـ وتكوين لجنة من ستة مندوبين لابلاغ الخديوى والنظار قرار المجلس »[٥٢]

السلطة الشعبية أقوى من سلطة الخديوى

ظهرت السلطة الشعبية فى ذلك الوقت ، أقوى بكثير من سلطة الخديوى حيث عزل الخديوى عرابى لكن المجلس العام يعيده ناظرا للجهادية . وكان الخديوى قد أرسل الى عرابى فى ٢٠ يوليو ١٨٨٢ برقية تضمنت المبررات التى من أجلها أصدر الخديوى أمره بعزل عرابى[٥٣] ، فأرسل عرابى هذه البرقية الى المجلس العام بالقاهرة لفحصها ، واعطاء القرار من المجلس بما يراه .

وجاء دور المجلس العام الذى انعقد بديوان الداخلية فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ ، وأصدر علماء الدين المجتمعون به فتوى شرعية بمروق الخديوى توفيق ، لخيانة دينه ووطنه وأمته وانحيازه الى الجيش المحارب لبلاده .

ويظهر هنا تضافر وتساند كل القوى والفئات الاجتماعية ، فى اتخاذ موقف مؤيد ومساند لحركة الثورة التى كان عرابى بؤرتها وقائدها ، حيث سمع المجلس ما عرضه وكيل الجهادية « بصفته بهذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لادارة أشغال الحكومة » (وهنا تصبح الصفوة العسكرية من المستوى الثانى ـ مستوى وكيل الوزارة ـ فى موقع القيادة ، حيث أصبح وكيل الجهادية رئيسا لمجلس ادراة أشغال الحكومة ، كنمط سياسى فريد فى ثورة عرابى) . كما رأى المجلس « وجوب بقاء الباشا المشار اليه ـ أحمد عرابى ـ فى نظارة الجهادية والبحرية ، مداوما على قيادة العساكر ورأينا وجوب توقيف الخديوى وما يصدر من نظارة الموجودين معه فى اسكندرية وصار ابلاغه الى عرابى رسميا ، والزامه بالمداومة على الدفاع ، واعطائه لقب حامى حمى البلاد المصرية[٥٤] » ، ولعل ذلك يمثل أعلى ما وصلت اليه الصفوة العسكرية من مناصب سياسية فى الدولة .

التحول فى تركيب المؤسسة العسكرية المصرية :

تحولت المؤسسة العسكرية المصرية حينئذ الى مؤستين : جيش الخديوى ، وجيش عرابى الذى يحارب الانجليز . وتشير بعض التقارير الأوربية الى أن جيش الخديوى لم يعد له وجود بمجرد انخراط جيش عرابى فى القتال مع الانجليز ، وتبعثرت بقايا الجيش ، حتى تلك التى لم تنضم الى عرابى . وهنا يظهر نمط آخر

للممارسة العسكرية - السياسية ، حيث اضطلع بعض ضباط الجيش بدور اضافى ، عندما تصدى هؤلاء لحكم المناطق المدنية ، والأقاليم التى هجرها حكمامها المدنيون ، كما حدث فى منطقة القناة(٥٥) .

وبينما تشير بعض التقارير الأوربية الى ضعف الفن الحربى فى جيش عرابى اذ ليس لدى عرابى فى هذا الشأن التكتيك الحربى اللازم ، ولا لدى جنوده الشجاعة الكافية . فان عرابى يدفع عن نفسه التهمة ويرجع سبب الهزيمة فى الاسكندرية الى ضعف التسليح ، كما أوضح ذلك فى مذكراته المخطوطة « ومن الأسف أن مقذوفات المدافع القديمة ، كانت لا تصل الى المراكب الانجليزية ، ومدافع الأرمسترونج ، لم يوجد لها من المساطر التى تعرف المسافات وتحكم الاصابة بواسطتها الا مسطرة واحدة ، كانت بمحل التعليم بالعباسية »(٥٦) .

ولعل ذلك يدل على اهمال شديد فى تسليح الجيش المصرى وقتها ، وكانت تلك من أولى المهام التى كان يجب أن يهتم بها عرابى ليسلح الجيش تسليحا جيدا ، سواء عندما كان وكيلا لنظارة الجهادية ، أو عندما أصبح ناظرا للجهادية ، ويوضح لنا ذلك أن عرابى قد أعطى للسياسة أكثر مما أعطى للجيش . وهذا ما جعل لعرابى مكانة سامية عند بعض المحللين السياسيين الاوربيين ، حيث يصف احدهم موقف الرأى العام فى ايطاليا منه ، الذى اتضح من ابداء بعض الدوائر الاجتماعية المعنية فى جزيرة الابنيين ، حماسا كبيرا لعرابى واعتبرته بطلا محررا للشعب(٥٧) .

ثم بلغ هذا الاتجاه مداه عندما سجل احد مكاتبى الصحف ، أن حزب عرابى هو فى الواقع الامة باجمعها(٥٨) .

ومع هذه المكانة السياسية السامية التى بلغها عرابى ، فانه لم يستطع أن يحافظ عليها أو يدعمها بالانتصارات العسكرية ، نتيجة لما منيت به قواته من الهزيمة ، ومع هزيمة عرابى العسكرية فقد كانت هناك - مع ذلك - نتائج عسكرية ، وقد كان من اهمها ، انهاء الالتزام العسكرى المصرى نحو تركيا(٥٩) ، لكنها - مصر - وقعت فى نفس الوقت فريسة للتبعية العسكرية الانجليزية .

الصفوة العسكرية العرابية والبناء السياسى :

ولنا أن نتساءل الآن : هل استطاعت الصفوة العسكرية العرابية أن تقيم بناء سياسيا قويا ؟ ثم هل استطاعت الممارسة السياسية العرابية ، أن توجد نظاما سياسيا مستقرا من خلال التغيير السياسى الذى أحدثته ؟ ثم هل هناك علاقة بين قوة الصفوة العسكرية ومدى قوة المؤسسة العسكرية ؟

نستطيع أن نقرر منذ البداية ، ان الصفوة العسكرية العرابية قد استطاعت ان تؤسس نظاما سياسيا قويا ، سواء فى الجانب التنفيذى من هذا البناء (أى الحكومة) أو الجانب التشريعى (مجلس النواب والدستور) ، فقد اسست الصفوة العسكرية ثلاث حكومات ، وهى حكومة شريف التى اختارتها ، ثم حكومة البارودى التى خلفتها ، ثم حكومة راغب باشا التى وضعت للصفوة العسكرية نهايتها ، وبالتالى القضاء على المؤسسة العسكرية الوطنية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فعادت المؤسسة العسكرية الوطنية وعادت الصفوة العسكرية لا لتقود الجيش فقط بل لتقود العمل السياسى بكامله .

١ ــ اما عن وزارة شريف ، فهى التى حققت مبدأ حكومة الشعب ، أى الحكومة التى تسهر على مصالح الشعب بكل طوائفه . دون تغليب طائفه على أخرى ، وخصوصا الطبقة الوسطى أو الطبقة الوسطى الدنيا ، التى دعيت للجهر بشكواها ، ثم بتلبية مطالبها .

كما اقترنت وزارة شريف بلائحة تنظيم الخدمة المدنية[٦٠] التى نظمت علاقات الموظفين المدنيين ، وذلك اسوة بما تم بالنسبة للعسكريين على يد عرابى أولا ثم محمود سامى البارودى ثانيا .

كما حاربت الحكومة بعض الامراض الاجتماعية مثل الرشوة التى انتشرت فى ذلك الوقت ، وكادت أن تهدد بناء المجتمع بكامله ، وضع شريف ايضا نظام المحاكم الاهلية وقوانين الامن العام . وزاد الاهتمام بالتعليم فزادت حصته فى الميزانية ، وانشئت المدارس الجديدة .

وواجهت الحكومة مشكلة المحاكم المختلطة ، ووضعت حدا لظلمها وظلم الاجانب ومساوئهم الاخلاقية .

٢ ــ وكانت وزارة البارودى هى وزارة الثورة الثانية : وهى التى اهتمت بالبناء السياسى فى جانبه التشريعى بصفة أساسية ، حيث وضعت نصب اعينها دستور الثورة(٦١) الذى أوضح بصفة أساسية شكل الحكم ، وتحديد علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فى ضوء المبادىء النيابية الحديثة ، ونقل الدستور حقوق السيادة الى الشعب والخديوى مناصفة ـ وكان الاجدر عليه أن يقصرها على الشعب فقط ــ وانكر على الاجانب مطامعهم غير القانونية فى البلاد ، كما جعل الممارسة السياسية للخديوى من خلال وزراء مسئولين . واعطى الامة الحق فى ممارسة سلطاتها بواسطة النواب ، الذين لهم حق مساءلة الحكومة .

ونتيجة لمبدأ السيادة المشتركة بين الخديوى والشعب ، فلم تكن الحقوق لذلك كاملة ، ولم تكن سيادة البرلمان كاملة حيث حددت رقابته على الحكومه ، وحرم بذلك من حق التشريع الذى منح للخديوى حتى يمارسه بواسطة وزرائه ، أما حق المجلس فكان فقط حق الاقرار التشريعى . وكانت رقابة المجلس أكثر حرية من خلال السؤال والاستجواب مع الزام الوزراء بالرد على الاستجوابات . وتقررت الحصانة البرلمانية ، ووضعت قواعد وشروط المداولة .

وكان اهم ما اسهم به النظام السياسى فى تلك الفترة ، الى جانب هذه الامتيازات الدستورية ـ وان كانت غير كاملة ـ هو مذكرة الاحتجاج التى رفعت احتجاجا على تدخل الوكلاء السياسيين الاجانب فى السياسة المصرية .

٣ ــ وجاءت الوزارة الثالثة وهى وزارة راغب باشا : وهى التى جاءت بتدعيم آخر للبناء السياسى المصرى من خلال برنامجها الذى تمثل فى :

(١) المحافظة على الارتباطات الدولية والفرمانات السلطانية .

(٢) تأسيس مجلس نواب بلائحته الاساسية والانتخابية .

(٣) عدم مجازاة أى فرد الا بعد محاكمة قانونية .

(٤) لا تجرى مخابرات الا من طرف ناظر الخارجية ، وذلك حتى يمنع تدخل وكلاء الدول فى شئون الحكومة .

(٥) تخويل مجلس النظار مسئولية الحكم .

(٦) توسيع دائرة المعارف والصنائع .

(٧) تحسين أحوال الزراعة والتجارة .

وحكومات هذه اعمالها وتلك انجازاتها ، فانها بلا شك قادرة على أن توجد بناء ساسيا قويا ، يستطيع بالفعل أن يحقق استقرارا سياسيا ، لكن البناء السياسى لم يسلم من مؤامرات المتآمرين سواء منهم الاتراك والشراكسة أو الانجليز ، وكانت تلك القوى الاجنبية هى التى حطمت البناء السياسى الذى حاولت الصفوة العسكرية أن توجد من خلاله استقرارا سياسيا لمصر ، وكانت هذه القوى الاجنبية بتدخلها السافر هو الذى أدى بالصفوة العسكرية فى النهاية إلى أن تمارس دورها السياسى .

ولا نستطيع أن نتجاهل هنا العلاقة الوثيقة ، بين قوة الصفوة العسكرية ، ومدى قوة المؤسسة العسكرية وبقائها ، فعندما كانت الصفوة العسكرية قوية يقبض زعماؤ ها على مقاليد الحكم بيد قوية كانت المؤسسة العسكرية من القوة بحيث استطاعت أن تحمى انجازات الصفوة العسكرية . وما أن تعرضت الصفوة

العسكرية للانحلال ، ودب الضعف فى أوصالها ، حتى تحولت المؤسسة العسكرية بالتالى الى بناء هزيل ، وأصدر الخديوى أمره ، بعد القبض على العرابيين ، بحل الجيش المصرى واعادة تشكيله ، وعلى الفور عاد الضباط الشراكسة ، الذين كان قد أبعدهم عرابى ، وسيطرت الصفوة العسكرية الاجنبية على الجيش مرة ثانية .

العلاقات العسكرية ـ المدنية فى الثورة العرابية :

أما عن العلاقات العسكرية المدنية ، فيؤكد عرابى بنفسه على اهمية هذه العلاقات وكيف انها نشأت من اتجاه طوائف الشعب الى الجيش اولا ، فظهر نمط فريد لها هنا فى الثورة العرابية ، وهو ما يمكن أن نسميه العلاقات المدنية ــ العسكرية أى التى يلجأ فيها المدنيون للتقرب الى الصفوة العسكرية ، لكى تحقق بها مطالبها المشروعة من ناحية ، ثم من أجل التنسيق السياسى المدنى ـ العسكرى .

ظهر هنا ايضا الضبط العسكرى ـ المدنى ، وهو الذى أوضحه عرابى فى حديثه عن الصفوة العسكرية عندما يرى أنها لم تكن صفوة مستغلة للجماهير ، وانما كانت هى التى تضبط حركاتها المتضاربة وذلك لكى تحدد لها مسارها الصحيح .

القراءة السوسيولوجية للوثائق التاريخية :

كذلك فقد أوضحت لنا القراءة السوسيولوجية للوثائق التاريخية ، جانبا هاما من جوانب التحليل للثورة العرابية ، وهو البناء الثقافى الاجتماعى للثورة العرابية .

وكما رأينا فلم يكن من بين قادة الثورة أحد من ابناء الطبقة العليا فى المجتمع ، وانما انحدر قادة الثورة من قاعدة البناء الاجتماعى ، وبصفة خاصة من طبقة الفلاحين المتوسطة ، وكانت خلفيتهم الثقافية متواضعة جدا لا تتعدى التعليم الأولى ، وقليل من المعارف والعلوم الدينية ، ولم يتخرج أحد منهم من المدارس الحربية .

ولأن البناء الثقافى لم يرتكز على دعائم علمية قوية ، فلقد ظهرت المعتقدات الدينية والشعبية سواء فى الجيش : مثل تلاوة البخارى فى الخط الشرقى ، أو وصول بعض المجاهدين من الأشراف من نسل الحسين أو البيضة التى كتب عليها (نصر) .

أو عند عرابى : مثل اعتقاده فى شفاء ابنائه من الامراض عن طريق الاحجبة .

هذا ما أوضحته القراءة السوسيولوجية للوثائق التاريخية العربية . كذلك فقد قدمت الوثائق التاريخية الاوربية رؤ ية شاملة للثورة العرابية مالها وما عليها ، فلم تقدم هجوما فقط على كل أعمالها وانما قدمت مظاهر ضعفها فى الخبرة التكتيكية العسكرية ـ وقدم عرابى صورة لقصور المعدات ـ كما قدمت وجهها الآخر الذى أكد زعامة عرابى العسكرية والمدنية فى نفس الوقت ، وكما اشار الارشيف النمساوى أن حزب عرابى كان يمثل الامة كلها .

وتشير كذلك أحد التقارير الاوربية ـ النمساوية ـ الى نتيجة هامة للثورة العرابية ، من الناحية العسكرية ، وهى انهاء الالتزام العسكرى المصرى نحو تركيا ، الذى كانت تلتزم مصر بموجبه باعداد القوات المحاربة لمعاونة تركيا فى حروبها . وبذلك تكون الثورة العرابية قد انهت التبعية العسكرية لتركيا ، وان كانت قد تسببت فى التبعية العسكرية لانجلترا .

ولكن هل استطاعت هذه التبعية العسكرية لانجلترا ، أن تنهى أو تقضى على الصفوة العسكرية المصرية ؟ قد يبدو للبعض ذلك ، لكن الرؤ ية السوسيولوجية للوثائق التاريخية ايضا ، من جانب التحليل العلمى لهذه الدراسة قد كشفت غير ذلك ، وأن الصفوة العسكرية كما برزت من خلال ثورة عـرابى ، قد بـرزت مرة أخرى ــ ولكن بشكل آخر ـ من خلال الثورة المصرية التى تلتها وهى ثورة ١٩١٩ ، ولكن كيف كان ذلك ؟

هذا ما يقدمه تحليل الفصل القادم عن ثورة ١٩١٩ ودور الصفوة العسكرية فيها .

●

هوامش الفصل الخامس

١ - لطيفة محمد سالم ؛ القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٠٢ .

* - وكما كانت حملة الحبشة هى المفجر الذى أشعل حماس العسكريين ، وفتح عيونهم على مفاسد الجيش وقيادته ، فقد كانت كذلك حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، هى التى أملت ضرورة التخطيط والقيام بالثورة ، لدى الضباط الأحرار ليقوموا بثورتهم فى عام ١٩٥٢ . وكما كرم الخديوى الخائنين من الأتراك والشراكسة فى حرب الحبشة فى عام ١٨٧٦ ، فقد أقام فاروق أيضا عرضا عسكريا للقوات التى عادت من الفالوجا بعد فك الحصار ، باعتبارها القوة التى صمدت فى المعركة .

٢ - عبد المنعم الدسوقى الجميعى ؛ وقائع الثورة العرابية ، ودراسة وثائقية فى كتاب مصر للمصريين ، مائة عام على الثورة العرابية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . ١٩٨١ ، ص ٧٥ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٧٤ .

٤ - عبد الرحمن الرافعى ؛ الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، دار المعارف بمصر . ١٩٨٣ الطبعة الرابعة ، ص ٧١ .

* - وقد كان ذلك أيضا موقف الملك فاروق من ثورة ١٩٥٢ ، حينما أذعن لإنذار قادة الثورة بالتنازل عن العرش ، وترك البلاد بعد ثلاثة أيام فقط من قيامها .

٥ - عبد الرحمن الرافعى ؛ ، الزعيم أحمد عرابى ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٢ ، ص ١٣ .

٦ - عبد الرحمن الرافعى ؛ الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

* أى الذين ولدوا بمصر من نسل أجنبى .

٧ - أحمد عرابى المصرى ؛ تقرير عن الأحداث التى وقعت بمصر من يناير ١٨٨١ إلى أكتوبر ١٨٨٢ ، نقلا عن التقرير الذى أكده الزعيم أحمد عرابى ، الذى قدمه إلى محاميه برودلى ، قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥ .

٨ - دار الوثائق القومية ، ملف الأبحاث ، المحفظة رقم (١٠٥) الجيش (أسماء الضباط) موظفو الحكومة المصرية .

٩ - عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

١٠ - أحمد عبد الرحيم مصطفى ، قيادة الثورة العرابية ، فى كتاب مصر للمصريين ، مائة عام على الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

١١ - دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، قضايا المهتمين محفظة ب/٨ .

١٢ - دار الوثائق القومية ، ملف محافظ الأبحاث ، محفظة (١١٦) أوامر دواوين . الثورة العرابية ، البرقيات المتبادلة بين القاهرة والأستانة أثناء الثورة العرابية ١٢٩٩ - ١٣٠٠ (١٨٨٢ - ١٨٨٣) ترجمة الدفتر نمرة ٢٨٧ ، عابدين المحفوظ بالخزانة الحديدية بالديوان . البرقيات الواردة من استانبول والصادرة إليها أثناء الثورة العرابية ١٢٩٨ - هـ - ١٨٨١ م ، ب - البرقيات الصادرة ، برقية رقم ٤ .

١٣ - أحمد عبد الرحيم مصطفى ؛ قيادة الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

١٤ - لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية ، فى الثورة العرابية ، مرجع سابق ص ١٣

١٥ - صلاح عيسى ؛ ، الثورة العرابية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ ، ص ١٨٤ وما بعدها .

١٦ ـ المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

١٧ ، ١٨ ـ مستخرج من محافظ الثورة العرابية بدار الوثائق القومية ، محفظة رقم (٤١) أوراق خاصة بالجيش المصرى والثورة العرابية ، ودوسيه ٢/٦ .

١٩ ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، قيادة الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

٢٠ ـ دار الوثائق القومية : كتاب كشف الستار عن سر الأسرار (فوتوستات) [نسخة مصورة عن النسخة الأصلية بخط اليد] تأليف أحمد عرابى ، الجزء الأول ، ص ٤ .

٢١ ـ دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، قضايا المتهمين ، محفظة ب/٨ ، خطاب عرابى لأحد أصدقائه بتاريخ ٢٣ ذى الحجة عام ١٢٩٨ (١٦ نوفمبر عام ١٨٨١) .

٢٢ ـ أحمد عرابى ، كشف الستار عن الأسرار ، مرجع سابق ، ص ٥ .

٢٣ ـ المرجع السابق ، ص ٧ .

٢٤ ـ لطيفة محمد سالم ؛ القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

٢٥ ـ دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ب/٨ ، دوسيه ٨/٥٣/د/٤ قضايا المتهمين ، وثيقة رقم ٢٤ تلغراف رقم ١٥٥٤ بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ .

٢٦ ـ دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ب/٨ دوسيه ٨/٥٣/٥/٣ قضايا المتهمين ، قضية رقم ٦٧ .

٢٧ ـ دار الوثائق ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ب/٨ دوسيه ٨/٤٥ قضايا المتهمين ، أحمد حلمى نائب محكمة المنصورة ، وثيقة رقم (١) .

٢٨ ـ دار الوثائق القومية ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة ب/٨ قضايا المتهمين ، محضر استجواب أحمد عرابى يوم ٢٧ القعدة ١٢٩٩ هـ .

29- Broadley.,l A.M.; The trial and pardon of Arabi Pacha 1882-1902 being "How we deffended Arabi" Barrister-at-law His senior caunsel, London, 1884 No. 11

٣٠ ـ لطيفة محمد سالم ؛ القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

٣١ ـ عبد الرحمن الرافعى ؛ الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

٣٢ ـ لطيفة سالم ، القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

٣٣ ـ المرجع السابق ، ص ١١٣ .

٣٤ ـ عبد الرحمن الرافعى ؛ الثورة العرابية ، والاحتلال الانجليزى ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

٣٥ ـ أحمد عرابى كشف الستار ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

٣٦ ـ المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

* أنظر الفصل السابق ص ١٧٢ .

٣٧ ـ عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

٣٨ ـ أحمد عرابى ؛ كشف الستار ، مرجع سابق الجزء الأول ، ص ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .

٣٩ ـ دار الوثائق لقومية ، الأرشيف النمساوى ، محفظة ١٢٨ من ١ ـ ٢٠ أغسطس ١٨٨٢ ، أرشيف الدار والقصر والحكومة السياسى بفينيا ، مجموعة ٢٧/٣١ المسألة المصرية ١٨٨٢ ، تقرير قنصل اسكندرية النمساوى سوزارا إلى الكونت كالنوكى فى ١٤ أغسطس ١٨٨٢ ، رقم ١٦٢ سياسة ، ص ٤ .

٤٠ ـ عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

٤١ ـ المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

٤٢ ـ أنظر أحمد عرابى ، كشف الستار . . . ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

٤٣ ـ المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

٤٤ ـ أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار ، الجزء الثانى ، ص ٢٦٨ .

٤٥ ـ دار الوثائق القومية ؛ الأرشيف النمساوى ، مرجع سابق ، الأرشيف السياسى ١٨٨٢ ، المجموعة ٢٥/٣١ المسألة المصرية ، مذكرة من السفارة الإنجليزية ، وزارة الخارجية (١٨٨٢/٧/١) .

٤٦ ـ أنظر الأرشيف النمساوى ، مرجع سابق ، الأرشيف السياسى ، المجموعة ٢٥/٣١ .

٤٧ ـ عبد الرحمن الرافعى ؛ الثورة العرابية ، ! مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

٤٨ ـ دار الوثائق القومية ، الأرشيف النمساوى ، المرجع السابق ١٨٨٢ ، المجموعة ٢٥/٣١ المسألة المصرية محفظة ١٢١ ، تقرير الفرايهرفون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمساوية ، القاهرة فى ١٢! يونيه ١٨٨٢ ، رقم ١٢٩ سياسى .

٤٩ ـ دار الوثائق القومية ، الوثائق الأوربية نمساوى ، مرجع سابق ، محفظة ١٢١ مجموعة ٢٥/٣١ ملحق بتقرير قنصلية الملك والإمبراطور العامة بالقاهرة ، المرحل من القاهرة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ يونية ١٨٨٢ ، رقم ٤٤ ، الحالة فى مصر .

٥٠ ـ دار الوثائق القومية ، الأرشيف النمساوى ، مرجع سابق . محفظة ١٢١ ، مجموعة ٢٥/٣١ ، برقية من سفارة القيصر فى بييرا (حى السفارات فى استانبول) إلى وزارة الخارجية ، شفرة رقم ١١٣ .

٥١ ـ أحمد عرابى ، كشف الستار ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٣١٦ .

٥٢ ـ المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

٥٣ ـ المرجع السابق ، ص ٣٣٠ .

٥٤ ـ المرجع السابق ، ص ٣٣١ .

٥٥ ـ أنظر الأرشيف النمساوى ، مرجع سابق ، محفظة ١٢٦ ، المجموعة ٢٦/٣١ . الاسكندرية فى ٢١ يوليه ١٨٨٢ ، رقم ١٥٧ سياسة .

٥٦ ـ أحمد عرابى ؛ كشف الستار ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

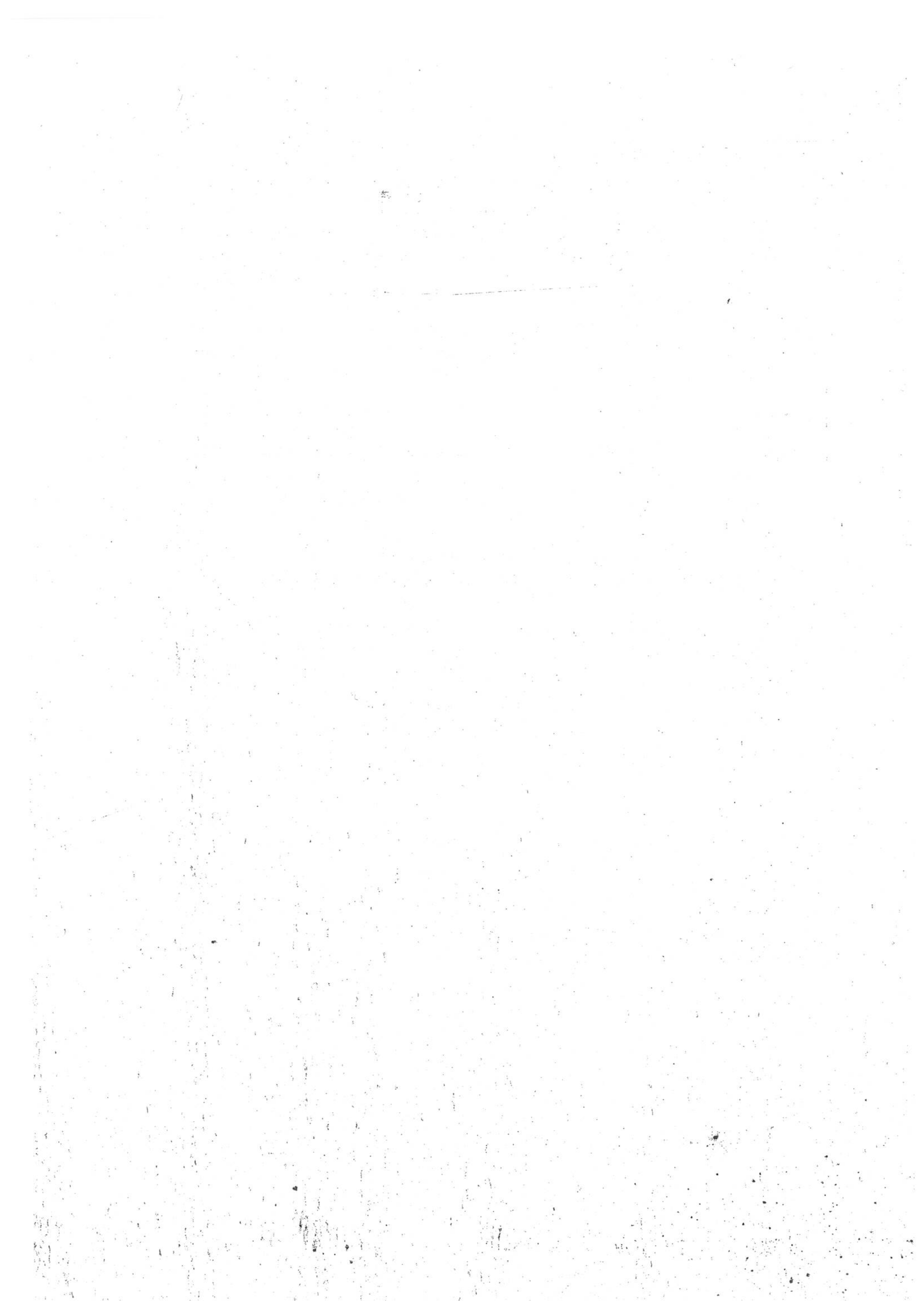
٥٧ ـ دار الوثائق القومية ، الأرشيف النمساوى ، محفظة ١٢٨ ، المجموعة ٢٧/٣١ المسألة المصرية ١٨٨٢ ، تقرير قنصل اسكندرية النمساوى العام سوزارا إلى الكونت كالنوسكى ، الاسكندرية فى ١٤ أغسطس ١٨٨٢ ، رقم ١٦٢ سياسة .

٥٨ ـ الأرشيف النمساوى ، المرجع السابق ، مجموعة ٢٧/٣١ ملحق بتقرير الكونت هنجلموللر رقم ٥٩ بتاريخ ١٧/ ١٨٨٢/٨ إلى الكونت كالونسكى ، ص ٢ .

٥٩ ـ الأرشيف النمساوى ، محفظة ١٥ مجموعة ٢٨/٣١ تقرير الهرهنجلموللر سفير النمسا بلندن ، إلى الكونت كالونسكى ، لندن فى ٢١ أكتوبر ١٨٨٢ ، رقم ٦٨ ـ أ ـ هـ .

٦٠ ـ لطيفة سالم ؛ القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

٦١ ـ المرجع السابق ؛ ص ٢٠١ .



الفصل السادس

ثورة ١٩١٩

والصفوة العسكرية المصرية امتداد أم انتهاء ؟

قد يبدو للمحلل من أول وهلة ، أن الصفوة العسكرية المصرية ، قد أصيبت بالشلل التام بعد القضاء على ثورة عرابى فى سبتمبر ١٨٨٢ ــ بعد عام تقريبا من وقفة ٩ سبتمبر ١٨٨١ بميدان عابدين ، التى كانت الشرارة القوية للثورة - وأنه لن تقوم للعسكرية بعد ذلك قائمة . واذا كانت النهاية المؤلمة لثورة عرابى ، بمثابة ضربة قوية للصفوة العسكرية المصرية ، كافية لأن تنهى الى الأبد ما يمكن أن يسمى بالصفوة العسكرية . لكن الحقيقة كانت غير ذلك ، لقد التقطت الصفوة العسكرية فيما بين عام ١٨٨٣ وعام ١٩١٩ أنفاسها ، وعادت من جديد تشارك فى البناء السياسى ، وان كان ذلك على استحياء منها ، لما أصابها نتيجة لثورة ١٨٨٢ ، ولكن دورها كان موجودا ، وصوتها وان كان خافتا الا أنه كان مسموعا .

واذا كانت ثورة ١٨٨٢ ثورة عسكرية بالدرجة الأولى ، خطط لها وقادها ونفذها عسكريون ، فان ثورة ١٩١٩ كانت ثورة مدنية بالدرجة الأولى . خططت لها صفوة الانتلجنسيا مع باقى عناصر الصفوة المدنية ، ثم نفذتها بالتالى . لكن الجيش لم يكن

بعيدا عنها ، كما لم يغب الجيش أيضا عن أذهان قادتها ، وبرغم غيابه الرسمى فقد كان حضوره غير الرسمى ملحوظا أيضا .

ونوضح طبيعة الدور السياسى للصفوة العسكرية المصرية فى ثورة ١٩١٩ من خلال ثلاثة موضوعات :

أولها : المهددات السياسية الاجتماعية والثقافية لثورة ١٩١٩ .

وثانيها : القوى المؤثرة فى ثورة ١٩١٩ ، صفوة مدنية أم صفوة عسكرية ؟

وثالثها : البناء السياسى التنظيمى لثورة ١٩١٩ ودور العسكريين فيه .

نتناولها بالتحليل فيما يلى :

أولا : المهددات السياسية والاجتماعية والثقافية لثورة ١٩١٩ :

كانت سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ بمثابة فترة تحضيرية لثورة ١٩١٩ ، وكانت انجلترا تحتل مصر وقتها منذ قضائها على ثورة عرابى فى عام ١٨٨٢ ، وقامت بحل الجيش المصرى وتشكيل جيش آخر مكانه لا ليحمى مصر ، ولكن ليحمى مصالحها .

ولما كان الجيش المصرى فى تلك الفترة بعيدا عن أيدى الصفوة العسكرية الحقيقية ، ويخضع لنفوذ الصفوة العسكرية الخارجية (الأجنبية) تماما منذ عام ١٨٨٢ ، وحتى عهد وزارة النحاس الثالثة (مايو ١٩٣٦) عندما اعتزل الفريق سبنكس باشا ، المفتش العام البريطانى للجيش المصرى العمل ، والذى كان بمثابة السردار ، وتسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأول مرة منذ عام ١٨٨٢ ، وذلك عندما عين اللواء محمود شكرى ، رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى[1] ، فلم يكن له دور فى السياسة حتى ذلك الوقت . فالموقف العسكرى هنا يختلف كثيرا عن موقف ما قبل عام ١٨٨٢ ، فى الفترة التحضيرية للثورة ، التى خطط لها وقادها ونفذها العسكريون ، لأنهم كانوا فى مقدمة الصفوات المصرية آنذاك ، ولم تكن مصر قد احتلت ، بل كانت عملية احتلالها مبيتة وما زالت فى مراحلها الأولى ولم تتم بعد . أما فى فترة ثورة ١٩١٩ فقد كان المحتل قد وطد أركانه منذ سبعة وثلاثين عاما مضت ، وأصبح بيده اتخاذ القرار ، فالصفوة السياسية فى ظاهرها يمثلها الخديوى

والحكومة ، وفى الحقيقة كانت الصفوة العسكرية الأجنبية ، هى التى تقترح القرار أولا ثم هى التى تمنحه الشرعية والتنفيذ ثانيا .

لم يكن غريبا اذن أن تكون ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية ، خطط لها ونفذها السياسيون من الطبقات المثقفة ، الى جانب حشد هائل من الجماهير المصرية ولذلك فلقد كانت الممهدات السياسية ، من أهم الممهدات التى أدت الى ثورة ١٩١٩ .

لقد كانت ثورة ١٩١٩ فى جوهرها ثورة سياسية ، تهدف إلى تحقيق استقلال الوطن(٢) وليست ثورة من أجل الاصلاح السياسى أو الاجتماعى ، فسنوات الاحتلاك السبع وثلاثين التى عانت منها مصر ، جعلتها تتطلع الى الحرية والاستقلال .

ولم تكن وعود قوات الاحتلال بمنح مصر الاستقلال سوى سراب خادع ، بل كانت قوات الاحتلال تثبت أقدامها يوما بعد يوم ، بزيادة تدخلها فى شئون الحكومة . ونفث ثعبان الاحتلال سمومه فى كل اجزاء البناء السياسى :

(١) فانهار البناء العسكرى ، حيث فقدت مصر فى عهد الاحتلال قوتها وسيادتها على أراضيها ، وبدأ الاحتلال عهده فى مصر بالغاء الجيش المصرى والغاء البحرية المصرية ، وكان يهدف من وراء ذلك ، الى أن يجرد البلاد من كل قوة تحميها .

(٢) وانهار البناء البيروقراطى التنفيذى ، وذلك بتعيين المستشارين الانجليز والفرنسيين فى مختلف الوزارات ، وأسندت أكبر المناصب فى الدواوين والمصالح الحكومية الى البريطانيين .

(٣) كما انهار أيضا البناء التشريعى ، فقد عمد الاحتلال منذ بداية وجوده فى مصر ، الى الغاء مجلس النواب ، والنظام الدستورى ، الذى نعمت به البلاد قبل مجيئه الى مصر ، والذى كان أداة لمقاومة سلطات الاحتلال وازدياد نفوذها ، ثم ألغاه الاحتلال فى عام ١٨٨٣ ، وأنشأ مكانه أشكالا تشريعية واهية . مثل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية منذ عام ١٩١٣ . وقد كانت كلها هيئات شورية بعيدة عن بناء القوة واتخاذ القرار .

(٤) ثم زاد الأمر سوءا باعلان الحماية على مصر فى ديسمبر ١٩١٤[٣] ، فبعد أن كانت دولة مستقلة قبل ذلك ـ مع أنه كان فى حقيقته استقلالا شكليا ، فكيف يكون هناك استقلال مع وجود الاحتلال . فقد ضعف مركزها السياسى لخضوعها للحماية الأجنبية والأحكام العسكرية ، التى كانت حائلا بين الشعب وبين محاولاته التعبير عن احساسه بالظلم والقهر ، وخرجت انجلترا من الحرب العالمية الأولى ظافرة فحاولت تثبيت احتلالها لمصر .

ولقد كانت الآلام التى عانى منها المصريون من السلطة العسكرية ، من أهم أسباب احتجاج الشعب على السياسة البريطانية ، واعداده للثورة والقيام بها ضد الانجليز .

المبادىء السياسية الغربية ودورها فى ثورة ١٩١٩ :

لقد كان للمبادىء السياسية التى أعلنها ويلسون رئيس أمريكا الأسبق عند دخولها الحرب ، أثرها الكبير فى النفوس عموما ، فقد كانت تشير للمعانى والقواعد الجديدة فى حكم الشعب ، وتقرير العدل العالمى من خلال المناداة بحرية الشعوب جميعها صغيرها وكبيرها ، وحقها كذلك فى تقرير مصيرها ، منكرا على الدول القوية ، استعباد الشعوب الضعيفة ، كما أنكر حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة[٤] . وقد استثارت هذه المبادىء روح الاستقلال والحرية فى الشعوب . وكانت مصر من أولى الشعوب الصغيرة التى تمسكت بحقها فى تقرير مصيرها ، ومما زاد تمسكها بحقها موافقة بريطانيا على مبادىء ويلسون .

الأحزاب السياسية وثورة ١٩١٩ :

كان للأحزاب السياسية أيضا ، دورها البارز فى التمهيد لثورة ١٩١٩ ، وقد ظهر ذلك على يد الحزب الوطنى ، بداية من جهاد مصطفى كامل ومحمد فريد وتلاميذهما . وقد بدأ كفاح الحزب الوطنى فى تنمية الشعور القومى من عام ١٨٩٠ الى عام ١٩٠٨ من خلال نشاط مصطفى كامل ثم واصله من بعده محمد فريد حتى عام ١٩١٩ ، وكانت هذه السنوات بمثابة المدرسة التى تلقت فيها الأمة مبادىء الوطنية الحقة[٥] .

ثم كان تأليف الوفد المصرى فى نوفمبر عام ١٩١٨ من أهم الممهدات لثورة ١٩١٩ وذلك من خلال مطالبته بالاستقلال التام ، والتى كانت فى جوهرها دعوة للتمرد على نظام الحماية[٦] . وكان للديناميات التى بثها بين الشعب ، من خلال التوكيلات التى نشرها فى أنحاء البلاد ، أثرها أيضا فى التمهيد للثورة ، حيث نبهت الأذهان لوجوب التعاون والتضامن من أجل الاستقلال . كما كان للانذار الذى وجهه الجنرال واطسون فى ٦ مارس ١٩١٩ دوره فى التعجيل بالثورة ، ذلك أن الوفد قد رفض هذا الانذار ، ثم تسبب ذلك فى القبض على سعد وزملائه فى اليوم التالى ٧ مارس ١٩١٩ ، وكانت تلك هى الشرارة التى أطلقت قذائف الثورة على رؤوس المحتلين .

مؤازرة البناء السياسى القائم للثورة :

كان لمؤازرة حسين رشدى رئيس الوزارة حينئذ للحركة الشعبية ، منذ نوفمبر ١٩١٨ ، أثرها الكبير فى القيام بالثورة ، كما كانت وزارة رشدى تناصر الوفد منذ البداية . ولقد ساعد ذلك بدون شك ، على انتشار دعوة الوفد للمطالبة بالاستقلال ، وانضمام الكثيرين الى دعوته . وفارق كبير هنا بين ثورة ١٩١٩ التى كانت تؤيدها حكومة رشدى ، وبين ثورة ١٨٨٢ التى كانت تعارضها بشدة بل وتمقتها وزارة رياض ، ولذلك فلقد كانت أول مطالب ثورة ١٨٨٢ اسقاط وزارة رياض . هذا بينما لقيت ثورة ١٩١٩ كل معاونة من وزارة رشدى الذى ساندها فى كل أطوارها . على أن ثورة ١٩١٩ تختلف كثيرا من الناحية العسكرية عن ثورة ١٨٨٢ ، فكانت ثورة ١٩١٩ ثورة مدنية لا تملك من السلاح شيئا ، ولا من الصفوة العسكرية من يؤازرها .

ويصور فاتيكيوتس حال مصر فى تلك الفترة ، على أن مصر كانت تملك بناء سياسيا متماسكا ، عندما قامت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤ ، تمثل فى حكومة مستقرة ، ومجلس تشريعى قوى ، تمكن من مناقشة القضايا القومية الهامة ، التى مارستها الصفوة الجديدة من المتعلمين المصريين[٧] . فكأن صفوة الانتلجنسيا هى التى سادت فى تلك الفترة ، منذ قيام الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الثورة فى عام ١٩١٩ وليست الصفوة العسكرية .

مشروع وليم برونيت Sir william Brunyate :

وكان مشروعه الذى ظهر فى عام ١٩١٨ بوصفه مستشارا لدار الحماية من الممهدات الأساسية لثورة ١٩١٩ ، ذلك لأنه كان يرمى لانشاء مجلس نيابى مصرى تكون مهمته استشارية فقط .

الممهدات الأقتصادية :

و بجانب الممهدات السياسية التى عرضنا لها ، كانت هناك أيضا ممهدات اقتصادية لثورة ١٩١٩ ، فكان الاقتصاد المصرى كله تقريبا بيد الأجانب ، بحيث نمت المصالح والمرافق المالية والأجنبية وازدهرت وأصبحت لها السيادة على الاقتصاد القومى فى ظل الاحتلال ، حتى تغلغل النفوذ الأجنبى المتمثل فى البنوك والشركات والمتاجر والمصانع والبيوت الأجنبية عامة ، فى مختلف فروع الحياة الاقتصادية ، مما أدى الى استغلال الشعب ماليا واقتصاديا ، الى جانب ما كان يعانيه من استغلال سياسى[٨] .

وقد بدأت الضائقة الاقتصادية فى مصر منذ الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ ، عندما هبطت أسعار القطن هبوطا شديدا ، اضطر معه المزارعون الى بيع ماشيتهم وما لديهم من مصاغ للوفاء بما يتبقى عليهم من أموال . وزاد الأمر سوءا أن الحكومة وقفت حيال هذه المشكلة موقفا جامدا ، وكل ما فعلته أنها نظمت فقط عملية البيع ، ولم تفكر فى حل آخر غير هذا البيع . الى جانب ذلك ، هناك ما أشار اليه اللورد ملنر فى تقريره عن ارتفاع الأسعار ارتفاعا كبيرا ، وخاصة أسعار المواد الغذائية والضرورية كالحبوب والأقمشة والوقود .

كما كان لاحتكار الحكومة البريطانية لمحصول القطن فى عام ١٩١٨ ، أن أصيبت مصر بخسارة اقتصادية فادحة ، وساندت الحكومة المصرية أيضا احتكار بريطانيا هذا للقطن ، وقد اعترف ملنر فى تقريره أيضا بأثر هذا الاحتكار فى التمهيد لثورة ١٩١٩[٩] .

الممهدات الثقافية والاجتماعية :

ساهمت كثير من الديناميات الثقافية والاجتماعية ، فى التمهيد لثورة ١٩١٩ ، حيث كان المجتمع المصرى فى عام ١٩١٩ أكثر نضجا عما كان عليه فى السنوات السابقة ، وذلك لعدة أسباب منها :

انتشار التعليم ، وتطور الأفكار واتساع المدارك ، هذا إلى جانب النهضة الأدبية والعلمية والصحفية ، الى جانب النهضة النسائية . وقد ساعد كل ذلك على زيادة الوعى بالواقع السياسى المصرى الذى ظهر فى مقاومة الاستعمار والمطالبة بالجلاء .

كذلك فقد كان للأدب والصحافة دور كبير فى بث الروح الوطنية فقام الأدباء والشعراء بمناصرة الحركة الوطنية بالمقالات والقصائد ، وظهر اتجاه القادة الجدد لحركة الاستقلال ، على طريق الشيخ على يوسف وأتباعه ، الذى نادى بالقومية الاسلامية ، والبعد عن الاتجاه العثمانى السابق ، وكذلك مبادىء الحزب الوطنى لمصطفى كامل[١٠] ، التى لم تكن تجد صدى واسعا الا بين مجموعة قليلة من الشباب ، أما فى عام ١٩١٨ و ١٩١٩ فقد كانت هذه المبادىء قد انتشرت واتسع نطاقها بين فئات الشعب الأخرى كالموظفين والفلاحين ، ومع أن الباعث لانضمام الموظفين لثورة ١٩١٩ قد يكون من استيائهم لاحتكار الانجليز للمناصب الحكومية الكبرى ، وازدياد عددهم وامتيازاتهم ، فان هذه البواعث مع ذلك قد أمدت الثورة بروح وطنية كبيرة وبقوى اجتماعية جديدة ساندت الثورة ودعمتها .

ولعل الصفوة البيروقراطية هنا ، المتمثلة فى موظفى الحكومة ، هى التى لعبت دور الصفوة العسكرية فى عام ١٨٨٢ ، التى ثارت ضد تدخل الأجانب وزيادة نفوذهم وامتيازاتهم فى الجيش ، لكن الصفوة العسكرية المصرية وقتها ، قد مدت يدها للمدنيين وطالبت بقانون اصلاح حال المدنيين ، مثلما قامت الاصلاحات العسكرية لاصلاح أحوال العسكريين ــ وقد تم ذلك على يد وزارة الثورة الأولى وهى وزارة شريف* ـ ولكن الصفوة البيروقراطية هنا لم يخطر ببالها أن تطالب بشىء من أجل العسكريين ، وفارق كبير هنا بين الموقفين للصفوة العسكرية (فى عام ١٨٨٢) والصفوة المدنية (البيروقراطية) (فى عام ١٩١٩) .

وكما ساند الفلاحون ثورة ١٨٨٢ بالتبرعات المالية والعينية ، فقد ساعد الفلاحون ثورة ١٩١٩ هذه المرة بطريقة مختلفة ، ولكنها أكثر ايجابية وخاصة فى مرحلة الثورة الأولى ـ مارس ١٩١٩ ـ وهى المرحلة التى اشترك فيها الفلاحون اشتراكا فعالا[١١]

ثانيا : القوى المؤثرة فى ثورة ١٩١٩ صفوة مدنية أم صفوة عسكرية

نستطيع أن نقرر منذ البداية أنه بينما كانت القوى الاجتماعية المؤثرة فى ثورة ١٨٨٢ من الصفوة العسكرية بالدرجة الأولى، تساندها صفوات مدنية أخرى ، فان القوى الأساسية فى ثورة ١٩١٩ كانت صفوة مدنية بالدرجة الأولى ، وخاصة صفوة الانتلجنسيا والصفوة البيروقراطية .

وقد بدأ اهتمام صفوة الانتلجنسيا بالمسألة المصرية منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ثم كانت شرارة انطلاقها فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، عندما شكلت الانتلجنسيا وفدا نيابة عن الأمة المصرية لعرض المسألة المصرية على مؤتمر الصلح ، من خلال عرائض يفوضهم الشعب بمقتضاها فى التحدث باسمهم[١٢] .

الا انه قد حدث تحول كبير على خريطة البناء الطبقى فى مصر ابان ثورة ١٩١٩ ، وظهرت ـ إلى جانب القوى الاجتماعية التى كانت تقود الثورة فى عام ١٨٨٢ ـ قوى جديدة لم يكن لها دور فى البناء السياسى المصرى قبل تلك الفترة ، وإنما أصبح لها الآن دور مؤثر وفعال ، وظهر على وجه التحديد عنصران جديدان وهما : الأقباط المصريون والمرأة المصرية[١٣] .

وكان اتحاد عنصرى الأمة ـ مسلمين وأقباط ـ فى ثورة ١٩١٩ أعظم انجازات الثورة ، مع أنه لم يؤد فى النهاية الى تحقيق الاستقلال ، وإنما أعطت مصر به مثلا لبناء اجتماعى قوى ، وكانت هى الدولة العربية الوحيدة ، التى لم تمزقها العصبيات والنعرات القومية أو الدينية .

المرأة فى بناء الصفوة :

واستجابت المرأة أيضا لذلك الشعور الوطنى الذى ألهب ثورة ١٩١٩ فنزلت لأول مرة تشارك فى العمل السياسى ، وكان ذلك بمثابة تطور اجتماعى فى عنصرى المجتمع ، وقد اتخذ مظاهر شتى[١٤] .

ويشير فاتيكيوتس الى أن مشاركة النساء فى الأعمال العامة ضد السياسة البريطانية فى مصر ، يعد تقدما جديدا فى الشئون المصرية ، وذلك على الرغم من أن كل النساء اللائى اشتركن فى هذه الحركة كن من الطبقات العليا(١٥) .

ولعل ذلك يوضح أنه كان هناك تحولا طبقيا ثوريا آخر . فعلى حين كانت كل الفئات الطبقية المشتركة فى ثورة ١٨٨٢ من الطبقات المتوسطة والدنيا فقط ، فقد ظهر اسهام الطبقات العليا لأول مرة فى ثورة ١٩١٩ ممثلا فى العنصر النسائى من الطبقة العليا .

وهكذا لم يكن البناء الاجتماعى للصفوة المصرية فى تلك الفترة قاصرا على الرجال ، بل شاركت الكثيرات من سيدات مصر وفتياتها فى تشكيل صفوة نسائية غير رسمية ، تشارك فى الأعمال السياسية غير الرسمية . التى تؤتى ثمارها على التنظيمات الرسمية ، وكان من بين هذه التنظيمات النسائية لجنة الوفد المركزية للسيدات ، التى قدمت احتجاجها التالى لرئيس الوزراء(١٦) .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء :

أجتمعت لجنة الوفد المركزية للسيدات ، وبعد أن فحصت الوثيقتين المقدمتين من اللورد اللبنى الى عظمة السلطان ، فلم تجد فيهما غير ما جاء بمشروع ملنر وكرزون اللذين رفضتهما الأمة بالاجماع ، الا تلك النغمة البالية ، نغمة حماية الأقليات فى شعب يدين كله بدين الوطنية القومية المصرية ، لا يعرف له أكثرية ولا أقلية ، رأت أن تبلغكم احتجاجها الشديد على تشكيلكم للوزارة قبل الاعتراف باستقلال مصر استقلالا تاما . ورفع الحماية دوليا ، وارجاع سعد وكيلنا الأمين وأصحابه المخلصين ، ورفع الأحكام العرفية والرقابة الصحفية . ونقول لكم أما وقد خيبتم أمل الأمة فيكم وقبلتم مناصبكم الزائلة ، وخدمتم انجلترا أجل خدمة ، بأن أوجدتم لها مخرجا من مأزقها وضربتم صفحا عن ارادة الأمة وحكم التاريخ ، الذى يسجل للمسيىء اساءته وللمخلص اخلاصه ، فاعلموا أن الأمة المصرية تتبرأ من كل عمل تعملونه ، وتقاومكم بكل ما فيها من قوة الرئيسة هدى شعروای الأعضاء : ١ ـ عنايات سلطان ٢ ـ شريفة رياض ٣ ـ فريدة سنوت حنا ٤ ـ برلنتى واصف ٥ ـ احسان أحمد ٦ ـ ألفت راتب ٧ ـ نعيمة أبو أصبع ٨ ـ عزيز فوزى ٩ ـ نعمت حجازى ١٠ ـ فايقة رفيق ١١ ـ جينة خياط ١٢ ـ ليزة علوى .

ونلاحظ على هذا الاحتجاج ، أن هذه اللجنة لم تقدم احتجاجا عفويا ، ولكنها درست الوثيقتين اللتين قدمت من أجلهما الاالاحتجاج وفحصتهما ، وهذا يعنى العلمية والجدية فى عمل هذه اللجنة والصفوة النسائية . كما أن اشارتها لدين الوطنية القومية المصرية ، يوضح ظهور هذا الدين الجديد فى تلك الفترة كواحد من أهم القيم السياسية التى أرست دعائمها الصفوة النسائية المصرية فى ثورة ١٩١٩ والتى تضم بين جنباتها المسلمات والمسيحيات على السواء .

كذلك تعكس المطالب التى طالبت بها الصفوة النسائية ، مدى جديتها فى ممارستها السياسية فقد شملت كل أمانى الأمة ، حيث طالبت بالاستقلال ورفع الحماية ، ثم عودة سعد ورفاقه ، ثم رفع الأحكام العرفية والرقابة الصحفية ، فكانت بذلك معبرة عن كل ما قامت من أجله ثورة ١٩١٩ ، ولم تكن حركة هامشية فى اطار الثورة ، بل كانت ــ كما جاء ذلك فى اسمها ــ حركة مركزية وأساسية فى الثورة .

ولم تحتج الصفوة النسائية عن طريق رئيس مجلس الوزراء فقط ، بل رفعت احتجاجا آخر الى السلطان ، بسبب حصار منزل سعد زغلول ، بعد نفيه واعتقال زوجته بداخله(١٧) ، تطلب فيه من السلطان منع هذه التصرفات ،«حتى تحاط المرأة المصرية بالاحترام اللازم ، وحتى تصان حرية كل انسان»

ولم تكن سيدات القاهرة وحدهن فقط ، اللائى كن يرسلن الاحتجاجات بل كانت سيدات الأقاليم المصرية الأخرى تتبع نفس النهج ، فقد أرسلت سيدات طنطا احتجاجا مماثلا جاء فيه : «صاحب العظمة السلطان تحتج سيدات طنطا لدى عظمتكم ، على سفك دماء الأبرياء بلا ذنب ، الا اظهار شعورهم وعدم رضاهم عن الحالة الحاضرة» ، ٢ مارس ١٩٢٢ وموقع من حرم عبد السلام فهمى المحامى وخمس سيدات (الجميع بطنطا)

كذلك فلم يكن احتجاج السيدات المصريات على المستوى المحلى فقط ــ وذلك مثل الاحتجاج الأول ، الذى أرسل لرئيس مجلس الوزراء ، والثانى الذى أرسل للسلطان ـ بل تعدى ذلك الى المستوى العالمى ، سواء خارج مصر ، عندما أرسلت احتجاجها الى رئيس الحكومة الانجليزية ، وأعضاء البرلمان والجرائد الانجليزية .

أو داخل مصر عندما أرسلت احتجاجها الى قناصل الدول فى مصر . وقد لوحظ فى هذا التلغراف الذى توج كل الأعمال الاحتجاجية السابقة ، أنه لم يكن تعبيرا عن احتجاج السيدات المصريات فقط ، بل انهن أصبحن يعتبرن ذلك ، تعبيرا عن ارادة الشعب المصرى وهنا تكون الصفوة النسائية ـ التى تختلف عن الصفوة النسائية التى أشار اليها باريتو قبل ذلك والتى تتشكل من سيدات رجال الحكم* ـ قد أصبحت فى علاقة عضوية ، مع بناء الصفوة العسكرية ، مع ما يعبر عنه ذلك من اعتدادهن بأنفسهن ، وأنهن أصبحن فى مركز الدائرة السياسية وليس فى محيطها .

الصفوة العسكرية فى ثورة ١٩١٩ :

لم تكن الصفوة المدنية وحدها فى مقدمة رجال الثورة ، بل كانت الصفوة العسكرية فى ركب الثورة أيضا . ويشير تقرير لجنة ملنر الى حقيقة جوهرية ، عند تعرضه لفئات المجتمع المصرى وطبقاته التى اشتركت فى الثورة ، وهى اشتراك الصفوة العسكرية من خلال كبار ضباط الجيش ، وقد جاء فيه :

« . . . . فقد سادت الحركة الوطنية فى مصر الآن كل ناطق وصائب ، واجتذبتهم اليها كلهم أما طوعا أو كرها ، من امراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب ، وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات المالية ، ورجال الدين والأدباء والصحافيين وطلبة المدارس ، وأخطر من هذا شأنا تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ، وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ، ومحافظتهم على الأصول الرسمية ، دون مجاهرتهم بأميالهم »[١٨]

وهكذا فاننا نجد أول اشارة رسمية من خلال تقرير لجنة أجنبية ، تؤكد اشتراك الصفوة العسكرية المصرية فى أحداث ثورة ١٩١٩ ، وتذكر صراحة اشتراك كبار ضباط الجيش ، كما تذكر سبب عدم مجاهرتهم بالاشتراك فى الثورة ، بحبهم للنظام العسكرى ومحافظتهم على نظامه وقواعده الرسمية . ولكن السبب الأساسى ـ فى اعتقادنا ـ يرجع إلى أن بناء القوة فى الجيش المصرى وقتها لم يكن بيد الضباط المصريين ، وإنما كان بيد الضباط الأجانب ، ولو كان بناء القوة بيدهم ، كما كان أثناء ثورة ١٨٨٢ ، لدعمت الصفوة العسكرية الثورة ولقادتها فى نفس الوقت لكن

الصفوة العسكرية لم يكن بوسعها أن ترى جميع طبقات الأمة وفئاتها المختلفة تشترك فى الثورة ثم تقف هى ـ وهى المعبرة عن كل الطبقات والفئات ـ موقف المتفرج .

وتشير وثيقة أخرى إلى اشتراك بعض العسكريين فى أحداث الثورة ، وذلك كما جاء فى محضر الجلسة الثانية بين الوفد الرسمى المصرى برئاسة عدلى باشا وبين اللورد كيرزن وذلك عندما قرأ اللورد كيرزن تلغرافا ، ضمن خلاصة تقرير اللجنة عن نتيجة التحقيقات رميت الحكومة فيها بالضعف ، أمام هجمات خصومها السياسيين ، ونسبت الحوادث الى التعصب وكراهة الأجانب ، واستشهد على ذلك بحوادث ١٨٨٢ وحودات دنشواى سنة ١٩٠٦ ، وقيل فيها أن الغوغاء اعتقدت أن الأمر لها ، والحكم فى قبضتها ، لأن الحكومة تراخت فى استعمال سلطتها ، وأن بعض رجال البوليس والجيش كانوا فى صف المعتدين[١٩]

الثورة والجيش والبناء السياسى :

لقد استطاعت ثورة ١٩١٩ منذ البداية أن تهز البناء السياسى ، وظهر ذلك واضحا بعد شهر تقريبا من بداية الثورة وبعد أحداث مارس القوية حيث قدمت وزارة رشدى باشا استقالتها فى ٢١ ابريل ١٩١٩[٢٠] ، عندما شعرت أنها لم تستطع أن تواجه الموقف نتيجة لاضراب الموظفين . وكان ذلك هو التغير الأول فى البناء السياسى ، حيث انهارت الوزارة وأصبحت السلطة التنفيذية معطلة تقريبا .

وكان المظهر الثانى للتغير السياسى فى تلك الفترة ـ شبيها بما حدث فى ثورة ١٨٨٢ ـ عندما خول وكلاء الوزارات سلطة الوزراء ، وذلك عندما أصدر الجنرال اللنبى بلاغا عسكريا بذلك فى ٢٨ أبريل ١٩١٩ رخص بموجبه لكل وكيل وزارة ، أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزراة التابع لها جميع أعمال الوزير ويتولى سلطته فى المسائل الادارية . وهنا ظهر دور الصفوة العسكرية الخارجية التى كانت على قدم مع الصفوة المحلية . فكان هناك أربعة من وكلاء الوزارة المصريين يقابلهم أربعة من وكلاء الوزارة الانجليز وذلك كما يوضحه الجدول التالى[٢١] :

جدول رقم (٤) الجهاز التنفيذى المصرى الانجليزى (وكلاء الوزارات) فى ثورة سنة ١٩١٩

المصرى			الانجليزى		
م	الاسم	الوظيفة	م	الاسم	الوظيفة
١	محمد شكرى باشا	وكيل وزارة الحقانية	١	مستر ارنست دوسن	وكيل وزارة المالية
٢	اسماعيل حنين باشا	وكيل وزارة المعارف	٢	مستر جون لانجلى	وكيل وزراة الزراعة
٣	الفريق محمود حلمى باشا	وكيل وزارة الحربية	٣	المستر توتنهام	وكيل وزارة الأشغال
٤	محمد شفيق باشا	وكيل وزارة الأوقاف	٤	مستر جورج موريس	مدير ادارة الأمن العام والقائم بأعمال وكيل وزارة الخارجية

وعلى الرغم من أن وزارتى الحقانية والحربية تعتبران من وزارات السيادة ، فقد كانت العسكرية الأجنبية المحتلة تسيطر عليهما فى الواقع ، واقتصر تمثيل المصريين بعد ذلك على وزارتى المعارف والأوقاف وهما من وزارات الخدمات بينما سيطر الانجليز على أهم الوزارات مثل المالية والزراعة والأشغال والخارجية .

ولم يكن الأضطراب السياسى سمة هذه الفترة من ثورة ١٩١٩ فقط ، بل يكاد يكون الاضطراب طوال سنوات الثورة ، فقد حدثت اضطرابات بين الشعب وعناصر الحكومة والوفد ، فى كل من طنطا والاسكندرية ، وكان الجيش طرفا فيها ، حيث ساهمت بعض قوات الجيش فى انهاء أحداث الأسكندرية فى مايو ١٩٢١ وتصور أحد تقارير الوثائق القومية ، أحداث تلك الفترة التى اشتركت فيها بعض قوات الجيش ، حيث جاء فى تقرير لجنة التحقيق العسكرية[٢٢] ، وصف لما حدث عندما سقطت وزارة توفيق نسيم باشا وارتقت وزارة عدلى باشا ، وما حدث بعد ذلك من الشقاق بين كل من سعد وعدلى ، الذى أدى بدوره لاشتداد المظاهرات بالأسكندرية ، التى تطورت بعد ذلك الى القتال بين الوطنيين والأوربيين (وخاصة اليونانيين) ــ وذلك مثلما حدث فى مذبحة الأسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ ــ وهنا

ظهر دور الجيش ، ويقول جرانت بك « انه قد وصل فى صبيحة يوم السبت ٢٨٠ رجلا من الجيش المصرى بقيادة ضباط وطنيين (الفرقة الثالثة من الجيش

المصـرى) . . . وفى مساء يـوم الجمعة وصـل جزء آخـر من الفرقـة الثـالثـة من الجيش . . . »[٢٣]

وهكذا يوضح هذا التقرير ، كيف أن بعض قوات الجيش ـ بقيادة الوطنيين ـ قد استطاعت أن تلعب دورا مهدئا فى أحداث ثورة ١٩١٩ ، ولتجنب البلاد ويلات الدمار والتخريب ، وذلك ما يساعـد دون شك عـلى توفير الاستقرار السيـاسى للبلاد .

لم يكن ذلك فقط هو دور المؤسسة العسكرية فى ثورة ١٩١٩ فعلى الصعيد السياسى كان لها دور مشارك ، ظهر من خلال اشتراك بعض كبار ضباط الجيش فى وفود المفاوضات ، سواء فى عضوية هذه الوفود أو فى الهيئات الاستشارية لها . وذلك كما ظهر فى تشكيل وفد مفاوضات ١٩٢١ الذى عرضه عدلى باشـا[٢٤] ، وظهر فيه كممثل للصفوة العسكرية اسم محمد شفيق باشـا ، الذى كـان وزيرا للأشغال العمومية والحربية والبحرية .

ثم كان تمثيل الصفوة العسكرية أيضا ـ بجانب عضوية الوفد ـ ممثلا فى هيئة المستشارين الفنيين بالوفد ، وهى التى كانت تتألف من أربعة عشر عضوا منهم اثنان من العسكريين وهما اللواء محمود عزمى باشا والقائمقام محمد يوسف بك[٢٥] .

ولعل ذلك يمثل نمطا من أنماط المشاركة العسكرية السياسية ، وهو الاشتراك فى وفود المفاوضات السياسية الرسمية ، وهو نمط تنفرد به ثورة ١٩١٩ ، ولعل ذلك ما يؤكد ــ تمشيا مع الفرض الثالث من فروض الدراسة ـ تباين علاقة الصفوات العسكرية بالممارسات السياسية ، بتباين الفترات التاريخية ، والمحددات البنـائية الداخلية والخارجية التى تحكم كل فترة تـاريخية . فلم يـظهر هـذا النمط فى ثورة ١٨٨٢ ، وانما ظهر هنا تمشيا مع ما تقضى به مقتضيات هذه المرحلة التاريخية .

وتوضح محاكمات ثورة ١٩١٩ ، جانبا آخر من اشتراك العسكريين فى أحداث الثورة اشتراكا فعليا ، كما ظهر ذلك من خلال القضايا التالية :

(١) قضية شلش : وهى قضية الهجوم على احدى البواخـر النيلية ، التى كانت تقل النجدات البريطانية الى أسيوط تجاه بلدة شلش بمركز ديروط ، واتهم فيها

أربعة ، ثلاثة من المدنيين ، إلى جانب البكباشى عبد السلام فهمى[٢٦] الذى حكم ببراءته .

(٢) قضية صنبو وهي قضية الهجوم الثالث على البواخر النيلية ، وكان المهاجمون فيها من البلاد التابعة لنقطة صنبو بمركز ديروط ، وحكم فيها بالسجن ٤ سنوات على الملازم الأول محمد حسين أحمد السبع[٢٧] .

وقد كان اشتراك الصفوة العسكرية هنا ـ مع أنها من صغار الضباط ـ ليس بوصفهم عسكريين وانما بوصفهم عناصر وطنية ، ساهمت فى مساندة الوطنيين من المدنيين .

ثالثا : البناء السياسى التنظيمى لثورة ١٩١٩ ودور العسكريين فيه :

تشير العديد من الدراسات التاريخية الاجتماعية ، الى ظهور الصفوة المدنية من خلال ١٩١٩ ، كصفوة رائدة ، قائدة للكفاح الوطنى فى هذه المرحلة . فبينما تشير دراسة عاصم الدسوقى ، إلى أن ثورة ١٩١٩ قد أعطت بعدا خاصا للحركة الوطنية المصرية ، وظهر فيها بشكل واضح دور المثقفين المصريون الذين نهلوا من ثقافات مختلفة . تشير دراسة محمد أنيس الى ظهور دور الفلاحين فى مرحلةو الثورة الأولى - كما أشرنا الى ذلك من قبل ـ ثم إلى ظهور عناصر المدن من الطلبة والموظفين والمحامين والعمال فى مرحلتها الثانية[٢٩] .

فقد استطاعت هذه الدراسة مع ذلك من خلال التحليل السوسيولوجى للتاريخ ، والقراءة السوسيولوجية للوثائق التاريخية - أن تقف على أنماط متميزة للصفوة العسكرية ، لهذه المرحلة التاريخية ، تلك الصفوة التى لم تمارس عملها السياسى من خلال تنظيمات الجيش ، وانما مارسته من خلال التنظيمات المدنية ، وذلك بفضل خبراتها وقدراتها التنظيمية - ويتمشى ذلك مع المقولة الأساسية للاتجاه التنظيمى فى دراسة الصفوات الذى يركز على القدرات التنظيمية كباعث قوى لممارسة الصفوة لدورها السياسى فظهرت الصفوة العسكرية لبعض العسكريين ، الذين تركوا الجيش ، ولكنهم استطاعوا قيادة بعض التنظيمات السياسة المدنية وذلك مثل قيادة عبد الرحمن فهمى للجنة المركزية للوفد كما ظهر نمط آخر للصفوة ،

من بين العاملين المدنيين بوزارة الحربية ، من خلال لجنة الموظفين ، ذلك النمط الذى استطاع أعضاؤه بفضل انتمائهم للمؤسسة العسكرية ـ فى جناحها المدنى ـ أن يكون لهم وزن فى اتخاذ القرار ، ذلك لأنها ـ أى المؤسسة العسكرية ـ من أكبر مؤسسات بناء القوة فى المجتمع .

وينقسم البناء السياسى الذى ظهر من خلال التنظيمات الثورية لثورة ١٩١٩ ـ كما يرى عبد العظيم رمضان ـ الى نوعين من التنظيمات :

١ ـ تنظيم علنى وهو الذى تولاه سعد زغلول والوفد .

٢ ـ تنظيم سرى وهو الذى تولته احدى لجان الوفد .

وبينما يمثل التنظيم الأول الصفوة المدنية ، فقد كان التنظيم الثانى بمثابة الصفوة العسكرية فى هذه المرحلة من تاريخ مصر السياسى .

كذلك فقد مرت التنظيمات الثورية ، التى ظهرت من خلال الثورة السلمية ضد الانجليز بمرحلتين :

المرحلة الأولى : وهى التى تشمل اضراب الطوائف المختلفة عن العمل ، فى أثناء ثورة مارس ، وقد استمرت هذه المرحلة حتى بعد قمع الثورة ، وقد كان اضراب الموظفين أخطر هذه الاضرابات ، حيث أدى إلى تغيرات بنائية سياسية كبيرة ـ تماما كتلك التى أدت اليها ثورة الصفوة العسكرية فى أولى مراحل ثورة ١٨٨٢ من سقوط الوزارات ـ فقد أدى اضراب الموظفين الى سقوط الحكومة أيضا فى تلك الفترة[٣٠] .

أما المرحلة الثانية للثورة السلمية : فهى التى تظهر من خلال مقاطعة لجنة ملنر ، تلك المقاطعة التى انهار على اثرها مخطط الانجليز فى باريس ، للحصول على اعتراف الشعب المصرى بالحماية الانجليزية ، مما أدى بانجلترا الى انتهاج سياسة أخرى ، تقوم على أساس التخلى عن سياسة الحكومة البريطانية ولو شكلا ، والاعتراف بسيادة مصر واستقلالها .

وقد مرت التنظيمات الوفدية بعدة مراحل :

(١) ظهرت نواتها عند جمع التوقيعات على التوكيلات ، من خلال بعض

الجماعات الوطنية ، التى تولت أيضا مسئولية الدعاية السياسية ، ونشر الوعى السياسى فى منطقتها .

(٢) ثم كانت المرحلة الثانية من خلال ثورة مارس ، التى نظمتها جماعات محلية أيضا فى كل حى من مدينة أو فى كل قرية ، وهى التى تتولى تنظيم المظاهرات ، والقيام بالأعمال التخريبية ، التى من شأنها أن تقضى على مقاومة قوات الاحتلال لهم .

(٣) وكانت أخيرا المرحلة الثالثة ، التى بدأت بعد الافراج عن سعد زغلول ، وسفر أعضاء الوفد فى مصر ، لينضموا الى الأربعة الذين كانوا قد اعتقلوا فى مالطة . وهى المرحلة التى تشكلت فيها لجنة الوفد المركزية(٣١) ، التى تعتبر التنظيم الأول من التنظيمات التى **اثرت** فى البناء السياسى المصرى ، الى جانب الجمعيات السرية والتنظيمات النوعية . وسوف نعرض لثلاثة من أهم هذه التنظيمات والدور العسكرى فيها فيما يلى :

١ ــ لجنة الوفد المركزية (لجنة مدنية ـ عسكرية) :

كانت لجنة الوفد المركزية ، هى اللجنة التى تقود الحركة الوطنية فى مصر ، أثناء غياب الوفد فى باريس ، وقد انقسم نشاطها الى قسمين :

(١) نشاط علنى : وهو الذى تولاه محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وبقية أعضائها ، الذين يعتقدون فى ضرورة الوسائل السلمية المشروعة ـ ولعل ذلك راجع لعدم حضور المؤسسة العسكرية بوصفها ممثلة لبناء القوة فى المجتمع ــ للحصول على استقلال مصر ، وكان نشاطها يتحدد بصفة أساسية فى جمع التبرعات للوفد وارسالها اليه ، ثم ابلاغه بجميع أخبار البلاد ، وتلقى أخباره واذاعتها على الأمة .

(٢) نشاط سرى : وهو الذى كان يديره عبد الرحمن فهمى بك ، السكرتير العام للجنة (وهو الذى يمثل هنا الصفوة العسكرية باعتباره ضابطا سابقا بالقوات المسلحة) وكان هذا النشاط يتم من خلال جهاز على جانب كبير من القوة والتنظيم ، يتألف معظمه من الطلبة .

ويعتبر عبد الرحمن فهمى نموذجا للصفوة العسكرية فى ثورة ١٩١٩ ، سواء من حيث نشأته أو من حيث تاريخه المهنى ، فقد نشأ وتربى فى بيت شقيقه الأكبر محمد

ماهر (باشا) (والد كل من على ماهر وأحمد ماهر) الذى كان صديقا للخديوى عباس حلمى ووكيلا لنظارة الحربية فنشأته اذن ترجع الى أصل عسكرى . كذلك يشير تاريخه المهنى الى تخرجه من المدرسة الحربية فى عام ١٨٨٢ ، والى اشتراكه فى الحملة المصرية بقيادة كتشنر لاعادة فتح السودان . والى اشتغاله بعد الحملة فى المعية الخديوية لعباس الثانى ثم عين فى عام ١٨٩٦ ياورا لوزير الحربية مصطفى فهمى باشا . وفى عام ١٩٠١ نقل الى خدمة البوليس ، وتنقل فى مناصبها ، ثم أحيل الى المعاش من الأوقاف فى عام ١٩١٣[٣٢] .

من هنا فقد اكسبته تلك الخبرة بالتنظيم العسكرى ، أثناء خدمته بالجيش قدرة تنظيمية ، كما أكسبه تنقله فى أقاليم الوجهين البحرى والقبلى خبرة ادراية ، وقد ساعده ذلك على قيادة الحركة السرية ، التى دعمت المقاومة ضد الانجليز .

وقد كان هذا التنظيم السرى ، يتلقى تعليماته من سعد زغلول باشا شخصيا من باريس ، عن طريق المراسلات السرية حتى لا يكشف أمره ، لدرجة أن أعضاء الوفد فى باريس ، لم يكونوا على علم بهذا التنظيم السرى ، وكذلك أعضاء اللجنة المركزية بالقاهرة .

٢ ــ لجنة الموظفين (ونمط جديد للصفوة المدنية ــ العسكرية) :

كانت لجنة الموظفين تبدو وكأنها هيئة تنفيذية ، تتخذ من القرارات ما يمكن أن يكون له قوة القانون ، حيث تشير احدى الوثائق فى صفحتها الأولى ، الى قرار لجنة الموظفين بالاضراب عن العمل ، وكان بتاريخ ١٠/٤/١٩١٩ ــ وفى الصفحة الثانية تشير إلى خطاب موجه من اللجنة الى رئيس مجلس الوزراء ، لتفسير مبررات اتخاذ هذا القرار ، وقد قررت اللجنة الاضراب عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل اذا لم تجب مطالبهم الثلاثة التى تضمنت[٣٣] :

(١) أن تصرح الحكومة بصفة رسمية بصحة توكيل وقد سعد زغلول عن الأمة فى مطالبها أمام مؤتمر السلام .

(٢) وأن تشكيل الوزارة لا يستفاد منه قبول الحماية .

(٣) رفع الأحكام العرفية وسحب الجنود المسلحة من الشوارع .

ثم أوضح الخطاب المرفق بهذا القرار ، اجتماع لجنة مندوبى وزارات الحكومة ومصالحها - بتاريخ ١٣ ابريل ١٩١٩ - وعدد أعضائها أربعة وخمسون عضوا ، حضر منهم خمسون ، والذى تقرر فيه بعد المناقشة باجماع الآراء استمرار الموظفين فى اضرابهم ، حتى تجاب اجابة رسمية صريحة مطالبهم الثلاثة المبينة بالقرار الصادر فى ١٠ ابريل ١٩١٩ .

وعلى الرغم من أن الخطاب المرفق هذا لم يوضح من الذى تولى رئاسة هذا الاجتماع ، الا أن عدد التوقيعات كان هو بالفعل ما ذكر (خمسون توقيعا) . وبقراءة هذه التوقيعات ، وجد أن التوقيعات الثلاثة الأولى منها تمثل البيروقراطية العسكرية - المدنية وهم(٣٤) : محمود عباس وكيل ادارة بوزارة الحربية ، وعبد الباقى صالح وكيل ادارة بالحربية ، وأحمد حسين كاتب بالحربية ، ويبدو أن تصدر هذه التوقيعات الثلاثة للوثيقة ، يوضح أنهم من حائزى القوة بين أعضاء اللجنة ، والا لما تصدرت توقيعاتهم القائمة ، خصوصا وأنه كان من بين الموقعين الآخرين ، من هم فى درجة أكبر من وكيل ادراة ، فقد كان هناك رؤساء ادارة من بين الموقعين ، ومنهم على سبيل المثال التوقيع الرابع وهو توقيع على ماهر مدير إدارة المجالس الحسبية ، وكذلك توقيع محمد حلمى عيسى الادارة القضائية ، وتوقيع أمين فريد رئيس ادارة مصلحة السجون . كما كان من بينهم نظار المدارس مثل : محمد عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء ، ومحمود فهمى النقراشى ناظر المدرسة الأولية الراقية .

وهكذا توضح لنا ثورة ١٩١٩ ظهور نمط جديد من أنماط الصفوة العسكرية وهو نمط العاملين المدنيين فى القوات المسلحة ، الذى يكتسبون قوة العسكريين ويصبحون لذلك من حائزى القوة ، كما ظهر ذلك فى قيادتهم للعمل السياسى فى مرحلة اضراب الموظفين ، ولعل فى ذلك ما يؤكد ما جاء فى الفرض الثانى من فروض الدراسة . الذى يرى تباين تركيب الصفوة العسكرية من فترة تاريخية الى أخرى . وفقا لتباين أصولها الطبقية والمصالح المعبرة عنها .

٣ - الجمعية العمومية للأمة المصرية :

وهى التنظيم الثانى بعد لجنة الموظفين ، وتظهر طبيعته ومطالبه من خلال رسالته التى وجهها لرئيس مجلس الوزراء ، التى تضمنت المطالب الثلاثة التى طالبت بها قبل

ذلك لجنة الموظفين ، إلى جانب مطلبين آخرين وهما : قيام لجان مختلطة تضم مصريين وانجليز وأجانب للتحقيق فى الفظائع التى ارتكبت فى مصر . ثم العفو عن المتهمين المعتقلين والمحبوسين السياسيين داخل القطر وخارجه ، مع السماح لجميع المصريين الموجودين خارج القطر ، بالعودة الى بلادهم متى أرادوا ذلك(٣٥) .

وقد انتهت الرسالة بتوقيعات من حضروا الاجتماع ، والتى بلغت ١٦٥ توقيعا ، ومن قراءة التوقيعات - على مدى صفحات ثلاثة - نجد دور العناصر العسكرية بينها أيضا ، حيث نجد بين توقيعات الصفحة الأولى ، توقيع أحمد شوقى عبد الرحمن بالمدرسة الحربية ، ثم توقيع أحمد القاضى ، ضابط . ويتصدر الصفحة الثانية ، توقيع عبد المجيد زكى يوزباشى بالجيش المصرى ، ووجد بتوقيعات الصفحة الثالثة ، توقيع عبد المقصود الجوهرى طالب بالحربية .

نجد هنا اذن صفوة عسكرية متميزة من المدرسة الحربية . وضابط فى رتبة متوسطة بالجيش المصرى (يوزباشى) ثم طالب بالمدرسة الحربية ، ويعنى ذلك أمرين هامين :

الأول : أن الجيش - ممثلا فى بعض عناصره الوطنية - لم يكن بعيدا عن ثورة ١٩١٩ ، ولا عن الاشتراك فى تنظيماتها الشعبية . التى أخذت دور الكفاح الوطنى على عاتقها ، لأن الجيش وقتها لم يكن بأيد وطنية ، ولم يكن بوسعه القيام بالدور الذى قام به فى عام ١٨٨٢ .

والثانى : هو ما يؤكد تباين تركيب الصفوة العسكرية فى هذه المرحلة ، عن المرحلة السابقة - أى مرحلة ثورة ١٨٨٢ - فبينما كانت الصفوة العسكرية لثورة ١٨٨٢ ، من بين الضباط المرقين من تحت السلاح ، نجد الصفوة العسكرية لثورة ١٩١٩ - التى ظهرت فى هذه المرحلة - من مستويات ثقافية أعلى ، سواء من العاملين بالمدرسة الحربية أو من طلبتها .

صفوات أخرى فى ثورة ١٩١٩ :

انفردت ثورة ١٩١٩ بظهور أنماط أخرى من الصفوات - الى جانب الصفوة النسائية التى أشرنا اليها قبل ذلك - نذكر منها :

ـ صفوات الأقاليم :

فلم تكن صفوات القاهرة فقط ، هى التى احتكرت العمل السياسى غير الرسمى فى ثورة ١٩١٩ ، فقط ظهرت صفوات الأقاليم ، وكما رأينا ذلك ـ من قبل ممثلا فى الصفوة النسائية ، من خلال احتجاج سيدات طنطا ، فاننا نلاحظ ذلك أيضا من خلال خطاب أعيان المنوفية[٣٦] الى رئيس مجلس الوزراء ، الذى يطالبون فيه بمطلب جديد لم تطالب به الصفوة فى القاهرة ـ وان كانت الصفوة النسائية قد طالبت به ـ وهو الخاص بالغاء قانون المطبوعات .

ـ الصفوة الدينية :

ظهرت الصفوة الدينية كصفوة مؤيدة ومساندة للصفوات الأخرى ، ولم يكن دور الصفوة الدينية فى ثورة ١٩١٩ ، قاصرا فقط على رجال الدين الاسلامى ، بل شملت الصفوة الدينية أيضا رجال الدين المسيحى ، وكان اجتماع الصفوة الدينية بالجامع الأزهر ، رمز الحفاظ على النظام الدينى ، والذى لم يكن فى تلك الفترة مركزا دينيا فقط ، بل كان مركزا دينيا سياسيا ، وكأنه قد تحول إلى بيت الأمة ، فقد كانت تجتمع فيه الصفوة الدينية ، الى جانب صفوات المجتمع الأخرى ، وهذا ما ظهر خلال اجتماع الجامع الأزهر فى ١٦ أبريل ١٩١٩ ، الذى عقد لتأييد الموظفين فى حركتهم الاجتماعية ، وذلك كما جاء فى قرارهم « الأمة المصرية الممثلة فى جمع من العلماء ورؤساء الأديان والنواب والمفكرين والمحامين والأطباء والتجار والعمال بالجامع الأزهر الشريف ، تقدر جهاد الموظفين فى سبيل استقلال بلادهم حق قدره ، وتشاركهم فى جميع مطالبهم[٣٧] . . . »

الصفوة العسكرية المصرية فى ثورة ١٩١٩ ، امتداد أم انتهاء ؟

لم تكن ثورة ١٩١٩ انتهاء لممارسة الصفوة العسكرية لدورها السياسى ، أو على الأقل المشاركة فيه ، وهو الذى بدأ فى ثورة ١٨٨٢ ـ كما رأينا قبل ذلك ـ بل كانت امتدادا لممارسة هذا الدور ، ولكن اختلف الشكل والمضمون .

فلم تكن الصفوة العسكرية فى قمة سلم الصفوة ـ كما كان ذلك فى ثورة ١٨٨٢ ـ بل كانت فى أسفل ذلك السلم ، الذى تربعت صفوة الانتلجنسيا على قمته فى ثورة ١٩١٩ ، وتكون بناء الصفوة فى ثورة ١٩١٩ من بناء هرمى يأتى فى قمته

صفوة الانتلجنسيا ، ثم الصفوة البيروقراطية ، ممثلة فى لجنة الموظفين والجمعية العمومية للأمة المصرية ، ثم الصفوة الدينية (الاسلامية والمسيحية) ، ثم الصفوة النسائية (الاسلامية ـ المسيحية أيضا) .

ثم ظهرت بعض الجوانب للدور العسكرى ، الذى كان واضحا وظهر أول ما ظهر فى أعمال التخريب والهجوم على البواخر النيلية ، التى كانت تقل النجدات الانجليزية الى مدن وقرى الصعيد . كما ظهر من خلال محاكمات ثورة ۱۹۱۹ وجود بعض العسكريين من ضباط الجيش . مشاركا فى أحداثها .

ولم يكن دور الصفوة العسكرية خافتا ، بل كان دورا مؤثرا ، لدرجة اشارة بعض التقارير الأجنبية الى ظهور أهميته وخطورته ، مثلما ظهر ذلك فى تقرير لجنة ملنر ، وكما ظهر أيضا من خلال المباحثات المصرية البريطانية ، ولا ترجع خطورة هذا الدور الى حجمه وشدته ، بقدر ما ترجع الى دلالته بوصف العسكريين حماة الضبط والربط ، فمشاركتهم ولو كانت ضئيلة الحجم ، الا أنها تغذى المشاركة الشعبية وتحمسها وتعطيها الطاقة الكبرى .

وظهر دور الصفوة العسكرية واضحا أيضا من خلال البناء السياسى لثورة ۱۹۱۹ حيث قاد أحد العسكريين السابقين (وهو عبد الرحمن فهمى بك) النشاط السرى للجنة الوفد المركزية ذلك النشاط الذى كان مؤثرا ومساندا للحركة القومية . وظهر بذلك نمط آخر للصفوة العسكرية من بين العسكريين السابقين .

كذلك لم تكن ثورة ۱۹۱۹ ، انتهاء لدور الصفوة العسكرية اذن ، بل كانت امتدادا لذلك الدور الذى أخذ يظهر رويدا رويدا منذ تلك الفترة ، والذى ظهر أثره واضحا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك منذ معاهدة ۱۹۳٦ ، التى فتحت قنوات الدخول للمؤسسة العسكرية لقطاعات عريضة من الشبان المصريين ، والتى أدت بدورها الى أن تصبح قنوات التدرج الى أعلى مفتوحة ، حيث ظهرت قيادات وطنية عليا ومتوسطة ، استطاعت أن تنشىء صفوة عسكرية جديدة . كما كان هناك من المسائل والقضايا الوطنية الملحة التى تتطلب مشاركة العسكريين ، كجزء من حركة وطنية شاملة عريضة ، كان فى مقدمتها وجود الاحتلال الانجليزى ، الذى لم تستطع

جهود الوفد السياسية فى المفاوضات أن تحقق جلاءه عن مصر ، إلى جانب فساد النظام السياسى السائد وتعاونه مع الاحتلال ، مما أدى فى النهاية الى مجتمع يعيش بعيدا عن التجانس والاستقرار تئن فيه العديد من الطبقات الاجتماعية تحت وطأة عدم المساواة .

ثم كانت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ الشرارة التى أطلقت العنان للصفوة العسكرية ، لكى تمارس دورها السياسى السرى أولا من خلال تنظيمات سرية ، ثم العلنى بعد ثورة ١٩٥٢ ، على ما سنرى فى الفصل القادم من هذه الدراسة .



هوامش الفصل السادس

١ ـ عبد الرحمن الرافعى ؛ فى أعقاب الثورة المصرية ، مكتبة النهضة المصرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ١٩٥١ ، ص ١٦ .
٢ ـ عبد العظيم محمد ابراهيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ١٣١ .
٣ ـ عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ ، مكتبة التهضة المصرية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ١٩٤٦ ، ص ٤٠ .
٤ ـ المرجع السابق ص ص ٤٤ ـ ٤٥ .
٥ ـ المرجع السابق ، ص ٤٥ .
٦ ـ المرجع السابق ، ص ٥١ .
7- P.Y. Vatikiotis; The history of Egypt. Second edition, 1980, The Johns Hopkins University Press, P. 247.
٨ ـ عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣ ـ ٥٤ .
٩ ـ المرجع ص ٢١٨ ص ٥٩ .
10- Vatikiotis; The history of Egypt, op. it, P. 255.
* أنظر ص ٢٥٧ .
١١ ـ محمد أنيس ، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، د . ت ، ص ١٠ .
١٢ ـ أحمد زايد ؛ البناء السياسى فى الريف المصرى ، مرجع سابق ، ص ٣٩٠ .
١٣ ـ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر مرجع سابق ، ص ١٣٠ .
١٤ ـ. أنظر المرجع السابق ، ص ص ١٣٢ ـ ١٣٣ .
15- Vaikiotis; The history of Egypt, op. at, P. 265.
١٦ ـ دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، مجلس النظار ، محفظة ١٣/ب ثورة ١٩١٩ .
١٧ ـ دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ، محفظة ٣٧٠ من يناير ١٩٢٢ إلى يونيه ١٩٢٢ . أنظر ص ٨٦ .
١٨ ـ دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، المسألة المصرية ، محفظة رقم ٣٦٤ ، لجنة ملنر ، تقري اللجنة الخصوصية لمصر ، ص ٢٣ .
١٩ ـ دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، المسألة المصرية ، محفظة رقم ٣٦٥ ، ملف رقم ٥ ـ ٨ ـ ١٠ ، مفاوضات عدلى يكن ١٩٢١ ، محضر الجلسة الثانية ، ص ٢١ .
٢٠ ـ عبد الراحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ إلى ١٩١٢ ، الجزء الثانى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٦ ، ص ١٥ .
٢١ ـ المرجع السابق ، ص ٢١ .
٢٢ ـ دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، المسألة المصرية ، محفظة ٣٦٥ ، تقرير لجنة التحقيق العسكرية ، ص ٢ .

٢٣ ـ المرجع السابق ، ص ١٣ .
٢٤ ـ دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، المسألة المصرية ، محفظة ٣٦٥ ملف رقم ١ ـ ٨ ـ ١٠ ، وثائق تشكيل وفد المفاوضات المصرى فى مفاوضات ١٩٢١ .
٢٥ ـ دار الوثائق ، القومية ، محافظ عابدين ، المسألة المصرية ، محفظة ٣٦٥ ، ملف رقم ٥ ـ ٨ ـ ١٠ مفاوضات عدلى يكن ١٩٢١ .
٢٦ ـ عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى مرجع سابق ، ص ٦٠ .
٢٧ ـ المرجع السابق ، ص ٦١ .
٢٨ ـ عاصم الدسوقى ؛ ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم (من الوثائق البريطانية) القاهرة الطبعة الأولى دار الكتاب الجامعى ١٩٨١ ، ص ٣ .
٢٩ ـ محمد أنيس ؛ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
٣٠ ـ عبد العظيم رمضان ؛ ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .
٣١ ـ المرجع السابق ، ص ١٢٦ .
٣٢ ـ محمد أنيس ؛ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق ص ص ٧ ـ ٨ .
٣٣ ـ دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، مجلس النظار ، محفظة ١٣أ ثورة ١٩١٩ ، المسألة المصرية من ١٩١٨/١١/٢٣ إلى ١٩٢٣/٢/١١ ، ص ١ .
٣٤ ـ المرجع السابق ، ص ٢ .
٣٥ ـ المرجع السابق ، ص ٥ .
٣٦ ـ المرجع السابق ، ص ٦ .
٣٧ ـ المرجع السابق ، ص ٧ .

الباب الثالث

الواقع المعاصر للصفوة العسكرية المصرية

الفصل السابع : الدور السياسى للضباط قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
الفصل الثامن : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبداية حكم الصفوة العسكرية
الفصل التاسع : مجمل الأدوار العسكرية فى السياسة
(إستخلاصات ونتائج)

الباب الثالث

الواقع المعاصر للصفوة العسكرية المصرية

وقفنا فى الباب الثانى على طبيعة الصفوة العسكرية المصرية فى مرحلتها التاريخية ، وعلى دورها فى البناء السياسى ، وذلك من خلال كل من ثورة عرابى ١٨٨٢ ، وثورة ١٩١٩ .

ويقدم الباب الثالث هنا تحليلا للصفوة العسكرية المعاصرة ، من خلال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وذلك بالاعتماد على التراث النظرى ، الذى أحاط بكل جوانبها ، من ناحية ، ثم الوثائق التاريخية من ناحية أخرى ، الى جانب الاستعانة بالتحليل السوسيولوجى ، باستخدام اداة منهجية تناسب طبيعة الدراسة المعاصرة للصفوة ، وهى المقابلات المتعمقة .

ويتم ذلك من خلال الفصول الثلاثة التى يضمها هذا الباب وهى :

الفصل السابع : الدور السياسى للضباط قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الفصل الثامن : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبداية حكم الصفوة العسكرية .

الفصل التاسع : مجمل الادوار العسكرية فى السياسة (استخلاصات ونتائج) .

الفصل السابع

الدور السياسى

للضباط قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

ويتناول هذا الفصل تحليلا لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، منذ بـدايتها كفكـرة ، موضحا ارهاصاتها التى أدت بالجيش الى أن يقوم بدوره كطليعة ثورية . ثم يعرض الفصل بعد ذلك للبناء التنظيمى للصفوة العسكرية المصرية المعاصرة ، فى فتـرة الاعداد لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما قدمه التراث الوثائقى والتراث النظرى فى هذا المجال . هذا الى جانب ما يقدمه التحليل السوسيـولوجى من خـلال المقابـلات المتعمقة مع بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة ، وهى التى تزيد الصورة التحليلية وضوحا ، ويتم ذلك من خلال الموضوعات الثلاثة التالية :

أولا : ارهاصات الثورة (الجيش كطليعة ثورية)

ثانيا : الممارسات السياسية المبكرة للضباط .

ثالثا : تنظيم الضباط الاحرار .

ونعرض **لكل** منها فيما يلى :

أولا : ارهاصات الثورة (الجيش كطليعة ثورية)

كانت هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية ، التى أملت على الجيش ضرورة قيامه بدور رائد باعتباره طليعة ثورية ، تخلص المجتمع المصرى من آلامه الاجتماعية والسياسية ، التى عانى منها كثيرا ، على امتداد تاريخه المعاصر . نعرض لها فيما يلى :

١ ــ التغير فى البناء الثقافى والاجتماعى المصرى ودوره فى تغيير الاوضاع الاجتماعية داخل الجيش :

لوحظ فيما بين الحربين العالميتين ، قيام ظاهرة التوسع فى انشاء المدارس ، كما كان هناك اتجاه ايضا الى تخفيض أو الغاء الرسوم الدراسية ، ثم ما لبث أن تحقق هذا الاتجاه . وقد كانت النتيجة المنطقية لذلك أن اتسعت قاعدة التعليم ، حيث تمكنت طبقة المثقفين الذين ينتمون الى اصول اجتماعية متواضعة ، من الوصول الى أعلى مراحل التعليم . وترتب على ذلك ايضا دخول عدد من ابناء هذه الطبقة الجيش ، وهم الذين غيروا تغييرا جذريا من الأوضاع الاجتماعية داخل الجيش المصرى ، الذى كان الالتحاق به قاصرا على ابناء الطبقة الارستقراطية[1] .

وقد كان الكثير من ابناء هذه الطبقة البرجوازية الصغيرة ، قد تأثر بالافكار الاشتراكية التى ذاع انتشارها بعد الحرب العالمية الثانية . وخصوصا بعد القضاء على الفاشية العالمية . وقد ساعد ذلك على أن تتبنى هذه الطبقة الجديدة ، الاتجاه الى ضرورة اعادة تركيب المجتمع .

كذلك فقد كان على الجيش ضرورة مواجهة قوى الثورة المضادة ، التى ظهرت تحاول سلبه هذا الدور ، وهى التى تكونت من طبقة كبار الملاك الزراعيين ، ومن الاحتكاريين الرأسماليين الأجانب ، وأخيرا من الاستعمار الذى قرر الا تقوم للجيش بعد هزيمة عرابى فى عام ١٨٨٢ قائمة .

وكما رأينا قبل ذلك ، فلم تكن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الاولى من نوعها التى يقود فيها الجيش الثورة ضد أعداء الوطن والمواطن . فقد حدث ذلك منذ البداية

على يد الثورة العرابية التى أخمدتها قوات الاحتلال الانجليزى . وكان أول ما فعله الانجليز بعد ذلك هو حل الجيش المصرى ثم تكوين قوة عسكرية رمزية تحت قيادة الانجليز انفسهم تكون مهمتها الاساسية حفظ الامن لا أن تشكل جيشا حقيقيا .

وظل الوضع الطبقى للجيش المصرى منذ ذلك التاريخ جامدا ، فقد كان دخوله قاصرا على أبناء الطبقة الارستقراطية الموالية للهيئة الحاكمة . وبقى الموقف هكذا حتى أبرمت معاهدة ١٩٣٦[٢] ثم بدأت الحكومات المصرية بعد ذلك ، استعدادا لما قد تأتى به رياح الحرب العالمية الثانية ، بما لاتشتهى مصر ، فى التوسع فى الجيش المصرى ، ولما لم تف الطبقة الأرستقراطية بامداد الجيش بما يلزم ، فقد دخل الجيش عدد من ابناء الطبقة المتوسطة والصغيرة ، وهى التى كانت أكثر اتصالا بالاصول الاجتماعية والشعبية ، وكان ذلك ايذانا بظهور **النواة** فى الجيس المصرى من أبناء الطبقات الشعبية التى تحس بآلام الشعب وتشاركه اتجاهاته الوطنية . تلك النواة التى أوجدت الطليعة الوطنية فى الجيش المصرى ، التى رفضت أن تضع نفسها فى خدمة الهيئة السياسية الحاكمة الموالية للاستعمار ، وهى التى ربطت نفسها فى ذات الوقت بالقوى الوطنية والشعبية .

وهناك من العوامل ما يرجع الى طبيعة الجيش ، التى تختلف فى الدول المستعمرة عنها فى البلاد صاحبة الامبراطوريات ، التى يعمل الجيش فيها ، جاهدا على بناء الامبراطوريات الاستعمارية والدفاع عنها ، أما فى الدول المستعمرة ، فان الجيش فيها ، برغم استخدامه فى بعض الاحيان فى قمع الحركة الوطنية ، الا أنه ينتمى فى **الواقع** الى هذه القوى الوطنية ، كما أنه يحس دائما بضرورة مساندتها .

وإلى جانب هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية والعسكرية ، فقد كان هناك من الاحداث التى ايقظت الحركة الثورية فى الجيش المصرى نذكر منها :

١ ــ محاولة الانجليز نزع سلاح الجيش المصرى ، وذلك حين اشتد ضغط المحور فى الحرب العالمية الثانية على حدود مصر ، وأذاع الانجليز أنهم سيعملون على نزع سلاح القوات المسلحة المصرية ، مما أثار موجة من الاستياء داخل صفوف الجيش ، والعمل على مقاومة هذه الخطوة .

٢ ــ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وهو الذى حاصرت فيه الدبابات الانجليزية قصر عابدين ، لتفرض على الملك حكومة وفدية مؤيدة لانجلترا وذلك بدلا من الحكومة المتعاطفة مع المحور[٣] وقد أحدث هذا الحادث جرحا عميقا فى نفوس الضباط المصريين ، الذين اعتبروه اعتداء على حرية البلاد واستقلالها ، وليس اعتداء على الملك فقط .

٣ ــ حرب فلسطين ، فقد كانت حرب فلسطين من أهم الاحداث التى دعمت الحركة الثورية فى الجيش ، وذلك بدءا من قرار التقسيم الذى اثار طليعة الضباط الاحرار واتجاههم لضرورة التدخل العسكرى لمنع قيام اسرائيل . وتدخل الجيش فى حرب فلسطين ، لكنه لم يكن تدخلا مخططا ، كما زاد من حدة المأساة جهل واهمال الضباط العظام ، الذين أداروا المعركة فى فلسطين من مكاتبهم فى القاهرة ، هذا الى جانب الاسلحة الفاسدة التى راح ضحيتها المئات من أبناء الجيش ، وخرج الضباط الصغار الذين قاسوا فى حرب فلسطين باقتناع كامل فى ضرورة تطهير الجيش من عناصر الخيانة ، وهو الذى لا يمكن أن يتم دون تطهير البلاد من الطغيان والفساد . وكانت تلك هى المقدمة الطبيعية لتوثيق العلاقة بين الجيش والحركة الوطنية ، وظهور العلاقات العسكرية المدنية فى أقوى صورها .

والتقط تنظيم الضباط الأحرار ذلك الخيط (العلاقات العسكرية المدنية) وأعادوا تنظيم انفسهم بعد الحرب الفلسطينية التى كادت أن تقضى عليه . واستجاب الف اط الوطنيون لذلك وسرعان ما نمى التنظيم ، وصبح يمثل طليعة الجيش الوطنى التى انفصلت عن السلطة الحاكمة ، والقوة القادرة على المبادرة والحركة ، وذلك لعجز كل التنظيمات الوطنية عن القيام بهذا الدور

٢ ــ التبعية السياسية ــ الاقتصادية وسوء التنظيم الاجتماعى :

لقد كان البناء السياسى ـ الاقتصادى والاجتماعى فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، بناء تابعا بالدرجة الأولى ، حيث كان البناء السياسى ، يقوم على عدد من النظم والتشكيلات والروابط الدولية والدستورية والاجتماعية ، جعلت من هذا المجتمع على الرعم من اعلان استقلالة وسيادته ، وعلى الرغم من صدور الدستور

وممارسة الديموقراطية البرلمانية ، مجتمعا تابعا للقوى الاستعمارية ، مما جعله مجتمعا متخلفا من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، يقوم على سوء التنظيم الاجتماعى وينوء بالمظالم الاجتماعية . ولذلك فلقد كان على هذا الشعب أن يثور ليقضى على التبعية وليحقق الحرية ، وأن يقيم الكفاية والنمو بدلا من التخلف ، ويحقق العدل الاجتماعى بقضائه على الاستغلال والسيطرة .

وقد كان لهذه التبعية مظاهرها المتعددة التى نعرض لها فيما يلى :

١ ــ التبعية السياسية : لقد استطاعت انجلترا - بدهائها ــ أن تنهى من الناحية القانونية ، بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، الحماية التى فرضت على مصر ابان الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ . ذلك التصريح الذى اضطرت اليه انجلترا بعد ثورة ١٩١٩ ، والذى يعتبر انتصارا سياسيا كبيرا لمصر . فقد أعيد بموجبه منصب وزير الخارجية ، الذى كان قد ألغى فى عهد الحماية ، واستطاع الشعب بذلك استرداد حرية ارادته ، ثم صدر بعد ذلك دستور ابريل ١٩٢٣[٤] . ومع ذلك فقد ظلت التبعية السياسية وكان من أهم مظاهرها :

أ ــ التحفظات الاربعة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وهى (تأمين المواصلات البريطانية ، الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء اجنبى ، حماية المصالح الأجنبية ، السودان) وقد كانت هذه التحفظات هى أولى مظاهر التبعية السياسية .

ب ــ تدخل انجلترا فى شئون مصر الداخلية : وذلك عندما تدخلت فى تولى السلطان احمد فؤاد سلطانا ، ثم ملكا بعد موت السلطان حسين كامل فى عام ١٩١٧ ، كما لجأت ايضا الى حذف جميع النصوص الواردة فى مشروع الدستور ، التى تتعلق بموضوع السودان .

كذلك فقد امتدت اصابع انجلترا الى العبث بالبناء السياسى الداخلى لمصر ، وذلك عندما انتهزت فرصة وضع الدستور ، ومهدت فيه لقيام نظام عرفى عسكرى يسمح لها بأن تفرض به فى المستقبل قيدا ثقيلا على استقلالها ، وتحول بـه مصر وأراضيها وموانيها وكل مقدرات شعبها الى مرفق يخدم مصالحها وقت الحرب .

ح ـ محاولة انجلترا فرض سند شرعى لوجودها بمعاهدة : وقد بدأت تلك المحاولة منذ مشروع مفاوضات كيرزون مع عدلى فى سنة ١٩٢١ ، الذى تضمن النص على أنه فى مقابل موافقة حكومة بريطانيا ، على رفع الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية ، فانه يلزم أن يبرم بين كل من انجلترا ومصر معاهدة وميثاق دائمان للسلام والتحالف . وبمقتضى هذه المعاهدة يكون لانجلترا الحق فى ابقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان بالاراضى المصرية ، ولم يكن ذلك فحسب ، بل اشترطت انجلترا ايضا أن يحتفظ ممثل انجلترا فى مصر بلقب المندوب السامى . كذلك فانه لايجوز لمصر أن تعقد أى اتفاق سياسى مع دولة اجنبية ، دون استطلاع رأى الحكومة الانجليزية بواسطة المندوب السامى . . . ورفض الشعب المعاهدة واستقال عدلى فى ديسمبر ١٩٢١ .

د ـ عمل انجلترا الدائم والمستمر على فصل السودان عن مصر ، وتحويله الى مستعمرة انجليزية .

(٢) التبعية الاقتصادية : اما عن علامات التبعية للاقتصاديات الاستعمارية ، فقد تمثلت فيما يلى[٥] :

أ ـ سيطرة انجلترا على الخزانة المصرية ، وقد بدأ ذلك منذ تورط اسماعيل فى الاقتراض ، ثم خضوعه للمشورة الأوربية ، وظهور صندوق الدين .

ب ـ تبعية النقد المصرى للنقد الانجليزى .

ح ـ استغلال رأس المال الاجنبى لموارد البلاد ، وتمثل ذلك فى انشاء البنوك والبيوت المالية والشركات المختلفة .

(٣) أما عن سوء التنظيم الاجتماعى فقد تجلى فى أوضح صوره فى فساد الأوضاع الداخلية لمصر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، وظهر ذلك فيما يلى :

أ ـ فساد الاوضاع السياسية وفشل الحياة الدستورية[٦] : حيث فشل النظام الملكى فى احترام الحياة الدستورية ، كما فشل النظام الحزبى فى مصر ، نظرا لتغلب عناصر الخصومة الشخصية ، بدلا من الاختلاف فى المبادىء والاهداف . كذلك فقد اخطأت الاحزاب فى حق الشعب المصري واسهمت فى تشتيت صفوفه . ثم كان كذلك فشل الحياة النيابية فى مصر فلم يكن للبرلمانات المصرية رأي فى قيام الوزارات

وسقوطها أو تعديلها وقد أدى كل ذلك الى انفصال القاعدة الشعبية عن السلطة الحاكمة وكان ذلك من مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حيث تجلى هذا الانفصال فى خيانة الملكية للقضايا القومية ، ومهادنة قوى الاستعمار على حساب القضايا القومية . ثم كانت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ومعارك الشعب فى القناة ضد قوات الاحتلال بعد الغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ ، من العوامل القوية لقيام ثورة ١٩٥٢ .

ب ـ التخلف الاقتصادى وفساد الاوضاع الاجتماعية(٧) : حيث ظهرت علامات التخلف الاقتصادى من خلال التحكم فى رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة فى مصر . وحولت المدخرات الوطنية بعيدا عن مجال الصناعة . كذلك لم تكن مصادر الثروة موزعة بين فئات الشعب توزيعا عادلا .

وفى مجال الزراعة فقد كان المجتمع قبل الثورة اقطاعيا بكل مساوئ هذا النظام . الذى دفع الاهالى الى الاقتراض من بيوت المال والمرابين الاجانب برهن الارض ، فاستولوا بذلك على مساحات واسعة منها .

أما فى مجال فساد الاوضاع الاجتماعية ، فقد انقسم المجتمع قبل ثورة ١٩٥٢ الى فئتين طبقيتين ، عمت الهوة بينهما بشكل كبير وهما فئة أصحاب الملكيات الكبيرة من طبقة الاقطاعيين الزراعيين ومن طبقة الرأسماليين ، وفئة المجردين من الملكية من طبقة الفلاحين وطبقة العمال . وقد كان لهذا التناقض الطبقى كذلك انعكاساته السياسية ، فكانت القلة من الاغنياء تهادن الاستعمار على حساب القضية القومية من ناحية ثم قوى الشعب من ناحية أخرى . ومع هذا الانقسام الطبقى العنيف ، تعرض المجتمع المصرى لموجات حادة من الصراع الطبقى ، بلغت حدتها فى المعركة الوطنيه للاستقلال والسيادة التى قامت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وكانت كل هذه العوامل ـ المتقدم ذكرها ـ قد اعدت الجيش ليكون بمثابة الطليعة الثورية ، التى كانت وسيلتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ثانيا : الممارسات السياسية المبكرة للضباط

تنطوى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، على مجموعة من الانماط البنائية المتعددة ، منها ما كان قبل الثورة فى المرحلة التمهيدية لها ، ومنها ما أنشىء بعد قيام الثورة .

ونتناول بالتحليل هنا من بين هذه التنظيمات ما يتعلق بمرحلة الاعداد للثورة ، أى قبل قيامها فى ۲۳ يوليـو ١٩٥٢ ، وذلك من خـلال ما أوضحتـه دراسة الـوثائق العسكرية ، للاعوام السابقة على ثورة ۲۳ يوليو ١٩٥٢ ، منذ عام ١٩٤٨ ، لبعض صور الممارسات السياسيـة المبكرة للعسكـريين ، والتى كـانت تتم خارج حـدود الوطن ، وتعلق الكثير منها بفلسطين ، التى كانت ـ بجانب عوامل اخرى ـ الشرارة الاولى وراء تكوين التنظيمات السياسية للضباط والتى نذكر منها هنا الصور الاربعة التالية :

١ ــ عضوية مجلس الغنائم :

تبـدو أول صور الممـارسـات العسكـريـة ـ السيـاسيـة ، فى اشتـراك بعض العسكريين فى هيئات مدنية مثل مجلس امغنائم ، الذى يعتبر من الهيئات المدنية ، التى اشترك العسكريون فى تكوينها ، وهو الـذى انشىء بالاسكنـدرية من رئيس واربعة اعضاء أحدهم من العسكريين « وهو ضـابط عظيم ينـدبه وزيـر الدفـاع الوطنى »[٨] وذلك بغرض الاستيلاء على أى سلعة من أى نوع ، ترسل الى هيئات أو اشخاص موجودين بفلسطين ، بقصد تقوية المجهود الحربى للصهيونيين ، الذين يقاتلون فى فسطين .

٢ ــ الحكم الادارى للاقاليم المدنية :

ويبدو ذلك من خلال :

١ ــ اجتماع مركز بوليس خان يونس فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٩[٩] : الذى عقد بناء على اوامر قائد مجموعة اللواء المشاه الرابع ، للاتفاق على ترتيبات ضمان سلامة افراد لجنـة الهدنـة المختلطة (الفرعيـة) . وقد حضـر الاجتماع مجمـوعة من الجـانب العسكرى ، اعضاؤ ها من العسكريين ، ومجموعة من الجانب الادارى كان من بينها عدد من العسكـريـين ايضا . وكـما جاء فى محضـر الاجتماع ، فقـد كان تشكيـل المجموعة العسكرية رباعيا يتكون من بكباشى وصاغ ، واثنين بـرتبة مـلازم ثان أحدهما محمد محمد أبو نار ، الذى أوضحت الوثائق انه من الضباط الاحرار(*) . وظهر من العسكريين فى المجموعة الادارية ، الصاغ أحمد فهيم الغنام حاكم ادارى رفح . (ويوضح ذلك ممارسة العسكريين للحكم الادارى) .

٢ ـ مؤتمر غزة : لم يكن حاكم اداري رفح فقط من العسكريين بل كان ايضا نائب الحاكم الاداري العام لغزة ـ كما كان الحاكم العام لغزة ايضا من العسكريين ـ وذلك كما جاء في محضر الاجتماع ، حيث كان من بين الحاضرين ، القائمقام مصطفى الصراف ، نائب الحاكم الاداري العام[١٠]

٣ ـ عضوية لجنة الهدنة المختلطة :

واذا كانت اعمال لجنة الهدنة المختلطة ، ذات طبيعة عسكرية بالدرجة الاولى ، الا أن لها وجها سياسيا مدنيا ، لانها تراقب عدم اجتياز المدنيين من الفلسطينيين ،

لخط الهدنة مع اسرائيل ، الذى حاولت استعماله سياسيا وليس عسكريا فقط . وقد كان رئيس الجانب المصري بها البكباشي اركان حرب محمود رياض محمد ، وهو الذى يعتبر نموذجا للصفوة العسكرية ، التى مارست دورا سياسيا كبيرا بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢(**) .

٤ ـ الاشتراك فى تشكيل وفد مصر للامم المتحدة :

عمل سياسي اخر مارسته الصفوة العسكرية ، ليس على المستوى المحلي فقط ، بل على المستوى العالمي ، لكننا نرى هنا أن الصفوة العسكرية التى مارست هذا العمل ، هى نفسها الصفوة العسكرية التى كان لها السبق فى ممارسة العمل السياسي ، على المستوى القومي فى فلسطين ، فى لجنة الهدنة المختلطة ، حيث نجد أن البكباشي محمود رياض ، الذى رأس الجانب المصري فى تلك اللجنة ، هو الذى كان ضمن وفد مصر للامم المتحدة .

المهنية العسكرية وعلاقتها بالادوار السياسية :

نقصد بالمهنية العسكرية ، نوع السلاح والرتبة لاولئك الذين يمارسون ادوارا سياسية من العسكريين . فنجد فى قمة هرم الصفوة كبار الضباط بالدرجة الأولى ، وذلك كما كان ممثلا فى اللواء توفيق مجاهد رضوان ، قائد الفرقة الاولى المشاه الذى رأس مؤتمر غزة ـ المشار اليه قبل ذلك ـ فسلاح المشاة اذن يمثل المقدمة ، فى افراز الصفوة العسكرية فى تلك الفترة ، ثم نجد الاتجاه العام بعد ذلك من فرع المخابرات

الحربية على وجه الخصوص ، فنجد فى مؤتمر غزة مثلا ، الذى عقد بتاريخ ٣/٤/ ١٩٥٠ من ضباط المخابرات : الصاغ محمد كامل أحمد من مخابرات غزة ، ثم اليوزباشى محمد شكرى من مكتب المخابرات ايضا . كذلك كان البكباشى محمود رياض ، رئيس الجانب المصرى بلجنة الهدنة المختلطة من ضباط المخابرات ، كما توضح ذلك احدى الوثائق لأحد المؤتمرات ، التى كانت تنظر فى العروض المقدمة من الجانب اليهودى ، بشأن بعض التعديلات فى خط الهدنة ، والذى كان برئاسة اللواء أ . ح . عبد الله حسن راشد بك مدير العمليات الحربية . حيث كان من بين الحاضرين ، بكباشى أ . ح محمود رياض محمد من ادراة المخابرات الحربية[١١] . كما نجد من بين وثائق تلك الفترة عن ضباط المخابرات ، رسالة تحمل توقيع يوزباشى حسن صبرى الخولى ، اركان حرب الفرقة الاولى المشاه للمخابرات[١٢] (وهو الذى شغل فيما بعد منصب الممثل الشخصى للرئيس جمال عبد الناصر لفترة طويلة) .

نستطيع أذن أن نحدد الاتجاه العام للمهنية العسكرية ، وعلاقتها بتشكيل الصفوة العسكرية من حيث نوع السلاح والرتبة ، حيث نجد اعضاء الصفوة من كبار الضباط من سلاح المشاة أو العمليات العسكرية أولا ، ثم بعد ذلك نجد الفئة التى تمثل المرتبة الثانية ، من متوسطى الضباط وصغارهم من المخابرات الحربية بصفة خاصة . ولعل ذلك يرجع إلى أن ضابط المخابرات ، يملك من حرية الحركة وسهولة اتصاله بالمدنيين ، فرصا أكثر من ضابط التشكيلات الميدانية المقاتلة .

ثالثا : تنظيم الضباط الاحرار بين التراث النظرى والتحليل السوسيولوجى :

ننتقل بعد ذلك الى أول تنظيم عسكرى - سياسى غير رسمى ، وهو تنظيم الضباط الاحرار ، الذى كان تنظيما سريا شكله مجموعة من الضباط المصريين ، من أجل اغراض سياسية . ولكن لنا أن نتساءل : لماذا التنظيمات السرية داخل الجيش ؟

وللاجابة على ذلك فاننا نلقى بعض الضوء ، على المقدمات التى دفعت لقيام مثل هذه التنظيمات السرية داخل الجيش والتى سوف يتضح لنا أنها كانت اجتماعية وسياسية بالدرجة الأولى .

حيث ترجع الجذور التاريخية لمثل هذه التنظيمات السرية إلى عام ١٨٧٠ . واذا القينا نظرة على بناء القوة فى الجيش المصرى منذ تلك الفترة المبكرة ، فاننا نجد انه منذ عام ١٨١٦ ، كان رئيس اركان الجيش المصرى اجنبيا ، وذلك عندما عين محمد على ، العسكرى الفرنسى الكولونيل سيف فى هذا المنصب . وفى عام ١٨٧٠ كان الامريكى الجنرال ستون رئيسا للأركان للخديوى اسماعيل حفيد محمد على وفى عام ١٨٨٣ وبعد الاحتلال الانجليزى لمصر بمدة قصيرة ، وتسريح الجيش واستقالة ستون اصبح أول سردار وهو السير وود Wood رئيسا للاركان . ولأجيال طويلة فقد ظل الجيش المصرى تحت الادارة الغربية(١٣) .

وتشير الوثائق المصرية والاجنبية على السواء ، الى مدى ما وصلت اليه مصر فى تلك الفترة ـ فى القرن التاسع عشر ـ من سوء التنظيم العسكرى ، الذى أدى بدوره الى سوء التنظيم الاجتماعى داخل الجيش :

١ ـ حيث يشير الارشيف الامريكى فى احدى وثائقه ، الى أن النية كانت متجهة الى أن يكون أول وزير للحرب ، فى أول وزارة مصرية يشكلها نوبار باشا ، انجليزيا وليس مصريا(١٤) .

٢ ـ كما تشير احدى الوثائق المصرية ، الى مدى الاجحاف الذى وقع على الوزراء المصريين فى مرتباتهم ، بمقارنتها بمرتبات الوزيرين الاجنبيين ، حيث كان يتقاضى كل منهما ضعف ما يتقاضاه الوزير المصرى . فكان راتب الوزير المصرى ثلاثة آلاف جنيها مصريا سنويا . بينما كان راتب الوزير الاجنبى ستة الاف جنية مصرى سنويا . وبذلك فقد كان اجمالى ما يتقاضاه الوزيرين الاجنبيين ، مساويا لما كان يتقاضاه المصريون الاربعة(١٥) .

٣ ـ وتضع احدى الوثائق الاوربية يدها على اصل الداء مباشرة ، عندما توضح أن المشكلة الاساسية فى تلك الفترة ، كانت فى عدم دفع مرتبات الضباط ، الذى تسبب عنه عدم رضاء الضباط ، وأن عدم رضاء الضباط هذا ، هو الذى يشكل الخطر الحقيقى الذى يمكن أن يتفشى بين الجماهير(١٦) .

واذا كانت هذه الوثيقة تربط هنا بين عدم رضاء الضباط وعدم رضاء الجماهير ، فهل معنى ذلك أن المرتبات المتأخرة ، لم تكن بالنسبة للضباط فقط ، وأنها كانت أيضا بالنسبة للمدنيين ، على اية حال فان هذه الوثيقة بهذا المعنى ، انما توضح ايضا مدى ما وصل اليه عمق العلاقات العسكرية ـ المدنية فى مصر فى تلك الفترة .

لم يكن غريبا اذن والحالة هذه أن تقوم التنظيمات السرية داخل الجيش ، لكى تدافع اولا عن حقها المهضوم داخل الجيش ، وعن حق المدنيين الذين انعكست عليهم ايضا مظاهر هذا الظلم ، فلم تكن مصر وقتها للمصريين ، بل كان يحكمها الاجانب . وقد اشارت الى ذلك إحدى الوثائق الأوربية موضحة سوء التنظيم السياسى عندما أوضحت أن القوى الاجنبية الظالمة لفرنسا هى التى تحكم فى الحقيقة مصر ، وأن انجلترا قد بلغت مبلغا عظيما فى الدهاء فى المناقشات الدبلوماسية الاخيرة(١٧) . وهكذا فقد كانت الصفوة السياسية الخارجية (الاجنبية) هى التى تحكم مصر فى تلك المرحلة ، وكان تعاظم دورها السياسى هو الذى أدى بالصفوة العسكرية ، لأن تثور لكى تنتزع بناء القوة من ايدى الاجانب .

ونتناول الآن تنظيم الضباط الأحرار ، كتنظيم سرى داخل الجيش ، من خلال مجموعة من القضايا المحددة ، التى تعين على تفسيرها المادة الامبيريقية التى تشمل :

١ ـ التراث النظرى حول الموضوع من خلال الكتابات العربية والاجنبية ، سواء اللمحللين السياسيين ، أو للضباط الاحرار انفسهم ، أو المحللين الاجتماعيين .

٢ ـ المقابلات المتعمقة لعدد من الضباط الاحرار (وبصفة خاصة اعضاء مجلس قيادة الثورة) ، وذلك بغرض عرض البناء التنظيمى من ناحية ، ثم الوظائف التى قام بها هذا التنظيم وانعكاساتها الاجتماعية .

٣ ـ الوثائق المتاحة عن تلك الفترة .

فنعرض أولا للبدايات الأولى للتنظيمات السرية داخل الجيش ، ثم لتنظيم الضباط الاحرار موضحين من هم الضباط الاحرار ؟ وما سبب تسميتهم بهذا الاسم ؟ ومن الذى اطلق عليهم هذا الاسم ؟ وما عددهم ؟ وما هى الهيئات

التنظيمية التى تشكلت داخل التنظيم ؟ واخيرا النتائج التى اسفر عنها هذا التنظيم .
واضعين فى الاعتبار اهمية الخلفية الاجتماعية والثقافية لهذا التنظيم . وذلك كما يلى :

بداية التنظيمات السرية داخل الجيش : (تنظيم سلاح الطيران) :

كما ذكر أحد اعضاء تنظيم الضباط الاحرار ، فلم تكن البدايات الاولى للتنظيمات السرية داخل الجيش ، هى تنظيم الضباط الاحرار لجمال عبد الناصر ،

بل يرى أن أول تنظيم هو تنظيم سلاح الطيران ، الذى بدأ بمجموعة من أربع ضباط برتبة الملازم طيار تتكون من : احمد سعودى ابو على ، وحسن عزت ، ومحمد وجيه اباظة ، وعبد اللطيف البغدادى[١٨] .

وقد كانت اهداف هذا التنظيم :

العمل على التصدى للقوات البريطانية المحتلة ، وتدمير مخازنها وخطوط مواصلاتها ، وعرقلة انسحابها امام القوات الضاغطة عليها ، معتقدين انهم بذلك يمكن ان يطالبوا باستقلال البلاد واعلان حيادها ، ولم يكن لهذا التنظيم أن يمارس نشاطه ، دون التعاون مع المنظمات المدنية الوطنية ، واتصل التنظيم اولا بطلبة الجامعات ، كما اتصل بالاخوان المسلمين ، ثم ببعض المدنيين المعروفين بوطنيتهم وتحمسهم ضد الاحتلال البريطانى عن طريق عبد العزيز على (وكان موظفا بادارة البلديات بالقاهرة) الذى ربط التنظيم بعدد كبير من الوطنيين المخلصين .

وبذلك يكون تنظيم سلاح الطيران ، قد وضع بدايات العلاقات العسكرية - المدنية ، التى كانت أولا مع طلبة الجامعات ، ثم بالاخوان المسلمين ، ثم بالجهاز البيروقراطى ، واخيرا ببعض المدنيين الاخرين . كما كان لهذا التنظيم دوره فى تدريب جماعات الاخوان المسلمين تدريبا عسكريا ، كما أمد الجماعة بالاسلحة والذخيرة ، التى امكن جمعها وتهريبها من مخازن الجيش . وقام هذا التنظيم ايضا بتشكيل كتائب فدائية منهم بقيادة ضباط من الطيران والجيش بهدف القيام بغارات فدائية على القاعدة البريطانية فى منطقة السويس[١٩] .

وقد كان لهذا التنظيم علاقاته العسكرية ـ العسكرية ايضا ، أى علاقاته بكبار القادة العسكريين الوطنيين ينشد مشورتهم ، حيث كان يتردد الاعضاء المؤسسون للتنظيم ، على منزل عزيز المصرى للاستماع لنصائحه وتوجيهاته ، وأخذ مشورته فى كثير من أمور التنظيم . ولم يكن تنظيم سلاح الطيران هو التنظيم العسكرى السرى فى الجيش ، الذى يمارس هذا النشاط الوطنى السياسى وحده ، بل كانت هناك

تنظيمات اخرى مماثلة ، يشير اليها خالد محيى الدين وهى مثل :

١ ــ تنظيم حسن عزت ، وأنور السادات وعزيز المصرى ، الذى انتهى فى عام ١٩٤٢ بهجوم الحلفاء .

٢ ــ تنظيم آخر لضباط الجيش مع الاخوان المسلمين ، فى اواخر عام ١٩٤٤ ، واوائل عام ١٩٤٥ ، وانتهى بقيام حرب عام ١٩٤٨ .

٣ ــ كما كان هناك ايضا حركة فى سلاح الفرسان .

٤ ــ تنظيم الشيوعيين فى القوات المسلحة ، الى جانب تنظيمات اخرى متفرقة .

وكان يرى أن معظم عناصر التنظيم كانت من بين أعضاء تنظيم عزيز المصرى ، واعضاء آخرين جدد ، ومن الاثنين تكون تنظيم الضباط الاحرار ، الذى تكون فى النهاية وضم عناصر من كل هذه التنظيمات ، بل ان اعضاء هذه التنظيمات جميعا داخلوا تنظيم الضباط الاحرار[٢٠] .

المحاولة التالية للتنظيمات السرية بالجيش (تنظيم الضباط الاحرار) :

كانت المحاولة التالية لمثل هذه التنظيمات السرية ، هى المحاولة التى حققت **نجاحا أكبر وبالتالى حققت استمرارا أكبر فى مجال العمل السياسى ، وهى محاولة**

تنظيم الضباط الاحرار ، الذى اختلف المحللون كثيرا فى بداية نشأته ، وحتى العسكريين انفسهم من أعضاء التنظيم ، تباينت كتاباتهم عن نشأته . ففى حين يرى البغدادى ــ احد مؤسسى تنظيم سلاح الطيران كما ذكرنا قبل ذلك ـ وهو أحد مؤسسى تنظيم الضباط الاحرار ، ان تنظيم سلاح الطيران لم يكن هو تنظيم الضباط الاحرار ، الذى أقيم بعد انتهاء حرب فلسطين[٢١] ، فان كثيرين غيره يرون أن بداية تنظيم الضباط الاحرار ، ترجع إلى بداية الاربعينات وليس نهايتها .

على أن البداية الحقيقية لنشأة الصفوة العسكرية من خلال الجيش المصرى ، ترجع إلى عام ١٩٣٦ ، حيث بدأ دخول الطلبة المصريين من خريجى المدارس الثانوية الى المدرسة الحربية ، وكان من بينهم ثمانية ممن شكلوا تنظيم الضباط الاحرار فيما بعد ، وهم الذين تخرجوا بعد عامين برتبة الملازم ثان بالجيش المصرى وهم :

(١) جمال عبد الناصر	(٢) عبد الحكيم عامر
(٣) عبد اللطيف البغدادى	(٤) زكريا محى الدين
(٥) انور السادات	(٦) جمال سالم
(٧) صلاح سالم	(٨) حسين الشافعى

ثم دخل اثنان بعدهم بعام (أى فى عام ١٩٣٧) ، وهما :

١ ــ كمال الدين حسين   ٢ ــ حسن ابراهيم .

وكان العضو الاحدث لهذه المجموعة ـ العضو الحادى عشر ـ هو خالد محيى الدين ، الذى التحق بالمدرسة الحربية فى العالم التالى فى عام ١٩٣٨ ـ وتخرج منها فى عام ١٩٤٠ .

هؤلاء الضباط الاحد عشر ، هم الذين كونوا تنظيما عسكريا سريا ، ثم كونوا بعد ذلك اللجنة التنفيذية ، ثم مجلس قيادة الثورة فى عام ١٩٥٣ ، بعد نجاح ثورتهم فى عام ١٩٥٢[٢٢] .

أما عن اسم هذا التنظيم ، ومن الذى أطلق عليه اسم الضباط الاحرار ، فان الدراسة السوسيولوجية ــ من خلال المقابلات المعتمقة ــ تجيب على ذلك ، من خلال ما يذكره خالد محى الدين أحد مؤسسى التنظيم ، الذى أوضح أن تنظيم الضباط الاحرار هذا ، لم يكن اسمه كذلك منذ بداية التنظيم لقد كان فى البداية تنظيما سريا يضم مجموعة من الضباط الوطنيين ، بهدف تحقيق الجلاء عن مصر ، وتحقيق الاستقرار السياسى لمصر أيضا .

وعن بداية تكوينه وطبيعته وبرنامجه يذكر خالد محى الدين : قام هذا التنظيم فى النصف الأخير من عام ١٩٤٩ ، ودعا اليه جمال عبد الناصر . وكان هذا التنظيم

أكبر تنظيم فى القوات المسلحة لعدة أسباب اهمها تنوع العضوية ، أي أنـه شمل اعضاء من مختلف الاسلحة فى الجيش والطيران فيما عدا البحرية. وكذلك تنوع الانتماءات السياسية ، كما كان له برنامج محدد ايضا .

أما عن اختيار اسم الضباط الاحرار ـ كما أوضح خالد محى الدين ـ فكان فى سنة ١٩٥٠ بمناسبة قضية الاسلحة الفاسدة فى سبتمبر وأكتوبر من عام ١٩٥٠ . عندما صدر منشور ذيل باسم الضباط الاحرار ، وكـان صاحب الفضـل فى هذا الاسم هو السيد جمال منصور ، وكيل وزارة الخارجية والذى كان ضابطا بسلاح الفرسان . وهو الذى احضر لنا أحد أصدقائه وهو شوقى عزيز ، الذي اشترى لنا آلة كاتبة ، وكتب عليها أول منشور للضباط الاحرار[٢٣] .

ولعل ذلك يوضح لنا أهمية دور العلاقات العسكرية ـ المدنية منذ البداية ، فى تشكيل تنظيم الضباط الاحرار ، حيث كان أحد المدنيين ، هو الذى احضر للضباط الآلة الناسخة ، التى استطاعوا أن ينشروا بها مبادىء التنظيم وأهدافه ، من خلال المنشورات السرية .

ويذكر انور السادات حول معنى الضباط الاحرار ، أن اساس اختيار اسم الضباط الاحرار للتنظيم يعنى انهم احرار فى اهدافهم الوطنية والاجتماعية ، وانهم احرار كذلك من الانتماء الى أية هيئة أو جمعية أو تشكيل معروف[٢٤] .

التحليل البنائى للتنظيم :

فيما يتصل بعدد الضباط الاحرار ، نشير إلى أن هذا التنظيم كان تنظيما سريا لضباط الجيش المصرى من الوطنيين ، ولا يخفى ما للسرية من دور كبير فى اعمال الجيش العادية ، فما بالك فى تنظيم يعمل من اجل اغراض سياسية . لذلك فلم يكن العدد الحقيقى لهم معروفا . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فلقد كانت كل خيوط التنظيم فى يد جمال عبد الناصر ، الذى كان كما روى السادات « لقد عرفنا جمال منذ عام ١٩٤٣ ، عندما تسلم قيادة التنظيم ،عرفنا فيه الدينامو الذى يحرك الجهاز كله »[٢٥] ، وقد كان يحتفظ جمال بكل حقائق التنظيم عنده وحده ، وبموته ماتت معه الحقيقة ، ولم يعرف احد ما هى الاعداد الحقيقية للتنظيم .

ومع ذلك فهناك بعض التقديرات التى يمكن أن نشير اليها فيما يلى :

١ ـ لقد كانت أكثر التقديرات ، هى التى اشار اليهـا انور السـادات حينما عرض ذلك فى تقريره عام ١٩٤٧ ، الذى جاء فيه : « لقد أصبح تنظيمنا يضم الآن أكثر من الف ضابط »[٢٦] .

٢ ـ هذا بينما اشار لاكوتير Lacouture انه عند قيام الثورة ، كان عدد الضباط الاحرار حوالى مائتين وخمسين عضوا .

٣ ـ وفى عام ١٩٥٨ ذكر خالد محى الدين أن عددهم كان سبعون فقط . ثم ذكر فى عام ١٩٨٨ ـ اثناء المقابلة ـ أن عددهم كان مائة تقريبا ، بالاضافة الى مائة ليلة الثورة ، حيث كان معدل التجنيد عاليا ، أى أن عددهم فى تقدير خالد محى الدين (فى عام ١٩٨٨) يبلغ حوالى مائتى عضو .

٤ ـ ويوضح جمال عبد الناصر فى عام ١٩٦٢ ، انه من بين الثلاثمائة ضابط فى القاهرة ، الذين كنا نعتمد عليهم ، فقد كان هناك الكثيرين الذين لم تسمح لهم دواعى الامن بالاشتراك فى الانقلاب ، وانه كان هناك تسعون ضابطا باسلحتهم الصغيرة فقط ، الذين اتيح لهم الاشتراك فى الانقلاب ومع ذلك فقد كان التنظيم يشتمل على اعداد قليلة من الرجال المؤمنين ، الذين يمكن الاعتماد عليهم ، والذين يستطيعون تأدية الواجبات .

٥ ـ ويشير باعيرى الى تقدير آخر ، اذ يرى أنه فيما بين يناير ويوليو ١٩٥٢ ، فقد نمت هذه الجماعة ، وكسبت عددا من المتعاطفين معها ، ونمت العلاقات بين هـذه الدوائر المختلفة (للتنظيم) وخاصـة بين المتعـاطفين ، ومختلف قـطاعات الضباط .. وعن الاعضاء الذين يمكن القول بالتحديد عن انتمائهم للتنظيم قبل الانقلاب ، فلم يكن أكثر من خمسين عضوا على الأكثر هم المقربين[٢٧] .

٦ ـ ويتفق تقدير حسين الشافعى مع تقدير جمال عبد النـاصـر ، حيث يرى الشافعى أن عدد الضباط الاحرار الذين اشتركوا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان تسعون ضابطا ، وقد كان عدد ضباط سلاح الفرسان اثنين وثلاثون ضـابطا من مجمـوع

الضباط المشتركين (أى أن نسبتهم كانت تصل الى ٥ر٣٥ ٪ من مجموع الضباط المشتركين) وقد كانوا رأس الحربة والقوة الضاربة[٢٨] .

٧ ــ هذا بينما يشير كمال الدين حسين (فى عام ١٩٨٨) الى عدد الضباط الاحرار قائلا : « جمال قال مائه لكن العدد كان فى حدود مائة وخمسين »[٢٩] .

وهكذا فاننا نلاحظ عدم الاتفاق على العدد الحقيقي لاعضاء التنظيم من خلال هذه التقديرات حتى بين الضباط الاحرار انفسهم . ومع أن عددهم الحقيقى كان عند جمال عبد الناصر ، الذى احتفظ بسريته حتى آخر لحظة فلم يصرح به ، فقد كانت تلك من أولى حسنات التنظيم التى استطاع بها أن يضمن استمراره وبقاءه ، حتى يحقق الهدف الذى انشىء من أجله .

كما نلاحظ ان معظم هذه التقديرات قد اقتصرت ـ فى كثير من الاحيان ـ على تقدير عدد الضباط الاحرار ، الذين اشتركوا ليلة الثورة فى تنفيذ مخططها ، أما بالنسبة لاجمالى عدد الاعضاء الذين انضموا للتنظيم ، فاننا نعرض هنا لمحاولتين فى هذا الصدد :

المحاولة الاولى : وهى التى عرض لها عبد اللطيف البغدادى ، فى الجزء الثانى من مذكراته ، حيث عرض قوائم باسماء الضباط الاحرار توضح أن عددهم كان يبلغ ٣٢٧ ضابطا ، ولعل ذلك يقترب كثيرا مما ذكره جمال عبد الناصر فى عام ١٩٦٢ ، ونعرض لتوزيعهم فى الجدول التالى الذى قمنا بتصنيفه من واقع قوائم الاسماء طبقا لمناطق الضباط ورتبهم · يمثلها جدول رقم (٥)

ويوضح هذا الجدول أن أكبر تجمع للضباط الاحرار كان من منطقة القاهرة وكان بنسبة ٢ر٥٦ ٪ من مجموع الضباط وذلك لان القاهرة هى مركز تجمع الجيش وقيادته . ولكن الغريب أن يأتى بعد ذلك مباشرة العريش وبرغم التفاوت الكبير بينها وبين القاهرة من ناحية العدد فانها تأتى بعدها وكانت نسبتها ٣ر١٠ ٪ ، وربما كان

جدول رقم (٥)

توزيع الضباط الاحرار (الأماكن والرتبة) طبقا لقوائم عبد اللطيف البغدادى

الرتبة / المنطقة		ملازم ثان	ملازم اول	نقيب	رائد	مقدم	غير مبين	المجموع
مجموعة ضباط القاهرة		٢٤	٥٣	٦٣	٣٥	٨	١	١٨٤
سيناء	رفح	٠٣	٠٩	٠٩	٠٤	١	—	٠٢٦
	العريش	٠١	١٣	١٦	٠٤	-	-	٠٣٤
	القنال	-	٠٩	٠٨	٠٢	-	-	٠١٩
	الحدود	-	-	٠٢	-	٢	-	٠٠٤
الاسكندرية		-	٠٢	١٦	١٠	٤	-	٠٣٢
السلاح الجوى		-	-	١٩	٠٥	٤	-	٠٢٨
المجموع		٢٨	٨٦	١٣٣	٦٠	١٩	١	٣٢٧

ذلك لانها تمثل اهتماما خاصا ـ لقربها من الحدود مع اسرائيل ـ لقيادة الجيش عموما ولا يرسل اليها الا الموثوق بهم ، وكانت كذلك بالنسبة للضباط الاحرار ثم يأتى بعد ذلك الاسكندرية المدينة الثانية بعد العاصمة (القاهرة وكانت نسبتها ٩٫٨٪ من مجموع الضباط الاحرار ، مع أن الكتابات عن الضباط الاحرار ، تشير الى أنه لم يكن هناك تمثيل للضباط الاحرار من منطقة الاسكندرية ، وليس أدل على ذلك من تولى بعض اعضاء التنظيم بعد قيام الثورة مهمة محاصرة قصر رأس التين بالاسكندرية من اليوم الثانى للثورة وحتى يوم ٢٦ يوليو موعد خروج الملك من البلاد . وكما اشار بذلك أيضا خالد محى الدين ـ فى الدراسة السوسيولوجية ـ حينما تحدث عن انتشار التنظيم

فى جميع الاسلحة فى الجيش والطيران فيما عدا البحرية (ومقرها الاسكندرية بصفة رئيسية بالاضافة الى بعض الموانى الاخرى) مع انه اشار فى حديثه ، لما أشار اليه عبد اللطيف البغدادى فى تصنيفه لوحدات التنظيم التى كانت تشمل :

(١) قيادة مركزية (٢) قيادة لكل سلاح (٣) قيادة لمنطقة القاهرة (٤) قيادة لمنطقة رفح (٥) قيادة لمنطقة الاسكندرية

فاذا كان الحال كذلك فمن المرجح ان تكون قيادة الاسكندرية لضباط الجيش وليس لضباط البحرية . ثم يأتى بعد الاسكندرية مجموعة السلاح الجوى التى كانت تشكل نسبة ٦ر٨ ٪ من مجموع التنظيم ، لما كان لها من أهمية خاصة ، وما لعبته من دور فعال منذ محاولات عزيز المصرى والقاوقجى وغيرها .

ثم يأتى بعد ذلك كل من رفح بنسبة ٨ ٪ ، ثم القنال بنسبة ٨ر٥ ٪ وكانت اقلها الحدود بنسبة ٣ر١ ٪ ، وهذا يدل على عدم فعالية سلاح الحدود كقوة مقاتلة فى الجيش المصرى - رغم اهميته الكبيرة - ويعكس ذلك ايضا لماذا أبعد محمد نجيب قبل قيام الثورة الى سلاح الحدود ، حتى يكون بعيدا عن الاحداث التى استطاعت أنف السلطات الحاكمة وقتها ان تشم رائحتها بين صفوف الجيش .

المحاولة الثانية : أما المحاولة الثانية فهى التى قدمها احمد عطية الله[٣٠] معتمدا فى ذلك على وثيقة رسمية تتضمن قرارين لرئيس الجمهورية لمنح معاشات استثنائية للضباط الاحرار[*] تضمن القرار الاول المجموعة الاولى وعددها (١٠١) ضابطا ، وتضمن القرار الثانى المجموعة الثانية والثالثة وعددها (١٦٦) ضابطا فيكون مجموعهم (٢٦٧) ضابطا، أى أن هذين القرارين يقل تقديرهما عن تقدير عبد اللطيف البغدادى بنحو ستون ضابطا . وقد أمكن تصنيفهم على النحو الذى يمثلها جدول رقم (٦)

وإذا قارنا هذه التقديرات بتقديرات التصنيف السابق ، نجد انها تقل فى مجموعها عنه بنحو ستين ضابطا ، ونلاحظ أيضا انفراد هذا التقسيم بوجود رتبة العقيد التى لم تكن موجودة فى التصنيف السابق ، ويزيد هذا التصنيف عن التصنيف

جدول رقم (٦١)

توزيع الضباط الأحرار طبقا لقائمتى القرارين الجمهوريين

المجموعة / الرتبة	الاولى	الثانية والثالثة	المجموع
ملازم ثان	٣	١٥	١٨
ملازم أول	٢٧	٦١	٨٨
نقيب	٤٤	٥٨	١٠٢
رائد	٢٠	٢٨	٤٨
مقدم	٠٧	٠٣	١٠
عقيد	-	٠٢	٠١
المجموع	١٠١	١٦٦	٢٦٧

السابق فى رتبة واحدة فقط هى رتبة الملازم أول بمقدار ضابطين فقط . ثم يقل عنه بمقدار عشر ضباط فى رتبة الملازم ثان ، وواحد وثلاثون ضابطا فى رتبة نقيب ، واثنى عشر ضابطا فى رتبة رائد وتسع ضباط فى رتبة مقدم . ويتفق التصنيفان فى أن أكبر عدد بين الضباط فى التنظيم ، كان فى رتبة النقيب يليها الملازم أول ثم الرائد ، وأقلها فى التصنيفين هى رتبة المقدم .

ولعل فى ذلك دلالة واضحة على أن الصفوة العسكرية لثورة ١٩٥٢ ، لم تكن كالصفوة العسكرية العربية سواء فى العراق أو سوريا ، أو فى معظم دول العالم الثالث ، تتكون من الجنرالات ، وإنما كانت صفوة صغار الضباط والرتب المتوسطة . ويدل ذلك دلالة واضحة ، على خصوصية الصفوة العسكرية المصرية فى

مرحلتها الثالثة ، وهى مرحلة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فقد قام بكر صدقى بانقلابه فى عام ١٩٣٦ وهو برتبة اميرالاى ، وهو يعمل رئيسا للاركان . كما كان حسنى الزعيم رئيسا للاركان فى عام ١٩٤٩ ، وكان الحناوى اميرالاى فى اغسطس ١٩٤٩ ، وكان قائدا للواء المدرع والقائد الفعلى للاركان العامة . وكان الشيشكلى فى ديسمبر ١٩٤٩ رئيسا للاركان العامة وقائدا للواء المدرع .

هذا بينما كان أعضاء تنظيم الضباط الاحرار المصريين ، أما برتبة بكباشى أو صاغ فى يوليو ١٩٥٢ ، فيما عدا القليل جدا منهم فى الرتب الأعلى ، وفيما عدا واحد منهم فقط الذى كان قائمقاما وقائدا لوحدة مشاة(٣١) .

البناء التنظيمى للضباط الاحرار :

ما نقصده هنا بالبناء التنظيمى للضباط الاحرار ، هو ذلك البناء السياسى غير الرسمى الذى تم تشكيله قبل قيام الثورة ، وهو يختلف عن البناء السياسى الرسمى لنفس التنظيم بعد قيام الثورة . وان كان نفس الاعضاء الذين شكلوا البناء السياسى غير الرسمى ، هم الذين شكلوا أيضا البناء السياسى الرسمى وهو مجلس قيادة الثورة ، الذى يعتبر فى حقيقته اظهارا للبناء غير الرسمى ، ليصبح خارج نطاق السرية ، التى كان يعمل من خلالها قبل قيام الثورة .

وقد اسهمت الدراسة السوسيولوجية ـ من خلال المقابلات المتعمقة ، فى توضيح جانب كبير من عناصر هذا البناء التنظيمى المبكر للحركة . وكما اشار خالد محى الدين فقد كانت حرب فلسطين هى السبب المباشر لتكوين تنظيم الضباط الاحرار ، الذى تأسس من الخلية الأولى ثم لجنة قيادة التنظيم . وذلك كما يلى :

الخلية الاولى ولجنة قيادة التنظيم :

وليست بداية التنظيم كما يذكر كل من كتبوا عن تنظيم الضباط الاحرار هى الهيئة التأسيسية ، وذلك مثلما يذكر انور السادات من أن الضباط الأحرار ، بدأوا يعملون على الفور ـ بعد العودة من حرب فلسطين ـ لاعادة الاتصال من جديد وكان هدفهم فى هذه المرة ، تكوين هيئة تأسيسية للضباط الاحرار ، ثم السيطرة على

الجيش بعد ذلك باقامة تنظيم ضخم متماسك ، يستطيع أن يبعد آلام المعاناة عن الشعب وعن الجيش . ثم تكونت الهيئة التأسيسية فعلا وكانت تضم فى البداية خمسة أعضاء وهم :

١ ــ جمال عبد الناصر — ٢ ــ كمال الدين حسين
٣ ــ حسن ابراهيم — ٤ ــ خالد محى الدين
٥ ــ عبد المنعم عبد الرؤوف[٣٢] .

وما أن تضاعف نشاط الضباط الاحرار بعد تلك الخطوة ، حتى تضاعف اعضاء الهيئة التأسيسية وانضم اليها خمسة اعضاء جدد ، وهم :

١ ــ عبد الحكيم عامر — ٢ ــ صلاح سالم — ٣ ــ جمال سالم
٤ ــ عبد اللطيف البغدادى — ٥ ــ أنور السادات

واكتمل البناء التنظيمى بعد ذلك بانتخاب رئيس للهيئة ، حيث أجريت فى يناير ١٩٥٠ انتخابات رئاسة الهيئة التأسيسة وانتخب جمال عبد الناصر رئيسا لها بالاجماع .

ويؤكد رأى آخر على بداية تكوين التنظيم بعد حرب فلسطين ، فبعد العودة من حرب فلسطين فى مارس عام ١٩٤٩ ، جدد كل من جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر ، وآخرين من الضباط الاحرار علاقاتهم التى كانت قد نشأت من تزاملهم فى الكلية الحربية وكلية الأركان . وقد قوى منها الوضع الذى اكتسبوه من خلال حصار الفالوجا[٣٣] .

وربما استطاع جمال عبد الناصر وزملاءه أن يتحققوا من أهمية التنظيم من أجل الامان ومن أجل توسيع دائرة عملياتهم .

ومع ذلك فلم يكن واضحا لديهم ما هى الجماعة التى سوف تقود الكفاح من أجل الاستقلال ، فقد وضع البعض آمالهم فى الاخوان المسلمين ، والبعض الآخر فى الثورة الاشتراكية ، وربما لم يكن احد منهم يوافق بجدية على فكرة أن الجيش ينبغى أن يقود عملية التغيير السياسى ، وذلك باستثناء جمال عبد الناصر .

والى جانب العوامل المحلية ـ الاجتماعية والعسكرية ـ المتمثلة فى زمالة الدراسة والعمل فى كلية الأركان ، ونتيجة حرب فلسطين ، كان هناك العامل القومى . ففى صيف عام ١٩٤٩ ظهرت فكرة تأسيس تنظيم ثورى سرى ، وكان ذلك بتأثير الانقلابات العسكرية التى حدثت فى سوريا خلال تلك الشهور(٣٤) وهى التى شجعتهم على الاضطلاع بمهمة الدور السياسى حيث رأوا فى الدول العربية المجاورة أن ضباط الجيش يحلون محل القيادة السياسية التقليدية التى كانت سببا فى وجود الخيانة والاهمال وسوء التمثيل النيابى ، وقد حدث فى سوريا وحدها ثلاثة انقلابات متتالية قادها ضباط الجيش خلال ستة شهور من مارس الى اغسطس ١٩٤٩ .

لجنة قيادة التنظيم :

ومع زيادة العضوية بزيادة نشاط التنظيم ، كان لابد أن تتسع دائرة التنظيم فى شكل أكبر من الخلية ، فتكونت مايسمى بلجنة قيادة التنظيم ـ وهى ما يشير اليها الجميع بالجمعية التأسيسية ـ التى تولت مباشرة العمل بعد ذلك ، وكانت هذه اللجنة تتكون من تسعة اعضاء وهم :

١ ــ جمال عبد الناصر ٢ ــ عبد الحكيم عامر ٣ ــ كمال الدين حسين
٤ ــ خالد محى الدين ٥ ــ حسن ابراهيم ٦ ــ عبد اللطيف البغدادى
٧ ــ صلاح سالم ٨ ــ جمال سالم ٩ ــ انور السادات

ويضيف خالد محى الدين أن حسين الشافعى قد انضم الى التنظيم فى منتصف عام ١٩٥١ ، بعد أن اتضح له ولجمال عبد الناصر ميوله القوية للانضمام لهذا التنظيم . أما عبد المنعم عبد الرؤوف ، فقد خرج من التنظيم نظرا لاصراره على ارتباط التنظيم بجماعة الاخوان المسلمين فى عام ١٩٥١ أيضا ، ولم يمنعه ذلك من العودة الى التنظيم بعد نجاح الثورة ، وذلك عندما شارك فى محاصرة قصر الملك فى الاسكندرية .

لكن ما ذكره كمال الدين حسين(٣٥) عن البناء التنظيمى للضباط الاحرار ، يتفق مع ما أورده انور السادات . فهو يرى أولا أن تنظيم الضباط الاحرار ليس له

تاريخ معين فهذه الدعوة الوطنية قديمة تبناها الاخوان المسلمون واندمج فيها معظمنا ، ثم فصلناها عن الاخوان المسلمين بعد حرب فلسطين ، وأخذت الشكل النهائى لها تدريجيا ، فهو يؤكد هنا على الأساس الدينى لحركة الضباط الاحرار قبل انشاء التنظيم وعلاقته الوطيدة بالأخوان المسلمين ، ثم انفصالها عنها فى نهاية الأمر بعد حرب فلسطين وهى التجربة العسكرية التى اعادت نشاط العسكريين الى ثكناتهم . فيمكن أن نعتبر حرب فلسطين اذن وقفة فى العلاقات العسكرية - المدنية أى أنها كانت بداية لمرحلة أخرى من العلاقات العسكرية - المدنية ، ربما اتسمت بشىء من الحذر أو بعدم دخولها فى مجال العلاقات الكاملة وانما العلاقات المحدودة التى تسمح بها مرحلة العمل الجديدة داخل التنظيم .

ثم يضيف كمال الدين حسين : فمنذ سنة ٤٢ كان فيه حركات فى الجيش ، وسنة ٤١ كان فيه ايضا حركات فى الجيش (ولعله يتفق هنا مع ما أورده عبد اللطيف البغدادى ، عن بداية التنظيمات السرية فى الجيش المصرى) .

ويؤكد زكريا محى الدين[٣٦] ماسبق أن ذكره خالد محى الدين عن نظام الخلية والخلية الأولى للتنظيم - مع أنه لم يكن من المؤسسين لهذه الخلية - قائلا : « ... فبعد حرب ١٩٤٨ حصل رد فعل جامد ، جرح فى نفوس الضباط اللى اشتركوا فيها ، فبدأ التفكير فى عمل تنظيم الضباط الأحرار فى نهاية ١٩٤٩ . وكان هناك ضابط اطلق فى المنشورات كلمة الضباط الاحرار . فيوم اجتماع اول خلية لم يكن موجودا هذا الاسم ثم يضيف : أول خلية انشأها جمال عبد الناصر فهو الذى فكر فى هذا الموضوع ، ثم انضم اليه كمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف وخالد محى الدين وحسن ابراهيم . وكنا على صداقة ولكن لم انضم اليهم . انضميت بعدها قبل الثورة » .

الخلفية الاجتماعية والبناء الطبقى للضباط الاحرار :

واذا تساءلنا من أى الفئات الطبقية كان الضباط الأحرار ؟ فاننا نجد حقيقة هامة يؤكد عليها احد الضباط الاحرار ، وهى انه لم يكن بين قادة الجيش من الضباط الاحرار ، واحد من اسرة اقطاعية كبيرة[٣٧] .

كذلك يشير برجر إلى حقيقة الصفوة العسكرية ، فى الشرق الأوسط ، والدول العربية خاصة ، والى أصل جذورها الطبقية ، موضحا أن الصفوة العسكرية للشعوب الغربية ، كانت ذات نظرة محافظة أو رجعية ، وخاصة فى مجال السياسية ، وكذلك فى مجال الاقتصاد والسياسية الاجتماعية .

ثم يضيف أن الصفوات العسكرية ، فى الدول حديثة الاستقلال فى الشرق الأدنى وفى الدول الأسيوية ، لم تكن من طبقة النبالة الديموقراطية أو الليبرالية فى نظراتها السياسية ، وقد كانت السمة الثورية ، فى الدول العربية الاسلامية بصفة خاصة هى سمة الصفوة العسكرية ، والتى مكنتها من بلوغ القوة السياسية ، فى كل من مصر وسوريا والعراق ، والتخلص كذلك من الحكم الأجنبى ، وقد تشكلت هذه الصفوات من الطبقات المتوسطة الحضرية والريفية(٣٨) ولم يشعر الضباط الوطنيون بأى ولاء تقليدى لمثل هذه الطبقات المحافظة ، مثل طبقة ملاك الأرض الكبيرة ، التى كانت مرتبطة بالعثمانيين ، أو بالطبقة التجارية التى ارتبطت بالمسيحيين الغربيين أو العرب .

ولأن الصفوة العسكرية قد تشكلت من الطبقات المتوسطة ، فلقد كان ولاؤ ها ايضا لتلك الطبقات ، وذلك كما أوضح بيرجر ، من خلال ما أورده محمد نجيب انه فيما يختص بالهيئة الحاكمة ، فلم يكن هناك أى من الارستقراطيين وملاك الأراضى والتجار . كما اشار الى أن الأصل الاجتماعى للضباط المصريين ، قد أعطاهم فرصة قليلة للمساهمة فى التنظيمات الاجتماعية والسياسية المستمرة . ثم اضاف نجيب : ونتيجة لذلك فقد كانت فصائل الضباط مرتبطة لدرجة كبيرة بأبناء الموظفين المدنيين وبالجنود والفلاحين(٣٩) .

وقد أكدت الدراسة السوسيولوجية ـ من خلال المقابلات المتعمقة ـ صدق ذلك الاصل الطبقى للضباط الاحرار ، من انهم قد اتوا جميعهم تقريبا ـ فيما عدا القليلون منهم ـ من الطبقة المتوسطة أو من البرجوازية الصغيرة ، كما أكد على ذلك زكريا محى الدين(٤٠) حيث يقول « نشأت فى أسرة ريفية من الطبقة المتوسطة ، التى لها ملكية محدودة . . . وكان للاسرة اسم كبير من ناحية سمعتها وعدد افرادها . . . ومساحات الارض كان الحصول عليها بالمجهود الشخصى . . وكان نصيب الاسرة

ما بين ٨٠ و ١٠٠ فدان » ثم يؤكد على انتمائه للطبقة المتوسطة قائلا « نحن نعتبر من الطبقة المتوسطة ذات الملكية المحدودة » ثم يجمل حديثه فى هذا الصدد فى جملة واحدة قائلا « احنا البرجوازية الصغيرة » .

ويعطى أحمد حمروش امثلة امبيريقية ، للاصول الاجتماعية للضباط الاحرار ، حينما يذكر أنه لم يكن من بين الضباط الاحرار ، ابن من أبناء الاسر الاقطاعية ، أو ابن لاحد كبار الرأسماليين . ذلك لأن هذه الاسر كانت تتعالى على الجيش ولا توجه ابناءها للالتحاق به ، فلم يكن هناك فى الجيش ضابط من أسرة البدراوى عاشور ، أو شعراوى أو سلطان أو لملوم أو الطرزى . كذلك فقد كان حتى كبار الضباط ، الذين وصلوا الى مراكز عليا فى الجيش ، لا يشجعون ابناءهم على الالتحاق بالجيش ، ويعطى مثالا لذلك محمد ماهر (١٨٥٤ - ١٩٠٩) والد كل من على ماهر واحمد ماهر ، الذى كان سردارا للجيش المصرى (١٨٦٤ - ١٨٧٩) ، وهو الذى كان من عائلة راتب ، التى لم يدخل ابناؤها الجيش[٤١] ، كذلك لم يكن فى الجيش احد من ابناء الاسرة المالكة .

ثم يوضح بعد ذلك الاصل الطبقى للضباط الاحرار قائلا : لقد كان الضباط الاحرار من الطبقة المتوسطة ، الذين يتأرجحون بين ابناء الموظفين صغارا أو كبارا ، وبعض اثرياء الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة (مثل عبد الحكيم عامر وزكريا محى الدين) .

وخلافا لما اكده زكريا محى الدين - فى الدراسة السوسيولوجية - من انتمائه للبرجوازية الصغيرة ، يرى أحمد حمروش ، أن الضباط الاحرار بحكم واقعهم الاجتماعى ، انما هم من الطبقة المتوسطة ، عدا قلة منهم ابناء فقراء هذه الطبقة ، مثل ابناء صغار الموظفين[٤٢] .

ويذكر زكريا محى الدين ما يؤيد ذلك حيث يقول « عبد الحكيم عامر والده عمده فى المنيا ، السادات والده كان يعمل باشكاتب بالمستشفى العسكرى[٤٣] » .

وكما ذكر عبد اللطيف البغدادى - خلال المقابلات المتعمقة -[٤٤] « والدى كان عمدة القرية وكانت املاكه حوالى خمسين فدان » .

ثم يوضح فاتيكيوتس جانبا آخر من جوانب الاصل الاجتماعى الطبقى للضباط الأحرار ، حين يذكر أنه كان من بين أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، من ينتمون الى خلفيات ارستقراطية ومكانة اقتصادية أفضل ، ويذكر منهم على سبيل المثال ، قائد الجناح على صبرى وشقيقه حسين ذو الفقار صبرى ، اللذان كانا من الضباط الطيارين بالقوات الجوية ، كما يرى أن ذلك يصدق ايضا على العقيد ثروت عكاشة[٤٥] .

الديناميات الاجتماعية والثقافية للضباط الاحرار :

ظهرت الديناميات الاجتماعية ، كأحد الروابط الاساسية لتنظيم الضباط الاحرار ، ويشير الى ذلك فاتيكيوتس ، فى معرض حديثه عن بداية هذا التنظيم : حيث يرى انه بدأ كتنظيم للصداقة فى بداية عام ١٩٤٠ ، بين صغار الضباط[٤٦] (وهنا يظهر اثر العوامل الاجتماعية فى تكوين التنظيم) ثم تحولت هذه الصداقة الى شىء من التنظيم فى عام ١٩٤٩ .

هذا بينما يشير كمال الدين رفعت - وهو احد أعضاء تنظيم الضباط الاحرار - الى بداية ظهور الضباط الاحرار كفكرة من خلال ميثاق منقباد[٤٧] كما يرى أن فكرة تنظيم الضباط الاحرار ، نبعت فى عام ١٩٣٨ الذى تخرج فيه الملازم ثان جمال عبد الناصر ومجموعة من شباب الضباط ،ثم شاءت الظروف ان ترسل هذه المجموعة من الضباط بعد تخرجها الى معسكر منقباد ، وهناك دارت احاديثهم ومناقشاتهم حول احوال مصر السياسية ، ومدى ما بلغته من اضطراب . وفى منقباد وضعت اللبنة الأولى فى تنظيم الضباط الاحرار ، ومن خلال المناقشات التى تولد عنها ميثاق منقباد الذى كان من أهم بنوده : اتفاق الضباط على تكاتفهم واخلاصهم على الدوام ، للصداقة التى تربط بينهم ، من أجل اعادة بناء الوطن . ولعل هذه هى نفس الفكرة التى اشار اليها فاتيكيوتس ، وهى تنظيم الصداقة .

كذلك فقد كان صغار الضباط المصريين ، فى اتجاههم ضد الحكم الاجنبى ، والتأثر بوجود الاجانب فى مصر ، مثل باقى الشبان الذين نزحوا من القرى ، ومن الطبقات الوسطى الحضرية ليملأوا التفاهم المدارس الثانوية والجامعات ثم اصبحت

المدارس العسكرية والجامعات بالتالى الدعامة الاساسية للارتقاء الاجتماعى ، وكان المكان الآمن اما فى الخدمة العسكرية أو المدنية فى الدولة .

وكما أشار مجيد خدورى ، فقد تلقى محمد نجيب التعليم الاساسى قبل أن يصبح ضابطا ، وكذلك مئات الضباط الآخرين فى الجيوش العربية . الذين دخلوا سلك العسكرية ، فى المدارس العامة .

وقد أكدت الدراسة السوسيولوجية ذلك أيضا . فقد تلقى زكريا محى الدين تعليمه الاولى بالقرية أولا ثم فى القاهرة بمدرسة العباسية الابتدائية ، فمدرسة فؤاد الاول الثانوية ، التى تخرج منها فى عام ١٩٣٦ ، كذلك فقد تلقى كمال الدين حسين تعليمه الاولى فى المدارس الريفية ، ثم التعليم الثانوى بمدرسة الابراهيمية ، كما تلقى عبد اللطيف البغدادى تعليمه الاولى بمدرسة المنصورة الابتدائية ، والثانوى بمدرسة المنصورة الثانوية[٤٨] . وقد كانت كل هذه المدارس من المدارس الحكومية العامة .

وكان من بين هذه الديناميات الاجتماعية الثقافية ايضا ، زمالة الدراسة فى الكلية الحربية ، وكلية الاركان ، وكان من اثرها أن بدأ التماسك بين هؤلاء الضباط ، الى أن بلغ قوته فى عام ١٩٤٩ ، اعتمادا على علاقاتهم الشخصية واتصالاتهم . كما خدم الكثيرون منهم معا فى قيادات ووظائف متعددة . ثم ظهرت العلاقات بين جمال عبد الناصر وانور السادات وزكريا محى الدين فى منقباد ، فى بداية خدمتهم بالجيش .

ويعبر زكريا محى الدين عن دور الصداقة والزمالة فى تقوية التنظيم قائلا « تخرجت من المشاه فى عام ١٩٣٨ ، وكان قد تخرج معى أنور السادات وحمدى عبيد ، وكنت من الثمانية الاوائل ، وبدأت خدمتى بالاسكندرية لمدة ستة شهور ، انتقلت بعدها الى منقباد . وفى منقباد حصل اللقاء ، وفى منقباد كان الارتباط (وهنا ايضا نجد تأكيدا لميثاق منقباد ، الذى سبق وذكره كمال الدين رفعت فى مذكراته) . . والتقينا مع بعض فى الميس » (استراحة الضباط) .

أما عن طبيعة هذا الارتباط وما أدى اليه ، ثم نتيجته النهائية بعد ذلك ، فيشير اليها فيما يلى « فى منقباد كان فيه نوع من الارتباط الشخصى والوطنى مع الاخوة

الضباط . . . . ومن خلال وقت الفراغ والارتباطات نتيجة معيشتنا مع بعض لفترات طويلة ، امكن أن يكون بيننا نوع من التفاهم المتبادل ، فى الافكار وفى النواحى العامة وكان حال البلد فى ذهننا . . . . وقابلت جمال عبد الناصر فى منقباد . . . وكنا هناك مخلصين فى العمل العسكرى ونتيجة الاخلاص والوفاء فى الخدمة ، حصل احتكاكات بيننا وبين القيادات القديمة ، قادة كتائب ولواءات . . . وكانت النتيجة سفر الكتيبة الى السودان » .

ثم ينهى حديثه عن أهمية علاقات الصداقة . ومدى فاعليتها ودورها فى نجاح التنظيم قائلا « اللى نجح الضباط الاحرار ظروف الخدمة العسكرية ، وصداقات الخدمة العسكرية القوية جدا ، وخصوصا اذا كنت بتخدم فى منطقة نائية ، حيث التجمع الذى يؤدى لتوافق الافكار والاحلام » .

وكانت هناك علاقة صداقة مشابهة ، بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، التى نمت عندما كان يخدم كل منهما فى السودان ، وقد كان طبيعيا أن تنمو هذه العلاقات خلال حرب فلسطين ، وذلك كما تحدث عنها جمال عبد الناصر قائلا « فى فلسطين جاء لى صلاح سالم وزكريا محى الدين ، واخترقا الحصار الى الفالوجا . . وفى فلسطين جلس بجوارى كمال الدين حسين وقال لى : هل تعلم ماذا قال لى أحمد عبد العزيز قبل أن يموت ؟ لقد قال لى : اسمع ياكمال . . ان ميدان الجهاد الاكبر هو فى مصر[٤٩] » ، وهكذا فقد كانت مصر هى كل شىء وبالنسبة لهذا التنظيم .

النظام السياسى للضباط الاحرار :

لعله من الصعب أن نقرر بوضوح ، أن تنظيم الضباط الاحرار ، كان تنظيما عسكريا راسخا ذا اهداف سياسية محددة ، كما يبدو أكثر صعوبة أن نقرر أن هؤلاء الاعضاء قد اختاروا المهنة العسكرية كوسيلة للقوة السياسية[٥٠] ولم يكن سهلا ايضا التعرف على دوافعهم فى اختيار المهنية العسكرية ، فقد كان ذلك يرجع لدرجة كبيرة ، كما استطاع أن يصرح به كثير من هؤلاء الضباط ، الى أن المهنية العسكرية توفر لهم امانا ماليا ، وكذلك وضعا متميزا .

ومما لاشك فيه أن الزمالة فى الكلية الحربية فيما بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٩ ، كانت عاملا اساسيا من العوامل التى ساعدت على الاتصالات المبكرة والصداقة بين

أعضاء التنظيم ، وقد اعادت زمالة كلية القادة والاركان ، فيما بين اعوام ١٩٤٥ ــ ١٩٤٨ بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، وصلاح سالم ، وزكريا محى الدين ، وكمال الدين حسين ، أعادت هذه الاتصالات ، خلال هذه الفترة السياسية الحاسمة فى تاريخ مصر ، ومن المحتمل ايضا أن تكون قد قوت من الجانب السياسي لعلاقاتهم الشخصية(٥١) . وبعد تخرجهم من كلية الأركان ، شارك الكثيرون منهم فى حرب فلسطين ، ولذلك فلقد استمرت اتصالاتهم ومع ذلك فحتى هذه اللحظة لم يكن لدى هؤلاء الضباط ، رؤية خاصة للعمل السياسى ، والاحتجاجات ضد الوجود البريطانى فى مصر . كذلك فلم يكن قد تبلور فى اذهانهم بعد ، فكرة انه قد أصبح لهم دورا يمكن أن يلعبوه فى السياسة المصرية .

كذلك فقد حولت الخبرات القاسية فيما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥١ ولاء صغار الضباط نحو العرش ، وأدى ذلك إلى ظهور تنظيم الضباط الاحرار كنواة أو كدائرة داخلية مستعدة للبقاء . وكانت حرب فلسطين بالنسبة لهؤلاء الضباط أول خبرة قتالية جادة ، ثم كان الفشل فى مقاومة الدولة اليهودية فى فلسطين ، اهانة للجيش بوجه عام ولضباطه بصفة خاصة . ومع ذلك فليس هناك دليل على أن الضباط الاحرار قد فكروا فى عمل فعال من الكفاح ضد القوة السياسية فلقد اشتكوا فقط من السلطات الحكومية الملكية لفشلها فى الادارة الجيدة للمسألة الفلسطينية . ولم يتخذ الضباط الاحرار عملا ايجابيا حتى بسط الملك ووزراؤه المدنيون ضبطهم على المؤسسة العسكرية . وعندما بدأت سياسة القصر تؤثر بفاعلية على مكانة تنظيم هؤلاء الضباط الصغار ــ التى أصبحت تمتلك الآن وعيا سياسيا أكثر فعالية ـ أصبح التنظيم فى شكل حركة من خلال الجيش ضرورة تكتيكية(٥٢) .

ويرى بعض الباحثين ان ايديولوجية الثورة تظهر من خلال ما أسماه عبد الناصر « فلسفة الثورة » ، على أن فلسفة الثورة كما يلخصها جمال عبد الناصر فى المقدمة انها « مجرد داورية استكشاف فى الميدان الذى نحارب فيه فى معركتنا الكبرى من أجل تحرير الوطن من كل الاغلال(٥٤) » ، إنما تبدو بذلك عملا اجرائيا يبعد عن روح الفلسفة التى تعبر بالدرجة الاولى عن الفكر والتأمل من أجل تحديد الاهداف وكيفية بلوغها ، كما أن المتأمل لفلسفة الثورة يجدها لا تخرج عن كونها مجرد عمل لأحد القادة

العسكريين النابهين المعتزين بعسكريتهم « لقد آمنت بالجندية طول عمري[٥٥] » ، والمؤمنين بضرورة الدور العسكرى ـ السياسى والرافضين للسياسيين المدنيين وللخبرة المدنية . حيث يقول عبد الناصر « اذكر مرة كنت أزور فيها احدى الجامعات ، ودعوت اساتذتها وجلست معهم ، احاول أن أسمع منهم خبرة العلماء ، وتكلم امامى منهم كثيرون . . وتكلموا طويلا ، ومن سوء الحظ أن احدا منهم لم يقدم لى أفكارا[٥٦] » .

لقد صمم الضباط الاحرار على المعارضة القومية ، ولكنهم لم تكن لهم ايديولوجيتهم الواضحة . وذلك إلى أن ظهرت المنشورات السرية التى حددت مطالبهم وأوضحتها ، وذلك كما ظهر فى منشورهم السابق على الثورة فى ١٩٥١ ،

والذى جاء فيه « تطلب اللجنة التنفيذية للضباط الاحرار انه ينبغى أن تكون وظيفة الجيش هى تحقيق الاستقلال الوطنى ، وانها سوف لا تسمح بأن يستخدم الجيش فى اخماد الحركات القومية ، فقيمة الجيش فقط فى قوته وتحرير ارضه ، نحن نطلب الاسلحة للجيش من كل الدول التى تبيع لنا الاسلحة ، سواء من الشرق أو الغرب ، نحن نطلب أن تكون كل الحريات مكفولة للجميع » .

أشار الى ذلك أيضا كمال الدين رفعت فى مذكراته ، من خلال ما أسماه « خطة الثورة[٥٧] » ، فيرى أنه بعد أن انتهت حرب فلسطين ، وعاد الجيش الى قواعده فى عام ١٩٤٩ ، رأى الصاغ جمال عبد الناصر ضرورة تنظيم صفوف حركة الضباط الاحرار ، بعد أن فقدت الكثيرين من اعضائها الذين سقطوا فى ساحة القتال ، وحتى يكونوا فى قدورها تنفيذ خطة الثورة التى وضعتها قبل الحرب وهى التى كانت تستهدف :

١ ــ تحرير مصر من الاستعمار ومن حليفية الاقطاع والرأسمالية ، اللذين كانا يستعبدان معظم المواطنين .

٢ ــ انشاء جيش قوى .

٣ ــ تحقيق العدالة الاجتماعية .

٤ ــ اقامة الديموقراطية الصحيحة .

وذلك كما جاء بأحد منشورات الضباط الاحرار ، التى صدرت فى أواخر عام ١٩٤٩ ، وفى الاجتماعات السرية التى عقدت بالقاهرة فى أواخر عام ١٩٤٩ ، والتى اشترك فيها الضباط الاحرار الاصليون ، والضباط الذين أمكن استمالتهم الى الحركة اثناء حرب فلسطين .

فالمنشورات السرية اذن كانت هى الوسيلة أو الاداة الاساسية ، للتعبير عن البرنامج السياسى للضباط الاحرار ، فى الفترة التى سبقت قيام الثورة ، والتى كان ما زال التنظيم فيها تنظيما سريا . واذا ذكرت المنشورات السرية للضباط الاحرار ، فيمكن أن تذكر معها الحقائق التالية :

١ ـ انها كانت ثمرة للعلاقات العسكرية ـ المدنية (وكما ذكرنا قبل ذلك العلاقات المدنية ـ العسكرية) .

٢ ـ انها كانت اداة لتقوية العلاقات العسكرية ـ المدنية .

كذلك فقد كانت المنشورات اداة لتقوية العلاقات العسكرية ـ المدنية أولا : من حيث المحتوى ، حيث كانت معظم المنشورات التى تصدر تجمع فى عناوينها بين

الجيش والشعب ، فكان هناك منشور بعنوان « الجيش جزء من الشعب »[٥٨] الذى طالب بثلاثة مطالب عسكرية ، ومطلب مدنى آخر : (تسليح الجيش ، انشاء مصانع اسلحة ، تدريب الجيش) ، (اطلاق جميع الحريات للشعب ، اذ لا يمكن للشعب ان يكافح وهو مكبل بقوانين تقيد حريته) .

وكان منشور آخر فى منتصف عام ١٩٥٠ بعنوان « الجيش جيش الأمة » ، وبعد حريق القاهرة مباشرة أصدر الضباط الاحرار منشورا بعنوان « الجيش مع الشعب » وهكذا كانت معظم المنشورات تؤكد على اهمية العلاقات العسكرية ـ المدنية ، ودورها فى النضال العسكرى ـ المدنى .

ثم كانت كذلك ثانيا من حيث التوزيع : فقد كان الهدف توزيع المنشورات على العسكريين والمدنيين ، فيذكر البغدادى فى مذكراته انه قد اتفق فى الاجتماعات الاولى للجنة التأسيسية على ضرورة بث فكرة الضباط الاحرار واهدافهم بين ضباط الجيش والمدنيين ، ولم تكن هناك وسيلة لتحقيق ذلك الغرض ، غير اصدار

منشورات سرية من آن لآخر ، حاملة اسم الضباط الاحرار ، وترسل بالبريد الى منازل الاشخاص الذين نرى اهمية بث فكرتنا واهدافنا بينهم(٥٩) .

ويذكر كمال الدين رفعت ان هذه المنشورات كانت تطبع وتوزع فى سرية تامة ، إما فى صناديق بريد ضباط اركان حرب الجيش ، أو باليد فى وحدات المشاة والفرسان والقوات الجوية ، وكان جزء منها يوزع فى الجامعات وادارات الحكومة المختلفة(٦٠) .

وعلى حين يذكر باعيرى أن ظهور أول منشور للضباط الاحرار كان فى أكتوبر ١٩٥٠ ، وفى أكتوبر ١٩٥١ ، صدر أول عدد من صوت الضباط الاحرار(٦١) ، وكانت تطبع هذه المنشورات من سبعمائة نسخة ، ترسل الى الضباط بالبريد وكان يكتبها كل من ناصر وخالد محى الدين وحسن ابراهيم . يرى كمال الدين رفعت أن ظهور منشورات الضباط الاحرار والتى كان من اهمها ، المنشور الذى صدر بعنوان « الجيش يحذر » كان فى اواخر عام ١٩٤٥(٦٢) ، وهو الذى كان يحمل هجوما عنيفا على الملك والاستعمار .

كذلك فقد كانت هذه المنشورات ، وسيلة الدعاية المنظمة للتنظيم ، كما تفعل الجمعيات والخلايا السرية . ولذلك فلم تكن المنشورات ترسل الى العسكريين فحسب ، بل كانت توزع على كثير من المدنيين الذين يعتنقون الاراء الحرة والميول الاصلاحية(٦٣) ، بل لقد كان اصحابها يبعثون بها الى ذوى السلطان ، كى يكشفوا لهم عن طريقها ، عن مدى مايحس به الشعب والجيش من آلام ، ولكى يحذروهم من ناحية أخرى من عاقبة ما يفعلون .

ولقد امتازت هذه المنشورات بالجرأة والصراحة ، سواء فى القول أو الرأى ، وذلك مثلما جاء فى منشور بعنوان « الجيش يقول للملك فاروق . . . لا » ، وذلك بمناسبة انتخابات نادى الضباط . ولم يكن صدور هذه المنشورات بصورة منتظمة ، بل كانت تصدر كلما ظهرت مناسبة تستدعى ذلك .

ويذكر السادت جانبا هاما من النظام السياسى للثورة ، حينما يقرر أن الثورة لم تقم الا من أجل شىء واحد . . . من أجل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه(٦٤) .

ويؤكد على ذلك مرة ثانية قائلا « لقد حددت الثورة موقفها ، ولم يعد امام الشعب الا أن يستعد ليحكم نفسه بنفسه » . وكانت طريقة الحكم اذن ، وهى التى تتحدد بصفة أساسية فى حكم الشعب ، هى اساس النظام السياسى الذى أرادت الثورة ارساءه فى مصر . وقد حدد السادات أيضا طبيعة هذا « المجتمع عندما قال : والمجتمع سوف يصبح اشتراكيا ، لا تفصل بين طبقاته اسوار عالية رهيبة ، ولا يعلو مواطن على الآخر كأنه اله ينحنى أمامه العبيد(٦٥) » .

ولقسوة التجربة الحزبية التى مزقت المجتمع المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ، كان طبيعيا أن يكون اتجاه الثورة وضباطها نحو الاحزاب عدائيا وذلك فيما عدا بعض جماعات المصالح اليمينية أو اليسارية (الاخوان المسلمين ـ التنظيمات الشيوعية) فيقرر السادات بالنسبة للاحزاب انه : لا حزبية . . فالشعب هو الحزب الكبير . لا زعامات مصنوعة ، لا زيف ولا باطل ، بل مجتمع اشتراكى متحرر وحكم قومى لا يشوبه طغيان .

وقد اهتمت الدراسة السوسيولوجية أيضا ، بالتعرف على النظام السياسى للضباط الاحرار ، وعلى الاطار الايديلوجى الذى كان يتحرك الضباط الاحرار من خلاله .

فيذكر خالد محى الدين أن التجنيد فى تنظيم الضباط الأحرار كان يتم على اساس القضايا الوطنية . ثم أصبح هناك بعد ذلك أهداف للتنظيم كتبها هو والقاضى أحمد فؤاد (وهنا يظهر جانب آخر للعلاقات العسكرية ـ المدنية) ثم عرضناها على جمال عبد الناصر الذى ادخل عليها بعض التعديلات ، وكان على العضو أن يقرأ هذه الاهداف عند دخوله التنظيم(٦٦) .

وكما ذكر حسين الشافعى فقد كانت نقطة الضعف فى هذا التنظيم عدم الاهتمام بالمحافظة على الوثائق ، وكذلك عدم العناية ببناء الكادر المناضل لضمان ذاتية الاستمرار للحركة(٦٧) . ولذلك فلم اتمكن من العثور على وثيقة توضح هذه الأهداف ، حتى عند خالد محى الدين الذى كان مسئولا عن المنشورات ، الا أنه اشار بأن هذه الاهداف قد نشرت فى أحد اعداد جريدة الاهالى فى عام ١٩٨٤ وقد

وجدت منشورة بجريدة الاهالى تحت عنوان : (من وثائق ثورة يوليو ، الضباط الاحرار يطالبون باطلاق الحريات والجبهة الوطنية)[٦٨] .

ويحدد المنشور اهداف الضباط الاحرار فى هدفين اساسيين : الأول القضاء على الاستعمار الاجنبى واعوانه من الخونة فى وادى النيل والثانى تكوين جيش وطنى قوى ، وفى مجال الهدف الأول اهتم المنشور باربعة نقاط اساسية وهى حقيقة الاستعمار ، ثم لماذا نحارب الاستعمار ، وكيف يحكمنا الاستعمار وأخيرا كيف نحارب الاستعمار . وفى مجال الهدف الثانى اهتم المنشور بأسس تكوين الجيش الوطنى القوى ، التى يأتى فى مقدمتها قيادة جديدة واعادة تنظيم وتدريب القوات المسلحة ، واعداد ضباط الصف اعدادا كاملا (ويعد ذلك اتجاها جديدا ، حيث كان ضباط الصف قبل ذلك كما مهملا برغم اعتماد الجيش عليهم كقاعدة اساسية لبنائه العسكرى) .

وتوضح المقابلات المتعمقة لبعض عناصر الصفوة العسكرية المصرية المعاصرة من اعضاء مجلس قيادة الثورة جانبا آخر من جوانب النظام السياسى لهذه الصفوة وذلك من خلال حديث خالد محى الدين الذى يوضح فيه انه لم يكن للثورة قبل قيامها أيديولوجية محددة ، لكنه كان هناك اتجاه وطنى بمضمون معين ، وهو فكر الطبقة الوسطى ، وكان هذا الفكر هو الفكر السائد[٦٩] . وهذا الفكر هو الذى عادى الاقطاع ولم يعادى الرأسمالية . ولعلنا نلمس هنا حيادا اخلاقيا فى فكر خالد محى الدين ، الاشتراكى الماركسى الذى يرى أن الثورة لم تعاد الرأسمالية وأن الفكر الثورى وقتها ــ وكان هو أحد قادته البارزين ـ لم يعاد الرأسمالية وانما كان يعادى الاقطاع .

ويتفق زكريا محى الدين فى آرائه مع آراء خالد محى الدين ، من ان غالبية الضباط الاحرار كانت عندهم ميول الى الطبقة الوسطى[٧٠] الا أنه يختلف معه فى رأى آخر ، وهو أن فكر الضباط الاحرار كان ضد الرأسمالية ، وبهذا فانه يختلف مع رأى خالد محى الدين فى معاداة الاقطاع مع عدم معاداة الرأسمالية . ويوضح ذلك اختلاف الآراء بين بعض الضباط الاحرار من الناحية السياسية ، ولكنهم مع ذلك لم يختلفوا جوهريا بما يؤثر ذلك على تنظيمهم . ولقد كان ذلك على العكس تماما مما كان

يحدث بين الاحزاب السياسية ـ كما بينا ذلك من قبل ـ قبل قيام الثورة ، التى عادة ما كان أعضاؤ ها يسقطون فى دوامة الخلافات والصراعات الشخصية بعيدا عن المبادىء والأهداف .

ثم يكمل زكريا محى الدين باقى عناصر الاتجاه السياسى للضباط الاحرار قائلا«: نحن لا نميل الى الشيوعية فاتجاهنا وسط ثم يرى أن غالبية الاعضاء كانت لهم ميول دينية ، ولكن ذلك لايعنى انضماهم لخلايا دينية . وكان هناك اتجاه آخر لخالد محى الدين وعبد المنعم عبد الرؤ وف ، كما كان لكمال الدين حسين ارتباط بالاخوان المسلمين » .

وهكذا نرى اختلافا فى الآراء والأفكار ، واتحادا فى المبادىء والاهداف ، وقد كان ذلك بالطبع هو سر بقاء التنظيم ونجاحه .

الممارسات السياسية لتنظيم الضباط الاحرار :

تبدو الممارسات السياسية للتنظيم فى مظهرين اساسيين :
يتمثل الاول فى الممارسات غير العلنية وهى التى تبدو من خلال علاقته بالتنظيمات السياسية الاخرى .
ويبدو الثانى من خلال الممارسات العلنية الخاصة بالتنظيم وحده . ونعرض لكل منهما فيما يلى :

١ ـ الممارسات السياسية غير العلنية :

وهى التى تبدو كما ذكرنا من خلال علاقته بالتنظيمات السياسية الاخرى ، والتى تتمثل بصفة اساسية فى جماعات المصلحة ويأتى فى مقدمتها جماعة الاخوان المسلمين ، التى يشير احد قادتها الى العلاقة العضوية بينها وبين التنظيم ، حيث يرى حسن العشماوى ، ان جماعة الضباط الاحرار ، قد بدأت كمجموعة من مجموعات الاخوان المسلمين فى الجيش ، ثم انفصلت عن التنظيم فى عام ١٩٤٨ ، وذلك عندما استطاع جمال عبد الناصر ، ان يقنع رئيسه المرحوم الضابط المتقاعد محمود لبيب ، بانفصالها واستقلالها فى كثير من امورها الخاصة ، على أن يكون هناك التقاء فى الاهداف[٧١] .

ثم يوضح حسن العشماوى جانبا آخر ، من جوانب علاقات جمال عبد الناصر السياسية ، بالتنظيمات السياسية الاخرى ، فيذكر انه كان قد تردد قبل ذلك - أى قبل علاقته بالاخوان المسلمين ، على أكثر من هيئة سياسية ثم احتفظ بزملائه فيها . وذلك ليستعين بهم فى مخططاته السياسية فيما بعد .

ثم يضيف العشماوى انه كانت له اسماء حركية فى كل هذه التنظيمات ، ففى علاقته بالاخوان المسلمين مثلا ، فقد اتخذ لنفسه اسما مستعارا فى تعامله معه وهو زغلول عبد القادر كان يذكره اذا اتصل به هاتفيا ، أو أذا اراد أن يلقاه فى مكان آخر ، ويذكر العشماوى بعد ذلك انه لم يكن هناك غرابة فى اتخاذه اسما مستعارا ، فقد اعتاد ذلك فى كل هيئة انتمى اليها أو اتصل بها . وذلك مثلما استفاد جمال عبد الناصر كثيرا من تلك الفترة التى كان يحمل فيها اسم موريس كاسم حركى فى خلية شيوعية(٧٢) .

كان لجمال عبد الناصر اذن وهو على رأس هذا التنظيم - ولبقية اعضاء التنظيم ايضا - انتماءات سياسية متعددة لبعض جماعات المصالح بعيدا عن الاحزاب السياسية التقليدية التى لم يكن يساندها تنظيمات قوية ، ومن هنا كان اهتمامه بالتنظيمات التى تستند الى بناء قوى يدعمها مثل جماعة الاخوان المسلمين ، بجهازها القوى المنتشر فى كل انحاء مصر ، الى جانب بعض الخلايا الشيوعية ، التى تقوم على مبادىء واهداف قوية .

وتجلت العلاقات العسكرية - المدنية فى أقوى صورها ، فى علاقة تنظيم الضباط الاحرار بالاخوان المسلمين ، وكانت علاقة ايجابية الى حد بعيد تمثلت فى صورتين الاولى هى الامداد بالسلاح ، والثانية التدريب على استخدام السلاح .

وفيما يتعلق بالامداد بالسلاح ، فيروى خسن العشماوى ، انه كانت تأتى صناديق الذخيرة من رفح على حدود فلسطين ، ثم يتلقاها هو وجمال عبد الناصر وباقى اعضاء التنظيم ، ليتم نقلها الى بيوت اعضاء جماعة الاخوان المسلمين ، على أن ترسل فى اليوم التالى مباشرة الى خطوط القتال (فى منطقة القناة) أو مراكز التدريب(٧٣) .

أما بالنسبة للتدريب على استخدام السلاح ، فقد كان ذلك معبرا ثانيا لتقوية العلاقات العسكرية ـ المدنية ، حيث يشير جمال الشرقاوى الى أن جميع الاحزاب كانت تستعين بالضباط الاحرار فى تدريب فدائييها ومدهم بالاسلحة والذخائر[٧٤] . وأن هذا العمل من جانب الضباط الاحرار كان يمنحهم مكانة معنوية كبيرة بين كل هذه الاحزاب ، وبالتالى فقد كان تنظيمهم يستخدم الاحزاب وامكانياتها فى تدعيم كيانه المستقل وتهيئة الظروف لسيطرته على البناء السياسى فيما بعد . كما يشير الى أنه عندما نشبت معارك الكفاح المسلح ضد الانجليز ، فقد سمح ذلك للضباط الاحرار لكى يلعبوا دورا بارزا فى هذه المعارك عندما جندوا انفسهم لتدريب الفدائيين من كل ابناء الشعب ، الراغبين فى قتال الانجليز المحتلين ، من

مختلف اعضاء الاحزاب والهيئات السياسية ، لدرجة انهم فتحوا معكسرات الجيش نفسها ، لاستخدامها كميادين للتدريب بالذخيرة الحية وبكل الاسلحة . ولم يكن ذلك فحسب ، بل انهم وفروا الاسلحة والذخائر لابناء الشعب من مخازن الجيش ، كما أنهم خططوا لكثير من العمليات الهامة التى نفذها الفدائيون .

ويشير ثروت عكاشة فى هذا الصدد إلى انهم كانوا مثل خلية النحل ، تساعد الانصار وتوزع السلاح ، كما كان وجيه اباظة ، من أعضاء كتيبة خالد بن الوليد التى تكونت باشراف عزيز المصرى ، وكان يخفى مع لطفى واكد بالشرقية ، الاسلحة والذخائر للفدائيين . وكان كمال رفعت وحسن التهامى يقومان بالتدريب فى معسكر بصحراء الفيوم[٧٥] .

٢ ـ الممارسات السياسية العلنية :

واذا كانت هذه هى علاقة تنظيم الضباط الاحرار العسكرية ـ المدنية ببعض التنظيمات السياسية والتى تمثل الممارسات السياسية غير العلنية للضباط الاحرار ، فقد كانت هناك انتخابات نادى الضباط التى تمثل التجربة السياسة الأولى العلنية للضباط الاحرار ، والتى تمت فى ديسمبر من عام ١٩٥١ . ويشير جمال عبد الناصر الى ذلك صراحة حين يقول : ففى ايام شهر نوفمبر ١٩٥١ ، بداية أزمة نادى الضباط ، كان تنظيم الضباط الاحرار قائما يباشر عمله ونشاطه . بل ان ازمة نادى الضباط أساسها نشاط الضباط الاحرار[٧٦] .

وتكمن أهمية انتخابات نادى الضباط لعام ١٩٥١ ، فى ظهور تنظيم الضباط الاحرار كقوة عسكرية ـ سياسية تتحدى قوة الملك وسلطاته . فعادة ما كان يولى الملك اهتماما خاصا لهذا النادى ، ضمن جهوده فى الابقاء على ولاء ضباط الجيش له وللنظام . وقد كان ينجح مرة ويفشل اخرى فى انجاح مرشحيه . وكقاعدة فقد كان ينتخب رئيس الاركان رئيسا للنادى . وعلى يد تنظيم الضباط الاحرار ، ولأول مرة فى تاريخ النادى ، تظهر المعارضة لنظام الملك الروتينى فى الانتخابات ، وذلك عندما اعد التنظيم نفسه للمنافسة الانتخابية الحقيقية ، كما قادوا حملة ضاربة بين زملائهم الضباط من أجل مرشحيهم وكان على رأسهم اللواء محمد نجيب كمنافس لمرشح الملك وهو حسين سرى عامر .

ونجحت خطة التنظيم ونجح كل مرشيحه باغلبية ساحقة ، وحصل محمد نجيب على ٨٠ ٪ من الاصوات . كما انتخب مجلس الادارة كما كان يرغب الضباط الاحرار كذلك .

ولم يكن ذلك هو ما حدث فحسب ، بل ذهب تحدى الضباط الاحرار للقصر إلى أبعد مدى ، حيث رفض تعيين مندوب من سلاح الحدود فى مجلس ادارة النادى .

وقد كان لكل ذلك مغزاه السياسى بالنسبة لتنظيم الضباط الاحرار وللجيش بصفة عامة ، فقد ارتفعت الروح المعنوية بين جميع افراد القوات المسلحة ، وازداد الضباط الاحرار ثقة فى انفسهم وفى خطتهم للمعركة المقبلة .

كذلك فقد كان هناك مظهر آخر جديد وعظيم الاهمية فى تكوين مجلس الادارة ، وهو ظهور قوة سغار الضباط ، كقوة جديدة فى مجال اتخاذ القرار ، وكانت عاملا اساسيا فى تغيير بناء القوة داخل النادى وقد رأى الضباط الاحرار عندئذ ، انهم الوحيدين فقط من بين جماعات الضباط المختلفة ، القادرين على تخطيط وتنفيذ عملية سياسية جادة . وهذا هو ما حدث بالفعل .

هوامش الفصل السابع

١ ـ محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ ، ص ١٥٩ .

٢ ـ المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

٣ ـ فاروق يوسف أحمد ، الثورة والتغير السياسى ؛ أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية فى مصر ، القاهرة ، مكتب عين شمس ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٥ .

٤ ـ طعيمة الجرف ، ثورة ٢٣ يوليو ومبادىء النظام السياسى فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٤ ، ص ٩٩ .

٥ ـ المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

٦ ـ المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

٧ ـ المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

٨ ـ دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين مجلس الوزراء ، أوامر الحاكم العسكرى العام ، محفظة رقم ٢٣٣١ من ١٥/٥/١٩٤٨ إلى أكتوبر ١٩٥٢ .

٩ ـ دار الوثائق القومية ، مكتب المشير ، محفظة رقم ١١ مجموعة ١ ـ ٢٦/س ج/٣٦ . محضر أجتاع مركز بوليس خالد يونس برئاسة اللواء المشاه الرابع ، ١/٥/سرى/٦٦٥١ رفح فى ٢١/١٠/١٩٤٩ .

* فقد ورد ذكر أسمه فى القرار الجمهورى رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ الخاص بمنح معاشات استثنائية للضباط الأحرار ، تحت رقم ٦٦ (نقيب محمد محمد أبو نار) كما ورد ذكر اسمه فى قائمة عبد اللطيف البغدادى فى نهاية الجزء الثانى من مذكراته ضمن ضباط سيناء (رفح) (نقيب محمد محمد أبو نار) .

١٠ ـ دار الوثائق القومية مكتب المشير ، محفظة رقم ١١ ، مرجع سابق ، مؤتمر غزة بتاريخ ٣/٤/١٩٥٠ .

** أنظر كتاب مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ القاهرة ، دار المستقبل العربى الطبعة الثانية ١٩٨٥ ، ص ٧ حيث جاء ذكر لمناصبه السياسية والتى كان آخرها أمين عام جامعة الدول العربية من يونيو ١٩٧٢ وحتى مارس ١٩٧٩ .

١١ ـ دار الوثائق القومية ، مكتب المشير مرجع سابق ، إجراءات المؤتمر المنعقد بإدارة العمليات الحربية يوم ٢٣/١١/١٩٤٩ .

١٢ ـ دار الوثائق القومية ، المرجع السابق ، رسالة بالإنجليزية بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٥٠ إلى الكولونيل بوسافى من الكولونيل رياض ، أحتجاجا على خرق الجنود الأسرائيليين لخط الحدود .

13- Berger, Military elite and social change, op. cit, p. 13.

١٤ ـ دار الوثائق القومية ، الأرشيف الأمريكى ، محفظة رقم (١٥) .

١٥ ـ دار الوثائق القومية ، ملف عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مجلس النظار محفظة (٣ أ) وثيقة باللغة الفرنسية ، تأليف النظارات ، مسالة ماهيات النظار بتاريخ ١٨٧٨/١٢/٢٩ .

١٦ ـ دار الوثائق القومية ؛ الوثائق الأوربية F. O. محفظة عام ١٨٧٩ .

١٧ ـ دار الوثائق القومية ، الأرشيف الأمريكى ، محفظة رقم (١٦) ملف رقم ٥ من ١٨٧٩/١/١ إلى ٣١/ ١٨٧٩/١٢ وثيقة رقم ٣١٥ بتاريخ ٨ يوليو ١٨٧٩ .

١٨ ـ مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الأول . المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ ، ص ١٢ .

١٩ ـ المرجع السابق ، ص ٢٤ .

٢٠ ـ مقابلة السيد/خالد محى الدين بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٥

٢١ ـ مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

22- Adnan B. Daoud Agha, Military elites, military led social movement and the social structure in developing countries: Acomparative study of Egypt and Syria. University of California, Berkely, 1970, P. 382.

٢٣ ـ مقابلة السيد/خالد محى الدين بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٥ .

٢٤ ـ طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، بيروت ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ ، ص ص ٤٧٣ ـ ٤٧٤ .

٢٥ ـ أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، دار الهلال ، د . ت ، ص ١٦ .

26- Elizer Be'eri, Army officers in the Arab Palitics and society. Prager, Pall Mall, U. S. A, 1970, P. 92.

27- Ibid, P. 93.

٢٨ ـ مقابلة السيد/حسين الشافعى بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧ .

٢٩ ـ مقابلة السيد كمال الدين حسين يتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢ .

٣٠ ـ أحمد عطية الله ، ليلة ٢٣ يوليو ، مقدماتها ، أسرارها ، أبعادها . مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، ٢٣ يوليو ١٩٨٢ ، ص ٣٢٥ . من ص ٣٣٢ إلى ص ٣٤٣ .

* وهما قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ لسنة ١٩٧٢ الذى ضم المجموعة رقم ١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ الذى ضم المجموعة رقم ٢ ، ٣ وهما اللذين نشرا فى الجريدة الرسمية ، العدد ٤٦ مكرر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢ ، من ص ٢ إلى ص ٦ .

31- Be'eri, Armyofficers in Arab Palitics..., ap. cit, P. 76.

٣٢ ـ أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

33- Vatikiotion, pattern for new nations, Egyptian drmy in politics. Indiana University Press. Blaming, 1961, p. 60.

34- Be'eri, Army officers in the Arab Politics, op. cit, p. 81.

٣٥ ـ المقابلة الثانية للسيد/كمال الدين حسين بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢ .

٣٦ ـ المقابلة الثانية للسيد/زكريا محى الدين بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ .

٣٧ ـ أحمد حروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون القاهرة الجزء الأول ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٠٩ .

38- Berger, Military elite and social change, ap. cit, P. 2.

39- Ibid, P. 20.

٤٠ ـ السيد زكريا محى الدين ، المقابلة الأولى بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢ ؛ والمقابلة الثانية بتاريخ ٢/٢٤/ ١٩٨٨ .

٤١ ـ أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مرجع سابق ، ٢١٢ .

٤٢ ـ المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

٤٣ ـ مقابلة السيد زكريا محى الدين بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢ .

٤٤ ـ مقابلة السيد/عبد اللطيف البغدادى بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ .

45- Vatikiotion Pattern for new nation ap. cit, p. 46.

46- Ibid, p. 56.

٤٧ كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية بين إلغاء اتفاقية ١٩٥٤ . إعداد مصطفى طيبه ، القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ١٤ .

٤٨ ـ مقابلة السيد/زكريا محى الدين بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢ . مقابلة السيد/كمال الدين حسين بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢ . مقابلة السيد/عبد اللطيف البغدادى بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ .

٤٩ ـ جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، مصلحة الاستعلامات ، د . ت ، ص ١٣ .

50- Vatikiots, Pattern for new nation ap. cit, p. 67.

51- Ibid. p. 58.

52- Ibid, P. 59.

53- Adnam agha, Military elites... ap. cit, p. 394.

٥٤ـ جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، مرجع سابق ، ص ٥

٥٥ ـ المرجع السابق ، ص ٢٠

٥٦ ـ المرجع السابق ، ص ٢٥ .

٥٧ ـ كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

٥٨ ـ المرجع السابق ، ص ٣٦ .

٥٩ ـ مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

٦٠ ـ كمال الدين رفعت . حرب التحرير الوطنية ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

61- Beseri, Army officers in the Arab palitics, ap. cit, p. 86.

٦٢ ـ كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٦٣ ـ راشد البراوى ، حقيقة الإنقلاب الأخير فى مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى . ١٩٥٢ ، ص ١٩٥ .

٦٤ ـ أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

٦٥ ـ المرجع السابق ، ص ٧ .

٦٦ ـ مقابلة السيد/خالد محى الدين بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٥ .

٦٧ ـ مقابلة السيد/حسين الشافعى بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧ .

٦٨ ـ جريدة الأهالى ، العدد ١٤٦ السنة السابعة بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٨٤ ص ٧ ، وقد جاء فى مقدمته : على هذه الصفحة تنشر الأهالى وثيقة هامة . . نص منشور سرى وزعه تنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة محددا بعضا من أهدافه . . وكان هذا البيان من نسخة واحدة محفوظة عند خالد محى الدين ، ولم يكن مسموحا بالأطلاع عليها إلا للضباط الذين يتقرر تجنيدهم فى حركة الضباط الأحرار . . وبعد الثورة سلمت هذه النسخة فى مجلس قيادة الثورة للاحتفاظ بها بين وثائقه .

٦٩ ـ مقابلة السيد/خالد محى الدين الأولى بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٥ .

٧٠ ـ مقابلة السيد/زكريا محى الدين الثانية بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٨ .

٧١ ـ حسن العشماوى ، الأخوان والثورة . القاهرة والاسكندرية المكتب المصرى الحديث ، الجزء الأولى ، ١٩٧٧ ، ص ١٤ .

٧٢ ـ المرجع السابق ، ص ٢٢ .

٧٣ ـ المرجع السابق ، ص ١٥ .

٧٤ ـ جمال الشرقاوى ، حريق القاهرة قرار اتهام جديد ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى ١٩٧٦ ، ص ٣١٧ .

٧٥ ـ المرجع السابق . ص ٣٣٧ .

٧٦ ـ جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، مرجع سابق ، ص ص ١١ ، ١٢ .

الفصل الثامن

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
وبداية حكم الصفوة العسكرية

نستطيع أن نقرر منذ البداية ، أن النظام السياسى المصرى ، قد تعرض لتغيرات كبيرة ، نتيجة لتغير البناء السياسى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ويهتم هذا الفصل ، بابراز معالم هذا التغير السياسى ، والذى كان نتيجة لتولى الصفوة العسكرية مقاليد الحكم فى البلاد . هذا الى جانب توضيح المتغيرات التى أدت الى احداث هذا التغير .

وقبل أن نعرض لملامح هذا التغير ، فاننا نستطيع أن نوضح أيضا ، أنه كانت هناك سمة اساسية واتجاه للنظام السياسى فى تلك الفترة ، تمثل فيها تتسم به المؤسسة العسكرية فى كل مجالات عملها ، من اتجاه واضح ، نحو المركزية فى اصدار القرارات العسكرية ، فلا تستطيع وحدة عسكرية معينة ، أن تقوم بعمل معين ، ما لم يصدر اولا الامر بذلك ، من القائد الاعلى للوحدة الكبيرة ، ويتلقاه القائد الاصغر للوحدة المتوسطة ، ثم يبلغه لقائد الوحدة الفرعية المكلفة بالتنفيذ وهكذا . وقد انعكس ذلك النظام ايضا ، على ممارسة العسكريين للسياسة ، ولذلك فلقد تميز النظام السياسى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، باتجاهه الواضح نحو الحكومة المركزية[١] من ناحية ، ثم العمل على تركيز السلطة من ناحية أخرى ومن ثم فقد كان الاتجاه فى

مجال التنظيم السياسى ، الى التنظيمات الاحادية وليس الى تعدد الاحزاب ، فقامت تنظيمات عسكرية ـ مدنية كان أولها قبل انشاء مجلس قيادة الثورة ، مجلس الوصاية ، ثم قام بعد ذلك مجلس قيادة الثورة ، الذى انتهى عمله بقيام دستور ١٩٥٦ ، وكان الى جواره منذ عام ١٩٥٣ تنظيمات سياسية ، وقصد بها ان تكون تنظيمات شعبية مدنية ، لكنها كانت عسكرية لحما ودما ، وذلك مثل هيئة التحرير أولا ثم الاتحاد القومى واخيرا الاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى أنشىء فى عام ١٩٦٢ .

ونعرض لذلك فيما يلى :

أولا : حكم الصفوة العسكرية قبل ظهور مجلس قيادة الثورة :

تمثل هذا الحكم فى ظهور نمطين بنائيين هما مجلس الوصاية ثم الحكومة العسكرية :

١ ـ مجلس الوصاية :

ما ان استقرت الاوضاع بعد قيام الثورة ، حتى ظهر بناء سياسى جديد على مسرح السياسة المصرية ، وهو مجلس الوصاية المؤقت ، الذى تشكل فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ من ثلاثة أعضاء . وذلك لتولى سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة . [٢] .

وهكذا فقد جمع مجلس الوصاية المؤقت ، الذى تولى سلطة الملك ، بين أحد أفراد الاسرة المالكة السابقة على الثورة ـ كخطوة ثانية فى سبيل القضاء عليها تماما بعد طرد الملك ـ كما جمع ايضا بين مؤسسيه أحد أعضاء الصفوة العسكرية ، ممثلا فى رشاد مهنا ، وكذلك أحد عناصر الصفوة المدنية ، وهو الدكتور بهى الدين بركات رئيس البرلمان السابق .

فكان المجلس بذلك بمثابة البوتقة التى انصهرت فيها عناصر الصفوة القائمة وقتها ، وذلك تمهيدا لقيام البناء السياسى الثانى ، الذى سيقتصر بناؤه على الصفوة العسكرية بصفة اساسية ، بعد أن تحين الفرصة للتخلص من الصفوة الحاكمة السابقة ، والصفوة السياسية المدنية

٢ ـ الحكومة العسكرية :

قدمت وزارة على ماهر استقالتها فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفى نفس اليوم ظهرت أول حكومة عسكرية ـ مدنية برئاسة اللواء محمد نجيب ، لاتضم بين وزرائها أحدا من العسكريين . واحتفظ لنفسه بجانب رئاسة الحكومة بوزارة الحربية والبحرية ، وبالقيادة العامة للقوات المسلحة ، ثم شكل وزارته من خمسة عشر وزيرا من المدنيين . ولعل ذلك يعتبر من الوجهة السياسية حكما عسكريا بواجهة مدنية .

لقد كانت هذه الحكومة العسكرية ، بداية الممارسة الحقيقية للصفوة العسكرية فى المجال السياسى ، كما كانت بداية لحدوث تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية جذرية فى المجتمع المصرى كذلك نشير اليها فيما يلى :

١ ـ كان أول عمل لوزارة محمد نجيب ، هو اصدار قانون الاصلاح الزراعى (رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) وقانون تنظيم الاحزاب السياسية (رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢)[٣] . ولقد كان ذلك فى محاولة منها للمزاوجة بين العمل الاجتماعى والعمل السياسى . فقد كان قانون الاصلاح الزراعى يهدف الى تحديد الملكية الزراعية . ونزع ملكية بعض الاراضى ، من كبار الاقطاعيين لتوزيعها على صغار الفلاحين . كما اهتم القانون كذلك بحقوق العامل الزراعى .

ثم جاء قانون تنظيم الاحزاب ، بمجموعة من القواعد الحزبية ، لتسترشد بها الاحزاب فى عملية اعادة تنظيم صفوفها ، بحيث تستطيع المساهمة فى ممارسة العملية السياسية . لكن تنفيذها لهذا القانون جاء شكليا ، فاضطرت الصفوة العسكرية الحاكمة الى حل جميع الاحزاب السياسية .

وفى مجال اهتمام الحكومة العسكرية بتدعيم البناء الاقتصادى ، فقد انشأت فى أكتوبر ١٩٥٢ جهازا اقتصاديا ، وهو المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، بهدف بحث المشروعات الاقتصادية التى من شأنها النهوض بالانتاج القومى فى كافة مظاهرة الزراعية والتجارية والصناعية . وقد تألف من ستة عشر عضوا برئاسة رئيس مجلس الوزراء كذلك فقد لوحظ تمثيل الصفوة العسكرية فى هذا المجلس ـ علاوة على الرئيس ـ حيث ظهر فى تشكيله من العسكريين : قائمقام أركان حرب فتحى رزق ، قائد جناح جمال سالم ، بكباشى اركان حرب سمير حلمى[٤] .

الى جانب هذين النمطين للمارسة العسكرية ـ السياسية (مجلس الوصاية ـ الحكومة العسكرية) فقد كان هناك نمطان آخران وهما ظهور العسكريين فى السلك السياسى والقنصلى ، ثم فى الجهاز البيروقراطى وذلك كما يلى :

فقد كانت بداية اقتحام العسكريين للسلك السياسى والقنصلى ، من رافدين اساسيين سواء من بين اعضاء تنظيم الضباط الاحرار ومجلس قيادة الثورة ، أو من بعض العسكريين من غير اعضاء التنظيم . وذلك كما عين عبد المنعم امين ، سفيرا لمصر فى بلجيكا[٥] .

وتشير بعض الوثائق الى تعيين بعض العسكريين ، فى السلك السياسى والقنصلى[٦] ، وذلك مثلما عين اللواء (أ . ح) محمد ابراهيم سيف الدين ، قائد الفرقة الاولى مشاه فى رفح ، فى ٥ أكتوبر ١٩٥٢ ، مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا من الدرجة الثالثة لدى ملك الاردن . والفريق عزيز على المصرى ، لتولى اعمال المفوضية المصرية فى موسكو (٥ مارس ١٩٥٣) .

أما بالنسبة للجهاز البيروقراطى ، فقد شغل بعض الضباط ـ سواء من التنظيم أو من خارجه ايضا ـ وظائف ادارية هامة ، سواء فى الجهاز البيرواقراطى للدولة ، أو فى المشروعات المؤممة التى ساهمت الدولة فى ادارتها . وذلك مثلما عين اللواء احمد محمد شاكر ، الضابط بوزارة الحربية والبحرية (٢٩ يناير ١٩٥٢ ،) مديرا عاما لمصلحة النقل[٧] ، واللواء سيف اليزل خليفة مديرا عاما (ب) للتغذية بوزارة المعارف العمومية . كذلك فقد كان احد الضباط الاحرار وهو الصاغ صلاح هدايت عضوا باحدى ادارات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى[٨] .

كما شغل عدد من كبار الضباط السابقين بالقوات المسلحة بعض الوظائف الادارية بالجهاز البيروقراطى وذلك مثلما عين اللواء السيد محمد مدير سلاح الصيانة بوزارة الحربية سابقا ، مفتشا عاما لوزارة التجارة والصناعة بدرجة مدير عام (ب) (يوليو ١٩٥٣) . وكذلك اللواء توفيق مجاهد رضوان . من ادراة التجنيد بوزارة الحربية سابقا ، الذى عين مفتشا عاما بالديوان العام بوزارة الزراعة بدرجة مدير عام (ب) .

ثانيا : الممارسات السياسية بعد انشاء مجلس قيادة الثورة :

كان مجلس قيادة الثورة بمثابة التنظيم المعلن للصفوة العسكرية المصرية ، الذى خلف التنظيم السرى وهو تنظيم الضباط الاحرار ، وهو الذى مارس العسكريون من خلاله الحكم . ولاهمية هذا التنظيم فاننا نعرض له بالتحليل موضحين أولا :

البناء التنظيمى لمجلس قيادة الثورة :

كما ذكرنا قبل ذلك ، فقد كان الجهاز العسكرى الحاكم بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، هو لجنة قيادة التنظيم ، التى تشكلت منذ البداية من الخلية الأولى التى كانت تضم خمسة ضباط ، ثم انضم اليها بعد ذلك اربعة فاصبح عددها تسعة ضباط وهم :

جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، حسن ابراهيم ، خالد محى الدين ، عبد اللطيف البغدادى ، جمال سالم ، صلاح سالم ، أنور السادات .

وقد كانت هذه اللجنة هى التى تحكم وتسيطر على بناء القوة ، الى أن ظهرت الى العلانية شيئا فشيئا ، كما كانت تدعم تنظيمها العسكرى ، فبعد أن كانت تضم تسعة أعضاء فقط ، فقد انضم اليها بعد قيام الثورة اربعة اعضاء وهم : زكريا محى الدين ، حسين الشافعى ، عبد المنعم أمين ، يوسف صديق . فأصبح عددها ثلاثة عشر عضوا ، بالاضافة الى محمد نجيب ، فيصبح عددها أربعة عشر عضوا .

أما العدد الحقيقى لمجلس قيادة الثورة - باستثناء محمد نجيب — فلم يكن ثلاثة عشر عضوا ، فقد استبعد يوم التشكيل عضوين وهما عبد المنعم امين ويوسف صديق ، فأصبح بالتالى عدد اعضاء مجلس قيادة الثورة هو أحد عشر عضوا(٩) ، ولم يأخذ هذا المجلس صفته الشرعية ، الا بعد اعلانه بقرار جمهورى فى مارس ١٩٥٣(١٠) واستمر حتى يونيه ١٩٥٦ موعد الاستفتاء على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية .

ولعلنا نستطيع ان نقف على الخلفية العسكرية والاجتماعية والسياسية لاعضاء مجلس قيادة الثورة من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٧)

الخلفية العسكرية والأجتماعية ـ السياسية لأعضاء مجلس قيادة الثورة

الخلفية العسكرية								الخلفية الاجتماعية				الخلفية السياسية		
الرتبة	العدد	سنة التخرج من الحربية	العدد	سنة التخرج من الأركان*	العدد	نوعالسلاح	العدد	سنة الميلاد	العدد	محل الميلاد	العدد	الحزب**	العدد	ملاحظات
صاغ	٤	١٩٣٨	٨	١٩٤٨	٥	المشاه	٤	١٩١٧	٢	الوجه القبلى	١	الأخوان المسلمون	٤	* لم يتخرج من كلية
قائد جناح	٢	١٩٣٩	٢	١٩٤٩	١	القوات الجوية	٣	١٩١٨	٥	الوجه البحرى	٨	مصر الفتاة	٢	القادة والاركان سوى ثمانية
قائد اسراب	١	١٩٤٠	١	١٩٥٠	١	الفرسان	٢	١٩١٩	١	السودان	٢	الحزب الشيوعى	١	** ينتمى بعضهم لأكثر
بكباشى	٤			١٩٥٣	١	المدفعية	١	١٩٢٠	١			الضباط الأحرار	١	من حزب
						رئاسة الأركان	١	١٩٢١				حزب الوفد	١	سياسى
								١٩٢٢	١			الحزب الأشتراكى المصرى	١	
												لا يوجد	٣	
المجموع	١١	المجموع	١١	المجموع	٨	المجموع	١١	المجموع	١١	المجموع	١١	المجموع	١٢	

ثم تخرج اثنان منهم (بنسبة ٣ر١٨) فى عام ١٩٤٠ ، وكانت ما تزال الحرب العالمية فى أوجها ، فكان ذلك ميدانا خصبا لطموحاتهم العسكرية ، مع أن بعضهم قد رحل الى منقباد فى صعيد مصر بعيدا عن القاهرة ، للاشتراك فى أحد المناورات الحربية ، ولكن ذلك لم يثن الكثيرين عن اشباع شهيتهم العسكرية ـ السياسية . وذلك كما فعل السادات مثلا فى اشتراكه فى محاولة عزيز المصرى رئيس أركان الجيش المصرى للاتصال بقوات النازى فى الصحراء الغربية فى عام ١٩٤١[١١] . وكما يروى عبد اللطيف البغدادى من أن « تنظيم الطيران بدأ سنة ١٩٤٠ بعد الحرب ودخول الطليان مصر ومهاجمة الانجليز . . فكرنا يبقى لينا دور . . فكرنا ناخذ موقف فى مساندة الالمان ضد المحتل الموجود فى بلدنا ـ وقتها كان الفكر السياسى محدود بالنسبة للنازية ، فلم تكن صورتها قد وضحت وبدأنا فى تكوين نظام الخلايـا من خمس ضباط : وجيه أباظة وأحمد سعودى وحسن عزت وانور السادات الذى كان قريب حسن عزت من ناحية المصاهرة »[١٢]

أما لماذا نشأت التنظيمات السرية أولا فى سلاح الطيران ؟ فيجيب تعبد للطيف البغدادى على ذلك قائلا « أحنا كطيارين عندنا ميزة اثناء الطيران وهى اننا نستطيع أن نستكشف مواقع القوات المحتلة ومعسكراتهم وبالفعل كنا نأخذ صورا لها وعملنا دوسيه جمعنا فيه هذه الصور »[١٣] .

فالعامل التكنيكى له دوره ايضا هنا ، فليس نوع السلاح فقط وانما الاستخدام الجيد لذلك السلاح ، وكما استطاع الطيارون المصريون اعضاء التنظيم السرى من استخدام طلعاتهم التدريبية أو مناوراتهم اليومية كأداة لجمع المعلومات عن العدو وعن اماكن تجمعاته ومعسكراته ، فقد سهل لهم ذلك ممارستهم لدورهم السياسى ومن اتساع هذا الدور ايضا . حيث يضيف البغدادى « ولذلك فقد نما التنظيم منذ فبراير ١٩٤٢ ، وفكرنا فى عمل الاتصال بالالمان ، وبالفعل حصل اتصال عن طريق الجاسوس الالمانى قام به حسن عزت . وتعاون أنور السادات وحسن عزت ، فى اتمام هذا الاتصال » .

أما الجانب الثالث من الخلفية العسكرية ، فيوضح أن ثمانية منهم قـد تلقوا تعليما عسكريا متقدما فى كلية القادة والاركان (أى بنسبة ٧ر٧٢ ٪) ، تخرج خمسة

منهم فى عام ١٩٤٨ ، وكأنهم كانوا يعدون انفسهم للاشتراك فى حرب فلسطين ، بعد هذه الدراسات العسكرية المتقدمة ، التى كان من الممكن أن تكون ميدانا خصبا لتجريب ثقافتهم العسكرية النظرية ، التى درسوها فى كلية القادة والأركان ، لكن قيادة الجيش المصرى وقتها لم تكن على مستوى المسئولية العسكرية . وذلك كما يوضح زكريا محى الدين « دخلت كلية أركان حرب سنة ٤٦ وحتى سنة ٤٨ حرب فلسطين . وكلية اركان حرب الدراسة بها سنتين ، لكن اختصروا منها حوالى ٣ شهور تقريبا ، لان الجيش دخل حرب فلسطين فى ١٤ مايو ١٩٤٨ فأوقفت الدراسة وتخرجنا من الكلية بسرعة للحاق بالوحدات المتقدمة فى فلسطين . وألحقت بالكتيبة الأولى التى كانت تعتبر رأس الحربة فى القول المتحرك فى اتجاه الشمال . وكان لحرب فلسطين رد فعل على شعورنا نتيجة الاهمال الشنيع فى الاعداد لهذه الحملة ، وعدم فهم الموقف العالمى والسياسى والعسكرى ، ولذلك طبعا هذه الحملة العسكرية أصيبت بانتكاسات كثيرة جدا اثرت على نفسيتنا . فكرنا ان السبب هو نظام الحكم فى مصر[١٤] » . ثم تخرج الثلاثة الباقون فى الأعوام التالية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ .

ويوضح الجانب الرابع والاخير من الخلفية العسكرية لضباط مجلس قيادة الثورة ، نوع السلاح لهؤلاء الضباط ، وقد استأثر سلاح المشاه بأعلى نسبة (٣٦ر٤ ٪) حيث كان هناك ٤ ضباط من سلاح المشاة ، يليه سلاح الطيران بنسبة (٢٧ر٤ ٪) الذى مثله ٣ ضباط . ثم جاء بعد ذلك سلاح الفرسان بنسبة (١٨ر٢ ٪) ومثله ضابطان ، ثم كل من المدفعية ورئاسة الاركان بنسبة (٩ ٪) ويمثلها ضابط واحد لكل منها .

وقد كانت هناك علاقة بين نوع السلاح وتوزيع بناء القوة . وكما استأثر سلاح المشاه بأعلى نسبة وهى (٣٦ر٤٠ ٪) من مجموع ضباط مجلس قيادة الثورة ، فقد كان اتخاذ القرار بالتالى بين هذه المجموعة من سلاح المشاة ، فظل جمال عبد الناصر هو المسيطر رسميا على بناء القوة (برغم اعلان محمد نجيب بعد قيام الثورة قائدا لها ، فقد كان من سلاح المشاة أيضا) ، وبقى كذلك إلى أن أبعد نجيب فى عام ١٩٥٤ ، وكان جمال عبد الناصر هو القائد الحقيقى لمجلس قيادة الثورة ، كما كان الرئيس

المنتخب لتنظيم الضباط الاحرار ورئيس لجنة قيادة التنظيم ، كذلك عين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للجيش ورقى الى رتبة اللواء ، ثم عين زكريا محى الدين وزيرا للداخلية خلفا لجمال عبد الذى صعد إلى منصب رئيس الوزراء .

وقد كانت الخلفية الاجتماعية فى جانبها الأول ــ وهو أعمار الضباط الاحرار ــ تبين أنهم كانوا جميعا من شباب الضباط فقد ولد خمسة منهم فى عام ١٩١٨ ، واثنان فى عام ١٩١٧ ، أما الأربعة الباقون فقد ولدو فيما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٢ ، ومعنى ذلك أن أعمارهم جميعا كانت تتراوح فى عام ١٩٥٢ ، بين خمسة وعشرين عاما وثلاثين عاما ، وقد انعكس ذلك بدوره على اعمالهم السياسية التى اتسمت بطموح الشباب ، والبعد عن تقليدية كبار السن المحافظة فاتجهت هذه الصفوة الشبابية الى اقصاء كبار السن وانتشر الشباب من الضباط فى جميع مجالات العمل السياسى ، التى أرادوا لها نموا سريعا وتغيرا سريعا ، وقد كان لذلك بالطبع آثاره الايجابية ، التى لم تسلم بعد مظاهرها من النتائج السلبية .

وكما قسمت الجغرافيا السياسية مصر الى اقليمين جغرافيين سياسيين وهما مصر والسودان ، فقد كان ذلك ممثلا ايضا فى تنظيم مجلس قيادة الثورة ، حيث كان هناك تسعة ينتمون الى مصر من حيث المولد ، واثنان من المصريين ينتمون الى السودان من حيث المولد ايضا . وكما تنقسم مصر الى اقليمين جغرافيين ايضا وهما مصر العليا (الصعيد) ومصر السفلى (الدلتا) وهى المنطقة الاقرب الى العاصمة والتى تمثل المركز بالنسبة للدائرة السياسية ، فقد كان هناك واحد فقط من الصعيد ، بينما كان هناك ثمانية من الدلتا أو الوجه البحرى ، كان للدقهلية النصيب الأكبر (ثلاثة) ، ولكل من الاسكندرية والقليوبية اثنان ، وواحد من الغربية .

أما عن الخلفية السياسية ، فكما ذكر خالد محى الدين « فان ميزة تنظيم الضباط الاحرار (وينطبق ذلك بالتالى على مجلس قيادة الثورة) انه كان يمثل معظم روافد الفكر المصرى ، فكان هناك الماركسى والليبرالى الاسلامى ، والوطنى العادى والوطنى المتطرف ، المؤمن بالبرلمان والغير مؤمن ، لقد كان الهدف هو انقاذ مصر وتحقيق استقلال مصر(١٥) » .

ولعل ذلك يبدو واضحا فى الخلفية السياسية لضباط مجلس قيادة الثورة ، باستثناء ثلاثة منهم وهم عبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم وحسين الشافعى فلم تكن انتماءاتهم السياسية معروفة بدقة ـ فقد كان انتماء الضباط الاحرار لعدد من الاحزاب أو الجماعات السياسية ، وكان منهم من ينتمى لاكثر من جماعة أو حزب سياسى مثل جمال عبد الناصر الذى كان منتميا لحزب الوفد وجماعة الاخوان المسلمين ، وأنور السادات الذى كان منتميا لمصر الفتاة والاخوان المسلمين . كما نجد منهم من كان منتميا لجماعة الاخوان المسلمين فقط ، مثل عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين ، وكما كان هناك خالد محيى الدين الذى كان منتيميا للحزب الشيوعى . وزكريا محى الدين الذى لم يكن انتماؤه الا للضباط الاحرار فقط . ولعل فى ذلك ما يجعل لهم خلفية سياسية تمكنهم من ممارسة العمل السياسى .

ثالثا : مراحل حكم الصفوة العسكرية :

امتد حكم الصفوة العسكرية وهيمنتها على البناء السياسى المصرى ، منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وما زال مستمرا حتى الآن ـ ١٩٨٩ ـ ولا شك ان نظاما سياسيا ــ عسكريا قد استمر فى الحكم طوال هذه الاعوام السبعة والثلاثين ، لجدير بأن يحقق الكثير والكثير . . ولو لم يكن نظاما قويا لما استطاع البقاء طوال هذه الفترة . وان كان يحلو للبعض أن يصفه بانه انقلاب فلا بأس ، الا أنه مع ذلك يبدو انقلابا من نوع فريد ، فهو يختلف عن كل الانقلابات التى حدثت فى المنطقة العربية على وجه الخصوص ، سواء فى العراق أو فى سوريا . فقد أسس لفترة طويلة حكومة مستقرة لا تقارن فى العصر الحديث للشرق الاوسط ، وفى كافة انحاء العالم ، وعلى عكس حكومات الضباط السابقة فى العراق وسوريا ، فقد حقق النظام المصرى الحديث تغيرا إجتماعيا دائما وأرسى مكانة مصر فى الشرق الأوسط ، بل وفى العالم ايضا ، وذلك ما يرتفع به الى منزلة الثورة ، التى كانت ظاهرة جديدة سواء من حيث الاستعدادات التى قام بها ، أو الانجازات التى حققها ، أو طبيعة الرجال الذين نفذوه . ولاغراض التحليل فاننا نستطيع أن نعرض لمراحل الحكم هذه من خلال اربعة مراحل كما يلى :

المرحلة الاولى (١٩٥٣ ــ ١٩٥٧) المرحلة الثانية (١٩٥٨ ــ ١٩٦١)
المرحلة الثالثة (١٩٦٢ - ١٩٧٠) المرحلة الرابعة (١٩٧٠ ــ ١٩٨٠)

ونعرض لكل منها فيما يلى :

المرحلة الاولى (١٩٥٣ - ١٩٥٧) الهيمنة العسكرية :

لهذه المرحلة من مراحل الحكم العسكرى اهميتها ، فقد ظهرت ممارسة العسكريين للحكم فى هذه المرحلة فى معظم عناصر البناء السياسى أو كلها تقريبا . ولذلك فانها ستأخذ نصيبا أكبر من الدراسة والتحليل . ولقد تمثل فى هذه المرحلة الاتجاه الواضح نحو الحكومة المركزية وتركيز السلطة - الذى اشرنا اليه قبل ذلك - وليس أدل على ذلك أكثر من تولى مجلس الوزراء القيام بمهام السلطتين التنفيذية والتشريعية معا . كما ظهر لاول مرة على المستوى الرسمى ، ذكر اسم تنظيم مجلس قيادة الثورة مع بداية عام ١٩٥٣ ، من خلال الاعلان الدستورى لقائد الثورة ونعرض لخصائص هذه المرحلة فيما يلى :

١ ــ الصفوة العسكرية تجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية :

وهنا نجد تحولا فى عناصر البناء السياسى ، ظهر من خلال تغير الاداة السياسية ، فلم تعد سرية كما كانت تتمثل فى المنشورات السرية لتنظيم الضباط الاحرار . وانما أصبحت هنا بعد قيام الثورة ، ونجاحها واستيلائها على البناء السياسى ، أداة علنية وهى « الاعلان الدستورى[١٦] » وذلك مثل الاعلان الدستورى الذى وجهه القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش الى الشعب المصرى ، وهو الذى ظهرت فيه أول اشارة رسمية للبناء السياسى من ناحية . والنظام السياسى من ناحية أخرى ، حيث جاء فى الاعلان « يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة اعمال السيادة العليا » ، ثم يضيف الاعلان اختصاص آخر لمجلس الوزراء ، وهو السلطة التنفيذية التى يراقب البرلمان عملها ، حيث يضع فى يده ايضا مقاليد السلطة التشريعية التى هى من اختصاص البرلمان ، حيث نص على أن يتولى مجلس الوزراء سلطته التشريعية ، ثم يكمل صورة البناء السياسى فى النهاية « يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، مؤتمر ينظر فى السياسة العامة للدولة » .

وهكذا فقد تشكل البناء السياسى ـ العسكرى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى عامها الثانى على قيامها ، وعامها الاول فى حكمها كما يلى :

أ ــ قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة ، وهو الذى يتولى اعمال السيادة العليا . وبذلك فقد كان بذلك أول اعلان رسمى ، لبداية استئثار الصفوة العسكرية المصرية ، بمقاليد الحكم فى البلاد ، والهيمنة على سائر عناصر البناء السياسى .

ب ــ مجلس الوزراء ، الذى لم يكن من حقه ممارسة السلطة التنفيذية فقط ، وهى واجبة الاساس ، بل اضيفت الى جانبها ايضا السلطة التشريعية .

ج ــ المؤتمر المشترك ، وهو البناء السياسى المتميز لهذه المرحلة المبكرة من استيلاء الصفوة العسكرية على الحكم وممارسة المهام السياسية . والذى تألف من مجلس قيادة الثورة ، وهو بناء عسكرى خالص ، ومجلس الوزراء ، وهو بناء سياسى مدنى بقيادة عسكرية وذلك بهدف مناقشة السياسة العامة للدولة . ولعل هذا البناء السياسى العسكرى ـ المدنى ، يمثل مرحلة هامة من مراحل العلاقات العسكرية ـ المدنية منذ بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والذى كان من الممكن لو اتيحت له الفرصة فى الاستمرار والبقاء ، أن يؤدى الى تدعيم أكثر للعملية السياسية وللبناء السياسى عموما .

وتضيف قراءة وثائق هذه المرحلة من تاريخ الصفوة العسكرية المصرية ، وجها آخر لممارسة العسكريين للسياسة ، ليس فى مصر فقط وانما فى السودان ايضا . حيث عين كل من قائد اللواء الجوى (مؤقت) حسين ذو الفقار صبرى ، وسير لورانس جرافتى سميث ، عضوين أصليين بلجنة الحاكم العام للسودان(١٧) .

٢ ــ الصفوة العسكرية وتغيير نظام الحكم :

خطت الصفوة العسكرية خطوة أكثر تقدما ، على طريق تغيير البناء السياسى ، عندما أعلن بيان مجلس قيادة الثورة(١٨) ، بعض القرارات المصيرية ، التى غيرت معالم البناء السياسى لمصر بكامله منذ ذلك التاريخ (١٩٥٣) وحتى الآن ، وهو التى جاء فى مقدمتها :

أ ــ الغاء النظام الملكى وحكم اسرة محمد على .

ب ــ اعلان الجمهورية وتولى الرئيس اللواء اركان الحرب محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية ، مع احتفاظه بسلطاته الحالية ، فى ظل الدستور المؤقت .

ولم يوقع على البيان محمد نجيب وحده بوصفه رئيسا لمجلس قيادة الثورة ، بل وقع البيان معه جميع اعضاء مجلس قيادة الثورة ، وظهر تشكيل المجلس كاملا لاول مرة من خلال هذه الوثيقة .

وبعد أن أعلنت الصفوة العسكرية قيام الجمهورية ، وتوليها قيادة النظام الجديد ، وفى يوم اعلان الجمهورية ، كان الامر الجمهورى رقم (١) يتضمن مرسوما بتعديل تأليف الوزارة ، ليدعم وصول الصفوة العسكرية الى قمة البناء السياسى للدولة . وتضمن هذا التعديل[١٩] :

أ ــ تعيين الصاغ أ . ح محمد عبد الحكيم على عامر قائدا عاما للقوات المسلحة ومنحه رتبة اللواء .

ب ــ قبول استقالة اربعة من الوزراء المدنيين بالوزارة ، وحل ثلاثة من العسكريين محلهم .

ج ــ تعيين البكباشى أ . ح جمال عبد الناصر حسين نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية (وكان يتولاها من المدنيين سليمان حافظ) .

د ــ تعيين قائد الجناح عبد اللطيف محمود البغدادى وزيرا للحربية والبحرية .

هـ ــ تعيين الصاغ أ . ح صلاح الدين مصطفى سالم وزيرا للارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان .

ثم تواصل الصفوة العسكرية تدعيم سيطرتها على البناء السياسى فيصدر أمر من قائد ثورة الجيش بتعيين وزيرين من العسكريين فى الحكومة وهما : قائد الجناح جمال سالم وزيرا للمواصلات ، والبكباشى أ . ح زكريا محى الدين وزيرا للداخلية[٢٠] .

وبتعيين كمال الدين حسين فى يناير ١٩٥٤ وزيرا للشئون الاجتماعية ، أصبح ستة من ضباط مجلس قيادة الثورة فى الوزارة وهم : جمال عبد الناصر ، جمال سالم ، عبد اللطيف البغدادى ، صلاح سالم ، زكريا محى الدين ، كمال الدين حسين .

وبذلك تكون الصفوة العسكرية قد سيطرت على رئاسة مجلس الوزراء ثم وزارات الحربية والمواصلات والأرشاد القومى والداخلية والشئون الاجتماعية . وعلى الرغم من وجود الصفوة المدنية فى وزارة الخارجية فقد دعمت الصفوة العسكرية وجوده فى وزارة الخارجية ، بتعيين بعض الوزراء المفوضين من العسكريين ـ كما ذكرنا قبل ذلك ـ من ناحية ، ثم بتعيين عسكريين بمقر الوزارة من ناحية أخرى ، وذلك عندما عين البكباشى أ . ح محمود رياض مديرا لادارة شئون فلسطين[٢١] ، ثم ما لبث أن عين مستشارا بوزارة الخارجية[٢٢] .

٣ ـ الصفوة العسكرية والاحزاب السياسية وجماعات المصالح :

ضمن مظاهر التغير فى البناء السياسى الذى استحدثته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كانت هناك بعض مظاهر التغير فى النظام الحزبى وجماعات المصالح وهى التى نستطيع ان نجملها فى مظهرين اساسيين :

الاول : هو القضاء على النظام الحزبى القديم ، مع استثناء بعض جماعات المصالح .

والثانى : اقامة نظام حزبى حديث ، يرتكز على نظام الحزب الواحد .

وبالنسبة للمظهر الاول ـ وهو القضاء على النظام الحزبى القديم ـ فقد كان أحد عوامل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهو القضاء على النظام الحزبى الذى لم يستطع طوال فترة نضاله ، وبالتحديد خلال ثورة ١٩١٩ ، أن يحقق ما تصبوا اليه الجماهير من آمال ، بل كان دائما عاملا من عوامل افساد الحياة السياسية ، ولذلك فلقد كانت أول قوانين الثورة السياسية ، قانون تنظيم الاحزاب السياسية ـ الذى أشرنا اليه قبل ذلك ـ ذلك لانها لم تشأ أن تقضى عليها منذ البداية ، بل حاولت اصلاحها أولا ، ربما يجدى معها الاصلاح ، وكان ذلك فى عام الثورة الاول . وفى العام الثانى للثورة ، كان حل الاحزاب السياسية ، واقامة فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ، تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ، وذلك حتى يمكن اقامة حكم ديموقراطى دستورى سليم[٢٣] .

أما بالنسبة لجماعات المصالح ، فقد كانت جماعة الاخوان المسلمين من أهم وأقوى جماعات المصالح الموجودة فى ذلك الوقت . ولذلك فلقد طبق قانون حل الاحزاب ، على جميع الاحزاب ، ولم يطبق على جماعة الاخوان المسلمين ، وقد كان استثناؤ ها من قانون حل الاحزاب ، لانه كان هناك عدد من الضباط الاحرار ، إما أعضاء فى هذه الجماعة ، واما على علاقة وثيقة بها .

ننتقل بعد ذلك الى المظهر الثانى وهو اقامة نظام حزبى حديث يرتكز على نظام الحزب الواحد ـ وذلك تمشيا مع الاستراتيجية السياسية التى تقوم على مركزية السلطة ـ وقد تمثل ذلك فى انشاء اول نظام سياسى حرصت فيه الثورة على تجنب استعمال كلمة حزب وسمى لذلك : هيئة التحرير :

فقد كان على الصفوة العسكرية وقد الغت نظام الاحزاب القديم ، أن تنشىء نظاما حزبيا حديثا ، ليملأ ما تركته الاحزاب السياسية القديمة من فراغ سياسى . وأعلنت فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ قيام هيئة التحرير . وهكذا فقد بدأت هذه الهيئة السياسية كتنظيم سياسى فوقى ، لم ينبع من خلال الجماهير وقياداتها المدنية ، بل أعلنته الصفوة العسكرية وادارته فى نفس الوقت ، وذلك عندما اصبح جمال عبد الناصر أمينه العام .

ثم صدر بيان هيئة التحرير الذى يوضح طبيعة الهيئة واهدافها ، معلنا انها ليست حزبا ينتفع به مجموعة من الافراد دون غيرهم ، وانها ليست جمعية للاصلاح الاجتماعى أو النهوض بأحد جوانب الحياة المصرية ، كما أنها ليست ناديا رياضيا يشجعه الرياضيون دون غيرهم ، بل هى مصر كلها منظمة فى هيئة واسعة ، متشعبة الجوانب متعددة النشاط ، ولأى مصرى مهما كانت نزعاته وميوله ، حق العمل والخدمة والانتاج فى هذه الهيئة[٢٤] .

وهكذا فقد بدأت هيئة التحرير فى مصر ، لكى تمنح المصريين حقهم فى المشاركة فى ادارة بلادهم ، كما أصبحت هذه الهيئة وكأنها منبع السلطة الشرعية ، والممثلة للارادة الشعبية ، والمعبرة كذلك عن القاعدة الشعبية فى مختلف مواقعها ، سواء فى القرية أو المركز أو المحافظة ، حتى تصل الى مستوى الجمهورية[٢٥] .

وأما عن اهداف الهيئة فقد شملت اهدافا قومية وداخلية وخارجية يأتى فى مقدمتها جلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل ، وتقرير المصير للسودان . ثم تحقيق المصالح والرغبات للشعب المصرى ، واقامة مجتمع آمن وتوجيه النظام الاقتصادى بما يحقق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الثروة ، وكفالة الحقوق والحريات الاساسية ، ثم دعم الصلات مع الشعوب العربية وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية والتمسك بمبادىء ميثاق الامم المتحدة .

وقد روعى فى البناء التنظيمى للهيئة ، ان يغطى كل مناطق الدولة الادارية ، فى نظام ييسر لها مزاولتها لتحقيق اهدافها . وشمل البناء التنظيمى ثلاثة اقسام رئيسية تختص بالعضوية ثم الجمعيات العمومية واخيرا مجالس الادارة .

هيئة التحرير بين الواقع الاجتماعى والانجاز السياسى :

لم يكن الواقع الاجتماعى لمصر قبل الثورة ـ والذى امتد تأثيره على المجتمع حتى بعد قيامها ــ أن يسمح لهذا التنظيم الوليد أن يحقق اهدافه . فقد كان هناك نظام حزبى متصارع ، ونظام اقطاعى يمثله كبار ملاك الأرض الزراعية . ولم تستطع هذه القوة الناشئة ـ هيئة التحرير ــ أن تقاوم تأثير القوى القديمة المتمرسة فى العمل السياسى من ناحية ، واستغلال فئات الشعب المظلومة من ناحية أخرى . ولذلك فلم يؤت التنظيم السياسى الجديد ثماره السياسية المرجوة ، لانه لم يكن سوى التجربة السياسية الاولى ، لثورة وليدة قادتها صفوة عسكرية من صغار ضباط الجيش ، تنقصهم بالتالى الخبرة السياسية الواسعة ، والممارسة الفعلية الطويلة .

ومع ذلك فقد استطاع هذا التنظيم السياسى الجديد ، أن يحقق استقرارا سياسيا ـ ولو أنه كان جزئيا ـ وأن يضع أولى الخطوات نحو الممارسة السياسية الشعبية . كما استطاع أن يحقق كثيرا من أهدافه

وبالنسبة للاهداف القومية فقد تحقق الهدف الأول وهو جلاء القوات الاجنبية ، عن طريق مفاوضات الجلاء التى بدأت فى ٢٧ ابريل ١٩٥٣ بقيادة الصفوة العسكرية ـ المدنية ، وانتهت بالتوقيع النهائى على الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ . وتم تنفيذ الاتفاقية بالفعل ، وجلاء الانجليز عن المواقع التى كانوا يحتلونها

فى المواعيد المحددة بالاتفاقية ، وكان آخر موقع تسلمه الجيش المصرى فى ١٣ يونيه ١٩٥٦(٢٦) .

وهكذا فقد استطاعت الصفوة العسكرية المصرية المعاصرة ، أن تحقق الجلاء بالمفاوضات فى عام ١٩٥٦ ، ولم تستطع الصفوة المدنية منذ ثورة ١٩١٩ وما بعدها . ان تحققه على الرغم من تشكيل هيئة خاصة للمفاوضات وهى هيئة الوفد التى تزعمها فى البداية سعد زغلول ، وقد كان ذلك لسببين اساسيين :

الاول : ان مفاوضات الصفوة العسكرية تمت فى مصر وليس فى بريطانيا أو فى أى بلد آخر ، كما كانت تجرى قبل ذلك كل المفاوضات السابقة ، وبذلك تأكد لها الطابع القومى بمختلف مظاهره من ناحية ، كما اتيحت لها فرصة حرية اتخاذ القرار والعمل بطريقة افضل .

أما السبب الثانى ، فيتمثل فى اقتران هذه المفاوضات بالمقاومة المسلحة فى القناة ، والتى دعمتها الصفوة العسكرية الحاكمة ، لدرجة أن بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة ، كانوا يقودون هذه العمليات المسلحة ، وهو ما لم يكن متاحا للصفوة المدنية من قبل .

كذلك فقد تحقق الهدف القومى الثانى ، وهو تمكين السودان من تقرير مصيره ، وكانت تلك أولى صور التفاعلات الافقية للصفوة العسكرية المصرية . وقد تم ذلك من خلال اتفاق السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير .

وكان الدستور فى مقدمة الاهداف الداخلية التى تحققت ، وذلك باعلان دستور فترة الانتقال فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، الذى جعل الامه مصدر السلطات ، وساوى بين المصريين امام القانون وضمن حرية الرأى وحق الملكية وحرية العقيدة .

كذلك فقد تحققت الاهداف الخارجية التى كان فى مقدمتها ، دعم العلاقات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال معها ، وقد اتخذت صورا متعددة كما يلى(٢٧) :

(١) المؤتمرات العسكرية : وهى التى بدأت فى القاهرة ، فى ٢٦ اغسطس ١٩٥٣ .

(٢) الاتصال بالحكومات العربية مباشرة : وقد بدأت بالاتصال بالرياض فى يونيه ١٩٥٤ ، ثم لبنان واليمن والعراق والاردن فى سبتمبر ١٩٥٤ .

(٣) عقد اتفاقات عسكرية ثنائية : وهى التى بدأت بالاتفاق الثنائى بين مصر وسوريا والذى وقع فى دمشق فى ٢٠ اكتوبر ١٩٥٥ ، وكان ذلك أول عقد يعقد بين مصر وحكومة عربية . ثم الاتفاق الثنائى بين مصر والسعودية فى ٢٧ اكتوبر ١٩٥٥ .

(٤) مؤتمرات واجتماعات : وكان اولها ما تم بين شكرى القوتلى والملك سعود وجمال عبد الناصر فى الفترة من ٦ إلى ١١ مارس ١٩٥٦ .

(٥) الاتفاقات العسكرية الثلاثية : وقد كان من بينها الاتفاق العسكرى الثلاثى بين مصر والسعودية واليمن فى ابريل ١٩٥٦ . وفى اكتوبر من نفس العام كان الاتفاق الثلاثى بين مصر وسوريا والاردن .

(٦) اتفاقية التضامن العربى بين مصر وسوريا والسعودية والاردن : وهى التى وقعت فى ١٩ يناير ١٩٥٧ وهى التى التزمت فيها حكومات سوريا والسعودية ومصر ، بالاشتراك فى تكاليف الالتزامات التى تقع على عاتق حكومة الاردن ، بمبلغ اجمالى قدره اثنا عشر مليونا ونصف مليون ، من الجنيهات المصرية سنويا أو ما يعادلها ، ويطلق عليها تعبير « الالتزامات العربية » .

٤ ـ الصفوة العسكرية والسلطة القضائية :

امتدت ممارسات الصفوة العسكرية المصرية المعاصرة ، الى السلطة القضائية ايضا حيث لجأت الى تكوين المحاكم الخاصة ، ونصب العسكريون من انفسهم قضاة ، يحاكمون من تصدوا لهم بالمقاومة والاعتداء ، حماية للثورة والمجتمع .

وقد اتخذت الممارسات القضائية للصفوة العسكرية الحاكمة صورا متعددة ، بدأت بمحكمة صغيرة اثر حادث كفر الدوار ، ثم محاكمات مجلس قيادة الثورة ، ثم محكمة الغدر ، وأخيرا محكمة الثورة .

وهكذا فقد كانت اول محكمة عسكرية نتيجة لحادث كفر الدوار ، بعد نحو ثلاثة أسابيع من قيام الثورة ، حيث تظاهر العمال مطالبين بزيادة اجورهم فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ ، وتطورت الاحداث واستدعيت بعض القوات من

اسكندرية ، ثم قبض على مائتى عامل[٢٨] ونتيجة لهذه الاحداث شكلت محكمة عسكرية صغيرة برئاسة عبد المنعم أمين ـ وهو أحد قادة الضباط الاحرار ـ فى ١٨ اغسطس ، واعدم اثنان من بين ثلاثين عاملا حكم على ستة عشر منهم .

ثم انتقلت ممارسة العسكريين للقضاء ، من أحد اعضاء مجلس قيادة الثورة ـ وهو عبد المنعم امين فى محكمة كفر الدوار ـ الى المجلس بكامله هذه المرة ، وذلك فى محاكمات مجلس قيادة الثورة ، وهى المحاكمات التى سبقت تأليف محكمة الثورة ، والتى تشكلت فى يناير ومارس ١٩٥٣ . وقد تناولت اعمالها محاكمة الدمنهورى فى يناير ١٩٥٣ . ثم محاكمة رشاد مهنا وآخرين فى مارس ١٩٥٣ ، بتهمة تدبير مؤامرة لاحداث فتنة بين افراد القوات المسلحة ، والاستيلاء على قيادة الجيش ويذكر عبد اللطيف البغدادى ، ان رشاد مهنا ، عندما كان وصيا على العرش كان هو المسيطر والمهيمن عليه ، واساء استخدام سلطاته ، وكان دائما يتعالى على الرؤساء ، حتى محمد نجيب لم يكن يحترمه[٢٩] .

أما الصورة الثالثة ، فهى محكمة الثورة التى تشكلت بكاملها من بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ ، وكانت تضم فى تشكيلها[٣٠] :

قائد جناح عبد اللطيف البغدادى	عضو مجلس قيادة الثورة رئيسا
البكباشى انور السادات	عضو مجلس قيادة الثورة عضوا
قائد الاسراب حسن ابراهيم	عضو مجلس قيادة الثورة

وذلك للنظر فى الافعال التى تعتبر خيانة للوطن ، أو ضد سلامته فى الداخل والخارج ، والافعال التى تعتبر موجهة ضد نظام الحكم ، أو الاسس التى قامت عليها الثورة ، والافعال التى ساعدت على افساد الحكم وتمكين الاستعمار بالبلاد .

ويشير عبد اللطيف البغدادى الى أن محكمة الثورة « قد ظهرت عندما بدأت الاحزاب تعمل ضد الثورة ، وكان الهدف هو كشف دورهم فى التعاون مع الاستعمار ، وكنت ارأسها ومعى حسن ابراهيم وانور السادات » .

ثم يضيف « فى بداية الثورة كان ما زال هناك صراع الاحزاب . . وبدأت تنتشر الشائعات . . وأصبحت المعركة تعنى من جانبنا ضرورة كشفهم للرأى العام . . وقد حوكم فيها اغلب السياسيين ، فحوكم سراج الدين ، وكان الهدف محاكمة حزب الوفد فى شخص فؤاد سراج الدين . . وقد اخذت هذه المحاكمات وقتا طويلا[٣١] » .

٥ ـ الصفوة العسكرية والسلطة التشريعية :

كانت السلطة التشريعية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تتمثل فى هيئتين برلمانيتين وهما مجلس النواب ومجلس الشيوخ . وبعد قيام الثورة ، كان هناك بناء سياسى تشريعى جديد وهو مجلس الامة الذى افتتح فى ٢٢ يوليو ١٩٥٧ وهو ما يوافق الذكرى الخامسة لقيام الثورة . تألف هذا المجلس من ٣٤١ عضوا ، وقد كان جميع الوزراء بحكم الدستور والقانون أعضاء فى مجلس الامة ، وكان معظمهم من الصفوة العسكرية ، كذلك فقد رشح جميع اعضاء مجلس قيادة الثورة انفسهم فى انتخابات مجلس الامة ، وكانت الدوائر التى رشحوا انفسهم فيها ، دوائر مغلقة بالنسبة للمدنيين ، وفاز جميع المرشحين بمقاعد فى مجلس الامة ، وكان أعضاء مجلس الامة الذين اعلن انتخابهم بالترشيح من العسكريين كما يلى[٣٢] :

فى محافظة القاهره ، كل من : حسين محمود الشافعى ، كمال الدين حسين ، زكريا محى الدين ، مجدى حسنين ، ابراهيم الطحاوى ، احمد عبد الله طعيمه .

وعن محافظة القنال ، كمال الدين رفعت ، وعن محافظة القليوبية خالد محى الدين ، وعن محافظة الشرقية على صبرى ومحمد وجيه اباظه وعن محافظة الدقهلية ، عبد اللطيف البغدادى ، محي الدين ابو العز ، وعن محافظة الغربية احمد حمدى عبيد . وعن محافظة المنوفية محمد انور السادات . . . وغيرهم .

وقد حاولت الصفوة العسكرية الحاكمة ، السيطرة على بناء القوة واتخاذ القرار داخل المجلس ، وقد تم لها بالفعل ما أرادت ، حيث تولى رئاسة المجلس احد الضباط الاحرار واحد اعضاء مجلس قيادة الثورة وهو عبد اللطيف البغدادى .

وهو الذى رشحه مجلس قيادة الثورة لهذا المنصب ، وكانت النية تتجه أولا إلى ترشيح انور السادات كرئيس للمجلس ، ثم عدل مجلس قيادة الثورة هذا

الترشيح ، ورشح البغدادى مكانه ، وذلك حتى يضمن مجلس قيادة الثورة ضبطا عسكريا لهذا الجهاز السياسى التشريعى ، الذى يلعب دورا هاما فى السياسة الوطنية الداخلية والخارجية على السواء(٣٣) ولعل ذلك يوضح مدى اهتمام الصفوة العسكرية بالضبط العسكرى للشئون المدنية فى كافة صورها .

ونلمس بين بعض اعضاء المجلس وعيا سياسيا ، لما يمكن أن تكون قد اتخذته الصفوة العسكرية من محاولات لسيطرتها على بناء القوة التشريعية ، وقد تمثل ذلك فى محاولتين لبعض الاعضاء لتوجيه نظر رئيس المجلس لمساندة الصحافة للصفوة العسكرية :

كانت الأولى للعضو الدكتور عبد الغفار متولى ، التى طلب فيها من رئيس المجلس توجيه نظر الصحف الى عدم سبق الحوادث ، حيث نشرت صحيفة الاهرام نبأ أنتخاب عبد اللطيف البغدادى رئيسا لمجلس الامة وكذلك انتخاب الوكيلين بالاجماع ، وذلك حتى لا يكون فى ذلك أملاء على أعضاء المجلس وحتى لا يساء فهم ذلك المعنى(٣٤) .

وكانت المحاولة الثانية للعضور عزيز محمد وصفى ، طالب فيها رئيس المجلس بنفس المطلب السابق حتى لا يشتم من مسلك الصحف رائحة الاملاء(٣٥) .

ولم تكن الصفوة العسكرية مسيطرة على رئاسة المجلس فقط ، بل امتد تأثيرها الى باقى هيئة المجلس ممثلة فى :

أ ــ الوكيلين : فقد كان احدهما من الصفوة العسكرية الحاكمة ، وهو انور السادات .

ب ــ السكرتيرين : فقد تقدم للترشيح للسكرتارية ، ثلاثة وثلاثون عضوا لاختيار ثمانية منهم . وتم انتخاب الثمانية وكان من بينهم من الصفوة العسكرية ، محى الدين احمد ابو العز ، ومحمد أبو الفضل الجيزاوى(٣٦) .

ج ــ لجان المجلس : وقد كان للصفوة العسكرية ايضا ، وجود فى لجان المجلس ، مثلما كان مجدى حسنين عضوا بلجنة الميزانية والحساب الختامى . ومحى الدين أحمد ابو العز ولطفى واكد ، عضوين بلجنة الشئون المالية والاقتصادية ، وكل

من وجيه اباظة واحمد حمدى عبيد وعبد المنعم الميقاتى ، ومحمد حمدى عاشور ، اعضاء بلجنة شئون الدفاع[٣٧]

مضابط مجلس الامة كمرآة تعكس سمات العمل العسكرى ـ السياسى :

وتعكس لنا قراءة مضابط مجلس الامة فى أولى جلساته ، بعض سمات العمل العسكرى ـ السياسى فى تلك المرحلة ، والتى نستطيع أن نتبينها أولا ، من خلال بيان رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية ، الذى يتضمن قضية على جانب كبير من الاهمية : وهى ميل الصفوة العسكرية ، للتأكيد على اهمية دورها السياسى ، كلما سنحت لها الفرصة بذلك ، حيث يعود جمال عبد الناصر هنا ، إلى تأكيد ما سبق أن أعلنه فى فلسفة الثورة حيث يقول « . . . . كنا نتصور أن دورنا فى هذه الثورة ، هو دور الطليعة تقتحم الابواب فتفتحها ، وتنتظر الزحف المقدس قادما اثر خطاها »[٣٨] ولكن هذا الزحف لم يتقدم ، ويوضح جمال عبد الناصر فى خطابه سبب ذلك : وهو وجود الاستعمار والملك والاقطاع والاحزاب التى مزق نظامها المضطرب وحدة البلاد ، وقد كان من نتيجة ذلك ظهور اليأس الذى سيطر على القلوب والعقول ، وهو الذى أدى بدوره الى ضياع الايمان وضياع الثقة ، « فلم يعد كل فرد فينا يؤمن أو يثق بزعمائه ، أو يؤمن أو يثق بغيره من المواطنين ، أو يؤمن ويثق حتى بنفسه[٣٩] » .

ومع أنه تحدث عن عدم الثقة بين المواطنين وبعضهم ، أو بين المواطنين وقادتهم ، أو بين الانسان ونفسه ، فان ذلك هو ما حدث له ايضا بالفعل ، فلم يكن جمال عبد الناصر ، فى قيادته يثق حتى بمن معه من اعضاء مجلس قيادة الثورة ، كان الشك اساس عمله السياسى ، وكثيرا ما كان احد اعضاء مجلس قيادة الثورة ينبهه لتجنب ذلك قائلا « فى ظل الشك لا يقوم بناء . . . وفى ظل عدم التقيد لا يقوم نظام » لقد كان يقول له ذلك دائما ، لان جمال عبد الناصر ، لم يكن يثق فى احد ، وكان يشك دائما فى كل شىء ، بل انه كان يقول له أيضا « بعد الثورة لقيت نظام لكنك لم تقيم النظام »[٤٠] اى انه لم يستطع أن يقيم النظام الذى يمكنه من تحقيق كل الآمال المرجوة .

وكان طبيعيا لوجود حالة الشك هذه ، ان يقوم نظام مركزية السلطة ـ الذى اشرنا اليه قبل ذلك ـ وهو الذى اشار اليه آيضا ، أحد اعضاء تنظيم الضباط الاحرار ، وأحد الذين لعبوا دورا اساسيا فى قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وكان مرشحا لعضوية مجلس قيادة الثورة . حيث يرى ان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، لم تتجاوز شهر يونيه ١٩٥٦ ، الذى تم فيه الاستفتاء على الدستور ،وتولى جمال عبد الناصر رئاسة الجمهورية ، حيث اقام هذا الدستور نظاما سياسيا جديدا وهو مركزية السلطة Au-thoritarian وهو الذى جمع فيه جمال عبد الناصر السلطة فى يده كرئيس للجمهورية ، دون غيره ودون مساءلة دستورية أمام الشعب(٤١) .

خصائص الاسهام العسكرى ـ السياسى فى المرحلة الاولى (١٩٥٢ ـ ١٩٥٧) :

اتسم العمل السياسى للصطفوة العسكرية فى هذه المرحلة ، بالسيطرة الكاملة على كل عناصر البناء السياسى تقريبا ، وقد اتضح ذلك من خلال المظاهر التالية :

١ ـ الحكم العسكرى بواجهة مدنية ، حيث قامت الثورة أولا بتشكيل حكومة مدنية كاملة كانت هى الواجهة التى حكمت من خلفها الصفوة العسكرية ، فقد كان رئيس الحكومة ، هو قائد حركة الجيش اللواء محمد نجيب .

٢ ـ تغير شكل البناء السياسى العام للدولة ، وذلك بالغاء النظام الملكى واعلان النظام الجمهورى ، الذى سيطرت عليه الصفوة العسكرية ايضا ، فكان أول رئيس للجمهورية هو قائد حركة الجيش ايضا وكان ذلك بقرار من مجلس قيادة الثورة (١٨ يونية ١٩٥٣)

٣ ـ التسلل شيئا فشيئا إلى عناصر البناء السياسى التنفيذى للدولة وذلك عن طريق احلال بعض العسكريين وتعيينهم كوزراء محل الوزراء المدنيين .

٤ ـ بث العناصر العسكرية داخل الجهاز البيروقراطى للدولة ، وذلك بعد مرحلة الاستعانة بالمدنيين فى بداية الثورة ، وكما اشار زكريا محى الدين ـ فى مقابلة معه ـ « كان فيه مدنيين نعتمد عليهم . . اللى نتلمس فيه صفات طيبة اخلاقية ومعرفة وعلم ، نستفيد به لرفع الامور فى نواح مختلفة ، ثم ظهر فى سنة ١٩٥٣ ما يسمى بمندوب القيادة » هؤلاء المندوبين ذهبوا للوزارات بوصفهم ممثلين لمجلس

قيادة الثورة ، ثم بمباشرة اعضاء مجلس قيادة الثورة العمل فى اغلب الوزارات ، انتهى دور مندوب القيادة بعد سنة تقريبا .

ثم يشير بعد ذلك الى الطريقة التى كان يمارس بها الضباط العمل المدنى قائلا : « وبعد كده لما باشرنا النشاط المدنى والسياسى ، وكنا نحس أن فيه مكان له نشاط معين ، وله اهمية معينة . . ونشعر أن فيه من الجيش بعض الضباط على الما بهذا العمل . . كان يقوم بيه . . ومن هناا ظهر دور المهندسين (يقصد المهندسين العسكريين) عدد كبير منهم عمل كوكيل وزارة ، أو مدير لمشروع معين ، أو فى رئاسة مؤسسة أو شركة . . وكذلك عمل بعض العسكريين فى السفارات . . » .

ثم يشير بعد ذلك الى سبب آخر لتولى الضباط مهام الادارة المدنية قائلا : مع تطور الأمور (متأخرا) ابتدت هذه العملية كمكافأة لعبض الضباط الذين كان لهم نشاط فى قيادة الجيش وتطويره ، ثم حصل زيادة فى هذه الناحية فى مرحلة من المراحل .

أما عن مدى نجاح هذه التجربة لممارسة الضباط للادارة المدنية فيقول : أكثر العسكريين نجحوا فى هذه المناصب . . لكن عندما حدث توسع ، كان هناك ناس على غير مستوى[٤٢] .

٥ ــ التصدى لاعداء الثورة ومحاكمتهم ، ليس من خلال القضاء المدنى ، ولكن بمحاكم خاصة شكلتها الصفوة العسكرية من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة . للسيطرة السريعة على الموقف .

٦ ــ الغاء نظام الاحزاب ـ بعد فشل نظام تطهيرها ــ والاتجاه الى نظام الحزب الواحد ممثلا فى هيئة التحرير . التى انشئت فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، بواسطة الصفوة العسكرية ، التى سيطرت على بناء القوة فيها ، وأصبح جمال عبد الناصر أمينا عاما لها ، كما كانت القيادات الاساسية فيها كذلك من العسكريين .

٧ ــ اقامة برلمان مصرى منتخب ، ضم فى عضويته عددا كبيرا من الصفوة العسكرية من اعضاء تنظيم الضباط الاحرار . كما سيطرت الصفوة العسكرية على بناء القوة فيه ، فكان اثنان من اعضاء مجلس قيادة الثورة ، على قمة بناء القوة فى

البرلمان ، كما انتشر العديد من اعضاء تنظيم الضباط الاحرار ، فى بقية البناء التنظيمى وعضوية لجان المجلس .

وهكذا فقد سيطرت الصفوة العسكرية فى هذه المرحلة ، على كل عناصر البناء السياسى تقريبا ، وساد بالتالى الضبط العسكرى للشئون المدنية ، وأصبحت هذه المرحلة تمثل حقيقة الهيمنة العسكرية على البناء السياسى المصرى .

المرحلة الثانية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٨ ــ ١٩٦١) والبناء السياسى المتغير :

ظهر فى هذه المرحلة الثانية من مراحل حكم الصفوة العسكرية ، المد العسكرى لعربى ، بعد أن تدعمت السيادة العسكرية الاقليمية والمحلية ، وظهر كذلك بناء سياسى جديد ونظام سياسى جديد .

وقد كانت اهم مظاهر التغير فى هذه المرحلة كما يلى :

١ ــ ظهور دولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) ١٩٥٨ ــ ١٩٦١ :

حولت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وصفوتها العسكرية ، نظام الحكم فى مصر ــ فى مرحلتها الاولى ــ من النظام الملكى الى النظام الجمهورى لاول مرة فى تاريخها السياسى ، بعد عام واحد تقريبا من قيامها ــ ولم يكد يمضى على قيامها ست سنوات ، حتى تغير شكل هذا النظام الجمهورى من الجمهورية الرئاسية الى نمط آخر مخالف له وهو الجمهورية الاتحادية وذلك عندما أعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة فى أول فبراير ١٩٥٨ التى ضمت كلا من مصر وسوريا وأصبحت دولة واحدة يحكمها رئيس واحد ولها نظام سياسى واحد وبرلمان واحد . وتعد هذه الوحدة من أبرز معالم التاريخ السياسى الحديث لكل من مصر وسوريا ، وقد كان لقيامها الكثير من الممهدات سواء منها العسكرية أو السياسية ، والتى تعرض لها فيما يلى :

(١) الممهدات العسكرية لدولة الوحدة :

كانت أول الممهدات العسكرية لقيام الجمهورية العربية المتحدة ، ذلك التقارب العسكرى المصرى السورى ، الذى عبر عنه الميثاق العسكرى للدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، الذى اعقب المباحثات بين مصر وسوريا ، وهى التى

انتهت الى عقد ميثاق عسكرى بين الدولتين فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ ، وقد كانت اهم مواده ، أن توحد الدولتان بموجب هذا الاتفاق القيادة المشتركة لجيشيهما .

ثم ظهرت ثانى هذه الممهدات فى نزول القوات المصرية فى سوريا فى اكتوبر ١٩٥٧ ، وهى التى جاءت تعبيرا عمليا عن الميثاق العسكرى ، والذى وقفت فيه مصر بجانب سوريا ازاء التهديدات التركية لها(٤٣) .

(٢) الممهدات السياسية لقيام الجمهورية العربية المتحدة :

وقد تمثلت هذه الممهدات فيما قدمه النظام التشريعى والبرلمانى لكل من مصر وسوريا وذلك كما يلى :

أ ــ دستور ١٩٥٠ فى سوريا :

لقد كانت سوريا الاسبق من مصر ، فى ابرازها لرغبتها فى تكوين هذا البناء السياسى المتقدم ، فى الانظمة السياسية المعاصرة ، حيث ظهرت بوادر الوحدة فى دستور سوريا فى عام ١٩٥٠ ، الذى نص على أن شعب سوريا هو من الامة العربية ، بتاريخه وحاضره ومستقبله ، وانه يتطلع الى اليوم الذى تجتمع فيه الامة العربية فى دولة واحدة(٤٤) . كما جاء فى الدستور أن الشعب السورى سيعمل جاهدا ، على تحقيق هذه الامنية المقدسة فى الاستقلال والحرية .

ب ــ دستور ١٩٥٦ فى مصر :

جاء الدستور المصرى فى يناير ١٩٥٦ ، على غرار الدستور السورى لعام ١٩٥٠ ، بشأن الوحدة ، وان لم ينص عليها صراحة ، كما جاء فى الدستور السورى . فنص فى مادته الأولى على أن مصر دولة عربية ذات سيادة وهى جمهورية ديموقراطية ، كما نص الدستور أيضا الى جانب ذلك ، على أن مصر جزء من الامة العربية .

ج ــ قرار مجلس النواب السورى فى اكتوبر ١٩٥٧ :

استطاع مجلس النواب السورى أن يأخذ بزمام المبادأة ، وأن يبدأ أولى الخطوات التنفيذية بالنسبة لمشروع الوحدة مع مصر ، فقرر توجيه الدعوة إلى مجلس الامة المصرى فى اكتوبر ١٩٥٧ ، لزيارة سوريا لتبادل الرأى حول اتخاذ الخطوات التنفيذية

لدفع مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا . وقام وفد من مجلس الامة المصرى بالفعل بزيارة سوريا تلبية للدعوة .

د ـ قرار مجلس الامة المصرى فى نوفمبر ١٩٥٧ :

استجاب مجلس الامة المصرى لدعوة مجلس النواب السورى ، والف وفدا من واحد واربعين نائبا برئاسة أنور السادات وكيل المجلس ، وقام بزيارة سوريا فى نوفمبر ١٩٥٧ ، واعتبرت سوريا على لسان رئيس مجلس النواب ، أن زيارة وفد مجلس الامة المصرى تعتبر عيدا قوميا ، يشبه اليوم الذى وصلت فيه القوات العسكرية المصرية الى سوريا .

وأقر المجلسان (النواب السورى والامة المصرى) قرارا بالاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا ، حيث وافق مجلس الامة المصرى على القرار المشترك بجلسة ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ . ثم وضعت السلطة التنفيذية اتفاق الوحدة موضع التنفيذ باعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة فى أول فبراير ١٩٥٨ .

الصفوة العسكرية تستكمل البناء السياسى الجديد :

وقد سار استكمال هذا البناء السياسى على النحو التالى :

١ ـ الدستور التفصيلى المؤقت للجمهورية العربية المتحدة :

أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر بعد الاستفتاء على الوحدة ، وانتخابه رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، أول جمهورية اتحادية فى تاريخ العالم العربى المعاصر ، وذلك يوم ٥ مارس ١٩٥٨ ، تألف من ٧٣ مادة ، توضح الاسس العامة الواردة فى اعلان ٥ فبراير ١٩٥٨ .

كما تقرر ايضا أن يتألف مجلس نيابى واحد للاقليمين ، واقتضى ذلك توقف جلسات كل من اعضائه ، ثم اعلن جمال عبد الناصر فى يولية ١٩٥٩ ، أن المجلس الموحد سيجتمع فى فبراير ١٩٦٠ .

٢ ـ وزارة جديدة للجمهورية العربية المتحدة (٦ مارس ١٩٥٨) :

كان ضروريا لقيام جمهورية موحدة جديدة ، أن يكون لها أيضا وزارة جديدة ؛ تتألف من كل من دولتي الوحدة ، وقد صدر قرار جمهوري بذلك في اليـوم التالي لصدور الدستور التفصيلي المؤقت ، يقضي بتعيين أربعة نواب لرئيس الجمهورية وهم : عبد اللطيف البغدادي ، وعبد الحكيم عامر (عن مصر) واكرم الحوراني وصبري العسلي (عن سوريا) .

ولعلنا نجد هنا حراكا سياسيا صاعدا للصفوة العسكرية ، حيث صعد رئيس مجلس الامة المصري ــ عبد اللطيف البغدادي ــ ليصبح نائبا لرئيس الجمهورية ، كما صعد بالتالي اكرم الحوراني رئيس مجلس النواب السوري ليصبح ايضا نائبا لرئيس الجمهورية ، وانتقلا بالتالي من الهيئة التشريعية الى الهيئة التنفيذية ، وأصبح عبد الحكيم عامرالقائدالعام للقوات المسلحة نائبا لرئيس الجمهورية ، فجمع بين العمل العسكري والعمل السياسي في آن واحد ، كما صعد صبري العسلي رئيس الوزارة السورية الى منصب نائب رئيس الجمهورية .

كذلك فقد كان يقضي القرار بتعيين ٣٤ وزيرا للجمهورية ، منهم ٢٠ وزيرا من االإقليم الجنوبي (مصر) و١٤ وزيرا من الاقليم الشمالي (سوريا) .

٣ ـ الوزراء المركزيون والوزراء التنفيذيون :

ولم يمض أكثر من سبعة أشهر على اعلان وزارة الوحدة ، حتى اعيد تشكيلها من جديد وبنظام جديد ايضا . حيث وزعت المسئولية بين ٥٠ وزيرا منهم ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية (حيث خرج صبري العسلي رئيس الوزارة السورية قبل الوحدة مباشرة والذي كان في الوزارة الاولى نائبا لرئيس الجمهورية ، ولعل ذلك يمثل أول بوادر حدوث الصراع ، بين الصفوة العسكرية المصرية والصفوة السورية) حيث كان هناك ٢١ وزيرا مركزيا للاقليمين معا ، و١٥ وزيرا للمجلس التنفيذي للاقليم الجنوبي ، و١٤ وزيرا للاقليم الشمالي ، وأصبح نواب رئيس الجمهورية الثلاثة هم : عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر واكرم الحوراني .

وكان من بين الوزراء المركزيين (الواحد والعشرون) من الصفوة العسكرية المصرية : عبد اللطيف البغدادي (للتخطيط) ــ عبد الحكيم عامر (للحربية) ـ

زكريا محى الدين (للداخلية) ـ كمال الدين حسين (للتربية والتعليم) ـ حسين الشافعى (للشئون الاجتماعية) ـ هذا بالإضافة إلى على صبرى وكمال الدين رفعت .

٢ ـ النظام الحزبى للصفوة العسكرية فى مرحلتها الثانية (الاتحاد القومى) :

لا تستطيع الحكومة أن تعمل بمفردها ، سواء بمعزل عن الجماهير ، أو دون مشاركتها الفعالة ، ولا تستطيع الجماهير أن تعمل الا من خلال تنظيم سياسى يضمها ، ويمنحها الفرصة لكى تؤدى دورها بفاعلية ، ولذلك فلقد لجأت الصفوة العسكرية ، بعد أن حققت وجودها الرسمى ، الى تدعيم موقفها الشعبى ، بانشاء تنظيم سياسى شعبى ، يساندها ويشد من أزرها ، وكان هذا التنظيم هو الاتحاد القومى .

وهو الذى نص على انشائه دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ ، فاصدر رئيس الجمهورية قراره فى ٧ نوفمبر ١٩٥٧ بانشائه ، ثم عينت لجنة من الصفوة العسكرية ، فقد كانت تتكون من : عبد اللطيف البغدادى ، وزكريا محى الدين وعبد الحكيم عامر ، ورأس جمال عبد الناصر هذه اللجنة ، وبذلك أصبح الاتحاد القومى هو البناء السياسى الشعبى العام للقيادة العسكرية .

وبظهور الاتحاد القومى ظهر تحول على بناء الصفوة المدنية ، وخاصة فى المدن ، حيث كان الاهتمام بصفة اساسية ، على عناصر الصفوة التى لا علاقة لها بالاقتصاد الجديد ، وبدأ الاهتمام بعناصر جديدة للصفوة مثل المهندسين والاقتصاديين والتجار ، بدلا من الاعتماد على المحامين والمثقفين فى العهود السابقة[٤٥] مثلما حدث ذلك فى وجه الخصوص فى ثورة ١٩١٩ .

وقد ظهر الاتحاد القومى منذ البداية ، كاطار عام يحمى الوحدة الوطنية القومية ، من نتائج الصراعات التى نشأت داخل المجتمع ، عندما بدأت الثورة فى القضاء على الطبقة الاقطاعية التقليدية ، وعلى نظام الاحزاب ، وزادت اهميته بعد الوحدة مع سوريا ، نتيجة لقوة العناصر اليمينية فى سوريا ، والتى تتمثل فى ملاك الاراضى وزعماء العشائر ، هذا الى جانب قوة الاتجاه الاشتراكى فى سوريا ، الذى يستند بصفة اساسية الى تنظيمات وعناصر يسارية .

البناء التنظيمى للاتحاد القومى :

قام هذا التنظيم السياسى الجديد فى مصر ، على اساس المشاركة الشعبية فى اختيار العضوية ، والمشاركة الايجابية فى عضوية اللجان العامة للاتحاد مثل : اللجنة التنفيذية للقرية ، ثم للمركز أو البندر ثم اللجنة العامة للبندر ، واخيرا اللجنة التنفيذية واللجنة العامة فى المحافظة(٤٦) هذا إلى جانب المؤتمرات مثل المؤتمر العام للاقليم ، ثم المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة ، الذى يتألف من اعضاء من الاقليمين يصل عددهم الى ١٥٠٠ منهم ١٠٠ بالتعيين يمثلون النقابات والمؤسسات والوزارات . يرأس المؤتمر العام للجمهورية ، رئيس الاتحاد القومى وهو رئيس الجمهورية ، ويساعده نواب الرئيس والمشرفون على الاتحاد القومى فى الاقليمين ، ومستشارى رئيس الجمهورية والوزراء وغيرهم(٤٧) .

ولعلنا نجد من خلال هذا البناء التنظيمى ، أن الصفوة العسكرية هى المسيطرة على بناء القوة فيه ، فرئيس الاتحاد هو رئيس الجمهورية الذى يمثل قمة الصفوة العسكرية فى البناء السياسى العام ، ومساعدوه هم نواب الرئيس ، وهم ايضا من زعماء الصفوة العسكرية ، كما كان المشرفون على الاتحاد فى الاقليمين من بين اعضاء الصفوة العسكرية ايضا . فكان بذلك تنظيما سياسيا عسكريا ـ مدنيا ، بمعنى انه كان مدنيا فى بنائه وفى قاعدته عسكريا فى قيادته . ولانه كان تنظيما فوقيا لم ينبع من القاعدة الجماهيرية ، فلم يدم بقاؤه طويلا ، وانتهى بنهاية الوحدة مع سوريا ، التى اقامتها الصفوة العسكرية فى كلا البلدين ، واطاحت بها الصفوة العسكرية السورية .

٣ ــ السلطة التشريعية لدولة الوحدة ودور الصفوة العسكرية فيها :

ظهر فى دولة الوحدة بين مصر وسوريا ، مجلس الامة الجديد الذى عين جمال عبد الناصر بنفسه اعضاءه الستمائة ، منهم ربعمائه عضو عن مصر ، ومائتى عضو عن سوريا ، وكان ذلك فى ١٨ يوليو ١٩٦٠(٤٨) .

وعقد مجلس الامة جلسته الافتتاحية فى ٢١ يوليه ١٩٦٠ ، وكما كانت الصفوة العسكرية على قمة البناء التشريعى السابق على الوحدة ، فى أول برلمان تقيمه الصفوة العسكرية المصرية المعاصرة فى عام ١٩٥٧ ، فقد كانت الصفوة العسكرية على قمة

هذا البناء السياسى التشريعى فى دولة الوحدة ايضا ، فقد انتخب انور السادات رئيسا للمجلس باجماع ٥٦٨ صوتا(٤٩) وقد ضم هـذا المجلس الجديـد عددا من أعضاء الصفوة العسكرية .

خصائص الاسهام العسكرى ـ السياسى للصفوة العسكريـة فى مرحلتهـا الثانيـة (١٩٥٨ ــ ١٩٦١) :

اتسم الدور السياسى للعسكريين فى المرحلة الثانية لحكم الصفوة العسكرية ، لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، بالخصائص التالية :

١ ــ تغير البناء السياسى فى هذه المرحلة ، واتسعت مؤسساته باتساع نطاق تأثير الصفوة العسكرية المصرية ، الذى لم يعد قاصرا على مصر وحدها ، بل امتد الى الدائرة الاقليمية ليشمل سوريا ، وظهرت الجمهورية الاتحادية الجمهورية العربية المتحدة ، التى شملت كلا من مصر وسوريا ، فى بناء سياسى واحد متكامل .

٢ ــ واستكمالا لعناصر البناء السياسى ، انشىء دستور تفصيلى مؤقت فى ٥ مارس ١٩٥٨ لدولة الوحدة ، يوضح ملامح البناء السياسى الجديد .

٣ ــ تغير بناء السلطة التنفيذية أيضا ، وذلك بانشاء نـظام وزارى جديـد ، فأصبح هناك الوزراء المركزيون والوزراء التنفيذيون .

٤ ــ استمر نظام الحزب الواحد ، وظهر بناء سياسى حزبى جديد هو الاتحاد القومى ، فى كل من مصر وسوريا لتوسيع قاعدة المساندة الشعبية ، ولانه كان أيضا كسابقه تنظيما فوقيا ، فلم يؤت ثماره من المساندة الجماهيرية الفعالة .

٥ ــ تم اقامة برلمان واحد لمصر وسوريا ، مـارست فيه الصفـوة العسكريـة ايضا ، السيطرة على بناء القوة .

ويتضح من ذلك كله أن الصفوة العسكرية ما زالت حتى هذه الفترة ، هى المسيطرة على كل عناصر البناء السيـاسى ، وهى التى تملك فى يدهـا عملية صنـع القرار ، وما دور الصفوات الأخرى ـ أن وجد ــ الا دورا هامشيا سمح بوجوده فقط لكى تستمر الصفوة العسكرية فى أداء دورها .

كما تتسم هذه المرحلة باتساع دائرة نفوذ الصفوة العسكرية المصرية ، وانتقالها من المحلية الى الاقليمية ، ولكنها لم تضع فى حساباتها المتغيرات الاقليمية ، فكان

نجاحها محدودا ولم يدم طويلا ، واذا كان هذا المد الاقليمى قد اكسب الصفوة العسكرية المصرية شعبية كبيرة ، وأضفى عليها صفتها الكاريزمية ، فقد كان هو ايضا ــ بضربة الانفصال ـ فى نفس الوقت عاملا من عوامل نهاية هذه الشعبية ، والعودة بها الى حجمها الطبيعى ، واتجاهها نحو التغير الاجتماعى الاقتصادى لمصر ، وهو ما كان يسم المرحلة الثالثة .

المرحلة الثالثة للصفوة العسكرية (١٩٦٢ ــ ١٩٧٠) مرحلة البناء الاشتراكى :

ظهر الاتجاه فى هذه المرحلة واضحا نحو التغير الاقتصادى والاجتماعى ، والاهتمام بالبناء الطبقى للمجتمع ، وقد ظهر الاتجاه نحو الاشتراكية الديموقراطية التعاونية ، من خلال اجراءات يوليو الاقتصادية فى ديسمبر ٩٦١، ، ذلك الاتجاه الذى استخدم كأداة لضم الجماهير الى ايديولوجية الدولة بعد الانفصال السورى .

وكانت بوادر الاتجاه الاقتصادى الجديد ، قد ظهرت من خلال مؤتمرات الاتحاد القومى ، وتبلورت فى المؤتمر العام الذى أكد فيه جمال عبد الناصر على أهمية الجانب الاقتصادى ، وبصفة خاصة مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . ثم كان ظهور الاتجاه الاجتماعى هنا من خلال الاتجاه نحو دولة الرفاهية .

وهنا ظهرت مشكلة موقف الدولة من الطبقات الاجتماعية ، تلك المشكلة التى بدأ النظام العسكرى فى الاتجاه نحوها ، بقانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ثم انشغل عنها بالاتجاهات والممارسات السياسية العسكرية طوال عشر سنوات تقريبا . ثم عاد اليها بعد أن ناقشها المثقفون ، من خلال ما طرحه بعضهم وقتها ــ وهو لطفى الخولى ــ من فكرة الدولة ـ الحكم[٥٠] التى كانت ترى أنه بما أن ثورة الجيش ، لم تكن فى حقيقتها ثورة طبقية بالمعنى التقليدى ، بل تعبيرا عن ارادة الضباط الاحرار بقيادة جمال عبد الناصر ، وعملا مستقلا عن القوى السياسية المتصارعة آنذاك ، فقد ولدت دولة مستقلة فى ذاتها عن تلك القوى .

وأصبح واضحا انه بحكم الظروف الموضوعية عالميا ومحليا للثورة وقيادتها ، فقد أصبح هناك نظام سياسى من طبيعة خاصة ، وهو نظام الدولة المستقلة بشكل عام ، عن مصالح جميع الطبقات سياسيا واجتماعيا وهكذا فقد أصبح يوصف النظام العسكرى ــ السياسى بأنه نظام فريد فى نوعه ، اسهمت فى ايجاده تطور الحركة

الوطنية وتطور المجتمع المصرى ، وأصبح حقيقة قائمة كنظام يعلو فوق الطبقات والمصالح السياسية المعقدة .

وقد كانت أهم ملامح التغير السياسى ـ الاجتماعى فى هذه المرحلة كما يلى :

١ ـ الصفوة العسكرية والبناء السياسى الاجتماعى :

اتخذت الصفوة العسكرية فى هذه المرحلة ، عددا من الاجراءات التنفيذية لتنقية البناء الطبقى المصرى ، كان من بينها :

(١) اللجنة التحضيرية :

بدأت الصفوة العسكرية فى اتخاذ الاجراءات التى من شأنها الحفاظ على البناء الطبقى المصرى الحقيقى ، وابعاد العناصر التى حاولت أن تشوه هذا البناء أو تحد من فاعليته . وكان ذلك من خلال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، التى نشأت بقرار جمهورى فى ١٨ نومفبر ١٩٦١ من مائتين وخمسين عضوا[٥١] وذلك بهدف تحديد الرأسماليين المستغلين والاقطاعيين الرجعيين وعزلهم عن الشعب ، وبمعنى آخر تعريف الشعب الحقيقى صاحب الحق فى المكاسب الثورية ، وكذلك حق تمثيل العناصر الوطنية الحقيقية تمثيلا صادقا وواقعيا . وبعد جلسات عمل مستمرة ونقاش طويل ، توصلت اللجنة الى تحديد فئات اعداء الشعب من خلال مجموعتين : المجموعة الأولى التى حرمت نهائيا من مباشرة حقوقها السياسية ، ويأتى فى مقدمة هذه المجموعة ، الذين صدرت ضدهم أحكام من محاكم الثورة أو محاكم الشعب أو المحاكم العسكرية العليا . . . وغيرهم .

والمجموعة الثانية التى حرمت لفترة مؤقتة ، تعود بعدها للحياة السياسية ، ويجئ فى مقدمتها من انطبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى الاول والثانى ، والعناصر المستغلة التى اممت اسهم لها تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه .

وبعد أن قامت اللجنة هكذا بتطهير عناصر البناء الطبقى ، وتنقيته من الشوائب التى علقت به نتيجة الممارسات السياسية فى الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حددت القوى الحقيقية للشعب على أنها تشتمل على :

١ ـ الفلاحين   ٢ ـ العمال   ٣ ـ الرأسمالية الوطنية

٤ ـ اعضاء النقابات المهنية ٥ ـ هيئات التدريس بالجامعات
٦ ـ الطلاب ٧ ـ موظفو الحكومة ٨ ـ القطاع النسائى

وفى ضوء هذه الفئات الطبقية التى حددتها اللجنة ، فقد حددت ايضا اعضاء المؤتمر الوطنى بألف وخمسمائة عضو . ثم انهت جلساتها فى ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ، ودعى الناخبون فى ٢٧ يناير ١٩٦٢ لانتخابات المؤتمر الوطنى .

(٢) المؤتمر الوطنى والميثاق :

بدأ انعقاد المؤتمر الوطنى فى ٢١ مايو ١٩٦٢ . وذلك من أجل هدفين اساسيين وهما : اقرار الميثاق الوطنى ، ثم التخطيط السياسى والدستورى العام .

ثم أعلن الميثاق الذى أصبح بمثابة النظرية السياسية ، التى تسير بمقتضاها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وجاء الميثاق بمبادىء هامة تتعلق بالممارسة السياسية كان فى مقدمتها : تحديد نسبة ٥٠ ٪ من عضوية اية مجالس شعبية ، أو مجلس الامة أو أى تشكيل سياسى ، كحد أدنى للعمال والفلاحين ، وكانت تلك أولى الخطوات التى اتخذتها الصفوة العسكرية ، لتحديد معالم البناء الطبقى للمجتمع المصرى الحديث .

ثم قام المؤتمر بعد ذلك بوضع تعريف للعامل والفلاح . واخيرا قدم رئيس الجمهورية مشروع التنظيم السياسى للاتحاد الاشتراكى .

(٣) الاتحاد الاشتراكى ، البناء السياسى الجديد فى المرحلة الثالثة :

أصبح الاتحاد الاشتراكى هو البناء السياسى الشامل ، الذى يحتوى العمل الجماهيرى لقوى الشعب المتحالفة ، والذى يتخذ من الميثاق دليلا فى العمل ، كما انه كان بمثابة قيادة شعبية تمارس النقد الذاتى . وهو الذى قام على مستويات متعددة شملت :

مستوى القرية ، مستوى المدينة ، مستوى المركز ، مستوى المحافظة ، مستوى الجمهورية الذى يشتمل على المؤتمر القومى العام ، واللجنة العامة واللجنة التنفيذية العليا .

ومع أن الاتحاد الاشتراكى العربى ، قد أصبح التنظيم السياسى الذى يجمع كل القوى الاشتراكية ، فقد كانت تسيطر عليه الصفوة العسكرية من الضباط ، وخاصة من بين الاعضاء السابقين فى مجلس قيادة الثورة(٥٢) وظهر من بين أعضاء اللجنة التنفيذية التى تكونت من مائة عضو ، عضوان كانا ينتميان لليسار غير الشيوعى وظهر على صبرى النصير الاول للحوار مع الغرب وخاصة مع الامريكيين ، والذى ظهر بعد ذلك كزعيم لليسار الرسمى ، بعد التخلص من كمال الدين رفعت . هذا فى الوقت الذى اقتصر فيه عمل خالد محى الدين على حركة السلم .

وازداد هذا الاتجاه بشكل طبيعى على كافة المستويات ، فى لجان الاقاليم والمدن ، ولجان الاقسام ولجان الوحدات الاساسية ، أو على مستوى القاعدة . هذا بينما كانت تتعرض اللجان القيادية ، للغزو المستمر للعسكريين داخل العملية السياسية .

٢ ـ الصفوة العسكرية والسلطة التشريعية :

ظلت الفترة من ١٩٦١/٦/٢٢ حتى ١٩٦٤/٣/٢٥ خالية من وجود المجالس التشريعية ، ثم عاد مجلس الامة ، الى ممارسة نشاطه بدءا من ١٩٦٤/٣/٢٦ .

وقد اتسمت هذه المرحلة ببعض السمات الخاصة ، التى ظهرت من قراءة عدد كبير من مضابط مجلس الامة فى ذلك الوقت ، وكان من اهمها : ظهور ما تسميه هذه الدراسة بمرحلة الوهم العسكرى ، ثم ظهور المعارضة للوجود العسكرى فى الادارة ، ونعرض لكل منهما فيما يلى :

(١) مرحلة الوهم العسكرى (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧) فى مواجهة الفهم العسكرى بعد حرب ١٩٦٧ :

وهى التى تعنى عدم الفهم الصحيح لطبيعة البناء العسكرى المصرى وهو القوات المسلحة ـ التى تعرضت لاهمال حقيقى طوال هذه الفترة ـ التى كان ينظر اليها على انها أصبحت القوة القادرة فى المنطقة على رد أى عدوان ، بل انها قادرة أيضا على الهجوم ، وذلك بالاعتماد على انجازاتها العسكرية فى السلاح فقط ، دون الاهتمام بمن يستخدم هذا السلاح . وقد جاء ذلك على لسان قمة الصفوة العسكرية

الحاكمة ، وعلى مختلف مستوياتها ، أو على لسان المسئولين الآخرين ، وذلك كما يلى :

أ ــ فقد جاء ذلك أولا خلال بيان جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية ، فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الامة فى عام ١٩٦٤ ، حينما عرض فى حديثه عن الجيش لما يجسد ذلك الوهم العسكرى حيث يقول « ان هذا الجيش تم بناؤه ، لقد أصبحت القوات المسلحة المصرية فى البر والبحر والجو ، قوة هائلة قادرة على الدفاع والهجوم معا ، قادرة على أن تحمى الامن العربى والامل العربى ، قادرة على حفظ السلام وعلى ردع العدوان[٥٣] » . ثم يبين بعد ذلك أن قوة الجيش فى سلاحه ، الذى جاء مع كسر احتكار السلاح .

كانت تلك ــ وغيرها ــ هى صورة الوهم العسكرى على مستوى رئيس الجمهورية ، والقائد الاعلى للقوات المسلحة ، والتى وجدت صدى لها بين كثير من المسئولين .

ب ــ كما ظهر ذلك ثانيا من خلال بيان رئيس الوزراء على صبرى الذى القاه فى مجلس الامة والذى جاء فيه « واذا كانت القوات المسلحة قد حملت مشاعل الثورة فى فجر الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، فانها اليوم تشكل الدرع الواقية والقوة القادرة لرد أى عدوان تتعرض له بلادنا . . ولذلك فان الجمهورية العربية المتحدة ، لم تدخر وسعا فى تطوير قواتها المسلحة وتدعيمها ، ولم تبخل بمال أو جهد حتى تصل هذه القوات الغالية القادرة ، الى أرفع درجات الكفاءة والتسليح[٥٤] » .

ج ــ ظهر الوهم العسكرى كذلك ، فى تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لبحث برنامج الحكومة ، الذى قدمه رئيس اللجنة ومقررها ــ سيد مرعى ـ عند حديثه عن القوات المسلحة ، الذى جاء فيه « ولذلك فان اللجنة تؤيد بكل ايمان عميق ، الخطوات الضخمة التى تتخذها الحكومة فى تطوير قواتنا المسلحة وتدعيمها ، حتى تصل هذه القوات الغالية القادرة ، الى أرفع درجات الكفاية والتسليح ، مما يمكنها من أن تقف سندا لكل الشعوب العربية ، ضد كل من يتعدى على استقلالها وحريتها[٥٥] » .

د ــ استمرار مرحلة الوهم فى عام ١٩٦٥ :

وفى عام ١٩٦٥ استمرت هذه المرحلة ايضا ، حيث جاء فى بيان نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ــ زكريا محى الدين ـ عن برنامج الحكومة « . . كان لزاما علينا أن ندعم قواتنا المسلحة فى المرحلة التالية ، لتكون الدرع السواقية لمكـاسب الشعب وثورته . . . ونحن نفخر اليوم بأننا نملك فى البر والبحر والجو ، جيشا على أرفع مستوى من التدريب ، مزودا بأحدث الاسلحة(٥٦) » .

هـ ـ المرحلة تبلغ ذروتها فى عام ٦٧ .

وفى عام ١٩٦٧ بلغت مرحلة الوهم العسكرى ذروتها ، مع التحضير لحرب ١٩٦٧ مع اسرائيل . وقد جاء ذلك أيضا على لسان الصفوة العسكرية من خلال آراء عن الحرب المقبلة فى عام ١٩٦٧ . وكان من بينها مناقشة خالد محى الدين ، التى كانت ضمن تقرير لجنة الشئون العربية والعلاقات الخارجية والدفاع الوطنى ، عن عن المؤمرات التى تحيط بالمنطقة العربية والتى جـاء فيها « . . سـوف اتكلم عن نقطتين بالنسبة للموقف الحالى ، النقطة الاولى وهى الظاهرة الطيبة العظيمة ، التى ظهرت فى تلك الخطوة التاريخية ، التى اتخذها الرئيس جمال عبد الناصر بتعبئة قواتنا الباسلة على الحدود لضرب العدوان . والنقطة الثـانية ، وتتعلق بمـا يقال من أن أمريكا ستحمى اسرائيل . وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ، فان تلك الخطوة التى كانت مفاجئة للعدو ، بحيث انزلت به الرعب وقلبت تقديراته رأسا على عقب(٥٧) »

دور المرأة فى هذه المرحلة :

وتسجل مضابط مجلس الامة موقفا مخالفا للمرأة المصرية ، فقد كان بعيدا عن الوهم متسما بالفهم لطبيعة المرحلة وظروفها القاسية ، حتى قبل أن تحدث نتائجها ، وقد ظهر ذلك من حديث أحد عضوات المجلس ـ وهى السيدة بثينة الـطويل ــ والذى جاء فيه :

« . . لقد آن للمرأة المصرية ، ان تقوم بدورها الكبير فى الكفاح من أجل الحرية والكرامة وعزة الوطن . . ودور المرأة العربية فى الحاضر هو دور امهاتنا وجداتنا فى القديم دور المناضلة المكافحة المضحية . . . وما أحـوجنا الآن الى تنـظيم سريع

وتوجيه سليم للمرأة لتقوم برسالتها نحو مجتمعنا فى هذه الظروف العصيبة التى تكتنفه[٥٨] » .

حرب ١٩٦٧ وظهور مرحلة الفهم العسكرى :

فى اعقاب مرحلة الوهم العسكرى ، التى بدأت مع عام ١٩٦٤ واستمرت حتى ٤ يونيه ١٩٦٧ ، وفى اعقاب حرب ٥ يونيه ١٩٦٧ ، التى أفاق الجميع ــ عسكريون ومدنيون على السواء ــ على نتائجها المفزعة ، والتى هزم فيها الجيش المصرى ، الذى افاضت الصفوة العسكرية والسياسية فى مقدرته القتالية ، قبل ٥ يونيه ١٩٦٧ على الدفاع والهجوم ، وعلى حماية مصر والأمة العربية كلها ، ظهرت مرحلة الفهم العسكرى لحقيقة البناء العسكرى للجيش ودوره العسكرى ، وكيف أن اتجاهه لان يكون قوة سياسية يستغلها بعض العسكريين ، قد أودت بحياته .

ولقد ظهرت معالم هذا الفهم العسكرى ايضا ، على مختلف المستويات العسكرية والمدنية ، وظهرت أهمية المقاتل واهمية الاهتمام بالرجال وليس بالسلاح فقط ، فقد بدأت ـ كما كان ذلك فى المرحلة الأولى ـ عند قمة الصفوة العسكرية ممثلة فى رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر الذى كان يرى فى هزيمة ١٩٦٧ ، هزيمة عسكرية فقط ، لكن ارادة الشعب المصرى لم تهزم . ثم يضرب امثلة لذلك ببريطانيا التى اعلنت الحرب على المانيا فى عام ١٩٣٩ ، ثم فوجئت بقوة المانيا التى احتلت القارة الأوربية كلها بعد شهور قليلة ، ولكن لم تقبل بريطانيا الاستسلام . ثم يواصل حديثه « اذن مش احنا أول دولة فى العالم تواجهها هذه الظروف ، تواجهها قوات العدو اللى أكبر من امكانياته . . ثم يذكر بعد ذلك تراجع أمريكا أمام اليابان بعد معركة بيرل هاربر ، وتراجع الاتحاد السوفيتى أمام الغزو النازى ولكن امريكا لم تقبل الاستسلام لليابان ، ولم يقبل الاتحاد السوفيتى الاستسلام لالمانيا النازية ، وذلك لانهم ادركوا أن الحرب ليست مجرد سلاح ضد سلاح ، وانما الحرب ارادة ضد ارادة » .

ثم يذكر فى معرض حديثه عن اعادة تنظيم القوات المسلحة ، انه كانت هناك بعض العناصر استغلت الوضع السياسى للقوات المسلحة ، لتتخذ منه مركزا من مراكز القوة ، كما كانت هناك بعض العناصر التى تقيم من نفسها طبقة عازلة فوق

القوات المسلحة ، ثم يذكر انه كان لابد من تغيير العناصر التى استغلت الوضع السياسى للقوات المسلحة .

وتبلغ مرحلة الفهم العسكرى كمال نضجها عند جمال عبد الناصر ، حينما يذكر أن « التجربة اثبتت المهم هو الرجال أكثر من السلاح ، ليست المسألة تخزين سلاح ، ولكن مقدرة على استعمال السلاح[٥٩] » .

(٢) ظهور المعارضة للوجود العسكرى فى الادارة :

وكانت الظاهرة الثانية فى مجلس الأمة ، هى ظهور المعارضة للتدخل العسكرى فى الادارة ، وقد ظهر ذلك من خلال اعتراض أحد اعضاء المجلس - وهو محمد على الغندور - على تدخل الجيش فى ادارة بعض المرافق وبعض أجهزة الخدمات . وقد بدأ حديثه عن مشكلة التموين وكيفية ترشيدها ، ثم أهمية الوعى السياسى لعضو البرلمان ، كمدخل لاعتراضه على تدخل الجيش فى الادارة المدنية ، ويضرب أمثلة لذلك ، بتدخل الجيش لادارة مرفق النقل العام بالقاهرة ، عندما حدث به خلل . ويرى أن هذه العملية مفيدة ولكنها خطيرة فى نفس الوقت ، لان للجيش مهام اجل من ذلك واعظم ، وهى الدفاع عن سلامة الوطن ، وحماية اراضيه ضد أى عدوان خارجى . وكذلك الحال عندما اختلت أمور مباحث التموين ، تدخل الجيش مرة أخرى واعتبر ذلك غريبا أيضا[٦٠] .

وقد حاولت الصفوة الخروج من هذه الاشكالية السياسية بعرض الحجج التى لا تتفق مع طبيعة هذا الاعتراض . وقد جاء ذلك فى رد رئيس الوزراء على العضو ، حيث كان يرى أنه لا ضرر من أن يقوم الجيش بعمل لدعم الاقتصاد القومى وادارة أى عملية من العمليات . . واعطى امثلة لذلك باشتراك الجيش فى بناء السد العالى ، والعمل بالوادى الجديد . كما ذكر أن تدخل الجيش لادارة مرفق النقل العام بالقاهرة كان نتيجة لامكانيات الجيش الفنية التى تتمثل فى ورش اصلاح السيارات .

ولم تكن هذه الظاهرة ، وهى معارضة اعضاء البرلمان لتدخل الجيش فى الامور السياسية والادارية وقفا على مجلس الامة بعد ثورة ١٩٥٢ . فقد شهدت المجالس النيابية المصرية السابقة عليه هذه الظاهرة ، سواء فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ .

فقد شهد مجلس النواب معارضة احد الاعضاء ــ وهو العضو على السيد ايوب ــ لاستخدام الجيش فى المسائل الداخلية والسياسية ، ويرى أن اشتغال الجيوش بالسياسة مفسدة لها[٦١] .

٣ ــ بداية انشقاق الصفوة العسكرية المصرية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ :

برغم ما ذكراه احد الضباط الاحرار ــ كمال الدين رفعت ـ عن ميثاق منقباد واثره فى تكوين تنظيم الضباط الاحرار ، وبرغم ما ذكره زكريا محى الدين ـ فى المقابلات معه ــ من اهمية علاقات الصداقة القوية التى ربطت اعضاء التنظيم بعضهم ببعض ، فقد شهدت هذه المرحلة من مراحل الثورة ــ وهى المرحلة الثالثة بداية انشقاق الصفوة العسكرية المصرية ، وتغيرا فى بناء القوة لمجموعة لجنة قيادة التنظيم . وان كانت بداية هذه المرحلة ترجع إلى عام ١٩٥٥ ، وذلك عندما اصدر مجلس قيادة الثورة بلاغه فى ٣١ اغسطس ١٩٥٥ ، بأن الصاغ صلاح سالم قدم استقالته ، وانه قد قبلها ، ولم يذكر المجلس وقتها اسباب هذه الاستقالة ، التى كانت ربما ترجع الى تعثر سياسته فى السودان[٦٢] .

وقبله كان خالد محى الدين قد قدم استقالته فى ٦ أبريل ١٩٥٤ واشتغل بعدها فى الصحافة فى جريدة المساء[٦٣] .

ويعطى باعيرى مثالا للتماسك القوى الذى ظهر بين المجموعة القائدة لتنظيم الضباط الأحرار وعلى الاخص تسعة منهم وهم : جمال عبد الناصر ، عبد اللطيف البغدادى ، زكريا محى الدين ، حسين الشافعى ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، حسن ابراهيم ، انور السادات ، جمال سالم[٦٤] .

ويرى أن هذه الصفوة الحاكمة من الضباط كانت مثالا نادرا للتماسك القوى لعدة سنوات تالية نتيجة للصداقة التى كانت تربط بين بعضهم ـ مثل صداقات جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وزكريا محى الدين والسادات وحسن ابراهيم ـ منذ حوالى عام ١٩٤٠ ، واستمروا كذلك معاطيلة خمسة وعشرين عاما .

ومع ذلك ففى منتصف الستينات بدأت هذه المجموعة المتماسكة فى التفتت . وفى مارس ١٩٦٤ عندما اعلن تشكيل الحكومة الجديدة ، وأصبح الرأى العام متخوفا فجأة من تخفيف واجبات كل من عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين

حسين ، على الرغم من أن كلا منهما بقى نائبا للرئيس ، وانتشرت الشائعات حول سجنهما ، أو انهما قد حددت اقامتهما بالمنازل ، ثم تأكد ذلك فيما بعد ، وظهر انهما كانا ضد التدخل فى اليمن ، ومن الممكن أيضا أن احدهما أو كليهما ، كان لا يوافق على الاشتراكية الناصرية .

ويضيف عبد اللطيف البغدادى الى جانب ذلك - من خلال المقابلات - سببا سياسيا آخر وهو فشل القيادة الجماعية ، التى حاول جمال عبد الناصر الحكم بمقتضايا ، فأنشأ مجلس الرئاسة فى نوفمبر ١٩٦٢ ، وهو الذى تكون من مجموعتين ، الاولى من مجلس قيادة الثورة وهم : جمال عبد الناصر ، عبد اللطيف البغدادى ، زكريا محى الدين ، كمال الدين حسين ، انور السادات ، حسن ابراهيم ، عبد الحكيم عامر ، والثانية من خارج المجلس وهم على صبرى ، واحمد الشرباصى ، ونور الدين طراف وكمال رفعت ، وكانت مهمته رسم السياسة العامة ومتابعتها ، والرأى فيه ديموقراطى وبالاغلبية ، وليس لرئيس الجمهورية اصدار القرارات ، الا بعد عرضها على مجلس الرئاسة .

واستمر هذا النظام فترة « لكن حصلت مشاكل فيها ، لان جمال لقى ده غير مناسب وكان يريد أن يكون هو صاحب القرار وحده ، فقدمت استقالتى فى مارس ١٩٦٤ ، لأيمانى بأن القيادات يجب أن يكون ولاؤها للنظام وليس لافراد(٦٥) » .

وكان من بين المشكلات التى أدت الى تدهور تماسك هذه المجموعة ، ما أقدم عليه جمال عبد الناصر من تأميم المطاحن والمضارب . ذلك الاتجاه الذى اعترض عليه عبد اللطيف البغدادى ، وقال له ان ذلك مخالف للميثاق ، ولا يصح أن نكون نحو أول من يعتدى على الميثاق . ومن هنا حدثت الازمة وقدم البغدادى استقالته ، لإحساسه بانه لم يعد شريكا فى صناعة القرار ، وكما قال « قررت امشى .. لاننى احسست أننى مسئول وغير مسئول .. فنحن امام الرأى العام مسئولين ، وفى نفس الوقت ليس لنا دور رئيسى » وانتهى دور الصداقة التى جمعت بين الضباط الاحرار على امتداد ما يقرب من ربع قرن . وقد عبر عن ذلك بقوله :

« وكان هناك تجاهل لنا » . وقد كان من نتيجة ذلك أن انتهى بالتالى مفعول مجلس الرئاسة الذى ساءت حالته الى حد كبير ، حيث يقول « أصبحت كل المسائل

فى مجلس الرئاسة تتم بالتمرير ـ أى دون عقد الاجتماعات لاخذ الرأى عليها كما كان معقودا عليه قبل ذلك ـ . . . واعترضت على بعض المسائل ، حتى يكون هناك اجتماع لمجلس الرئاسة للمناقشة وأخذ الرأى ، فلم يحدث ذلك أيضا . . . فاتخذت قرارى وقدمت استقالتى بعد مناقشة ٤ مارس ١٩٦٤ . . وصدر قرار الحراسة ، ورفعت الحراسة فى عام ١٩٦٥ وطلب منى العودة فرفضت . ولم تكن الحراسة قد فرضت على فقط وإنما ايضا على سعد أخى » .

وفى يناير ١٩٦٦ اعلنت استقالة حسن ابراهيم مرة ثانية ، وبدون مبرر ، وقد كان ما زال حتى ذلك الوقت أحد نواب الرئيس الخمسة ، وكانت هذه الخطوة ايذانا بظهور مجموعة أخرى من الضباط الاحرار من غير اعضاء مجلس قيادة الثورة .

ظهور الصف الثانى للضباط الاحرار ، واختفاء معظم اعضاء لجنة قيادة التنظيم :

وكان فى مقدمة من ظهروا فى الصف الثانى ، على صبرى ، احد الضباط الاحرار المحنكين الذى سرعان ما أصبح فى القمة(٦٦) . وهو الذى كان حتى اغسطس ١٩٥٧ ، احد مستشارى جمال عبد الناصر ويعمل كمدير للشئون السياسية بمكتبه . وفى اغسطس ١٩٥٧ تولى مهمة وزارية واصبح يعمل كوزير للدولة لشئون رئاسة الجمهورية ، وفى سبتمبر ١٩٦٢ عين رئيسا للوزراة .

وعلى الرغم من ان على صبرى ، كان ضابط الاتصال بين الضباط الاحرار والامريكين ، كما كان مسئولا عن العلاقات الامريكية ـ المصرية ، فى الايام الأولى للنظام العسكرى ، فقد ظهر فى منتصف الستينات كمشجع للاتجاه الراديكالى ضد امريكا ، والاتجاه الاشتراكى اليسارى فى السياسات المصرية المحلية والعالمية . وكان منافسه الاول زكريا محى الدين ، الذى تفوق عليه كرئيس للوزراء فى اكتوبر ١٩٦٥ . وهو الذى ابعد عن رئاسة الوزارة فجأة ، بعد احدى عشر شهرا فقط فى سبتمبر ١٩٦٦ ، وحل محله المهندس صدقى سليمان ، ومع ذلك فقد استمر كنائب للرئيس .

وبينما اهتم على صبرى فى سنة ١٩٦٧ بصفة أساسية ، بمنصبه الاساسى ، كأمين عام للاتحاد الاشتراكى العربى ، واستمر فى تعاونه مع الاتحاد السوفيتى ، فقد اهتم زكريا محى الدين باعادة الاتجاه نحو الولايات المتحدة الامريكية .

وعندما تشكلت وزارة جديدة فى مارس ١٩٦٨ ، اختفى زكريا محى الدين ، بينما بقى على صبرى الذى ظهر دوره كأمين عام لاتحاد الاشتراكى العربى . وكما أوضح زكريا محى الدين - من خلال المقابلات معه ـ فقد قدم استقاله فى مارس ١٩٦٨[٦٧] .

كذلك فقد كان شمس بدران وزير الحربية ، من بين أعضاء الصف الثانى للصفوة العسكرية ، من الضباط الاحرار ، الذين ظهروا ايضا فى تلك الفترة . وكان بدران الذى يصغر جمال عبد الناصر بعشر سنوات ، يمثل جيلا جديدا لضباط الجيش المصرى ، فقد كان يوزباشيا عندما أصبح الضباط حكاما لمصر فى عام ١٩٥٢ ، ومنذ ذلك التاريخ كان يعمل بصفة اساسية فى مكتب عبد الحكيم عامر ، ومن هنا بدأت شهرته وزادت سطوته . لدرجة أن أمين النافورى أعلن فى اغسطس ١٩٦٢ فى اجتماع الجامعة العربية ، بعد انسحاب سوريا من الجمهورية العربية المتحدة ، ان شمس بدران له تأثير قوى على شخصية عبد الناصر ، وفى سبتمبر ١٩٦٦ عين وزيرا للحربية ، وبالتالى نمت قوته نموا عظيما ، لكنها فقدت كل معنى لها بعد هزيمة يونيه ١٩٦٧ .

ولم يبق مع جمال عبد الناصر ، من اعضاء مجلس قيادة الثورة بعد ذلك ، سوى انور السادات وحسين الشافعى ، وهما اللذان ظلا نائبين لرئيس الجمهورية ، وكان السادات هو النائب الأول لرئيس الجمهورية ، عندما توفى جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . وأصبح السادات دستوريا رئيسا للجمهورية ، الى حين الانتخابات التى أقرته رئيسا لها . وهنا تبدأ المرحلة الرابعة للصفوة العسكرية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، التى اتسمت بتغيرات سياسية اساسية ، نعرض لها بعد تناول أهم سمات التغير فى المرحلة الثالثة .

أهم مظاهر التغير فى المرحلة الثالثة (١٩٦٢ - ١٩٧٠)

١ ـ ظهر تحول الصفوة العسكرية من القيام بأدوار سياسية ، الى أدوار ذات طبيعة اجتماعية ، الى جانب الادوار السياسية ايضا ، فظهرت الاشتراكية الديموقراطية التعاونية بقيادة عسكرية .

٢ ــ ظهر ايضا فى هذه المرحلة ، التنظيم السياسى الحزبى الجديد ، الذى يلائم طبيعتها ، وهو الاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى سيطرت الصفوة العسكرية على بنائه الاساسى ، مثل كل التنظيمات السياسية السابقة .

٣ ــ وقد كان من خصوصية هذه المرحلة ، ظهور اتجاهات جديدة داخل السلطة التشريعية ، حيث ظهرت مرحلة الوهم العسكرى (١٩٦٤ ـ ٦٧) التى لم تقدر فيها الصفوة العسكرية طبيعة الجيش حق قدرها ، واحاطته بهالة من التعظيم ، انتهى مفعولها المؤثر بنهاية حرب ١٩٦٧ وهى التى ظهرت من خلالها مرحلة الفهم العسكرى ، لتؤكد على اهمية العامل الاجتماعى الانسانى فى الجيش وهو المقاتل . كما ظهرت فى البرلمان ايضا ، معارضة بعض الاعضاء للوجود العسكرى فى الادارة المدنية ، وهى التى وجدنا لها ما يماثلها فى التنظيمات البرلمانية السابقة على الثورة ، سواء فى مجلس النواب فى عام ١٩٢٦ ، أو فى مجلس الشيوخ فى عام ١٩٣٧ .

٤ ــ شهدت هذه المرحلة ايضا ، بداية تفكك الصفوة العسكرية التى كانت منذ قيام الثورة ــ وحتى قبلها بكثير منذ الأربعينيات ــ على درجة عالية من التماسك ، لم تشهدها كثير من التنظيمات السياسية ، وذلك بدءا من منتصف الستينات ، واختفى عدد كبير من اعضاء مجلس قيادة الثورة .

المرحلة الرابعة للصفوة العسكرية المصرية (١٩٧٠ ــ ١٩٨٠) والبناء السياسى - الاقتصادى المتغير :

وهى مرحلة حكم السادات ، وفى هذه المرحلة ظهر التحول فى مصر بعد التحول الاشتراكى فى مصر فى الستينات ــ وخصوصا فى النظام السياسى والاقتصادى ، مما أدى بالتالى الى التغير فى بناء وتوزيع القوة وفى ايديولوجية الصفوة ، وذلك من خلال القوة النسبية وتأثير القوى التى تدفع النسق السياسى نحو الحرية السياسية من ناحية والسلطات الاستبدادية المحافظة من ناحية أخرى ، ولعل فى ذلك ما يؤكد ــ مرة ثانية ــ اتجاه الصفوة الى تبنى ايديولوجيات واساليب حكم مغايرة ، سواء أكانت ليبرالية أو مركزية ، وذلك وفقا لظروف الفترة التاريخية التى تمر بها .

فقد تحول النظام السياسى فى حكم السادات ، عن الاستبدادية الناصرية ، التى رأينا اثرها الواضح فى تفكك الصفوة العسكرية ، الى نمط آخر مختلف(٦٨) ، تمثل فى التغير فى بناء الصفوة أولا ، ثم فى التغيرات السياسية والاقتصادية ثانيا ، وأخيرا فى ظهور نمط جديد للعلاقات العسكرية ـ المدنية . ونعرض لكل منها فيما يلى :

١ ـ التغير فى بناء الصفوة :

ظهر التغير فى بناء الصفوة فى عهد السادات فى قمة الصفوة أولا ، وكان التحول الكبير ـ كما رأينا قبل ذلك ـ هو اختفاء تنظيم الضباط الاحرار ، كتنظيم يسيطر اعضاؤه على بناء القوة ، وظهور الصفوة المدنية بصورة اساسية ـ تعاونها صفوة عسكرية ذات مكانة سياسية كبيرة ونشاط سياسى محدود ـ وارتبط السادات فى هذه الفترة بمجموعة قليلة جدا من الرجال لا تزيد عن أربعة ، ثلاثة منهم ربطته بهم علاقات اجتماعية قوية ، حيث ارتبطوا بأسرته برابطة الزواج ، أما الرابع فكان هو الممثل للصفوة العسكرية ، ولكنها صفوة من جيل جديد لا ينتمى لمجموعة الضباط الاحرار ، وكان هؤلاء الاربعة هم(٦٩)

(١) عثمان احمد عثمان : وقد كان اول هؤلاء الرجال ، وهو الذى كان بمثابة الرجل الثانى فى مصر فى هذه المرحلة ، والذى مثل الجناح غير الزراعى للبرجوازية فى مركز القوة ، ولتأكيد علاقته برئيس الدولة ، فقد لجأ الى وسيلة اجتماعية ، بأن زوج احد أبنائه من ابنة السادات . وهكذا فقد دعمت العلاقات الاجتماعية الاسرية موقفه السياسى ، الذى تولى فيه وزارة التعمير ومشروعات الامن الغذائى .

(٢) ، (٣) سيد مرعى ومحمود ابو وافية : وجاء فى المرتبتين الثانية والثالثة ، كل من سيد مرعى ومحمود ابو وافية وهما من العائلات الاقطاعية . ومثل سيد مرعى المجموعة التى اهتمت بالاصلاح الزراعى ، الذى تولى بنفسه الاشراف عليه لعدة سنوات ، من خلال تولى منصب وزير الزراعة ، كما تولى منصب الامين العام للاتحاد الاشتراكى . ثم كان فى النهاية من المدعمين لسياسة الانفتاح .

(٤) حسنى مبارك : وكان هو الشخصية الرابعة ، والممثلة للصفوة العسكرية ، التى تمثل جيلا عسكريا جديدا خرج من حرب اكتوبر ١٩٧٣ وهو ليس

من بين اعضاء تنظيم الضباط الاحرار ، أو مجلس قيادة الثورة ، بل هو يمثل ما أطلق عليه وقتها جيل أكتوبر ، وكان نائبا لرئيس الجمهورية انور السادات ، ولقد كان من الممكن أن يكون الرجل الثانى فى مصر بعد السادات ، ولكن ـ كما اوضحنا قبل ذلك ـ فقد كانت الصفوة السياسية المدنية الممثلة فى عثمان احمد عثمان هى القوة الحقيقية بعد السادات ، ولذلك فقد كان النائب الجديد لرئيس الجمهورية ، ممثل الصفوة العسكرية ، يتولى المهام السياسية الخارجية بصفة أساسية .

ونتيجة لتربع الصفوة العسكرية المدنية ، بجانب رئيس الدولة على عرش بناء القوة ، فقد كان لذلك آثاره ايضا ، على بناء القوة السياسية التنفيذية ، حيث ظهر التحول فى المهن الاساسية للوزراء كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٨)

المهن الاساسية للوزراء المصريين فى صفوات

جمال عبد الناصر وأنور السادات(٧٠)

المهن الاصلية	صفوة جمال عبد الناصر فى الفترة ٧٠ ـ ٧١		صفوة السادات بعد فترة ٧١		صفوة السادات بعد الانفتاح ١٩٧٤	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
العسكرية،	١٦	٣٨,١	٢٣	١٧,٠٠	٦	٧,٨
الاكاديمية	٩	٢١,٤	٣٣	٢٤,٤	٢٣	٢٩,٩
الهندسية	٥	١٢,٠٠	٣٤	٢٥,٢	٢١	٢٧,٣
القانونية	٤	٩,٥	٢٢	١٦,٣	١١	١٤,٢
البيروقراطية	٤	٩,٥	٤	٣,٠٠	٤	٥,٢
رجال الأعمال	١	٢,٤	٧	٥,٢	٦	٧,٨
البوليس	—	—	٤	٣,٠٠	٣	٣,٩
الدبلوماسية	٣	٧,١	٧	٥,٢	٣	٣,٩
أخرى	—	—	١	٠,٧	—	—
المجموع	٤٢	١٠٠	١٣٥	١٠٠	٧٧	١٠٠

وفى الوقت الذى يوضح فيه هذا الجدول ، انخفاضا ملحوظا فى نسبة المهن العسكرية بين الوزراء ، من ٣٨٫١ ٪ فى صفوة عبد الناصر الى ١٧٫٠ ٪ فى بداية صفوة السادات ، والى ٧٫٨ ٪ فى مرحلة الانفتاح ، يوضح هذا الجدول فى نفس الوقت زيادة ملحوظة ايضا فى نسبة الاعتماد على الصفوة المدنية ، وبصفة اساسية الصفوة الاكاديمية ، التى ارتفعت نسبتها من ٢١٫٤ ٪ فى صفوة عبد الناصر ، الى ٢٤٫٤ ٪ فى الصفوة الاولى للسادات ثم الى ٢٩٫٩ ٪ فى مرحلة الانفتاح ــ وذلك لان طبيعة المرحلة تقتضى هذا النوع من الصفوة ــ وكذلك شهدت نسبة مهن الهندسة والقانون ارتفاعا ملحوظا وبدرجة كبيرة ، وهذا ما يوضوح فى جلاء عزوف السادات عن اللجوء الى الصفوة العسكرية ، واتجاهه للاستعانة بالصفوة المدنية .

وقد كانت اهم ملامح التغير فى بناء الصفوة فى هذه المرحلة تبدو فيما يلى :

(١) استبعاد الصفوة القديمة الارستقراطية ، من تشكيل وبناء الصفوة الجديدة .

(٢) اختفاء الاساس **العسكرى كطريق** للصفوة ، وذلك فيما عدا رئيس الجمهورية ونائب الرئيس واختفت بالتالى جماعة الضباط الاحرار .

(٣) ظهور صغار الشخصيات من الطبقة الاجتماعية الحديثة ، التى استطاعت الوصول الى قمة الصفوة .

(٤) ظهور طبقة العلميين كأساس لقنوات الاختيار .

(٥) ظلت البيروقراطية احد اسس قنوات الاختيار الهامة ، فازداد بالتالى وجود البيروقراطيين فى المناصب الوزارية من المهندسين بصفة خاصة ، وهم الذين اعتمد عليهم تنظيم الدولة والقطاع العام . وهم الذين كان ظهورهم ووصولهم لبناء الصفوة ، نتيجة لزيادة مشاركة التكنوقراط التى ظهرت فى عهد جمال عبد الناصر ، وبصفة خاصة فى بداية مرحلة بناء السد العالى .

(٦) وفى المجال السياسى حل السياسيون المحترفون ، محل العسكريين فى السياسة الخارجية .

(٧) كما ظهر رجال القطاع الخاص الذين كانوا يخدمون غالبا من خلال البرلمان وحزب الحكومة قبل الوصول إلى بناء الصفوة . ومع ذلك فقد ظلت تبعية المؤسسات للصفوة العسكرية .

(٨) زيادة الاعتماد على الوزراء المتخصصين فى الاقتصاد والقانون والهندسة ، وظهر كذلك الاهتمام بالسوق الحرة والتقدم الداخلى .

(٩) ظهور برجوازية الدولة التى حققت الثروة والمكانة ، من خلال خدمة الدولة وظهور الانفتاح .

ونتيجة لكل ذلك فقد كان التحول العظيم ، هو تحول الصفوة السياسية المصرية الى البرجوازية ، فى ظل اختفاء السيادة العسكرية لقيادة الصفوة وتنوع قنوات الاختيار ، وظهر بالتالى الاتجاه الليبرالى فى السياسة . وكانت أهم سمات التغير الاجتماعى الطبقى فى هذه المرحلة ، هو غلق قنوات الاختيار فى الطبقة السفلى والمتوسطة .

٢ ــ التغيرات السياسية والاقتصادية :

من الناحية السياسية كان التغير فى الايدلوجية اولا ثم فى الاتجاهات السياسية ، ولقد كانت اهم معالم التغير فى ايديولوجية الصفوة كما يلى[٧١] :

(١) اختفاء الاتجاه الراديكالى فى التغير الذى أدى لظهور التقليدية التى توزان بين الغنى والفقير .

(٢) ظهور الاتجاه نحو العالمية ، وزاد بالتالى الاتجاه نحو الثقافة الغربية .

(٣) على عكس ما كان موجودا فى الناصرية ، فقد ظهر فى هذه المرحلة التركيز على الحقوق أكثر من الواجبات .

(٤) ظهور التحول من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية .

(٥) الاتجاه نحو انهاء نظام الحزب الواحد ، وتوسيع نطاق الممارسة السياسية .

أما بالنسبة للتغيرات السياسية فى هذه المرحلة ، فقد ظهر الاتجاه الى التعاون مع لدبلوماسية الامريكية ، بعد ما استطاع السادات التخلص من الجناح اليسارى للضباط الاحرار ، ممثلا فى على صبرى ووزير الحربية محمد صادق ورئيس الأركان الشاذلى ، وكانت نتيجة ذلك اتفاقية السلام مع اسرائيل . ثم ظهرت الصفوة الحزبية من خلال الحزب الوطنى الديموقراطى ــ الذى اعلنه السادات فى عام ١٩٧٨ ــ وقد كان معظم قادته من الاتحاد الاشتراكى العربى ، ومعظم اعضائه من

الطبقات المالكة المتوسطة . وظهرت قيادات اخرى اتجهت نحو القمة بفعل مساندة السادات ، مثل منصور حسن وفكرى مكرم عبيد ، ومحمد عبد الحميد رضوان ، على الرغم من عدم استنادهما إلى اسس محلية تدعم وصولها لقمة بناء الصفوة . وهكذا فقد كانت نهاية السيطرة العسكرية على قيادة الحزب ، مقدمة لفتح الباب امام الصفوات المدنية .

أما من الناحية التنظيمية فقد كان هناك افتقار التنظيم للكوادر الحقيقية ، كما كانت هناك الفجوة التنظيمية بين المركز والقاعدة ، وظهر بالتالى على مستوى القرية ، افتقار التنظيم للشكل الرسمى ، أما فى الاحياء الحضرية التقليدية ، فكان باستطاعة كثير من موظفى الحكومة ان يحموا وظائفهم ، أو يتقدموا فيها من خلال عضوية الحزب . وأصبح قادة الحزب الحكوميين يرأسون النقابيين المحترفين ، واتجهت البرجوازية المتعلمة الى مساندة حزب الحكومة .

وظهر الاتجاه اليمينى فى حكم السادات ، من خلال ظهور معارضة النظام ، سواء عن طريق اتحادات الطلاب ، التى ساد بينها الاتجاه الاسلامى ، أو عن طريق عودة ظهور قدامى السياسيين الذين ابعدوا فى عهد جمال عبد الناصر ، ونتيجة لذلك فقد ظهر حزب العمل الجديد وحزب الوفد الجديد وغيرهما من احزاب المعارضة .

وعلى الجانب الاقتصادى ، فانه بانتهاء السبعينات كانت سياسة الانفتاح قد تدعمت وظهر مع الانفتاح مزيد من السلطة للاداريين ، وظهرت طبقة جديدة على خريطة البناء الطبقى فى مصر وهى طبقة السماسرة التى ازدادت دخولها بدرجة كبيرة ، وأصبح الاداريون يفتقرون الى القوة السياسية ، أو الرغبة فى حماية قاعدتهم المتدهورة فى ظل سياسة الانفتاح .

٣ ـ نمط جديد للعلاقات العسكرية ـ المدنية :

ومع انحسار الدور العسكرى فى الممارسة السياسية الى درجة كبيرة ، سواء فى السلطة التنفيذية أو الجهاز البيروقراطى ، فقد ظهر الدور العسكرى بعيدا كذلك عن السلطة التشريعية ، ولم تعد رئاسة البرلمان فى ايدى الصفوة العسكرية ، كما كانت قبل ذلك فى عهد جمال عبد الناصر ، بل تحولت وبدرجة كبيرة الى صفوة

الانتلجنسيا ، التى كانت سائدة قبل ذلك فى مرحلة ثورة ١٩١٩ ومنها المحامون بصفة أساسية ثم اساتذة الجامعة .

ومن خلال الممارسات السياسية للسلطة التشريعية ، ظهر اتجاه جديد فى العلاقات العسكرية ـ المدنية ، مساو له فى المقدار ومضاد فى الاتجاه ، بمعنى أن العلاقات اصبحت تأخذ نمطا جديدا ، وهى العلاقات المدنية ـ العسكرية ، أى العلاقات التى يسعى المدنيون الى إقامتها مع العسكريين ، سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى ، ونعرض لهما فيما يلى :

(١) العلاقات المدنية ـ العسكرية على المستوى الرسمى :

وقد نشأت هذه العلاقات ، من خلال زيارات القيادات السياسية لجبهة القتال منذ عام ١٩٦٩ ، والتى كان مجلس الامة هو الذى يعد لها وينفذها بالاتفاق مع المختصين[٧٢] ، وقد بدأت بزيارة ٧ فبراير ١٩٦٩ ، التى قام بها اعضاء المجلس من محافظتى المنوفية وقنا لجبهة القتال . ثم زيارة ١٤ فبراير ١٩٦٩ ، لاعضاء المجلس من محافظات سوهاج واسوان والبحر الاحمر والوادى الجديد والصحراء الغربية وسيناء . . . وغيرها من الزيارات .

وبعد عام من بداية هذه الزيارات طالب احد أعضاء مجلس الامة بتكرار تلك الزيارات بين القيادات السياسية وجماهير الشعب ، وبين طلائع القوات المسلحة فى الجبهة ، وعدم قصرها على المواسم والاعياد[٧٣] .

(٢) العلاقات المدنية ـ العسكرية على المستوى الشعبى :

لم يقتصر نمط العلاقات المدنية ـ العسكرية على المستوى الرسمى فقط ، بل كانت هناك العلاقات المدنية ـ العسكرية على المستوى الشعبى بنفس القوة وبنفس الحماس ـ وقد لمست ذلك بنفسى ـ واتخذ ذلك مظهرين :

١ ـ بطاقات التهنئة المدنية للمقاتلين : وهى التى كان يرسلها المدنيون الى المقاتلين فى الجبهة فى المناسبات القومية أو الدينية كالاعياد مثلا . وكانت ترسل هذه البطاقات الى قيادة الوحدة العسكرية ، التى تقوم بدورها بتوزيعها على بعض

المقاتلين فى الوحدة ، ممن يكون لهم دور بارز فى العمليات القتالية ، أو كما ترى قيادة الوحدة توزيعها .

ب ــ ارسال الهدايا للمقاتلين : وقد تسابقت الهيئات والمؤسسات كذلك ــ كما تسابق بعض الافراد ــ فى ارسال بعض الهدايا العينية الرمزية للمقاتلين فى الجبهة ، تقديرا لدورهم فى مرحلة ما سمى وقتها بحرب الاستنزاف التى استمرت ثلاثة اعوام متتالية (١٩٦٨ ــ ١٩٧٠) وكانت توزع أيضا على الوحدات العسكرية ، ثم تقوم الوحدات الفرعية بتوزيعها ، إما على جميع افراد الوحدة المقاتلة ضباطا وجنودا ــ اذا سمحت كميتها بذلك ــ وإما على بعضهم فى حالة عدم كفايتها .

أهم ملامح التغير فى المرحلة الرابعة (١٩٧٠ ــ ١٩٨٠) :

شهدت هذه المرحلة تغيرات جذرية فى البناء السياسى المصرى ، أوجدتها الصفوة العسكرية الحاكمة ، وكان من أهمها ما يلى :

١ ــ ظلت الدولة الاستبدادية حقيقة واقعة فى حكم مصر مع تغير اتجاهها ، حيث ظل الرئيس هو المسيطر على بناء القوة .

٢ ــ ظهر التحول فى الجيش نحو الاتجاه الغربى والاعتماد على الولايات المتحدة .

٣ ــ ظهرت انماط اخرى للصفوات غير النمط العسكرى . وكان من اهمها الصفوات الاقتصادية ، كما ظهرت الصفوات البرجوازية ، التى تميل إلى الاتجاه المحافظ أكثر من غيرها من الصفوات .

٤ ــ ظل احتكار رئيس الدولة لصناعة القرار لم يتغير ، بل أن الصفوة اعتمدت أكثر من قبل على الرئيس نتيجة للاتجاه الدينى الذى ابتدعه السادات .

٥ ــ لم تعتمد علاقات الصفوة بالجماهير على قضايا ، أو على مبادىء اساسية واضحة ، ونتيجة لذلك فقد سلكت الصفوات كأفراد أو جماعات صغيرة ، تعمل بعيدا عن تعبئة ومساندة الجماهير .

٦ ــ وقد أدى هذا الاتجاه الى ظهور البرجوازية الخاصة التى سيطرت على النظام . كما أدى التحول الاقتصادى من خلال الانفتاح ، الى ظهور مراكز للقوة الاجتماعية خارج ضبط الدولة المباشر ، وأدى ذلك إلى زيادة هيمنة البرجوازية على الدولة .

٧ ــ ظهرت الصفوات المعارضة ، وتحدى النظام من خلال احزاب المعارضة ، الذى أدى نظام تعدد الأحزاب الى ظهورها .

٨ ــ ظهر نمط جديد للعلاقات العسكرية ــ المدنية . وهو نمط العلاقات المدنية ــ العسكرية ، الذى اتجهت فيه الهيئات الرسمية والشعبية لمؤازرة القوات المسلحة ، عندما لمست فيها جدية العمل والانجاز القتالى ، عن طريق الزيارات المدنية للقادة السياسيين لجبهات القتال ، وغيرها من مظاهر العلاقات المدنية ــ العسكرية .

الصفوة العسكرية المصرية في نظر بعض صفوات المجتمع الاخرى :

ونأتى فى نهاية عرضنا للصفوة العسكرية المصرية ـ من حيث طبيعتها وتنظيماتها وانجازاتها ــ الى تناول مكانة الصفوة العسكرية فى المجتمع ، من خلال وجهة نظر بعض الصفوات الاخرى .

فقد تناولت احدى الدراسات عن الصفوة المصرية[٧٤] ، عددا من القضايا الهامة التى توضح نظرة بعض الصفوات الأخرى ـ وهى صفوة المثقفين ــ الى الصفوة العسكرية . وقد جاءت اول اشارة للصفوة العسكرية ، فى الفصل الثانى من الدراسة عن الانتماء الطبقى والتصورات الاجتماعية والطبقية وذلك من خلال معيار التقسيم الطبقى : حيث اعتمد البعض على المعيار الاقتصادى واعتمد البعض الآخر على الميعار المهنى ، الذى يرى امكانية تقسيم الطبقات فى مصر الى مهنيين وحرفيين وعسكريين[٧٥] ، وقد نظر البعض الى العسكريين باعتبارهم طبقة ، ولعل هذا التصور يرجع فى المحل الاول ، لما كان يتمتع به العسكريون من مزايا ابرزها أن غالبية الهيئة الحاكمة كانت تتشكل من عناصر هذه الفئة .

وكانت القضية الأولى التى ظهرت من خلال هذه الدراسة ، هى علاقة المثقفين بالطبقات الاخرى ، والتى جاء ضمنها علاقتهم بالعسكريين وهو ما يمكن أن نعتبره معبرا عن العلاقات العسكرية ــ المدنية .

فقد أكدت الدراسة على أن ثمة علاقة بين المثقفين والعمال ، اتخذ فيها المثقفون الدور التأثيرى القيادى للعمال ، فهى اذن علاقة تفاعل ايجابى[٧٦] كما اوضحت

الدراسة أن أكثر الفئات اقترابا من المثقفين فى مصر هى فئة العمال أما العسكريون فقد حصلوا على اقل التكرارات ، وهذا يعنى انهم أكثر بعدا عن المثقفين وأقل اقترابا منهم . ولعل هذه النتيجة الخاصة بالعسكريين قد عادت وأكدتها نتائج الدراسة فى الجدول رقم (٢٤) ، الذى يوضح أكثر الفئات بعدا عن المثقفين ، حيث حصل العسكريون على أعلى التكرارات وربما كانت هذه النتجة ـ وهى بعد العسكريين عن المثقفين ـ لتاريخ صراع الصفوة العسكرية مع المثقفين ، لكن هذا الصراع لم يكن يتعدى فئة معينة من المثقفين ، من ذوى المواقف المعارضة للسلطة ، أو من ذوى الاتجاهات النقدية للاوضاع السياسية والاجتماعية(*) . . فى مصر .

وعن فئات الصفوات فى المجتمع المصرى ، فقد كان متوقعا أن تأتى الصفوة العسكرية ، فى مقدمة فئات الصفوات الموجودة فى المجتمع ، لكونها الصفوة الحاكمة والمسيطرة على بناء القوة ، لكنها على العكس من ذلك ، جاءت فى نهاية انواع الصفوات . فقد صنف أفراد العينة الصفوات الموجودة تصنيفا تنازليا ، وحظيت الصفوة الاقتصادية بأعلى التكرارات ، يليها الصفوة السياسية ، ثم الصفوة الاجتماعية ، وبنسب وتكرارات متساوية الصفوات الدينية والعسكرية والفكرية(٧٧) .

أما عن علاقة الصفوات بعضها بالبعض الأخر ، فترى نسبة قليلة من العينة (٥ر٥ ٪) أن المثقفين يعدون من أكثر صفوات المجتمع المصرى انسجاما ، فى حين يرى أكثر من ثلث العينة (٣ر٣٣ ٪) أن المثقفين بعضهم مع البعض الأخر ، أكثر الصفوات تعارضا واختلافا ، تليها الصفوة العسكرية مع الصفوة الفكرية ، واذا كان سبب ذلك يرجع من ناحية إلى سبب نفسى ـ كما عبر عنه احد المبحوثين ـ وهو احساس الصفوة العسكرية بالنقص تجاه الصفوة الفكرية ، فان لذلك التعارض ايضا اسبابه التاريخية والفكرية ، وهو أن هذا الصراع بين الصفوة العسكرية والصفوة الفكرية ، والذى بلغ ذروته فى حقبة الخمسينات عندما سيطرت الصفوة العسكرية على البناء السياسى ، ودار محور صراع هاتين الصفوتين ، حول قضية حرية الفكر وحرية التعبير عن هذا الفكر ، ومحاولة الصفوة الفكرية تجاوز الحدود التى وضعتها الصفوة العسكرية الحاكمة ، كحواجز لا ينبغى للصفوة الفكرية أن تتخطاها(٧٨) .

وكانت القضية الهامة الثانية هى التى تناولت الاتجاهات السياسية والرؤى الايديولوجية ، فيما يتعلق بتصور المبحوثين عن انسب صور الحكم ملاءمة للدول النامية ، وعن رؤيتهم لتحقيق الاستقرار السياسى للدول النامية . وترى هذه الدراسة أن هذه الدول ، وأن جنحت غالبيتها نحو النظم الاوتوقراطية والعسكرية ، الا أن هذا لم يحل دون أن تظل اشكالية نظام الحكم ، الخاصة بكثير من هذه الدول ، محل جدل ونقاش بين الباحثين والمثقفين(٧٩) ، ويبدو أن النظام الديموقراطى كأسلوب للحكم ، قد تربع على قمة تصورات المبحوثين لانسب صور الحكم لهذه الدول (١ر٥٤ ٪) ،

أما عن الاتجاه نحو الصفوة العسكرية فى هذا المجال ، فقد كان هناك اتجاه آخر يرى أن الصيغة الملائمة للدول النامية ، هى تلك الصيغة التى يتخلى العسكريون (أى الصفوة العسكرية الحاكمة) فيها عن السياسة والحكم (وكانت نسبتها ٧ر٥ ٪)

وعن تصورات **الصفوة** لمتعلمة لمقومات الديموقراطية وأسسها : فقد كانت مقولات الحرية والمعارضة والرأى الآخر والنقد والاحزاب ، هى المحاور التى يرى المبحوثون أن الديموقراطية لا تستقيم بدونها ، وهى مقولات سياسية فى المحل الاول . كما ظهر الجانب الاجتماعى الاقتصادى لمقومات الديموقراطية الذى كشفت عنه بعض الاستجابات التى تشير الى عدالة توزيع الثروة وتكافؤ الفرص ، والكفاية والعدل والمساواة .

وكان من أبرز الاستجابات المتميزة الاخرى ، تلك التى كانت ترى أن اهم مقومات الديموقراطية هى تخلى العسكريين عن الحكم(٨٠) ، ولعل هذه الاجابة تتفق الى حد كبير ، مع الاستجابة الخاصة بتصور المبحوثين لاكثر صور الحكم ملاءمة للدول النامية ، حيث اشير الى ذلك النظام أو تلك الصيغة التى يتخلى فيها العسكريون عن أمور السياسة والحكم .

وفى مجال الكشف عن تصورات المبحوثين عن اسماء الدول النامية أو **المتخلفة** ، التى تميل أكثر من غيرها الى اعتناق النظام الديموقراطى وتطبيقه ، فقد جاءت الهند فى مقدمة هذه الدول (٤٠ ٪) ، ثم توزعت اتجهات المبحوثين بعد ذلك ، الى

التأكيد على أن كلا من مصر (٢٫٨٥ ٪) ، واليمن الشمالى (٢٫٨٥ ٪) واسرائيل (٢٫٨٥ ٪) من أكثر دول العالم المتخلف تطبيقا للنظام الديموقراطى . ولكن كيف يكون ذلك ، وقد أكد المبحوثون قبل ذلك ، على أن من أهم مقومات الديموقراطية تخلى العسكريين عن الحكم ، فى حين أن هذه الدول الثلاث ، التى يرون انها من أكثر دول العالم المتخلف تطبيقا للديموقراطية يحكمها عسكريون .

وكانت هناك استجابة أخرى ، ظهرت من مجموعة الآراء التى ترى أن دول العالم المتخلف ، التى تميل الى تطبيق الديموقراطية ، هى تلك الدول التى لا يحكمها حزب واحد ، أو يسيطر عليها حكم عسكرى (٢٫٨٥ ٪) .

وبالنسبة لتصورات العينة . لاكثر دول العالم المتخلف بعدا عن الديموقراطية ، فقد كان الاتجاه العام هو ضآلة عدد الدول التى تميل الى تطبيق النظام الديمقراطى ، فى حين اتسعت رقعة دول العالم المتخلف البعيدة عن تطبيق الديموقراطية ، وكان هناك ميلا الى النظر الى كل الدول المتخلفة ، باعتبارها بعيدة عن النظام الديموقراطى . وظهرت بعض الاستجابات الاخرى ، التى ترى أن أكثر الدول المتخلفة بعدا عن الديموقراطية ، هى كل الدول التى يحكمها العسكريون[٨١]

وكان تعيين الدول النامية البعيدة عن تطبيق النظام الديموقراطى ، له ما يبرره فيما ترى عينة الدراسة ، فقد كان هناك سببا أكثر شيوعا ، وهو سيادة الدكتاتورية أو (حكم الفرد) فكأن بعد هذه الدول عن الديمقراطية يرجع إلى سيادة الدكتاتورية كمنهج للحكم . وظهرت استجابات اخرى كلها تدور فى فلك الدكتاتورية أو حكم الفرد ومن أمثلتها : خنق المعارضة السياسية ، غياب تعدد الاحزاب ، القهر السياسى ، المجالس النيابية الوهمية ، غياب الديمواقرطية والمساواة ، ثم لسيطرة العسكريين عليها . وكانت كلها بنسبة (٥٫٧١ ٪) . ويبدو أن المبرر الاخير ــ وهو سيطرة العسكريين على الحكم ـ قد أصبح مرادفا للدكتاتورية فيما يظن بعض المبحوثين .

أما عن الفئات التى يمكنها تحقيق الديموقراطية فى مصر ، اذا قدر لها ان تحكم ، فترى العينة أن المثقفين هم أقدر الفئات على تحقيق الديموقراطية ، اذا ما قدر لهم أن يحكموا مصر (٢١ تكرارا) يليهم العلماء (٩ تكرارات) ثم قدامى السياسيين ، أى

الذين كانوا يعملون بالسياسة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (٨ تكرارات) ، هذا بينما لم يحظ العسكريون الا بتكرار واحد[٨٢] ، وهذا امر يستقيم مع النتائج السابقة ، وهى النتائج التى كشفت عن :

١ ــ صراع العسكريين مع المثقفين (وهو صراع سياسى فى المحل الاول) .

٢ ــ وأن أنسب اشكال الحكم ملاءمة للدول النامية ، هو الذى يتخلى فيه العسكريون عن الحكم .

٣ ــ وأن ملامح النظام الديموقراطى ومقوماته ، لا تظهر الا عندما يتخلى العسكريون عن الحكم .

٤ ــ وأن بعض دول العالم الثالث البعيدة عن الديموقراطية ، هى كل الدول التى يحكمها العسكريون .

ولعل فى كثير من هذه الاحكام المطلقة تجن على الصفوة العسكرية وحكمها ــ فى كثير من دول العالم الثالث وفى مصر أيضا ــ فاللصفوة العسكرية انجازاتها ــ التى لا يمكن تجاهلها ـ كما أن لها بالتالى اخطاؤ ها ، كأى نظام من نظم الحكم المختلفة .

كذلك فاننا لانستطيع أن نغفل التحولات البنائية فى المجتمع المصرى ، التى أوجدت طبقة السياسيين المحترفين باحزابهم المتعددة المتصارعة ، والتى ساندت القصر وشاركته فساده السياسى ، مما أدى بالتالى الى احلال الصفوة العسكرية محل الصفوة المدنية ، والى تشكيلات متباينة للعلاقة بينهما .

هوامش الفصل الثامن

١ - نزيه نصيف الأيوبى؛ النظام السياسى والإدارى فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٧) فى كتاب : مصر فى ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧) دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، تحرير سعد الدين ابراهيم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٦٧ .

٢ - الوقائع المصرية ، العدد ١١٧ بتاريخ ، أغسطس ١٩٥٢ .

٣ - الوقائع المصرية ، العدد ١٣١ مكرر بتاريخ ٩ سبتمبر ، ١٩٥٢ .

٤ - الوقائع المصرية ، العدد ٢ بتاريخ ٥ يناير١٩٥٣ .

٥ - مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٦ - دار الوثائق القومية ، ملف عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، رجال السلك الدبلوماسى من عام ١٩٥٢ ، محفظة رقم ٥٦ وزارة الخارجية ، تعيين قناصل .

٧ - الوقائع المصرية ، العدد ١٠ بتاريخ ٢ فبربار ١٩٥٢ .

٨ - الجريدة الرسمية ، العدد ٤٦ مكرر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢ .

٩ - مقابلة السيد/حسين الشافعى بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧ .

١٠ - مقابلة السيد/خالد محى الدين الثانية بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨ .

11- Vatikiotis; Pattern for new nation, op. cit, P. 51.

١٢ - مقابلة السيد/عبد اللطيف البغدادى بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ .

١٣ - مقابلة السيد/عبد اللطيف البغدادى بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ .

١٤ - مقابلة السيد/زكريا محى الدين الأولى بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢ .

١٥ - المقابلة الأولى للسيد/خالد محى الدين بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٥ .

١٦ - الوقائع المصرية ، العدد ١٢ مكرر (ب) بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٣ .

١٧ - الوقائع المصرية ، العدد ٢٦ مكرر (أ) بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٣ .

١٨ - الوقائع المصرية ، العدد ٤٩ أ مكرر بتاريخ ١٨ يونية ١٩٥٣ .

١٩ - الوقائع المصرية ، العدد ٤٩ مكرر (ب) بتاريخ ١٨ يونية ١٩٥٣

٢٠ - الوقائع المصرية ، العدد ٨٠ مكرر بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٥٣ .

٢١ - الوقائع المصرية ، العدد ١٣ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٥٤ .

٢٢ - الوقائع المصرية ، العدد ٤٤ بتاريخ ٧ يونية ١٩٥٤ .

٢٣ - عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٩ . ص ٧٣ .

٢٤ - أمين سعيد ، الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، سلسلة كتب تاريخ مصر السياسى الحديث ، رقم ١٣ ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٩ ، ص ٤٩ .

٢٥ - جلال يحى ، الثورة والتنظيم السياسى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ، ص ٣١٥ .

٢٦ - عبد الرحمن الرافعى ؛ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ... ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

٢٧ ـ أنظر عرضا مفصلا لها فى : أمين سعيد ، الثورة ، مرجع سابق ، من ص ١٣٦ وما بعدها .

28- Be'eri; Army officers in the Arab politics, op. cit, P. 103.

٢٩ ـ مقابلة السيد/عبد اللطيف البغدادى ، بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٨ .

٣٠ ـ فاروق الكيلانى ، المحاكم الخاصة ، دراسة مقارنة ، القاهرة ، مطبعة التقدم ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص ٢٧٦ .

٣١ ـ مقابلة السيد/عبد اللطيف البغدادى بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٨ .

٣٢ ـ مكتبة مجلس الشعب ، مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعى الأول ، دور الانعقاد العادى الأول ، مضبطة الجلسة العشرين بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٧ من ص ٧٥٤ إلى ص ٧٥٦ .

٣٣ ـ مقابلة السيد/عبد اللطيف البغدادى بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٨ .

٣٤ ـ مضبطة مجلس الأمة ، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢٢ يوليه ١٩٥٧ ، ص ٤ .

٣٥ ـ المضبطة السابقة ، ص ١٠ .

٣٦ ـ المضبطة السابق ، ص ٦٣ .

٣٧ ـ المضبطة السابق ، ص ص ٤٨٤ ـ ٤٨٥ .

٣٨ ـ المضبطة السابقة ، ص ١١ .

٣٩ ـ المضبطة السابقة ، ص ١٢ .

٤٠ ـ مقابلة السيد/حسن الشافعى بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٧ وقد كان هو الذى قال ذلك .

٤١ ـ ثروت عكاشة ، مذكراتى فى السياسة والثقافة ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، الجزء الأول . ١٩٨٧ ، ص ١٣ .

٤٢ ـ مقابلة السيد/زكريا محى الدين الثانية بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٨ .

٤٣ ـ عبد الرحمن الرافعى ؛ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .

٤٤ ـ المرجع السابق ، ص ٣٥٧ .

٤٥ ـ جلال يحيى : الثورة والتنظيم السياسى ، مرجع سابق ، ص ٣١٧ .

٤٦ ـ المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

٤٧ ـ المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

٤٨ ـ أنور عبد اللك ، المجتمع المصرى والجيش . مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

٤٩ ـ مضابط مجلس الأمة ، دور الانعقاد العادى الأول ، مضبطة الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢١ يوليه ١٩٦٠ ، ص ٦ .

٥٠ ـ أنور عبد الملك ؛ ، المجتمع المصرى والجيش ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .

٥١ ـ جلال يحى ؛ الثورة والتنظيم السياسى ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .

٥٢ ـ أنور عبد الملك ؛ المجتمع المصرى والجيش ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

٥٣ ـ مضابط مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٦٤ ، ص ٣٢ .

٥٤ ـ مضابط مجلس الأمة (١٩٦٤) مضبطة الجلسة الثالثة بتاريخ ٦ إبريل ١٩٦٤ ، ص ١١٤ .

٥٥ ـ المرجع السابق ، مضبطة الجلسة الخامسة بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٦٤ ، ص ١٥١ .

٥٦ ـ مضبطة مجلس الأمة (١٩٦٥) مضبطة الجلسة الثالثة بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٦٥ . ص ٢٨١ .

٥٧ ـ مضابط مجلس الأمة (١٩٦٧) مضبطة الجلسة السادسة والعشرون بتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٧ ص ٢١٦١ .

٥٨ ـ المضبطة السابق ، ٢١٦٣ .

٥٩ ـ مضابط مجلس الأمة (١٩٦٧) مضبطة الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، ص ١٥ .

٦٠ ـ مضابط مجلس الأمة (١٩٦٤) مضبطة الجلسة التاسعة بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٦١٨ .

٦١ ـ مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة ٤٩ بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٢٦ ، ص ٨٣٦ .

٦٢ ـ عبد الرحمن الرافعى ؛ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

٦٣ ـ المقابلة الثانية للسيد/خالد محى الدين بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨ .

64- Be'eri; Army officers in Arab politics, op. cit, P. 120.

٦٥ ـ مقابلة السيد/عبد اللطيف البغدادى بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٨ .

66- Be'eri; Army offiers in Arab politics, op. cit, P. 123.

٦٧ ـ مقابلة السيد/زكريا محى الدين الأولى بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٨ .

68- Raymond A. Hunnebusch; Egypt under Sadat, power structure and political change in a post populist state. Social problems, Vol. 1, No. 4, 1981, P. 442.

69- Ibid, P. 446.

70- Ibid, P. 448.

71- Ibid, PP. 452-53.

٧٢ ـ مضابط مجلس الأمة (١٩٦٩) الفصل التشريعى الثانى ، دور الانعقاد العادى الأول ، ص ٤٦٩ .

٧٣ ـ مضابط مجلس الأمة(١٩٧٠) مضبطة الجلسة الرابعة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ ، ص ٢٣١ .

٧٤ ـ عاطف أحمد فؤاد ، الصفوة المصرية قضايا وانتماءاتها ، القاهرة ، دار المعارف الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

٧٥ـ المرجع السابق ، ص ٣٤ .

٧٦ ـ المرجع السابق ، ص ٦٠ .

* وقد أفاض أنور عبد الملك ، فى إظهار هذا الصراع فى دراسته المجتمع المصرى والجيش .

٧٧ ـ عاطف فؤاد ، الصفوة المصرية ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

٧٨ ـ المرجع السابق ، ص ص ٨٥ ـ ٨٦ .

٧٩ ـ المرجع السابق ، ص ١٠١ .

٨٠ ـ المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

٨١ ـ المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

٨٢ ـ المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

الفصل التاسع

مجمل الادوار العسكرية فى السياسة

لعبت الصفوة العسكرية أدوارا لها تأثيرها فى مختلف عناصر البناء السياسى ، لكن تأثيرها كان واضحا فى اثنين منها بدرجة ملحوظة وهما : السلطة التشريعية ، ثم السلطة التنفيذية ، كذلك فقد لعبت الصفوة العسكرية أدوارا مختلفة بين هذه وتلك بطريقة متبادلة ، بحيث كان البرلمان طريقا لصعود الصفوة العسكرية للبناء التنفيذى ، كما كان البناء التنفيذى فى بعض الحالات ، معبرا للصفوة العسكرية الحاكمة وطريقا الى البرلمان .

ولذلك فان هذا الفصل ــ الذى يأتى فى ختام الدراسة ــ يتناول الادوار التى لعبها العسكريون فى هذين البنائين بصفة اساسية ومدى ما أسهمت به هذه الادوار فى تحقيق الاستقرار السياسى فى المجتمع .

أولا : الصفوة العسكرية والسلطة التشريعية :

كان الوجود العسكرى فى المجالس النيابية واضحا . منذ بداية الحياة النيابية فى مصر ، سواء فى الفترة التى سبقت ثورة عرابى ١٨٨٢ ، أو التى سبقت ثورة

١٩١٩ ، وتلتها واخيرا الفترة التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ثم الفترة اللاحقة لها .

ولن نعرض هنا للوجود العسكرى فى كل هذه الابنية ـ التى بلغت ثمانية ـ ولكننا سنختار منها ثلاثة فقط وهى مجلس النواب ومجلس الشيوخ (١٩٢٤) ثم مجلس الامة (١٩٥٧) وهى المجالس الثلاثة التى كان فيها الوجود العسكرى ، مؤثرا وفعالا . ونعرض لذلك فيما يلى :

١ ـ الصفوة العسكرية فى مجلس النواب (١٩٢٤)[1] :

بدأ الوجود العسكرى فى الظهور بوضوح فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، فى عهد الملك فؤاد الأول (١٩٢٣ ـ ١٩٣٦) ، وقد ظهر اولا من خلال اسماء أعضاء هيئة المكتب ـ وليس من خلال رئاسة المجلس كما كان ذلك فى مجلس الامة ١٩٥٧ كما عرضنا فى الفصل السابق ـ سواء فى الدور الاول أو الدور الثانى ، فى منصب الوكيلين ، حيث كان احدهما وهو أحمد محمد خشبة (وكان الثانى حمد الباسل باشا) وزيرا للحربية فى وزارة عدلى يكن (١٩٢٦ ـ ١٩٢٧) ، أى أنه عمل بمجلس النواب قبل تعيينه وزيرا للحربية ، فكان البرلمان طريقا بالنسبة له للصفوة العسكرية .

ويظهر الوجود العسكرى ثانيا من خلال المراقبين الستة ، حيث كان من بينهم احمد حمدى سيف النصر الذى كان وزيرا للحربية فى وزارات مصطفى النحاس (١٩٣٧ ثم ١٩٤٢ و ١٩٤٤) ويعنى ذلك ايضا انه عمل بمجلس النواب ـ كسابقه ـ قبل تعيينه وزيرا للحربية ، وكان البرلمان بالنسبة له ايضا طريقا الى البناء التنفيذى .

ثم يظهر الوجود العسكرى من خلال اسماء اعضاء الهيئات النيابية ، التى بلغت ست هيئات : فنجد فى الهيئة النيابية الاولى :

فى محافظة القاهرة (الوايلى) حسن حسيب باشا (وزير الحربية والبحرية) ، وفى مديرية الفيوم (سنهور القبلية) احمد حمدى سيف النصر (مدير متقاعد) .

وفى الهيئة النيابية الثانية :

مديرية القليوبية (المطرية) جعفر ولى باشا (وزير سابق) وهو الذى كان وزيرا للحربية فى ثلاثة وزارات متتالية (وزارة عبد الخالق ثروت ، وزارة مصطفى النحاس ، وزارة محمد محمود) أما فى الهيئة النيابية الثالثة :

فقد كان هناك نموذج للصفوة العسكرية يختلف عن النمط السابق ، فالى جانب وجود عبد الرحمن عزام (من السكرتيرين) واحمد حمدى سيف النصر (من المراقبين) . فقد كان هناك عن اسوان : اليوزباشى محمد صالح حرب (ضابط سابق) . وهو الذى فاز فى انتخاب عام بأغلبية نسبية فى ٢٩ مايو ١٩٢٦ . وربما يكون هذا هو أول ضابط سابق برتبة صغيرة ، يصل عن طريق الانتخاب العام وليس عن طريق التعيين . وسنرى بعد ذلك أن البرلمان سيكون طريقه الى الجهاز التنفيذى ، عندما يعين وزيرا للدفاع الوطنى .

وفى الهيئة النيابية الرابعة :

انتخب كذلك محمد صالح حرب فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٩ ، واستمر حتى عين فى وظيفة حكومية فى مارس ١٩٣٠[٢] .

٢ ـ الصفوة العسكرية فى مجلس الشيوخ (١٩٢٤) :

اختلفت الصفوة العسكرية هنا فى مجلس الشيوخ عنها فى مجلس النواب من حيث رتب اعضائها ، حيث يغلب عليها هنا الرتب الكبيرة فقط ، فقد كان معظم اعضائها أما برتبة لواء أو برتبة فريق ولذلك فاننا سنجد بعد ذلك أن تأثيرها لم يكن فعالا كتأثير الصفوة العسكرية لمجلس النواب .

ويظهر الوجود العسكرى فى مجلس الشيوخ اولا من خلال الاعضاء المعينين الذين بلغ عددهم ٤٨ عضوا وكان من بينهم[٣] :

اللواء حسين خيرى باشا ، اللواء محمود فؤاد باشا ، اللواء محمد كامل باشا ، اللواء على فهمى باشا ، وقد عينوا جميعهم فى ٢٣ فبراير ١٩٢٤ .

كما يظهر ذلك ثانيا من خلال الاعضاء المنتخبين الذين بلغ عددهم ٨٢ عضوا ، مثلما ظهر اللواء حسين شريف باشا (لواء متقاعد عن دائرة شبرا) واللواء موسى فؤاد باشا (لواء متقاعد عن دائرة نقطة بوليس الشهداء منوفية) .

كما يظهر من بين المعينين فى عهد دستور ١٩٣٠ الفريق موسى فؤاد باشا[٤] .

وكان من بين المعينين فى سنة ١٩٣٦ جعفر ولى باشا واحمد محمد خشبة باشا[٥] .

وقد كان لوجود الصفوة العسكرية من كبار الضباط فى المجالس النيابية ، سنده القانونى والدستورى ، حيث اشار دستور سنة ١٩٢٣ فى الفصل الثالث - فى البند ثانيا من المادة ٧٨ ــ الخاص بالبرلمان ، الذى يوضح شروط العضوية لمجلس الشيوخ ، الى كبار العلماء والرؤساء الروحانيين ، وكبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا . كما اشار الى ذلك ايضا ــ بنفس النص ــ دستور ١٩٣٠ .

الاسهام العسكرى فى المجالس النيابية :

اذا كان ذلك هو الوجود العسكرى ، فى البناء السياسى التشريعى بجناحيه ، مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، فما هى أهم القضايا التى ناقشتها الصفوة العسكرية فى هذين البناءين التشريعيين ، وأى الفئات الاجتماعية فى المجتمع كانت تمس هذه القضايا ، أهى الفئات المدنية أم العسكرية ؟

بداية فقد كان اسهام الصفوة العسكرية فى مجلس النواب أكثر ايجابية ، واكثر اسهاما فى ضرورة اعادة تشكيل البناء العسكرى على اسس سليمة ، تعويضا لسنوات التخلف التى عاشها الجيش ، بعد الضربة الاستعمارية العنيفة ، التى وجهت اليه فى عام ١٨٨٢ ، وحتى فترة العشرينات من هذا القرن ، التى بدأت فيها الصفوة العسكرية ، تأخذ مكانها فى البناء السياسى ، وتمارس دورا فعالا ومؤثرا ، وخاصة على يد صغار الضباط ، مثلما ظهر ذلك فى مجلس النواب على يد اليوزباشى

محمد صالح حرب ، الذى دافع عن كثير من القضايا العسكرية الهامة ، كما كان لمجلس الشيوخ بعض الاسهامات الايجابية . ونعرض لذلك فيما يلى(٦) :

الاسهام العسكرى فى اعمال مجلس النواب :

١ ــ امتدت صور السيطرة الانجليزية على الجيش المصرى ، الى مخازن الذخيرة أيضا ، وقد ساء ذلك المصريين من اعضاء الصفوة العسكرية فى مجلس

النواب ، فطالب العضو أحمد حمدى سيف النصر ، بأن يحرس الجيش المصرى مخازن ذخيرته بدلا من الانجليز ، وذلك من خلال سؤاله الذى قدمه وجاء فيه « .... وقد فهمت انه لا يصرح لأى مصرى بالاقتراب من مخازن الجبة خان (الذخيرة) فلماذا لا يعين من المصريين حراس للجبة خان ، بدلا من هؤلاء الانجليز الذين يتقاضون ٧٩٣٢ جنيها ؟ ....(٧) » .

وكان رد وزير الحربية ــ حسن حسيب باشا ــ على تساؤل العضو اكثر ايجابية من كثير من وزراء الحربية السابقين ، فلم يقتصر رده على تحقيق رغبة العضو ، فى أن يقوم المصريين بحراسة ذخيرة جيشهم بدلا من الانجليز ، بل انه اشار الى مشروع وزارة الحربية لارسال بعثات الى أوربا تتخصص فى صنع الذخيرة .

ورد وزير الحربية قائلا « لدينا مشروع لارسال بعثات كبيرة الى أوربا ، للتخصص فى صنع الذخائر والاسلحة المختلفة ، وعند اتمام هذا المشروع سنطلب له الاعتمادات اللازمة » .

وقد كان هناك فى مناقشات مجلس النواب ، ما يؤكد ما صرح به وزير الحربية ، وذلك خلال مناقشة البعثات العسكرية بالمجلس(٨) .

ويوضح الجدول رقم (٩) كيفية صرف المبلغ المذكور ، وعدد طلبة البعثات المذكورة ، واسماء الكليات الملحقة بها ، افرادها والفروع التى يتخصصون فيها والتكاليف السنوية :

جدول رقم (٩)
البعثات العسكرية لعام ١٩٢٤

عدد الطلبة	اسم الكلية	التخصص	التكاليف السنوية
٢	سند هرست	المشاه والفرسان	٧٨٧
٢	شتام	هندسة الاركان حرب والمدفعية والاشغال العسكرية	١٥٧٢
٥	ولوش	المشاه والفرسان	٣٠٤٣
٢	ولوش	اعمال المهمات والذخيرة	١٤٠
٦	معامل الاسلحة	التوفكجية لملاحظة ورش الاسلحة عند عودتهم	٣٦٦٠
		الجملة	٩٢٠٢
رصيد الارسال طلبه فى خلال السنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧			٢٠٩٠
جملة تكاليف البعثات			١١٢٩٢
وخلاف مصاريف البعثات يوجد مبلغ ٦٠٠ جنيه لدفع المصاريف المدرسية لعشرة طلبة بمدرسة الطب للالتحـاق بوزارة الحربية عند تخرجهم بصفة ضباط اطباء			٦٠٠
جملة بند ١٩			١١٨٩٢

ونلاحظ أن عدد من الطلبة (٢ + ٦ = ٨) قد أرسل الى أعمال المهمات والذخيرة وورش الاسلحة ، يليها المشاه والفرسان (٢ + ٥ = ٧) . كما كانت أعلى تكلفة فى كلية معامل الاسلحة (٣٦٦٠ جنيها) واقترب كثيرا مبلغ الذخيرة والاسلحة (٣٨٠٠ جنيها) من مبلغ المشاه والفرسان (٣٨٣٠ جنيها) وعلى ذلك فقد كان الاهتمام بالاسلحة والذخيرة ، من خلال عدد المبتعثين من ناحية ، ثم من خلال ما ينفق عليهم من ناحية اخرى .

٢ ـ طالبت الصفوة العسكرية باصلاح حال الجيش عند مناقشة تقرير لجنة المالية عن الجيش[٩] وذلك كما يلى :

(١) عبد الرحمن عزام : وقد جاء فى حديثه « اعتقد أن الميزانية مبنية على غير سياسة ، وتؤيدنى فى هذه العقيدة ، حالة جيشنا الحاضر ، التى هى حالة يؤسف لها اشد الاسف » .

ثم يختم حديثه برأيه عن الجيش قائلا « أرى أن الجيش بتدريبه غير كفىء للقيام بالمهمة المطلوبة منه » . ولأن مطالبة العضو باصلاح الجيش ، قد صورت الجيش بصورته الحقيقية المؤلمة فقد تدخل رئيس المجلس (وكانت الجلسة برئاسة سعد زغلول) قائلا « ليس من حقك ياحضرة العضو المحترم أن تطعن فى جيش البلاد » .

(٢) احمد حمدى سيف النصر : وهو الذى كشف عن سوء حال الجيش ـ الذى اشار اليه قبل ذلك العضو عبد الرحمن عزام ـ من خلال تضارب بيانات أحد قادة الجيش ، وهو وكيل وزارة الحربية عند سؤاله عن عدد الضباط المحالين على الاستيداع ورتبهم ، فلا يذكر أعدادا محددة . ثم يطلب العضو بعد ذلك من وكيل وزارة الحربية اعادة هؤلاء الضباط الى وحداتهم العسكرية .

(٣) محمد صالح حرب : الذى دافع عن بناء القوة العسكرية داخل الجيش المصرى ، ورفع الكفاءة القتالية لوحدات الجيش ، من خلال اسئلة واضحة ومحددة ، تنم عن فهمه الكامل ـ مع انه كان ضابطا صغيرا برتبة يوزباشى ـ للمهنية العسكرية[١٠] . وقد بدأ اسئلته القوية التى وجهها لوكيل وزارة الحربية ببيان حقيقة الجيش المصرى فهل يعتبر فرقة أم لا ؟ واذا كان لا فماذا يعتبر . ورد وكيل الحربية بانه يعتبر فرقتين .

وهنا تغير الموقف من توجيه اسئلة والرد عليها إلى مناقشة جادة وقوية بين العضو ووكيل وزارة الحربية . وبدأ العضو محمد صالح حرب بالسؤال عن عدد الوحدات التى تتكون منها كل فرقة . ثم تساءل بعد ذلك « لماذا لا يكون فى الجيش المصرى جزء تام » (أى القطعة العسكرية التى تؤلف من جميع الأسلحة المتنوعة للجيش) .

وعندما أخذ الحوار مبلغه على هذا النحو ، تدخل رئيس المجلس مطالبا العضو بعدم توجيه اسئلة ، لان المطلوب هو الموافقة على الاعتماد المقرر لوزارة الحربية ، أو انقاصه أو زيادته .

لكن العضو بين أولا أن هدفه من ذلك هو اصلاح الجيش ، ثم يستكمل حديثه موضحا رأيه فى كيفية رفع مستوى الكفاءة القتالية للوحدة المقاتلة ، وذلك بأن يلحق بالقطعة السوارى مدافع ماكينة وبطارية سوارى مع ما يلزمها من ملحقات . ثم طالب بعد ذلك بزيادة عدد البطاريات الطوبجية فى الجيش المصرى ، حيث انه لا توجد سوى أربع بطاريات .

طالب هذا العضو ايضا ــ إلى جانب الاصلاحات التنظيمية التكتيكية التى طالب بها ــ ان تكون مناورات الجيش بقصد تدريبه لا تعذيبه ، وأن تكون المناورات ، وسيلة لتربية الملكة العسكرية وتنميتها عند الضابط .

ثم يلمس العضو بعد ذلك الجانب الاجتماعى الوجدانى للجيش ، من خلاله مطالبته بالعناية بتقوية القوة المعنوية للجيش ، بحيث تكون قوته المعنوية معادلة لقوته المادية على الأقل .

ويتدخل العضو محمد صالح حرب مرة ثانية ، مع وكيل وزارة الحربية ، عندما عرض المقرر لموضوع شراء بطارية مدفعية للجيش المصرى[١١] ، وكان حواره هذه المرة بنفس القوة التى توضح ثقافته العسكرية العالية ، حيث سأل وكيل وزارة الحربية عن قطر البطارية والدان والذخيرة التى معها ، ويجيب وكيل وزارة الحربية بأن قطر المدافع هو ٢ر٩ بوصة ، وأن عدد الطلقات التى سترسل معها هو ٦٨٢ طلقة .

ويرد عليه العضو محمد صالح حرب ، بأن قطر المدافع الهويدزر فى الجيش الانجليزى هو ٥ر٤ بوصة وليس ٢ر٩ بوصة . وبأنه يخصص لكل مدفع ٨٠٠ طلقة (فيكون عدد الطلقات المطلوبة للمدافع الاربعة ٣٢٠٠ طلقة) .

ولعل هذا النقاش لهذا العضو بهذه الصورة ، انما يدل على ثقافة عسكرية عالية من ناحية ، ويدل من ناحية أخرى على مدى اهتمام العضو ليس برفع كفاءة الجيش

المصرى فقط ، بل للعمل كذلك لكى يلحق بالجيش الانجليزى ، ليكون جيشا عصريا متقدما لا جيشا متأخرا متخلفا .

ومنذ ذلك التاريخ فقد أصبح محمد صالح حرب يشكل عنصرا اساسيا فى بناء الصفوة العسكرية المصرية ، التى لم تعمل على رفع كفاءة الجيش المصرى فقط ، بل كانت تسعى إلى القضاء على نفوذ البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى[١٢] ، وأصبح صالح حرب أحد اقطاب الصفوة العسكرية المصرية الثلاثة : عزيز المصرى وعبد الرحمن عزام وصالح حرب ، حيث أصبح عزيز المصرى فى ٣١ اغسطس ١٩٣٩ أول مصرى يشغل منصب رئيس اركان حرب الجيش المصرى ، منذ استيلاء القوات العسكرية البريطانية ، على بناء القوة فى الجيش المصرى فى عام ١٨٨٢ ، كما تولى عبد الرحمن عزام فى ٣١ اغسطس ١٩٣٩ ايضا ـ وهو وزير للاوقاف ـ بصفته الشخصية ، قيادة القوات المرابطة .

أما صالح حرب الذى استطاع أن يكون الممثل القوى للصفوة العسكرية المصرية فى ذلك الوقت ، فقد أهله دفاعه عن الجيش والمناداة باصلاحه ، لأن يصبح مرشحا لوزارة الحربية . ولقد أثار ذلك مخاوف السلطات الانجليزية فى مصر . فقد جاء فى تقرير هارولد بتمان ، الوزير المفوض بالسفارة البريطانية ، ما يوضح مخاوفه من اختيار أو تعيين صالح حرب وزيرا للحربية ، حيث جاء فيه « أما تعيين صالح حرب باشا وزيرا للدفاع فقد أثار مخاوفى نظرا لاهمية وجود وزير مناسب يشغل هذا المنصب الحيوى ، فى ظروف التوتر الدولى الحالى . . وحين طرح اسمه لاول مرة ، كنت أميل الى تحذير رئيس الوزراء من تعيينه[١٣] .

٣ ـ انشاء مجلس الدفاع الاعلى وهيئة اركان حرب الجيش : أصبح بناء القوة فى الجيش المصرى الآن ، فى أيدى الصفوة العسكرية المصرية ، التى تمتد احد فروعها الى المجلس النيابى . وكان أحد مصادر السيادة السياسية المصرية ، على قواتها المسلحة فى تلك الفترة ، ما جاء فى تقرير لجنة الحربية عن مشروع قانون ، بانشاء مجلس الدفاع الاعلى وهيئة اركان حرب الجيش ، الذى قدمه النائب اللواء محمود سامى باشا (مقرر اللجنة) والذى اشار فى بدايته ، إلى أن هذه أول مرة منذ سنة ١٨٨٢ ، ينظر فيها مجلس النواب الشئون الخاصة بالجيش ، بعد ما كانت تابعة للاشراف والهيمنة الانجليزية ثم تلى على المجلس تقرير اللجنة المتضمن ما قامت به

اللجنة من اجراءات ، ثم تلى بعد ذلك مشروع القانون الذى يقضى بتشكيل مجلس الدفاع الاعلى من[١٤] :

(١) رئيس مجلس الوزراء	رئيسا
(٢) وزير الحربية والبحرية	نائب الرئيس
(٣) وزير الاشغال العمومية	
(٤) وزير المالية	
(٥) وزير المواصلات	أعضاء
(٦) الوكيل الدائم لوزارة الحربية والبحرية	
(٧) رئيس هيئة اركان حرب الجيش	

ويوضح هذا التشكيل صعوبة فصل بناء القوة العسكرى ، عن البناء السياسى المدنى ، حيث يأتى على قمة مجلس الدفاع الاعلى رئيس مجلس الوزراء ، وهو قمة الصفوة السياسية المدنية وليس العسكرية ، وهو الممثل الاول للسلطة التنفيذية ، ونائب الرئيس هو وزير الحربية والبحرية ، وهو الذى يمثل النسق الثانى لقمة الصفوة العسكرية ، وذلك لان الملك هو القائد الاعلى للجيش . ويجمع الملك الذى يمثل صفوة الصفوة . بين رئاسة الجهازين العسكرى والسياسى المدنى .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فان تشكيل عضوية المجلس من خمسة أعضاء يوضح أغلبية الطابع المدنى على الطابع العسكرى فى العضوية فكانت نسبته ٣ : ٢ ، واذا اضفنا الرئيس ونائب الرئيس تصبح النسبة ٤ : ٣ وهو ما يعنى الضبط المدنى للعسكرية .

أما هيئة اركان حرب الجيش ، فانها تؤلف من خمسة أعضاء كلها بطبيعة الحال من للعسكريين .

وقد اعترض احد أعضاء مجلس النواب عند مناقشة هذا المشروع وهو النائب اسماعيل صدقى باشا — راجيا أن تكون هيئة مجلس الدفاع الاعلى مشكلة من الاعضاء المنصوص عليهم فى المادة الثانية عدا رئيس مجلس الوزراء ، على أن تكون الرئاسة لوزير الحربية ، كما هو الحال فى البلاد الاجنبية .

لكن مقرر اللجنة اقنع الاعضاء بأن ذلك يتمشى مع ما هو معمول به فى معظم دول العالم وعلى الاخص لجنة الدفاع الامبراطورية البريطانية ، ولذلك فلا مجال لاعتراض اسماعيل صدقى باشا .

ثقافة القوة هى التى تسود :

وكما ساد منطق القوة العسكرية فى مناقشات المجلس ووافق الاعضاء على تشكيل مجلس الدفاع الاعلى كما جاء فى القانون ، فقد سادت ثقافة القوة ايضا على الثقافة المدنية وتغلبت عليها ، وقد حدث ذلك عند مناقشة احد المصطلحات العسكرية ، حيث دار نقاش حول كلمة « تشهيلات » بين المدنيين والعسكريين بهدف اظهار مدلولها ، وكيفية استبدالها بكلمة أخرى تؤدى نفس المعنى . واقترح العضو المدنى تغييرها بكلمة تسهيلات . فدافع عنها المقرر ، وهو من العسكريين ، وكذلك احد العسكريين الآخرين . وانتصرت الثقافة العسكرية فى النهاية[١٥] .

ـ الاسهام العسكرى فى اعمال مجلس الشيوخ :

اذا كان الاسهام العسكرى فى مجلس النواب قد اتجه بصورة اساسية ، الى بناء الجيش وتنظيمه بغية تدعيمه واستقلاله عن السيطرة الانجليزية ، فقد اتجه الاسهام العسكرى فى مجلس الشيوخ بصفة اساسية ، الى عوامل اجتماعية أكثر منها عسكرية ـ وان كان قد لمس الجانب العسكرى البحث أيضا ـ وجاء اسهام الصفوة العسكرية الاول ، وكأنه يرسى بداية ظهور البيروقراطية العسكرية ـ المدنية ، مطالبا بأن يعمل العسكريون بعد ترك الجيش فى الادارة المدنية ، ثم دافعت الصفوة العسكريه بعد ذلك عن انسانية الجنود المصريين وعدم استغلالهم فى بعض المشروعات الانشائية ـ مثل مشروع سكة حديد السودان ـ بما لا يعود على العسكريين بالفائدة ، إلى غير ذلك مما نعرض له فيما يلى :

١ ـ الاختراق العسكرى للجهاز البيرواقراطى المدنى ، وقد جاء ذلك من خلال اقتراح بطلب إستخدام ضباط الجيش المحالين الى المعاش ، فى الوظائف الملكية (أى المدنية)[١٦] ، قدمه اللواء محمود فهمى باشا ، من خلال عرضه للمادة ١٥ من قانون المعاشات العسكرية بتاريخ ١٤ يوليو ١٩١٣ ، والذى يقضى باحالة ضباط الجيش العامل الى المعاش كما يلى :

(١) ملازم ثان وملازم أول ٤٥ سنة .

(٢) يوزباشى ٤٨

(٣) صاغ قولاغاسى وبكباشى ٥٢ سنة .

وذلك لأن :

أ ــ خدمتهم بالجيش بهذه الرتب بهذه السن تكون فوق طاقتهم .

ب ــ تعطى احالتهم للمعاش فرص الترقى لغيرهم من الضباط . كما أن احالتهم للمعاش فى هذه السن ، تعود بالخسارة على الحكومة وعليهم وعلى الهيئة الاجتماعية : فخسارة الحكومة دفع معاشات لهم دون فائدة تعود عليها منهم . وخسارة انفسهم انها تقضى على مستقبلهم وتثبط من عزائمهم . وخسارة الهيئة الاجتماعية ، ان احالتهم للمعاش تدعوهم للبطالة والكسل . لذلك فقد اقترح العضو بالنسبة للهؤلاء الضباط ، متى قربت سنهم إلى الحد المذكور ، أن تحولهم الحكومة من الجيش الى الخدمة فى المصالح الملكية والادارية مثل :

١ ــ مصلحة السجون .
٢ ـ مصلحة خفر السواحل .
٣ ــ مصلحة الجمارك .
٤ ــ مصلحة المعادن .
٥ ــ مصلحة الطبيعيات .
٦ ــ مصلحة الآثار .
٧ ــ المجالس البلدية وغيرها .

ثم يدعم اقتراحه هذا قائلا : لأن مثل هؤلاء الضباط ذو كفاية تامة للاعمال الادارية فى المصالح الملكية ، وذوو تجارب كثيرة ، ومتعودون على العمل بالنشاط والنظام واحترام القانون والصدق والاستقامة .

وقد رأت اللجنة اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا . ووافق المجلس على رأى اللجنة واحيل على لجنة المالية ، وكأن المجلس بذلك قد أقر اختراق المؤسسة العسكرية للمصالح المدنية ، واضعا بذلك اساسا قانونيا . لاحتراف العسكريين

بعد تركهم الجيش للاعمال الادارية المدنية ، وبالتالى دخول الصفوة العسكرية الى البناء السياسى المصرى البيروقراطى .

٢ ــ الدفاع عن انسانية الجنود : لم تنس الصفوة العسكرية قاعدتها العريضة ، التى تحقق لها اثباتها لذاتها ، ولذلك فلقد سعت الصفوة العسكرية للدفاع عن انسانية الجنود واستخدامهم فيما جندوا من اجله وهو واجب الدفاع عن الوطن .

وقد جاء ذلك من خلال سؤال اللواء موسى فؤاد ، الذى تضمن اعتراضه على استخدام الجنود المصريين فى سكة حديد السودان(١٧) .

وجاء رد وزير الحربية(١٨) ــ حسن حسيب باشا ــ موضحا أن المادة الثالثة من قانون القرعة العسكرية ، وضعت لتقرير تجنيد الشبان المصريين للخدمة العسكرية الالزامية ، برية كانت أو بحرية ولتحديد مدة هذه الخدمة ، ولم ينص فيها ولا فى غيرها من مواد هذا القانون ، على بيان انواع الاعمال العسكرية التى يجب استخدام الجنود فيها . . غير أن وزارة الحربية عازمة على عدم استخدام الجنود المصرية فى السكة الحديدية السودانية ، الا انها ترى أن ذلك يحتاج الى درس دقيق ، حتى لا يتسبب عنه أى ضرر باعمال السكة الحديدية المذكورة التى يستعملها الجيش المصرى فى تحركاته وانتقالاته .

وهنا دار نقاش طويل بين العضو ووزير الحربية :

موسى فؤاد باشا : المادة الثالثة من قانون القرعة ، تقضى بأن الخدمة العسكرية الالزامية تشمل خمس سنوات فى الجيش العامل ، فأنا أسأل معالى وزير الحربية ، هل اعمال السكة الحديدية السودانية داخلة ضمن أعمال الجيش العامل ؟

وزير الحربية والبحرية : اظن أن اجابتى كانت صريحة ، وأننى قلت ما فيه الكفاية . هناك أورطة اسمها أورطة السكة الحديدية السودانية ، وقد بينا ما عزمت عليه وزارة الحربية بشأنها .

موسى فؤاد باشا : أرى أن رد معاليك خارج عن موضوع السؤال ، فانا أسأل أى قانون يسمح بتشغيل العسكرى المصرى ، فى السكة الحديدية السودانية ، مع

أن السكة الحديدية المذكورة غير عسكرية ، بدليل انها تتقاضى من الضباط اجرة ذهابهم وايابهم عليها ، ولو كانت عسكرية حقيقة لاعفت رجال العسكرية من أجور السفر . . وعلى ذلك أرى أن رد معالى الوزير غير مقتنع وانه خارج عن موضوع السؤال .

وتدخل رئيس المجلس ليحسم الموقف قائلا : معالى وزير الحربية وقد قام بالرد على السؤال الموجه اليه . ولا تجوز المناقشة فى الرد .

وزير الحربية . . . هل يريد منى العضو أكثر من تقديمى بأنى عازم على ابطال تشغيل العساكر المصرية فى السكة الحديدية السودانية ؟

موسى فؤاد باشا : اريد أن يسجل هذا التصريح فى المضبطة ، ولست أطلب أكثر من ذلك .

٣ ــ الاتجاه البرجوازى فى مطالب الصفوة العسكرية : وقد **ظهر** ذلك من خلال اقتراح بجعل منزل المفتش العام للجيش المصرى بالزمالك ناديا لضباط الجيش المصرى .

ولأن كثيرا من كبار ضباط الجيش المصرى فى ذلك الوقت ، كانوا ينتمون الى الطبقة البرجوازية ، فقد كان تفكير بعضهم ومطالبه نابعا من فكر هذه الطبقة التى تبحث عن الرفاهية ، متجاهلة ما فيه ابناء الطبقة الوسطى ، من ضباط الجيش ، أو الطبقة الدنيا لجنوده من بؤس وشقاء ، فاتجهت مطالب البعض الى البحث عن رفاهية الضباط لا إلى رفع مستواهم القتالى . وقد جاء ذلك فى اقتراح اللواء على صدقى باشا(١٩) ، الذى يرى أن ضباط الجيش المصرى متقاعدين وعاملين ، ليس لهم ناد بمدينة القاهرة ، يجتمعون فيه اسوة بموظفى الحكومة . . . وحيث أن منزل السردار الذى سكنه المفتش العام للجيش المصرى بالزمالك سيخلو قريبا ، وهو يليق جدا لأن يكون ناديا للضباط ، من حيث موقعه ووجوده بحى راق ، فأقترح تقديم هذا الاقتراح للمجلس ، لتقرير هذا المنزل ناديا للضباط حفاظا لكرامتهم .

٤ ــ عودة الصفوة العسكرية لشئون الجيش ، ذلك بالمطالبة بتدريب الجيش وتكوين الفرق ، وهنا يعود مجلس الشيوخ فى عام ١٩٤٣ ، الى تأكيد ما سبق أن طالب به مجلس النواب فى عام ١٩٢٦ ــ على لسان محمد صالح حرب ــ من ضرورة

العناية بتدريب الجيش وتكوين الفرق ، وذلك من خلال سؤال موجه الى وزير الدفاع الوطنى ، من الفريق حسن حسن الزيدى باشا عن استحضار **بعض** الاسلحة الحديثة للجيش وتمرينه ومناوراته ، وقد جاء فيه انه[٢٠] :

(١) مضت مدة طويلة ولم تقم الوحدات بعمل مناورات وهذا لا يجعل الجيش فى حالة الاستعداد ، فهل فى النية عمل ذلك فى هذه السنة ؟

(٢) هل عند عمل هذه المناورات سيراعى فيها احدث الطرق التى حصلت فى الصحراء الغربية ؟

(٣) الا يمكن تشكيل لواء من مختلف الاسلحة على الطراز الحديث ، لتمرين الضباط والجنود ؟

(٤) الا يمكن الحصول على قليل من الاسلحة الحديثة الميكانيكية التى استعملت اخيرا فى الصحراء الغربية ، مثل **التانكس** (الدبابات) والطائرات ، ومدافع ضد **التانكس**، (الدبابات) حتى يمكن عمل فرق للضباط والاخصائيين والصف ضباط ، حتى عندما يتيسر استحضارها يكون من السهل استعمالها ؟

(٥) السياسة الانشائية للجيوش هى أن تتكون من فرق ، حتى يمكن للضباط والجنود أن يتمرن بعضهم مع بعض ، ولكن للآن لم تشكل فرقة واحدة فى الجيش ، بل الجيش متفرق الى وحدات منفصلة ، فأرى تشكيل فرقة واحدة على الاقل ، حتى يمكن للقواد والجنود أن يتمرن بعضهم مع بعض .

رد وزير الدفاع الوطنى (احمد حمدى سيف النصر باشا) عن الفقرات الاولى والثانية والثالثة ، تقوم وحدات الجيش باعمال التدريب كل فى المنطقة الموجودة بها ، أو ما يقرب منها أو فى الكليات والمدارس ومراكز التدريب المختلفة ، طبقا للنظام المتبع فى الجيوش المتمدينة ، واذا كان توزيع الجيش قد حال دون اجراء مناورات عامة ، فان فى اعمال التدريب القائمة الآن ما يغنى عنها مؤقتا . وستراعى عند عمل المناورات العامة ، التجارب التى أسفرت عنها الوقائع التى حصلت فى الصحراء الغربية ، وقد قامت بالفعل بعثة من ضباط الجيش الى الاماكن التى دار فيها القتال لدراسة العمليات التى حدثت ، وهى لا تزال هناك . وبالنسبة للفقرة الرابعة : يدرب الضباط والجنود على ما يمكن الحصول عليه من الاسلحة والمعدات الحربية الحديثة . وبالنسبة للفقرة الخامسة : هذه الرغبة تنطبق على السياسة

الانشائية للوزارة ، الا أن الظروف الحالية وتوزيع الجيش على المرافق الحيوية ، والمراكز الدفاعية فى مختلف انحاء الدولة ، حال دون تحقيق هذا الغرض .

٥ ـ الاهتمام بالبناء الثقافى للجيش : وقد تمثل ذلك فى المطالبة بايفاد بعثات من الضباط للخارج للدراسات العسكرية العالية ، وذلك فى سؤال الى وزير الدفاع الوطنى من اللواء احمد عطيه باشا[٢١] ، والذى جاء فيه :«ذكرت جريدة الاهرام الغراء فى عدد ١٣ يونيه تحت عنوان البعثات العلمية الى الخارج ، أن وزارة المعارف العمومية قررت ايفاد ٢٥٠ بعثة علمية الى الخارج فى هذا العام ، للوزارت المختلفة والجامعات ، حتى لا يحرم الجيش من التطور الحديث فى الفن العسكرى وما طرأ على الاسلحة المختلفة من التحسين »

وقد جاء فى رد وزير الدفاع الوطنى أن وزارة الدفاع قد درست موضوع ايفاد بعثات الجيش للخارج ، وقد أوفدت فعلا بعض الضباط الى معاهد التعليم بالجيش البريطانى فى الشرق الأوسط ، كما أنها انتخبت اعضاء بعض البعثات ، التى ستوفد الى معاهد التعليم بانجلترا وستوالى ايفاد باقى البعثات الى تلك المعاهد .

ـ الاسهام العسكرى فى مجلس الامة :

عرضنا قبل ذلك لكثير من الاسهامات العسكرية فى مجلس الامة الذى انشاته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى عام ١٩٥٧[*] ، ومع ذلك فنحن نعرض هنا لموضوعين :

الأول : الصفوة العسكرية والبناء الثقافى الجديد :

فقد ظهر الجانب الثقافى لوزارة التربية والتعليم ، من خلال بيان وزير التربية والتعليم فى مجلس الامة[٢٢] . وقد جاء فى بيان وزير التربية والتعليم[**]، فى مجال الثقافة والنشاط العلمى العام ، ما يوضح مدى الاسهام الحقيقى الذى استطاعت الصفوة العسكرية الحاكمة ، ان تقدمه فى مجال العلم والثقافة ، وارساء بناء ثقافى جديد للمجتمع المصرى ، مع انه قد يبدو لاول وهلة أن مجال الثقافة بعيد عن مجال عملها السياسى لكن هذه الصفوة بحسها العلمى العسكرى الصحيح ، استطاعت أن تؤسس نظاما علميا مدنيا قويا وثقافيا فى نفس الوقت ، وقد كانت هذه الاسهامات ـ كما جاءت فى البيان ـ كما يلى :

١ ــ المكتبات العامة : جاء اهتمام الصفوة العسكرية فى وزارة التربية والتعليم ممثلا فى زيادة الاعتمادات المخصصة للمكتبات العامة ، فارتفعت ميزانية دار الكتب من ٨٣٨٥٠ جنيها فى عام ١٩٥٢ إلى ١٢١٣٠٠ جنيها فى عام ١٩٥٧ . وزاد اعتماد الكتب والمطبوعات الدورية من ٥٠٠٠ جنية الى ١٦٥٠٠ جنيه.

٢ ــ الكتب المدرسية : وصلت ميزانيتها من بضعة آلاف ، الى تسعين الفا من الجنيهات .

٣ ــ الجوائز التشجيعية : رصدت الوزارة لاول مرة فى ميزانية عام ١٩٥٤/ ١٩٥٥ جوائز تبلغ قيمتها ٣٠٫٠٠٠ جنيها وفى ميزانية ١٩٥٥/١٩٥٦ مبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيها . ومثل هذا المبلغ فى ميزانية السنة الحالية (١٩٥٧) ، لتشجع الممتازين من الطلاب والمعلمين ، فى التحصيل والاطلاع الخاص ونتائج الامتحانات العامة وفى القراءة الحرة . وقد اقترنت الجوائز بتنظيم مسابقات موسمية عامة فى القراءات القومية . واتسع نطاق هذه المسابقات وشمل المدارس الاجنبية ونال الجوائز التشجيعية فى العامين الماضيين أكثر من ٢٢ الف طالب ومعلم ، فى أكثر من ١٠٠٠ مدرسة ومعهد . واستنت الوزارة سنة جديدة ، فى الحفاوة بهؤلاء الفائزين من أهل التفوق ، تشجيعا لهم وحفزا لغيرهم ، فجعلت للعلم عيدا يحتفل به فى كل عام ، ويشهده الآلاف من طلاب العلم والاساتذة ، ومن اباء الطلاب واهلهم فى القاهرة وفى كل منطقة تعليمية .

٤ ــ المباريات الثقافية والعلمية : وهى مباريات موسمية فى الانتاج الثقافى والفنى يشترك فيها الالاف من ذوى المواهب الفنية والادبية ، فى كتابة القصص والمقالات والبحوث ، والرسوم والصور والتماثيل وغيرها من الوان الانتاج الفنى . وكانت هذه المباريات سببا لنشوء وعى فنى ثقافى جديد والتى يمكن أن تكون أول الاسباب الى تطور جديد فى الاداب والفنون . وسبيلا الى ما يرجى من التجاوب بين الفنون والاداب ، وبين احداث الحياة العامة التى تحيط بنا .

٥ ــ مشروع الالف كتاب : وهو من المشروعات الثقافية الجديدة ، التى اضطلعت بها وزارة التربية والتعليم فى عهد الثورة ، وكان يهدف إلى اخراج سلسلة كتب عربية سهلة ، تضم كل فروع المعرفة ما بين مؤلف ومترجم ، بأثمان معقولة يقدر عليها الجميع ، ويستفيد منها الجميع ، وتشجيعا لحركة الترجمة والتأليف والنشر

فى مصر . وتشترى الوزارة من كل كتاب يصدر من هذه السلسلة نصف الكمية التى تطبع لتوزيعها على مكتبات المدارس والهيئات ، ويتولى الناشر توزيع الباقى لحسابه ، بسعر مناسب تحدده الوزارة .

٦ ـ مركز تسجيل الآثار المصرية : وقد تم انشاء مركزلتسجيل الاثار المصرية ، ودراسة تاريخ الفن والحضارة المصرية القديمة ، عن طريق تصويرها ورسمها ، واعداد نماذج مجسمة لها ، ووصفها وصفا علميا دقيقا ، ليتألف من ذلك كله ذخيرة علمية قيمة ، تجد فيها الهيئات العلمية فى مصر والخارج وسيلة للتعريف بهذه الحضارة ، ومرجعا يعتمد عليه اذا تعرضت هذه الاثار كلها أو بعضها ، للضياع أو التلف لسبب من الاسباب .

٧ ـ المجالس العليا : وقد حرصت الثورة على أن تحقق للباحثين والعلماء والمنتجين فى الادب والفن ، والمشتغلين برعاية الشباب أكبر قسط من الرعاية ، فانشأت المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب ، والمجلس الاعلى للعلوم ، والمركز القومى للبحوث ، ولجنة الطاقة الذرية ، والمجلس الاعلى لرعاية الشباب ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٨ ـ التعاون الثقافى العربى : وهو الذى تم من أجل التقارب الثقافى بين مصر وشقيقاتها ، فانشأت مصر بعض المدارس الثانوية والابتدائية فى جمهورية السودان الشقيق ، وانشأت طائفة من مراكز الثقافة العربية فى كل من بنغازى وطرابلس وأم درمان ودمشق وعمان والرباط .

٩ ـ ا'.اهدات الثقافية : فقد تم عقد اتفاقات ثقافية بين مصر وبين ليبيا وباكستان واندونسيا وافغانستان ، والصين الشعبية واليونان ورومانيا وبولندا ، الى جانب معاهدات مع المانيا الغربية والمانيا الشرقية ويوغوسلافيا وايطاليا والاتحاد السوفيتى .

١٠ ـ اتفاق الوحدة الثقافية العربية ، وكان آخر الاتفاقات الثقافية التى عقدتها مصر ، اتفاق الوحدة الثقافية العربية ، الذى تم التصديق عليه فى دمشق منذ أشهر قليلة (من عام ١٩٥٧) .

وقد استطاعت الدراسة السوسيولوجية من خلال المقابلات المتعمقة ان تكشف عن جانب آخر ، استطاعت الصفوة العسكرية أن تقدم فيه اسهاما كبيرا وهو :

البعثات العلمية : حيث أوضحت الدراسة اهتمام وزير التربية والتعليم بارسال البعثات العلمية ، وأهمية اختيار الاعضاء الصالحين لها ، وان عددها كان يفوق الامكانيات المادية للوزارة ، ومع ذلك فقد كان اصرار الوزارة على ارسالها تدعيما للبناء العلمى الثقافى المصرى . ويذكر كمال الدين حسين فى هذا الصدد « كان فيه نهضة ضخمة . . كنا نسهر طويلا ، ونختار بدقة من يذهب للبعثات . . كنا بنبعث ٥٠٠ بعثة فى السنة مع امكانياتنا القليلة جدا . . وكنت اقول لهم ما يهمكمش سأوفر لكم تكاليف البعثات . . المهم ارسال البعثات[٢٣] » .

أما الموضوع الثانى فيتعلق بنظام التعليم أيضا ــ وخاصة فى الجامعة ــ وبنفس الوزير أيضا ــ وهو كمال الدين حسين ــ فمع هذه الانجازات التى حققتها وزارة التربية والتعليم ، والتى عرضها وزيرها كمال الدين حسين فى مجلس الامة فى بيانه عن انجازات وزارته ، فلم يسلم هو نفسه من التعرض للنقد الشديد ــ الذى تبين عدم جديته ــ سواء من الباحثين أو من بعض اعضاء المجلس ، الى أن حدثت أزمة حادة قدم استقالته من المجلس على أثرها .

فقد ذكر أحد الباحثين فى دراسته أنه « كان على كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم ، والمسئول عن تطهير الحركة الطلابية ، أن يستمع الى أغلبية اعضاء مجلس الامة وهى تأمره ، بفتح ابواب الجامعة لكل متخرج ثانوى يطلب الدخول اليها . وكان هذا جزءا من الحملة التى شاركت فيهاالصحف ، ووقفت فيها ، الى جانب النواب ضد اخضاع الجامعة للنظام العسكرى ، وامام موجة الاستنكار العامة اضطر كمال الدين حسين الى الاستقالة ، لكنه عاد بأمر من رئيس الجمهورية[٢٤] » .

وترد الوثائق والدراسة السوسيولوجية على حقيقة ذلك الموقف . فحقيقته كما جاء فى حديث كمال الدين حسين « استقلت من مجلس الامة لان كان فيه قرارات فى صالح الجامعة ، ووجدت شلة تريد أن تلغى ما أقر فى صالح الجامعة ، وأن تحقق مكاسب انتخابية لدائرتها على حساب النظام . . عاوزين اللى مجموعه اقل من ٥٠ ٪ يدخل الجامعة . . . يعمل ايه ده فى الجامعة[٢٥] » .

ثم تكشف الوثائق عن حقيقة الموقف ، وكيفية معالجة وزير التربية والتعليم لهذا الموقف ، الذى كان فى تحقيق ما طالب به بعض الاعضاء اساءة للنظام الجامعى ، كما سيتبين لنا ذلك :

فقد كانت هذه المناقشة ، من خلال استمرار مناقشة تقرير لجنة شئون التربية والتعليم ، عن مشروع القرار برغبة المقدم من محمد رشاد الحاذق ، باباحة الانتساب لهذا العام للكليات النظرية لجميع خريجى المدارس الثانوية(٢٦) .

لم تكن المطالبة اذن من غالبية اعضاء المجلس ، وانما كانت من خلال مشروع قرار برغبة لأحد الاعضاء فقط ، سانده فيه بعد ذلك بعض الاعضاء لاغراض انتخابية ايضا . كذلك فان القرار قد يبدو غير منطقى فهل من الممكن أن يطالب احد الاعضاء ، باباحة الانتساب لجميع خريجى المدارس الثانوية ، دون النظر لوضع بعض الشروط مثل مجموع الدرجات ، وامكانيات كل كلية على حده فى الاعتبار . وهذا هو ما فعله وزير التربية والتعليم كما جاء فى المناقشة حيث قال : . . . وأخيرا فانى احيط المجلس الموقر علما بأننى راجعت الجامعات فى امكان قبول منتسبين جدد ، فكان قرار المجلس الاعلى للجامعات ، وقرار مجالس الجامعات المختلفة ، هو عدم قبول منتسبين جدد ، ومجالس الكليات جميعا ما عدا كليتين ، وقد قررت ذلك ايضا ، وكانت قرارتها فى ذلك للاسباب التالية :

أولا : لمنافاة نظام الانتساب نفسه للتعليم الجامعى ، وضرورة الغائه فى اقرب فرصة ممكنة .

ثانيا : ان الضرورة المؤقتة والضغط الزائد ، هو الذى ألجأ الجامعات لقبول ٨١٠٠ منتسب هذا العام ، علاوة على أن المقبولين منتظمين هم الذين حصلوا على ٥٠ ٪ من مجموع الدرجات ، وذلك علاوة على ٦٠٠٠ راسب فى السنة الأولى من العام الماضى .

ثالثا : ان نسب النجاح للمنتسبين نسب ضعيفة ، ولا تتناسب مع الجهد الذى يبذل معهم ، واحتمالات فشلهم ويأسهم كبيرة ، والافضل أن يجدوا فرصا للعمل وهم ناجحون بالثانوية العامة ، من أن يجدوها وهم فاشلون بعد قضاء فترة مضيعة بالجامعات .

رابعا : ان اعداد هيئة التدريس بالجامعات ، قاصر عن أن يقوم بهذا العبء الكبير الملقى على عاتقهم .

خامسا : وهى أهم مشكلة عملية فى الجامعة من ناحية المنتسبين ، والتى تتمثل فى امكانيات عقد الامتحانات لهذا العدد الضخم من الطلبة وتصحيح أوراقهم

بطريقة مجدية تضمن العدالة والمستوى الجامعى اللازم ، والوقت الطويل الذى يمكن أن يشتغل به اعضاء هيئة التدريس فى التصحيح ، ويصرفهم عن مداومة الاطلاع والبحث العلمى ، وهو من اهم لزوميات الاستاذ الجامعى .

سادسا : الجامعات ترى أن مستقبل خريجى كلياتها النظرية مهدد بالبطالة ، ولا ترى داعيا اطلاقا لتفاقم المشكلة أكثر من ذلك .

سابعا : والسبب السابع والاخير ، وهو سبب جوهرى ايضا ، انه قد انقضى من الفصل الدراسى الاول معظمه ، ولم يبق الا شهر واحد لامتحان هذا الفصل ، وليس من المصلحة قبول أى طالب ليرسب ، كما انه ليس من المصلحة كذلك ارباك العام الدراسى الجامعى ، بتأجيل الامتحانات لفترة طويلة ، وتضييع وقت الغالبية العظمى من الطلبة والأساتذة ، فى سبيل الاقلية الضعيفة المراد قيدهم .

ثم يوضح الوزير بعد ذلك ، ومع ما شرحه من اسباب جاءت فى رد مجالس الجامعات ، استعداده للتعاون مع أعضاء المجلس فى حل المشكلة ، وقال فى نهاية حديثه « هذا أيها السادة اعضاء مجلس الامة ، ما أردت أن أبينه لحضراتكم فى شأن قبول المنتسبين ، وفى شأن مشاكل التعليم بصفة عامة ، وأرجو أن تعلموا بأنى على استعداد دائم ، لكى نتعاون جميعا على تفهم وحل جميع مايعن لنا من مشاكل . . » .

ثم تحدث مقرر اللجنة ، موضحا أن الوزراة سبب هذه المشكلة قائلا « ان المسألة فى الواقع مسألة تعاون بين المجلس وبين الحكومة على حل مشكلة هذا العام فقط . هذه المشكلة تسببت وزارة التربية والتعليم فى ايجادها ، فيجب عليها ان تعاون فى حلها ، ولكن التصريحات الصحفية التى ظهرت أمس واليوم لا تبشر اطلاقا بأن الوزارة ترحب بايجاد حل لهذه المشكلة » ، ولم يكتف المقرر بذلك بل حاول الإساءة لمجلس الجامعة قائلا « ان المسألة تتطلب فى الواقع قبل كل شىء حسن النية فى حلها ، وانى واثق ان حسن النية متوافر عند السيد الوزير ، ولكنه ربما لم يكن متوفرا لدى المجلس الاعلى للجامعات ورد الوزير على ذلك قائلا « أنا لا أقبل هذا التعريض بالمجلس الأعلى للجامعات ، ولا يصح أن يقال ان هذا المجلس ليست لديه حسن النية ، أننا نأتمنه على التعليم الجامعى ، كما أننا نأتمنه على أبنائنا ، فلا يمكن أن نقبل أن يقال ، ان هناك سوء نيه من جانبه » .

وانتهى الموضوع بعرض رئيس المجلس للاقتراح على الاعضاء فوافق الاعضاء عليه ، ولذلك قدم وزير التربية والتعليم استقالته .

ثانيا : الصفوة العسكرية والسلطة التنفيذية :

لم يكن قيام السلطة التنفيذية الرسمية فى أول الأمر ، فى صالح الصفوة العسكرية ، فقد نشأت أول وزارة مصرية فى ظل الازمة المالية التى أوجدتها فترة حكم اسماعيل ، والتى صاحبتها سيطرة الصفوة الخارجية لممثلى انجلترا وفرنسا فى مصر ، الذين عملا جاهدين على التقليل ، من كفاءة الجيش المصرى قوة وعددا .

وتبين الاصول التاريخية لاول وزارة مصرية هذا الاتجاه ، فقد كانت الحكومة المصرية على عهد محمد على حكومة مطلقة[٢٧] ، تسود فيها قاعدة حكم الفرد ، الى جانب بعض المجالس والدواوين ، التى كانت سلطتها استشارية فى كثير من الاحوال إلى أن ظهر قانون « السياستناه » فى عام ١٨٣٧ وأنشئت الدواوين السبعة ، التى كان من بينها ديوان الجهادية وديوان البحر . هذا الى جانب المجالس الثلاثة وهى المجلس الخصوصى والمجلس العمومى ومجلس الاسكندرية .

وبقى الحكم فى عهد عباس وسعيد حكما مطلقا يتولاه ولى الامر ، ويجمع بين يديه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمالية والحربية والخارجية . واعيد تأليف المجلس الخصوصى فى عهد عباس الاول ، وظل الحكم مطلقا ايضا فى عهد اسماعيل ، ولم يكن النظار المشرفون على دواوين الحكومة سوى سكرتيرين أو موظفين لدى الخديوى ، يعينهم لرئاسة الدواوين وليس لهم من السلطة الا مايتلقونه عن ولى الامر . وظهرت العودة للدواوين السبعة فى اوائل عام ١٨٧٨ .

الممهدات الاقتصادية لنشأة السلطة التنفيذية المصرية :

ومع أن الوزارة فى طبيعتها وأعمالها بناء سياسى بالدرجة الاولى ، فقد كانت الازمة المالية والقروض فى عهد اسماعيل من الممهدات الاساسية لتأسيس مجلس النظا ، وذلك من خلال بعض الاحداث الهامة التالية[٢٨] :

١ ــ بعثة كيف : لسوء الاحوال المالية التى تعرضت لها مصر فى عهد اسماعل ، التى تمثلت فى القروض الاجنبية ، وعجز الحكومة المصرية عن الوفاء بتسديدها ، فقد عرض اسماعيل على انجلترا ، ايفاد موظف مالى كفىء لدراسة الحالة المالية ، ومعاونة ناظر المالية المصرية على اصلاح الخلل ، فأوفدت اليه الحكومة الانجليزية بعثة مؤلفة من اربعة من موظفيها برئاسة المستر ستيفن كيف فى ديسمبر ١٨٧٥ ، وقدمت تقريرا اشارت فيه الى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت على الحكومة انشاء مصلحة للرقابة المالية ، لا تعقد قروضا الا بموافقتها .

٢ ــ تفاقم الازمة ووقف دفع الدين (موقتا) : وهو الذى اعلنه الخديوى فى ٦ ابريل ١٨٧٦ ، بتأجيل دفع الأقساط المستحقة مؤقتا وهو ما أزعج الاسواق المالية الاوربية . ولكى يطمئنوا على ديونم طلب اسماعيل الى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذى يوافقهم ، فقدم وكلاء الدائنين الفرنسيين مشروعا بانشاء صندوق الدين .

٣ ــ صندوق الدين : انشأه اسماعيل فى ٢ مايو ١٨٧٦ استجابة للدائنين ، ليكون بمثابة خزانة فرعية للخزانة العامة ، تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية . يتولى ادارته مندوبون اجانب تندبهم الدول الدائنة ، ويعينهم الخديوى ، واستتبع ذلك مجموعة من الاجراءات الاخرى مثل : توحيد دين الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة ، ثم انشاء مجلس اعلى للمالية ، ثم لجنة جوشن وجوبير لفرض الرقابة الأوربية على المالية المصرية وكان من نتيجتها فرض الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية ، والتى يتولاها رقيبان بوظيفتى مفتشين عموميين احدهما انجليزى لمراقبة الايرادات ، والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات . وكانت آخرها لجنة التحقيق العليا لتحقيق العجز فى الميزانية ، ووضعت تقريرها الذى احصت فيه العجز فى الميزانية الذى بلغ مجموعة ٢٦٣ر٢٤٣ر٩ جنيها[٢٩] ، واعتبرت أن الخديوى مسئول عن قيمته ، وطلبت لسد هذا العجز أن ينزل عن اطيانه وأطيان عائلته ، كما طلبت اللجنة أن يحدث الخديوى تغيرا فى نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة اخلاء لمسئوليته فى المستقبل عن العجز فى ميزانية الدولة

أول وزارة مصرية وعلاقتها بالجيش :

وقد كان هذا التقرير ايذانا بالتحول من الحكم المطلق الى الوزارة المسئولة ، حيث كلف الخديوى اسماعيل نوبار باشا بتأليف أول وزارة مصرية ، وفى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ ، أصدر اسماعيل أمره المشهور بانشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم . ويعتبر هذا الامر هو الاساس فى نظام الحكم فى مصر منذ ذلك الحين .

ولقد كان دور الصفوة العسكرية واضحا فى تشكيل أول وزارة مصرية ، حيث كانت برئاسة نوبار باشا ـ وهو من الصفوة العسكرية ـ تضم ثلاثة وزراء آخرين :

رياض باشا للداخلية ، راتب باشا للجهادية ، على مبارك للاوقاف والمعارف العمومية وناظر الاشغال العمومية بالنيابة . وباستثناء رياض باشا فان رئيس الوزارة وباقى الوزراء ، كلهم من الصفوة العسكرية . ولم يكد يمضى شهر واحد حتى عين المستر ريفرس ويلسون فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٨ ناظرا للمالية . وقبل انقضاء شهر آخر عين مسيو دى بلينيير ناظرا للاشغال العمومية ، وهكذا أخذت الصفوة الخارجية طريقها للتدخل فى البناء السياسى المصرى التنفيذى منذ بداية تشكيله .

أما عن مهمة الجيش فى هذه الفترة ، فكانت فى رأى مجلس النظار تقتصر على مساندة البوليس والمحافظة على النظام فى البلاد[٣٠] . وقد جاء ذلك عند بحث ميزانية نظارة الحربية فى جلسة ٢٥ يناير ١٨٧٩ عندما تقدم الناظر راتب باشا ، بمشروع يتكلف ٣٣١ الف جنيه بخلاف ١٠٦ الف جنيه قيمة مستحقات للضباط المتقاعدين والمحالين للاستيداع . وقد رأى المجلس ان ظروف البلاد ، لا تتحمل مثل هذا المبلغ الكبير ، وعلى الناظر أن يعد ميزانية مخفضة فى حدود ٣٠٠ ألف جنيه ، بما فى ذلك مستحقات الضباط . واباح المجلس للناظر فى هذا الصدد :

١ ــ أن يخفض الجيش العامل الى ثمانية آلاف فقط .

٢ ــ مراجعة المهمات الموجودة فى مخازن النظارة والتخلص من المواد غير اللازمة ، مما سيؤدى الى توفير تكلفة التخزين ، واداره وصيانة المهمات ،

٣ ـ مراجعة تنظيم النظارة والغاء الادارات التى يرى عدم الحاجة اليها .

كما قرر المجلس بناء على اقتراح ويلسون ناظر المالية خفض ميزانية نظارة البحرية الى ٣٠ الف جنيه فقط ، وتشكيل لجنة فنية لمراجعة مهمات البحرية ، وبيان السفن غير اللازمة ، والاحتفاظ بالسفن ذات الحمولة الصغيرة فقط ، وذلك لاغراض بوليس الموانى والبحر الاحمر .

ومن أهم الامور التى ناقشها المجلس عدة مرات خلال هذه الفترة ، موضوع مرتبات الجيش ومحاولة ضغط حجم الجيش نتيجة للازمة المالية ، وما ترتب على ذلك من تسريح عدد كبير من الضباط خريجى المدرسة الحربية[٣١]

وكان من الطبيعى أن يتخذ غضب الضباط صورة العنف ، وقد حدث ذلك بالفعل ، فقد أعلن راتب باشا فى جلسة ١٨ فبراير ١٨٧٩ أنه قد اطلقت عليه طلقتا مسدس ، وأن عبد القادر باشا اصيب فى يده ، وأن الجانى غير معروف . وبدا أن هناك اتجاه لتشكيل مجلس حرب يتولى الامور فى وجه غضب الضباط . وتولى المجلس ما يشبه التحقيق فى أمر ثورة الضباط ، ودراسة مطالبهم التى تنحصر فى أمور اربعة :

أ ـ صرف المتأخرات .
ب ـ تعيين المسرحين منهم فى وظائف ادارات الحكومة (ولعل ذلك يمثل بداية اتجاه العسكريين نحو الجهاز البيروقراطى فى مرحلة ثورة عرابى) .
ج ـ صرف معاشات لهم وفق القواعد المقررة .
د ـ ضمان عودتهم الى مناطقهم سالمين .

وكان قد ألقى القبض على عدد من الضباط وبعض المدنيين ولكن سرعان ما أطلق سراحهم .

ومن خلال العرض السابق ، فاننا نلاحظ ان الصفوة العسكرية تتمثل حتى الآن فى جناحين اساسيين :

الجناح الرسمى للصفوة العسكرية : والذى يمثله ناظر الجهادية الذى يدافع عن حقوق الضباط والجنود .

والجناح غير الرسمى للصفوة العسكرية : وهو الذى يمثله قادة الضباط المسرحين ، الذين قدموا المطالب الأربعة والتى كان من بينها تطلعهم الى ممارسة الحياة السياسية ، من خلال تعيين بعض المسرحين منهم فى وظائف مدنية .

صراع الصفوات والحراك السياسى الصاعد للعسكريين :

ولم يكن الجناح الرسمى للصفوة العسكرية دائما ، من المدافعين عن الجناح غير الرسمى منها ، فقد كان هناك من اعضائه من اضطهد هذا الجناح ، مثل ناظر الجهادية ، عثمان رفقى باشا ــ فى نظارة مصطفى رياض وهى النظارة الثالثة فى عهد الخديوى توفيق ــ الذى شهدت نظارته صراع الصفوات العسكرية ، والذى استطاعت فيه الصفوة العسكرية غير الرسمية ، تحقيق حراك سياسى صاعد ، حيث استطاعت أن تنتزع البناء السياسى التنفيذى من أيدى الصفوة الاجنبية وتسيطر عليه .

فقد تذمر الضباط الوطنيون من سوء معاملة عثمان رفقى للضباط المصريين ، وتفضيل الاجانب عليهم من ناحية ، ثم من قانون القرعة العسكرية الجديد ، الذى اصدره رفقى ، والذى يحول دون ترقية الضباط من تحت السلاح[٣٢] ، من ناحية اخرى ــ تلك الفئة العريضة التى كانت تحوى معظم ضباط الجيش ــ وتقدموا بعريضة الى رياض باشا ، وقع عليها كل من الميرالاى احمد عرابى قائد الالاى المشاه الرابع (آلاى العباسية) والميرالاى على بك فهمى قائد الالاى الاول (الحرس الخديوى) والميرالاى عبد العال بك حلمى قائد الاى طره ، تضمنت تظلمهم من الظلم الواقع على الضباط الوطنيين من عثمان رفقى والمطالبة بعزله . فدبر رفقى مكيدة للقبض على الضباط الثلاثة فى قصر النيل ، وبالفعل قبض عليهم فى أول فبراير ١٨٨١ وعقد مجلس عسكرى لمحاكمتهم ، لكن بعض ضباط الحرس اطلق سراحهم . وكان ذلك أول انتصار للصفوة العسكرية المصرية فى مواجهة الصفوة الاجنبية ، وكان عليها أن تملى شروطها على الخديوى ، وطلبت عزل عثمان رفقى ، واستجاب الخديوى لطلب الضباط ، واناط نظارة الجهادية الى محمود باشا سامى ، بالاضافة الى نظارة الاوقاف . وكان ذلك نصرا ثانيا للصفوة العسكرية المصرية الصاعدة ، ذلك أن محمود سامى كان أيضا من عناصر الصفوة العسكرية ومن أشد

المناصرين للعسكرية المصرية ضد الاجنبية ، وهكذا فقد استطاعت الصفوة العسكرية المصرية ، أن تغير من شكل البناء السياسى فى ابدال ناظر الجهادية الشركسى بناظر آخر ترضى هى عنه .

واذا كان دور القوات المسلحة فى السياسة ، فى الدول الاشتراكية والصناعية الغربية ، يحدث عادة من خلال التأثير أكثر من المشاركة(٣٣) فان الوضع يختلف هنا فى دول العالم الثالث ، ومنها مصر بالطبع واذا كان هذا الدور قد بدأ بدور التأثير ، فقد تغير بعد ذلك الى المشاركة . فقد كان صعود محمود سامى لنظارة الجهادية ، ايذانا بتحول دور الصفوة العسكرية من دور المطالبة بالتغيير (أى دور التأثير فقط) الى دور المساهمة والاشتراك الفعلى فى البناء السياسى المصرى .

ففى اجتماع مجلس النظار بتاريخ ٢ يناير ١٨٨٢ أخبر سعادة ناظر الجهادية المجلس أن وظيفة وكيل نظارة الجهادية خالية لداعى احالة افلاطون باشا ، الذى كان متوظفا بها على المعاش ، وانه مترائى لسعادة الناظر المشار اليه ، موافقة تعيين حضرة احمد عرابى بك لتلك الوظيفة وصدر الامر العالى بذلك فى ٤ يناير ١٨٨٢(٣٤) .

وفى ٨ يناير ١٨٨٢ قدمت للخديوى المذكرة الانجليزية الفرنسية المشتركة ، التى تقضى بالاتفاق على بذل جهودهما المشتركة ، لمقاومة، كل اسباب المشاكل الداخلية والخارجية ، وكان الواضح من هذه المذكرة استياء كل من انجلترا وفرنسا من تأليف مجلس النواب .

وقوبلت المذكرة من قبل رؤساء الجيش (الصفوة العسكرية) بالسخط ، واجتمعوا فى ديوان نظارة الجهادية للتشاور فى الامر ، وهنا تحول دور الصفوة العسكرية ، ودور نظارة الجهادية من الدور العسكرى الى الدور السياسى . وتوجه محمود سامى باشا ناظر الجهادية والبحرية الى زملائه النظار ، وانهى اليهم ما أثارته المذكرة فى نفوس الضباط من السخط والاستياء . وثار الخلاف حول حق مجلس شورى النواب فى نظر وتقرير الميزانية ، ورأى شريف باشا حلا للازمة ، أرجاء

مجلس النواب لقراره النهائى فى ذلك الى حين . لكن زعماء النواب ورؤساء الجيش (الصفوة العسكرية) لم يقبلوا هذا الحل ، ورأوا اسقاط وزارة شريف .

واقترح مجلس شورى النواب ، اختيار محمود باشا ناظر الجهادية فى نظارة شريف ، رئيسا للنظارة الجديدة ، وقبل الخديوى ذلك . وقد كان ذلك أيضا ، انتصار آخر للصفوة العسكرية ، نتيجة لتحالف الصفوة السياسية والعسكرية ، وتشكلت الوزارة بالفعل فى ٤ فبراير ١٨٨٢ . ونال احمد عرابى رتبة (اللواء) بعد أن تقلد نظارة الجهادية والبحرية فى النظارة الجديدة .

ولم تدم هذه النظارة طويلا ، وظهر عاملان اساسيان أسهما فى استقالة النظارة العسكرية التى شكلها البارودى ، والتى كان عرابى ناظا للجهادية بها ، احدهما داخلى والآخر خارجى :

ـ تمثل العامل الداخلى فى الخلاف حول احكام محاكمة الضباط الشراكسة والاتراك الذين تآمروا على اغتيال عرابى وكبار الضباط(٣٥)

ـ أما العامل الخارجى فهو التدخل الاجنبى وارسال اسطول انجليزى وفرنسى الى الاسكندرية ، على اثر اشتداد الخلاف بين الخديوى والنظارة ، ودعوة مجلس النواب الى الاجتماع بدون أمره ، ومارست الدولتان بحضور الاسطول للاسكندرية الضغط على الحكومة لاسقاط النظارة ، وقدمتا فى ٢٥ مايو الى نظارة محمود سامى انذارهما النهائى ، فى شكل مذكرة مشتركة تقضى بابعاد عرابى مؤقتا عن مصر وارسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا الى قراهم ، واستقالة النظارة القائمة .

واجتمع مجلس النظار وقرر رفض مطالب الدولتين ، وأرسل اليهما مذكرته بذلك فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ ، الا أن الخديوى اعلن قبوله مطالب الدولتين ، فاستقالت النظارة فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ .

لكن الصفوة العسكرية فى الجيش تساند عرابى رمزا للصفوة وتمارس ضغطها على الخديوى وتنجح فى ذلك ، حيث هدد كبار ضباط الجيش بعدم مسئوليتهم عما يحدث من خلل ، اذا لم يعد عرابى لمنصبه ناظرا للجهادية والبحرية خلال ١٢ ساعة .

ثم تعاونت الصفوة المدنية والعسكرية فى ذلك ، حيث توسط جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش لدى الخديوى لابقاء عرابى باشا ناظرا للجهادية ، باعتباره الوسيلة الوحيدة لحفظ النظام ، وأثمرت المساعى وأصدر الخديوى امرا الى احمد عرابى باشا بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٨٢ باعادة تعيينه ناظر للجهادية والبحرية[٣٦] .

وتقلصت اعمال النظارة كلها ثم تركزت فى شخص أحمد عرابى ، وانفرد الخديوى بالوظائف السياسية للحكومة . وطلب الباب العالى وقف التجهيزات المصرية فى الاسكندرية ، وارسل عرابى للخديوى فى ٨ يونيه ١٨٨٢ ما يوضح حقيقة التدخل الاجنبى وممارساته الاستفزازية فى الاسكندرية .

وانتقل الخديوى من القاهرو الى الاسكندرية فى ١٣ يونيو ١٨٨٢ ، وأعلنت الاحكام العرفية والتعبئة العامة فى البلاد ، وانسحب الجيش من الاسكندرية ونزل جنود البحرية الانجليزية بها ، وكان ذلك فى مساء ١٢ يوليو ودخل الانجليز الاسكندرية صباح ١٣ يوليو ، وأمر عرابى بانشاء الاستحكامات بالقرب من كفر الدوار .

ودعا الى عقد جمعية عمومية من الاعيان والعلماء ، ليعرض عليها الموقف ويطلب منها اصدار قرار فى شأن الخديوى . وانعقدت الجمعية فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ بديوان نظارة الداخلية ، واجمعوا على مداومة الاستعدادات الحربية . ورد الخديوى على ذلك فى ٢٠ يوليو ١٨٨٢ ، بعزل عرابى من نظارة الجهادية والبحرية ، وفى ٢٥ يوليو ١٨٨٢ ، عين عمر لطفى ناظرا للجهادية والبحرية .

وتحول قرار عزل عرابى وكأنه كان قرارا بتعيينه حاكما فعليا للبلاد ، فبعد عزله من نظارة الجهادية والبحرية ارسل منشورا الى المديريات ودواوين النظارات ، باعلان انضمام الخديوى الى جانب الانجليز وخلع طاعته . وهنا اصبح عرابى وكأنه هو الحاكم الحقيقى للبلاد . واستمر يعد الدفاع فى معسكره بكفر الدوار ،وأرسل يدعو الى عقد الجمعية العمومية للنظر فى أمور العزل ، فقرر المجلس العرفى دعوة هذه الجمعية ، التى اجتمعت بنظارة الداخلية يوم ٢٢ يوليو ١٨٨٢ وقررت بقاء عرابى وممارسته لشئون الدفاع عن البلاد ، وتوقيف اوامر الخديوى[٣٧] .

وبفضل العلاقات المدنية ـ العسكرية القوية فى تلك الفترة ، استطاعت الصفوة العسكرية أن تسيطر على بناء القوة ، وأصبحت هى التى تحكم ، حيث أخذ المجلس العرفى الذى تولى ادارة البلاد ، يعقد اجتماعاته بنظارة الجهادية برئاسة يعقوب سامى باشا وكيل النظارة ـ وكأن نظارة الجهادية أصبحت مقرا لمجلس الوزراء الذى يديره الوكلاء وليس الوزراء ـ وصارت فى يده سلطة الحكم فى البلاد ، بعد أن انقطعت صلة مجلس النظار فى الاسكندرية بالمديريات والمحافظات .

ولم يدم حكم الصفوة العسكرية طويلا ، حيث بدأت المعارك الحربية بين العرابيين والجيش الانجليزى الذى وصلت قواته الى الاسكندرية فى ١٥ اغسطس ١٨٨٢ ، وأخذت تدبر للزحف على القاهرة عن طريق قناة السويس فاحتلت بور سعيد والاسماعيلية فى ٢٠ اغسطس استعدادا للقتال فى الميدان الشرقى .

وانتهى الامر بهزيمة عرابى ، وانتهى حكم الصفوة العسكرية لمصر . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل صارت محاكمة قادة الجيش وضباطه الذين شاركوا فى الثورة ، واخيرا الغاء الجيش .

ومن الغريب أن الرجل الذى اختارته الصفوة العسكرية العرابية يوما ، على رأس السلطة التنفيذية عندما طالبت به رئيسا للوزراء وهو شريف باشا ، هو الذى تولى بنفسه تصفية الثورة العرابية ، ومحاكمة زعمائها ، بل والغاء الجيش ايضا[٣٨] .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الصفوة العسكرية ، تمارس دورها السياسى فقط من خلال السلطة التنفيذية ، ومن خلال وزارة الحربية ، ومن خلال السلطة التشريعية ايضا ، حيث يخول القانون دخول الوزراء للبرلمان ، فكان وزير الحربية بحكم منصبه عضوا فى البرلمان .

غير أن وزارة الحربية لم يقتصر شغلها على العسكريين فقط ، بل شغلها المدنيون فى بعض الفترات التاريخية ـ على ما سنرى بعد ذلك .

ويذكر عزيز المصرى فى مذكرته الى الملك فاروق ، بعد توليه منصب مفتش عام الجيش ، ومنحه رتبة اللواء فى وزارة محمد محمود باشا ـ وكان ذلك فى ١١ يناير

١٩٣٨ ـ مهام وزير الحربية فيرى : أنه هو الرقيب عن مجلس الوزراء فى أمور الجيش ، وقد يكون ملكيا أو عسكريا[٣٩] . ثم يعرض بعد ذلك لاصل وزير الحربية فى كل من انجلترا وفرنسا والمانيا .

ولعل فى عرض عزيز المصرى هذا ، ما يبرر وجود المدنيين فى وزارة الحربية فى مصر فى بعض الاوقات ، استمرارا للنظام الانجليزى ، وتمشيا مع السياسة الانجليزية فى مصر ، وهى حرصها على عدم تدخل الوزير فى أمور الجيش الفنية ، فهى وحدها المسيطرة على الجيش ولا تريد لغيرها أن يشاركها هذه السيطرة . ولذلك فقد احيلت وزارة الحربية والبحرية ، الى نظارة الاشغال العمومية لأول مرة بدءا من وزارة بطرس غالى باشا (١٢ نوفمبر ١٩٠٨ ـ ٢١ فبراير ١٩١٠) وتولاها اسماعيل سرى باشا . واستمر الحال كذلك حتى وزارة عدلى يكن باشا (١٦ مارس ١٩٢١ ـ ٢٤ ديسمبر ١٩٢١) حيث صدر مرسوم فى ٢٢ مايو عام ١٩٢١ بتعيين ابراهيم فتحى باشا وزيرا للحربية والبحرية بدلا من محمد شفيق باشا .

ونعرض لبانوراما الاسهام العسكرى السياسى فى البناء التنفيذى والتشريعى يمثلها جدول رقم (١٠)

ونستطيع أن نستنتج من هذه البانوراما رؤية شاملة لمدى اسهام الصفوة العسكرية فى البناء التنفيذى ، ومسارات هذا الاسهام من ناحية ، ثم اسهام العسكريين التنفيذيين فى البناء التشريعى ـ من خلال هذا البناء التنفيذى ـ من ناحية أخرى ، ونعرض لذلك فيما يلى :

١ ـ البناء العسكرى التنفيذى ومساراته السياسية :

(١) نلاحظ هنا صعود أحد اجنحة الصفوة العسكرية الموالية للصفوة العسكرية العرابية وهو محمود سامى من نظارة الاوقاف الى نظارة الجهادية ، منذ وزارة محمد شريف الثالثة . ثم شكل محمود سامى نصيرهم الاول نظارته الاولى والاخيرة . وكانت تلك الخطوة الاولى على طريق تحول الصفوة العسكرية المصرية غير الرسمية لكى تصبح ضمن بناء الصفوة الرسمية . وعين عرابى بعد ذلك ناظرا للجهادية والبحرية فى نظارة محمود سامى .

جدول رقم (١٠) بانوراما الاسهام العسكرى السياسى فى البناء التنفيذى منذ بدايته(٤٠)

رقم النظارة	رئيسها	مدتها: من	مدتها: إلى	الاسهام: ناظر الجهادية البحرية	الاسهام: التشريعى
١	باغوص نوبار باشا	١٨ أغسطس ٨٧٨	١٩ فبراير ١٨٧٩	راتب باشا	×
٢	الأمير محمد توفيق باشا	١٠ مارس ١٨٧٩	١٧ إبريل ١٨٧٩	أفلاطون باشا	×
٣	محمد شريف باشا	١٧ إبريل ١٨٧٩	٢ يوليه ١٨٧٩	شاهين باشا	×
٤	محمد شريف باشا	٢ يوليه ١٨٧٩	٧ أغسطس ١٨٧٩	على غالب باشا	×
٥	الجناب العالى الخديوى	١٨ أغسطس ٨٧٩	٢٠ سبتمبر ١٨٧٩	عثمان رفقى باشا	×
٦	مصطفى رياض باشا	٢١ سبتمبر ١٨٧٩	١٠ سبتمبر ١٨٨١	عثمان رفقى باشا	×
٧	محمد شريف باشا	١٤ سبتمبر ١٨٨١	٢ فبراير ١٨٨٢	محمود باشا سامى	✓
—					
٨	محمود باشا سامى	٤ فبراير ١٨٨٢	٢٦ مايو ١٨٨٢	أحمد عرابى	
٩	اسماعيل راغب باشا	١٧ يونيه ١٨٨٢	١٥ أغسطس ١٨٨٢	أحمد عرابى	—
١٠	محمد شريف باشا	٢٠ أغسطس ٨٨٢	٦ يناير ١٨٨٤	عمر باشا لطفى	✓
١١	باغوص نوبار باشا	١٠ يناير ١٨٨٤	٨ يونيه ١٨٨٨	عبد القادر حلمى باشا	✓
١٢	مصطفى رياض باشا	٩ يونية ١٨٨٨	١٢ مايو ١٨٩١	مصطفى فهمى باشا	—
١٣	مصطفى فهمى باشا	١٤ مايو ١٨٩١	٧ يناير ١٨٩٢	يوسف شهدى باشا	×
١٤	مصطفى فهمى باشا	٨ يناير ١٨٩٢	١٣ يناير ١٨٩٣	يوسف شهدى باشا	×
١٥	حسين فخرى باشا	١٥ يناير ١٨٩٣	١٨ يناير ١٨٩٣	يوسف شهدى باشا	×
١٦	مصطفى رياض باشا	١٩ يناير ١٨٩٣	١٤ إبريل ١٨٩٤	يوسف شهدى باشا	×
١٧	باغوص نوبار باشا	١٥ إبريل ١٨٩٤	١٠ نوفمبر ١٨٩٥	مصطفى فهمى باشا	—
١٨	مصطفى فهمى باشا	١٢ نوفمبر ١٨٩٥	١١ نوفمبر ١٩٠٨	محمد عبانى باشا	×
١٩	بطرس غالى باشا	١٢ نوفمبر ١٩٠٨	٢١ فبراير ١٩١٠	اسماعيل سرى باشا	✓
٢٠	محمد سعيد باشا	٢٣ فبراير ١٩١٠	٤ إبريل ١٩١٤	اسماعيل سرى باشا	✓
٢١	حسين رشدى باشا	٥ إبريل ١٩١٤	١٨ ديسمبر ١٩١٤	اسماعيل سرى باشا	✓
٢٢	حسين رشدى باشا	١٩ ديسمبر ١٩١٤	٨ أكتوبز ١٩١٧	اسماعيل سرى باشا	✓
٢٣	حسين رشدى باشا	٩ أكتوبر ١٩١٧	٨ إبريل ١٩١٩	اسماعيل سرى باشا	✓
٢٤	حسين رشدى باشا	٩ إبريل ١٩١٩	٢٢ إبريل ١٩١٩	حسن حسيب باشا	✓
٢٥	محمد سعيد باشا	٢٠ مايو ١٩١٩	١٥ نوفمبر ١٩١٩	حسن حسيب باشا	✓
٢٦	يوسف وهبه باشا	٢٠ نوفمبر ١٩١٩	٢١ مايو ١٩٢٠	اسماعيل سرى باشا	✓
٢٧	محمد توفيق نسيم باشا	٢١ مايو ١٩٢٠	١٥ مارس ١٩٢١	محمد شفيق باشا	✓
٢٨	عدلى يكن باشا	١٦ مارس ١٩٢١	٢٤ ديسمبر ١٩٢١	محمد شفيق باشا	✓
٢٩	عبد الخالق ثروت باشا	أول مارس ١٩٢٢	١٩ نوفمبر ١٩٢٢	ابراهيم فتحى باشا	×
٣٠	محمد توفيق نسيم باشا	٣٠ نوفمبر ١٩٢٢	٩ فبراير ١٩٢٣	محمود عزمى باشا	✓
٣١	يحيى ابراهيم باشا	١٥ مارس ١٩٢٣	٢٣ يابر ١٩٢٤	محمود عزمى باشا	✓
٣٢	سعد زغلول باشا	٢٨ يناير ١٩٢٤	٢٤ نوفمبر ١٩٢٤	حسن حسيب باشا	✓
٣٣	أحمد زيور باشا	٢٤ نوفمبر ١٩٢٤	١٣ مارس ١٩٢٥	محمد صادق يحيى باشا	✓
٣٤	أحمد زيور باشا	١٣ مارس ١٩٢٥	٧ يونيه ١٩٢٦	موسى فؤاد باشا	✓
٣٥	عدلى يكن باشا	٧ يونيه ١٩٢٦	٢١ أبريل ١٩٢٧	أحمد محمد خشبة	✓

٣٦	عبد الخالق ثروت باشا	٢٢ إبريل ١٩٢٧	١٦ مارس ١٩٢٨	جعفر ولى باشا	✓
٣٧	مصطفى النحاس باشا	٦ مارس ١٩٢٨	٢٥ يونيه ١٩٢٨	جعفر ولى باشا	✓
٣٨	محمد محمود باشا	٢٥ يونيه ١٩٢٨	٢ أكتوبر ١٩٢٩	جعفر ولى باشا	✓
٣٩	عدلى يكن باشا	٣ أكتوبر ١٩٢٩	أول يناير ١٩٣٠	محمد أفلاطون باشا	✓
٤٠	مصطفى النحاس باشا	أول يناير ١٩٣٠	١٩ يونيه ١٩٣٠	حسن حسيب باشا	✓
٤١	اسماعيل صدقى باشا	١٩ يونيه ١٩٣٠	٤ يناير ١٩٣٣	محمد توفيق رفعت باشا	✓
٤٢	اسماعيل صدقى باشا	٤ يناير ١٩٣٣	٢٧ سبتمبر ١٩٣٣	على جمال الدين باشا	✓
٤٣	عبد الفتاح يحيى باشا	٢٧ سبتمبر ١٩٣٣	١٤ نوفمبر ١٩٣٤	صليب سامى بك	✓
٤٤	محمد توفيق نسيم باشا	١٤ نوفمبر ١٩٣٤	٣٠ يناير ١٩٣٦	محمد توفيق عبد الله باشا	×
٤٥	على ماهى باشا	٣٠ يناير ١٩٣٦	٩ مايو ١٩٣٦	على صدقى باشا	✓
٤٦	مصطفى النحاس باشا	٩ مايو ١٩٣٦	٣١ يوليو ١٩٣٧	على فهمى باشا	✓
٤٧	مصطفى النحاس باشا	أول أغسطس ١٩٣٧	٣٠ ديسمبر ١٩٣٧	أحمد حمدى سيف النصر باشا	✓
٤٨	محمد محود باشا	٣٠ ديسمبر ١٩٣٧	٢٧ إبريل ١٩٣٨	حسين رفقى باشا	✓
٤٩	محمد محمود باشا	٢٧ إبريل ١٩٣٨	٢٤ يونيه ١٩٣٨	حسن صبرى باشا	✓
٥٠	محمد محمود باشا	٢٤ يونيه ١٩٣٨	١٨ أغسطس ١٩٣٩	حسن صبرى باشا	✓
٥١	على ماهر باشا	١٨ أغسطس ١٩٣٩	٢٧ يونيه ١٩٤٠	محمد صالح حرب	✓
٥٢	حسن صبرى باشا	٢٧ يونيه ١٩٤٠	١٤ نوفمبر ١٩٤٠	محمود فهمى القيسى	✓
٥٣	حسين سرى باشا	١٥ نوفمبر ١٩٤٠	٣١ يوليه ١٩٤١	يونس صالح باشا	×
٥٤	حسين سرى باشا	٣١ يوليه ١٩٤١	٤ فبراير ١٩٤٢	حسن صادق باشا	×
٥٥	مصطفى النحاس باشا	٤ فبراير ١٩٤٢	٢٦ مايو ١٩٤٢	أحمد حمدى سيف النصر باشا	✓
٥٦	مصطفى النحاس باشا	٢٦ مايو ١٩٤٢	٨ أكتوبر ١٩٤٤	أحمد حمد سيف النصر باشا	✓
٥٧	أحمد ماهر باشا	٨ أكتوبر ١٩٤٤	١٥ يناير ١٩٤٥	الأستاذ السيد سليم	✓
٥٨	أحمد ماهر باشا	١٥ يناير ١٩٤٥	٢٤ فبراير ١٩٤٥	الأستاذ السيد سليم	✓
٥٩	محمود فهمى النقراشى باشا	٢٤ فبراير ١٩٤٥	١٥ فبراير ١٩٤٦	الأستاذ السيد سليم (باشا)	✓
٦٠	أسماعيل صدقى باشا	٢٦ فبراير ١٩٤٦	٨ ديسمبر ١٩٤٦	اللواء أحمد عطيه باشا	✓

(٢) على أن استعراضنا للبانوراما السياسية من ناحية أخرى ، يوضح لنا ظهور صفوة عسكرية رسمية اخرى مارست دورا سياسيا تنفيذيا من خلال ناظر الحربية مصطفى باشا فهمى – فى نظارة مصطفى رياض – الذى حقق حراكا سياسيا صاعدا ثم هابطا ثم صاعدا مرة أخرى .

فقد استطاع مصطفى باشا فهمى أن يشكل النظارة رقم (١٣) ليصبح رئيسا لها ، بعد أن كان ناظرا للحربية فقط فى النظارة السابقة عليها مباشرة - رقم (١٢) – برئاسة مصطفى رياض . ثم شكل بعد ذلك نظارته الثانية – رقم (١٤) – وحقق بذلك حراكا سياسيا صاعدا .

واستطاع ان يستمر فى ممارسة دوره السياسى ، ولكن فى حراك سياسى هابط هذه المرة ، حيث عاد ليشغل منصب ناظر الحربية مرة أخرى ، فى نظارة باغوص نوابار باشا ـ النظارة رقم (١٧) ـ وربما أنه قبل هذه النظارة بعد فترة من رئاستها ـ لمدة ثلاثة اعوام تقريبا ـ لتكون له معبرا مرة ثانية الى تشكيل النظارة الجديدة التى تخلف نظارة نوبار باشا .

كما توضح وثائق مجلس الوزراء ، انه خلال تغيب نوبار باشا ، كان مصطفى باشا ناظر الحربية والبحرية ، ينوب عنه فى رئاسة الجلسات ، فرأس جلستى ٢ ، ٤ يولية ١٨٩٥ ، كما كان يوقع مشروعات الاوامر العالية بالنيابة عن رئيس مجلس الوزراء ، وذلك باعتباره اقدم النظار[٤١] .

وبالفعل فقد استطاع ان يشغل نظارته للمرة الثانية ، خلفا لنوبار باشا فشكل النظارة رقم (١٨) وهى اطول نظارة فى مدةحكمهاحيث استمرت من ١٥ ابريل ١٨٩٥ الى ١١ نوفمبر ١٩٠٨ . وبذلك تكون مدة نظارات مصطفى فهمى باشا أربعة عشر عاما وستة أيام ، وهى أطول مدة قضتها وزارة فى الحكم ، تليها نظارة باغوص نوبار باشا (ستة اعوام ، وخمسة شهور وتسعة عشر يوما) ثم نظارة مصطفى رياض باشا (ستة أعوام وشهرا واحدا وعشرين يوما)[٤٢] .

(٣) وقد حقق حسن صبرى باشا مثل هذا الحراك السياسى الصاعد مرة ثانية ، عندما كان وزيرا للدفاع الوطنى فى وزارتى محمد محمود باشا (رقم ٤٩ ورقم ٥٠) ثم شكل بعد ذلك الوزارة رقم (٥٢) التى لم تمكث فى الحكم سوى خمسة أشهر تقريبا .

(٤) نلاحظ كذلك ـ من خلال البانوراما ـ ان وزراء الدفاع الوطنى الذين حققوا اسهاما برلمانيا كبيرا وتصدوا لقضية اقالة الجيش المصرى من عثرته ، التى تسبب الانجليز فى وجودها ، لم يستمروا فى الممارسة السياسية التنفيذية لمدة طويلة ، ومنهم احمد محمد خشبه وزير الحربية فى وزارة عدلى يكن باشا (الوزارة رقم ٣٥) الذى استمر فى الوزراة لمدة عشرة اشهر فقط .

فقد اصاب السلطات التنفيذية فى مصر الذعر فى عام ١٩٢٦ ، من تصريحات وزير الحربية المصرى فى مجلس النواب ، فى جلستيه بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٢٦ و ١٦ فبراير ١٩٢٧ ، التى وعد فيهما النواب بأن يبذل جهده لوضع اصلاحات الجيش موضع التنفيذ وهى :

أ ـ اصلاح المدرسة الحربية .

ب ـ تقديم قانون القرعة الجديد لمجلس النواب لاقراره .

ج ـ تقديم مقترحات للنواب بزيادة القوات الاحتياطية للجيش .

د ـ التصديق على شراء اسلحة وانشاء الطيران .

ه ـ استبدال الحكومة المصرية للضباط البريطانيين بضباط مصريين ، أثبتوا كفاءتهم فى مناصب القيادة بالجيش[٤٣] .

ولم يكن كل ذلك ليرضى الحكومة الانجليزية ، ولذلم فلم يعد احمد محمد خشبة ، الى وزارة الحربية مرة ثانية ، كذلك لم يرضى الانجليز ما أثاره محمد صالح حرب فى مجلس النواب ، بجلسته رقم ٤٩ بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٢٦ ، التى طالب فيها باصلاح حال الجيش المصرى المادية والمعنوية ، ولذلك فلم يعد لوزارة الحربية مرة ثانية كما انه لم يمكث بها سوى عشرة اشهر تقريبا .

٢ ـ مساهمة العسكريين فى البناء التشريعى :

وبمراجعة اسماء وزراء الجهادية (الحربية ـ الدفاع الوطنى) مع اسماء الاعضاء الذين شكلوا البناء السياسى التشريعى ، فاننا نجد كثيرا من هؤلاء ، قد ساهموا فى البناء السياسى التشريعى ، وذلك فيما عدا وزراء الحربية فى الوزرات من الاولى وحتى السادسة (أى من راتب باشا وحتى عثمان رفقى) . ثم مارس كل من عمر باشا لطفى وزير الحربية فى نظارة محمد شريف باشا (النظارة رقم ١٠) وعبد القادر حلمى باشا وزير الحربية فى نظارة باغوص نوبار الثانية (النظارة رقم ١١) النشاط البرلمانى .

ولم يكن لوزراء الحربية دور فى الممارسات البرلمانية ، بدءا من وزير الحربية مصطفى فهمى فى نظارة مصطفى رياض (النظارة رقم ١٢) وحتى محمد عبانى باشا ناظر الحربية فى نظارة مصطفى فهمى باشا (النظارة رقم ١٨) .

أما وزراء الحربية من النظارة رقم (١٩) ، وهى نظارة بطرس غالى باشا ، وحتى النظارة رقم (٦٠) فقد مارسوا دورا تشريعيا جميعهم تقريبا وعددهم (٢٨) فيما عدا ثلاثة منهم فقط ، وهم :

١ ــ ابراهيم فتحى باشا (النظارة رقم ٢٩) .
٢ ــ محمد توفيق عبد الله باشا (الوزارة رقم ٤٤) .
٣ ــ يونس صالح باشا (الوزارة رقم ٥٣) .

وبذلك يكون مجموع المساهمين من وزراء الحربية ، فى البناء السياسى التشريعى خمسة وعشرين وزيرا ، أى بنسبة ٨٣٫٣ ٪ من مجموع الوزراء فى تلك الفترة ، وقد كان العدد الاكبر منهم من المعينين، وبلغ عددهم ثمانية عشر عضوا . أما الذين فازوا بالانتخاب فكانوا سبعة فقط ، وقد كان من الطبيعى أن يكون من بينهم احمد محمد خشبة ومحمد صالح حرب . وكان الخمسة الباقون هم :

حسن حسيب باشا : وجعفر ولى باشا ، واحمد حمدى سيف النصر باشا ، ومحمود فهمى القيس ، والسيد سليم وقد كانوا جميعا ممن تكرر تعيينهم فى منصب وزير الحربية أكثر من مرة ، فيما عدا محمود فهمى القيس .

كان هذا هو مجمل الادوار السياسية ــ العسكرية فى كل من البنائين السياسيين ، التنفيذى والتشريعى للصفوة العسكرية فيما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وقد عرضنا للاسهامات التشريعية التنفيذية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، من خلال عرضنا السابق للمراحل الاربعة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . واتضح من ذلك العرض كيف كان اسهام الصفوة العسكرية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، بعد قيامها ممثلا لجانب واحد من جوانب الاسهام وهو المشاركة ، التى تصل الى حد المشاركة الكاملة فى بعض الاحيان ، وخصوصا فى مرحلة الثورة الأولى ، عندما رأس محمد نجيب أول وزارة عسكرية باعضاء مدنيين . ثم بدأ بعد ذلك اختراق العسكريين للبناء السياسى التنفيذى من خلال جمال عبد الناصر كرئيس للوزارة ، ثم بعد ذلك زكريا محى الدين كوزير للداخلية ، ثم باقى اعضاء مجلس قيادة الثورة فى وزارات الحربية والشئون الاجتماعية والتربية والتعليم والتخطيط والارشاد القومى ، وغيرها من الوزارات المختلفة ، فيما عدا الوزارات التى لم يكن لهم بها عهد

فى الممارسة السياسية قبل ذلك ، مثل وزارة الخارجية ، وبعض وزارات الخدمات كالصحة مثلا . كما كان اختراقهم قبل ذلك للبناء السياسى القضائى ممثلا فى المحاكم الخاصة كمحكمة الثورة وغيرها ، ثم البناء السياسى التشريعى فى مجلس الامة منذ عام ١٩٥٧ ، وكان تمثيل الصفوة العسكرية واضحا فى رئاسة المجلس ـ عبد اللطيف البغدادى ـ ووكيله ـ أنور السادات ـ كما سيطرت الصفوة العسكرية ولفترة طويلة على البناء السياسى التشريعى .

كذلك فقدسيطرت الصفوة العكسرية المصرية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على الاحزاب ،عندما الغت الاحزاب القديمة منهية بذلك نظاما حزبيا قديما ممثلا فى تعدد الاحزاب ، ثم اقامت نظام الحزب الواحد فى عهد جمال عبد الناصر ، بداء من هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ، ثم الاتحاد الاشتراكى العربى . وظل هذا النظام قائما فى عهد جمال عبد الناصر ، وانتهى فى عهد السادات عندما أعلن فى عام ١٩٧٨ قيام الحزب الوطنى الديموقراطى ، وعادت البلاد بذلك إلى نظام تعدد الاحزاب ، تحت رقابة وسيطرة الصفوة العسكرية ايضا . ثم لنا أن نتساءل بعد ذلك : وماذا قدمت الصفوة العسكرية للبناء السياسى المصرى ، بعد هذه التجربة التى دامت من عام ١٩٥٢ وحتى الآن ـ أى فترة ١٩٨٠ التى وقفت عندها الدراسة ـ ونستطيع أن نجيب على ذلك فيما يلى :

١ ـ الثورة وتغيير البناء الطبقى :

لقد قامت الصفوة العسكرية بثورتها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، معتقدة أن دورها يقتصر فقط على ازالة البناء السياسى القديم بأجنحته المتعددة ، لكى تترك الفرصة للجماهير تأتى من بعدها لكى تعيد البناء ، لكن قادة الثورة من العسكريين ، الذين لم يفكروا فى ممارسة العمل السياسى عند تخطيطهم للثورة ، وجدوا انفسهم فى مواقع القيادة السياسية من ناحية ، وفى الناحية الأخرى يملكون بناء القوة العسكرية ، فأصبحت بايديهم الابنية المختلفة ، البناء العسكرى من ناحية ، ثم البناء السياسى من ناحية أخرى ، ولانهم ينتمون للبناء العسكرى ، فلقد كان ولاؤه لهم امرا طبيعيا ، أما البناء السياسى فهو مدنى ، ولم تكن علاقتهم وثيقة بالمدنيين الذين قامت الثورة من اجلهم ، سواء من الطبقة الوسطى أو الدنيا ، وحاولوا مد الجسور

بينهم وبين هذه الطبقات الوسطى والدنيا ، لكن جسور البناء لم تكن كاملة ، نظرا لأن الدائرة السيبرنطيقية لم تكتمل ، ولذلك فقد اتجهوا الى ممارسة السياسة وحدهم ، محاولين فى نفس الوقت استمالة هذه الطبقات ، ومن أجل ذلك فلقد كان أول عملهم قانون الاصلاح الزراعى ، الذى قصد به بالدرجة الاولى ، اعادة توزيع الملكية ، وبالتالى اعادة توزيع البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ، بحيث ينتزع بناء القوة فى الريف من الطبقة الاقطاعية المالكة للارض الزراعية لتعود الى قاع البناء الطبقى ، ثم يطفو بناء القاع الذى لا يملك — ارضا ولا ارادة - ليستقر فى أعلى البناء الطبقى .

واتبعت الثورة فى المدينة نفس المنهج ايضا ، فكانت قرارات التأميم من أجل القضاء على سيطرة رأس المال الاجنبى والوطنى المستغل ، ومن أجل صعود الطبقات المتوسطة والدنيا ، واكملتها بقرارات يوليو الاشتراكية التى اخذت بيد العامل ، ليصبح شريكا فى الادارة وعائد الانتاج .

ونجحت الصفوة العسكرية - الى حد كبير فى ذلك — أى تغيير البناء الطبقى — وأصبح البناء الطبقى المصرى الذى شهد صراعا حادا قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، يواجه لاول مرة بعد الثورة نوعا من الاستقرار . على أن أهم ما نجحت فيه الصفوة العسكرية ، هو أن تحول البناء الطبقى الذى حدث ، لم يحدث من خلال صراع الطبقات — الذى جاء به ماركس — الذى تثور فيه الطبقة العمالية على طبقة الملاك وتقضى عليها ، بل كان التحول تحولا مسالما بعيدا عن العنف والدماء ، وذلك ما لم يتحقق لكثير من الثورات مثل ثورة يوليو ١٩٥٢ . وظهر التحول الطبقى واضحا منذ عام ١٩٦٢ من خلال ظهور فكرة قوى الشعب العامل ، وظهور طبقتى العمال والفلاحين وذلك بتخصيص ٥٠ ٪ من المجالس السياسية للعمال والفلاحين . كما ظهرت طبقة الجنود كاحدى فئات الشعب العامل التى تتألف من : العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية .

٢ — التحرير من التبعية وتحقيق الاستقلال :

كانت قضية التحرر من التبعية التى ناضلت من اجلها كل الصفوات المصرية كصفوتها العسكرية ، بدءا من احمد عرابى ، ثم صفوتها المدنية فى ثورة ١٩١٩ على

يد سعد زغلول وزملائه ، هى أهم قضايا ثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ . واستطاعت الصفوة العسكرية المصرية أن تحقق مفاوضات الجلاء فى عام ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ، وجلاء الانجليز عن مصر بعد اثنين وسبعين عاما من الاحتلال ، لكن انجلترا لم تغفر للصفوة العسكرية عملها هذا ، وعادت فى معركة السويس فى عام ١٩٥٦ ، لتكرر ما أقدمت عليه وحققته فى سبتمبر ١٨٨٢ ، من هزيمة للصفـوة العسكريـة العرابية واحتلال لمصر ، لكن المـوقف كان يختلف ، فـاذا كانت ثـورة عرابى قـد احكمت التخطيط لثورتها فى عام ١٨٨٢ ، فانها لم تحسن التنفيذ ، فقـامت تنفذ خطتها فى وجود الخديوى ، لكن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تخلصت أولا من رأس الفساد وطردت الملك ، ثم الغت النظام الملكى وأعلنت الجمهورية ، وأسست بناء سياسيا قويا يدعم عملها الفعلى ، وحققت علاقات عسكرية ـ مدنية تضمن لها تعـاون المدنيين معها . فالموقف اذن مختلف ، وجاءت انجلترا وفرنسا ومعهما اسرائيل فى حرب السويس عام ١٩٥٦ ، لتقضى على زعامة الصفوة العسكرية ، لكنها لم تنجح فى ذلك كما نجحت فى الماضى . وهكذا شكلت معركة السويس بدءا اسهام النظام العسكرى المصرى فى المعركة ضد الاستعمار ، فى محاولة نزع الجذور العميقة لقبضة المستعمر ونفوذه [٤٤] .

٣ ـ التغير فى الاتجاهات السياسية :

لقد استطاعت الصفوة العسكرية بعد عام ١٩٥٢ أن تغير من اتجاهات السياسة المصرية بدرجة كبيرة ، سواء فى مجال السياسة الخارجية (عالميـا) ، أو السياسـة الاقليمية (عربيا) أو السياسة المحلية (داخليا) وذلك كما يلى :

(١) ففى مجال السياسة الخارجية ، فقد استطاعت الصفوة العسكرية بعد ثلاث سنوات من ممارستها السيـاسية ، أن تعمـل على تـدعيم الاتجاه السيـاسى الخارجى لها ، وقد تمثل ذلك فى مظهرين :

الاول : مقاطعة حلف بغداد[٤٥] الذى انشىء فى ٢٤ فبـراير ١٩٥٥ ، بـين العراق وتركيا . وانضمت اليه بريطانيا فى إبريل ١٩٥٥ ، ثم امريكا بعد ذلك . وقد كان يهـدف الى تفتيت وحدة العـرب واخضاع الـدول العربيـة للاستعمـار الغربى ، ومحاولة عزل مصر نتيجة لسياستها الاستقلالية ، التى لا ترتبط بالاحلاف العسكرية الاجنبية .

أما الثانى : فقد كان تدعيما للاتجاه الاول ، وهو المساهمة الايجابية فى مؤتمر باندونج (١٨ ـ ٢٤ ابريل ١٩٥٥)[٤٦] ، وينظر كثير من المحللين السياسيين ، الى مؤتمر باندونج ، باعتباره حدثا سياسيا هاما ليس لآسيا وافريقيا وحدهما بل لمصر ايضا . فقد اجتمعت فيه وفود ٢٩ دولة مستقلة من دول أسيا وافريقيا . تضم نحو ١٣٠٠ مليون نسمة ، أى أكثر من نصف سكان هذا العالم (وقتها) .

وتأتى اهمية هذا المؤتمر من عدة وجوه ، فقد توفر له اولا الاهداف الواضحة (وهى توطيد صلات التضامن بين دول آسيا وافريقيا ، وانها لم تعد ميدانا للاستعمار ، وانه قد بدأت بينها مرحلة من التعاون والترابط ، لحفظ كيانها وتحررها من الاستعمار) . ثم توفر له ثانيا البناء والاعداد الجيد (فقد قام المؤتمر على بناء قوى من خمس دول آسيوية وهى الهند وباكستان وسيلان واندونيسيا وبورما .) وعلى الرغم من عدم اشتراك أى من الدول الافريقية ، الا أن دور مصر كدولة افريقية كان واضحا . وكانت هذه اول مرة تقوم فيها الصفوة العسكرية المصرية بدور سياسى عالمى ، برزت فيه شخصية مصر الدولية ، وازدادات مكانتها العالمية كدولة متحررة مستقلة فى سياستها ، داعية الى حرية الشعوب . كما توفر له ثالثا القرارات القومية فى مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية ، مثل قرارات حقوق الانسان وتقرير المصير واستنكار التفرقة العنصرية ، وفى مجال التعاون الثقافى كان التأكيد على احترام الحقوق الاساسية للثقافة واستنكار ما يحدث لمحو الثقافة المحلية لتونس والجزائر ومراكش . كما أكد المؤتمر على أهمية التعاون الاقتصادى لتنمية التطور الاقتصادى ، وعلى أهمية المساعدات الخارجية والمعونة الفنية من حيث الخبراء والمدربين ، والمشروعات التجريبية والمعدات .

كذلك فقد كان للمؤتمر نتائجه الهامة على النظام السياسى العالمى ، لدول القارتين الاسيوية والافريقية ، وبالتالى فقد كان لذلك آثاره ايضا على المجتمع الدولى ، حيث اوجد نمطا جديدا للعلاقات الدولية يقوم على السياسة الهادئة ، بعيدا عن سياسة العنف .

وكانت قراراته ايضا مصدر بعث للحركات التحريرية اللاحقة ، ومصدر تشجيع وتأييد للحركات السابقة . أما من الناحية العسكرية فقد كانت له نتائج

هامة ، حيث أبعد شبح الحرب العالمية التى كانت تلوح فى الافق من ناحية ، كما خفف من حدة التوتر الدولى من ناحية اخرى .

وبالنسبة لمصر فقد كان للمؤتمر نتائج هامة ومفيدة ــ فقد حقق شخصية مصر الدولية .

(٢) وفى مجال السياسة الاقليمية (العربية) : فقد كان طبيعيا أن تتجه الصفوة العسكرية المصرية الحاكمة ، فى توطيد صلاتها مع الدول العربية ، من الناحية العسكرية أولا ، فعقدت مع الدول العربية المجاورة لها الاتفاقات العسكرية ــ التى عرضنا لها قبل ذلك ــ التى تدعم استقلال هذه الدول وتحميه وكان ذلك منذ عام ١٩٥٥ ، ثم اخذت تمد نشاطها بعد ذلك الى المجال السياسى ، وكان المثل البارز على ذلك ما أعلنته كل من مصر وسوريا فى أول فبراير ١٩٥٨ من قيام الوحدة الاندماجية بينهما فى جمهورية واحدة هى الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت تلك أول جمهورية اتحادية عربية فى العصر الحديث ، تعاونت الصفوة العسكرية المصرية مع الصفوة العسكرية السورية فى قيامها ، ومع انها لم تلبث فى عمر التجارب السياسية كثيرا فانتهت بعد ثلاثة اعوام تقريبا ، الا انها تسجل نصرا سياسيا اقليميا للصفوة العسكرية المصرية والسورية معا ، ثم عاودت مصر التجربة بعد ذلك مع سوريا والعراق فى مباحثات الوحدة الثلاثية فى عام ١٩٦٣ ولكنها لم تتم . وكانت التجربة الثالثة للصفوة العسكرية المصرية ، فى اتحاد الجمهوريات العربية فى عام ١٩٧٠ ، والتى لم يقدر لها النجاح ايضا .

(٣) أما فى مجال السياسة المحلية (الداخلية) فقد ألغت الصفوة العسكرية نظام الحكم الملكى ، وأقامت النظام الجمهورى ، واقامت الصفوة العسكرية المصرية أول جمهورية مصرية فى التاريخ الحديث برئاسة محمد نجيب ، ومن بعده جمال عبد الناصر ، ثم كانت الجمهورية الثانية للصفوة العسكرية ــ بعد انقضاء الأولى فى عام ١٩٧٠ بموت جمال عبد الناصر ــ برئاسة أنور السادات ، والجمهورية الثالثة التى مازالت تحكم حتى الآن برئاسة حسنى مبارك .

وفى مجال الاحزاب الغت الثورة نظام تعدد الاحزاب منذ قيامها واستمر ذلك فى الجمهورية الاولى لمحمد نجيب وجمال عبد الناصر ، وقام نظام الحزب الواحد ،

ممثلا أولا فى هيئة التحرير ، ثم الاتحاد القومى ، واخيرا فى الاتحاد الاشتراكى العربى . وفى الجمهورية الثانية لانور السادات ، استمر نظام الحزب الواحد اول الامر ، ثم بدأ الاتجاه تدريجيا لتغيير معالم البناء السياسى ، وظهر ذلك أولا من خلال نظام المنابر الذى اشرفت عليه ونفذته صفوة الانتلجنسيا من اساتذة الجامعات ، ثم بدأ نظام تعدد الاحزاب قبل نهاية السبعينيات .

٤ ـ الصفوة العسكرية ونمط جديد للعلاقات العسكرية ـ المدنية :

واستمرارا لمتصل العلاقات العسكرية ـ المدنية ، الذى بدأته الصفوة العسكرية فى عام ١٩٥٢ ، بعد قيامها بالثورة ، شهدت الجمهورية الثانية لانور السادات تغيرا فى نمط العلاقات العسكرية ـ المدنية ظهر ذلك من خلال بناء عسكرى اقتصادى جديد ، وهو جهاز مشروعات الخدمة الوطنية الذى انشىء بالقرار الجمهورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ وكانت مهمته الاساسية ، ادارة المشروعات التنموية التى تسند اليه من خلال اتفاقات انشائية مع هيئات الحكومة المدنية ، والتنظيمات الاقليمية للتنمية[٤٧] .

ويضيف المشير محمد عبد الحليم ابوغزالة ، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (سابقا) ، أن مهمة هذا الجهاز :

١ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة .

٢ ـ الدخول فى المشروعات القومية لمعاونة القطاع المدنى للخروج من بعض الاختناقات .

أما هدف هذه المشروعات فهو اعطاء المثل الاعلى في الاداء ، والمثل الاعلى فى اقتصاديات المشروع[٤٨] وقد مارس هذا الجهاز ، العمل فى كثير من المجالات الانتاجية والخدمية على السواء ، وكان من بينها :

(١) فى مجال الانتاج الحيوانى :

فقد أصبحت هناك محطات جديدة لانتاج اللحوم والدواجن ، تدار بواسطة جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، وقد انتجت هذه المحطات فى عام ١٩٧٩ ، عشرة آلاف طن من اللحوم ، وعشرة آلاف طن الدواجن ، ٣٤٥ مليون بيضة[٤٩] .

(٢) وفى مجال الاسكان :

اتم جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، مشروعا جديدا للاسكان يضم مائة الف وحدة سكنية للعسكريين ، واسرهم ، وسيؤدى ذلك لاخراج افراد القوات المسلحة من سوق الاسكان ، ليعطى بذلك فرصا أكبر للمدنيين .

كما أخذ جهاز مشروعات الخدمة الوطنية على عاتقه ، طبقا لاتفاقات انشائية ، مع وزارة الاسكان ، اقامة ٢٥٧١٥ وحدة سكنية :

(٣) وفى مجال الاتصالات :

فقد قام الجهاز بستة مشروعات لاقامة ستة مراكز تليفونية للقاهرة والاسكندرية ، قدرة كل منها ٢٦٤٠٠ خط . كما ذكر المشير ابو غزالة ، ان الجهاز قد قارب على الانتهاء من اقامة ٦٠٠ ألف خط تليفونى فى مصر[٥٠] .

(٤) وفى مجال تنمية العمالة المصرية الماهرة :

فقد ساهم جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، فى سد العجز من الايدى العاملة ، فى سوق العمالة المصرية . وللتغلب على نقص العمالة الماهرة فى سوق العمل المصرية ، الذى كان نتيجة لهجرة العمالة المصرية الى الدول العربية ، فقد أقام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، مدارس مهنية لتعليم العمالة الماهرة التى وصلت الى ٤٩٢٥٩ شخصا .

وفى مجال التدريب على المهن ، يذكر المشير ابو غزالة أن القوات المسلحة أصبحت تخرج الآن ــ فى عام ١٩٨٤ ــ ١٦ ألف عامل ماهر ، فى القطاعات المختلفة مثل البناء واصلاح السيارات ، وتمد القوات المسلحة السوق بأكثر من ٣٥ الف سائق كل عام ، فى فترة زمنية وجيزة ، وبأقل تكلفة ، وعلى درجة عالية من المهارة واذا كان المشير ابو غزالة يوضح ما يفيد أن الوظيفة الاجتماعية للقوات المسلحة تكمن فى أنها تعتبر أعظم مدرسة لتربية الانسان تربية خلقية . وانه قد أصبح لها بجانب هذه الوظيفة الاجتماعية ، وظيفة اخرى اقتصادية تتمثل فى الاشتراك فى بعض المشروعات الانتاجية والخدمية من ناحية ، ثم التدريب على المهن المختلفة من ناحية أخرى ، فانه قد اوضح أيضا أن هذه المهمة الاقتصادية للقوات

المسلحة ، قد أصبحت مهمة اساسية ، ويجب أن تستمر فيها القوات المسلحة وذلك لكى تعوض العمالة المهاجرة .

(٥) وفى مجال الخدمات الصحية :

فقد تبنى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، من خلال المستشفيات العسكرية ، مد المدنيين بالخدمات الصحية والعلاجية بأقل تكلفة ممكنة .

٥ ــ جوانب أخرى أبرزتها الدراسة السوسيولوجية :

وقد أوضحت الدراسة السوسيولوجية ، لبعض زعماء الصفوة العسكرية المصرية ، التى كانت على قمة البناء السياسى فى مصر منذ عام ١٩٥٢ ــ ممثلة فى بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة ـ بعد أن تركوا العمل السياسى ، وظهرت ثمار العمل الثورى لاصلاح اقتصاد المجتمع . ونظامه السياسى والاجتماعى ، جانبا آخر من جوانب الاسهام العسكرى ، السياسى للصفوة العسكرية . وقد تعددت رؤ يتهم فمنهم من أوضح الجانب المحلى ، ومنهم من أوضح الجانب العربى . . . . وهكذا ، وذلك كما يلى :

(١) فقد اشار حسين الشافعى[٥١] أولا ، الى الانجازات التى تمت فى مجال عمله السياسى الاول فى وزارة الشئون الاجتماعية ، وكان اولها الادخار موضحا كيف بدأت الادخارات بصندوق ادخار بسيط ، ثم أصبحت بعد ذلك تغطى الجمهورية كلها . وفى عام ١٩٥٩ تم اكتمال هذا النظام . ويشير بعد ذلك ــ الى قانون العمل الموحد ــ بعد قيام دولة الوحدة مع سوريا فى عام ١٩٥٨ ــ ثم قانون التأمينات الاجتماعية الموحدة ايضا ــ لمصر وسوريا ــ هذا الى جانب الحركة التعاونية التى اخذت دراستها وتنفيذها الجهد الاكبر من انجازاته .

ولعل فى كل هذه الانجازات ما يتعلق بالقيم الاجتماعية التى تنهض بالمجتمع ، وفى مقدمتها قيمة الادخار ، ثم قيمة العمل التى يقوى المجتمع بقوتها ، ويضعف فى غيابها .

يتحدث حسين الشافعى بعد ذلك عن انجازات جمال عبد الناصر قائلا :

«علينا ان نذكر ما انجزه جمال عبد الناصر ، وما أنجزه خلال ١٥ سنة لا يقع

تحت حصر ، ولن يذكر له التاريخ فى كل ما أنجزه ، إلا أنه بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، استطاع أن يحرك واقع المنطقة العربية ، إلا انه مات سنة ١٩٦٧ ، ولكنه تشبث بالحياة ليستر انسحابه منها فى سنة ١٩٧٠ . وفى هذه المرحلة خاض أمجد معاركه عندما أعاد بناء الجيش ، وأقام قواعد الصواريخ ، وبدأ حرب الاستنزاف ، حتى شعر بالامان فمات مطمئنا ، فتحية لنضاله وفاتحة لروحه » .

يرى حسين الشافعى اذن ، أن أهم ما انجزته الصفوة العسكرية لثورة ٢٣ يوليو ، بقيادة جمال عبد الناصر ، انها حركت واقع المنطقة العربية ، وبالفعل فقد كان توجه الثورة منذ بدايتها عربيا ، وقد تمثل ذلك ـ كما رأينا فى العرض السابق ـ فى الاتفاقات العسكرية مع الدول العربية ، بهدف حماية امنها ، ثم بالوحدة مع سوريا ، والتجارب الوحدوية الاخرى التى تلتها فى الستينيات وفى السبعينيات .

ثم يذكر بعد ذلك المعارك الثلاثة الاساسية ، التى خاضتها الصفوة العسكرية بقيادة زعيمها جمال عبد الناصر ـ وقد كان هو نائبه ـ والتى كان أولها اعادة بناء الجيش . وقد كان البناء هنا مختلفا عن البناء الذى تم فى عام ١٩٥٥ ، والذى اقتصر على بناء الجيش من ناحية التسليح فقط ، أما بعد حرب ١٩٦٧ فكانت عملية اعادة البناء تشمل كلا من الاسلحة والمعدات ثم الافراد على حد سواء ، وشهدت عملية اعادة بناء الجيش فى هذه المرحلة ، دخول عنصر قتالى جديد وهو شباب الجامعات الذى دخل الجيش لاول مرة فى تاريخ الجيش المصرى ، منذ نشأته فى عصر محمد على وحتى ذلك التاريخ ، بأعداد كبيرة ، فتم تجنيد جميع خريجى الجامعات بلا استثناء وكذلك جميع خريجى المدارس المتوسطة اللائقين طبيا وصحيا للخدمة العسكرية ، وما كان للجيش أن يرفع من مستواه القتالى ، دون أن يرفع من مستوى المقاتل المصرى ، الذى يستطيع أن يتفهم طبيعة المعدات التى يستخدمها ، ويستطيع أن يحقق بها النصر . وقد كان ذلك من العوامل الاساسية التى ساعدت على تحقيق النصر على قوات العدو الاسرائيلى ، لاول مرة ايضا فى عام ١٩٧٣ منذ عام ١٩٤٨ . ثم كانت معركة الصواريخ . التى شهدت اعظم مرحلة للعلاقات المدنية ـ العسكرية ، والتى ساهم فيها المهندسون والعمال المدنيون ، فى اقامة قواعد الصواريخ ، التى حمت سماء العمق من غارات العدو الاسرائيلى وساعدت فى تحقيق النصر على العدو فى عام ١٩٧٣ .

أما المعركة الثالثة ، فقد كانت حرب الاستنزاف ، التى قصد بها استنزاف طاقات العدو القتالية فى معارك محدودة على الضفة الشرقية للقناة ــ الارض المحتلة ــ والتى اعتبرت بمثابة المرحلة التحضيرية لحرب ١٩٧٣ ، حيث تقوم فيها وحدات رمزية من القوات المسلحة ــ من القوات الخاصة ــ بعمليات لعبور قناة السويس الى عمق دفاعات العدو شرق القناة فى سيناء ، لتثبت، للعدو أن فى مقدور القوات المسلحة المصرية ، التى تعبر بعض قواتها خط القتال وهو قناة السويس ، أن تعبر كلها لكى تحقق واجبها القتالى ، وتحرر الارض المحتلة .

(٢) أما خالد محى الدين[٥٢] ، فيرى أن الثورة قد حققت كل اهدافها ، وفى مقدمتها الاستقلال السياسى والاقتصادى ، حيث جرى تمصير الاقتصاد ، وكان هناك ايضا اصلاح زراعى عادل ، كما كان هناك نوع من العدالة الاجتماعية . هذا الى جانب حقوق العمال فى الارباح . وفى المجال الثقافى كان هناك حق التعليم ، ومجانية التعليم الجامعى ، وحق تعيين الخريجين . هذا الى جانب ظهور المؤسسات الدستورية فظهر مجلس الامة ثم مجلس الشعب . وكذلك ظهور النظام الرئاسى . والمشروعات الاقتصادية الكبيرة والتى كان من اهمها السد العالى .

(٣) ويذكر كمال الدين حسين[٥٣] عن السد العالى : «قالوا كلام كتير عليه وهاجموه . . محدش من الحكومة للاسف رد عليهم . . ومن ٨ سنوات ونحن نعانى من نقص مياه النيل . . ماذا عن السد العالى الآن !! هو الذى انقذنا من الجفاف» .

(٤) وقد اظهرت الدراسة السوسيولوجية الاهتمام بالجانب الاجتماعى والاقتصادى والامنى ، وهى الجوانب التى أوضحها زكريا محى الدين[٥٤] ، فلقد حاول الاستفادة من الخبرات التى أمدته بها أماكن العمل المتعددة التى شغلها ، وكان يعطيها اهتمامه وتفكيره :

فلقد أمده عمله كمسئول عن الجهاز المركزى للمحاسبات ، برؤ ية شاملة للاقتصاد المصرى ، فحاول اصلاحه . فكانت طبيعة عمل هذا الجهاز ، وهى مراجعة حسابات كل اجهزة الدولة التنفيذية ، سواء منها الوزارات أو الشركات ، هى التى سمحت له بتكوين رؤ ية شاملة عن نواحى الضعف فى الاقتصاد المصرى ، وقد سهل له ذلك كيفية التعرف على طريق الحل . ومن هنا نشأت لديه فكرة

تصحيح مسار الاقتصاد المصرى ، وخصوصا عندما لاحظ أيضا أن هناك توسع أفقى فى انشاء المصانع دون استكمالها . وهنا وضعت خطة لاسبقيات العمل ، ولتحريك النشاط الاقتصادى فى الطريق السليم .

وهنا أهتم زكريا محى الدين بما أسماه التوازن الاقتصادى فى الميزانية والذى يذكر عنه انه لو سرنا بهذا النظام من وقتها الى الآن لما حدث ما نحن فيه الآن من الديون .

وقد كان أساس هذا النظام الاقتصادى بسيطا فى شكله عميقا فى جوهره ويتلخص فى قاعدة بسيطة وهى الا تطغى الخدمات على الانتاج . واستكمالا لهذه الخطة الاقتصادية العلاجية ، فانه لا ينبغى الاستدانة الا من أجل الانتاج ، ولا تكون هناك ابدا استدانة للخدمات . ولكن للاسف لم يؤخذ بذلك لاعتبارات سياسية ، كانت ترى القيادة العليا وقتها ، ضرورة عدم الالتزام بهذا المبدأ ، الذى يرى أن تكون القروض الخارجية لمشروعات الانتاج فقط وليس من أجل الاستهلاك . وكانت النتيجة ما نعانى منه الآن من حجم الدين الكبير .

ويظهر الجانب الاجتماعى عند زكريا محى الدين ، عندما تولى رئاسة الوزارة فى عام ١٩٦٥ وظهرت امامه مشكلة اساسية ، وهى الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، فكانت حكومته هى أول حكومة تنشىء المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة . وذلك لكى يعمل على الحد من الزيادة السكانية الكبيرة .

ولم تكن تلك هى بداية الجانب الاجتماعى فى عمله ، فقد لمسه قبل ذلك أيضا عندما كان وزيرا للداخلية فى أواخر عام ١٩٥٣ خلفا لجمال عبد الناصر - أول وزير للداخلية فى النظام الجديد بعد عام ١٩٥٢ — الذى عين رئيسا للوزارة وقتها ، ورأى أن رجل البوليس يتعامل مع كل عناصر المجتمع ، سواء من الرجال أو النساء ، فلماذا أذن لا تشترك النساء فى عمل البوليس ؟ ومن هنا ظهرت فكرة البوليس النسائى لأول مرة ايضا لكى تكون هناك سيدة بوليس بدلا من رجل البوليس ، تتعامل مع السيدات المذنبات .

ولم يكن ذلك أول تطوير لوزراة الداخلية ، فزكريا محى الدين كما يقول — من المؤمنين دائما بالتطوير ولا يقبل الجمود ابدا فى أى عمل يقوم به ، ولذلك فلقد فكر

فى تأديه الخدمة البوليسية للمواطنين ، فى اسرع وقت ممكن . ولذلك فقد انشئت فى عهد وزارته أيضا شرطة النجدة ، وكان الهدف منها ــ كما يذكر زكريا محى الدين ــ أن تكون وحدة أمن متحركة مرنة تحل محل عسكرى الداورية ؟

شمل التطوير فى عهد وزارته أيضا . اقامة مصلحة الدفاع المدنى لتكون عونا للقوات المسلحة فى حراسة المنشآت الداخلية . ثم ظهر الاتجاه العلمى لتطوير الشرطة عند زكريا محى الدين من زاويتين :

الاولى : تطوير كلية الشرطة ، بحيث أصبح خريج كلية الشرطة ، حاصلا على ليسانس الحقوق بجانب العلوم العسكرية لكلية الشرطة .
أما الثانية : فكانت تتمثل فى انشاء اكاديمية الشرطة ، لتوفر الدراسات العليا للضباط العظام ، فى المراكز القيادية الكبيرة ، إلى جانب الدراسات العامة أيضا .

وفى مجال العلاقات العسكرية ــ المدنية ، كان اهتمام وزارة الداخلية ، فى عهد زكريا محى الدين ، بتحسين وتطوير هذه العلاقات ، وظهر ذلك من خلال مظهر مادى ومظهر معنوى :

كان المظهر المادى متمثلا فى انشاء جهاز الشئون المعنوية وذلك للاتصال بالمجتمع المدنى ، وتوصيل الصورة الحقيقية للشرطة اليه ، وكذلك رسالتها الحقيقية وهى تحقيق أمنه واستقراره .

وأما المظهر المعنوى هنا فقد تمثل فى ايجاد شعار الشرطة فى خدمة الشعب الذى ما زال عنوانا لعمل الشرطة فى كل مكان من الجمهورية حتى الآن ، يطالعنا عند دخول أى قسم من اقسام الشرطة . وقد ظهر هذا الشعار ــ كما يقول زكريا محى الدين ــ لكى يقلل من حساسية المجتمع بالنسبة لضابط الشرطة أوعسكرى الشرطة .

كذلك فقد كان عطاء زكريا محى الدين للمجتمع ، منذ بداية عمله بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مباشرة ، وذلك عندما طلب منه أن يباشر عمله كمدير للمخابرات الحربية . فقد كان عليه أن يطور العمل هنا ايضا ، فانشأ جهاز المخابرات العامة على غرار المخابرات الحربية ــ التى عمل فيها على صبرى ثم صلاح

نصر ــ وذلك بهدف الدفاع عن أمن البلاد عن طريق المعلومات ثم الامن ، وخاصة المعلومات عن الدول الأخرى وبصفة خاصة الدول المعادية لمصر ، وكما يقول : وحتى نمنع الاعداء من التسرب للانشطة المختلفة والمحافظة على كل ما يتعلق بالبلاد ، سواء من الناحية العسكرية أو المدنية .»

وأمتد التطوير هنا أيضا الى انشاء المباحث العامة وهى تطوير للبوليس السياسى الذى كان قائما قبل ذلك ، ووضع له زكريا محى الدين تنظيما جديدا على اساس علمى .

وهكذا فقد كان عطاء زكريا محى الدين ضـ كعطاء غيره من العسكريين اعضاء مجلس قيادة الثورة ــ فى كل أعماله التى قام بها سواء فى المخابرات أو وزارة الداخلية أو رئاسة الوزارة ، وغيرها ، لا يقف عند حد وذلك حتى استقالته فى مارس ١٩٦٨ .

كما كان عطاء حسين الشافعى ايضا على نفس الدرجة ، سواء فى وزارة الشئون الاجتماعية عندما وضع حجر الاساس لنظام المدخرات وقانون العمل الموحد ، وقانون التأمينات الاجتماعية ، الذى ظهرت له وزارة خاصة بعد ذلك ، ثم الحركة التعاونية التى اخذت منه أكبر وأعظم جهوده ، ثم جهوده فى اقامة قواعد الاتحاد الاشتراكى العربى على اسس علمية دينية قوية تتمشى مع دستور البلاد وشريعتها .

أما كمال الدين حسين ، فقد عرضنا لعطائه السياسى العلمى عندما تناولنا الاسهام العسكرى فى مجلس الامه ، وهو الذى وضع الاساس ايضا لبناء ثقافى مصرى أصيل ، نبتت جذوره على يديه ، حيث ظهرت فى عهد وزارته اتجاهات ثقافية جديدة مثل الاهتمام بالمكتبات العامة والكتب المدرسية والجوائز التشجيعية والمباريات الثقافية والعلمية ، ومشروع الألف كتاب ، ومركز تسجيل الآثار المصرية ، ثم المجالس العليا التى قامت على اكتافها ، والمعاهدات الثقافية ، و الاهتمام بالبعثات العلمية ، أحد الاعمدة الراسخة فى بناء المثقفين والعلميين المصريين . واستمر عطاؤه ايضا بعد تركه لوزارة التربية والتعليم ، فى مختلف الميادين التى عمل بها .

واذا كان خالد محى الدين أول أعضاء مجلس قيادة الثورة ، الذين قدموا استقالتهم ، حيث قدمها فى ٦ أبريل ١٩٥٤ ، فانه لم يترك المجلس الا بعد أن ترك بصماته ايضا على وجه الثورة واضحة مشرقة ، فقد عمل أولا عضوا بمجلس قيادة الثورة ، ثم مجلس تنمية الانتاج القومى ، ثم متابعة وزارتى الصناعة والصحة ، وترك ركب الصفوة العسكرية المصرية ليلحق بركب الصفوة المدنية ، فعمل فى الصحافة وظل عطاؤه لمصر لا ينقطع ، حيث عمل اولا فى جريدة المساء منذ عام ١٩٥٦ ، ثم عمل فى جريدة الأخبار ، ، وكان عضوا بنقابة الصحفيين من عام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ ، وما زال عمله مستمرا - حتى الآن ــ بصحيفة الاهالى وهى صحيفة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذى يتزعمه والذى انشىء من عام ١٩٧٦ .

٥ ــ كذلك فقد كان عطاء عبد اللطيف البغدادى[٩٥] للبناء السياسى المصرى وللنظام السياسى الجديد ، منذ بداية اعمال الثورة الجادة على طريق تحقيق أول مبادئها وهي الجلاء ، فقد اشترك فى عام ١٩٥٤ فى وفد المفاوضات مع الانجليز الذى ضم من الجانب المصرى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادى . وكان قبل ذلك قد قضى عاما فى وزارة الشئون البلدية والقروية خلفا لوليم سليم حنا لمدة ثلاث سنوات حتى عام ١٩٥٧ . ثم تولى بعد ذلك رئاسة مجلس الامة أول جهاز تشريعى تقيمه الصفوة العسكرية المصرية بعد عام ١٩٥٢ ، والذى أرسى فيه بعض القواعد البرلمانية للمارسة الحقة . واستمر بالبرلمان من يوليو ١٩٥٧ وحتى فبراير ١٩٥٨ وهو قيام الوحدة وقيام الجمهورية العربية المتحدة .

وكان قد تولى قبل ذلك رئاسة مجلس الخدمات الذى قدم للمجتمع المصرى ، اجل الخدمات التى مازال يجنى ثمارها حتى الآن فقام بانشاء العديد من المدارس والمستشفيات والوحدات المجمعة .

وفى دولة الوحدة تولى مهام نائب الرئيس لشئون الانتاج ، وهنا قدم استقالته الثانية ــ وكانت الاولى على اثر أزمة ١٩٥٤ ــ فى عام ١٩٥٨ لخلاف فى الرأى على بعض الموضوعات كان من بينها موضوع مديرية التحرير . ثم عاد للعمل السياسى

فى عام ١٩٥٩ يتولى مسئولية التخطيط فتولى مهمة نائب الرئيس ووزير التخطيط وكان مسئولا عن تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، التى كان لها دور كبير فى النهوض بالمجتمع المصرى ، فى كافة المجالات ، وحققت الخطة كثيرا من الانجازات المكلفة بها .

وفى دولة الوحدة تولى مهام نائب الرئيس ووزير مركزى للتخطيط للاقليمين المصرى والسورى .

ثم تولى بعد ذلك وزارة الخزانة ، بالاضافة الى التخطيط وذلك من عام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ . وكان بعد ذلك عضوا بمجلس الرئاسة الذى ضم مجموعة من اعضاء مجلس قيادة الثورة ، ومجموعة أخرى من غير الاعضاء بغرض رسم السياسة ومتابعتها . إلى أن قدم استقالته فى مارس ١٩٦٤ .

اجابة على التساؤلات ومدى التحقق من الفروض :

لم تكن هذه الصفوة العسكرية المصرية المعاصرة ـ صفوة ١٩٥٢ ـ وريثا شرعيا للصفوات القديمة ، التى كانت قائمة فى الحقبة الاستعمارية ، فقد كانت الصفوات المسيطرة فيها هى الصفوة الاجنبية ، سواء منها الصفوات المدنية أو العسكرية . فقد كان وجود الصفوة الاجنبية فى البناء السياسى المصرى واضحا منذ تشكيل أول وزارة فى تاريخ الحياة السياسية فى مصر منذ عام ١٨٧٨ ، عندما عين كل من المستر ريفرس ويلسون ناظرا للمالية ، والمسيو دى بلنير وزيرا للاشغال العمومية فى سبتمبر ونوفمبر ١٨٧٨ . وظهر وجود الصفوة العسكرية الاجنبية ، فى البناء السياسى المصرى ، بعد هزيمة عرابى فى سبتمبر ١٨٨٢ ، وحل الجيش المصرى وبقاء جيش الاحتلال الانجليزى فى مصر ، وبدأت منذ عام ١٨٨٣ سيطرة الصفوة العسكرية الانجليزية على البناء السياسى المصرى .

وفى مقابل السيطرة التامة لضباط الجيش الانجليزى ، ونتيجة لتغير بناء القوة ، فقد فقد افراد الجيش المصرى معظم حقوقهم ، التى سبق تقريرها بموجب التشريعات العسكرية التى صدرت فى ابريل وسبتمبر ١٨٨١ كنتيجة لمنجزات الصفوة العسكرية المصرية وقتها .

وظهر دور سردار الجيش المصرى حتى فى الاعمال المدنية[٥٦] ، عندما بحث مجلس الوزراء فى اجتماعه ـ بمنزل شريف باشا ـ فى ٢٣ يوليو ١٨٨٣ مسألة الجمعية الجارى انشاؤ ها ، لتقرير الاجراءات اللازمة لمقاومة وباء الكوليرا ، ودعى للاشتراك فى أعمال هذه الجمعية كل من : جناب الجنرال سير ستينفنسون قومندان عموم الجيش المحتل بمصر ، سعادة الجنرال سرادر الجيش المصرى . سعادة مأمور ضبطية مصر ، جناب الجنرال قومندان عموم الجندرمه والبوليس .

واستمرت سيطرة الصفوة العسكرية الخارجية ايضا فى عهد الحماية (١٩١٤ ـ ١٩٢٢)[٥٧] حيث عينت الحكومة البريطانية فى نوفمبر ١٩١٦ السير رجنلر ونجت باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر بدلا من السير مكماهون . وكان الجنرال السيرجون ماكسويل قائدا عاما للجيوش البريطانية فى مصر ، وهو الذى اعلن وضع مصر تحت الحكم العسكرى ، بالقرار الذى أصدره فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

وبلغت سيطرة الصفوة العسكرية الاجنبية ، على البناء السياسى التنفيذى المصرى مبلغا عظيما ، حيث لم يستجب مجلس الوزراء المصرى ، لطلبات السلطات العسكرية البريطانية فى مصر بالتنازل عن الارض فقط ، عندما وافق مجلس الوزراء فى عام ١٨٨٣ ، بناء على طلب القنصلية الانجليزية ، على تنازل الحكومة مجانا عن قطعة أرض كائنة ببور سعيد ، لاجل بناء مستشفى وكنيسة بورتستانت ، وبيت لاقامة البحرية الانجليزية[٥٨] ، أو النظر فى اقرار المسائل الترفيهية ، عندما نظر فى ٨ نوفمبر ١٨٨٣ ، مذكرة نظارة الداخلية بشأن تعيين واحد حكيم صحى بماهية شهرية ١٤٠٠ قرش ، للكشف على النسوة المومسات الاورباويات ، بل شمل ذلك أيضا التحكم فى السياسة الزراعية والتجارية ، حتى فى السلع الصغيرة :

وذلك عندما أصدر قائد الجيوش البريطانية فى مصر اعلانا فى ١٩ فبراير ١٩١٧ ، بالحاجة الى التوسع فى زراعة الحبوب والغلال ، فقرر مجلس الوزراء بجلسته فى ١٨ يولية سنة ١٩١٧ ، فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٣١٠٠ جنيه لمصلحة الاملاك الاميرية ، لزراعة ٢١٠٠ فدان ، علاوة على الاراضى المقرر زراعتها فى ميزانية هذه السنة[٥٩] .

كما استجاب مجلس الوزراء لوقف تصدير البيض ، لسد حاجة الجيوش البريطانية وبما أن الجيوش البريطانية الموجودة بمصر تستهلك نحو ٤٠٠ ألف بيضة فى اليوم ، فضلا عن أن هذا الصنف هو أنفع غذاء فى المستشفيات ، ولا يمكن الحصول على غذاء يقوم مقامه ، فقد طلبت القوة العسكرية ، اصدار قرار بمنع تصديره ووافقت لجنة التموين على هذا المنع ، وقرر المجلس فى ١٤ نومفبر ١٩١٦ تقييد تصدير البيض ، وتحددت المقادير التى يجوز تصديرها فى المدة الواقعة بين أول نوفمبر ١٩١٦ وبين آخر ابريل ١٩١٧ ب ٢٠٠ مليون بيضة .

ويوضح ما جاء بمحضر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٤ يناير ١٩١٦ مدى ما وصلت اليه قوة ومكانة سردار الجيش المصرى بالنسبة لاتخاذ القرارات التى تخص الجيش : وذلك من من خلال موضوع تعيين ابراهيم رأفت باشا وكيلا لوزارة الحربية . بناء على طلب حضرة صاحب المعالى وزير الحربية ، اقترح دولة الرئيس تعيين ابراهيم باشا رأفت رئيس الياوران السلطانى ، وكيلا لوزارة الحربية ، بدلا من المرحوم محمد زهرى باشا .

وكان رد السلطان « أنا موافق على ذلك ، خصوصا وأننا قد أخذنا رأى السردار تلغرافيا ، فورد منه الجواب بالقبول(٦٠) » فوافق المجلس على هذا التعيين .

ولعل ذلك يوضح مدى ما وصل اليه السردار من قوة ، لدرجة أن السلطان وهو المتربع على قمة بناء القوة ، لا يستطيع اتخاذ قرار يخص الجيش دون الرجوع اليه قبل اتخاذه ، فبناء القوة الحقيقى اذن كان بيد الصفوة الاجنبية . وهكذا فقد سيطرت الصفوة العسكرية الخارجية على بناء القوة فقهرت الانسان المصرى ، ولم يقتصر ذلك القهر على الانسان فقط ، بل امتد قهرها الى الحيوان بجانب قهر الانسان ، حيث زادت حركة مصادرة الابل والدواب(٦١) . فقد أصدرت السلطة العسكرية فى نوفمبر ١٩١٨ بلاغا بأنها ما زالت فى حاجة الى جمال ونياق وحمير ، تجمعها من مختلف المديريات ، وحتمت على اصحابها أن يحضروا مالديهم من هذه الدواب ، الى المراكز والاقسام لمعاينتها تمهيدا لشرائها ، ولا يجوز لهم أن يتصرفوا فيها أو ينقلوها من جهة إلى أخرى ، الا بأذن من المأمور المختص ، وكل جمل أو ناقة أو حمار ، لا يصلح للاعمال العسكرية ، يدمغ بعلامة مخصوصة، بحيث اذا وجد حيوان غير مدموغ

بتلك العلامة ، ولم تأخذه السلطة العسكرية ، يؤخذ ويعاقب صاحبه . وهكذا فقد كانت الصفوة العسكرية الخارجية ، لا تمارس قهرها على الانسان فقط ، بل كانت تمارس نفس القهر ايضا على الحيوان .

كذلك كان اللنبى ــ القائد العام لقوات جلالـة الملك فى القطر المصـرى ــ باعلان ٢٧ ديسمبر ١٩٢١[٦٢] بتولى وكلاء الوزارات اختصاصات الوزارات ، ممثلا لقمة البناء السياسى ، فأين كان الملك وقتها وسلطاته ، التى طغت عليها سلطات اللنبى ؟ !!!!

ثم جاءت بداية الاستقلال عن الصفوة الاجنبية ، من خلا ، دستور ١٩٢٣ ، الذى جاء فى بابه الثانى فى حقوق المصريين وواجباتهم مبدأ المساواة بين المصريين . . وحق ولاية الوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية مقصور على المصريين[٦٣] .

وتظهر هنا بداية الاستقلال البيروقراطى المدنى والعسكرى على السواء ، مـع أن الدستور أباح تولى الاجانب لهذه الوظائف فى احوال استثنائية يعينها القانون .

وقد كان ذلك بداية لأن تطالب الصفوة المدنية المصرية ، بانهاء نفوذ الصفوة العسكرية الخارجية ، وسيطرتها على الجيش المصرى ، وقد كان ذلك على يد سعد زغلول ، وهو الذى ظهر من خلال رسالة المستر ماكدونالد الى المندوب السامى التى جاء فيها :

« وقال زغلول باشا ، ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة ، فى يـد ضابط أجنبى ، وابقـاء ضباط بـريطانيـين فى هذا الجيش ، لا يتفق مـع كـرامـة مصـر المستقلة » ، فابداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول ، لم يقتصر على وضع السيرلى ستاك بصفته السردار فى موقف صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى ايضا فى هذا المركز[٦٤] .

لم تكن الصفوة العسكرية المصرية لعام ١٩٥٢ ، اذن وريثا شرعيا للصفوات القديمة ، سـواء منها الخـارجية المتمثلة فى الصفـوة العسكريـة الانجليزيـة ، التى سيـطرت على البنـاء السيـاسى المصـرى لفتـرة طـويلة ، ولا هى وريث لصفـوة الانتلجنسيا ، التى اقتصرت مساهمتها السياسية على المطالب ففط ، دون المشاركة

أو الاسهام فى العمل الحقيقى . بل كانت صفوة عسكرية من نمط جديد ، فليست هى صفوة المطالبة ، وإنما هى صفوة المساهمة والمشاركة فى البناء السياسى وصفوة الانجازات السياسية .

كذلك فقد كانت العوامل التى أدت الى ظهور هذه الصفوة العسكرية ، منها ما ايتصل بالعوامل الخارجية المتثملة فى القضاء على الصفوة الاجنبية الخارجية ، التى سيطرت على البناء السياسى المصرى وامتلكت ارض مصر ، ومنها من العوامل الداخلية ، وهى فساد الحياة السياسية المصرية وقتها، وعدم قدرة البناء السياسى المصرى على تحقيق هدف التخلص من الصفوة العسكرية الخارجية ، لعدم حيازته لبناء القوة الحقيقى الذى يمكنه من القيام بمهمة التغيير .

وكانت العلاقة بين الصفوة العسكرية والبناء الطبقى علاقة وطيدة ، فقد أدى ظهور الصفوة العسكرية لعام ١٩٥٢ ، إلى ظهور بناء طبقى مخالف لذلك البناء الذى كان سائدا قبل ذلك ، بمعنى أنه لم يكن هناك استمرارية بنائية ، بل كان هناك تغير بنائى ، فى بنية المجتمع وتركيبه الطبقى ، حيث عملت الصفوة العسكرية ، منذ أول أيامها على القضاء على الطبقة المستغلة المالكة للارض الزراعية من خلال قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، الذى كان يهدف إلى إعادة توزيع الثروة من خلال إعادة توزيع الملكية الزراعية ، التى تركزت فى إيدى قلة من الاقطاعيين ، على مجموع الفلاحين المصريين المعدمين ، لتظهر بذلك الطبقة الدنيا من قاع البناء الطبقى ، لتشكل القاعدة العريضة مع بقية فئات الشعب العامل ، التى حددها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى عام ١٩٦٢ ، واعلنها الميثاق فى نفس العام ، والتى تحددت فى العمال والفلاحين والجند والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وكان هذا البناء الطبقى الخماسى الجديد ، المتمثل فى تحالف قوى الشعب العمال هو الصورة الجديدة للبناء الطبقى المصرى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

كذلك فقد أوضح التحليل السوسيولوجى ، صحة الفروض التى بدأت بها الدراسة ، والتى كان فى مقدمتها ان علاقة الجيش بالسياسية لا ترتبط بالعوامل الداخلية فقط ، بل أنها ترتبط بالعوامل الخارجية ايضا ، وبالتوسع الرأسمالى

الاستعمارى ، فقد وضح ذلك من خلال عرضنا للصفوة العسكرية فى مرحلتها الاولى ، وهى مرحلة الثورة العرابية ، التى قامت فى مواجهة الاحتلال الانجليزى ، الذى كان يهدف بالدرجة الاولى ، الى إحباط محاولات مصر لبناء نظام ديموقراطى نيابى سليم ، وبناء جيش قوى ، وهو الذى راعه ما قامت به الصفوة العسكرية المصرية من مطالبتها بالمساواة مع الصفوة الخارجية من الاتراك والشراكسة . فقام بعدوانه لتحطيم هذه الصفوة وتم له ما أراد .

وكانت مرحلة ثورة ١٩١٩ ، التى قادتها صفوة الانتلجنسيا بصفة اساسية ، وساندتها بعد عناصر الصفوة العسكرية ـ من وراء الستار ـ استمرارا لذلك الدور الاستعمارى ، الذى ما زال يكبل البناء السياسى المصرى .

ثم قامت هذه الصفوة ـ صفوة الانتلجنسيا ـ بمقاومة التدخل الاجنبى فى شئون مصر الداخلية والخارجية معا ونجحت فى المطالبة بالاستقلال فى بعض مراحلها ، لكنها لم تستطع تحقيق هذا الاستقلال السياسى والاجتماعى .

واستطاعت الصفوة العسكرية المصرية فى مرحلتها الثالثة بعد ثورة ١٩٥٢ ، أن تحقق ما طالبت به صفوة المطالب ـ صفوة ١٩١٩ ـ فحققت الجلاء ، والقضاء على النفوذ الاستعمارى ، بقيامها بالدور التحررى لأرض مصر ، وما كان لهذا الدور أن يستمر ، دون مساندة الصفوة العسكرية له بجيش يحمى هذا الاستقلال ويدعمه . لكن العوامل الخارجية تتدخل مرة أخرى فى حرب ١٩٥٦ ، التى ارادت بها الصفوة العسكرية الخارجية أن تكسر شوكة الصفوة العسكرية مرة أخرى كما فعلت فى عام ١٨٨٢ ، لكن المتغيرات الدولية وقتها لم تسمح لها بذلك ، فقد كانت بريطانيا وقتها امبراطورية عظمى ، أما فى عام ١٩٥٦ ، فكانت هناك متغيرات دولية أخرى ، وأختل ميزان القوى من تحت اقدام انجلترا ، وبدأت الكتلتين العملاقتين روسيا وأمريكا فى الظهور ، ولذلك فلم تستطع الصفوة العسكرية الاجنبية تحقيق مطامعها .

فعادت مرة ثانية فى عام ١٩٦٧ ونجحت هذه المرة فى القضاء على الصفوة العسكرية المصرية ، لعدة أيام فقط من ٥ يونيه إلى ٨ يونيه ١٩٦٧ ، وفى ٩ ، ١٠

يونيه طالبت الجماهير بعودة الصفوة العسكرية مرة أخرى ، مع أنها ما زالت تعانى من مرارة هزيمتها ، واستجمعت الصفوة العسكرية المصرية للمرة الثانية قواها ، وأعدت العدة لتضرب ضربتها فأعادت بناء الجيش ، وقامت بضربتها فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ لتعيد جزءا من الأرض المحتلة ، ثم تستعد الصفوة العسكرية ، لتعيد الجزء الآخر من الأرض بالمفاوضات السياسية التى قادها فى عام ١٩٧٤ ، أحد اقطاب الصفوة العسكرية وقتها . وهو كمال حسن على ، وحقق الجلاء عن الأرض المحتلة ، وصعد بذلك من قمة الصفوة العسكرية كوزير للحرب ، إلى وزير للخارجية ثم إلى رئيس للوزراء(٦٥) .

كذلك فقد تباين تركيب الصفوة العسكرية ، من المرحلة الأولى لها وهى الثورة العرابية ، وكان معظمها فيها ن رتبة أميرالاى فما دون ، أى أنها كانت من طبقة كبار الضباط تلك الطبقة التى اضيرت وقتها ، ولم تنل حقوقها التى سلبها منهم عثمان رفقى ناظر الجهادية ورجل الجيش الشركسى ، الذى ناصر بنى جنسه على المصرين أبناء البلد الحقيقيين . لكن التركيب الطبقى للصفوة العسكرية المصرية المعاصرة كان على عكس ذلك تماما ، فقد كان من رتبة بكباشى ورائد فما دون - باستثناء محمد نجيب - ذلك أن صفوة رجال الجيش وقتها من كبار الضباط ، كانت أما بعيدة عن مجال التفكير فيما وصلت اليه البلاد وقتها من سوء عسكرى وسياسى ، فقد كانت مساهمة فى ذلك البناء المنهار ، وإما انها كانت ترتبط بالقصر ، أساس الفساد فى ذلك الوقت ، والذى كان متحالفا مع الانجليز ، تسانده صفوة مدنية من رجال السياسة ، الموالين ايضا لاهوائهم ومصالحهم الشخصية .

وكانت ايديولوجية ثورة عرابى نابعة من ثقافتها المحدودة ، التى كانت تدافع بها عن وجودها وكيانها ضد الاجانب ، ثم ضد الاحتلال الانجليزى بعد ذلك . بينما كانت ايديولوجية صفوة ١٩١٩ ذات نمط فريد ، حيث شهدت تقاربا طبقيا فريدا فى تاريخ مصر الأجتماعى وهو اتحاد عنصرى الامة من مسلمين ومسيحيين وظهور دور المرأة كعامل فعال ومؤثر ، فى البناء السياسى المصرى ، ومع ذلك فقد اقتصرت مهام صفوة ثورة ١٩١٩ ، على دور صفوة المطالبة أيضا .

لذلك فلم يكن أمام صغار ضباط الجيش ، ابناء الطبقة الوسطى العاملة أو الفلاحين - التى كانت فريسة لاستغلال الطبقات العليا فى المجتمع ، سواء من كبار الرأسماليين فى المدينة أو كبار الاقطاعيين فى الريف - إلا أن تهب للدفاع عن بلدها ، الذى تتنازعه قوى الاستعمار من ناحية ، وقوى القصر وعملائه الاجانب والمصريين من ناحية أخرى .

كذلك فقد تباينت علاقة الصفوة العسكرية بالسياسة ، بتباين الفترات التاريخية ، والمحددات البنائية الداخلية والخارجية ، التى تحكم كل فترة تاريخية ، وانتقلت من فترة صفوة المطالبة فى ثورة عرابى ١٨٨٢ التى طالبت بالمساواة بالعسكريين الاجانب أولا ، ثم طالبت ببناء دستورى سليم ، وبناء تنفيذى يتمشى مع تحقيق مصالحها عندما اختارت شريف أولا رئيسا للوزارء ، ولما لم يستجب لمطالبها اسقطته ، واختارت البارودى ، وكان ذلك تمهيدا لصعود عرابى إلى البناء السياسى التنفيذى ، ولم يغفر شريف لعرابى اختيار البارودى خلفا له . وقام بعد هزيمة عرابى بدور المصفى لثورة عرابى ، بل والجيش المصرى بكامله .

وأكتفت ثورة ١٩١٩ بالقيام بدور صفوة المطالبة ، ولم تستطع أن تلعب دور صفوة المشاركة ، هذا بينما استطاعت صفوة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تقوم بدور المشاركة متخطية بذلك الدور الذى قامت به صفوة ثورة ١٩١٩ .

لكن الصفوة العسكرية فى عام ١٩٥٢ ، بسيطرتها على بناء القوة وهو الجيش ، فقد كان هو اداتها للاستيلاء على بناء القوة السياسية ، وقد تم لها ذلك بالفعل ، واستطاعت أن تصبح صفوة عسكرية سياسية ، وتحولت بذلك الى نمط جديد من الممارسة العسكرية - السياسية ، وأصبحت تمثل صفوة المشاركة ، ثم أصبحت فى النهاية هى المشكلة لكل عناصر البناء السياسى تقريبا .

وقد كانت ايديولوجية الصفوة العسكرية المصرية المعاصرة - صفوة ١٩٥٢ - تتمثل فى كلمة واحدة هى « مصر » ، وكان يعنى ذلك بالنسبة لها ، تحرر مصر من الاستعمار الاجنبى ، وتحقيق الاستقلال والخروج من قيد التبعية ، ولكى تحقق ذلك فلقد كان عليها أن تتبنى النظام المركزى ، الذى يضمن لها سيطرتها على بناء

القوة ، وأن لا يكون لأجنبى دور فيه . وما أن أستقرت الصفوة العسكرية المصرية المعاصرة فى مرحلتها الثالثة ، وبعـد ما يقـرب من جيل كـامل تقـريبا . تحـولت الايديولوجية المصرية من الأتجاه المركزى المحافظ ، إلى الأتجاه الليبرالى ، فى مرحلة الصفوة العسكرية الاخيرة وهى مرحلة حكم السادات ، وتحول النظام الى الاتجاه الليبرالى ، وظهر تعدد الاحزاب مرة أخرى ، وانتهجت مصر سياسة مخالفة للاتجاه المركزى المحافظ ، وكانت سياسة مواكبة للظروف التاريخية التى تعيشه مصر فى ظل التحولات المعاصرة ، من الاتجاه نحو الولايات المتحدة .

هوامش الفصل التاسع

١ - محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر فى عهد ساكن الجنان محمد على باشا ، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ، الجزء السادس ، ١٩٣٩ ، ص ٨٩ .
٢ - المرجع السابق ، ص ١٥٨ .
٣ - المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
٤ - المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .
٥ - المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .
٦ - أمين سعيد ، العدوان ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ - أول فبراير ١٩٥٨ ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٩ ، ص ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .
٧ - مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة ٥٤ بتاريخ ٢٣ يونيه ١٩٢٤ ، ص ٦٦٤ .
٨ - مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة ٣٩ بتاريخ ٣ يونية ١٩٢٤ ، ص ٧٢٠ .
٩ - مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة ٤٩ بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٢٦ ، ص ٨٢٦ .
١٠ - انظر تفصيلا للحوار بينه وبين وكيل وزارة الحربية فى مضابط مجلس النواب ، المضبطة السابقة ، ص ٨٣١ .
١١ - مضابط مجلس النواب ، المضبطة السابقة ، ص ٨٤٠ .
١٢ - محمد عبد الرحمن برج ، عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، (٤٥) ١٩٨٠ - ص ٦١ .
١٣ - المرجع السابق ، ص ٥٥ .
١٤ - مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة ٤٤ بتاريخ ١٧ يونية ١٩٣٧ ، ص ١٤١٤ .
١٥ - أنظر تفصيلا لهذا الحوار فى : مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة السابقة ص ١٤١٩ .
١٦ - مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة الجلسة ٢٦ بتاريخ ١٦ يونية ١٩٢٤ ، ص ٢٢٣ .
١٧ - مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة الجلسة الافتتاحية بتاريخ ١٥ مارس ١٩٢٤ ، ص ٥٨ .
١٨ - مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة الجلسة الثانية عشرة بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٢٤ ص ٩٦ .
١٩ - مجلس الشيوخ ، مجموعة الملاحق لمضابط دور الانعقاد العادى الثالث عشر ، (١٨ نوفمبر ١٩٣٧ - ١٦ نوفمبر ١٩٣٨) ملحق رقم ٢٨ ، ص ٦١ .
٢٠ - مجلس الشيوخ ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثامن عشر ، مضبطة الجلسة الخامسة بتاريخ ١٢ يناير ١٩٤٣ ، ص ١٠٨ .

٢١ - مجلس الشيوخ ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى العشرين ، مضبطة الجلسة ٢٣ بتاريخ ٢٥ يونية ١٩٤٥ ، ص ٤٢٨ .
* أنظر الفصل الثامن ص ٣١٠
٢٢ - مضابط مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة الحادية عشرة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٥٧ ، ص ٣٧١ .
** وهو السيد/كمال الدين حسين عضو تنظيم الضباط الأحرار . ومجلس قيادة الثورة .

٢٣ ـ مقابلة ، السيد/كمال الدين حسين بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٨ .

٢٤ ـ كان هذا الباحث هو أنور عبد الملك ، وذكر ذلك فى كتابه المجتمع المصرى والجيش ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

٢٥ ـ مقابلة السيد/كمال الدين حسين بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٨ .

٢٦ ـ مضابط مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة ٢١ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ ، ص ١٢٥٩ .

٢٧ ـ مجلس الوزراء الأمانة العامة ، مكتب الأمين العام ، تاريخه وأعمال الوزارات المصرية ، بمناسبة العيد المئوى لمجلس الوزراء ١٨٧٨ ـ ١٩٧٨ ، الجز الأول ، ص ٥ .

٢٨ ـ المرجع السابق ، ص ١٠ .

٢٩ ـ المرجع السابق ، ص ١٤ .

٣٠ ـ المرجع السابق ، ص ٢٥ .

٣١ ـ المرجع السابق ، ص ٣٢ .

٣٢ ـ المرجع السابق ، ص ٩٢ .

33- Clued E. Welch. JR. ; Cinil-military relations,Perspectives from teh Third World. Armed forces and society, Vol. 11, No. 2, 1985, P. 184.

٣٤ ـ مجلس الوزراء ، تاريخ وأعمال الوزارات المصرية ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

٣٥ ـ المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

٣٦ ـ المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

٣٧ ـ المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

٣٨ ـ مجلس الوزراء ؛ تاريخ وأعمال الوزارات المصرية ، الجزء الثانى ، القسم الأول ، ص ٢٥٧ .

٣٩ ـ محمد عبد الرحمن برج ؛ عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

٤٠ ـ تم تجميع هذا الجدول من واقع التشكيلات الرسمية للوزارات المصرية منذ بدايتها وحتى الوزارة رقم ٦٠ بغرض رؤ ية شاملة للتحليل .

٤١ ـ مجلس الوزراء ، تاريخ وأعمال الوزارات المصرية ، الجزء الثانى ، ص ٥٧١ .

٤٢ ـ محمد خليل صبحى ؛ تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، مرجع سابق ، الجزء السادس ص ٤١١ .

٤٣ ـ محمد عبد الرحمن برج ؛ عزيز المصرى الحركة الوطنية المصرية مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٤٤ ـ أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، مرجع سابق ، ص ٣٥٣ .

٤٥ ـ عبد الرحمن الرافعى ؛ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

٤٦ ـ المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

47- Ahmed Y. Zohny; Toward an political role for the Egyptian military in the management of development. orient , Vol. 28, No. 4, 1987, P. 548.

٤٨ ـ من حديث المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة ، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالتليفزيون المصرى الجمعة ٥ أكتوبر ١٩٨٤ فى بداية احتفالات ذكرى انتصار ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

49- Ahmed Zohny; Toward an political role.., op. cit, p. 549.

٥٠ ـ المشير أبو غزالة ، الحديث التليفزيونى السابق الاشارة اليه .

٥١ ـ مقابلة السيد/حسين الشافعى بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٧ .

٥٢ـ مقابلة السيد/خالد محى الدين الثانية بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨ .

٥٣ ـ مقابلة السيد/كمال الدين حسين الثانية بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨

٥٤ ـ مقابلة السيد/زكريا محى الدين الثانية بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٨ .

٥٥ ـ مقابلة السيد/عبد اللطيف البغدادى بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٨ .

٥٦ ـ مجلس الوزراء ؛ تاريخ وأعمال الوزارات المصرية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .

٥٧ ـ مجلس الوزراء ؛ تاريخ أعمال الوزارات المصرية ، مرجع سابق ، الجزءالثالث ص ١٢٦٧ .

٥٨ ـ مجلس الوزراء ، تاريخ وأعمال الوزارات المصرية ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٢٦٧ .
٥٩ ـ مجلس الوزراء ، تاريخ وأعمال الوزارات المصرية ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ١٢٧٧ .
٦٠ ـ المرجع السابق ، ص ١٣٦٦ .
٦١ ـ المرجع السابق ، ص ص ١٣٨٤ ـ ١٣٨٥ .
٦٢ ـ المرجع السابق ، ص ١٦٤١ .
٦٣ ـ مجلس الوزراء ، تاريخ وأعمال الوزارات المصرية ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ص ، ١٧٠٩ .
٦٤ ـ المرجع السابق ، ص ١٧٧٩ .
٦٥ ـ كمال حسن على ؛ محاربون ومفاوضون ؛ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٢٥ .

المراجع

أولا : المراجع العربية :

١ ـ مراجع التراث النظرى : (العربية والمترجمة)

(١) ابن خلدون ؛ مقدمة ابن خلدون ، حققها وعلق عليها الدكتور على عبد الواحد وافى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربى ١٩٥٧ .

(٢) أبو نصر الفارابى ؛ كتاب السياسة المدنية الملقب بمبادىء الموجودات . حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور فوزى مترى نجار ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى المطبعة الكاثوليكية ١٩٦٤ .

(٣) أحمد ابراهيم خضر ؛ علم الاجتماع العسكرى ، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

(٤) أحمد حروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ١٩٨٣ .

(٥) أحمد زايد ؛ البناء السياسى فى الريف المصرى ، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة . القاهرة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ١٩٨١ .

(٦) ــــ ؛ الدولة فى العالم الثالث ، الرؤية السوسيولوجية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ .

(٧) أحمد عرابى المصرى ؛ تقرير عن الأحداث التى وقعت بمصر ، من يناير ١٨٨١ الى أكتوبر ١٨٨٢ ، نقلا عن التقرير الذى أكده الزعيم أحمد عرابى ، الذى قدمه الى محاميه برودلى ، القاهرة ، قسم النشر بالجامعة الأمريكية ١٩٨٢ .

(٨) أحمد عزت عبد الكريم ؛ تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٣٨ .

(٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى ؛ قيادة الثورة العرابية . من كتاب مصر للمصريين ، مائة عام على الثورة العرابية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨١ .

(١٠) أحمد عطية الله ؛ ليلة ٢٣ يوليو ، مقوماتها ، أسرارها ، أبعادها الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٨٨٢ .

(١١) أمين سامى ؛ تقويم النيل ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٢٨ .

(١٢) أمين سعيد ؛ الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى أكتوبر ١٩٥٦ ، سلسلة كتب تاريخ مصر السياسى الحديث (١٣) القاهرة ، عيسى البابى الحلبى ١٩٥٩ .

(١٣) ــــ ؛ العدوان ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ الى أول فبراير ١٩٥٨ . سلسلة كتب تاريخ مصر السياسى الحديث (١٤) القاهرة ، عيسى البابى الحلبى ١٩٥٩ .

(١٤) أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، القاهرة دار الهلال ، د . ت .

(١٥) أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٥ .

(١٦) ــــ ؛ المجتمع المصرى والجيش ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤ .

(١٧) ثروت عكاشة ؛ مذكراتى فى السياسة والثقافة ، الجزء الأول ، القاهرة مكتبة مدبولى ١٩٨٧ .
(١٨) جلال يحيى ؛ الثورة والتنظيم السياسى ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٦ .

(١٩) جمال الشرقاوى ؛ حريق القاهرة ، قرار اتهام جديد ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى ١٩٧٦ .
(٢٠) جمال عبد الناصر ؛ فلسفة الثورة ، القاهرة ، مصلحة الاستعلامات د . ت .
(٢١) حامد عبد الله ربيع ؛ فقه السياسة فى فلسفة ابن خلدون الاجتماعية منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . أعمال مهرجان ابن خلدون ، المنعقد فى القاهرة من ٢ ــ ٦ يناير ١٩٦٢ ، القاهرة ١٩٦٢ .
(٢٢) حسن العشماوى ؛ الاخوان والثورة ، القاهرة والأسكندرية ، المكتب المصرى الحديث ، الجزء الأول ١٩٧٧ .
(٢٣) حمدى عبد الرحمن حسن ؛ العسكريون والحكم فى افريقيا ، مع التطبيق على نيجيريا (١٩٦٦-١٩٧٩) ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .
(٢٤) راشد البراوى ؛ حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر . الطعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢ .
(٢٥) السيد محمد الحسينى (وزملائه) ؛ دراسات فى التنمية الاجتماعية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٩ .
(٢٦) ـــــ ؛ علم الاجتماع اليساسى ، المفاهيم والقضايا . الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٨٠ .
(٢٧) صلاح عيسى ؛ الثورة العرابية ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ .
(٢٨) طارق البشرى ؛ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ . الطبعة الثانية ، بيروت ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٣ .
(٢٩) طعيمه الجرف ، ثورة ٢٣ يوليو ومبادىء النظام السياسى فى الجمهورية العربية المتحدة . الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٤ .
(٣٠) عاصم الدسوقى ؛ ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم من الوثائق البريطانية الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨١ .
(٣١) عاطف أحمد فؤاد ؛ الصفوة المصرية ، قضاياها وانتماءاتها الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٥ .
(٣٢) عبد الباسط محمد حسن ، تشارلز رايت ميلز وفلسفة البحث فى علم الاجتماع ، مجلة عالم الفكر ، المجلد السادس ، العدد الثانى ، يوليو أغسطس سبتمبر ١٩٧٥ .
(٣٣) عبد الرحمن الجبرتى ؛ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، تحقيق وشرح حسن محمد جوهر وآخرين ، الجزء الثالث والجزء الخامس ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، لجنة البيان العربى ١٩٦٦ .
(٣٤) ـــــ ؛ الجزء الثالث من التاريخ المسمى عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، د . ن ، ١٨٨٠ .
(٣٥) عبد الرحمن الرافعى ؛ تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة النهضة ١٩٢٩ .
(٣٦) ـــــ ؛ الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، الطبعة الرابعة ، القاهرة دار المعارف ١٩٨٣ .
(٣٧) ـــــ ؛ ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ ، الجزء الأول والثانى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٦ .
(٣٨) ـــــ ؛ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ ــ ١٩٥٩ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .
(٣٩) ـــــ ؛ الزعيم أحمد عرابى ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٢ .
(٤٠) ـــــ ؛ الزعيم الثائر أحمد عرابى ، الطبعة الثالثة القاهرة ، دار مطابع الشعب ١٩٦٨ .
(٤١) ـــــ ؛ فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١ .
(٤٢) ـــــ ، عصر محمد على ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٢ .

(٤٣) عبد العظيم محمد ابراهيم رمضان ؛ تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ، القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

(٤٤) عبد اللطيف البغدادى ، مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الأول والثانى ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ .

(٤٥) عبد الله النديم ؛ الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ١٨٩٢ ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، طبق الأصل ، القاهرة ، دار كتبخانة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ .

(٤٦) عبد المنعم الدسوقى الجميعى ؛ وقائع الثورة العرابية ، دراسة وثائقية ، فى كتاب مصر للمصريين ، مائة عام على الثورة العرابية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨١ .

(٤٧) عمر طوسون ؛ البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهدى عباس الأول وسعيد ، الاسكندرية ، مطبعة صلاح الدين ، ١٩٣٤ .

(٤٨) ـــــ ؛ صفحة من تاريخ مصر فى عصر محمد على ، الجيش المصرى البرى والبحرى ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٠ .

(٤٩) فاروق الكيلانى ؛ المحاكم الخاصة ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة التقدم ، ١٩٨٠ .

(٥٠) فاروق يوسف يوسف أحمد ؛ الثورة والتغير السياسى ، أزمة التحول ومشكلة الديموقراطية فى مصر ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٥ .

(٥١) كمال حسن على ؛ محاربون ومفاوضون ، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٦ .

(٥٢) كمال الدين رفعت ؛ حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤ . اعداد مصطفى طيبة ، القاهرة ، دار الكاتب للطباعة والنشر ١٩٦٨ .

(٥٣) لطيفة محمد سالم ؛ القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

(٥٤) لويس معلوف وآخرين ؛ مقالات فلسفية قديمة لبعض مشاهير فلاسفة العرب مسلمين ونصارى . مع تعريب اسحق بن حنين لمقالات أرسطو وأفلاطون وفيثاغورث . نشرها تباعا فى مجلة المشرق الآباء اليسوعيون لويس معلوف وآخرين . الطبعة الثانية ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، ١٩١١ .

(٥٥) محمد أنيس ؛ السيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٩ .

(٥٦) ـــــ ؛ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، د . ت .

(٥٧) محمد الجوهرى ؛ المدخل الى علم الاجتماع ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ .

(٥٨) ـــــ ، (وآخرين) تنمية العالم الثالث ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية . القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ .

(٥٩) ـــــ ؛ علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

(٦٠) ـــــ ؛ وعبد الله الخريجى ، مناهج البحث العلمى ، الجزء الثانى طرق البحث الاجتماعى ، جدة دار الشرق ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ .

(٦١) محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر فى عهد ساكن الجنان محمد على باشا ، الجزء الخامس والسادس ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٩ .

(٦٢) محمد طلعت عيسى ؛ أتباع سان سيمون ، فلسفتهم الاجتماعية وتطبيقها فى مصر ، رسائل جامعية ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر .

(٦٣) ـــــ ؛ سان سيمون ، سلسلة نوابغ الفكر الغربى (١٤) القاهرة ، دار المعارف ١٩٥٩ .

(٦٤) محمد عاطف غيث ؛ (تحرير ومراجعة) قاموس علم الاجتماع . القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .

(٦٥) محمد عبد الرحمن برج ؛ عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (٤٥) ، ١٩٨٠ .

(٦٦) محمد عبد المعز نصر ، فلسفة السياسة عند ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أعمال مهرجان ابن خلدون المنعقد بالقاهرة من ٢ ـ ٦ يناير ١٩٦٢ ، القاهرة ١٩٦٢ .

(٦٧) محمد على محمد ، أصول علم الاجتماع السياسى ، السياسة والمجتمع فى العالم الثالث ، الجزء الأول ، الأسس النظرية والمنهجية ، الأسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ .

(٦٨) محمود رياض ؛ مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ . القاهرة ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ .

(٦٩) مصطفى الخشاب ، أوجست كونت . القاهرة ، لجنة البيان العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٦ .

(٧٠) نزيه نصيف الأيوبى ؛ النظام السياسى والادارى فى مصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧) فى كتاب مصر فى ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧) دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى . تحرير سعد الدين ابراهيم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١ .

١ ـ المترجمات

(٧١) ادوار جوان ؛ مصر فى القرن التاسع عشر ، سيرة جامعة لحوادث ساكنى الجنان محمد على باشا وابراهيم باشا وسليمان الفرنسى من الوجوه الحربية والسياسية . تعريب محمد مسعود، الطبعة الأولى بالقاهرة ، ١٩٢١ .

(٧٢) أرسطو ؛ السياسات ، نقله من الأصل اليونانى وعلق عليه الأب أوغسطينس برباره البوليسى . بيروت ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية ، ١٩٥٧ .

(٧٣) ارسطوطاليس ؛ السياسة . نقله الى العربية أحمد لطفى السيد . القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ .

(٧٤) بوتومور ؛ الصفوة والمجتمع . ترجمة محمد الجوهرى وزملائه ، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .

(٧٥) نيقولا تيماشيف ؛ نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وزملائه ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ١٩٧٨ .

٢ ـ الوثائق :

(١) دار الوثائق القومية :

(٧٦) ١ ملف محافظ الأبحاث : المحفظة رقم ١٠٥ الجيش (أسماء الضباط) موظفو الحكومة .

(٧٧) ٢ ــــ ؛ المحفظة رقم ١١٦ أوامر دواوين ، الثورة العرابية ، البرقيات المتبادلة بين القاهرة والأستانة أثناء الثورة العرابية ١٢٩٩ - ١٣٠٠ (١٨٨٢ - ١٨٨٣) .

(٧٨) ٣ محافظ الثورة العرابية ؛ قضايا المتهمين ، محفظة ب/٨ .

(٧٩) ٤ ــــ ؛ محفظة رقم ٤١ أوراق خاصة بالجيش المصرى والثورة العرابية .

(٨٠) ٥ كشف الستار عن سر الأسرار ؛ نسخة مصورة (فوتوستات) عن النسخة الأصلية بخط اليد ، تأليف أحمد عرابى ، الجزء الأول والثانى .

(٨١) ٦ محافظ مجلس الوزراء ؛ مجلس النظار ، محفظة ١٣/ب ثورة ١٩١٩ .

(٨٢) ٧ ــــ ، ــــ ، محفظة ١٣/هـ ثورة ١٩١٩ (المسألة المصرية) .

(٨٣) ٨ وثائق عابدين : المسألة المصرية ، محفظة ٣٦٤ لجنة ملنر تقرير اللجنة الخصوصية لمصر .

(٨٤) ٩ ــــ ، المسألة المصرية ، محفظة ٣٦٥ ملف رقم ٥ ـ ٨ ـ ١٠ مفاوضات عدلى يكن ، محضر الجلسة الثانية .

(٨٥) ١٠ ــــ ؛ المسألة المصرية ، محفظة ٣٧٠ من يناير ١٩٢٢ ألى يونيه ١٩٢٢ .

(٨٦) ١١ ــــ ؛ مجلس الوزراء ، أوامر الحاكم العسكرى العام محفظة رقم ٢٣ من ١٩٤٨/٥/١٥ إلى أكتوبر ١٩٥٢ .

(٨٧) ١٢ ـ رئاسة مجلس الوزراء ؛ مجلس النظار محفظة ٣ أ

(٨٨) ١٣ ــــ ؛ رئاسة مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، رجال السلك الدبلوماسى من عام ١٩٥٢ ، محفظة رقم ٥٦ ، تعيين قناصل .

(٨٩) ١٤ مكتب المشير : محفظة رقم ١١ مجموعة ١ ـ ٢٦/س ج/٣٦ .

(٩٠) ١٥ Broadley, A. M. The trial and Pardon of Arabi Pasha, 1882- 1902, being "How we deffnded Arabi". Barriaster- at- law. His senior counsel. London, 1884 Vol. II.

(٩١) ١٦ الأرشيف النمساوى ، محافظ أرقام ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٨ . مجموعة رقم ٢٦/٣١/٢٥/٣١ ، ٢٧/٣١ .

(٩٢) ١٧ الأرشيف الأمريكى ، محفظة رقم ١٥ ، رقم ١٦ .

(٩٣) ١٨ الوثائق الأوربية F. O محفظة عام ١٨٧٩ .

٢ ـ وثائق مجلس الشعب :

مجموعة مضابط المجالس التشريعية المتعددة ، التى تم الاطلاع على بعض منها مثل :

(٩٤) ١ مضابط مجلس النواب : مجموعة متفرقة لمضابط سنوات ١٩٢٤ . ١٩٢٦ ، ١٩٣٧ .

(٩٥) ٢ مضابط مجلس الشيوخ : مجموعة متفرقة لمضابط سنوات ١٩٢٤ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ .

(٩٦) ٣ مضابط مجلس الأمة : مجموعة متفرقة لمضابط سنوات ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ .

٣ ـ وثائق مجلس الوزراء

(٩٧) ١ تاريخ وأعمال الوزارات المصرية ، بمناسبة العيد المئوى لمجلس الوزراء ١٨٧٨ ـ ١٩٧٨ . مجموعة أعمال كاملة من خمسة أجزاء من القطع الكبير ، مستخرجة من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء المصرى منذ انشائه . قامت بتنفيذها الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، مكتب الأمين العام ، وتم الاطلاع على أربعة أجزاء منها .

٣ ـ الدوريات :

(٩٨) ١ الوقائع المصرية ، أعداد متفرقة من أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ .

(٩٩) ٢ الجريدة الرسمية ، العدد ٤٦ مكرر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢ .

(١٠٠) ٣ جريدة الأهالى ؛ العدد ١٤٦ ، السنة السابعة بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٨٤ .

ثانيا : المراجع الاجنبية

1 . Adnan B. Daoud Agha ; Military elites, military - led social movement and the social structure in develop ing countries . acomparativ study of Egypt and syria. . University of California . Berkely , 1970 .

2 . Ahmed Y . Zohny ; Toward a Political role for the Egyptian military in the management of development . **Orient , 1987 .**

3 . Amitai Etzioni ; The active Society , a theory of sociatal and political procss, Callier, Macmillan Limited, London, The free press, 1968 .

4 . August Comte ; System of Positive polity, London , Burt Franklin, 1875, Vol. 1 2-3.

5 . Charles H. Coates ; The role of the military sociologist in Operation research . **Sociology and social research** , Vol . 42 No 5, 1958.

6 .Claude E . Welch, J. R. ; Civil - military relations , perspectives from the third world . **Armed forces and society, 1985** .

7 . C . Wright Mills ; Power, politics and people . New York, Oxford university press, 1963 .

8 . ------------ ; The Power elite . New York . Oxford university press, 1959 .

9 . Dankwart A. Rustaw ; The study of elites . Who!s Who and what . **World politics,** Vol. XVIII, No. 4, 1966 .

10 . David C . Rapaport ; A Comparative theory of military and political types . In Samuel Huntington ; Changing patterns of military Politics .

11 . Elizabeth Colson ; The field of political anthropology, in international Encyclopedia of the social sciences . Vol . 12, 1972 .

12 . Elizer Be'eri, army officers in the Arab politics and society. praeger pall Mall, 1970.

13 . Gabriel Ben dor ; The politics of threat , military inter vention in the Middle East . **Journal of political and military sociology** . 1973 , Vol . 1, No. 1.

14 . Gaetano Mosca ; The ruling class , U . S . A . McGraw - Hill Company , Inc ., 1939 .

15 . Gwyn Harries - Jenkins ; The sociology of military instituttion today in Toom Bottomore ; Sociology, the state of the art . London , Stefan Nowak and Magdalena Socoloska . Sage Publication , 1982 .

16 . Harold D . Lasswell , Daniel Lerner, C . Easton Rothwell ; The Comparative Study of elites , Stanford , Stanford University Press , 1952 .

17 . Hassan El - Saaty ; The middle class in Egypt **L'Egypt Contemparine XLV IIIe annee , 1957** .

18 . Herbert spencer ; The principles of Sociology . U. S. A. Greenwood Press Pulilishers Vol. 1975, and Vol . 2 .

19 . H. H. Gerth and C . Wright Mills ; From Max Weber : Essays in Sociology . NeW York , A GalaXy Book . Oxford University press , 1958 .

20 . Hugo F . Reading ; A dictionary of the social sciences . London , Routhledge & Kegan Paul , 1977 .

21 . James A . Bill ; Class analysis and the dialectics of modernization in the Middle East . **Int . J. Middle East Stud .** , 1972 , No. 3 .

22 . John C. Campbell ; The role of the military in the middle East , past patterns and new direction , in Sydney Nettleton Fisher ; The military in the middle east . Columbus , Ohio state University press, 1963 .

23 . Julian Gold and William Kolb ; A dictionary of the social sciences .New York , The Free Press 1964. Julian Lider ; The military theory . England , Gawer Publishing Company , 1983 .

25 . Karl Mannheim ; Freedom , Power & democrac planning . London , Rautledge & Kegan paul LTD, 1951 .

26 . --------- ; Ideology and utopia . Great Britain , Lund Humphries , 1952 .

27 . ------------- ; Man and society in an age of reconstruction , studies in modern social structure . Lindon , Kegan Paul , 1940 .

28 . Kenneth Thompson ; August Comte , the Foundation of sociology . London Cox & Wyman, LTd . 1976 .

29 . Kurt Lung ; **Current sociology** , Vol. 16 , 1968 .

30 . --------- ; **Current sociology , Vol . 13 , 1965**

31. ------, Military institution and the sociology of war. London, Sage Publicatrions, 1972.

23. Max weber, Wconomy and society. New York, Bedminster Press, 1968. Vol. 2 and Vol.

33 Michal G. Burton, Elites and collective protest. **The Sociological Quarterly,** Vol. 25. No. 1, 1984.

34. Morris janomitz, Military elites and the study of war. **Journal of conflict resolution,** Vol. 1 No. 1, 1957.

35. -------, The military in the political development of New Nationas, U.S.A. The University, NY, 1960.

37. Philippe Besnard, The Sociological domain, the Durkheimian and the founding of french sociology. Cambridge University press, 1983.

38. P.Y. Vatikiatis Pattern for New Natios, Egyptptian Army in politics. U.S.A. Blomington. Indian University press, 1961.

40. Raymond Aron, Social structure and ruling class. Parte one and two. In the British jourchange in post- populist state. Social problms, 1981.

41. Raymond A. Hinnebusch, Egypt under sadat, Elites, Power structure, and political change in a post- populist state, Social problems, 1981.

42. Robert A. Hanneman, Military elites elites and political executives. Journal of political and military sociology, 1986.

43. Samuel P. Huntington, Changing patterns of military politics. U.S.A. The fre press of Glancoe. I.N.C., 1962.

44. Seppo Randell, on some siocial influences of the military organiza-

tion. Acta sociologica, Vol. 10, 1967.
45. Suzanne Keller; Beyond the ruling class. New York Arno press. Times company, 1979.
46. Talcott Parsons, Structure and process in modern socitetise. U.S.A. The free of Glencoe iiliois, 1960.
47. Vilfredo Pareto; The Mind and society. Vol. 3, New York. Daver Publication, I.N.C., 1935.
48. -----, The rise and fall of elites New York Aron Press Inc., 1979.

محتويات الكتاب